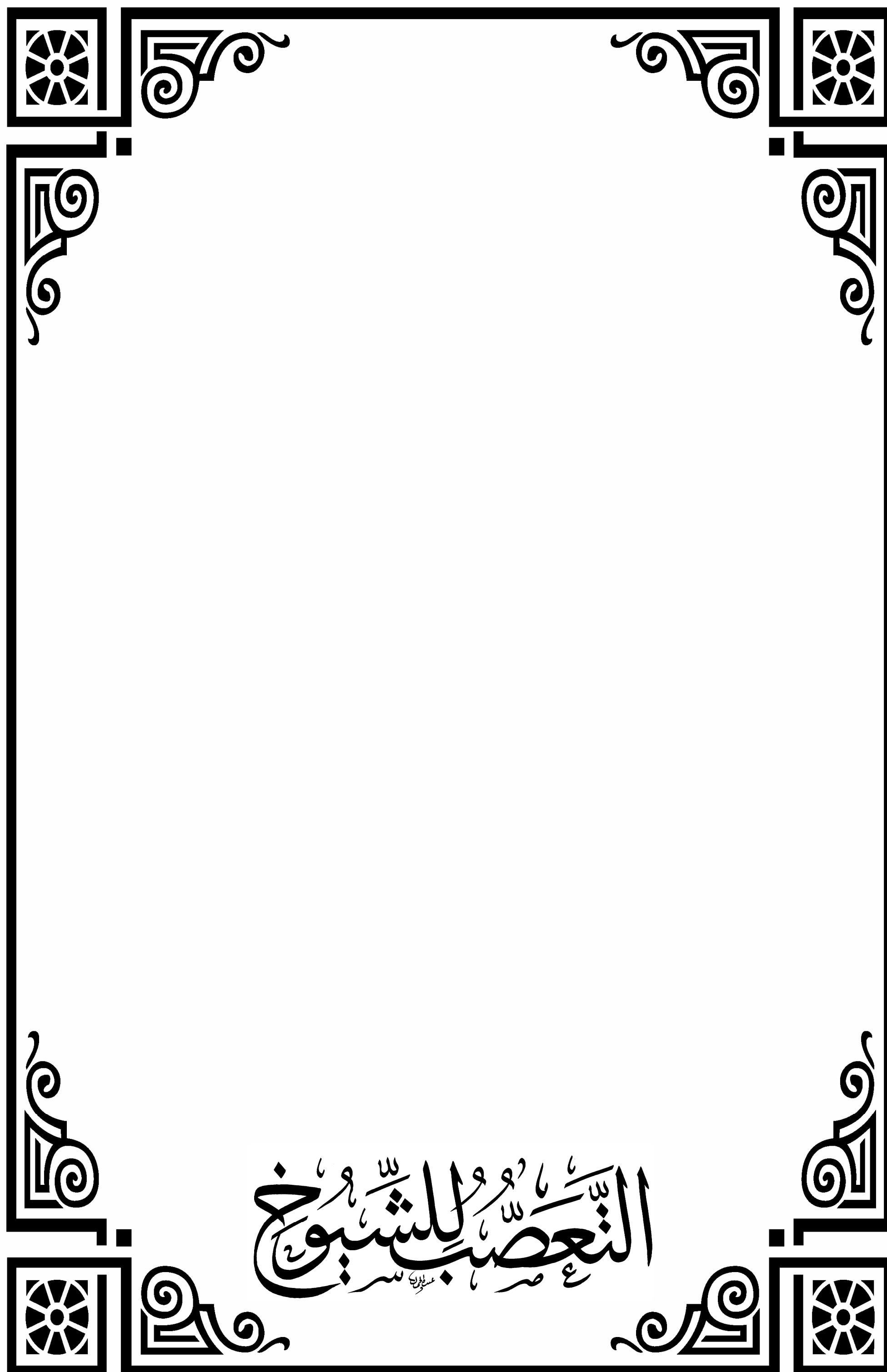

التعصب للشيوخ



الطبعة الثانية

١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

رقم الإيداع: ١٧٧٩٩ /٢٠٠٨م

دار علم السلف
للنشر والتوزيع

هاتف/ ٠١١١٦٩٣٨١٩٢

التعصب للشيوخ

عواطف مشوبة بالأهواء

داء وبيل مزق الأمة شيعًا

صفحات من تاريخ المتعصبين الأسود

الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة

الجزء الأول

تأليف

أبي عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان

قدم له فضيلة الشيخ الوالد

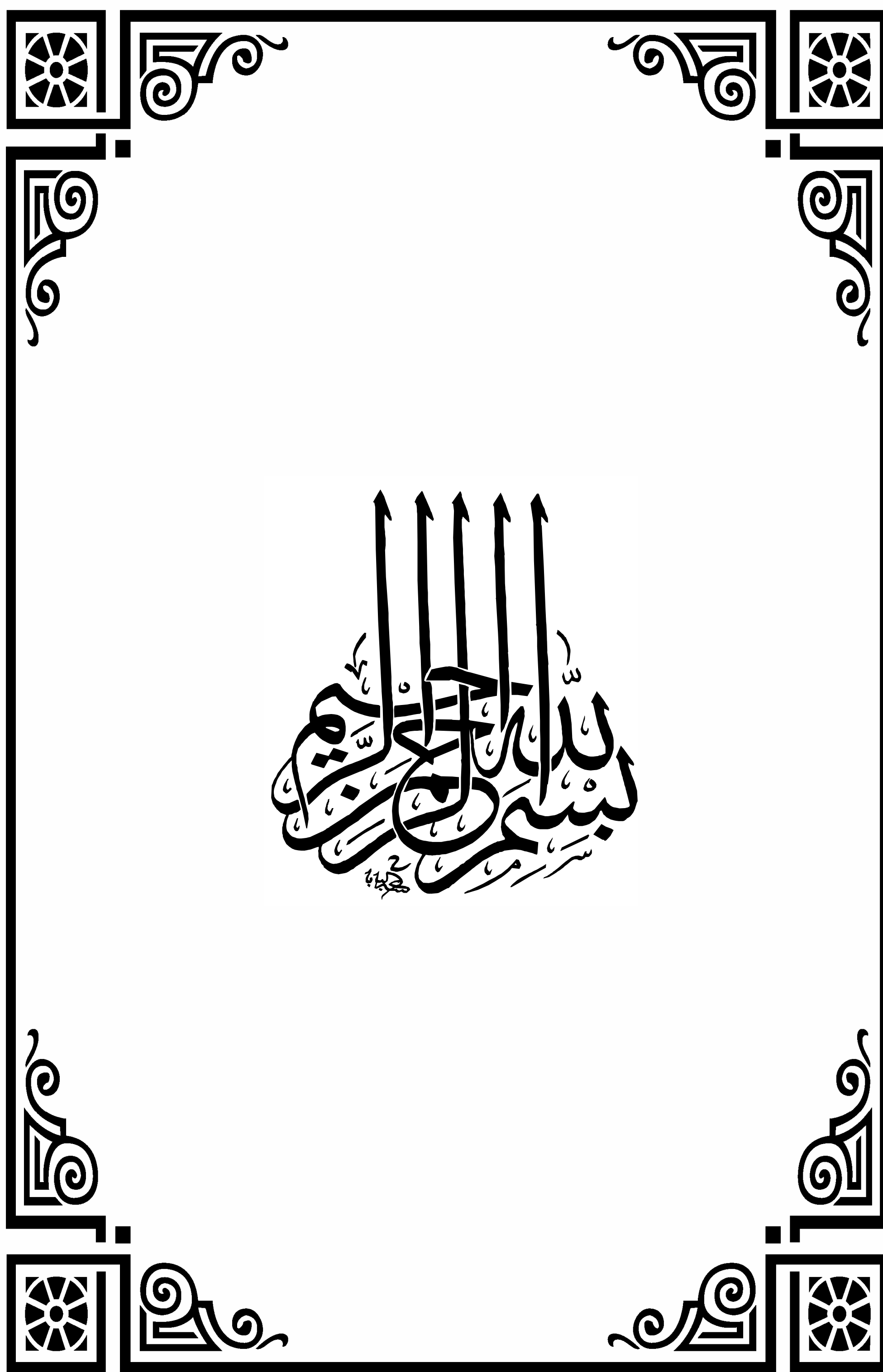
حسن بن عبد الوهاب مرزوق البنا

مدرس العقيدة بالجامعة الإسلامية وعضو هيئة الشرعية الإسلامية بالمدينة سابقًا

رئيس المركز العام لأنصار السنة حاليًا

دار علم السلف

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم



إن الْحَمد لله، نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن خير الحديث كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ؛ وشر الأمور محدثاتُها، وكُلَّ محدثة بدعة، وكُلَّ بدعة ضلالة.

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «التعصُّب للشيوخ... عواطف مشوبة

بالأهواء»، بعد أن نفدت الطبعة الأولىٰ منذ سنوات.

والطبعات هي أقرب ما يكون في عرف المؤلِّفين المتقدِّمين بـ«الإبرازات»، فهذه الإبرازة الثانية - في تقديري - تكاد أن تكون مؤلَّفًا جديدًا من جهة المباحث الجديدة الزائدة، التي بلغت ضعف «الإبرازة» الأولىٰ أو أكثر(١).

ولذلك جرىٰ بعض المحقِّقين المعاصرين علىٰ الاعتناء بإخراج الإبرازات المختلفة للمؤلَّف الواحد، إن كان بينهما كبير فرق أو زيادات.

وينبغي أن نفرق بين «الإبرازة»، و«المسوَّدة»، و«المبيَّضة».

وقد لاقت الإبرازة الأولىٰ - بفضل الله - قبولًا طيِّبًا عند المنصفين، خاصة الذين عانوا من هذا الداء العضال، ورأوا آثاره السَّيِّئة علىٰ الأُمَّة، أما غير المنصفين - وما أكثرهم في زماننا -؛ فإن هذا الكتاب ونحوه كان حالهم معه كحال الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ

(١) جرت عادة المصنِّفين منذ القدم أن يقوموا بعمل مسوَّدة لمؤلَّفاتهم، وعند التبييض للمسوَّدة يقوم المصنِّف بالتنقيح والزيادة والحذف.

ومن أمثلة هذا: كتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، تصنيف: أبي العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)، حيث عُثِر علىٰ مسوَّدته ومبيَّضته بخط المقريزي، وعند المقارنة بينهما تبيَّن أن المقريزي حال التبييض قام بالزيادة والحذف من كلامه عمَّا كان في المسوَّدة، بخلاف النقولات التي نقلها عن غيره؛ فقد بقيت كما هي. (انظر مقدمة تحقيق: أيمن فؤاد سيد، طبعة مؤسسة الفرقان الإسلامي).

عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [محمد: ١٦]، و﴿نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [التوبة: ١٢٧].

قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٠): «وَرَوَىٰ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ وَهْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «مَا فِي زَمَانِنَا شَيْءٌ أَقَلُّ مِنَ الْإِنْصَافِ»».

وقال الذهبي في «السير» (١٤/ ١٦٦): «فقد - والله - عمَّ الفساد، وظهرت البدع، وخفيت السنن، وقلَّ القوَّال بالحق، بل لو نطق بصدق وإخلاص لعارضه عدة من علماء الوقت، ولمقتوه وجهَّلوه؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «السير» (٨/ ١١٣)**: «صرنا في وقت لا يقدر الشخص علىٰ النطق بالإنصاف، نسأل الله السلامة».

قلت: فماذا نقول نحن في هذا الزمان؟!!

واعلم - رحمك الله - أن قلة الإنصاف من قلة الورع، وضعف الخشية من الله سبحانه.

---

(١) **علَّق شيخنا العلامة ربيع بن هادي في صفحة المرآة من نسخته من السير قائلًا**: «فائدة عزيزة (ص١٦٦) حول غربة الحق».

قال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٠): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ زَنْجَوَيْه، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ: «الْعَالِمُ مَنْ خَشِيَ اللهَ، وَخَشْيَةُ اللهِ الْوَرَعُ»[(١)].

وقال الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير في كتاب «القواعد» (ص١٨٧): «إخواني: فإن الناس عن الحق نفور، ودعواهم فيه باطل وزور، ما خلا أفرادهم هم الديباج الأصفر نفاسة، والكبريت الأحمر عزازة، حرَّاص علي الكسب من الزاد الأخروي، قمنا فيهم بقول الزمخشري[(٢)]: هينون لينون، غير أن لا هوادة في الحق ولا أذهان بله، خلا

---

(١) وأخرجه البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٥٠٥/ ط: الخلفاء- الكويت) من طريق ابن زَنْجَوَيْه؛ به.

قلت: أَبُو العَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ زَنْجَوَيْه، ترجمه الذهبي في السير (١٤/ ٢٤٦)، وقال: «المُحَدِّثُ المُتْقِنُ... وَكَانَ موثَّقًا مَعْرُوفًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِ مائَةٍ».

وأخرجه أبو عبد الله بن باكُوَيْه (ت ٤٢٨هـ) في جزئه (٤٥/ مخطوط/ جوامع الكلم) قال: ثنا يُوسُفُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُعَافَىٰ، قَالَ: ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ؛ به.

قلت: أما هاشم بن عمَّار؛ فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول : «هشام بن عمار لمَّا كبُر تغيَّر؛ فكلُّ ما دفع إليه قرأه، و كلما لقن تلقَّن، وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه».

(٣) أبو القاسم جار الله الزمخشري، أحد كبار أئمة المعتزلة، والوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان في غنًىٰ عن الاستشهاد بكلامه، ففي كلام أهل السنَّة الكفاية.

أن غوصهم علي الحقائق تغمر الألباب والأذهان؛ فذِّكروا أولئك إن الذكري تنفع المؤمنين.

إخواني: وأعرضوا عن الإشفاق علي الباقين، فسواء عليهم أوعظتموهم أم لم تكونوا من الواعظين، وإنكم لن تستفيدوا من نصحهم إلا أن تسلقوا بألسنة حداد، وترنوا بهنات شداد، ويخضب في لحومكم كل ضرس وناب، وتلطخ أعراضكم في الغيب بكل فاحش وعيب؛ فاعتزلوا مجالس القيل والقال، فلقد أجاد وأحسن من قال:

أسرج و ألجم للفرار فكلهم — فيما يسوءك مسرج أو ملجم

إخواني: إنما فاز بالسلامة من الخواص والعوام أفراد من الناس، وشواذ شخصوا عن معتركات الفتن، و ركبوا سفن السنن؛ فمنهم المتبعون لشعفات الجبال ومواقع القطر، الناجون بأنفسهم في أيام الهرج، ومنهم المستحلسون لقعور بيوتهم، العاملون في ذلك بوصية نبيهم ﷺ، قد تركوا طلب الألقاب والكنىٰ، ولم يتركوا في طلب الخمول ممكنًا، وعرفوا أن اليسير يقوتهم، وأيقنوا أن القبور بيوتهم، فتمضمضوا من هذه الأقوات برضا، وحسموا بمكاوي الحداد داء هذه القلوب المرضي».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في (ص ١٩٣)**: «انتقاصه لمن وضع ذلك الكتاب، واعتقاده أنه لا يمكن أن يختص بمعرفة الصواب، وهذه الآفة لا تمكن من

قلوب العارفين، ولا تستقر في صدور أهل الدين، وإنما تختص بقلوب أهل الحسد أو بقلوب العامة؛ لأن العارفين يعرفون الرجال بالحق، ولا يعرفون الحق بالرجال، كما روي عن أمير المؤمنين، وقالت الحكماء: لا تنظر إلىٰ من قال، وانظر إلىٰ ما قال» اهـ.

فيا ليت كلَّ من اطلع علىٰ كتابي هذا أن يرتدي رداء الإنصاف، مؤتزرًا بثوب الإخلاص والصدق، لعلَّه أن يصيب الهدىٰ.

وأما غير المنصف، الطاعن علىٰ الحق وأهله بالباطل؛ فأقول له:

وكم شامتٍ بي بعد موتي جاهلًا ... يظلُّ يسُلُّ السيف بعد وفاتي
ولو علم المسكين ماذا يناله ... من الظلم بعدي مات قبل مماتي(١)

قال العلامة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في **«إعلام الموقعين» (٣/ ٣٠٧):**
«فَإِذَا ظَفِرْت بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أُولِي الْعِلْمِ طَالِبٍ لِلدَّلِيلِ، مُحَكِّمٍ لَهُ، مُتَّبِعٍ لِلْحَقِّ حَيْثُ كَانَ وَأَيْنَ كَانَ وَمَعَ مَنْ كَانَ؛ زَالَتِ الْوَحْشَةُ وَحَصَلَتِ الْأُلْفَةُ، وَلَوْ خَالَفَك فَإِنَّهُ يُخَالِفُك وَيَعْذِرُك، وَالْجَاهِلُ الظَّالِمُ يُخَالِفُك بِلَا حُجَّةٍ، وَيُكَفِّرُكَ أَوْ يُبَدِّعُكَ بِلَا حُجَّةٍ، وَذَنْبُك رَغْبَتُك عَنْ طَرِيقَتِهِ الْوَخِيمَةِ، وَسِيرَتِهِ الذَّمِيمَةِ، فَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ هَذَا الضَّرْبِ؛ فَإِنَّ الْآلَافَ الْمُؤَلَّفَةَ مِنْهُمْ لَا يُعْدَلُونَ

(٣) قول الوزير الصاحب إسماعيل بن عباد كاتب المشرق، ووزير آل بُويَه، المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ، كما في «المنتخب من أدب العرب» (١/ ١٤٠).

بِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْوَاحِدُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُعْدَلُ بِمِلْءِ الْأَرْضِ مِنْهُمْ» اهـ.

قلت: والحقُّ بحاجة إلىٰ تكراره بلا إملال، وكثير من القرآن مكرر المعاني؛ لأن القلب كالشجر يجف ويموت إذا لم يتعاهده صاحبه بسقياه.

واعلم أن أهل العصبية والخصومات من هذه الأحزاب المنحرفة عن سبيل السنة، ونهج السلف؛ تربي أتباعها علىٰ العصبية البغيضة لرموزها - وهم شيوخ الضلالة -.

قال علقمة بن عبدة:

والجهل ذو عرض لا يُستراد له ... والحلم آونةً في الناس معدوم

ومن تعرض للغربان يزجرها ... علىٰ سلامته لا بد مشئوم

وكل حصن وإن طالت سلامته ... علىٰ دعائمه لا بد مهدوم[1]

وقال ابن جرير في «تفسيره» (٢٢/ ٥٣٧): «وَقَوْلُهُ: ﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ﴾ [الحشر: ١٤]، يَقُولُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ -: عَدَاوَةُ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ مِنَ الْيَهُودِ بَعْضًا شَدِيدَةٌ. ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الحشر: ١٤] يَعْنِي: الْمُنَافِقِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ، يَقُولُ: تَظُنُّهُمْ مُؤْتَلِفِينَ مُجْتَمِعَةً كَلِمَتُهُمْ ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]، يَقُولُ: وَقُلُوبُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ؛ لِمُعَادَاةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

(٣) من كتاب المنتخب من أدب العرب (١/ ١٨).

وَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ١٤﴾ [الحشر: ١٤]، يَقُولُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - : هَذَا الَّذِي وَصَفْتُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ الْيَهُودِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَذَلِكَ تَشْتِيتُ أَهْوَائِهِمْ، وَمُعَادَاةُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ مَا فِيهِ الْحَظُّ لَهُمْ مِمَّا فِيهِ عَلَيْهِمُ الْبَخْسُ وَالنَّقْصُ. وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ».

ثم قال: «ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ١٤﴾ [الحشر: ١٤] قَالَ: تَجِدُ أَهْلَ الْبَاطِلِ مُخْتَلِفَةً شَهَادَتُهُمْ، مُخْتَلِفَةً أَهْوَاؤُهُمْ، مُخْتَلِفَةً أَعْمَالُهُمْ، وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي عَدَاوَةِ أَهْلِ الْحَقِّ».

قلت: وهذا سند صحيح عن قتادة، وهو بيان جلي لحال أهل الأهواء من هذه الأحزاب المعاصرة.

وقال ابن قيم الجوزية في «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٣) في بيان حرص الشيطان علىٰ أن يظفر بإيقاع العبد في البدعة: «وَالظَّفَرُ بِهِ فِي عَقَبَةِ الْبِدْعَةِ أَحَبُّ إِلَيْهِ؛ لِمُنَاقَضَتِهَا الدِّينَ، وَدَفْعِهَا لِمَا بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَصَاحِبُهَا لَا يَتُوبُ مِنْهَا، وَلَا يَرْجِعُ عَنْهَا، بَلْ يَدْعُو الْخَلْقَ إِلَيْهَا، وَلِتَضَمُّنِهَا الْقَوْلَ عَلَىٰ اللهِ بِلَا عِلْمٍ، وَمُعَادَاةَ صَرِيحِ السُّنَّةِ، وَمُعَادَاةَ أَهْلِهَا، وَالِاجْتِهَادَ عَلَىٰ إِطْفَاءِ

نُورِ السُّنَّةِ، وَتَوْلِيَةِ مَنْ عَزَلَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَعَزْلِ مَنْ وَلَّاهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَاعْتِبَارَ مَا رَدَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَرَدَّ مَا اعْتَبَرَهُ، وَمُوَالَاةَ مَنْ عَادَاهُ، وَمُعَادَاةَ مَنْ وَالَاهُ، وَإِثْبَاتَ مَا نَفَاهُ، وَنَفْيَ مَا أَثْبَتَهُ، وَتَكْذِيبَ الصَّادِقِ، وَتَصْدِيقَ الْكَاذِبِ، وَمُعَارَضَةَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، وَقَلْبَ الْحَقَائِقِ بِجَعْلِ الْحَقِّ بَاطِلًا، وَالْبَاطِلِ حَقًّا، وَالْإِلْحَادَ فِي دِينِ اللهِ، وَتَعْمِيَةَ الْحَقِّ عَلَىٰ الْقُلُوبِ، وَطَلَبَ الْعِوَجِ لِصِرَاطِ اللهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَفَتْحَ بَابِ تَبْدِيلِ الدِّينِ جُمْلَةً».

قلت: ومن أخطر ما يكون أن ينجرف العالم في أودية الدنيا فيتيه بين شعابها؛ فتكون النهاية أن يبيع دينه بعرض من الدنيا.

قال أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٩٢): أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ السَّقَطِيُّ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَمَّادٍ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عِيسَىٰ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ يَقُولُ لِعَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ: «كَانَ الْعُلَمَاءُ قَبْلَنَا اسْتَغْنَوْا بِعِلْمِهِمْ عَنْ دُنْيَا غَيْرِهِمْ، فَكَانُوا لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَىٰ دُنْيَاهُمْ، فَكَانَ أَهْلُ الدُّنْيَا يَبْذُلُونَ لَهُمْ دُنْيَاهُمْ؛ رَغْبَةً فِي عِلْمِهِمْ، فَأَصْبَحَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَّا الْيَوْمَ يَبْذُلُونَ لِأَهْلِ الدُّنْيَا عِلْمَهُمْ؛ رَغْبَةً فِي دُنْيَاهُمْ، فَأَصْبَحَ أَهْلُ الدُّنْيَا قَدْ زَهِدُوا فِي عِلْمِهِمْ؛ لِمَا رَأَوْا مِنْ سُوءِ مَوْضِعِهِ عِنْدَهُمْ، فَإِيَّاكَ وَأَبْوَابَ السَّلَاطِينِ؛ فَإِنَّ عِنْدَ أَبْوَابِهِمْ فِتَنًا كَمَبَارِكِ الْإِبِلِ، لَا تُصِيبُ مِنْ دُنْيَاهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابُوا مِنْ دِينِكَ مِثْلَهُ».

قَالَ الآجري: «فَإِذَا كَانَ يُخَافُ عَلَىٰ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَنْ تَفْتِنَهُمُ الدُّنْيَا، فَمَا ظَنُّكَ فِي زَمَنِنَا هَذَا؟! اللهُ الْمُسْتَعَانُ، مَا أَعْظَمَ مَا قَدْ حَلَّ بِالْعُلَمَاءِ مِنَ الْفِتَنِ، وَهُمْ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ!».

وقال الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ١٧٨، ١٧٩): «وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ [البقرة: ١٢٠] إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ؛ فِيهِ مِنَ التَّهْدِيدِ الْعَظِيمِ وَالزَّجْرِ الْبَلِيغِ مَا تَقْشَعِرُّ لَهُ الْجُلُودُ، وَتَرْجُفُ مِنْهُ الْأَفْئِدَةُ، وَإِذَا كَانَ الْمَيْلُ إِلَىٰ أَهْوِيَةِ الْمُخَالِفِينَ لِهَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَّاءِ وَالْمِلَّةِ الشَّرِيفَةِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِي هُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، يُوجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ - وَحَاشَاهُ - مِنَ الظَّالِمِينَ؛ فَمَا ظَنُّكَ بِغَيْرِهِ مِنْ أُمَّتِهِ؟! وَقَدْ صَانَ اللهُ هَذِهِ الْفِرْقَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ بَعْدَ ثُبُوتِ قَدَمِ الْإِسْلَامِ وَارْتِفَاعِ مَنَارِهِ عَنْ أَنْ يَمِيلُوا إِلَىٰ شَيْءٍ مِنْ هَوَىٰ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ تَبْقَ إِلَّا دَسِيسَةٌ شَيْطَانِيَّةٌ وَوَسِيلَةٌ طَاغُوتِيَّةٌ، وَهِيَ مَيْلُ بَعْضِ مَنْ تَحَمَّلَ حُجَجَ اللهِ إِلَىٰ هَوَىٰ بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُبْتَدِعَةِ؛ لِمَا يَرْجُوهُ مِنَ الْحُطَامِ الْعَاجِلِ مِنْ أَيْدِيهِمْ أَوِ الْجَاهِ لَدَيْهِمْ إِنْ كَانَ لَهُمْ فِي النَّاسِ دَوْلَةٌ، أَوْ كَانُوا مِنْ ذَوِي الصَّوْلَةِ.

وَهَذَا الْمَيْلُ لَيْسَ بِدُونِ ذَلِكَ الْمَيْلِ، بَلِ اتِّبَاعُ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ تُشْبِهُ اتِّبَاعَ أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ كَمَا يُشْبِهُ الْمَاءُ الْمَاءَ، وَالْبَيْضَةُ الْبَيْضَةَ، وَالتَّمْرَةُ التَّمْرَةَ، وَقَدْ تَكُونُ مَفْسَدَةُ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ الْمُبْتَدِعَةِ أَشَدَّ عَلَىٰ هَذِهِ الْمِلَّةِ مِنْ مَفْسَدَةِ اتِّبَاعِ أَهْوِيَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ؛ فَإِنَّ الْمُبْتَدِعَةَ يَنْتَمُونَ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ، وَيُظْهِرُونَ لِلنَّاسِ أَنَّهُمْ

يَنْصُرُونَ الدِّينَ وَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، وَهُمْ عَلَىٰ العَكْس مِنْ ذلك الضدِّ لِمَا هُنَالِكَ؛ فَلَا يَزَالُونَ يَنْقُلُونَ مَنْ يَمِيلُ إِلَىٰ أَهَوِيَتِهِمْ مِنْ بِدْعَةٍ إِلَىٰ بِدْعَةٍ، وَيَدْفَعُونَهُ مِنْ شُنْعَةٍ إِلَىٰ شُنْعَةٍ، حَتَّىٰ يَسْلَخُوهُ مِنَ الدِّينِ ويُخرجوه مِنْهُ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْهُ فِي الصَّمِيمِ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ؛ هَذَا إِنْ كَانَ فِي عِدَادِ الْمُقَصِّرِينَ، وَمِنْ جُمْلَةِ الْجَاهِلِينَ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ الْمُمَيِّزِينَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ؛ كَانَ فِي اتِّبَاعِهِ لِأَهْوِيَتِهِمْ مِمَّنْ أَضَلَّهُ اللهُ عَلَىٰ عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَىٰ قَلْبِهِ، وَصَارَ نِقْمَةً عَلَىٰ عِبَادِ اللهِ، وَمُصِيبَةً صَبَّهَا اللهُ عَلَىٰ الْمُقَصِّرِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ فِي عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ لَا يَمِيلُ إِلَّا إِلىٰ حقٍّ، وَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا الصَّوَابَ، فَيَضِلُّونَ بِضَلَالِهِ؛ فَيَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمُهُ وَإِثْمُ مَنِ اقْتَدَىٰ بِهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، نَسْأَلُ اللهَ اللُّطْفَ وَالسَّلَامَةَ وَالْهِدَايَةَ».

وَكمَا قِيلَ: لَنْ يَفْهَمَ الإنسانُ الحقَّ حتىٰ يفْصِلَ بينه وبين مصَالِحه الخَاصَّة؛ فالحقُّ تحرفه مَطَامع النُّفوس؛ ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ۚ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾﴾ [الممتحنة: ٣].

والقلب يَقْبضُ ثمنَ قول الحقِّ كما تقبضه اليَد، وثمنُ القَلْب الَّذي يقبضه هو المدح والثناء...!! ومن أتبعته نفسه قبول هذا الثمن؛ تَرَكَ الحقَّ إذا لم يَقْبِضْ ثَمنَه.

فلا يكتم عالمٌ الحقَّ إلا بثَمَنٍ، إما شيء يرجوه أو شيء يخاف زواله؛ ﴿ إِنَّ

﴿ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٧٤].

وذلك كلُّه مِنْ جَهْلِ هذا المُتعَالم بحقيقة نَفْسِه، وبعُلُوِّ ربِّه وعَظَمَتِه وهَيْمَنَتِه.

قال ابن قيم الجوزية في «الفوائد» (ص٥٧): «مَنْ عَرَفَ نَفْسَه اشْتغل بإصلاحها عَن عُيُوب النَّاس، وَمَنْ عَرَف ربَّه اشْتغل بِهِ عَن هوىٰ نَفسه».

وقال: «أَنْفَع الْعَمَل أَن تغيب فِيهِ عَن النَّاس بالإخلاص، وَعَن نَفسِكَ بِشُهُود المنَّة؛ فَلَا ترىٰ فِيهِ نَفْسَك وَلَا ترىٰ الْخلق».

ثم قال في (ص٥٨): «دخل النَّاس النَّار من ثَلَاثَة أَبْوَاب:

- بَاب شُبْهَة أورثَتْ شكًّا فِي دين الله.
- وَبَاب شَهْوَة أورثَتْ تَقْدِيم الْهوىٰ علىٰ طَاعَته ومَرْضَاته.
- وَبَاب غضب أورث الْعدوان علىٰ خلقه».

قلت: والاستقامة هي السلامة من فتن الشبهات والشهوات، مع لزوم الطاعة.

قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ١٠٦): «فَالِاسْتِقَامَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ، آخِذَةٌ بِمَجَامِعِ الدِّينِ؛ وَهِيَ الْقِيَامُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ عَلَىٰ حَقِيقَةِ الصِّدْقِ، وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ.

وَالِاسْتِقَامَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ، وَالْأَحْوَالِ، وَالنِّيَّاتِ؛ فَالِاسْتِقَامَةُ فِيهَا: وُقُوعُهَا لِلَّهِ، وَبِاللهِ، وَعَلَىٰ أَمْرِ اللهِ.

قَالَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ: كُنْ صَاحِبَ الِاسْتِقَامَةِ، لَا طَالِبَ الْكَرَامَةِ؛ فَإِنَّ نَفْسَكَ مُتَحَرِّكَةٌ فِي طَلَبِ الْكَرَامَةِ، وَرَبَّكَ يُطَالِبُكَ بِالِاسْتِقَامَةِ.

وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - قَدَّسَ اللهُ تَعَالَىٰ رُوحَهُ - يَقُولُ: «أَعْظَمُ الْكَرَامَةِ لُزُومُ الِاسْتِقَامَةِ».

قُلتُ: واعلَمْ أنَّ بقاء الحقِّ وقوَّتِهِ ببقاء أهْلِهِ وقوَّتهم مِنَ الفقهاء العلماء الحكماء، فإذا ضعُف هؤلاء ضعُف الحقُّ عند الناس؛ كما قال ابن المقرئ في «معجمه» (٥٠٤): حدثنا أحمد، ثنا هارون، ثنا يحيىٰ، ثنا هلال قال: قلت لأبي عبد الله سعيد بن جبير: ما علامة هلاك الناس؟ قال: «إذا هلكت فقهاؤهم هلكوا».

والفقيه العالم - حقًّا - هو المتَّبع لآثار السَّلف الصَّالح في فقه الكتاب والسنَّة، اعتقادًا وعبادةً ومعاملة وأخلاقًا، أما المُتَّبع للرأي المبنيِّ علىٰ الهوىٰ والعصبية؛ فهذا ليس بعالمٍ رباني يُؤخذ عنه العلم.

واعلَمْ أنَّ آفةَ التعصُّب إنَّما تقوىٰ بالرأي المبني علىٰ الهوىٰ، وتعالج بالآثار.

قال الدارمي في «السنن» (١٢٢): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ - هُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ-، عَنْ هِشَامٍ - هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ -، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: «مَا زَالَ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، حَتَّىٰ نَشَأَ فِيهِمُ الْمُوَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ، أَبْنَاءُ النِّسَاءِ الَّتِي سَبَتْ بَنُو

إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرَّأْيِ فَأَضَلُّوهُمْ»(١).

وقال محمد بن نصر المروزي في «السُّنَّة» (٩٥/ بتحقيقي): حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ طَارِقٍ، أَنْبَا يَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «السُّنَنَ السُّنَنَ؛ فَإِنَّ السُّنَنَ قِوَامُ الدِّينِ»(٢).

وقال أيضًا (٨٨/ بتحقيقي): حدثنا إسحاق (أنبأ) بقية بن الوليد، حدثني صفوان بن عمرو قال: (ثنا) المشيخة عن أبي الدرداء قال: «اقتصاد في سُنَّة خيرٌ مِنَ اجتهادٍ في بدعة؛ إنَّك إنْ تتَّبع خيرٌ مِنْ أن تبتدع، ولن تخطئ الطريق ما اتَّبعتَ الأثر »(٣).

وقال أيضًا (٩١/ بتحقيقي): حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ: «أنبأ سليم بن أخضر قال: سمعت ابن عون يقول – غير مرة –: ثلاث أرضاها لنفسي ولإخواني:

---

(١) وأخرجه البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٢٠٥) (٢٢٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٢١٨) (٢٠٣١).

(٢) وأخرجه البيهقي (١/ ٢٠٥) (٢٢٢) من طريق يحيىٰ؛ به، وسنده حسن.

(٣) **حسن موقوف**: وبالنسبة لجهالة المشيخة؛ فإنَّها تجبر بالجمع، خاصَّة أنَّهم في طبقة التابعين، وقد قرر ذلك جماعة من أهل العلم، ومهما كان فقد أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١١٥)، من طريق حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن أبي الدرداء؛ به.

وعبد الرحمن هو الجرشي الحمصي، وثَّقه العجلي، وقال ابن القطان: مجهول الحال. لكن قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات.

أن ينظر هذا الرجل المسلم القرآنَ، فيتعلمَه ويقرأه ويتدبره وينظر فيه.

والثانية: أن ينظر ذاك الأثر والسُّنَّة، فيسأل عنه، ويُتبعه جهده.

والثالثة: أن يدع هؤلاء الناس إلا من خير»(١).

وأخرج الدارمي في «سننه» **(١٤٣) قال**: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَىٰ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «مَا دَامَ عَلَىٰ الْأَثَرِ فَهُوَ عَلَىٰ الطَّرِيقِ»(٢).

وقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ، إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ لَيْسَ بِالرَّأْيِ»(٣).

(١) **أثر صحيح**: أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٣٦)، من طريق القعنبي عن حماد بن زيد، عن ابن عون؛ به، ومن طريقه الحافظ في تغليق التعليق (٥/ ٣١٩).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ٣٦٢) من طريق المصنف، ومن طريق ابن عساكر أخرجه الحافظ في التغليق (٥/ ٣١٩)، وقد علَّقه البخاري في كتاب الاعتصام من صحيحه (باب-٢) بصيغة الجزم، وله طرق أخرىٰ بألفاظ مختلفة عند ابن عساكر.

وسليم بن أخضر، ثقة، قال فيه أبو حاتم: أعلم الناس بحديث ابن عون، وابن عون هو عبد الله بن عون أرطبان أبو عون، أحد أئمة البصرة.

(٢) وتابع يوسفَ بن موسىٰ الخلالُ في «السنَّة» (٤/ ٢١).

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٩٧)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ١٩٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٤٩)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (٣) من طريق واهية.

وأخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٢١٧) (٢٠٢٢)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٥٧) من طريق =

وقال عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: «لِيَكُنِ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ هُوَ الْأَثَرَ، وَخُذْ مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَكَ الْحَدِيثَ»(١).

وقال عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ لِرَجُلٍ: «إِنِ ابْتُلِيتَ بِالْقَضَاءِ؛ فَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ»(٢).

وقال أبو طاهرٍ المُخَلِّصُ (محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ العباسِ البَغداديُّ) (ت ٣٩٣ هـ) في «المخلِّصيات» (٢/ ٣١٢) (١٦٠٨): حدثنا أحمدُ قالَ: حدثنا زيدُ بنُ أَخزمَ قالَ: سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ داودَ يقولُ: «ليسَ الدينُ بالكلامِ، إنَّما الدينُ بالآثارِ»(٣).

وأخرج ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٤٨) قال: «وَحَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ

=

مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ؛ به، لكن مختصرًا بلفظ: «إِنَّمَا الدِّينُ بِالْآثَارِ»، وإسناده صحيح.

(١) أخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٢١٧) (٢٠٢٣)، والبيهقي في المدخل (١/ ٢١٨) (٢٤٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٦٥)، من طريق مُحَمَّد بْن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْت ابن المبارك؛ به، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٢١٦) (٢٠٢١)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٦٦)، من طريق علي بن الحسَن بن شَقِيق، يَقُولُ: سَمِعْت ابن المبارك؛ به، وإسناده صحيح.

(٣) وأخرجه ابن بشران في أماليه (٥٦٧) من طريق زيد؛ به، وإسناده صحيح.

شُرَيْحٌ: إنَّما أَقْتَفِي الأثر، فما وجدتُ فِي الأثرِ حدَّثْتُكم بِهِ»[(١)].

جاء في السَّمَاعات وما ألحق بها لكتاب «الرسالة» للشافعي، وهي السماعات المثبتة في أصل الربيع - صاحب الشافعي - (ص٧٠/ تحقيق أحمد شاكر):

ثنا أبو العباس الشيرازي، قال: حدَّثنا عبد الواحد بن الحباب، قال: سمعت أبا الحسن بن أبي صغير يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعيَّ يقول: «من تعلَّم القرآن عظُمت قيمته، ومن كتب الحديث قويت حجَّته، ومن نظر في الفقه نبل مقداره، ومن نظر في اللُّغة رقَّ طبعه، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه».

وحدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب - قراءةً من لفظه - قال: أخبرني أبو القاسم الأزهري، قال: ثنا الحسن بن أحمد الصوفي، قال: ثنا النيسابوري، وهو عبد الله بن محمد بن زياد، قال: سمعت المزني (ح) وحدثنا أبو طالب يحيىٰ بن علي بن الطيب الدسكري لفظًا بحلوان، قال: ثنا أبو عروبة محمد بن جعفر النصيبي بجرجان، قال: ثنا عبد الله بن أبي سفيان بالموصل، قال: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: من تعلَّم القرآن عظُمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل مقداره، ومن تعلم اللُّغة- وقال الدسكري: من نظر في اللُّغة - رقَّ طبعه،

(١) **إسناده صحيح**: ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٧٨١ -١٤٥٥).

ومن نظر في الحساب - وقال الأزهري: ومن تعلَّم الحساب - تجزل رأيه، ومن كتب الحديث قويت حجَّته، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه».

قلت: واعلم - رحمك الله - أني ما أَلَّفت هذا الكتاب نافلةً، أو من باب زخرف القول، بل أَلَّفته لمقاصد عظيمة تتناسق مع مقاصد التأليف العامة التي أشار إليها بعض العلماء؛ حيث إن للتأليف مقاصد ينبغي علىٰ مَن تصدَّىٰ لهذا المقام أن يدركها، وقد جمعها اثنان من العلماء سابقًا، وهما:

الأول: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ).

والثاني: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨ هـ).

✍ **لكن الأول ذكرها موجزة، والثاني فصَّل فيها، وإليك كلامهما:**

قال ابن حزم في رسالة في «فضل الأندلس وذكر رجالها» [رسائل ابن حزم (٢/ ١٨٦)] بعد أن ذكر مجموعة من التآليف في عدد من الفنون: «وإنما ذكرنا التآليف المستحقَّة للذِّكْر، والتي تدخل تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها، وهي إما شيءٌ لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتمه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخلَّ بشيءٍ من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو

شيء أخطأ فيه مؤلِّفه يصلحه.

وأما التآليف المقصِّرة عن مراتب غيرها؛ فلم نلتفت إلىٰ ذِكْرِهَا، وهي عندنا من تأليف أهل بلدنا أكثر من أن نحيط بعلمها».

وقال ابن خُلدون في مقدمة تاريخه «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر» (١/ ٧٣١/ ط: دار الفكر): «ثمَّ إنَّ الناس حصروا مقاصد التأليف الَّتي ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها، فعدُّوها سبعة:

أوَّلها: استنباط العلم بموضوعه، وتقسيم أبوابه وفصوله، وتتبُّع مسائله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقِّق، ويحرص علىٰ إيصاله بغيره؛ لتعمَّ المنفعة به، فيودع ذلك بالكتاب في المصحف، لعلَّ المتأخِّر يظهر علىٰ تلك الفائدة؛ كما وقع في الأصول في الفقه: تكلَّم الشافعيُّ أوَّلًا في الأدلَّة الشرعيَّة اللفظيَّة ولخَّصَهَا، ثمَّ جاء الحنفيَّة فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها، وانتفع بذلك من بعدهم إلىٰ الآن.

وثانيها: أن يقف علىٰ كلام الأوَّلين وتآليفهم، فيجدها مستغلقة علىٰ الأفهام، ويفتح الله له في فهمها؛ فيحرص علىٰ إبانة ذلك لغيره ممَّن عساه يستغلق عليه؛ لتصل الفائدة لمستحقِّها، وهذه طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول، وهو فصل شريف.

وثالثها: أن يعثر المتأخر علىٰ غلط أو خطأ في كلام المتقدِّمين، ممَّن اشتهر فضله وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الَّذي لا مدخل للشكِّ فيه، فيحرص علىٰ إيصال ذلك لمن بعده؛ إذ قد تعذَّر محوه ونزعه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار، وشهرة المؤلِّف ووثوق الناس بمعارفه؛ فيودع ذلك الكتاب ليقف علىٰ بيان ذلك.

ورابعها: أن يكون الفنُّ الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه، فيقصد المطَّلع علىٰ ذلك أن يتمِّم ما نقص من تلك المسائل؛ ليكمل الفنَّ بكمال مسائله وفصوله، ولا يبقىٰ للنقص فيه مجال.

وخامسها: أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتَّبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطَّلع علىٰ ذلك أن يرتِّبَها ويهذِّبَها، ويجعل كل مسألة في بابها، كما وقع في «المدوَّنة» من رواية سحنون عن ابن القاسم، وفي «العتبيَّة» من رواية العتبيِّ عن أصحاب مالك؛ فإنَّ مسائل كثيرة من أبواب الفقه منها قد وقعت في غير بابها؛ فهذَّب ابن أبي زيد المدوَّنة، وبقيت العتبيَّة غير مهذَّبة.

فنجد في كلِّ باب مسائلَ من غيره، واستغنوا بالمدوَّنة وما فعله ابن أبي زيد فيها، والبرادعيُّ من بعده.

وسادسها: أن تكون مسائل العلم مفرَّقة في أبوابها من علوم أخرىٰ،

فيتنبَّه بعض الفضلاء إلىٰ موضوع ذلك الفنِّ وجميع مسائله؛ فيفعل ذلك، ويظهر به فنٌّ ينظِّمه في جملة العلوم الَّتي ينتحلها البشر بأفكارهم؛ كما وقع في علم البيان.

فإنَّ عبد القاهر الجرجانيَّ وأبا يوسف السَّكاكيَّ وجدَا مسائله مستقرية في كتب النحو، وقد جمع منها الجاحظ في كتاب «البيان والتبيين» مسائل كثيرة، تنبَّه الناس فيها لموضوع ذلك العلم وانفراده عن سائر العلوم؛ فكتبت في ذلك تآليفهم المشهورة، وصارت أصولًا لفنِّ البيان، ولقّنها المتأخِّرون فأربوا فيها علىٰ كلِّ متقدِّم.

وسابعها: أن يكون الشيء من التآليف الَّتي هي أمَّهَات للفنون مطوَّلًا مسهبًا، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك، بالاختصار والإيجاز، وحذف المتكرِّر إن وقع، مع الحذر من حذف الضروريِّ؛ لئلَّا يخلَّ بمقصد المؤلِّف الأوَّل.

فهذه جماع المقاصد الَّتي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوىٰ ذلك؛ ففعل غير محتاج إليه، وخطأ عن الجادَّة الَّتي يتعيَّن سلوكها في نظر العقلاء، مثل انتحال ما تقدَّم لغيره من التآليف أن ينسبه إلىٰ نفسه ببعض تلبيس، من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخِّر وعكسه، أو يحذف ما يحتاج إليه في الفنِّ، أو يأتي بما لا يحتاج إليه، أو يبدِّل الصواب بالخطأ، أو يأتي بما لا فائدة فيه.

فهذا شأن الجهل والقحَّة؛ ولذا قال أرسطو لمَّا عدَّد هذه المقاصد، وانتهىٰ إلىٰ آخرها؛ فقال: وما سوىٰ ذلك ففضل أو شره. يعني بذلك: الجهل والقحَّة؛ نعوذ بالله من العمل فيما لا ينبغي للعاقل سلوكه، والله يهدي للَّتي هي أقوم» اهـ.

ونقَلَ مصطفىٰ بن عبد الله (كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم: حاجي خليفة أو الحاج خليفة) (ت ١٠٦٧هـ) في كتابه «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» السبعةَ المقاصد التي ذكرها ابن خلدون، لكن باختصار؛ فقال:

«ثم إن التأليف علىٰ سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي:

إما شيء لم يسبق إليه، فيخترعه.

أو: شيء ناقص يتممه.

أو: شيء مغلق يشرحه.

أو: شيء طويل يختصره، دون أن يخلَّ بشيء من معانيه.

أو: شيء متفرق يجمعه.

أو: شيء مختلط يرتبه.

أو: شيء أخطأ فيه مصنفه، فيصلحه».

ثم زاد بعدها قائلًا: «وينبغي لكل مؤلِّف كتاب في فن قد سبق إليه: أن لا يخلو كتابه من خمس فوائد:

١. استنباط شيء كان معضلًا.

٢. **أو**: جمعه إن كان مفرقًا.

٣. **أو**: شرحه إن كان غامضًا.

٤. أو حسن نظم وتأليف.

٥. وإسقاط حشو وتطويل.

وشرط في التأليف: إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله، من غير زيادة ولا نقص، وهجر اللفظ الغريب، وأنواع المجاز، اللهم إلا في الرمز، والاحتراز عن إدخال علم في آخر، وعن الاحتجاج بما يتوقف بيانه علىٰ المحتج به عليه؛ لئلا يلزم الدور.

وزاد المتأخرون: اشتراط حسن الترتيب، ووجازة اللفظ، ووضوح الدلالة، وينبغي أن يكون مسوقًا علىٰ حسب إدراك أهل الزمان، وبمقتضىٰ ما تدعوهم إليه الحاجة، فمتىٰ كانت الخواطر ثاقبة، والإفهام للمراد من الكتب متناولة؛ قام الاختصار لها مقام الإكثار، وأغنت بالتلويح عن التصريح، وإلا فلا بد من كشف، وبيان، وإيضاح، وبرهان؛ ينبه الذاهل،

ويوقظ الغافل.

وقد جرت عادة المصنفين: بأن يذكروا في صدر كل كتاب تراجمَ تعرب عنه، سموها: (الرؤوس)، وهي ثمانية:

الغرض: وهو الغاية السابقة في الوهم، المتأخرة في الفعل.

والمنفعة: ليتشوق الطبع.

والعنوان: الدال بالإجمال علىٰ ما يأتي تفصيله، وهو قد يكون بالتسمية، وقد يكون بألفاظ وعبارات تسمىٰ: (ببراعة الاستهلال).

والواضع: ليعلم قدره.

ونوع العلم: وهو الموضوع؛ ليعلم مرتبته، وقد يكون جزءًا من أجزائه، وقد يكون مدخلًا؛ كما سبق في بحث الموضوع.

ومرتبة ذلك الكتاب: أي: متىٰ يجب أن يقرأ؟ وترتيبه.

ونحو التعليم: المستعمل فيه، وهو بيان الطريق المسلوك في تحصيل الغاية» اهـ.

قلت: وقد سعيت جاهدًا في تحقيق هذه المقاصد الجليلة للتأليف من خلال هذه الإبرازة الثانية؛ فإن موضوع «التعصُّب للشيوخ» قد جاء ضمن مصنَّفات جليلة للمتقدمين، لكن لم يصنَّف - علىٰ حدٍّ علمي - علىٰ

النَّسَق الذي نظمته في هذا المصنَّف، خاصة في هذه الإبرازة الثانية.

✍ **فمن مقاصد التأليف المذكورة آنفاً التي سعيت إلى تحقيقها في هذه الإبرازة للكتاب:**

محاولة إتمام مسائل وفصول موضوع «التعصُّب للشيوخ» - وإن كان الكمال عزيز وغير مستطاع -، وكذلك قمت بترتيب هذه المسائل والفصول في أبوابها، مع التهذيب والتوضيح للمشكل منها.

وسعيت - والكمال عزيز- إلىٰ تحقيق الفوائد الخمسة - التي لا ينبغي أن يخلو منها تأليف - المذكورة في كلام حاجي خليفة.

وقد ضمَّنت هذه الإبرازة الثانية نقولات من عيون المصنَّفات العقدية والحديثيَّة واللُّغويَّة والأدبية والأصولية والمنهجيَّة، ومصنَّفات الأخلاق والآداب، وبعض هذه المصنَّفات لعلَّه مخفيٌّ عند بعض طلبة العلم المعاصرين.

وحرصت أيضًا في هذه «الإبرازة» علىٰ إرداف سنة الوفاة لكل عَلَمٍ مِنَ الأعلام المذكورين؛ حيث إن علم «الوفيات» من العلوم الهامة التي ينبغي علىٰ طالب علم الحديث أن يعتني بها.

وكما قلت سابقًا: إن هذه الإبرازة جاءت - تقريبًا - ضعف الإبرازة الأولىٰ.

✎ **وهذا بيان بالمباحث والفصول الزائدة في الطبعة الثانية:**

- **(مبحث فرعي)**: الدين مبنيٌّ علىٰ السماع والنقل... وأهل الحديث هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة.

- **فصل**: الذبُّ عن أئمة الهدىٰ بالحقِّ ليس تعصُّبًا.

- **(مبحث فرعي)**: الفتوىٰ في المسائل الحادثة الواقعة دون المفترضة المتوقعة:

- **(مبحث فرعي)**: التوقف في تفسير القرآن يشبه التوقف في الفتيا.

- **فصل**: «أعلم أهل الأرض».

- **فصل**: «حديث السن يسمو إلىٰ العلىٰ».

- **فصل**: «بيان أهمية معرفة قواعد «علم الجرح والتعديل» في الحكم علىٰ المتعصِّبين».

- **فصل**: «ألا من عودة إلىٰ آداب وأخلاق السلف الصالح؟».

- **فصل**: «أخلاق فاضلة تخلَّق بها السلف الصالح منافية للتعصُّب والحمية الجاهلية»:

أولًا: الإخلاص. **ثانيًا**: الصدق.

ثالثًا: التواضع. **رابعًا**: الحلم والأناة.

خامسًا: الزهد في الدنيا. **سادسًا**: الأمانة.

سابعًا: السكينة.

- **فصل**: «أسوأ أخلاق المتعصِّبين».

أولًا: الحسد: أسوأ أخلاق المتعصِّبين.

ثانيًا: الغيبة والنميمة من أخلاق المتعصِّبين.

- (فصل): **حكم الاحتجاج بالخلاف.**

- (فصل): **آداب الصحبة والحب في الله.**

- **زدتُ ذكر وفيات الأئمة والعلماء الذين تم نقل كلامهم في فصل:** «قواصم التعصُّب»، ورتَّبتهم ترتيبًا زمنيًّا تصاعديًّا.

- نقل مهم عن الشوكاني في مسرد محن الأئمة من المتعصبين.

- ترتيب محن الأئمة بسبب التعصُّب (مسرد تاريخي للتاريخ الأسود للمتعصِّبين).

واعلم أن هذا المصنَّف - خاصة الإبرازة الثانية - لم يأت وليد راحة وسكون واستكانة؛ إنَّما تمَّ بجهد جهيد، وعمل دءُوب، وكدٍّ عبر الليالي.

ودام العمل في إخراج هذه الإبرازة سنوات تقدر بسبع سنوات منذ الإبرازة الأولىٰ.

قال ابن الدَّهان:

وما كلُّ من يغدو إلىٰ الحرب فارس ... ولا كـلُّ مـن قـال المـديح فـصيح

ولله درُّ الحافظ المسنِد أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني (ت ٥٧٦ هـ)، حيث قال في جزء «شرط القراءة علىٰ الشيوخ» (ص٥٢، ٥٣):

«لله درُّ القائل علىٰ الرأي الكامل لا الفائل:

وللحـروب رجـال يعرَفـون بهـا ... ولـلــدواوين كتَّــاب وحـــسَّاب

وقد ذكرت أن هذا المعنىٰ في جملة أبيات من اللزوم ببردعة، فقلت - والله تعالىٰ أعلىٰ ذكرًا وأقوم قيلًا -:

نـرىٰ فئـةً لـدىٰ الْهَيجـاءِ أُسْـدًا ... وآلافًـــا منـــازِلهم حِجـــالُ

وأقوامًـــا خَـــواطِرُهُم جَمـــادٌ ... وقومًـا جُـلُّ شِـعْرِهُمُ ارْتجـالُ

ولـلــــدِّيونِ كُتَّـــــابٌ كُفـــاةٌ ... تَعَنَّـــوا في تَـــأَدُّبهم وجَـــالُوا

وللأخبــار والـــسُّننِ الجَلايـــا ... ومعرفــةِ الرِّجــال كــذا رِجــالُ

تَعــالىٰ اللهُ لــم يخلــق كِفــاءً ... وفي هــذا البِـساطِ لنــا مجَــالُ

قلت: لكن لن يخلو العمل من التقصير البشري الذي لا ينفك عن

أعمال البشر، ورحم الله الشافعي لما قال: «لقد أَلَّفت هذه الكتب ولم آلُ فيها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله تعالىٰ يقول:

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[النساء: ٨٢] الآية، فما وجدتم في كتابي هذه مما يخالف الكتاب والسُّنَّة، فقد رجعت عنه».

وهذا الكدُّ والجهد الجهيد رافقه ثقل الحق علىٰ القلوب والنفوس، ومن ثَمَّ كان [الصَّدعُ بِالْحَقِّ عَظِيمٌ، يَحْتَاجُ إِلَىٰ قُوَّةٍ وَإِخْلَاصٍ، فَالمُخْلِصُ بِلَا قُوَّةٍ يَعجِزُ عَنِ القِيَامِ بِهِ، وَالقَوِيُّ بِلَا إِخلَاصٍ يُخْذَلُ؛ فَمَنْ قَامَ بِهِمَا كَامِلًا فَهُوَ صِدِّيقٌ، وَمَنْ ضَعُفَ فَلَا أَقَلَّ مِنَ التَّأَلُّمِ وَالإِنكَارِ بِالقَلْبِ، لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ إِيمَانٌ - فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ -][1].

وكما قيل: للناس هيبة تزول إذا استحضرت هيبة الله، وهيبة الناس - بغير حقٍّ - أكثر ما يمنع الناس من قول الحق.

واعلم أني أَلَّفت هذا الكتاب حسبةً لله، متأسيًا بمن تقدَّم من أئمة الجرح والتعديل في كلامهم في الرجال حسبةً، لا ينتظرون من أحد أجرًا ولا شكورًا، ومن هؤلاء الأئمة شعبة بن الحجَّاج العتكي، أمير المؤمنين في الحديث رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وقد بوَّب عبد الرحمن بن أبي حاتم في ترجمته في «مقدمة

(٣) السير (١١/ ٢٣٤).

الجرح والتعديل» (١/ ١٧٢) قائلًا: «ما ذكر في كلام شعبة في ناقلة الآثار؛ أن ذلك كان حسبة منه»، ثم قال: نا صالح بن أحمد، نا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، نا حماد بن زيد قال: «كلمنا شعبة - أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم - في رجل، قلنا: لو كففت عنه. قال: فكأنه لان وأجابنا. قال: فذهبت يومًا أريد الجمعة، فإذا شعبة ينادي من خلفي، فقال: ذاك الذي قلتم لي فيه لا أراه يسعني».

وقال: نا صالح بن أحمد، نا علي قال: سمعت عبد الرحمن- أي ابن مهدي- يقول: كان شعبة يتكلم في هذا حسبةً.

وقال: نا محمد بن مسلم، قال: حدثني بعض أصحاب حماد بن زيد عن حماد بن زيد، قال: أتيت أنا وعباد بن عباد إلىٰ شعبة بن الحجاج، فسألناه أن يكف عن أبان بن أبي عياش ويسكت عنه، فلما كان من الغد خرجنا إلىٰ مسجد الجامع، فبصر بنا، فنادانا فقال: يا أبا معاوية، نظرت فيما كلمتموني فوجدت لا يسعني السكوت.

قال حماد: وكان شعبة يتكلم في هذا حسبةً.

وقال: نا أحمد بن سنان قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: لولا أن شعبة أراد الله عَزَّوَجَلَّ ما ارتفع هكذا.

قال أبو محمد - أي ابن أبي حاتم -: يعني بكلامه في رواة العلم.

وقال: نا أحمد بن سنان الواسطي، قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: لم تركت حديث حكم جبير؟ فقال: حدثني يحيىٰ القطان قال: سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار.

قال أبو محمد بن أبي حاتم: «فقد دلَّ أن كلام شعبة في الرجال حسبة، يتدين به، وإن صورة حكيم بن جبير عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه، فيلحِق برسول الله ﷺ ما لم يقله».

قلت: وسبيل أئمة الحديث- خاصة أئمة الجرح والتعديل - هو سبيل الرسل والأنبياء، وقد قصَّ الله سبحانه علينا قصص هؤلاء الرسل مع أقوامهم في سورة الشُّعراء، وبيَّن سبحانه لنا كيف قابلهم أقوامهم بالتكذيب والجحود والإنكار؛ فكانت إجابة كلِّ رسول بعد تبليغ الرسالة وإقامة الحجَّة؛ أنه كان يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٩﴾ [الشعراء: ١٠٩].

وقصَّ الله عَزَّوَجَلَّ علينا هذه الإجابة في مواطن أخرىٰ، حيث قال نوح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لقومه: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[هود: ٢٩]، وقال هود عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ لقومه عاد: ﴿يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِي فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٥١﴾ [هود: ٥١].

وهكذا كان كل رسول يقوله لقومه: ﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ إِلَّا مَن

شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٥٧﴾ ﴾ [الفرقان: ٥٧].

وأمر الله عَزَّوَجَلَّ **خاتم رسله** ﷺ **أن يقول للعالمين:** ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [ص: ٨٦]، وأن يقول لهم: ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الشورى: ٢٣].

والمتعصِّبون - خاصة الغلاة منهم - يعاني صاحب الحق منهم الأَمَرَّيْن، فقد سلكوا مسلك محاربي الرسل قبلهم، حيث يقابلون الداعي لهم إلىٰ إنصاف الحقِّ وأهله بالتكذيب والجحود والإنكار.

ومن ثَمَّ أقول لهم - وقد استفرغت وسعي في نصحهم في هذه الإبرازة الثانية للكتاب، مع ما فيه من التقصير الذي لا ينفك عنه البشر-: ﴿ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الشعراء: ١٠٩].

وصلَّىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلَّم.

وكتب

أبو عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان المصري

ليلة الأحد الثاني عشر من شهر صفر لعام ١٤٣٨ هـ

القاهرة الجديدة — الديار المصرية

سلمها الله من الفتن وأصلح أهلها



بسم الله، والحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ رسول الله، وآله وأصحابه ومَنِ اتَّبَع هُداه.

أما بعد:

فقد يسَّر الله لي أن أطلعَ علىٰ هذا الكتاب «**التعصُّب للشيوخ**»، وأن أقرأه قراءة كاملة، وقد ألفيته كتابًا عظيم الفائدة؛ لمعالجته لآفةٍ تُعتبر من أخطر الآفات التي تؤدِّي إلىٰ تَفرُّق الأمة إلىٰ شيع وأحزاب.

فإن التعصُّب للشيخ والتحزب حوله؛ لهو أثر من آثار التصوف، والذي هو ربيب الرفض، والذي يَجعل الشيخ مُحجِّمًا لحركات وأفكار وعقيدة الْمُريد؛ أمَّا أهل السُّنَّة فإنَّ لهم صبغة خاصة؛ ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]. فهم وإن احترموا الشيوخ الذين تعلَّموا علىٰ أيديهم، وتأدبوا معهم بآداب طالب العلم؛ فهذا لا يقتضي أن يتعصَّبوا لهم بغير حق.

لَكِنْ مَكْمَنُ الْخُطورة: أنه أثناء تحصيل الطلاب العلم علىٰ يد الشيخ؛ يُخلص لهم الشيخ، ويُخلصونَ له؛ فيَحدث بينهم تآلف قلبي، وربما يتعلق به البعض إلىٰ درجة يتجاوزون بها القواعد الشرعيَّة بين الشيخ وطُلَّاب العلم؛ فتتحول هذه العلاقة إلىٰ مذهبية حزبيَّة.

وإنَّ الغُلوَّ في الأموات من الصالحين يتبعه بالأولىٰ الغلوُّ في الأحياء منهم؛ فلا ينبغي التقليل من شأن هذه الآفة أو اعتبارها أمرًا عاديًّا؛ فإن الناظر في آيات القرآن وصحيح السنَّة يَجد أن فتنة الناس بالناس قد بدأت بمثل هذا؛ فتعصَّب النصارىٰ للمسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حتَّىٰ جعلوه إلهًا مع الله، وتعصَّبت طائفةٌ من هذه الأمَّة لعليٍّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حتىٰ كفَّروا غالب الصحابة الآخرين، بل وصل الأمر بهم إلَىٰ تأليه عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما فعل النصارىٰ مع المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وصاروا مِنَ الفِرَق الضَّالة.

وما زالت هذه النعرات والفجوات موجودةً في الأُمَّة؛ لقلَّة الحرصِ علىٰ العلم النافع، وانصراف الناس عن حُسن التأسي بالسلف الكرام، مع ذهاب القُدوة الصالحة، واشتداد النعرات الحزبية.

والتقليدُ هو أحد آثار التعصُّب الذميم، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] الآية. وأولو الأمر هم: العلماء والأمراء، والطاعة لأولي الأمر مُقيَّدة بالمعروف؛ فليست الطاعة في

المعروف هي التقليد الْمَنْهِيّ عنه شرعًا، والذي هو قبول قول الغير بدون حُجَّة، بل هي طاعة مُقيَّدة بالحجج من الكتاب والسُّنَّة.

ويزداد ظهور الاحتياج إلىٰ أهل العلم وضرورتهم عند النوازل والأزمات؛ فعندها يجب التزام غرزهم، ولا يَجوز مُخالفتهم والخروج عن أقوالهم بغير دليل واضح؛ فإن الخروج عليهم خروجٌ عن الجماعة وإثارةٌ للفتنة.

ولا مانع أن يُحبَّ الرجل قومه وعشيرته، دون أن يتعصَّب لهم تعصُّبًا عرقيًّا أو طائفيًّا، وكذلك لا مانع أن يُحِبَّ شيخه وأستاذه الذي علَّمه وأفاده، ما دام علىٰ المذهب الحق، مع تَجريد الولاء والبراء لله وحده، وتَجريد المتابعة للرسول ﷺ، أمَّا إن خالف شيخُه الحقَّ؛ فلا يَجوز أن يَكذب عنه بالباطل، وأن يُصرَّ علىٰ ذلك؛ فإن هذا من عُبِّيَّة الجاهلية التي ليست من صبغة أهل السنة.

والتعصُّب ضد الحق إذا لم يكن عن جهل؛ فإنه يكون عن هوًىٰ في النفس، كما هو صنيع أهل الأهواء من الصوفيَّة والرافضة بالغلو في مشايخهم، وفي المقبورين من أهل البيت؛ فهم لا يقبلونَ كلمة حقٍّ في أئمتهم أبدًا مهما جئتهم بالأدلة، فقد انغلقت قلوبهم علىٰ أنَّ أئمتهم علىٰ الحقِّ الْمُبين؛ لأنهم يعتقدون بعصمة الأئمة.

ثم إنه من حجج المتعصِّبين: قولهم لمن جاءهم بالحجج والأدلة من

كلام العلماء: لن تكون أفقه من شيخنا أو أفهم منه لحجج العلماء. فمن قال هذا؛ فانفض يدك منه، واعلم أنه من غُلاة المتعصبين.

والبعض يعتقد أن تحذيرَ العلماء من خطأ لشيخهم؛ نابعٌ عن وقيعة أحدثها البعض بين الشيخ والعلماء، وكأنها خلافات شخصيَّة، وكأن العلماء يغتابون الشيخ في عرضه وشخصه لا في منهجه.

وقد كان علماء الجرح والتعديل يقول أحدهم لصنوه في العلم: «هيا بنا نغتاب ساعة»؛ أي: يتكلمون في رواة الأحاديث بقولهم: هذا كذاب، هذا مُدلس، هذا عنده أوهام... إلخ. وهي قاعدة ثابتة في السابقين واللاحقين لا تتغير بتغيُّر الزمان، وتشمل رواة الحديث وغيرهم من أهل العلم والدعوة إذا خالف في أصول الاعتقاد والمنهج.

وهذا التراث العظيم من كلام أئمة الجرح والتعديل، وقواعد علوم الحديث؛ هو الذي حفظ الله بسببه لهذه الأُمَّة دينَها الصحيح، ولولا ذلك لاندثر الحق - حاشا لله -.

ويجب علىٰ كل سلفي أن يتحرَّىٰ الإنصاف، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولكن قد تتنازع الإنسان - لضعفه - عوامل أخرىٰ تجعله يتردد في الحسم في الخلاف رغم علمه به، ومن هذه العوامل: أنه يستصعب تَجريح شيخه فيما قد يكون خالفه من أصول المنهج الحق؛ حيث إنَّ شيخه له سبق

في الدعوة الخالصة لله، وقد هدىٰ الله علىٰ يديه الكثيرين، ثم هو من تلاميذه، وقد تعلَّم علىٰ يديه؛ فننصح لهؤلاء بالإنصاف ابتغاء وجه الله، حتىٰ يُعرفَ الحق ويُدحض الباطل؛ فيقبل المسلم الحقَّ من شيخه ومن غيره من الأشياخ، ولنذكر في ذلك ما كتبه المصنِّف - جزاه الله خيرًا - من مقولة الشيخ الفاضل صديق حسن القنوجي في كتابه «أبجد العلوم» (١/ ٣٦٢):

«وأهم ما يحصل لك أن تكون منصفًا، غير متعصِّب في شيء من هذه الشريعة؛ فلا تمحق بركتها بالتعصُّب لعالم من علماء الإسلام، بأن تجعل رأيه واجتهاده حجَّة عليك وعلىٰ سائر العباد؛ فإنه وإن فَضَلَك بنوع من العلم وفاق عليك بمدرك من الفهم؛ فهو لم يخرج بذلك عن كونه محكومًا عليه، مُتعبدًا بما أنت متعبد به، بل الواجب عليك: أن تعترف له بالسبق وعلوِّ الدرجة اللائقة به في العلم، مُعتقدًا أن ذلك هو الذي لا يجب عليك غيره ولا يلزمك سواه، **وليس لك أن تعتقد أن صوابه صوابٌ لك أو خطأه خطأ عليك**؛ بل عليك الاجتهاد[1] والجد حتىٰ تبلغ إلىٰ ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذلك المعدن الذي لا معدن سواه[2]، والموطن الذي هو أول الفكر وآخر العمل، **فإذا وطَّنت نفسك علىٰ الإنصاف وعدم**

(١) بسؤالك لغيره من أهل العلم الكبار من أهل السنة والجماعة.

(٢) وهو مَعين الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

التعصُّب لمذهب من المذاهب، ولا لعالم من العلماء؛ فقد فزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده... » اهـ.

وقد ذكر المصنِّف كواشف المتعصِّبين، فوفِّق فيما ذكر، وكان مِمَّا ذكر: أنَّ المتعصِّب لشيخه تمنعه عقيدته في شيخه من قبول الحق - ولو ظهر الدليل-، إذا كان هذا الحق مُخالفًا لما قرره شيخه، وقد يدعوه تعصُّبه لشيخه إلىٰ المبالغة في تزييف هذا الحق، وإظهار إبطاله.

ومن هذه الكواشف: أن المتعصِّبين قد أوتوا الجدل بالباطل، مع المراء، والتزيد والتكلف والمخاصمة، ونقل المؤلِّف - جزاه الله خيرًا - عن الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قاله في «جامع العلوم والحكم» (ص٤٣٢): «فإذا كان الرجل ذا قُدرة عند الخصومة - سواء كانت خصومته في الدين أو في الدنيا - **علىٰ أن ينتصر للباطل، ويخيل للسامع أنه حقٌّ ويوهن الحقَّ، ويُخرجه في صورة الباطل؛ كان ذلك من أقبح المُحَرَّمَات، وأخبث خصال النفاق**» اهـ.

وصدق ابن حبان لمَّا قال في «روضة العقلاء» (ص٧٩): «المراء أخو الشنآن، كما أن المناقشة[١] أخت العداوة، والمراء قليل نفعه، كثير شرُّه»اهـ.

وأورد المصنِّف - جزاه الله خيرًا - عدة آثار ونقولات هامة في بيان

(١) أي: المناقشة في الحق الأبلج.

منهج السلف الصالح في ترك مجادلة أهل الأهواء، وعدم الدخول معهم في خصومات مبنيَّة علىٰ المراء والتزيد والمغالبة، وحب الزعامة، ونصرة النفس دون الحق، مِمَّا يقسي القلب، ويزيد المرء بُعدًا عن الصفاء والنقاء والمروءة والتقوىٰ.

وبيَّن أيضًا بجلاء ضوابط دخول العالم الرباني مع أهل الأهواء في مناظرة بقصد تجلية الحق، وإقامة الحجَّة، ودفع الشُّبهة، وأردف هذا بذكر آداب الجدل بإيجاز غير مخلٍّ، من خلال ما ذكره الخطيب في «الفقيه والمتفقه».

وأشار المؤلف أيضًا إلىٰ أن من كواشف المتعصِّبين؛ أنه مهما كنت مؤدبًا في بيان خطأ الشيخ المتعصَّب له بالباطل، فلم تسبه، بل بيَّنت الحقَّ بالدليل الصريح؛ فإن أتباعه المتعصِّبين له يمقتون كلامك لمجرد بيانك خطأ شيخهم، وكأنهم يقولون: إن كلامك ثقيل. رغم أنه لا يعيبك شرعًا، لكن الموازين قد اختلَّت عند المتعصِّبين، وقد أحسن المؤلف - بارك الله في جهده - بالاستشهاد بكلام فضيلة الشيخ العلَّامة ربيع بن هادي - سلمه الله - الذي ذكره في كتابه «التعصُّب الذميم وآثاره»، ثم زاد الأمر وضوحًا بذكر نصيحة فضيلته إلىٰ طلبة العلم بمصر، والتي مؤدَّاها نصيحة للعلماء وطلبة العلم أن يكونوا في غاية التقوىٰ والمراقبة لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والقيام بدينه عَزَّوَجَلَّ، مع تَحري العدل والإنصاف في قضايا الخلاف، ونبذ

التعصُّب للأشخاص والأهواء.

وأما عن حكم أهل العلم علىٰ المتعصِّب الذي يتبين له الهدىٰ، ثم يتركه تقليدًا وتعصُّبًا، أو بُغضًا ومعاداة لأصحابه لمخالفتهم لشيخه؛ فهذا أقل أحواله أن يكون فاسقًا(١)، كما ذكر ذلك ابن القيم في «الطرق الحكمية».

وجاء في قول بعض أهل العلم أن البدعة تكون إمَّا لتعصُّب أو لسَفَهٍ، وأقول: إن التعصُّب عن علمٍ أشدُّ وقعًا من التعصُّب عن سفه وقلة عقل(٢).

وكذلك أبان المصنِّف عن جواز الإنكار بشدة علىٰ المتعصِّب بالباطل، والإصرار علىٰ وصفه بصفته، واحتجَّ لذلك بقول أُسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَنْ تَعَصَّب لابن أُبَيٍّ المنافق: «كذبت، إنك منافق تُجادل عن المنافقين»؛ فيما نقله عن القاضي عياض من «طرح التثريب» للعراقي (٨/ ٥١).

ثم عرَّج المصنِّف - بارك الله في جهده - إلىٰ ذكر عدد من آثار السلف في ذمِّ التعصُّب بالباطل والنهي عنه، نحو قول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**وأحذركم زيغة**

---

(١) فسق دون فسق.

(٢) وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم، وقد بلغ من سفه المتعصِّبين لأشياخهم بغير حقٍّ: أنهم يرفضون ما جاء في مذهب غير مذهبهم، ولو كان عليه الأدلَّة؛ تعصُّبًا لآراء شيخهم، مع أنهم يقولون عن أهل العلم: وكُلُّهم من رسول الله ملتمس. فانظر إلىٰ هذا التناقض - وفقك الله -.

الحكيم[(١)]**؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق**». إلىٰ آخر الأقوال والآثار الهامة التي نقلها، والتي في الالتزام بها الشفاء من داء التعصُّب.

وأخيرًا أجاد المصنِّف أبو عبد الأعلىٰ - سدَّد الله خطاه - حصرَ الآثار الوخيمة للتعصُّب الذميم، والتي من أخطرها اتباع منهج الموازنات الفاسد المناقض للشرع والفطرة ثم العقل، كما بيَّن ذلك سماحة الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، والعلامة المحدِّث الألباني - رحمهما الله -.

ومن مساوئ التعصُّب الذميم أيضًا: التلبس بمنهج التمييع للقضايا؛ فلا تظهر لها حقيقة، والتنقُّصُ من أهل الحقِّ المخالفين للشيخ المتعصَّب له، وبَخس فضلهم، والتلفظ بعبارات سيئة طعنًا فيهم بغير حق، مِمَّا يأنف منه اللبيب الرشيد.

هذا؛ وقد آثرت أن أجعل هذه المقدمة مُلخصًا لمواضيع الكتاب، وإبرازًا للعناصر الرئيسة فيه؛ لتكون عونًا للقارئ علىٰ تلمُّس أبعاد هذه القضية الخطيرة التي ناقشها الكتاب، وسوف يلحظ القارئ أيضًا أني قمت

---

(١) **قال أبو عبد الرحمن شرف الحقِّ الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصِّديقي العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٢/ ٢٣٧)**: «زيغة الحكيم: أي انحراف العالم عن الحق، والمعنىٰ: أحذركم مما صدر من لسان العلماء من الزيغة والزلة وخلاف الحق؛ فلا تتبعوه».

خلال هذه المقدمة باقتباس بعض تعبيرات المصنِّف، وشيئًا كثيرًا من استشهاداته؛ حيث إني لمستها تعبيرات سديدة واستشهادات جيدة، تُنبئ - إن شاء الله - عن دقة العبارة عند المصنف، وعن تمكُّنه من استخراج الشواهد الصائبة من كلام أهل العلم، وهاتان الصفتان تَجتمعان بحول الله في العبد الموفَّق، وأحسبه كذلك، ولا نزكيه علىٰ الله، وهو - إن شاء الله - جادٌّ مُجتهد في الترقي في مدارج العلم النافع - نفع الله به وزاده علمًا -.

وقد قدَّمت هذه المقدمة لهذا الكتاب الطيِّب، وأوجهها كنصيحة لكل مسلم ومسلمة.

وصلِّ اللهم علىٰ محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه

حسن عبد الوهاب البنا

المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

وعضو التوعية الإسلامية بها (سابقًا)

(١٦) رجب (١٤٢٥هـ)، (٣١) من أغسطس (٢٠٠٤)، ميت عقبة من أعمال الجيزة

ثم أعدت قراءة الكتاب بعد الإضافات الجديدة، وقمت بتنقيح المقدمة مع شيء من الزيادة، وانتهيت منها في عصر الجمعة (٢٨) من شعبان (١٤٢٩هـ)، (٢٩) من أغسطس (٢٠٠٨م).



إنَّ الْحَمد لله، نَحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن خير الحديث كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتُها، وكُلَّ محدثة بدعة، وكُلَّ بدعة ضلالة.

وبعد؛ فإن التعصُّب للشيخ - أي المعلِّم أو المتبوع - وتقديسه[١] داءٌ عضال دبَّ في أوصال الأمم السابقة، ثم سرىٰ في هذه الأمَّة، ومزَّق شمل أجيال بعد أجيال، وحاد بفئام من الناس عن طريق الجادة والصواب.

وترىٰ هذا الداء الوبيل نابعًا - في كثير من الأحيان - من عاطفة مشوبة بالهوىٰ يحملها المتَّبعون تجاه متبوعهم، وهذه العاطفة هي محبة هذا المتبوع محبَّة تقديس وإجلالٍ تصل في أقصىٰ درجات الغلو إلىٰ اعتقاد ألوهيَّة هذا المتبوع، مثلما اعتقد النصارىٰ في المسيح عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، وبدرجة أقل في الغلو إلىٰ اعتقاد عصمة هذا المتبوع، وعدم قبول وقوع الخطأ منه.

وفي درجة مقاربة لسابقتها: يصير الشيخ المتبوع معظَّمًا مقدَّسًا، وإن لم يعتقدوا عصمته، لكن لا يقبلون أن يُنتقد أو أن يُخطَّأ بأي حال، حتىٰ وإن وافقك البعض منهم علىٰ تخطئته، فإنهم يعتذرون له بشتَّىٰ الأعذار غير المقبولة[٢]، ولا يقبلون أن يُحذَّر من خطئه؛ صيانة لمكانته، وخوفًا من غضبه[٣]، وإبقاءً لمودته، وهذا من رواسب تقديس الأحبار والرهبان.

بل يتهمون من يبيِّن خطأه أنه صاحب نيَّة فاسدة، وأنه يريد هدمه، أو

---

(١) أي: تقديس آرائه وفهمه للدين، فضلًا عن تقديس شخصه.

(٢) وإن كانت مقبولة في نظرهم.

(٣) الذي ربما يؤدي إلىٰ غضب الله عليهم.

يريد التسلُّق علىٰ أكتافه، والشهرة علىٰ حساب عرضه.

ولا سيَّما لو وقع علىٰ هذا الشيخ ظلم، أو اضطهاد؛ تزيد عاطفة متَّبعيه له، ويرفعونه إلىٰ مرتبة عالية، قد تضاهي مرتبة الأنبياء، أو الأولياء، ويتغافلون عن أخطائه أو عن زيغه عن الحقِّ المبين، ومِنْ ثَمَّ ينشرون آثاره - بما فيها من زيغ -، ولا يقبلون تحذير محذِّر من هذا الزيغ، ويغمطون الناصحين لهم أيَّما غمط.

وهذا الارتباط الوجداني العاطفي بالشيخ المعلِّم وَضَع بذورَه في هذه الأمَّة الصوفيَّة، ويظهر هذا في مقولة أبي حامد الغزالي في «الإحياء» (٣/ ٦٥): «فكذلك المريد يحتاج إلىٰ شيخ وأستاذ يقتدي به لا محالة(١)... فمن لم يكن له شيخ يهديه؛ قاده الشيطان إلىٰ طرقه لا محالة».

ووضع الصوفية ضوابط علاقة المريد بشيخه، والتي تجعل هذا الشيخ في مرتبة تصل إلىٰ تفضيل كلامه علىٰ سُنَّة النبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تصل إلىٰ مرتبة الشرك في الطاعة لله تعالىٰ، كما قال سبحانه: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١].

فتحس أن هذا التعصُّب، وأن هذه الحزبيَّة؛ كأنهما قد استمدَا أُصُولَهُمَا

---

(١) وهذا لا بأس به، إذا كان شيخه يلتزم بالكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمَّة، علىٰ أن لا يقتدي بقول شيخه المخالف للدليل.

من الوثنيَّة القديمة المتمثِّلة في تقديس الصالحين والزعماء، ورفعهم إلىٰ مرتبة القداسة الإلهية. ومن هذه الوثنية اليونانيَّة والإغريقيَّة والبوذيَّة استمدت الصوفية أصولها.

حقًّا إن تقديس الرجال داءٌ عضال قد فتك بالأمم السابقة، ومزقها كلَّ ممزَّق، ثم سرىٰ مفعوله في هذه الأمَّة قرنًا بعد قرن، وجيلًا بعد جيل حتىٰ قطعها شيعًا وأحزابًا متناحرة.

ونحن ما نزال نعاني من هذه الأحزاب المتناحرة، والجماعات البدعيَّة التي مزَّقت الأمة وفرَّقت الدعوة؛ إذ بنا نفاجأ بهذا الداء الوبيل الذي قد يصيب بعض المنتسبين ظاهرًا إلىٰ دعوة الحق – الدعوة السلفية –[١].

وفي هذا الجزء سوف نحاول كشف اللثام عن هذا الداء، وبيان طرائق علاجه، لعلَّ الله سبحانه يصلح الأحوال وتزول هذه الفتنة، أو تنحسر في أضيق الحدود.

وقد بدأت في كتابة هذا البحث بعدما ابتليت بطائفة من هؤلاء المتعصِّبين، وأوذيت منهم أشد الأذىٰ، وعاينت بنفسي خطورة هذا الداء،

---

(١) وسرعان ما يذوب هذا الانتساب الظاهري للسلفيَّة في بوتقة هذا التعصُّب، ويتحول هذا المتعصِّب إلىٰ حزبيٍّ جلد يناطح السلفيين – إلا من تداركه الله برحمته، وقَبِل النصح؛ فترك هذا التعصب المقيت –.

وليس المخبر كالمعاين.

ولقد اصطلح بعض أهل العلم على تقسيم القائمين على دعوة الناس وتعليمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولىٰ: طبقة العلماء الكبار.

الطبقة الثانية: طبقة طلبة العلم.

الطبقة الثالثة: طبقة مَنْ هم ليسوا من طلبة العلم، إنما هم من العامة المحبين لأهل العلم وطلبته، فتتلمسهم في مجالس العلم طالبين مجالسة القوم الذين لا يشقىٰ بهم جليسهم، وفي الوقت نفسه يسعون مع ضعف حصيلتهم إلىٰ تبليغ ما وصل إليهم من الهدىٰ.

وكما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الرسالة» (ص٤٤)**: «والناس في العلم طبقات».

وقال مسلم في «مقدِّمة صحيحه»: «وفي مثل مجرىٰ هؤلاء إذا وازنت بين الأقران؛ كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحَّة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند

أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم، وإنما مثَّلنا هؤلاء في التسمية؛ ليكون تمثيلهم سمةً يصدر عن فهمها مَن غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدرِ عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويُعطىٰ كلُّ ذي حقٍّ فيه حقَّه وينزل منزلته، وقد ذكر عن عائشة - رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا - أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» اهـ.

ولقد تركزت غالب طبقة العلماء في السنوات القريبة في بلاد الحرمين: المملكة العربية السعودية - حرسها الله -[1]، وبات كثير من البلدان الإسلاميَّة يخلو من علماء كبار إلا القليل، وصار الوضع في هذه البلدان أن يلتف أهل الطبقة الثالثة في هذه البلاد حول طالب علم متمكن، ممن أجيز من قبل العلماء للدعوة والتعليم.

وإلىٰ هذا الحدِّ يعتبر الأمر مقبولًا، لكن الذي حَدَث أنَّ بعض أهل الطبقة الثالثة في بعض البلاد صارت عَصَبة لهذا المعلِّم - الذي التفوا حوله - توالي فيه وتعادي من أجله، وتحمل نحوه عاطفة عمياء، وكأنها أعطته بيعة خفيَّة بالسمع والطاعة والمناصرة في الصواب والخطأ.

---

(١) **وقال العلَّامة الألباني** رَحِمَهُٱللَّهُ: «الآن في السعودية - في وجهة نظرنا - الدولة الوحيدة التي تتبنَّىٰ في علم علمائها مبدأ العقيدة الإسلامية الصحيحة». (درس ٧٣٧ من سلسلة الهدىٰ والنور).

فهو عندهم الشيخ المقدَّم، الذي عن طريقه يفهمون كلام العلماء الكبار من السابقين واللاحقين، ولا يقبلون فهمًا إلا فهمه، ومن ثَمَّ إذا أطلقوا لفظ «**الشيخ**» في كلامهم؛ كان المقصود به شيخهم.

وهذه مذهبيَّة حديثة وحزبيَّة متسترة، تحمل نذير خطر.

فإذا صدر من هذا الشيخ المتعصَّب له مخالفةٌ ظاهرة للحقِّ؛ لم تجد مِن هؤلاءِ المتعصِّبين إلا الخزي والخذلان للحق وأهله، والتحامي في الدفاع عن شيخهم بالباطل، وغض الطرف عن المخالفة، مع الجور والحيف...إلخ ما سوف يأتي بيانه - إن شاء الله - في هذا الكتاب.

وقال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البدر الطالع» (١/ ٤٧٢) في ترجمة (علي بن قاسم حنش)[(١)]: «ومن محاسن كلامه الذي سمعته منه: الناس علىٰ طبقات ثلاث:

---

(١) **قال الشوكاني**: «وُلِد في شهر محرم سنة (١١٤٣)، ونشأ بوطنه ذيبين، ثم ارتحل إلىٰ كوكبان وقرأ علىٰ علمائها، ثم وصل إلىٰ صنعاء وأخذ عن أهلها، وتردَّد في الديار اليمنية، حتىٰ عرف أكثرها أو كلها، واختُبر بأهلها خاصتهم وعامتهم...».

ثم قال: «وله اتصال بأكابر الناس وأصاغرهم، قد استوت لديه طبقاتهم، كما استوت لديه الشدَّة والرخاء، والإقبال والإدبار، والمحبوب والمكروه؛ قد رأىٰ نفسه أميرًا كما رآها فقيرًا، ورآها تارة في اليفاع، وتارة في أخفض البقاع...». إلىٰ أن قال: «ثم مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في شهر محرم سنة (١٢١٩هـ)» اهـ.

فالطبقة العالية: العلماء الأكابر، وهم يعرفون الحقَّ والباطل، وإن اختلفوا لم ينشأ عن اختلافهم الفتنُ؛ لعلمهم بما عند بعضهم بعضًا.

والطبقة السَّافلة: عامة علىٰ الفطرة، لا ينفرون عن الحق، وهم أتباع من يقتدون به؛ إن كان محقًّا كانوا مثله، وإن كان مبطلًا كانوا كذلك.

والطبقة المتوسطة: هي منشأ الشر، وأصل الفتن الناشئة في الدِّين، وهم الذين لم يمعنوا في العلم حتىٰ يرتقوا إلىٰ رتبة الطبقة الأولىٰ، ولا تركوه حتىٰ يكونوا من أهل الطبقة السافلة.

فإنهم إذا رأوا أحدًا من أهل الطبقة العليا يقول ما لا يعرفونه، ممَّا يُخالف عقائدهم التي أوقعهم فيها القصور؛ فَوَّقُوا إليه سهام التقريع؛ ونسبوه إلىٰ كل قول شنيع، وغيَّروا فطرَ أهلِ الطبقة السفلىٰ عن قبول الحقِّ بتمويهاتٍ باطلة؛ فعند ذلك تقوم الفتن الدينية علىٰ ساق؛ هذا معنىٰ كلامه الذي سمعناه منه.

وقد صَدَق، فإنَّ مَن تأمَّل ذلك وجده كذلك» اهـ.

قلت: ومن هذه الطبقة المتوسطة يخرج أهل التعصُّب والهوىٰ، والذين هم علىٰ تقسيمنا السابق من أهل الطبقة الثالثة.

واعلم - فهَّمَك الله - أن لقب «الشيخ» - كمرتبة علميَّة - لا يستحقُّه إلا

من بَلَغ مرتبةً في العلم أو السن أو الشرف، كما سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل يصح أن تطلق كلمة الشيخ لكلِّ أحدٍ مِنَ الناس، ولا سيَّما أن هذه الكلمة أصبحت متفشية؟ فأرجو توضيح ذلك.

الجواب: «كلمة (شيخ) في اللُّغة العربية لا تكون إلا للكبير، إما كبير السنِّ، أو كبير القَدْر بعلمه أو ماله أو ما أشبه ذلك، ولا تطلق علىٰ الصغير، لكن كما قلت: تفشَّت الآن حتىٰ كاد يلقب بالشيخ من كان جاهلًا أو لم يعرف شيئًا، وهذا فيما أرىٰ لا ينبغي؛ لأنك إذا أطلقت علىٰ هذا الشخص كلمة شيخ، وهو جاهل لا يعرف؛ اغتر الناس به، وظنوا أنَّ عنده علمًا؛ فرجعوا إليه في الاستفتاء وغير ذلك، وحصل بهذا ضرر عظيم، وكثير من الناس - نسأل الله لنا ولهم الهداية - لا يبالي إذا سُئل أن يفتي ولو بغير علم؛ لأنه يرىٰ إذا قال: لا أدري. كان ذلك نقصًا في حقه، والواقع أن الإنسان إذا قال فيما لا يعلم: لا أدري. كان ذلك كمالًا في حقه، ولكن النفوس مجبولة علىٰ محبة الظهور إلا من عصم الله عَزَّوَجَلَّ؛ فالذي أرىٰ: أنها لا تطلق كلمة شيخ إلا علىٰ من يستحقها؛ إما لكبره، أو لشرفه وسيادته في قومه، أو لعلمه، وهذا كما كان بعض الناس الآن يطلق كلمة (إمام) علىٰ عامة العلماء، حتىٰ وإن كان هذا العالم من المقلدة، يقول: هو إمام. وهذا أيضًا لا ينبغي، ينبغي ألا تطلق لفظ إمام إلا علىٰ من استحق أن يكون إمامًا،

وكان له أتباع(١)، وكان معتبرًا قوله بين المسلمين...»(٢) اهـ.

لكن المتعصِّبين في كل زمان ومكان - في واقع أمرهم - يعتبرون معلِّمهم ومربيهم هو: «الشيخ» عندهم - وإن كان صاحب بدعة -، أو أنه هو شيخهم، اعتبارًا للعرف السائد أحيانًا بأنَّ من تعلَّم علمًا - وإن كان دنيويًّا - علىٰ يد شخص ما؛ قيل: إن هذا الشخص هو شيخه في هذا العلم. بغض النظر عن حال هذا الشيخ من ناحية موافقة السنَّة والمرتبة العلمية، بل إن أصحاب الطرق الصوفية يقال عنهم: «شيوخ» في عُرف أتباعهم، وهكذا، ومن الأمثال السائرة للمتصوِّفة: (كُلُّ شيخٍ وله طريقة).

ومهما كان فإن إطلاق لقب: «الشيوخ» علىٰ هؤلاء المتعصَّب لهم؛ هو باعتبار حال أتباعهم، لا باعتبار حقيقة أمرهم؛ فهؤلاء الشيوخ قد يكونون من العلماء الكبار، وقد يكونون من طلبة العلم، وقد يكونون من أهل الأهواء، فنحن نخاطب هؤلاء الأتباع بما استقر في عُرفهم واصطلاحهم؛ مراعاةً لواقع أمرهم، لعلهم يقبلون النصح.

واعلم - رحمك الله - أن التعصُّب داءٌ خبيث ينتشر عن طريق المصاحبة

---

(١) متبعون لا مُقلِّدون.

(٢) لقاء الباب المفتوح [١١٧] مع فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله؛ التفريغ منقول من موقع الشبكة الإسلامية بواسطة سحاب.

والمجالسة، فإذا رأيت الشاب في أول نشوئه يجالس المتعصِّبين من أهل الأهواء، ويميل قلبه إليهم؛ فيئس منه[١]، والأمر كما قال عبد الله بن شوذب: من نعمة الله علىٰ الشاب إذا تنسك؛ أن يوافي صاحب سنَّة يحمله عليها[٢]، وقال أيوب: إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنَّة[٣]، وقال عمرو بن قيس الملائي: إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة؛ فارجه، وإذا رأيته مع أهل البدع فيئس منه؛ فإنَّ الشاب علىٰ أول نشوئه[٤].

ويَجب أن يُعلم أن العلماء السلفيين الكبار، وطلبة العلم، والدعاة السائرين علىٰ نهج السلف، الملازمين غرز العلماء، إن تَعصَّب لهم أحدٌ وأقرَّهم علىٰ أخطائهم؛ فهم برآء من إقرار هذا التعصُّب، ولا يَرضون صنيع المتعصِّبين تجاههم - إن وُجِد -، مثلما كان المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ بريئًا من

(١) ولا مانع من مناصحته بين الحين والحين، علىٰ حسب ما تقتضي المصلحة.

(٢) **أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٠٤) (٤٣)، قال:** أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث - وهو ابن الإمام أبي داود: حافظ رحالة -؛ قال: ثنا أبو عمير النحاس - ثقة فاضل -، قال: ثنا ضمرة - وهو ابن ربيعة الفلسطيني: صدوق يهم قليلًا -، عن ابن شوذب - وهو صدوق عابد -؛ فهذا إسناد حسن.

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣٠).

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢٠٥) (٤٤).

تعصُّب النصارىٰ، ومثلما كان أمير المؤمنين عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بريئًا من تعصُّب الشيعة الروافض؛ لذلك فإنَّ هؤلاء المتعصِّبين من الباغين البرآء العنت، كما قال الإمام البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ في «الأدب المفرد» (٣٢٢): حدثنا مُسدد، ثنا بشر بن المفضل، ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد قالت: قال النبي ﷺ: «**ألا أخبركم بخياركم؟**» قالوا: بلىٰ. قال: «**الذين إذا رؤوا ذُكر الله. أفلا أخبركم بشراركم؟**» قالوا: بلىٰ. قال: «**المشاءون بالنميمة، المفسدون بين الأحبة، الباغون البرآء العنت**»[(١)].

ومما لا ريب فيه أن التعصُّب للأئمة هو داءٌ قديمة جذوره؛ كما قال العلَّامة المحدِّث مقبل بن هادي رَحِمَهُٱللَّهُ في كتابه «إقامة البرهان علىٰ ضلال عبد الرحيم الطحان» (ص ١٠): «فأهل العلم يتوجعون من هذه التعصُّبات من زمنٍ قديم، حتىٰ قال نشوان الحميري متوجعًا من أهل عصره، ومن تقليدهم الهادي المقبور بصَعْدة:

إذا جادلت بالقرآن خصمي ... أجاب مُجادلًا بقول يحيىٰ
فقلت كلام ربك عنه وحي ... أتجعل قول يحيىٰ عنه وحيًا

(١) وأخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٤٥٩)، وإسحاق بن راهويه (٥/ ١٨٠)، وعبد بن حميد (١٥٨٠)، وابن أبي الدنيا في الصمت (٢٥٥)، والطبراني (٢٤/ ١٦٧)، من طريق ابن خثيم؛ به، وإسناده حسن.

فالتعصب منبوذ...» - إلىٰ أن قال -: «وربُّ العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، **ونحن لا نتكلم في الأئمة بل نتكلم في التعصب الأعمىٰ**» اهـ.

قلت: وقد صدق أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما قال في «الحلية» (٩/ ١١): «قاتل الله التعصب، ما أشنع إخساره!».

ونذير الخطر علىٰ الدعوة السلفية الذي أشرت إليه آنفًا، هم هؤلاء الذين يعدُّون من طلبة العلم، ممَّن لم يبلغوا مرتبة العلماء الكبار، ثم صار لهم أتباع وشوكة من الشباب والعامة؛ فإذا بهم يغترون بهذه العُصبة التي التفت حولهم، ويظنون أنهم قد أوتوا القوة علىٰ مناطحة العلماء الكبار؛ فخالفوا العلماء الكبار بلا دليل ولا بُرهان، واستنفروا هذه العصبة كي يتحاموا في حماية بيضتهم من سهام أهل الحق.

وعلىٰ الجانب الآخر: نَجد طائفة الحدادية التي تسعىٰ لإسقاط العلماء الكبار باسم التحذير من أهل البدع، ويلبِّسون علىٰ الأغمار المتعصِّبين لهم بأن غرضهم هو إنكار البدع، فشعار هؤلاء: كلُّ من وقع في بدعة - كائنًا من كان -؛ فهو مبتدع يجب التحذير منه وهجره، ولا تجوز مجالسته أو السلام عليه - عالمًا كان أو جاهلًا، مُخاصمًا كان أو ساكتًا -، بغير مراعاة مصالح أو مفاسدَ في الهجر والتحذير، وقد صوَّبوا سهام الغدر بادي الرأي في نحور

الأئمة السابقين ممن تلبَّس بعضهم بشيء من الأشعرية، نحو: ابن حجر، والنووي، والقرطبي - رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ -، ثم إذ بهم ينتقلون إلىٰ أئمة كبار ممَّن لهم قدمُ صدق في الانتصار للمنهج السلفي: مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي النهاية يصلون إلىٰ مرادهم الحقيقي؛ وهو إسقاط العلماء السلفيين المعاصرين، أمثال المشايخ: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين، ومقبل بن هادي، وصالح الفوزان، وربيع بن هادي، وأحمد النجمي، وعبد المحسن العباد، وغيرهم من أهل العلم - رحم الله الأموات منهم، وحفظ الأحياء -، وذلك حتىٰ يتَّسع لهم المجال لنشر أهوائهم دون أن يجدوا أيَّ معارضةٍ من هؤلاء العلماء.

ومن أخطر صفات الحدادية - ومن شابههم -: أنهم مولعون بالخلاف، وبالانتصار للنفس بالباطل، ويصدق عليهم ما قاله الخطابي في كتابه «العزلة» (ص ٥٩):

«وقال بعضهم: إنَّ مِنَ الناس مَنْ يُولع بالخلاف أبدًا، حتىٰ أنه يرىٰ أن أفضل الأمور أن لا يرافق أحدًا، ولا يجامعه علىٰ رأي، ولا يواتيه علىٰ محبة، ومن كان هذا عادته؛ فإنه لا يبصر الحق ولا ينصره ولا يعتقده دينًا ومذهبًا، إنما يتعصَّب لرأيه وينتقم لنفسه ويسعىٰ في مرضاتها، حتىٰ إنك لو رُمتَ أن ترضيه، وتوخيتَ أن توافقه علىٰ الرأي الذي يدعوك إليه؛ تعمَّد

لخلافك فيه، ولم يرضَ به حتىٰ ينتقل إلىٰ نقيض قوله الأول؛ فإن عدت في ذلك إلىٰ وفاقه؛ عاد فيه إلىٰ خلافك(١).

قال أبو سليمان: فمن كان بهذه الحال؛ فعليك بمباعدته والنفار عن قربه؛ فإن رضاه غاية لا تُدرك، ومدىٰ شأوه لا يلحق.

قال أبو سليمان: أخبرنا ابن التعياني قال: أخبرنا الزجاج قال: كنا عند المبرد أبي العباس محمد، فوقف عليه رجل فقال: أسألك عن مسألة من النحو؟ قال: لا. فقال: أخطأت. فقال: يا هذا، كيف أكون مخطئًا أو مصيبًا ولم أجبك عن المسألة بعد؟! فأقبل عليه أصحابه يعنِّفونه، فقال لهم: خلوا عنه، ولا تعرضوا له، أنا أخبركم بقصته، هذا رجل يحب الخلاف، وقد خرج من بيته وقصدني علىٰ أن يخالفني في كلِّ شيء أقوله، ويخطئني فيه؛ فسبق لسانه بما كان في ضميره» اهـ.

وقال أبو بكر الطرطوشي في «سراج الملوك» (ص٢٥٩): «وإذا رأيت إنسانًا جُبِل علىٰ الخلاف: إن قلت: لا؛ قال: نعم. وإن قلت: نعم؛ قال: لا. فألحقه بعالم الحمير».

قلتُ: وهذا وصفٌ دقيق لحال الحدادية؛ فهذا حالهم بلا مواربة ولا التواء.

وهؤلاء الحدادية يدَّعون لأنفسهم أنهم علىٰ السلفية - شأنهم شأن كل

(١) وهذا نتيجة لانفراده عن أهل العلم، وعدم مراجعته لهم، وصدق الرسول ﷺ في قوله: «**إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية**».

الدعوات الضالة التي تخدع الناس باسم السلفيَّة -، لكن هناك كواشف جلية تكشف لك عن حقيقة منهجهم الغالي في التبديع؛ ومِمَّن ذكر هذه الكواشف وفنَّد شبهاتِهم الواهية: فضيلة الشيخ العلَّامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ في عدة مقالات علميَّة قويَّة[1].

ثم نجد في وسط هذا الخضم من الأهواء هؤلاء المتعصِّبين - مِمَّن ينتسبون بلسان مقالهم إلىٰ المنهج السلفي-؛ يدَّعون أن شيوخهم - من طلبة العلم أو الخطباء الوعَّاظ - الذين خالفوا العلماء الكبار؛ هم في مصاف هؤلاء العلماء، ويعتبرون تحذير العلماء من أخطائهم ومخالفاتهم؛ هو من جنس صنيع الحدادية الذين قد أولعوا بالخلاف، وصار شغلهم الشاغل تصيد زلَّات العلماء الكبار، ثم إسقاط أحكام التبديع الجزافية عليهم بلا تقوىٰ ولا ورع؛ فإذا بهم يصيرون مع الحزبيين في خندق واحد، يوجِّهون سهامَ النقدِ الجائر والطعنِ الفاجر علىٰ العلماء الكبار، وأصبحوا يسيرون علىٰ سنن الحزبيين في عدم قبول أيِّ نقدٍ صحيح مِنَ العلماء الكبار في شيوخهم؛ كحال الذين لا يقبلون كلمة حق في سيد قطب، والبنا، والغزالي والقرضاوي، وغيرهم من شيوخ الحزبيين المقدَّسين عند أتباعهم.

---

(١) **نحو ردوده حَفِظَهُ اللهُ علىٰ رأس الحدادية:** محمود الحداد المصري، ثم علىٰ تابعه عبد اللطيف باشميل، ثم أخيرًا علىٰ فالح الحربي، وفوزي البحريني.

وطائفة المتعصِّبين وطائفة الحدادية؛ كلاهما يكمِّل بعضه بعضًا في السعي الحثيث لتمزيق أبناء الدعوة السلفية، وتقسيمهم إلىٰ فرق متناحرة، ولكن الله مانعهم وحافظ دعوته؛ كما وعد سبحانه.

واعلم – رحمك الله – أن ما سطرته في هذا الجزء؛ ما هو إلا نصيحة وذكرىٰ ابتغاءَ الإصلاح: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]؛ فليس هذا الذي سطرته حربًا علىٰ أشخاص بأعيانهم، ولا انتصارًا لأشخاص بأعيانهم؛ إنما هي نصيحة للمتعصِّبين لعلهم يثوبون إلىٰ الحق، وانتصارًا للمنهج السلفي وعلمائه وطلبته، فليحذر اللبيب أن يكون ممن قال الله فيهم: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٧٩].

وأنا أعلم أن البعض – هداني الله وإياهم لسبيل الإنصاف – قد لا يروق لهم بعض ما سطرته في هذا الجزء؛ لمخالفته لهوًىٰ عندهم، لكن عزائي فيهم هو ما نقله ابن قتيبة في كتابه «السلطان» (١٩٠)(ص١٠٤): «وكان يُقال: أخوك من صَدَقَك، وأتاك من جهة عقلك لا من جهة هواك».

وقال الخرائطي في «اعتلال القلوب» (ص ٩٢): «أنشدني سلامة بن عبادة قال: أنشدني نفطويه:

إن المـــــــرآة لا تريـــــــــك خدوش وجهك مع صداها
وكـــــذلك نفـــسك لا تريـــــك عيـوب نفسك مـع هواهـا

وأنشد الْمُثَّقب العَبدي:

فإما أن تكون أخي بصدقٍ ... فأعرف منك غثِّي من سميني
وإلا فاطَّرِحني، واتخذني ... عدوًّا، أتقيك وتتقيني[(١)]

ولا يعني عدم التقليد أن يصير الأمر فوضىٰ؛ بأن يخالف أهلُ الطبقتين الثانية والثالثة ومن دونهما من العامة طبقةَ العلماء الراسخين، بغير دليلٍ واضح وحجَّةٍ بينة وفقهٍ سديد، ناهيك أن تأتي المخالفة في النوازل العامة: من حروب، ومعاهدات مع أهل الكفر المناوئين، ودفع صيال أهل الأهواء علىٰ المنهج السلفي، وغيرها من الفتن والمدلهمات التي تحل بالأمَّة؛ ففي مثل هذه الحالات يجب التزام غرز العلماء الراسخين في العلم، ولا يجوز أبدًا مخالفتهم بدليل قاصر أو فهم كاسد، أو مع عدم اطِّلاع كافٍ علىٰ أدلتهم التي أفتوا بها في هذه النازلة أو تلك؛ فإن الخروج عليهم في مثل هذه الحالات يُعد خروجًا علىٰ الجماعة، وخرقًا للصف، وإثارة للفتنة؛ والله المستعان».

«وإنما جمعت هذا المختصر المبارك - إن شاء الله تعالىٰ - لمن صُنِّفت لهم التصانيف، وعنيت بهدايتهم العلماء، وهم من جَمَع خمسةَ أوصافٍ، معظمها: الإخلاص والفهم والإنصاف، ورابعها - وهو أقلها

---

(١) **انظر**: ديوانه (ص٤٢)، الأمالي الشجرية (٢/ ٣٤٤)، المقرب لابن عصفور (٢٥٤)، شرح رسالة أدب الكاتب، لأبي القاسم الزَّجاجي (ص٥٧).

وجودًا في هذه الأعصار -: الحرص على معرفة الحق من أقوال المختلفين[١]، وشدة الداعي إلى ذلك الحامل على الصبر والطلب كثيرًا، وبذل الجهد في النظر على الإنصاف، ومفارقة العوائد، وطلب الأوابد؛ فإن الحق في مثل هذه الأعصار قلَّما يعرفه إلا واحدًا بعد واحد، وإذا عظُم المطلوب قلَّ المساعد؛ فإن البدع قد كثرت، وكثرت الدعاة إليها، والتعويل عليها، وطالب الحق اليوم شبيه بطلابه في أيام الفترة: وهم سلمان الفارسي، وزيد بن عمرو بن نفيل، وأضرابهما - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا -؛ فإنهم قدوة الطالب للحق، وفيهم له أعظم أسوة؛ فإنهم لَمَّا حرصوا على الحق، وبذلوا الجهد في طلبه؛ بلَّغهم الله إليه، وأوقفهم عليه، وفازوا من بين العوالم الجمَّة؛ فكم أدرك الحق طالبه في زمن الفترة، وكم عمي عنه المطلوب له في زمن النبوة! فاعتبر بذلك، واقتدِ بأولئك؛ فإن الحق ما زال مصونًا عزيزًا نفيسًا كرِيمًا، لا ينال مع الإضراب عن طلبه وعدم التشوف والتشوق إلى سببه، ولا يهجم على المبطلين المعرضين، ولا يفاجئ أشباه الأنعام الغافلين، ولو كان كذلك؛ ما كان على وجه الأرض مبطل ولا جاهل، ولا بطَّال ولا غافل، وقد أخبر الله تعالى أن ذرء جهنم هم الغافلون؛ فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، ما أعظم المصاب بالغفلة، والمغتر بطول المهلة!

---

(١) أي: بعد تحريرها.

ومن أعجب العجائب: دعوىٰ المقلِّدين للمعارف، ودعوىٰ المتعصِّبين للإنصاف، وأمارة ذلك أنك تجد العوالم الكثيرة في لطائف المعارف المختلف فيها علىٰ رأي رجل واحد من القدماء في الأمصار العديدة، والأعصار المديدة، فلو كانوا في ترك التقليد كالأوائل؛ لاشتدَّ اختلافهم في الدقائق، ولم يتفقوا علىٰ كثرتهم وطول أزمانهم، وتباعد بلدانهم، واختلاف فطنهم؛ كما قضت بذلك العوائد العقليَّة الدائمة، ولو كان الجامع لفرقتهم مع كثرتهم هو الوقوف علىٰ الحقائق في تلك الدقائق؛ لكانوا أكثر من مشايخهم الأقدمين علمًا وتحقيقًا، وإنصافًا وتجويدًا، لكن المعلوم خلاف ذلك؛ فإياك أن تسلكَ هذه المسالك؛ فإن نشأة الإنسان علىٰ ما عليه أهل شارعه وبلده وجيرانه وأترابه صنيعُ[1] أسقطِ النَّاس همَّة وأدناهم مرتبة؛ فلم يعجز عن ذلك صبيان النصارىٰ واليهود، ولا ربات القدود والنهود، المستغرقات في تمهيد المهود.

وهذه هذه فأعطها حقَّها، وانظر لنفسك وانجُ بها، وطالع قصة سلمان الفارسي وأضرابه، وانظر كيف كان صبرهم، واعرف قدرَ ما أنت طالبٌ؛ فإنك طالبٌ لأعلىٰ المراتب...

ولا ينبغي أن يستوحش الظافر بالحق من كثرة المخالفين له، كما لا

(١) في العادات والتقاليد المخالفة للأصول.

يستوحش الزاهد من كثرة الراغبين، ولا المتقي من كثرة العاصين، ولا الذاكر من كثرة الغافلين، بل ينبغي منه أن يستعظم المنَّة باختصاصه بذلك مع كثرة الجاهلين له، الغافلين عنه، وليوطِّن نفسَه علىٰ ذلك؛ فقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن هذا الدين بدأ غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبىٰ للغرباء**». رواه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة، ورواه الترمذي من حديث ابن مسعود، وقال: هذا حديث حسن صحيح. ورواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد من حديث أنس، وروىٰ البخاري نحوه بغير لفظه من حديث ابن عمر.

فنسأل الله أن يرحم غربتنا في الحق، ويهدي ضالنا، ولا يردنا من أبواب رجائه ودعائه وطلبه محرومين، إنه مجيب الداعين، وهادي المهتدين، وأرحم الراحمين»[(١)].

وينبغي أن يُعلم أن أئمة الجرح والتعديل من أهل السنَّة لا يفرحون بزلَّات المخالفين، ولا يسعون أبدًا لإسقاط عالم أو طالب علم انتسب إلىٰ المنهج السلفي ثم خالفه؛ فليس غرضهم من التحذير من زلَّات وأخطاء المخطئين هو التشهيرَ أو التشفي أو إسقاط الغير، بل غرضهم النصح والإرشاد،

(١) **ما بين علامتي التنصيص**: من كتاب «إيثار الحق علىٰ الخلق، في ردِّ الخلافات إلىٰ المذهب الحق»، لأبي عبد الله محمد بن المرتضىٰ اليماني المشهور بـ«ابن الوزير» (ص٢٧-٣٠).

وحماية الحق وأهله من مكائد أهل الأهواء؛ فأهل السنَّة هم أعرف الناس بالحق وأرحم الناس بالخلق لو كانوا يعلمون، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٧].

وصلَّىٰ الله علىٰ محمد وآله وسلَّم.

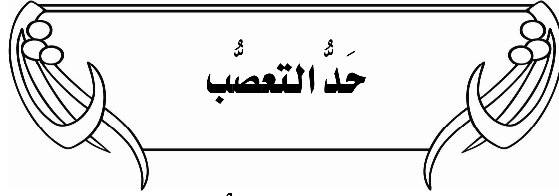
وكتب

أبو عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان المصري

انتهاء في ليلة الثلاثاء (١٨) شعبان (١٤٢٩هـ)





قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللُّغة» (٤/ ٣٣٦)، مادة (عصب): «العين والصاد والباء: أصل صحيح، يدل علىٰ ربط شيء بشيء مستطيلًا مستديرًا، ثم يفرَّع ذلك فروعًا، وكله راجع إلىٰ قياس واحد» اهـ.

وقال ابن منظور في «لسان العرب» مادة (عصب)[1]: «العصْب: الطيُّ الشديد، وعصَب الشيء يعصِبه عصْبًا: طواه ولواه، وقيل: شدَّه.

والعِصاب والعِصابة: ما عُصِب به، وعَصَب رأسه وعصَّبه تعصيبًا: شدَّه، واسم ما شدَّ به: العصابة، وتعصَّب: أي شدَّ العصابة، والعصابة: العمامة منه، والعمائم يقال لها: العصائب...»، إلىٰ أن قال: «والتعصُّب من العصبية، والعصبية أن يدعو الرجل إلىٰ نصرة عصبته، والتألب معهم علىٰ من يناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين.

وقد تعصَّبوا عليهم إذا تجمعوا، فإذا تجمعوا علىٰ فريق آخر؛ قيل: تعصَّبوا.

وفي الْحَديث: ««**العصبيُّ من يعين قومه علىٰ الظلم**»، العصبي: هو الذي

(١) المجلد الأول، الجزء الثاني (ص٩٢) الطبعة الأميرية، (٩/ ٢٣٠) ط: إحياء التراث.

يغضب لعصبته، ويحامي عنهم» اهـ.

وقال ابن مكي الصقلي في «تلقيح اللِّسان وتنقيح الجنان» (ص٢٧٢): «ويقولون إذا أرادوا تعظيم عالِم بالطب: قال فلان المتطبب؛ يتوهمون أنه أبلغ من طبيب.

وليس كذلك؛ لأن «المتفعل» هو الذي يدخل نفسه في الشيء، ليضاف إليه ويصير من أهله، ألا ترىٰ أنك تقول: ما فلان بشجاع، وإنما هو متشجع؟ ولا هو جليد وإنما هو متجلد[1]؟ قال حاتم طيء:

تحلم عن الأَدْنَين واستبق ودهم ... ولن تستطيع الحلم حتىٰ تحلَّمَا

وقال آخر:

(وقيس عيلان ومن تقيَّسا)

يريد من أدخل نفسه معهم وليس منهم» اهـ.

قلت: أي أن العَصبة في حد ذاتها ممدوحة لا مذمومة، فمادة (عصب) تقوم علىٰ الاجتماع والقوة بشدِّ الأزر، وذلك ممدوح إذا كان لنصرة الحقِّ، وتأييد صاحبه، ولغوثِ المظلوم، وأمَّا المتعصِّب الذي ينصر عصبته علىٰ الباطل؛ فيُعدُّ دخيلًا علىٰ العُصْبة أولي القوة ناصري الحق والمظلوم،

---

(١) **وعلىٰ القياس نفسه:** المتعصِّب: هو الذي يُدخل نفسه في العَصَبة؛ ليُضاف إليهم، ويصير منهم.

وليس منهم.

قال مسعود بن عمر التفتازاني في «شرح التلويح علىٰ التوضيح» (٢/ ٩١): «التعصُّب هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل؛ بناءً علىٰ ميل إلىٰ جانب» اهـ.

قلت: وقد يكون الجانب الذي يميل إليه المتعصِّب: شيخه، أو حزبه، أو قبيلته، أو صديقه، ونحوهم.

وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٢٤٦): «العصبية والتعصُّب: المحاماة والمدافعة».

قلتُ: وهذا من لوازم التعصُّب؛ فإن من تعصَّب لشيخ أو حزب أو صديق؛ **دافع عنه وتحامىٰ في الذبِّ عنه، ولو بالباطل.**

وقال العلَّامة صالح آل الفوزان حَفِظَهُ اللَّهُ: «التعصُّب الممقوت للشيء هو: التمسك به، مع العلم ببطلانه»[1].

وقال الشيخ محمد أحمد عبد القادر الغلاوي في كتابه «سلوك الأدب في التعصب للمذهب» (ص٥٥): «وإذا تقرر ما ذكرنا من تعصُّب الكبار وأتباع أئمة المذاهب لمذاهبهم؛ علمتم أن التعصب طبيعة من طباع البشر،

---

(١) **شرح كتاب «مسائل الجاهلية»**: «المسألة الخامسة والخمسون»، وستأتي تتمَّة كلام الشيخ الفوزان إن شاء الله.

لا ينفك عنها، وعلمتم أيضًا أن التعصب في الحقيقة محاماة عن دليل شرعي اعتمده إمام من أئمة المذاهب في دينه، تاركًا لما سواه ممَّا يخالفه» اهـ.

وقال ابن عابدين في «العقود الدرية في تنقيح الفتاوىٰ الحامدية» (٢/ ٣٣٣): «قال فخر الإسلام لما سئل عن التعصُّب؛ قال: الصلابة في المذهب واجبة، والتعصُّب[1] لا يجوز؛ **والصلابة أن يعمل بما هو مذهبه ويراه حقًّا وصوابًا، والتعصُّب السفاهة، والجفاء في** صاحب المذهب الآخر، وما يرجع إلىٰ نقصه، ولا يجوز ذلك» اهـ.

قلت: وهذا الكلام يحتمل معنيين:

الأول: جواز التمذهب، ووجوب الصلابة علىٰ المذهب، لكن مع عدم تسفيه المذاهب الأخرىٰ.

الثاني: الدعوة إلىٰ العمل بالمذهب الذي يراه حقًّا وصوابًا بالأدلة، مع وجوب الصلابة علىٰ هذا الحق الذي وصل إليه بالأدلة، لكن دون أن يحمل جفاءً نحو من يخالفه، ودون أن ينتقص منه[2].

والشاهد من كلامه: أنه عرَّف التعصُّب بالسفاهة، وهو تعريف له بإحدىٰ لوازمه أيضًا؛ كما صنع ابن الأثير؛ فبلا ريب مَنْ يتعصَّب يغلب عليه السفه

(١) **التعصُّب الممقوت**: أي بالباطل.

(٢) وهذا هو المتعيَّن، إذا كان أمر الخلاف فيه سعة.

في تصرفاته مع مَن يخالف مذهبه أو شيخه، وهذا ظاهر للعيان.

وقال الشافعي في «الأم» (٨/ ٤٢٠): «وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، والعصبية المحضة أن يبغض الرجل؛ لأنه من بني فلان؛ فإذا أظهرها ودعا إليها وتألف عليها، فمردود - أي الشهادة -» اهـ.

قلت: فليس من حدِّ التعصُّب أن يحب الرجلُ شيخَه أو أستاذَه، لكن من العصبيَّة أنْ يبغَض فلانًا؛ لأنه من تلاميذ شيخ آخر فحسب، لا يبغضه لأنه مخالف للمنهج الحق.

وسُئل العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل المنهج السلفي منهج تعصُّب؟

مداخلة: فيه سؤال يقول: هل في منهج السلف الصالح في الدعوة إلىٰ الله تعصُّب؟

الشيخ: هذا يعني أيضًا سؤال يُلحق بسابقه؛ لأنه يتمسك بلفظة التعصُّب، التعصُّب من حيث معناه لا يمدح ولا يذمُّ، فإنَّما المدح والذمُّ ينصب علىٰ ما يتعصب به؛ فإن كان التعصُّب بالحق فهو ممدوح، وإن كان تعصبًا بالخطأ؛ فهو مقدوح، فإذا كان منهج السلف الصالح أمر لابد للمسلم به، ليكون علىٰ هدًىٰ من ربه كما ذكرنا آنفًا؛ فهل يذمُّ من يتمسك بهذا ويتعصَّب له؟ المسلم بلا شك - بعامة - يتعصَّب لدينه ضد الأديان

الأخرى التي انحرفت عن دعوة الله الحق، فهل هذا ذمٌّ؟ لا، هذا مدح؛ ولذلك فأنا أظن أنه أُتي من سوء فهمه أيضًا للفظة التعُّصب، كما أساء فهم لفظة السلف.

(الهدى والنور / ٦٩٩/ ٣١: ١٤: ٠٠)



طاعة العلماء وسؤال أهل الذكر والحدُّ الفاصل بين الاتباع والتقليد

قال الله - جل شأنه -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولو الأمر - علىٰ التفسير الراجح - هم العلماء والأمراء؛ فأمرنا ربنا عَزَّوَجَلَّ في هذه الآية بطاعة العلماء في المعروف؛ فهي طاعة مقيدة بموافقة الكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمَّة، ليست طاعةً مطلقة، فإذا أمرنا العلماء بما يخالف الدليل من الكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمَّة؛ فلا يَجوز اتباعهم علىٰ هذا.

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]؛ **قَالَ: «فَالرَّدُّ إِلَىٰ اللهِ: إِلَىٰ كِتَابِهِ، وَالرَّدُّ إِلَىٰ الرَّسُولِ إِذَا قُبِضَ: إِلَىٰ سُنَّتِهِ»**[(١)].

قال أبو بكر الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠هـ) : **«لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ**

(١) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ١٨٣)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١/ ٨٠)، والبيهقي في الاعتقاد (١/ ٢٢٧)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (١/ ٤٤)، وابن عبد البر في الجامع (١/ ٧٦٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (١/ ٢١٨)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٣٧٥).

كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَلَيْسَ لِمُخَالِفٍ حُجَّةٌ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَإِنَّ مَعْرِفَةَ مُرَادِ الرَّسُولِ وَمُرَادِ الصَّحَابَةِ؛ هُوَ أَصْلُ الْعِلْمِ وَيَنْبُوعُ الْهُدَىٰ**».

وقال عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٠هـ): «**فَإِذَا اجْتَمَعَ الْكِتَابُ، وَقَوْلُ الرَّسُولِ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ؛ لَمْ يَبْقَ لِمُتَأَوِّلٍ عِنْدَهَا تَأَوُّلٌ، إِلَّا لِمُكَابِرٍ أَوْ جَاحِدٍ**».

وكذلك أمرنا الله سبحانه بسؤال العلماء فيما نحتاج إليه من أمور العقيدة والعبادات والمعاملات، وفيما ينزل بنا من نوازل خاصَّة وعامة، فقال سبحانه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

والأمر بطاعة العلماء في المعروف لا يقتضي الاتباع الأعمىٰ لهم بلا فهم ولا معرفة دليل؛ فلا يجوز للمرء أن يتَّبع شخصًا - عالمًا كان أو غير عالم - اتباعًا مطلقًا؛ إلا الرسول فهو المتبوع بحقٍّ وحده، وهذا معنىٰ شهادة أنَّ محمدًا رسول الله، لأنه: ما ينطق عن الهوىٰ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤].

فالسؤال لأهل الذكر والتزام فتاويهم؛ لا يقتضي تقليدهم في كل أقوالهم بلا معرفة الدليل؛ فإن التقليد منهيٌّ عنه مذموم، والحدُّ الفاصل بين

الاتباع والتقليد قد بيَّنه الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص ١٩)، حيث قال:

«... وإذا كان المأمور بسؤالهم هم أهل القرآن والسنَّة؛ فالآية المذكورة(١) حجَّة علىٰ المقلِّدة، وليست بحجة لهم؛ لأن المراد أنَّهم يسألون أهل الذكر ليخبروهم به؛ فالجواب من المسؤولين أن يقولوا: قال الله كذا. فيعمل السائلون بذلك، وهذا هو غير ما يريده المقلد المستدل بالآية الكريمة؛ **فإنه إنما استدلَّ بها علىٰ جواز ما هو فيه من الأخذ بأقوال الرجال من دون سؤال عن الدليل،** فإن هذا هو التقليد؛ **ولهذا رسموه بأنه: قبول قول الغير من دون مطالبة بحجة؛** فحاصل التقليد: أن المقلد لا يسأل عن كتاب الله ولا عن سنة رسول الله ﷺ بل يسأل عن مذهب إمامه فقط؛ **فإذا جاوز ذلك إلىٰ السؤال عن الكتاب والسنَّة فليس بمقلِّد،** وهذا يسلمه كل مقلد ولا ينكره» اهـ.

قلت: واعلم أن المتَّبع للصحابة أيضًا في الاعتقاد والمنهج المتلقَّىٰ عن الكتاب والسنة؛ هو متبع لما أمر به الله ورسوله، ليس مقلِّدًا لمن ليسوا من أهل الاتباع.

قال الشاطبي في «الموافقات» (٤/ ٤٥٦): «أَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ قَدَّمُوا

(١) يشير إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

الصَّحَابَةَ عِنْدَ تَرْجِيحِ الْأَقَاوِيلِ؛ فَقَدْ جَعَلَ طَائِفَةٌ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ حُجَّةً وَدَلِيلًا، وَبَعْضُهُمْ عَدَّ قَوْلَ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ دَلِيلًا، وَبَعْضُهُمْ يَعُدُّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ عَلَىٰ الْإِطْلَاقِ حُجَّةً وَدَلِيلًا، وَلِكُلِّ قَوْلٍ مِن هذه الأقوال متعلق من السنَّة.

وَهَذِهِ الْآرَاءُ - وَإِنْ تَرَجَّحَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ خِلَافُهَا - فَفِيهَا تَقْوِيَةٌ تُضَافُ إِلَىٰ أَمْرٍ كُلِّيٍّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّلَفَ وَالْخَلَفَ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَهَابُونَ مُخَالَفَةَ الصَّحَابَةِ، وَيَتَكَثَّرُونَ بِمُوَافَقَتِهِمْ، وَأَكْثَرُ مَا تَجِدُ هَذَا الْمَعْنَىٰ فِي عُلُومِ الْخِلَافِ الدَّائِرِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ؛ فَتَجِدُهُمْ إِذَا عَيَّنُوا مَذَاهِبَهُمْ قَوَّوْهَا بِذِكْرِ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا اعْتَقَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَفِي مُخَالِفِيهِمْ مِنْ تَعْظِيمِهِمْ، وَقُوَّةِ مَآخِذِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكِبَرِ شَأْنِهِمْ فِي الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّهُمْ مِمَّا يَجِبُ مُتَابَعَتُهُمْ وَتَقْلِيدُهُمْ، فَضْلًا عَنِ النَّظَرِ مَعَهُمْ فِيمَا نَظَرُوا فِيهِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ قَبْلَ أن يجتهد لا يمنع مِن تقليد الصَّحَابَةِ، وَيُمْنَعُ فِي غَيْرِهِ؛ وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْهُ فِي الصَّحَابِيِّ: «كَيْفَ أَتْرُكُ الْحَدِيثَ لِقَوْلِ مَنْ لَوْ عَاصَرْتُهُ لَحَجَجْتُهُ»، وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَعْرِفُ لَهُمْ قَدْرَهُمْ.

وَأَيْضًا؛ فَقَدْ وَصَفَهُمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ وَوَصَفَ مُتَابَعَتَهُمْ بِمَا لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِهِ:

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَدْرِيُّونَ؛ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ».

وَعَنِ الْحَسَنِ – وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ – قَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمًا اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَتَشَبَّهُوا بِأَخْلَاقِهِمْ وَطَرَائِقِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ – وَرَبِّ الْكَعْبَةِ – عَلَىٰ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ».

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «لَمْ يُدَّخَرْ لَكُمْ شَيْءٌ خُبِّئَ عَنِ الْقَوْمِ لِفَضْلٍ عِنْدَكُمْ».

وَعَنْ حُذَيْفَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، وَخُذُوا طَرِيقَ مَن قبلكم؛ فلَعَمْري لَئِن اتَّبعتُمُوه لَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ تَرَكْتُمُوهُ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا».

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّيًا؛ فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ –ﷺ –؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وأقومها هديًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا، قَوْمًا اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ؛ فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْهُدَىٰ الْمُسْتَقِيمِ».

وَالْآثَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَىٰ يَكْثُرُ إِيرَادُهَا، وَحَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا، وَهُوَ الرَّابِعُ:

مَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ إِيجَابِ مَحَبَّتِهِمْ وَذَمِّ مَنْ أَبْغَضَهُمْ، وَأَنَّ مَنْ أَحَبَّهُمْ فَقَدْ أَحَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَ النَّبِيَّ عليه الصلاة والسلام، وَمَا ذَاكَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمْ رَأَوْهُ أَوْ جَاوَرُوهُ أَوْ حَاوَرُوهُ فَقَطْ؛ إِذْ لَا مزية فِي

ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ لِشِدَّةِ مُتَابَعَتِهِمْ لَهُ، وَأَخْذِهِمْ أَنْفُسَهُمْ بِالْعَمَلِ عَلَىٰ سُنَّتِهِ، مَعَ حِمَايَتِهِ وَنُصْرَتِهِ، وَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ؛ حَقِيقٌ أَنْ يُتَّخَذَ قُدْوَةً، وَتُجْعَلَ سِيرَتُهُ قِبْلَةً.

وَلَمَّا بَالَغَ مَالِكٌ فِي هَذَا الْمَعْنَىٰ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الصَّحَابَةِ أَوْ مَنِ اهْتَدَىٰ بِهَدْيِهِمْ وَاسْتَنَّ بِسُنَّتِهِمْ، فَجَعَلَهُ اللهُ تَعَالَىٰ قُدْوَةً لِغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ كَانَ الْمُعَاصِرُونَ لِمَالِكٍ يَتَّبِعُونَ آثَارَهُ وَيَقْتَدُونَ بِأَفْعَالِهِ، بِبَرَكَةِ اتِّبَاعِهِ لِمَنْ أَثْنَىٰ اللهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ، وَجَعَلَهُمْ قُدْوَةً أَوْ مَنِ اتَّبَعَهُمْ، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٢٢﴾ [المجادلة: ٢٢]» **اهـ.**

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٣٧- ط: دار الجيل) (ص٣٧٤، ط: طيبة): «قال أبو عبد الله بن خويز منداد البصري المالكي: **التقليد**: معناه في **الشرع الرجوع إلىٰ قولٍ لا حجة لقائله عليه، وذلك ممنوع منه في الشريعة، والاتباع: ما ثبت عليه حجَّة.**

وقال في موضع آخر من كتابه: «كلُّ مَن اتَّبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله بدليل يوجب ذلك؛ فأنت مقلده، والتقليد **في دين الله غير صحيح**، وكل من أوجب الدليلُ عليك اتباعَ قولِهِ فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ، والتقليد ممنوع»» اهـ.

قلت: ويتعلق بهذا الباب المسألة المشهورة التي تكرَّرت في كثير من مصنَّفات أصول الفقه في باب الاجتهاد، وهي: هل يلزم العامي أن يلزم

مذهب إمامٍ بعينه لا يخرج عن أقواله واجتهاداته؟

وقد أجاب عن هذا السؤال ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٣٤٥، ٣٥٥)، (طبعة دار عالم الفوائد)، حيث قال ردًّا علىٰ من قال: «فالصحيح أنَّ عليه التزام مذهب إمام معيَّن»:

«ذكره المنصور بالله، والشَّيخ الحسن بن محمد، والشَّيخ أحمد بن محمد، واحتجَّ لهم بوجوه:

أحدها: بالإجماع؛ وهو أنَّه لا يعلم أحد من المقلِّدين يتردَّد بين مذاهب علماء الإسلام المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين؛ ففي مسألة يقلِّد أبا بكر، وفي أخرىٰ عمر، وفي ثالثة ابن عباس، وفي رابعة ابن مسعود، وهلُمَّ جرًّا، ولا من يكون مقلِّدًا لطاوس، وعطاء، والحسن، والشَّعبي، ولابن المسيّب، ولغيرهم ممَّن كان وراءهم، يقلِّد في كلِّ مسألة إمامًا؛ ولا من يكون حنفيًّا في مسألة، شافعيًّا في أخرىٰ، مالكيًّا حنبليًّا هادويًّا ناصريًّا؛ هذا ما وقع، ولا علم به، ولو وقع في زماننا لأنكره النَّاس.

✐ **أقول: ضعف كلام المعترض في هذا التفصيل يتبيَّن بذكر أنظار:**

النَّظر الأوَّل: أنَّ المعترض جاوز حدَّ العادة في الغلوِّ، حتَّىٰ ادَّعىٰ الإجماعَ علىٰ ما المعلوم انعقاد الإجماع علىٰ نقيضه؛ وذلك أنَّه ادَّعىٰ الإجماع علىٰ التزام مذهب إمام معيَّن في زمن الصَّحابة والتَّابعين، واحتجَّ

علىٰ ذلك بأنه لم يعلم أنَّ أحدًا كان يقلِّد أبا بكر في مسألة، وعمر في ثانية، وابن عباس في ثالثة، وابن مسعود في رابعة؛ هكذا قال بغير حياءٍ من أهل العلم، والمعلوم أنَّ العامَّة ما كانت في زمن الصَّحابة متحزِّبة أحزابًا متفرِّقة في التَّقليد فرقًا بكريَّة، وعمريَّة، ومسعوديَّة، وعبَّاسيَّة، كما أشار إليه؛ وإلَّا فأخبرنا مَن الإمام في زمن الصَّحابة الذي لم تكن العامَّة تستفتي سواه، ولا ترجع إلىٰ غيره.

فإن قلتَ: إنَّك تلتزم هذا، وتصرُّ علىٰ أنَّه لم يكن في زمن الصَّحابة إلا مفتٍ واحد؛ فقد أنكرت الضَّرورة، ولم يكن لمناظرتك صورة؛ فقد نقلت الفتيا عن أكثر من مائة نفس من الصَّحابة، ذكرهم غير واحد من العلماء، منهم: الحافظ أبو محمد بن حزم(١)، والشَّيخ أحمد بن محمد في كتاب «الشجرة»(٢).

وتعيينهم وكمية عددهم، وإن نقلت بالآحاد؛ فكثرتهم في الجملة معلومة بالضرورة، وأمَّا إنْ أقرَّ بما هو معلوم من أنَّ العامَّة لم يكونوا ملتزمين لمذهب صحابيٍّ واحد، وأنَّ الصَّحابة لم يكونوا مقتصرين علىٰ فتوىٰ مفتٍ واحد؛ فليت شعري أيُّ البواطل تركب؟! هل القول بأنَّ كلَّ

---

(١) **قال محقق الروض**: ذكرهم في (الإحكام): (٥/ ٩٢-٩٤).

(٢) **قال محقق الروض**: كتاب (الشجرة في الإجماعات) لأحمد بن محمد بن الحسن الرّصاص، من أكابر علماء الزيدية (ت: ٦٥٦هـ). مصادر الفكر (ص١٧٣، ١٧٤)، والأعلام (١/ ٢١٩).

مفتٍ من الصَّحابة كان له أتباع؟ فهذا يفضي في تشعُّب مذاهبهم إلىٰ غاية الاتساع؛ فيكون العامَّة في زمنهم أكثر من مائة فرقة علىٰ عدد المفتين؛ أو ترتكب القول بإلزام العامة لمذاهب جماعة مخصوصين؛ **فهذا مثل دعوىٰ الرَّوافض للاختصاص بالعلم بالنَّصِّ علىٰ اثني عشر إمامًا منصوصين**(١).

والجواب علىٰ الجميع: أنَّ أهل العلم يشاركون لكم في معرفة الآثار، والبحث عن السِّير والأخبار، ولم يعرفوا من هذا شيئًا، ولا عرفوا فيه علمًا ولا ظنًّا، ولا يصحُّ أن يوحي إليكم ذلك من دون النَّاس، فما سبب الانفراد بهذا العلم والاختصاص؟!

وبالجملة: فالمعلوم ضرورةً أنَّ العامِّيَّ في زمن الصَّحابة كان يفزعُ في الفتوىٰ إلىٰ مَن شاء منهم، من غير نكير في ذلك؛ وهذا من الأمور المعلومة، وقد احتجَّ بذلك ابن الحاجب في «مختصر المنتهىٰ»(٢) علىٰ أن الالتزام لا يجبُ، وادَّعىٰ القطع بوقوعه، وكذلك الشَّيخ أبو الحسن احتجَّ في «المعتمد»(٣) بإجماع الصَّحابة علىٰ عدم الالتزام؛ قال قطب الدِّين في شرح

---

(١) وهذه الدعوىٰ من الرافضة؛ دعوىٰ باطلة مفتراة، من وحي شياطينهم؛ لأن مصادر التلقِّي الصحيحة من كتاب وسُنَّة وآثار الصحابة غير معتبرة عندهم.

(٢) **قال محقق «الروض»** (٣/ ٣٦٧): مع «بيان المختصر» الأصفهاني.

(٣) (٢/ ٩٤٣-٩٤٦).

كلام ابن الحاجب ما لفظه: احتجَّ المصنِّف بالإجماع علىٰ الجواز بوقوعه - أي: بوقوع المتنازع فيه في زمن الصَّحابة وغيرهم - من غير إنكار من أحد، ولو كان ذلك منكرًا لأُنكِر، ولم يُنقل عن أحدٍ من الصَّحابة والتَّابعين الإنكارُ، ولا الحجر علىٰ المستفتي في تقليد إمامٍ واحد.

فإن قلتَ: فهذا الإجماع يقتضي أنَّه لا يجب التَّرجيح، وأنت قد ذكرت أنَّه يجب.

قلتُ: إنَّما ذكرت أنَّه يجب حين يختلف أهل الفتوىٰ علىٰ العامِّي، فيزول ظنُّه لصدق المفتي وصحَّة فتواه، وهذه الصُّورة التي أوجبت فيها التَّرجيح لم يظهر وقوعها في زمنهم، فكيف الإجماع عليها؟! وإنَّما كان العامِّي في زمنهم يسأل أحدهم، وهو لا يعلم أنَّ الآخر يخالفه، فإذا سمع الفتوىٰ ظنَّ صحَّتها، وطابت نفسه بها، وكأنَّما سمعها من رسول الله ﷺ، وهذا هو المعروف من أحوال العامَّة وأكثرهم؛ فإنَّهم لا يعلمون أنَّ المفتي قد يفتي برأيٍ منه يخالف فيه من هو أعرف منه، وإنَّما يعتقد أكثرهم أنَّ الفتوىٰ إنَّما هي بنصوص واضحة من صاحب الشَّريعة؛ فلا يدخل في حكمهم من عرف مراتب الضَّعف والقوَّة في مآخذ أهل الفتوىٰ إذا سمع الخلاف، وتعارضت عليه الأقوال، ووقع في حيرة الشَّكِّ، وظلمة التَّعارض؛ فإنَّه يجب علىٰ هذا الرُّجوع إلىٰ النَّظر في الأمارات والمرجِّحات، حتَّىٰ يلوحَ له

ما تطيبُ به نفسُه مِن رجحان ما هو عليه، وصحَّة ما يذهب إليه؛ لقول رسول الله: «**دع ما يريبك إلىٰ ما لا يريبك**»، ولما قدَّمنا من الأدلَّة في ذلك...[1].

النَّظر الثَّاني: أنَّ المعترِض قال في احتجاجه ما لفظُه: «إنَّه لم يعلم أحدًا من المقلِّدين يتردَّد بين مذاهب علماء الإسلام»، وهذا منه احتجاج بإجماع العامَّة، وليس يعتبر بهم في الإجماع مع المجتهدين، فكيف بهم منفردين؟! وفي الحديث الصَّحيح المتفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**إنَّ الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعًا، وإنَّما يقبض العلم بقبض العلماء، حتَّىٰ إذا لم يبقَ عَالِمًا؛ اتَّخذ النَّاس رُءُوسًا جهَّالًا، فأفتَوْا بغير علمٍ؛ فضلُّوا وأَضَلُّوا**»؛ فهذا الحديث يقتضي أنَّ العامَّة قد يجتمعون علىٰ الضَّلال والإضلال، ولا يكون إجماعهم حجَّة يعصم من الضَّلال.

النَّظر الثَّالث: أنَّا لو سلَّمنا أنَّ إجماعهم حجَّة لما دلَّ علىٰ مذهبه؛

---

(١) وثَمَّ شبهة تتعلَّق بالتفرقة بين عوام الصحابة وغيرهم، ذكرها أبو الحسن علي بن حسن بن صديق حسن خان، في كتابه: «القول السديد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص٣٦)؛ حيث قال: «وهاهنا مظنة سؤال تتفطن لها وتقول: فرق بين عوام الصحابة وغيرهم، فإنهم غير محتاجين إلىٰ ما يحتاج إليه هؤلاء؛ لأن أولئك أهل اللسان العربي، والأذهان السيَّالة، والفطر القويمة؛ فنقول:

لا نعني بعوام الصحابة مَن أحاط بالقرآن حفظًا، واستكثر من حفظ السنة النبويَّة، فإنه مجتهد؛ لأن جميع المعارف حاصلة له، وإنما نعني مَن لم يحفظ شيئًا من ذلك، أو حفظ مقدارًا يسيرًا؛ فإنه وإن فهم ما وصل إليه لا يقدر علىٰ الاجتهاد... إلخ».

لأنَّه فعل لا قول، وفعل الأمَّة دليل علىٰ الجواز لا علىٰ الوجوب؛ **لأنَّهم إنَّما عصموا عن الحرام لا عن المباح؛ فلا مانع من أن يكون فعلهم مباحًا،** فلو قدَّرنا أنَّهم التزموا مذهبًا؛ لكان ذلك دليلًا علىٰ جواز ذلك لا علىٰ وجوبه، ونحن لا ننازعك في جواز ذلك وجواز خلافه، وإنَّما نازعناك في مسألة مخصوصةٍ لم يُنقَل أنَّ الأُمَّة أجمَعَتْ فيها بعينها إجماعًا قوليًّا ولا فعليًّا؛ فبان بهذه الأنظار أنَّه وهم ثلاثة أوهام:

أحدها: أنَّ الأمَّة أجمعت علىٰ الالتزام، والإجماع إنَّما انعقد علىٰ عدم الالتزام.

وثانيها: أنَّ إجماع العامَّة حجَّة.

وثالثها: أنَّ الإجماع الفعليَّ دليلُ الوجوب؛ فلو أنَّه احتجَّ بتقرير العلماء للعامَّة؛ لكان أقربَ له، وإن كان لا يسلم من وهمين؛ فوهمان خير من ثلاثة: و(**بعض الشَّرِّ أهون من بعض**)[1].

النَّظر الرَّابع: ادَّعىٰ أنَّ التنقل ما وقع في المذاهب البتة، وأنَّ أحدًا من المقلِّدين ما علم أنَّه كان شافعيًّا في مسألة حنفيًّا في أخرىٰ.

---

(١) **قال محقق الروضة**: شطر بيت لطرفة بن العبد البكري من ديوانه (ص/ ١٨٠)، وهو:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا ... حنانيك بعض الشَّرِّ أهون من بعض

وهذا الكلام يدلُّ علىٰ أحد أمرين: إمَّا علىٰ شدَّة تغفيله، وأنَّه لا يدري ما يقول، وإمَّا علىٰ كثرة جرأته وقلَّة مبالاته، وذلك أنَّه لا يَعلمُ أنَّ أحدًا من المقلِّدين ما عمل بغير مذهب إمامه قطُّ إلا الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ؛ لأنَّ الإحاطةَ بأعمال المقلِّدين متعذِّرةٌ مع انتشارهم في أقطار الإسلام شرقًا وغربًا، وشامًا ويَمَنًا، ومع وجود المتساهلين منهم ووجود الفسَّاق المصرِّحين.

وليت شعري ما يقول هذا المعترض؟! هل يقطع بأنَّ أحدًا من المقلِّدين ما زنا ولا سرق، ولا أربا ولا فسق؟! فهذا عناد عظيم، وبهتان مبين، أو يقرُّ بذلك؛ فكيف قَطَع بأنَّهم لا يفعلون - ولا أحد منهم - ما هو جائز عند كثير من علماء الإسلام؟! ومن أين علم عصمَتَهم عن هذا الذي لم يقل أحدٌ من الأُمَّة: إنَّ فاعله مستحلًّا له يفسق ولا يعصي؟! والمعلوم خلاف ما ذكره من كثير من العامَّة، بل من كثير من أهل التَّمييز، بل قد قدَّمنا كلام غير واحد من العلماء في وجوب ذلك علىٰ أهل التَّمييز، ونصَّ بعضهم علىٰ جوازه، منهم: المؤيِّد والدَّاعي من أئمة الزَّيديَّة[1]، وعزِّ الدِّين

(١) الزيدية ينسبون إلىٰ زيد بن علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهم فرقة ضالة فارقت أهل السنة في كثير من العقائد: نحو اعتقادهم بأحقيَّة علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ بالخلافة من أبي بكر وعمر وعثمان، وهم وإن كانوا أقل شرًّا من الروافض، إلَّا أن أقوالهم لا يعتدُّ بها في مسائل الخلاف والإجماع، ورحم الله ابن الوزير والشوكاني والصنعاني حيث عاشوا في هذه البيئة الزيدية، فاضطروا أحيانًا إلىٰ نقل أقوالهم من باب إقامة الحجَّة عليهم من أقوال أئمتهم.

بن عبد السَّلام، والنَّواوي، وابن الصَّلاح من أئمة الشَّافعيَّة؛ بل بيَّنَّا أنَّ كلامَ الإمام الشَّافعيِّ يقتضي ذلك؛ كما تقدَّم.

وأمَّا قول المعترض: إنَّه لا يوجد أحد من المقلِّدين من يكون هادويًّا في مسألة، ناصريًّا في مسألة؛ فأعجب من هذا كلّه! وهو غفلة كبيرة، أو جحد للضَّرورة؛ فإنَّ العمل بمذهب النَّاصر في أنَّ الطلاق البدعي لا يقع؛ ظاهرٌ مشهورٌ في نجد واليمن من بلاد الزَّيديَّة، والعمل به معلوم فيما بينهم من المفتين والمستفتين من غير التزام لمذهب النَّاصر، وإنكار هذا خلعٌ لعروة المراعاة كعادات أهل العناد، وغلوٌّ لم يبلغه أحد من أهل اللّجاج.

النَّظر الخامس: قال المعترض: ولو وقع هذا في زماننا لأنكره النَّاس. وهذا عجيب أيضًا! لأنَّه إمَّا أن يريد أن هذه إجماعية، وهو الظَّاهر من كلامه؛ فهذا لا يصحُّ لوجوهٍ:

أحدها: أنَّه واقع ولم ينكره النَّاس؛ كما قدَّمته.

وثانيها: أنَّ قوله: لو وقع لأنكره النَّاس. دعوىٰ علىٰ النَّاس، بل دعوىٰ لعلم الغيب بما يكون من النَّاس في المستقبل.

وثالثها: أنَّا في علَّة من كيفية العلم بإجماع العلماء، فكيف بإجماع النَّاس؟!

ورابعها: أنَّه قد حكم بالجهل علىٰ أهل زماننا، فمع ذلك كيف يحتج

بإجماعهم وليس يحتجُّ إلا بإجماع العلماء؟!» اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٢٠٣، ٢٠٤): «وكذلك المسائل الفروعية: من غالية المتكلمة والمتفقهة من يوجب النظر والاجتهاد فيها علىٰ كل أحد، حتىٰ علىٰ العامة، وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان طلب علمها واجبًا علىٰ الأعيان؛ فإنما يجب مع القدرة، والقدرة علىٰ معرفتها من الأدلة المفصلة تتعذَّر أو تتعسر علىٰ أكثر العامة.

وبإزائهم من أتباع المذاهب مَن يوجب التقليد فيها علىٰ جميع من بعد الأئمة: علمائهم، وعوامهم، ومِن هؤلاء مَن يُوجب التقليدَ بعد عصر أبي حنيفة ومالك مطلقًا، ثم هل يجب علىٰ كل واحد اتِّباع شخصٍ معين مِن الأئمَّة يقلِّده في عزائمه ورخصه؟ علىٰ وجهين، وهذان الوجهان ذكرهما أصحاب أحمد والشافعي، لكن هل يجب علىٰ العامي ذلك؟ والذي عليه جماهير الأُمَّة: أنَّ الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة؛ لا يوجبون الاجتهاد علىٰ كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد علىٰ كل أحد ويحرمون الاجتهاد، وأنَّ الاجتهاد جائزٌ للقادر علىٰ الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد. فأما القادر علىٰ الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف، والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد: إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل له؛ فإنه

حيث عجز سَقَط عنه وجوبُ ما عجز عنه، وانتقل إلىٰ بدله وهو التقليد؛ كما لو عَجَز عن الطهارة بالماء، وكذلك العامي إذا أمكنه الاجتهاد في بعض المسائل، جاز له الاجتهاد؛ فإن الاجتهاد منصب يقبل التجزي والانقسام؛ فالعبرة بالقدرة والعجز، وقد يكون الرجل قادرًا في بعض عاجزًا في بعض، لكن القدرة علىٰ الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب، فأما مسألة واحدة مِن فنٍّ فيبعد الاجتهاد فيها، والله سبحانه أعلم» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **كما في «التدليل علىٰ بيان بطلان التحليل» من «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٩١)**: «فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْحِيَلُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ، فَإِذَا قَلَّدَ الْإِنْسَانُ مَنْ يُفْتِي بِهَا فَلَهُ ذَلِكَ، وَالْإِنْكَارُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ غَيْرُ سَائِغٍ، لَا سِيَّمَا عَلَىٰ مَنْ كَانَ مُتَقَيِّدًا بِمَذْهَبِ مَنْ يُرَخِّصُ فِيهَا -، أَوْ قَدْ تَفَقَّهَ فِيهَا وَرَأَىٰ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي جَوَازَهَا، وَقَدْ شَاعَ الْعَمَلُ بِهَا عَنْ جَمَاعَاتٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَالْقَوْلُ بِهَا مَعْزُوًّا إِلَىٰ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَا قَالَهُ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ لَا يَنْبَغِي الْإِنْكَارُ الْبَلِيغُ فِيهِ، لَا سِيَّمَا عَلَىٰ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْمُجَوِّزِينَ لَهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَقَدْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ مُتَابَعَةُ مَذْهَبِهِمْ، إِمَّا عَلَىٰ سَبِيلِ الْأَلْفِ وَالِاعْتِيَادِ، أَوْ عَلَىٰ طَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاجْتِهَادِ، وَهَبْ هَذَا الِاعْتِقَادَ بَاطِلًا؛ أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ فَضْلَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ وَمَكَانَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالتَّقْوَىٰ، وَكَوْنَ بَعْضِهِمْ

أَرْجَحَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ؟ فَإِذَا قَلَّدَ الْعَامِّيُّ، أَوْ الْمُتَفَقِّهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ؛ إِمَّا عَلَىٰ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الِاجْتِهَادُ فِي أَعْيَانِ الْمُفْتِينَ، أَوْ عَلَىٰ الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ إِذَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ أَنَّ مَنْ يُقَلِّدُ فِيهِمَا هُوَ الْأَفْضَلُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ هُوَ الْمَذْهَبَ الَّذِي الْتَزَمَهُ؛ فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْكَارِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ قَطْعِيَّةٌ لَا يَسُوغُ فِيهَا الِاجْتِهَادُ.

وَهَذَا إِنْ قِيلَ كَانَ فِيهِ طَعْنٌ عَلَىٰ الْأَئِمَّةِ لِمُخَالَفَةِ الْقَوَاطِعِ، وَهَذَا قَدْحٌ فِي إِمَامَتِهِمْ، وَحَاشَا اللهَ أَنْ يَقُولُوا مَا يَتَضَمَّنُ مِثْلَ هَذَا. ثُمَّ قَدْ يَقْضِي ذَلِكَ إِلَىٰ الْمُقَابَلَةِ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِأَكْثَرَ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا مِمَّنْ يَحْمِلُهُ هَوَىٰ دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ عَلَىٰ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الِاعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ، وَرُكُوبٌ لِلتَّفَرُّقِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَإِفْسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فَتَصِيرُ مَسَائِلُ الْفِقْهِ مِنْ بَابِ الْأَهْوَاءِ، وَهَذَا غَيْرُ سَائِغٍ. وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي الْمَسَائِلِ الْفَرْعِيَّةِ، مَعَ بَقَاءِ الْأُلْفَةِ وَالْعِصْمَةِ وَصَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

قُلْنَا: نَعُوذُ بِاللهِ سُبْحَانَهُ مِمَّا يَقْضِي إِلَىٰ الْوَقِيعَةِ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، أَوْ انْتِقَاصٍ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ، أَوْ عَدَمِ الْمَعْرِفَةِ بِمَقَادِيرِهِمْ وَفَضْلِهِمْ، أَوْ مُحَادَّتِهِمْ وَتَرْكِ مَحَبَّتِهِمْ وَمُوَالَاتِهِمْ، وَنَرْجُو مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ أَنْ نَكُونَ مِمَّنْ يُحِبُّهُمْ وَيُوَالِيهِمْ، وَيَعْرِفُ مِنْ حُقُوقِهِمْ وَفَضْلِهِمْ مَا لَا يَعْرِفُهُ أَكْثَرُ الْأَتْبَاعِ، وَأَنْ يَكُونَ نَصِيبُنَا مِنْ ذَلِكَ أَوْفَرَ نَصِيبٍ وَأَعْظَمَ حَظٍّ. وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

لَكِنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ إِنَّمَا يَتِمُّ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْأَئِمَّةِ وَحُقُوقِهِمْ وَمَقَادِيرِهِمْ، وَتَرْكُ كُلِّ مَا يَجُرُّ إِلَىٰ ثَلْمِهِمْ.

وَالثَّانِي: النَّصِيحَةُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، وَإِبَانَةُ مَا أَنْزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ.

وَلَا مُنَافَاةَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ بَيَّنَ الْقِسْمَيْنِ لِمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ، وَإِنَّمَا يَضِيقُ عَنْ ذَلِكَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ جَاهِلٌ بِمَقَادِيرِهِمْ وَمَعَاذِيرِهِمْ، أَوْ رَجُلٌ جَاهِلٌ بِالشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الْأَحْكَامِ.

وَهَذَا الْمَقْصُودُ يَتَلَخَّصُ بِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ الرَّجُلَ الْجَلِيلَ الَّذِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ قَدَمٌ صَالِحٌ وَآثَارٌ حَسَنَةٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ بِمَكَانَةٍ عُلْيَا، قَدْ تَكُونُ مِنْهُ الْهَفْوَةُ وَالزَّلَّةُ هُوَ فِيهَا مَعْذُورٌ بَلْ مَأْجُورٌ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهَا، مَعَ بَقَاءِ مَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاعْتُبِرَ ذَلِكَ بِمُنَاظَرَةِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ؛ قَالَ: كُنَّا بِالْكُوفَةِ، فَنَاظَرُونِي فِي ذَلِكَ - يَعْنِي: النَّبِيذَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ-، فَقُلْتُ لَهُمْ: تَعَالَوْا فَلْيَحْتَجَّ الْمُحْتَجُّ مِنْكُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرُّخْصَةِ، فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنِ الرَّدَّ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بِشِدَّةٍ صَحَّتْ عَنْهُ. فَاحْتَجُّوا، فَمَا جَاءُوا عَنْ أَحَدٍ بِرُخْصَةٍ إِلَّا جِئْنَاهُمْ بِشِدَّةٍ، فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ فِي يَدِ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ احْتِجَاجُهُمْ عَنْهُ فِي شِدَّةِ النَّبِيذِ بِشَيْءٍ يَصِحُّ عَنْهُ، إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْبِذْ لَهُ فِي الْجَرِّ إِلَّا حَذِرًا،

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: فَقُلْتُ لِلْمُحْتَجِّ عَنْهُ فِي الرُّخْصَةِ: يَا أَحْمَقُ عُدَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَوْ كَانَ هَاهُنَا جَالِسًا، فَقَالَ: هُوَ لَك حَلَالٌ، وَمَا وَصَفْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الشِّدَّةِ. كَانَ يَنْبَغِي لَك أَنْ تَحْذَرَ، أَوْ تَجُرَّ، أَوْ تَخْشَىٰ. فَقَالَ قَائِلُهُمْ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! فَالنَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ؟ وَسَمَّىٰ عِدَّةً مَعَهُمَا كَانُوا يَشْرَبُونَ الْحَرَامَ؛ فَقُلْتُ لَهُمْ: عُدُّوا عِنْدَ الِاحْتِجَاجِ تَسْمِيَةَ الرِّجَالِ قُرْبَ رَجُلٍ فِي الْإِسْلَامِ مَنَاقِبُهُ كَذَا وَكَذَا، وَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ زَلَّةٌ، أَفَلِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِهَا؟! فَإِنْ أَبَيْتُمْ؛ فَمَا قَوْلُكُمْ فِي عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ؟ قَالُوا: كَانُوا خِيَارًا. قُلْت: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الدِّرْهَمِ بِالدِّرْهَمَيْنِ يَدًا بِيَدٍ؟ فَقَالُوا: حَرَامٌ. فَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنَّ هَؤُلَاءِ رَأَوْهُ حَلَالًا، فَمَاتُوا وَهُمْ يَأْكُلُونَ الْحَرَامَ؟! فَبَقُوا وَانْقَطَعَتْ حُجَّتُهُمْ.

ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: رَآنِي أَبِي وَأَنَا أُنْشِدُ الشِّعْرَ، فَقَالَ: لَا يَا بُنَيَّ، لَا تُنْشِدَ الشِّعْرَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ، كَانَ الْحَسَنُ يُنْشِدُ، وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُنْشِدُ. فَقَالَ لِي: أَيْ بُنَيَّ، إِنْ أَخَذْتَ بِشَرِّ مَا فِي الْحَسَنِ، وَبِشَرِّ مَا فِي ابْنِ سِيرِينَ؛ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَعْيَانِ الْأُمَّةِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إِلَّا لَهُمْ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ خَفِيَ عَلَيْهِمْ فِيهَا السُّنَّةُ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ لَا يُحْصَىٰ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَغُضُّ مِنْ أَقْدَارِهِمْ، وَلَا يُسَوِّغُ اتِّبَاعَهُمْ فِيهَا؛ كَمَا قَالَ

سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: إِنْ أَخَذْت بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ؛ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا إِجْمَاعٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا» اهـ.

وقال أيضاً في «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٢٠): «وَمَنْ لَهُ عِلْمٌ بِالشَّرْعِ وَالْوَاقِعِ؛ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الرَّجُلَ الْجَلِيلَ الَّذِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ قَدَمٌ صَالِحٌ وَآثَارٌ حَسَنَةٌ، وَهُوَ مِنَ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ بِمَكَانٍ؛ قَدْ تَكُونُ مِنْهُ الْهَفْوَةُ وَالزَّلَّةُ هُوَ فِيهَا مَعْذُورٌ، بَلْ وَمَأْجُورٌ لِاجْتِهَادِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتْبَعَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُهْدَرَ مَكَانَتُهُ وَإِمَامَتُهُ وَمَنْزِلَتُهُ مِنْ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ».

وقال الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ١٣٦، ١٣٧): «زَلَّةَ الْعَالِمِ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا مِنْ جِهَةٍ، وَلَا الْأَخْذُ بِهَا تَقْلِيدًا لَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَىٰ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ، وَلِذَلِكَ عُدَّتْ زَلَّةً، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَتْ مُعْتَدًّا بِهَا؛ لَمْ يُجْعَلْ لَهَا هَذِهِ الرُّتْبَةُ، وَلَا نُسِبَ إِلَىٰ صَاحِبِهَا الزَّلَلُ فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ صَاحِبُهَا إِلَىٰ التَّقْصِيرِ، وَلَا أَنْ يشنع عليه بها، ولا ينتقص مِنْ أَجْلِهَا، أَوْ يُعْتَقَدُ فِيهِ الْإِقْدَامُ عَلَىٰ الْمُخَالَفَةِ بَحْتًا؛ فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ خِلَافُ مَا تَقْتَضِي رُتْبَتُهُ فِي الدِّين».

قال ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٩٨٢): «وَشَبَّهَ الْعُلَمَاءُ زَلَّةَ الْعَالِمِ

بِانْكِسَارِ السَّفِينَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا غَرِقَتْ غَرِقَ مَعَهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَإِذَا ثَبَتَ وَصَحَّ أَنَّ الْعَالِمَ يُخْطِئُ وَيَزِلُّ؛ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَنْ يُفْتِيَ وَيَدِينَ بِقَوْلٍ لَا يَعْرِفُ وَجْهَهُ».

قلت: وقد قسَّم الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٤٤١) المكلَّفين إلىٰ ثلاثة أقسام: المجتهد، والمقلِّد، والمتَّبع.

وقال في بيان حال المقلِّد: «أن يكون مقلِّدًا صرفًا خليًّا من العلم الحاكم جملة؛ فلا بد له من قائد يقوده، وحاكم يحكم عليه، وعالم يقتدي به...».

ثم قال في بيان حال المتَّبع: «أن يكون غير بالغ مبلغَ المجتهدين، لكنه يفهم الدليل وموقعه، ويصلح فهمه للترجيح بالمرجحات المعتبرة في تحقيق المناط ونحوه؛ فلا يخلو أن يعتبر ترجيحه ونظره أو لا».

قلت: وللإمام محمد بن إبراهيم الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامٌ رائقٌ في تعريف الاتِّباع، في كتابه «القواعد» (ص ١٩٩) تحت [القاعدة الأولىٰ] [في حكم تقليد الميت]: «المتابعة للغير: إما في الصورة أو المعنىٰ؛ كمتابعة المسلمين للنبيِّ ﷺ، وإما في المعنىٰ دون الصورة؛ كمتابعة المسلمين لمَنْ تقدم مِنَ الأنبياء - عليهم السلام -؛ فإنهم متَّبعون لهم في الحقيقة؛ إذ كان كلُّ نبيٍّ منهم يُوجب عليهم متابعة محمد ﷺ؛ قال تعالىٰ في هذا الاتِّباع المعنويِّ: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥]، ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وإما في الصورة دون المعنىٰ؛ مثل متابعة اليهود والنصارىٰ لموسىٰ وعيسىٰ - صلوات الله وسلامه عليهما - من بعد مبعث محمد ﷺ.

إذا عَرَفت هذا؛ فاعلم أنَّ المتابعة المعتبرة عقلًا وشرعًا؛ هي المتابعة في المعنىٰ دون الصورة، أو في المعنىٰ والصورة معًا، ولا فرق بينهما أصلًا، ألا ترىٰ أنَّ المتابعة في الصُّورة علىٰ التمام لا تكاد تمكن؛ فإن النساء يوصفن بمتابعة النبي ﷺ، وإن لم يتم لهم المتابعة في الصورة؛ لتحريم الصَّلاة عليهنَّ في شطرِ عمرهنَّ، واختلاف كثير من أحكام الرجال وأحكامهن في الحجاب والعورات، والحج والجهاد، والولاية، وبعض الصلوات.

وكذلك الرجال لا يتم لهم المتابعة للنبي ﷺ في الصورة؛ لأنَّ تكليفَنَا وتكليفَه ﷺ يختلف في كثير من الصور؛ فكان يحل له ما لا يحلُّ لنا، ويجبُ عليه ما لم يجب علينا، وقيل: وقد جَمَع بعض العلماء من ذلك أربعين خصيصةً، وأزيد من ذلك من خصائصه ﷺ في أمر التكليف التي لم يشاركه فيها غيره، وإذا عرفت هذه الجملة؛ فاعلم أن المتابعة في الصورة دون المعنىٰ إنما تعتبر بها العامة، ومَن لا تحصيل عنده، وإنِّي لمَّا أردتُ المتابعةَ للأئمَّة المتقدِّمين دون غيرهم - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين -؛ لم أرضَ لنفسي وديني متابعةَ العامة المقصورة علىٰ الصورة المجرَّدة عن المعنىٰ، وأردت أن أكون علىٰ أمرٍ يجمعون علىٰ جوازه، ولا يختلفون في نجاة

فاعله؛ فنظرت في ذلك، فوجدتهم قد أجمعوا علىٰ نجاة مَنِ اتَّبَعَهم، ولم يختلفوا في ذلك، فنظرت أي صور المتابعة أرادوا؛ هل متابعة الصورة؟ أم متابعة المعنىٰ؟ أو متابعة فيهما معًا؟ فوجدتهم أرادوا بذلك المتابعة في المعنىٰ» اهـ.

قلت: وفي بيان حدِّ المتَّبع من عوام الصحابة والتابعين الذي يفارق حدَّ المقلِّد في المتأخرين؛ قال علي بن حسن القنوجي في «القول السديد» (ص٣٥): «عوام الصَّحابة والتابعين لا يخرجون عن الاتِّصاف بأحد ثلاثة أشياء: إما التقليد، أو الاجتهاد، أو الواسطة؛ فالأول باطل لمَا بيَّنَاه مِنْ أَنَّهم لم يقبلوا القولَ، بل قبلوا الحجَّة؛ ولهذا لم ينسب أحد منهم إلىٰ أحد من أولئك الأعلام كما نُسب هؤلاء المقلِّدة إلىٰ أئمتهم، بل اكتفوا بالانتساب إلىٰ مطلق الشريعة، ونعمت النسبة هذه. ولم يُسمع عن أحدٍ منهم أنه انتسب في مذهبه مثلًا إلىٰ ابن عباس، فيُقال: عباسي؛ كما يقال: شافعي؛ مثلًا.

والثاني: باطل أيضًا؛ لفقدانهم الأهليَّة التي لا بدَّ منها، فلم يبقَ إلا: الثالث: أعني الواسطة[1]».

---

(١) **وكان قد قال في بيان حال الواسطة**: «ولو تأملت - غفر الله لك - أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ لشفيت بذلك عليلك، وبيان ذلك: أن هذه الثلاث الطبقات التي هي خير هذه الأمة المرحومة؛ قد اشتملت علىٰ العالم الربَّاني والعامي، فكان صنع العالم فيها الاجتهاد، وصنع العامي السؤال عن الكتاب والسنَّة واستفسار الأئمَّة، والعمل بما بلغ إليه، وليس هذا =

✎ قلت: ومن الشبهات التي أثارها الذين يوجبون التقليد على العامة، ويمهدون للتعصُّب بهذا الإيجاب؛ ما يلي:

۞ الشبهة الأولىٰ: أن دعوة العامي إلىٰ معرفة الدليل واتباعه؛ يجعله في مرتبة المجتهدين، وقد صاغ هذه الشبهة وردَّ عليها ابن الوزير في «الروض الباسم»، فقال في تتمة النقل السابق عنه:

=

من التقليد في شيءٍ، لما تقرَّر في الأصول: أن التقليد قبولُ قول الغير دون حجة، وهؤلاء لم يقبلوا قولَ الغير، بل قبلوا حجَّته بواسطة روايته، وقبول الرواية ليس بتقليد؛ فهؤلاء الأعلام الذين نسبتهم إلىٰ التضييق علىٰ الناس بسبب منعهم التقليد؛ لم يطلبوا من العوامِّ إلا التشبه بعوام الصحابة فمن بعدهم، واطراح التقليد المبتدع» اهـ.

قلتُ: في بيان كيفية تلقِّي الصحابة العلم عن رسول الله ﷺ، يقول الشيخ حافظ أحمد الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته: (لمُع حافلة بذكر الفقه والتفقُّه والفقهاء في الصحابة والتابعين) مجموع الرسائل (ص ٢٧٢): «كان الصحابة في حياة الرسول ﷺ يتلقَّون عنه القرآن، ويأخذون عنه بيانه في جميع أحكام التشريع والعقائد، وكان الرجل منهم إذا قرأ خمس آيات وعشر آيات؛ لم يتجاوزها حتىٰ يعلم تأويلها والعمل بها، وكان فقهاؤهم يُعرَفون بالقراء؛ لأنه لا يسمَّىٰ القارئ إلا بالأحكام، حتىٰ قال قائلهم: «كان أحدنا إذا قرأ سورة البقرة، جد فينا»؛ أي : عظُمَ قدره، وقد وصفهم الله بذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١] الآية، وغيرها. ثم كان أصحاب الرسول من بعده هم المبلِّغون عنه ﷺ الكتابَ وبيانه، ويعينهم علىٰ ذلك ما كانوا شاهدوه من نزول القرآن وأسباب نزوله، وحكم الرسول به».

«الوجه الثاني: أنَّه لا يتميَّز علىٰ هذا الوجه المجتهدُ مِنَ المقلِّدِ، فإنَّه إذا رجَّح في كلِّ مسألة، وعمل يما يترجَّح له؛ فهذا شأن المجتهدين، وكونه قد قال به قائل شرط في حقِّ المجتهدين أيضًا.

أقول: هذا الوجه أضعف مما قبله، والقول بالتَّرجيح لا يؤدِّي إلىٰ ما ذكره من عدم الفرق بين المجتهد والمقلِّد؛ فالفرق بينهما واضحٌ، وهو أنَّ المقلِّد ليس له أن يستقلَّ بقولٍ لم يسبق إليه، وإنَّما هو تبع لغيره، وقد رام المعترض أن يبطل هذا الفرقَ فركب الصَّعب الذَّلول، وخالفَ المعقولَ والمنقول، والتزمَ أنَّه لا يحلُّ الاجتهاد لمجتهدٍ حتَّىٰ يسبقه غيره إلىٰ اختياره، وهذا معلوم البطلان لوجوه:

أحدها: أنَّه يلزم بطلان اجتهاد خير الأُمَّة من الصَّدر الأوَّل، الذين ابتكروا الكلام في الحوادث، وسبقوا إلىٰ الاجتهاد في المسائل.

وثانيها: أنَّه يلزم أنَّ الحادثة إذا حدثت، وليس فيها نصٌّ لمَنْ تقدَّم مِنَ العلماء؛ لزم العمل فيها بغير اجتهاد ولا تقليد؛ لأنَّ شرط كلِّ واحد من الاجتهاد والتَّقليد موافقةُ نصٍّ متقدِّم، وقد عدم هذا الشَّرط؛ فيلزم مِن ذلك سقوطُ التَّكليف في هذا الحكم والعمل بالإباحة، أو تكليفُ ما لا يطاق من موافقة مراد الله تعالىٰ من غير اجتهاد ولا تقليد، وعلىٰ هذا يكون ترك حفظ أقوال العلماء المتقدِّمين أولىٰ؛ ليبطل التَّكليف، ويأمن الوقوع في المعصية

فيما لم ينصُّوا عليه، وهذا شيءٌ لم يسبق هذا المعترض إليه!!

الوجه الثالث: أنَّ الأمَّة مجمعةٌ قديمًا وحديثًا علىٰ أنَّه لا يُشترط في الاجتهاد ما ذكره، وإنَّما اشترط العلماء عدمَ مصادمة الإجماع القطعيِّ، واختلفوا في الظَّنِّيِّ إذا لم يعارَض بما هو أرجح منه، علىٰ ما هو مقرَّر في علم الأصول» اهـ.

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في الأصل السادس من الأصول الستَّة:** «ردُّ الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنَّة، واتِّباع الآراء والأهواء المتفرِّقة المختلفة، وهي أنَّ القرآن والسنَّة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق، والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا أوصافًا لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر. فإن لم يكن الإنسان كذلك؛ فليعرض عنهما فرضًا حتمًا لا شكَّ ولا إشكال فيه، ومَنْ طلب الهدىٰ منهما؛ فهو إما زنديق، وإما مجنون لأجل صعوبة فهمهما؛ فسبحان الله وبحمده، كم بيَّن الله سبحانه شرعًا وقدرًا، خلقًا وأمرًا في ردِّ هذه الشبهة الملعونة من وجوه شتَّىٰ بلغت إلىٰ حدِّ الضروريات العامة، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ أَغْلَـٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَـٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ

ٱلذِّكۡرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ فَبَشِّرۡهُ بِمَغۡفِرَةٖ وَأَجۡرٖ كَرِيمٍ ﴾ [يس: ٧-١١]» اهـ.

الشبهة الثانية: قالوا: إن العامي لا يمكنه العمل بالدليل بمفرده دون الرجوع إلىٰ المجتهد، حيث إنَّ هذا الدليل الذي بلغ العامي يحتمل النسخ، أو التخصيص، أو التقييد، أو التفصيل، أو التعارض مع دليل آخر... إلخ.

وقد أحسن ردَّ هذه الشبهة وتفنيدها العلَّامة صالحُ بن محمد بن نوح الشهير بالفلاني في كتابه: «إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرىٰ والأمصار، من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأمصار» (ص٦٣)؛ حيث قال بعد أن رجَّح جوازَ العمل بالحديث للعامي دون الرجوع إلىٰ مجتهد: «وذلك لما تقرَّر أن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ما كانوا كلهم مجتهدين علىٰ اصطلاح العلماء؛ فإنَّ فيهم القروي والبدوي، ومن سمع منه ﷺ حديثًا واحدًا وصحبه مرة، ولا شكَّ أنَّ من سمع منهم حديثًا عن رسول الله ﷺ أو عن واحد من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ كان يعمل به حسب فهمه، مجتهدًا كان أو لا، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلىٰ المجتهد فيما سمعه من الحديث، لا في زمانه ﷺ، ولا بعده في زمان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ وهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد، وإجماع من الصحابة عليه، ولولا ذلك لأَمَرَ الخلفاءُ غيرَ المجتهد منهم -

سيَّما أهل البوادي- أن لا يعملوا بما بلغهم من النبي ﷺ مشافهة أو بواسطة، حتىٰ يعرضوا علىٰ المجتهدين منهم، ولم يرد من هذا عينٌ ولا أثر، وهذا هو ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]، ونحوه من الآيات؛ حيث لم يقيد بأنَّ ذلك علىٰ فهم الفقهاء، ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف العمل بعد وصول الحديث الصحيح علىٰ معرفة عدم الناسخ، أو عدم الإجماع علىٰ خلافه، أو عدم المعارض، بل ينبغي العمل به إلىٰ أن يظهر شيء من الموانع، فينظر ذلك، ويكفي في العمل كون الأصل عدم هذه العوارض المانعة عن العمل(١)...

ومعلوم أن من أهل البوادي والقرىٰ البعيدة من كان يجيء عنده ﷺ مرةً أو مرتين، ويسمع شيئًا ثم يرجع إلىٰ بلاده ويعمل به، والوقت كان وقت نسخ وتبديل، ولم يعرف أنه ﷺ أمر أحدًا من هؤلاء بالمراجعة ليعرف الناسخ من المنسوخ، بل أنه ﷺ قرر من قال: لا أزيد علىٰ هذا ولا أنقص. علىٰ ما قال، ولم ينكر عليه بأنه يحتمل النسخ، بل قال: «**دخل الجنة إن صدق**»، وكذلك ما أمر الصحابة أهل البوادي وغيرهم بالعرض علىٰ مجتهدٍ ليميز له الناسخَ من المنسوخ؛ فظهر أنَّ المعتبر في النسخ

(١) ولكن هذا العمل لا يعطي الحق لصاحبه أن يُفتي به، لكن يبلغ الحديث كما سمعه، ثم يحيل علىٰ العلماء؛ كما جاء في الحديث: «**إنما شفاء العي السؤال**».

ونحوه بلوغ الناسخ لا وجوده، ويدلُّ علىٰ أنَّ المعتبر البلوغُ لا الوجود: أنَّ المكلف مأمور بالعمل علىٰ وفق المنسوخ ما لم يظهر عنده الناسخ، فإذا ظهر لا يعيد ما عمل علىٰ وفق المنسوخ، بل صحَّح ذلك حديث نسخ القبلة إلىٰ الكعبة المشرفة؛ فإن خبره وصل إلىٰ أطراف المدينة المنورة، كأهل قباء وغيرهم بعدما صلَّوا علىٰ وفق القبلة المنسوخة؛ فمنهم من وصله الخبر في أثناء الصلاة، ومنهم من وصله بعد أن صلَّىٰ الصلاة، والنبي ﷺ قررهم علىٰ ذلك، ولم يأمر أحدًا منهم بالإعادة؛ فلا عبرة لما قيل: لا يجوز العمل قبل البحث عن المعاريض والمخصص، وإن ادعي عليه الإجماع. فإنَّه لو سُلِّم؛ فإجماع الصحابة وتقرير النبي ﷺ مقدَّمٌ علىٰ إجماع مَن بعدهم»[(١)] اهـ.

قلتُ: ومِمَّا يجلي معنىٰ الكلام السابق بصورة أوضح؛ تتبُّع تاريخ ظهور الاختلاف بين المجتهدين، وكيف نشأ، وأسباب نشوئه.

وممن سرد هذا التاريخ، وأجاب علىٰ الأسئلة المطروحة: شاه ولي الله أحمد

---

(١) وهذا التقرير يستوي في حق المجتهد والعامي، فكلاهما مطالبٌ بالعمل بالنصِّ حين بلوغه إياهما، فليس الأصل في حقِّهما التوقف عن العمل؛ خشيةً من وجود ناسخ أو مخصِّص أو مقيِّد، ولكن يفارق المجتهد العاميَّ بأنه مطالب أيضًا بعد العمل بالنظر في الأدلة الأخرىٰ؛ حتىٰ يطمئن من عدم وجود معارض.

عبد الرحيم الفاروقي الدَّهلوي في «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية»، فقال في أول كتابه:

«اعلم أن رسول الله ﷺ لم يكن الفقه في زمانه مدونًا، ولم يكن البحثُ يومئذٍ مثلَ بحثِ هؤلاء الفقهاء، حيث يبيِّنون بأقصىٰ جهدهم الأركان والشروط والآداب، كل شيء ممتازًا عن الآخر بدليله... أما رسول الله ﷺ فكان يتوضأ، فيرىٰ الصحابة وضوءه فيأخذون به، من غير أن يبيِّن: هذا ركن، وذلك أدب؛ فكان يصلي فيرون صلاته، فيصلون كما رأَوْه يصلِّي، وحجَّ فرمق الناس حجَّه ففعلوا كما فعل، وهذا كان غالبَ حالهِ ﷺ، ولم يبيِّن أنَّ فروض الوضوء ستة أو أربعة، ولم يفرض أنه يحتمل أن يتوضأ إنسان بغير موالاة حتىٰ يحكم عليه بالصحَّة أو الفساد، إلا ما شاء الله، وقلَّما كانوا يسألونه عن هذه الأشياء...

وكان ﷺ يستفتيه الناس في الوقائع فيفتيهم، وترفع إليه القضايا فيقضي فيها، ويرىٰ الناس يفعلون معروفًا فيمدحه، أو منكرًا فينكر عليه، وما كل ما أفتىٰ به مستفتيًا عنه، وقضىٰ به في قضية أو أنكره علىٰ فاعله؛ كان في الاجتماعات، ولذلك كان الشيخان أبو بكر وعمر إذا لم يكن لهما علمٌ في المسألة يسألان الناس عن حديث رسول الله ﷺ...

وبالجملة: فهذه كانت عادته الكريمة ﷺ، فرأىٰ كلُّ صحابيّ ما يسَّره الله له

من عباداته وفتاواه وأقضيته؛ فحفظها وعقلها، وعرف لكل شيء وجهًا من قبل حفوف القرائن به؛ فحمل بعضها على الإباحة، وبعضها على الاستحباب، وبعضها على النسخ؛ لأمارات وقرائن كانت كافية عنده، ولم يكن العمدة عندهم إلا وجدان الاطمئنان والثلج، من غير التفات إلى طرق الاستدلال؛ كما ترى الأعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم، وتثلج صدورهم بالتصريح والتلويح والإيماء من حيث لا يشعرون.

فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك، ثم إنهم تفرَّقوا في البلاد، وصار كلٌّ واحد مقتدًى به في ناحية من النواحي؛ فكثرت الوقائع، ودارت المسائل، فاستفتوا فيها؛ فأجاب كل واحد حسب ما حفظه أو استنبطه.

وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب؛ اجتهد برأيه، وعرف العلَّة التي أدار رسول الله ﷺ عليها الحكم في منصوصاته، فطرد الحكم حيثما وجدها، لا يألو جهدًا في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام ؛ فعند ذلك وقع الاختلاف بينهم على ضروب...»؛ فسرد هذه الضروب، ثم قال بعدها كما في (ص٨): «وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبي ﷺ، وأخذ عنهم التابعون كل واحد ما تيسر له؛ فحفظ ما سمع من حديث رسول الله ﷺ ومذاهب الصحابة وعقلها، وجمع المختلف على ما تيسَّر له، ورجَّح بعض الأقوال على بعض... فعند ذلك صار لكلِّ عالم مِن

علماء التابعين مذهب علىٰ حياله في بلد إمام: مثل سعيد بن المسيَّب، وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة، وبعدهما الزهري، والقاضي يحيىٰ بن سعيد، وربيعة بن عبد الرحمن فيها، وعطاء بن أبي رباح بمكة، وإبراهيم النخعي، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، وطاوس بن كيسان باليمن، ومكحول بالشام؛ فأظمأ الله أكبادًا إلىٰ علومهم فرغبوا فيها، وأخذوا عنهم الحديث وفتاوىٰ الصحابة وأقاويلهم، ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند أنفسهم، واستفتىٰ منهم المستفتون، ودارت المسائل بينهم...».

ثم قال بعد ذلك في (ص١٠): «واعلم أن الله أنشأ بعد عصر التابعين نشأً من حملة العلم، إنجازًا لما وعده ﷺ حيث قال: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»؛ فأخذوا عمَّن اجتمعوا معه صفة الوضوء والغسل والصلاة والنكاح والبيوع، وسائر ما يكثر وقوعه... ثم صاروا كبراء قوم، ووسِّدَ إليهم الأمر؛ فنسجوا علىٰ منوال شيوخهم...»، ثم ذكر كيف أسَّس الأئمة الأربعة مذاهبهم، والذي به يعرف منشأ الاختلاف بينهم، وبعد ذلك أشار إلىٰ عصر تدوين الأحاديث والآثار، إلىٰ أن قال: «ثم أنشأ الله تعالىٰ قرنًا آخر، فرأَوْا أصحابَهم قد كفوهم مؤونة جمع الأحاديث، وتمهيد الفقه علىٰ هذا الأصل؛ فتفرَّغوا لفنونٍ أخرىٰ: كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه من كبراء أهل الحديث؛ كيزيد بن هارون، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وأحمد

وإسحاق وأضرابهم، وكجمع أحاديث الفقه التي بنىٰ عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم، وكالحكم علىٰ كل حديث بما يستحقه، وكالشاذة والفاذة من الأحاديث التي لم يرووها، أو طرقها التي لم يخرج من جهتها الأوائل، مِمَّا فيه اتصال أو علوُّ سند، أو رواية فقيهٍ عن فقيه، أو حافظ عن حافظ، أو نحو ذلك من المطالب العلميَّة، وهؤلاء هم: البخاري ومسلم وأبو داود وعبد بن حميد والدارمي وابن ماجه، وأبو يعلىٰ، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والحاكم، والبيقهي، والخطيب، والديلمي، وابن عبد البر، وأمثالهم...».

ثم قال في (ص٢٨): «اعلم أن الناس كانوا في المائة الأولىٰ والثانية غير مجمعين علىٰ التقليد لمذهب واحد بعينه... وبعد المائتين ظهر فيهم التمذهب للمجتهدين بأعيانهم، وقلَّ مَن كان لا يعتمد علىٰ مذهب مجتهدٍ بعينه، وكان هذا هو الواجب في ذلك الزمان...»، إلىٰ أن قال في (ص٣٨): «ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا يمينًا وشمالًا، وحدث فيهم أمور، منها: الجدل والخلاف في علم الفقه...»[1].

---

(١) وقال العلامة محمد إسماعيل السلفي - أمير جمعية أهل الحديث بباكستان سابقًا - في «حجيَّة الحديث النبوي» (ص١٥٦) تحت عنوان «فقه التقليد»: «وذلك أن الاستنباط من الأدلة التفصيليَّة قد تُرك بعد القرن الرابع تقريبًا، وقُبلت متون الفقه الشائعة كما هي، ولم =

وأخيرًا قال كما في (ص٤٢): «ثم خلف من بعدهم خلفٌ اختصروا كلام القوم، فتأوَّلوا الخلاف، وثبتوا علىٰ مختار أئمتهم...».

«ومنها أن أقبل أكثرهم علىٰ التعمُّقات في كل فنٍّ؛ فمنهم مَن زَعَم أنه يؤسِّس علمَ أسماء الرجال ومعرفة مراتب الجرح والتعديل، ثم خرج من ذلك إلىٰ التاريخ قديمه وحديثه؛ ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها، وإن دخلت في حدِّ الموضوع؛ ومنهم من أكثر القيل والقال في أصول الفقه، واستنبط كلٌّ لأصحابه قواعدَ جدليَّة، وأورد فاستقصىٰ، وأجاب فتقصَّىٰ، وعرف وقسم، فحرَّر وطوَّل الكلام تارة، وتارة أخرىٰ اختصر؛ ومنهم من ذهب بفرض الصور المستبعدة التي من حقِّها أن لا

=

يتعرَّض في الشروح للأدلة، بل اكتفىٰ بما نقل عن الأئمة المتقدمين، وأهمل طريق الاستدلال والاستنباط، واقتصر علىٰ الفروع التي استنبطها المتقدمون، ووضعت هذه الفروع موضع الشرع، وتقرَّر أن التعرُّض للأدلة الأصلية من الكتاب والسنَّة والإجماع والقياس؛ من وظائف المجتهد فقط، وأغلق باب الاجتهاد بعد القرن الرابع من الهجرة...

والذين يسمَّون اليوم فقهاء؛ لا يتعدون الفروع المذكورة، والجزئيات التي وردت في كتب الفقه، مثل: الكنز والقدوري والهداية ومختصر الوقاية وشرح الوقاية، وغيرها؛ قُبلت كما هي، ولم يسمح لأحد بالبحث عن صحَّتها وسقمها، وهذه هي الحرفية والظاهرية، فكما وقف ابن حزم وأصحابه من ظواهر الحديث؛ كذلك وقف هؤلاء الفقهاء المتأخرون من ظواهر هذه المتون وشروحها» اهـ.

يتعرَّض لها عاقل، وسحب العمومات والإيماءات من كلام المخرجين فمن دونهم، مما لا يرتضي استماعه عالمٌ ولا جاهل.

وفتنة هذا الجدال والخلاف والتعمق قريبةٌ من الفتنة الأولىٰ، حين تشاجروا في الملك وانتصر كل رجل لصاحبه، فكما أعقبت تلك ملكًا عضوضًا ووقائع صمًّا عميًا؛ فكذلك أعقبت هذه جهلًا واختلاطًا وشكوكًا وهمًّا ما لها من أرجاء؛ **فنشأت بعدهم قرون علىٰ التقليد الصرف، لا يميِّزون الحقَّ من الباطل ولا الجدل من الاستنباط**؛ فالفقيه يومئذٍ هو الثرثار المتشدِّق الذي حفظ أقوال الفقهاء قويَّها وضعيفها من غير تمييز، وسردها بشقشقة شدقيه، والمحدِّث مَن عدَّ الأحاديث صحيحها وسقيمها وهراءها كهراء الأسماء بقوَّة لحييه، ولا أقول ذلك كليًّا مطردًا؛ فإن لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم، وهم حجَّة الله في أرضه وإن قلُّوا، ولم يأتِ قرنٌ بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة وأوفر تقليدًا وأشدُّ انتزاعًا للأمانة من صدور الناس؛ حتىٰ اطمأنوا بترك الخوض في أمر الدين، وبأن يقولوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وإلىٰ الله المشتكىٰ وهو المستعان، وبه الثقة وعليه التكلان» اهـ.

وقال الحافظ شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (٥٩٩- ٦٦٥هـ) في خطبة «الكتاب المؤمَّل

للردِّ إلىٰ الأمر الأول» (ص٩٩-١٠٢): «ولم يزل علم الفقه كريمًا، يتوارثه الأئمة معتمدين علىٰ الأصلين الكتاب والسنَّة، مستظهرين بأقوال السلف علىٰ ما فيهما من غير تقليد... وكانت تلك الأزمنة مملوءة بالمجتهدين، وكل صنف علىٰ ما رأىٰ، وتعقب بعضهم بعضًا، مستمدين من الأصلين الكتاب والسنَّة، وترجيح الراجح من أقوال السلف المختلفة. ولم يزل الأمر علىٰ ما وصفت إلىٰ أن استقرَّت المذاهب المدوَّنة، ثم اشتهرت المذاهب الأربعة وهُجر غيرها، فقصرت هِمَم أتباعهم إلَّا قليلًا منهم، فقلَّدوا ولم ينظروا فيما نظر فيه المتقدِّمون من الاستنباط من الأصلين الكتاب والسنة، بل صارت أقوال أئمتهم بمنزلة الأصلين، فأخذوها مسلمة مفروغًا منها، ففرَّعوا عليها، واستنبطوا منها، ولم يبقَ لهم نظر إلا فيها، وأعرضوا عن علوم الأصلين؛ فعدم المجتهدون، وغلب المقلِّدون، حتىٰ صاروا ممن يروم رتبة الاجتهاد يعجبون، وله يزدرون، وكثر التعصُّب للمذاهب، وقلت النصفة وبانت المثالب، ودبَّت بينهم العقارب؛ فجرىٰ من بعضهم في بعض العجائب والغرائب، وآل بهم التعصب إلىٰ أن صار أحدهم إذا أورد عليه شيءٌ مِنَ الكتاب والسنَّة الثابتة علىٰ خلاف مذهبه؛ يجتهد في دفعه بكل سبيل من التأويل البعيد؛ نصرة لقوله، وإعراضًا عمَّا يجب عليه الأخذ به، ولو كان ذلك وصل إلىٰ إمامه الذي يقلده هذا المتعصب؛ لقابله ذلك الإمام بالتعظيم والتبجيل، ولصار إليه إن لم يعارضه دليل.

ثم تفاقم الأمر حتىٰ صار كثير منهم لا يرون الاشتغال بعلوم القرآن والحديث، ويعيبون من يعتني بهما، ويرون أنَّ ما هم عليه هو الذي ينبغي المواظبة عليه، وتقدمته بين يديه، من الاحتجاج للمذاهب بالآراء، وكثرة الجدال والمراء؛ فينقضي منهم المجلس بعد المجلس لا يسمع فيه آية تُتلىٰ، ولا حديثٌ يروىٰ، وإن اتَّفق ذكر شيء من ذلك؛ لم يكن في المجلس من يعرف صحيحه من سقيمه، ولا إيراده علىٰ وجهه ولا فهم معناه، **وغرض كل منهم:** قمعُ خصمهم وإبطال حكمه، وعُدِم منهم الإنصاف في مسائل الخلاف، لا سيما لَمَّا وُقِفت عليهم الأوقاف.

ثم نبغ قومٌ آخرون؛ صارت عقيدتهم في الاشتغال بمسائل المذهب؛ كعقيدة أولئك في الاشتغال بعلوم الأصلين، يرون أن الأَوْلَىٰ منه الاقتصار علىٰ نُكت خلافية وضعوها، وأشكال منطقية أَلَّفوها.

إن الـــبلاء موَّكـــلٌ بـــالمنطق   بالمنطق اشتغلوا فقلت لِجَمْعِهِـمْ

فأعرضوا عن تلك المحاسن، وسمَّوا المشتغلين بعلم كوادن، وذلك من وساوس الشيطان، وعلامات الخِذلان؛ فنعوذ بالله من هذا البلاء، وسوء القضاء، وتضييع الزمان في الجدال والمِراء، ونسأله الثبات علىٰ التمسك بالآثار، والاعتماد علىٰ صحيح الأخبار، ويُلحقنا بالسادة الأخيار، ويُباعدنا من هؤلاء الأغبياء الأشرار.

وقوم آخرون قنعوا بزي المتفقهين، والصياح الجاري بين المتناظرين، وقالوا: علام نتعب أنفسنا، وريع المدارس حاصل لنا.

وما أظرف ما قال فيهم بعض الظرفاء من المتأخرين الفضلاء:

يا طالب العلم من كتاب ... ومن حديث طِلَابِ مُسْلِمْ
بدون هذا تُرىٰ فقيهًا ... فوسِّع الثوب ثم عمِّمْ
والبس من الشَّرْب طيلسانًا ... واعقده في المنكبين واختم
واقعد مع القوم في جدال ... لا بالبخاري ولا بمسلم
إلا صياحًا ونَفْضَ كُمٍّ ... وقولَ لا لا وعقد لِمَ لَمْ
فما أرىٰ عندهم علومًا ... أكثر من لَمْ ولا أسلِّمْ» اهـ.

وقال الشيخ حافظ أحمد الحكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته «لمع حافلة بذكر الفقه والتفقه والفقهاء في الصحابة والتابعين» (ص٢٨١-٢٨٣/ مجموع الرسائل والمنظومات العلمية)**: «لم يكن لأحد من الصحابة علىٰ غزارة علمهم وكثرة فتاويهم وفقههم، وكثرة من أخذ عنهم من التابعين علىٰ اختلاف طبقاتهم؛ لم يكن لأحد منهم أصحابٌ يتقلَّدون مذهبه، وينتسبون إليه ويحتضنونه غير ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ فإنَّ أصحابه من أهل الكوفة تقلَّدوا علمه ونشروه عنه كمذهب مستقلٍّ، وإن لم يكن للمتمذهب يومئذٍ ذكر، وإن كان لبعض أصحاب عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اختصاص به وتحيز إلىٰ قوله؛

لكنه لكثرة التشيع فيمن ينتسب إليه لم يكن يوثق في النقل عنهم إلا بأصحاب ابن مسعود عنه، وإلا أهل بيته علىٰ قلة روايتهم إذا سلمت من تلويث الرافضة، وقد شعر بذلك؛ حيث قال في بعض خطبه المشهورة -وأشار إلىٰ صدره-: «إن هاهنا علماً لو أجد له حملة»... إلخ في كلام طويل.

ومضىٰ علىٰ سنن الصحابة والتابعين أتباعهم في عدم التزام المذاهب، حتىٰ الأئمة الأربعة في الفقه لم يكونوا يأذنون لأحد في تقليدهم ولا دعوا إليه، بل نهوا عن ذلك وشدَّدوا فيه، ونصوصهم في ذلك معروفة مشهورة، ولكن لتصدِّيهم لتدوين المسائل الفقهيَّة، وترتيبها والاحتجاج بها واستنباطها و(...)[1] أعمارهم علىٰ خدمة الشريعة في ذلك؛ حتىٰ أحصوا جملتها ودوَّنوا جميعها، وحتىٰ تكلَّموا في المفروض وقوعه منها وكيف حكمه لو وقع. وتلَّقىٰ ذلك عنهم طلبة العلم الملازمون لهم، واشتهرت الرحلة إليهم في ذلك من أطراف البلاد الإسلاميَّة، وتحمَّل عنهم من لا يحصي عددهم إلا الله عَزَّوَجَلَّ، فحينئذٍ اشتهرت النسبة إلىٰ هذه المذاهب المعروفة، فكل من اجتهد في معرفة فتاوىٰ إمامٍ منهم ونصوصه ومآخذه فيه ووجوهه؛ انتسب إليه، غير هاضم من حق الآخر شيئاً ولا منتقص له» اهـ.

❁ **والشبهة الثالثة:** ما قاله الكوثري الجهمي العنيد في مقاله «اللامذهبية

---

(١) **قال المحقق**: كلمة مطموسة لم أتبيَّنها.

قنطرة اللادينية» (ص١٦): «إنَّ مَن تابع المجتهد في جميع آرائه؛ فقد خرج من العهدة، أصاب مجتهده أم أخطأ، وكذا المجتهدون الآخرون؛ لأنَّ الحاكم إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد» اهـ.

قلتُ: هذا قلبٌ للحقائق؛ لأنَّ الذي يتبع مجتهدًا علىٰ صوابه وخطئه دون أن يتبين الصَّواب من الخطأ؛ كالبهيمة التي تنقاد دون أن تدري منتهاها، وهذا - كما قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (ص٣٧١- ط: طيبة) -: «الذي ذمَّه كل عالم علىٰ وجه الأرض وحرَّموه، وذمُّوا أهله، وهو أصل بلاء المقلِّدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلِّدون العالم فيما زلَّ فيه وفيما لم يزلَّ فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ - ولا بد -؛ فيحلُّون ما حرَّم الله ويحرِّمون ما أحلَّ الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك؛ إذ كانت العصمة منتفيةً عمَّن قلَّدوه، والخطأ واقعٌ منه ولا بد» اهـ.

وقال الذهبي في «السير» (٨/ ٩٠-٩٤) في ترجمة الإمام مالك: «قَالَ مَالِكِيٌّ: قَدْ نَدَرَ الاجْتِهَادُ اليَوْمَ، وَتَعَذَّرَ؛ فَمَالِكٌ أَفْضَلُ مَنْ يُقَلَّدُ. فَرَجَّحَ تَقْلِيدَهُ.

وَقَالَ شَيْخٌ: إِنَّ الإِمَامَ لِمَنِ التَزَمَ بِتَقلِيدِهِ كَالنَّبِيِّ مَعَ أُمَّتِهِ، لَا تَحِلُّ مُخَالَفَتُهُ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ: لَا تَحِلُّ مُخَالَفَتُه: مُجَرَّدُ دَعْوَىٰ وَاجْتِهَادٍ بِلَا مَعْرِفَةٍ، بَلْ لَهُ مُخَالَفَةُ إِمَامِهِ إِلَىٰ إِمَامٍ آخَرَ، حُجَّتُهُ فِي تِلْكَ المَسْأَلَةِ أَقوَىٰ؛ لَا، بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ فِيمَا تَبَرهَنَ لَهُ، لَا كَمَنْ تَمَذْهَبَ لإِمَامٍ، فَإِذَا لَاحَ لَهُ مَا يُوَافِقُ هَوَاهُ؛

عَمِلَ بِهِ مِنْ أَيِّ مَذْهَبٍ كَانَ، وَمَنْ تَتَبَّعَ رُخَصَ المَذَاهِبِ، وَزَلَّاتِ المُجْتَهِدِينَ؛ فَقَدْ رَقَّ دِينُهُ؛ كَمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَوْ غَيْرُهُ: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ المَكِّيِّينَ فِي المُتْعَةِ، وَالكُوفِيِّينَ فِي النَّبِيذِ، وَالمَدَنِيِّينَ فِي الغِنَاءِ، وَالشَّامِيِّينَ فِي عِصْمَةِ الخُلَفَاءِ؛ فَقَدْ جَمَعَ الشَّرَّ.

وَكَذَا مَنْ أَخَذَ فِي البُيُوعِ الرِّبَوِيَّةِ بِمَنْ يَتَحَيَّلُ عَلَيْهَا، وَفِي الطَّلَاقِ وَنِكَاحِ التَّحْلِيلِ بِمَنْ تَوَسَّعَ فِيهِ، وَشِبْهِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلانحِلَالِ؛ فَنَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ وَالتَّوفِيقَ.

وَلَكِنْ شَأْنُ الطَّالِبِ أَنْ يَدْرُسَ أَوَّلًا مُصَنَّفًا فِي الفِقْهِ، فَإِذَا حَفِظَهُ؛ بَحَثَهُ، وَطَالَعَ الشُّرُوحَ، فَإِنْ كَانَ ذَكِيًّا فَقِيهَ النَّفْسِ، وَرَأَىٰ حُجَجَ الأَئِمَّةِ؛ فَلْيُرَاقِبِ اللهَ، وَلْيَحْتَطْ لِدِينِهِ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الدِّينِ الوَرَعُ، وَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبرَأَ لِدِينِهِ وَعِرضِهِ، وَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ.

فَالمُقَلَّدُونَ صَحَابَةُ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - بِشَرْطِ ثُبُوتِ الإِسْنَادِ إِلَيْهِم، ثُمَّ أَئِمَّةُ التَّابِعِينَ: كَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقٍ، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَسَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ، وَسَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، وَعُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ، وَعُرْوَةَ، وَالقَاسِمِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

ثُمَّ كَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي الزِّنَادِ، وَأَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَطَبَقَتِهِم.

ثُمَّ كَأَبِي حَنِيْفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرٍ، وَابْنِ أَبِي

عَرُوبَةَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالحَمَّادَيْنِ، وَشُعْبَةَ، وَاللَّيْثِ، وَابْنِ المَاجِشُونِ، وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ.

ثُمَّ كَابْنِ المُبَارَكِ، وَمُسْلِمٍ الزَّنْجِيِّ، وَالقَاضِي أَبِي يُوسُفَ، وَالهِقْلِ بنِ زِيَادٍ، وَوَكِيعٍ، وَالوَلِيدِ بنِ مُسْلِمٍ، وَطَبَقَتِهِم.

ثُمَّ كَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَالبُوَيْطِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ثُمَّ كَالمُزَنِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الأَثْرَمِ، وَالبُخَارِيِّ، وَدَاوُدَ بنِ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدِ بنِ نَصْرٍ المَرْوَزِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ الحَرْبِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ القَاضِي.

ثُمَّ كَمُحَمَّدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي عَبَّاسِ بنِ سُرَيْجٍ، وَأَبِي بَكْرِ بنِ المُنْذِرِ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الخَلَّالِ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ هَذَا النَّمَطِ تَنَاقَصَ الاجْتِهَادُ، وَوُضِعَتِ المُخْتَصَرَاتُ، وَأَخْلَدَ الفُقَهَاءُ إِلَىٰ التَّقْلِيدِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الأَعْلَمِ، بَلْ بِحَسبِ الاتِّفَاقِ، وَالتَّشَهِّي، وَالتَّعْظِيمِ، وَالعَادَةِ، وَالبَلَدِ.

فَلَو أَرَادَ الطَّالِبُ اليَوْمَ أَنْ يَتَمَذْهَبَ فِي المَغْرِبِ لأَبِي حَنِيْفَةَ؛ لَعَسُرَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَمَذْهَبَ لابْنِ حَنْبَلٍ بِبُخَارَىٰ وَسَمَرْقَنْدَ؛ لَصَعُبَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجِيْءُ مِنْهُ حَنْبَلِيٌّ، وَلَا مِنَ المَغْرِبِيِّ حَنَفِيٌّ، وَلَا مِنَ الهِنْدِيِّ مَالِكِيٌّ.

وَبِكُلِّ حَالٍ: فَإِلَىٰ فِقْهِ مَالِكٍ المُنْتَهَىٰ، فَعَامَّةُ آرَائِهِ مُسَدَّدَةٌ، وَلَو لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا حَسمُ مَادَةِ الحِيَلِ، وَمُرَاعَاةُ المَقَاصِدِ؛ لَكَفَاهُ، وَمَذْهَبُهُ قَدْ مَلأَ المَغْرِبَ وَالأَنْدَلُسَ، وَكَثِيرًا مِنْ بِلَادِ مِصْرَ، وَبَعْضَ الشَّامِ، وَاليَمَنَ، وَالسُّوْدَانَ، وَبِالبَصْرَةِ، وَبَغْدَادَ، وَالكُوْفَةِ، وَبَعْضِ خُرَاسَانَ.

وَكَذَلِكَ اشْتُهِرَ مَذْهَبُ الأَوْزَاعِيِّ مُدَّةً، وَتَلَاشَىٰ أَصْحَابُهُ، وَتَفَانَوْا.

وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ سُفْيَانَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ سَمَّيْنَا، وَلَمْ يَبْقَ اليَوْمَ إِلَّا هَذِهِ المَذَاهِبُ الأَرْبَعَةُ.

وَقَلَّ مَنْ يَنهَضُ بِمَعْرِفَتِهَا كَمَا يَنْبَغِي، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا.

وَانْقَطَعَ أَتْبَاعُ أَبِي ثَوْرٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مائَةٍ، وَأَصْحَابُ دَاوُدَ إِلَّا القَلِيلَ، وَبَقِيَ مَذْهَبُ ابْنِ جَرِيرٍ إِلَىٰ مَا بَعْدَ الأَرْبَعِ مائَةٍ.

وَللزَّيْدِيَّةِ مَذْهَبٌ فِي الفُرُوعِ بِالحِجَازِ وَبِاليَمَنِ، لَكِنَّهُ مَعْدُودٌ فِي أَقْوَالِ أَهْلِ البِدَعِ كَالإِمَامِيَّةِ، وَلَا بَأْسَ بِمَذْهَبِ دَاوُدَ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ حَسَنَةٌ وَمُتَابَعَةٌ لِلنُّصُوصِ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ العُلَمَاءِ لَا يَعتَدُّونَ بِخِلَافِهِ، وَلَهُ شُذُوذٌ فِي مَسَائِلَ شَانَتْ مَذْهَبَهُ.

وَأَمَّا القَاضِي فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ جَوَازِ تَقلِيدِهِم إِجْمَاعًا؛ فَإِنَّهُ سَمَّىٰ المَذَاهِبَ الأَرْبَعَةَ، وَالسُّفْيَانِيَّةَ، وَالأَوْزَاعِيَّةَ، وَالدَّاوُودِيَّةَ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَقَعَ إِجْمَاعُ النَّاسِ عَلَىٰ تَقْلِيدِهِم، مَعَ الاخْتِلَافِ فِي أَعْيَانِهِم، وَاتِّفَاقِ العُلَمَاءِ عَلَىٰ اتِّبَاعِهِم، وَالاقْتِدَاءِ بِمَذَاهِبِهِم، وَدَرْسِ كُتُبِهِم، وَالتَّفَقُّهِ عَلَىٰ مَآخِذِهِم، وَالتَّفْرِيعِ عَلَىٰ أُصُولِهِم، دُونَ غَيْرِهِم مِمَّنْ تَقَدَّمَهُم أَوْ عَاصَرَهُم؛ لِلْعِلَلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَصَارَ النَّاسُ اليَوْمَ فِي الدُّنْيَا إِلَىٰ خَمْسَةِ مَذَاهِبَ، فَالخَامِسُ: هُوَ مَذْهَبُ الدَّاوُودِيَّةِ.

فَحَقٌّ عَلَىٰ طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ أَوْلَاهُم بِالتَّقْلِيدِ؛ لِيَحصُلَ عَلَىٰ مَذْهَبِهِ.

وَهَا نَحْنُ نُبَيِّنُ أَنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ هُوَ ذَلِكَ؛ لِجَمعِهِ أَدَوَاتِ الإِمَامَةِ، وَكَونِهِ أَعْلَمَ القَوْمِ.

ثُمَّ وَجَّهَ القَاضِي دعوَاهُ، وَحَسَّنَهَا، وَنَمَّقَهَا، وَلَكِنْ مَا يَعْجِزُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَنَفِيٍّ، وَشَافِعِيٍّ، وَحَنْبَلِيٍّ، وَدَاوُودِيٍّ عَنِ ادِّعَاءِ مِثْلِ ذَلِكَ لِمَتْبُوعِه، بَلْ ذَلِكَ لِسَانُ حَالِه، وَإِنْ لَمْ يَفُهْ بِهِ.

ثُمَّ قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: وَعِنْدنَا - وَللهِ الحَمْدُ - لِكُلِّ إِمَامٍ مِنَ المَذْكُوْرِينَ مَنَاقِبُ، تَقْضِي لَهُ بِالإِمَامَةِ.

قُلْتُ: وَلَكِنَّ هَذَا الإِمَامَ الَّذِي هُوَ النَّجمُ الهَادِي قَدْ أَنْصَفَ، وَقَالَ قَوْلًا فَصْلًا، حَيْثُ يَقُولُ:

كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِه وَيُتْرَكُ، إِلَّا صَاحِبَ هَذَا القَبْرِ - ﷺ -.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَنِسَ مِنْ نَفْسِهِ فِقهـًا، وَسَعَةَ عِلْمٍ، وَحُسْنَ قَصدٍ؛ فَلَا يَسَعُهُ الالْتِزَامُ بِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ أَقْوَالِه؛ لأَنَّهُ قَدْ تَبَرْهَنَ لَهُ مَذْهَبُ الغَيْرِ فِي مَسَائِلَ، وَلَاحَ لَهُ الدَّلِيلُ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ؛ فَلَا يُقَلِّدُ فِيهَا إِمَامَهُ، بَلْ يَعْمَلُ بِمَا تَبَرْهَنَ، وَيُقَلِّدُ الإِمَامَ الآخَرَ بِالبُرْهَانِ، لَا بِالتَّشَهِّي وَالغَرَضِ.

لِكَنَّهُ لَا يُفْتِي العَامَّةَ إِلَّا بِمَذْهَبِ إِمَامِه، أَوْ لِيَصمُتْ فِيمَا خَفِيَ عَلَيْهِ دَلِيلُهُ».

وقال صالح بن أحمد في كتابه «تحكيم الناظر فيما جرىٰ من الاختلاف بين أمَّة أبي القاسم ﷺ» (ص٩٦) مخاطبًا المقلدين المتعصِّبين: «فبذلك جعلتم المسلمين علىٰ أربعة أقسام، وجعلتم لكلِّ قسمٍ منهم إمامًا خاصًّا يتبعونه كما تتبع الرسل - صلوات الله عليهم -، وقلتم: مَن عمل منهم خلاف ما في كتب مذهب إمامه؛ بطل عمله، ولو وافق كتاب الله تعالىٰ وسنَّة نبيه ﷺ، وأثر الصحابة - رضوان الله عليهم - أو أحد الأئمة الثلاثة، أو غيرهم من أهل العلم والفتوىٰ. فإنْ كانت المخالفة في الأعمال قُلْتُم: بطل عمله. وإن كانت في المطعوم قُلتم: طعم شيئًا محرَّمًا. مع أنه طعم شيئًا حلالًا، وعمل عملًا جائزًا في غير مذهب إمامه. ومَن عمل منهم وفق مذهب إمامه قُلتم: جاز عمله وطعم شيئًا حلالًا، وإن خالف الكتاب والسنَّة والأثر وبقية الأئمة الثلاثة.

وصنيعكم هذا لا يخلو من أحد الأمور الأربعة لا محالة، ولا بدَّ أن

تقولوا بواحد منها اضطرارًا: أما أن تقولوا بتعدد الآلهة - تعالىٰ الله عن الشريك -، أو تقولوا: الحق متعدد عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. أو تقولوا: لم يسبق حكم من الله تعالىٰ، إنما الأحكام تتجدد حسب اختلاف الأئمة المجتهدين. وإلا فيستحيل إصابة الحقِّ جميعهم في أمر واحد اختلف فيه الأربعة أو الثلاثة أو الاثنان؛ وهذا كله أن لم تقولوه بألسنتكم وتعتقدوه بقلوبكم، لكن لسان حالكم وأفعالكم ناطق به جهارًا، ولا ريب أن الله واحد، ورسوله الذي أرسله إلىٰ هذه الأمة واحدٌ، وهو خاتم الأنبياء - صلوات الله عليهم-، وشريعته التي جاء بها واحدة، والحقُّ واحدٌ كما ذكر عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال أشهب: سمعت مالكًا يقول: ما الحق إلا واحد، قولان مختلفان لا يكونان صوابًا جميعًا، ما الحق والصواب إلا واحد. قال أشهب: وبه يقول الليث؛ قال أبو عمر: الاختلاف ليس بحجَّة عند أحد العلماء من فقهاء الأمَّة، إلا مَن لا بصر له ولا معرفة عنده ولا حجَّة في قوله» اهـ.

۞ **والشبهة الرابعة**: ما قاله الكوثري الجهمي العنيد في مقاله «اللامذهبية قنطرة اللادينية» (ص١٢، ١٣): من أن الدعوة إلىٰ نبذ التمذهب هي دعوة إلىٰ الإتيان باجتهادات جديدة، تقوم مقام اجتهادات أئمَّة المذاهب الأربعة التي أجمعت الأمَّة عليها، ودعوة إلىٰ الانفضاض من حول أئمة الدِّين الذين حرسوا أصول الدين الإسلامي وفروعه من عهد التابعين إلىٰ اليوم.

قلتُ: وهذا من سوء فهم الكوثري أو مِن سوء طويته، أياهما فاختر؛ حيث إن العلماء الذين دعوا إلىٰ نبذ التقليد والعصبية للمذاهب -ومنهم الأئمة الأربعة- ما عنوا بهذا البتة: نبذ اجتهادات العلماء السابقين، بل قالوا: إن المجتهد الذي حصَّل أدوات الاجتهاد لا يلزمه أن ينحصر في مذهب إمامٍ بعينه لا يخرج عن أقواله واجتهاداته، ما دام عنده القدرة علىٰ الاستنباط من الأدلة؛ فعليه أن يرجِّح بالدليل لا بقول المذهب، مع استعانته - بلا شك - باجتهادات من سبقه من المتقدمين، لا أنه يتفرَّد بفهمٍ جديد للأدلة لم يسبق إليه من الأئمة المتقدمين.

وأما العامي فحاله - كما بيَّنَا - هو حال عوام الصحابة والتابعين، يسأل ثقات أهل العلم في زمانه عمَّا استشكل عليه من أمر دينه، مع مطالبته العالم بالدليل علىٰ فتواه؛ فيكون متبعًا للدليل، لا للقول المجرد للعالم.

والعامي في هذا يكون معظِّمًا لكل علماء السنَّة، وليس له دخلٌ فيما ذكره الكوثري؛ فهو لما يسأل العلماء ويتَّبع الدليل دون أن ينتمي لمذهب بعينه أو يتعصَّب لعالم بعينه؛ فقد أدَّىٰ الواجب الشرعي المناط به، ولا يحق لمسلم فضلًا عن عالم أن يؤاخذه أو يدَّعي عليه أنه بهذا يريد هدم المذاهب الفقهية المتبعة.

والعالم الذي يدعو العامي إلىٰ هذا الاتباع؛ لا يدعوه إلىٰ الانفضاض

من حول أئمة الدِّين الذين حرسوا أصوله، وليس في دعوته هذه أيُّ نيل من مذاهب أهل الحق، وليس هو متمسلمًا مندسًّا بين علماء المسلمين، كما قال الكوثري العنيد.

وقد أثيرت هذه الشبهة من قبل في جواب العلَّامة السفاريني **علىٰ من زعم أن العمل غير جائز بكتب الفقه؛ لأنها محدثة:**

* **السؤال: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين:**

ما قول علماء المسلمين، وهداة المرشدين، في رجل تفقَّه في مذهب إمامه، ثم زعم بعد ذلك: أن العمل غير جائز بكتب الفقه كلِّها؛ لأنها محدثة، وإنما الواجب العمل بالحديث والتفاسير، وترك ما سواهما!

فهل يلتفت إلىٰ كلامه؟

وهل دعواه هذه دعوىٰ مجتهدٍ أم لا ؟

فإن كانت؛ فما يترتب عليها لغير مستحقِّها ؟

وما شروط الاجتهاد ؟

وماذا يلزم العاميُّ إذا ترك قولَ إمامه وذهب إلىٰ هذا الرَّجل؛ لزعمه أنَّ قوله حديث رسول الله - ﷺ - !! وأنَّ التفقه ليس كذلك؟

أفيدونا بالجواب.

الجواب:

أجاب شيخنا الشَّيخ محمد السفاريني - حفظه الله تعالىٰ -: «... اعلم أنَّ هذا السُّؤال اشتمل علىٰ عدة مسائل :

الأولى: «زعم هذا الزاعم أن كتب الفقه لا يجوز العمل بشيء منها»:

هذا مراد السائل، وهذه مُعظمةٌ عظيمةٌ، ومصيبةٌ جسيمةٌ؛ فإنها خارقة لإجماع الأُمَّة، ومخالفة لجميع الأئمَّة.

فإنَّ الأئمة والأعلام - من دين الإسلام - لم يزالوا، ولن يزالوا يعملون بكتب الفقه المعروفة، ويتوراثون ذلك خلفًا عن سَلَفٍ.

فَزَعْمُ هذا الزَّاعم: فيه طعنٌ علىٰ جميع الأمَّة من التابعين إلىٰ عصرنا هذا.

ولم تزل العلماء تبذل مجهودها في جمع الفقه وترتيبه، وتفصيله وتبويبه، وهم في ذلك مُصيبون وعليه مُثابون.

الثانية: دعواه أنَّ الواجب: «العمل بالحديث والتفسير وتركِ ما سواهما».

هذه مشتملة علىٰ حقٍّ وباطلٍ.

أما الباطل: فقوله: وتَرْكُ ما سواهما؛ فإن أدلة الشرع: الكتاب والسنَّة والإجماع والقياس واستصحاب النفي الأصلي؛ كما هو معلوم عن الأئمة، ومشروح في كتب الأصول.

وأما الحقُّ: فالعمل بالكتاب والسنة حقٌّ لا مرية فيه، وهل كتب الفقه إلا زبدة الكتاب والسنة، وثمرتهما من متعلق الأحكام الفرعيَّة بالأدلة الإجمالية والتفصيلية وما قيس عليهما ؟! **ومصدر الجميع**: ربُّ العالمين؛ إذ الكتاب كلامه، والسنَّة بيانه، والإجماع دالٌّ علىٰ النص. **ومدرِّس الجميع**: الرسول ﷺ؛ إذ هو المبلغ عن الله – عز شأنه وتعالىٰ سلطانه –.

الثالثة: قوله: هل دعوى هذا دعوى مجتهدٍ؟

فالجواب : نعم، ولكن مجتهد في إزالة الشرع وارتكاب غير جادة المسلمين؛ فمِثْلُ هذا الرجل في مِثْلِ هذا الزمان دعواه الاجتهاد كدعوىٰ مُسيلمة الكذاب النبوَّة، وكذا العنسيُّ وسجاح، وأمثالهم من المُتنبِّئين.

فمن رام رتبة الاجتهاد: ترك الوساد والمهاد، وحُرِمَ النساء والأولاد، ودخل جميع البلاد؛ ليُحصِّل الدواوين المدوَّنة من السنَّة الغرَّاء، وتفاصيل أنواعها، ومعرفة استخراج الأحكام منها، إلىٰ غير ذلك.

فإذا علمت ما ذكرنا لك: تحقَّقت أنه لا يلتفت إلىٰ كلامه، ولا يترك النور الباهر ويحلك في ظلامه.

وأما قوله فما يترتب عليها ؟

فقد علمت أن هذا الرجل ضالٌّ مُضِلٌّ؛ لعدم معرفته بطرق الاجتهاد، إذ

إنه أهمل الإجماع والقياس، وهذا غاية الإفلاس.

وأمَّا من ادَّعىٰ الاجتهاد: فيطلب منه البرهان، وأنَّىٰ له به؟ فهذا ينبغي أن يؤدَّب التأديب الرادع له ولأمثاله، سيَّما في طعنه علىٰ سلف الأمة وأعلام الأئمة، في ضمن قوله: العمل بكتب الفقه غير جائزٍ.

الرابعة: سؤال السائل عن شروط الاجتهاد:

فاعلم أن المجتهدين علىٰ أربعة أقسام: مجتهدٌ مطلقٌ، ومجتهدٌ في نوع من العمل، ومجتهدٌ في مسألة منه أو مسائل.

وكلام هذا الجاهل والمتجاهل يقتضي الاجتهاد المطلق، قال ابن حمدان - من أئمة مذهبنا، وقاله غيره - :

(**المجتهد المطلق:** هو الذي يستقلُّ بإدراك الأحكام الشرعيَّة من الأدلة الشرعية العامة والخاصَّة، وأحكام الحوادث منها، لا كثرة الفقه، ولابد من معرفته الكتاب والسنَّة وما يتعلَّق بالأحكام، وحقيقة ذلك ومجازه، وأمره ونهيه، ومُجمله ومُفصله، ومُحكمه ومُتشابهه، وخاصه وعامه، ومُطلقه ومُقيده، وناسخه ومنسوخه، والمستثنىٰ والمستثنىٰ منه، وصحيح السنة وسقيمها، ومُتواترها وآحادها، ومُرسلها ومُسندها، ومُتصلها ومُنقطعها، ويعرف الوفاق والخلاف في مسائل الأحكام الفقهية في كل عصر ومصر، والأدلة والشبهة والفرق بينهما، والقياس وشروطه وما يتعلق بذلك،

والعربية المتداولة بالحجاز والشام واليمن والعراق ومن حولهم من العرب، وأمور أخر غير هذا).

قلت: ومن رام الاجتهاد في هذه الأزمنة أو حدثته نفسه به؛ فقد رام المحال، وحدثته نفسه بالباطل والضلال، والله ولي الإفضال.

الخامسة:

الذي يلزم العامي: عدم الالتفات إلىٰ مقالة هذا القتات، والإعراض عنه وعن قوله، وتقليد أحد الأئمة الأربعة المتبوعة، الذين بذلوا جهدهم في استخراج الأحكام، وصاروا عمدة لجميع الأنام؛ فليس لأحد من الأمَّة أن يخرج عن أقوالهم؛ هذا مما لا نزاع فيه، عند كل موفق ونبيه.

وينبغي لكل إمام وفقيه أن ينفر عن مثل هذا الضَّال المضلِّ السفيه، وإنَّ الأمَّة دونت المذاهب أحسنَ تدوين، وبيَّنتها أحسنَ تبيين.

وماذا يعرف هذا الجاهل؛ الكتاب والسنة؟ والإمام أحمد - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يقول: (صح الحديث عن رسول الله ﷺ سبعمائة ألف حديث)، وإن قال الإمام ابن الجوزي: (عنىٰ به الطرق).

وأجاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن ستين ألف مسألة بحدثنا وأخبرنا، وإليها أشار الصرصريُّ :

أجاب علىٰ ستين ألف قضيَّةٍ بحدثنا لا من صحائف نُقَّلِ

وأحاط بالسنَّة كما قاله الحافظ ابن حجر، ولا يُدَّعي ذلك في غيره، ومحفوظات الناس من بعض محفوظاته، كما أشار إليه الجلال السيوطي في المنتهات.

وعلىٰ كل حال: تقليد غير الأربعة من السفه والضلال، والله أعلم» اهـ.

***

قلتُ: وهذا الجواب من العلَّامة السفاريني احتوىٰ علىٰ حقٍّ وصواب.

أما الحقُّ ففي تقريره أن دعوىٰ الاستغناء عن كتب الفقه ضلال، وأنَّ الأئمة والأعلام - من دين الإسلام - لم يزالوا، ولن يزالوا يعملون بكتب الفقه المعروفة، ويتوراثون ذلك خلفاً عن سَلَفٍ.

لكن كان ينبغي أن يقيَّد هذا العمل بتحرِّي الأدلة من الكتاب والسنَّة دون تعصُّب لأحدٍ من الأئمة.

وأما الباطل فهو عدم تجويزه تقليد غير الأئمة الأربعة، وإيجابه علىٰ العامي أن يقلِّدَ أحدهم، وغلقه باب الاجتهاد المطلق.

ومن النكات المهمة في تجلية حقيقة التمذهب: ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما في «إعلام الموقعين» (ص٩٣٠، ٩٣١):

«بل لا يصح للعامي مذهبٌ ولو تمذهب به، فالعامي لا مذهب له؛ لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال، ويكون بصيرًا بالمذاهب علىٰ حسبه، أو لمن قرأ كتابًا في فروع ذلك المذهب، وعرف فتاوىٰ إمامه وأقواله، وأما من لم يتأهل لذلك البتَّة، بل قال: أنا شافعي أو حنبلي. أو غير ذلك؛ لم يصر كذلك بمجرد القول، كما لو قال: أنا فقيه أو نحوي أو كاتب. لم يصر كذلك بمجرد قوله.

يوضِّحه: أن القائل: إنه شافعي أو مالكي أو حنفي. يزعم أنه متَّبع لذلك الإمام سالكٌ طريقه، وهذا إنما يصحُّ له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال، فأما مع جهله وبُعده جدًّا عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه؛ فكيف يصح له الانتساب إليه إلَّا بالدعوىٰ المجرَّدة والقول الفارغ من كل معنىٰ؟! والعامي لا يتصور أن يصح له مذهب، ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره، ولا يلزم أحدًا قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمَّة بحيث يأخذ أقواله كلها، ويدع أقوال غيره» اهـ.

قلتُ: وافترىٰ نحو افتراء الكوثري: رمضان البوطي - الإخواني الصوفي الجلد - في كتابه «لا مذهبية» (ص٧٥)؛ حيث ادَّعىٰ علىٰ السلفيين أنهم يحقدون علىٰ أئمة السلف، ثم قال في (ص٧٨): «ثم تمضون في تسفيه اجتهادات الأئمة الأربعة، وتحذير عامة الناس من اتباعهم».

وقد ردَّ افتراءاته الشيخ محمد عيد عباسي في كتابه «بدعة التعصُّب المذهبي»، وكان مِمَّا قاله في ردِّ هذا الافتراء (ص٢٨٦): «وأما استدلاله علىٰ اتهامنا بالحقد علىٰ الأئمة بأننا نخالف بعض اجتهاداتهم، فهذا استدلال باطل؛ لأنه إن صدق ظنُّه بأننا نحقد علىٰ الأئمة، لمجرد أننا لا نتمسك بقول شخص معين منهم، كما يفعل غيرنا؛ فنقول له: إنك وجمهور الناس الذين يعرضون عن تقليد كل المجتهدين سوىٰ مقلِّدهم؛ يرد عليكم ما أوردتموه علينا: أنكم لا تأخذون بأقوالهم وآرائهم؛ لأنكم تحقدون عليهم، بينما لا يرد علينا مثله أبدًا؛ لأنَّنَا نأخذ منهم جميعًا ما وافق الكتاب والسنَّة، بينما أنتم لا تأخذون عنهم إلا شخصًا واحدًا، وقد يكون من المتأخرين المقلِّدين الذين لا يكاد يعرف أحدهم.

ثم ما رأيكم إذا حكمنا عليكم - بناءً علىٰ هذا المنطق المتهافت - بأنكم تتركون قول النبي ﷺ؛ لأنكم تحقدون عليه؟» اهـ.

۞ **والشبهة السادسة**: ما تكرر ذكره في كتب أصول الفقه وآداب المفتي والمستفتي، ومنها «أدب الفتوىٰ» لابن الصلاح، حيث قال (ص١٤٧): «وليس له - أي للعامي - التمذهب بمذهب أحد من أئمة الصحابة وغيرهم من الأولين، وإن كانوا أعلم وأعلىٰ درجة ممَّن بعدهم؛ لأنهم لم يتفرَّغوا لتدوين العلم وضبط أصوله وفروعه، وليس لأحد منهم مذهبٌ محرَّر

مقرَّر، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم الأئمة الناخلين لمذاهب الصحابة والتابعين، القائمين بتمهيد أحكام الوقائع قبل وقوعها، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها؛ كمالك، وأبي حنيفة، وغيرهما[(١)]» اهـ.

قلت: هذا التأصيل يذكرني بقول الأجهوري الأشعري في «جوهرة التوحيد» في العقيدة الأشعرية، في بيان مذهب السَّلف والخلف في الصفات: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أحكم»[(٢)]، مع الفارق، فانتبه**!!**

وتناسىٰ من أصَّل هذا الأصل أن العاميَّ لا يعنيه تحرير وتدوين المذاهب الفقهيَّة، حيث إنه لا قدرة له وحده علىٰ الاستفادة من هذه المذاهب المدوَّنة المحرَّرة؛ فصار الأمر بالنسبة إليه سيان، ولكن التصوير الصحيح لحال العامي: أن يقال: إن العامي لا دراية له بدلائل المسائل من ناحية العام والخاصِّ، والمطلق والمقيَّد، والمجمل والمبيَّن، والناسخ

---

(١) وقد نقل الجويني الإجماعَ علىٰ هذا القول، كما في «إتحاف المهتدين بمناقب أئمة الدين» للدمنهوري (ق٤٢/ أ).

وقال علوي أحمد السَّقاف في «الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية» (ص٨٩): «اعلم أنه لابدَّ للمكلَّف غير المجتهد المطلق من التزام التقليد لمذهب معين من مذاهب الأئمَّة الأربعة في الفروع الاجتهادية»، وقال أيضًا: «فقد صرَّح جمع من أصحابنا بأنه لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة».

(٢) والصواب: أن مذهب السلف هو الأسلم والأحكم، وما سواه باطل بلا ريب ولا أدنىٰ ميل.

والمنسوخ، ومخالفة الصحابي للنص من عدمها... إلخ؛ وهذا هو مضمون كلام ابن القيم السابق نقله؛ **فالعامي يحتاج العالم الرباني الذي حرَّر الأدلة وأنزلها منزلها الصحيح؛ ليفتيه**، وهذا الاحتياج لا يقتضي تقليد العامي لهذا العالم تقليدًا أعمىٰ، بل هو يسأل هذا العالم، ويسأل أيضًا غيره من العلماء الثقات علىٰ حسب ما يتيسر له، دون أن يقصد تتبع الرخص، ودون أن يتعصَّب لقول أحد علىٰ أحد دون دليل.

وقال أيضًا ابن القيم في ردِّ هذه الشبهة كما في «إعلام الموقعين» (ص٩٣١): «وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمَّة، لم يقل بها أحد من أئمَّة الإسلام، وهم أعلىٰ رتبة وأجلُّ قدرًا وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك، وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء. وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة.

فيا لله العجب! ماتت مذاهب أصحاب رسول الله ﷺ، ومذاهب التابعين وتابعيهم، وسائر أئمة الاسلام، وبطلت جملة إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأمة والفقهاء[1]، وهل قال ذلك أحدٌ من الأئمة أو دعا

(١) **سئل شيخ الإسلام كما في المجلد العشرين من الفتاوىٰ، الخاص بالتمذهب (ص٥٨٣)**: «هل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة: كحماد بن أبي سليمان، وابن المبارك، وسفيان الثوري والأوزاعي، وقد قال عنهم رجل - أعني: هؤلاء الأئمة المذكورين -: هؤلاء لا يلتفت =

إليه أو دلَّت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه، والذي أوجبه الله تعالىٰ ورسوله علىٰ الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ هو الذي أوجبه علىٰ مَن بعدهم إلىٰ يوم القيامة» اهـ.

✍ **وقد عقد ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٣/٤٠- ٦٢/ط: عالم الفوائد):**

«فَصْلٌ فِي عَقْدِ مَجْلِسِ مُنَاظَرَةٍ بَيْنَ مُقَلِّدٍ وَبَيْنَ صَاحِبِ حُجَّةٍ مُنْقَادٍ لِلْحَقِّ حَيْثُ كَانَ.

=

إليهم؟ فصاحب هذا الكلام ما حكمه؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الإسلام؛ فإن الثوري إمام أهل العراق، وهو عند أكثرهم أجلُّ من أقرانه؛ كابن أبي ليلىٰ، والحسن بن صالح بن حي، وأبي حنيفة وغيره، وله مذهب باقٍ إلىٰ اليوم بأرض خراسان، والأوزاعي إمام أهل الشام، وما زالوا علىٰ مذهبه إلىٰ المائة الرابعة، بل أهل المغرب كانوا علىٰ مذهبه قبل أن يدخل إليهم مذهب مالك، وحماد بن أبي سليمان هو شيخ أبي حنيفة.

ومع هذا؛ فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما، ومذهبه باقٍ إلىٰ اليوم، وهو مذهب داود بن علي وأصحابه، ومذهبهم باق إلىٰ اليوم؛ فلم يجمع الناس اليوم علىٰ خلاف هذا القول، بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب، ليس في الكتاب والسنَّة فرقٌ في الأئمَّة المجتهدين بين شخص وشخص؛ فمالك والليث بن سعد والأوزاعي والثوري: هؤلاء أئمة في زمانهم، وتقليد كل منهم كتقليد الآخر؛ لا يقول مسلم: إنه يجوز تقليد هذا دون هذا» اهـ.

قَالَ الْمُقَلِّدُ: نَحْنُ مَعَاشِرَ الْمُقَلِّدِينَ مُمْتَثِلُونَ قَوْلَ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣]؛ فَأَمَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَهَذَا نَصُّ قَوْلِنَا، وَقَدْ أَرْشَدَ النَّبِيُّ - ﷺ - مَنْ لَا يَعْلَمُ إِلَىٰ سُؤَالِ مَنْ يَعْلَمُ، فَقَالَ فِي حَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَّةِ: «**أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا، إِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ**».

وَقَالَ أَبُو الْعَسِيفِ الَّذِي زَنَىٰ بِامْرَأَةِ مُسْتَأْجِرِهِ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَىٰ ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَىٰ امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ»؛ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ.

وَهَذَا عَالِمُ الْأَرْضِ عُمَرُ قَدْ قَلَّدَ أَبَا بَكْرٍ، فَرَوَىٰ شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ فِي الْكَلَالَةِ: أَقْضِي فِيهَا، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللهُ مِنْهُ بَرِيءٌ، هُوَ مَا دُونَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللهِ أَنْ أُخَالِفَ أَبَا بَكْرٍ. وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: رَأْيُنَا لِرَأْيِكَ تَبَعٌ. وَصَحَّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ عَنْ مَسْرُوقٍ: كَانَ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ - يُفْتُونَ النَّاسَ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَبُو مُوسَىٰ، وَكَانَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ يَدَعُونَ قَوْلَهُمْ لِقَوْلِ ثَلَاثَةٍ: كَانَ

عَبْدُ اللهِ يَدَعُ قَوْلَهُ لِقَوْلِ عُمَرَ، وَكَانَ أَبُو مُوسَىٰ يَدَعُ قَوْلَهُ لِقَوْلِ عَلِيٍّ، وَكَانَ زَيْدٌ يَدَعُ قَوْلَهُ لِقَوْلِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ.

وَقَالَ جُنْدُبٌ: مَا كُنْتُ أَدَعُ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ -: «**إِنَّ مُعَاذًا قَدْ سَنَّ لَكُمْ سُنَّةً، فَكَذَلِكَ فَافْعَلُوا**» فِي شَأْنِ الصَّلَاةِ، حَيْثُ أَخَّرَ فَصَلَّىٰ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ الْفَرَاغِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ مَا فَاتَهُمْ أَوَّلًا ثُمَّ يَدْخُلُونَ مَعَ الْإِمَامِ.

قَالَ الْمُقَلِّدُ: وَقَدْ أَمَرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَأُولِي الْأَمْرِ - وَهُمُ الْعُلَمَاءُ، أَوِ الْعُلَمَاءُ وَالْأُمَرَاءُ -، وَطَاعَتُهُمْ تَقْلِيدُهُمْ فِيمَا يُفْتُونَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْلَا التَّقْلِيدُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ طَاعَةٌ تَخْتَصُّ بِهِمْ.

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وَتَقْلِيدُهُمْ اتِّبَاعٌ لَهُمْ...

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ؛ فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ الْهُدَىٰ الْمُسْتَقِيمِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ

الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»، وَقَالَ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدَوْا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ**».

وَقَدْ كَتَبَ عُمَرُ إِلَىٰ شُرَيْحٍ: أَنِ اقْضِ بِمَا فِي كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللهِ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاقْضِ بِمَا قَضَىٰ بِهِ الصَّالِحُونَ.

وَقَدْ مَنَعَ عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ وَتَبِعَهُ الصَّحَابَةُ، وَأَلْزَمَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَتَبِعُوهُ أَيْضًا، وَاحْتَلَمَ مَرَّةً فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: خُذْ ثَوْبًا غَيْرَ ثَوْبِك. فَقَالَ: لَوْ فَعَلْتهَا صَارَتْ سُنَّةً.

وَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: مَا اسْتَبَانَ لَك فَاعْمَلْ بِهِ، وَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْك فَكِلْهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ.

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يُفْتُونَ وَرَسُولُ اللهِ - ﷺ - حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، وَهَذَا تَقْلِيدٌ لَهُمْ قَطْعًا؛ إذْ قَوْلُهُمْ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ فَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ قَبُولَ مَا أَنْذَرُوهُمْ بِهِ إذَا رَجَعُوا إلَيْهِمْ، وَهَذَا تَقْلِيدٌ مِنْهُمْ لِلْعُلَمَاءِ...

وَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ فِي فِطَرِ الْعِبَادِ تَقْلِيدَ الْمُتَعَلِّمِينَ لِلْأُسْتَاذَيْنِ

وَالْمُعَلِّمِينَ، وَلَا تَقُومُ مَصَالِحُ الْخَلْقِ إِلَّا بِهَذَا، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي كُلِّ عِلْمٍ وَصِنَاعَةٍ، وَقَدْ فَاوَتَ اللهُ سُبْحَانَهُ بَيْنَ قُوَىٰ الْأَذْهَانِ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَ قُوَىٰ الْأَبْدَانِ؛ فَلَا يُحْسَنُ فِي حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ وَرَحْمَتِهِ أَنْ يَفْرِضَ عَلَىٰ جَمِيعِ خَلْقِهِ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ، وَالْجَوَابَ عَنْ مُعَارِضِهِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الدِّينِ دَقِيقِهَا وَجَلِيلِهَا؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَسَاوَتْ أَقْدَامُ الْخَلَائِقِ فِي كَوْنِهِمْ عُلَمَاءَ، بَلْ جَعَلَ سُبْحَانَهُ هَذَا عَالِمًا، وَهَذَا مُتَعَلِّمًا، وَهَذَا مُتَّبِعًا لِلْعَالِمِ مُؤْتَمًّا بِهِ، بِمَنْزِلَةِ الْمَأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ وَالتَّابِعِ مَعَ الْمَتْبُوعِ، وَأَيْنَ حَرَّمَ اللهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ الْجَاهِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِلْعَالِمِ مُؤْتَمًّا بِهِ مُقَلِّدًا لَهُ، يَسِيرُ بِسَيْرِهِ وَيَنْزِلُ بِنُزُولِهِ؟! وَقَدْ عَلِمَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْحَوَادِثَ وَالنَّوَازِلَ كُلَّ وَقْتٍ نَازِلَةٌ بِالْخَلْقِ، فَهَلْ فَرَضَ عَلَىٰ كُلٍّ مِنْهُمْ فَرْضَ عَيْنٍ أَنْ يَأْخُذَ حُكْمَ نَازِلَتِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِشُرُوطِهَا وَلَوَازِمِهَا؟! وَهَلْ ذَلِكَ فِي إِمْكَانِ أَحَدٍ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَشْرُوعًا؟! وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - فَتَحُوا الْبِلَادَ، وَكَانَ الْحَدِيثُ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ يَسْأَلُهُمْ فَيُفْتُونَهُ، وَلَا يَقُولُونَ لَهُ: عَلَيْكَ أَنْ تَطْلُبَ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْفَتْوَىٰ بِالدَّلِيلِ. وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمُ الْبَتَّةَ، وَهَلِ التَّقْلِيدُ إِلَّا مِنْ لَوَازِمِ التَّكْلِيفِ وَلَوَازِمِ الْوُجُودِ؛ فَهُوَ مِنْ لَوَازِمِ الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ.

وَالْمُنْكِرُونَ لَهُ مُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ وَلَا بُدَّ، وَذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا. وَنَقُولُ لِمَنِ احْتَجَّ عَلَىٰ إِبْطَالِهِ: كُلُّ حُجَّةٍ أَثَرِيَّةٍ ذَكَرْتَهَا؛ فَأَنْتَ مُقَلِّدٌ

لِحَمَلَتِهَا وَرُوَاتِهَا؛ إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ عَلَىٰ صِدْقِهِمْ؛ فَلَيْسَ بِيَدِكَ إِلَّا تَقْلِيدُ الرَّاوِي، وَلَيْسَ بِيَدِ الْحَاكِمِ إِلَّا تَقْلِيدُ الشَّاهِدِ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ بِيَدِ الْعَامِّيِّ إِلَّا تَقْلِيدُ الْعَالِمِ، فَمَا الَّذِي سَوَّغَ لَك تَقْلِيدَ الرَّاوِي وَالشَّاهِدِ وَمَنَعَنَا مِنْ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ؟! وَهَذَا سَمِعَ بِأُذُنِهِ مَا رَوَاهُ، وَهَذَا عَقَلَ بِقَلْبِهِ مَا سَمِعَهُ؛ فَأَدَّىٰ هَذَا مَسْمُوعَهُ، وَأَدَّىٰ هَذَا مَعْقُولَهُ، وَفُرِضَ عَلَىٰ هَذَا تَأْدِيَةُ مَا سَمِعَهُ، وَعَلَىٰ هَذَا تَأْدِيَةُ مَا عَقَلَهُ، وَعَلَىٰ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَنْزِلَتَهُمَا الْقَوْلُ مِنْهُمَا؟ ثُمَّ يُقَالُ لِلْمَانِعِينَ مِنَ التَّقْلِيدِ: أَنْتُمْ مَنَعْتُمُوهُ خَشْيَةَ وُقُوعِ الْمُقَلَّدِ فِي الْخَطَإِ؛ بِأَنْ يَكُونَ مَنْ قَلَّدَهُ مُخْطِئًا فِي فَتْوَاهُ، ثُمَّ أَوْجَبْتُمْ عَلَيْهِ النَّظَرَ وَالِاسْتِدْلَالَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ صَوَابَهُ فِي تَقْلِيدِهِ لِلْعَالِمِ أَقْرَبُ مِنْ صَوَابِهِ فِي اجْتِهَادِهِ هُوَ لِنَفْسِهِ، وَهَذَا كَمَنْ أَرَادَ شِرَاءَ سِلْعَةٍ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِهَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَلَّدَ عَالِمًا بِتِلْكَ السِّلْعَةِ، خَبِيرًا بِهَا، أَمِينًا نَاصِحًا؛ كَانَ صَوَابُهُ وَحُصُولُ غَرَضِهِ أَقْرَبَ مِنَ اجْتِهَادِهِ لِنَفْسِهِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ.

قَالَ أَصْحَابُ الْحُجَّةِ: عَجَبًا لَكُمْ مَعَاشِرَ الْمُقَلِّدِينَ الشَّاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ مَعَ شَهَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا مَعْدُودِينَ فِي زُمْرَةِ أَهْلِهِ! كَيْفَ أَبْطَلْتُمْ مَذْهَبَكُمْ بِنَفْسِ دَلِيلِكُمْ؟! فَمَا لِلْمُقَلِّدِ وَمَا لِلِاسْتِدْلَالِ؟! وَأَيْنَ مَنْصِبُ الْمُقَلِّدِ مِنْ مَنْصِبِ الْمُسْتَدِلِّ؟! وَهَلْ مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ إِلَّا ثِيَابًا اسْتَعَرْتُمُوهَا مِنْ صَاحِبِ الْحُجَّةِ فَتَجَمَّلْتُمْ بِهَا بَيْنَ النَّاسِ؟! وَكُنْتُمْ فِي

ذَلِكَ مُتَشَبِّعِينَ بِمَا لَمْ تُعْطُوهُ، نَاطِقِينَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَا شَهِدْتُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنَّكُمْ لَمْ تُؤْتَوْهُ؟! وَذَلِكَ ثَوْبُ زُورٍ لَبِسْتُمُوهُ، وَمَنْصِبٌ لَسْتُمْ مِنْ أَهْلِهِ غَصَبْتُمُوهُ؛ فَأَخْبِرُونَا: هَلْ صِرْتُمْ إِلَىٰ التَّقْلِيدِ لِدَلِيلٍ قَادَكُمْ إِلَيْهِ، وَبُرْهَانٍ دَلَّكُمْ عَلَيْهِ، فَنَزَلْتُمْ بِهِ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ أَقْرَبَ مَنْزِلٍ، وَكُنْتُمْ بِهِ عَنِ التَّقْلِيدِ بِمَعْزِلٍ؛ أَمْ سَلَكْتُمْ سَبِيلَهُ اتِّفَاقًا وَتَخْمِينًا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ؟ وَلَيْسَ إِلَىٰ خُرُوجِكُمْ عَنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ سَبِيلٌ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَهُوَ بِفَسَادِ مَذْهَبِ التَّقْلِيدِ حَاكِمٌ، وَالرُّجُوعُ إِلَىٰ مَذْهَبِ الْحُجَّةِ مِنْهُ لَازِمٌ، وَنَحْنُ إِنْ خَاطَبْنَاكُمْ بِلِسَانِ الْحُجَّةِ قُلْت: لَسْنَا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ السَّبِيلِ. وَإِنْ خَاطَبْنَاكُمْ بِحُكْمِ التَّقْلِيدِ؛ فَلَا مَعْنَىٰ لِمَا أَقَمْتُمُوهُ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ، وَكُلَّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ تَدَّعِي أَنَّهَا عَلَىٰ حَقٍّ، حَاشَا فِرْقَةِ التَّقْلِيدِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَدَّعُونَ ذَلِكَ، وَلَوِ ادَّعَوْهُ لَكَانُوا مُبْطِلِينَ؛ فَإِنَّهُمْ شَاهِدُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا تِلْكَ الْأَقْوَالَ لِدَلِيلٍ قَادَهُمْ إِلَيْهِ، وَبُرْهَانٍ دَلَّهُمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا سَبِيلُهُمْ مَحْضُ التَّقْلِيدِ، وَالْمُقَلِّدُ لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا الْحَالِيَّ مِنَ الْعَاطِلِ.

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّ أَئِمَّتَهُمْ نَهَوْهُمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ؛ فَعَصَوْهُمْ وَخَالَفُوهُمْ، وَقَالُوا: نَحْنُ عَلَىٰ مَذَاهِبِهِمْ. وَقَدْ دَانُوا بِخِلَافِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَذْهَبِ الَّذِي بَنَوْا عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُمْ بَنَوْا عَلَىٰ الْحُجَّةِ، وَنَهَوْا عَنِ التَّقْلِيدِ، وَأَوْصَوْهُمْ إِذَا ظَهَرَ

الدَّلِيلُ أَنْ يَتْرُكُوا أَقْوَالَهُمْ وَيَتَّبِعُوهُ؛ فَخَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَقَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ. تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ، وَمَا أَتْبَاعُهُمْ إِلَّا مَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، وَاقْتَفَىٰ آثَارَهُمْ فِي أُصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ.

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنَّهُمْ مُصَرِّحُونَ فِي كُتُبِهِمْ بِبُطْلَانِ التَّقْلِيدِ وَتَحْرِيمِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ فِي دِينِ اللهِ، وَلَوِ اشْتَرَطَ الْإِمَامُ عَلَىٰ الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ؛ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ وَلَا تَوْلِيَتُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّحَ التَّوْلِيَةَ وَأَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَكَذَلِكَ الْمُفْتِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِفْتَاءُ بِمَا لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ، وَالْمُقَلِّدُ لَا عِلْمَ لَهُ بِصِحَّةِ الْقَوْلِ وَفَسَادِهِ؛ إِذْ طَرِيقُ ذَلِكَ مَسْدُودَةٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ كُلٌّ مِنْهُمْ يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُقَلِّدٌ لِمَتْبُوعِهِ لَا يُفَارِقُ قَوْلَهُ، وَيَتْرُكُ لَهُ كُلَّ مَا خَالَفَهُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِبٍ أَوْ قَوْلِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ مَتْبُوعِهِ أَوْ نَظِيرِهِ، وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّا نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَجُلٌ وَاحِدٌ اتَّخَذَ رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَلِّدُهُ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ فَلَمْ يُسْقِطْ مِنْهَا شَيْئًا، وَأَسْقَطَ أَقْوَالَ غَيْرِهِ فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا. وَنَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ وَلَا تَابِعِي التَّابِعِينَ، فَلْيُكَذِّبْنَا الْمُقَلِّدُونَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ سَلَكَ سَبِيلَهُمُ الْوَخِيمَةَ فِي الْقُرُونِ الْفَضِيلَةِ عَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِ اللهِ – ﷺ –، وَإِنَّمَا حَدَثَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمَذْمُومِ عَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِ اللهِ – ﷺ –؛

فَالْمُقَلِّدُونَ لِمَتْبُوعِهِمْ فِي جَمِيعِ مَا قَالُوهُ، يُبِيحُونَ بِهِ الْفُرُوجَ وَالدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ، وَيُحَرِّمُونَهَا، وَلَا يَدْرُونَ أَذَلِكَ صَوَابٌ أَمْ خَطَأٌ؛ عَلَىٰ خَطَرٍ عَظِيمٍ، وَلَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ مَوْقِفٌ شَدِيدٌ، يَعْلَمُ فِيهِ مَنْ قَالَ عَلَىٰ اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَىٰ شَيْءٍ.

وَأَيْضًا فَنَقُولُ لِكُلِّ مَنْ قَلَّدَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ دُونَ غَيْرِهِ: مَا الَّذِي خَصَّ صَاحِبَكَ أَنْ يَكُونَ أَوْلَىٰ بِالتَّقْلِيدِ مِنْ غَيْرِهِ؟

فَإِنْ قَالَ: «لِأَنَّهُ أَعْلَمُ أَهْلِ عَصْرِهِ». وَرُبَّمَا فَضَّلَهُ عَلَىٰ مَنْ قَبْلَهُ، مَعَ جَزْمِهِ الْبَاطِلِ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ بَعْدَهُ أَعْلَمُ مِنْهُ.

قِيلَ لَهُ: وَمَا يُدْرِيك وَلَسْتَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِشَهَادَتِك عَلَىٰ نَفْسِكَ أَنَّهُ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ فِي وَقْتِهِ؟! فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُهُ مَنْ عَرَفَ الْمَذَاهِبَ وَأَدِلَّتَهَا وَرَاجِحَهَا مِنْ مَرْجُوحِهَا؛ فَمَا لِلْأَعْمَىٰ وَنَقْدِ الدَّرَاهِمِ؟! وَهَذَا أَيْضًا بَابٌ آخَرُ مِنَ الْقَوْلِ عَلَىٰ اللهِ بِلَا عِلْمٍ، **وَيُقَالُ لَهُ ثَانِيًا**: فَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ -؛ أَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِك بِلَا شَكٍّ، فَهَلَّا قَلَّدْتهمْ وَتَرَكْته؟! بَلْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ وَالشَّعْبِيُّ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَأَمْثَالُهُمْ أَعْلَمُ وَأَفْضَلُ بِلَا شَكٍّ، فَلِمَ تَرَكْتَ تَقْلِيدَ الْأَعْلَمِ الْأَفْضَلِ الْأَجْمَعِ لِأَدَوَاتِ الْخَيْرِ وَالْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَرَغِبْتَ عَنْ أَقْوَالِهِ وَمَذَاهِبِهِ إِلَىٰ مَنْ هُوَ دُونَهُ؟

فَإِنْ قَالَ: «لِأَنَّ صَاحِبِي وَمَنْ قَلَّدْته أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، فَتَقْلِيدِي لَهُ أَوْجَبَ عَلَيَّ مُخَالَفَةَ قَوْلِهِ لِقَوْلِ مَنْ قَلَّدْتُه؛ لِأَنَّ وُفُورَ عِلْمِهِ وَدِينِهِ يَمْنَعُهُ مِنْ مُخَالَفَةِ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ وَأَعْلَمُ مِنْهُ، إلَّا لِدَلِيلٍ صَارَ إلَيْهِ هُوَ أَوْلَىٰ مِنْ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ».

قِيلَ لَهُ: وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي صَارَ إلَيْهِ صَاحِبُكَ، الَّذِي زَعَمْتَ أَنْتَ أَنَّهُ صَاحِبُك؛ أَوْلَىٰ مِنَ الدَّلِيلِ الَّذِي صَارَ إلَيْهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ وَخَيْرٌ مِنْهُ أَوْ هُوَ نَظِيرُهُ؟! وَقَوْلَانِ مَعًا مُتَنَاقِضَانِ لَا يَكُونَانِ صَوَابًا، بَلْ أَحَدُهُمَا هُوَ الصَّوَابُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ظَفَرَ الْأَعْلَمِ الْأَفْضَلِ بِالصَّوَابِ أَقْرَبُ مِنْ ظَفَرِ مَنْ هُوَ دُونَهُ. **فَإِنْ قُلْتَ**: «عَلِمْتُ ذَلِكَ بِالدَّلِيلِ»؛ فَهَاهُنَا إذن قَدِ انْتَقَلْتَ عَنْ مَنْصِبِ التَّقْلِيدِ إلَىٰ مَنْصِبِ الِاسْتِدْلَالِ، وَأَبْطَلْتَ التَّقْلِيدَ. **ثُمَّ يُقَالُ لَكَ ثَالِثًا**: هَذَا لَا يَنْفَعُك شَيْئًا الْبَتَّةَ فِيمَا اخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَلَّدْته وَمَنْ قَلَّدَهُ غَيْرُك قَدِ اخْتَلَفَا، وَصَارَ مَنْ قَلَّدَهُ غَيْرُك إلَىٰ مُوَافَقَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَوْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ عَائِشَةَ، وَغَيْرِهِمْ؛ دُونَ مَنْ قَلَّدْته؛ فَهَلَّا نَصَحْت نَفْسَك وَهُدِيت لِرُشْدِك؟!

وَقُلْت: هَذَانِ عَالِمَانِ كَبِيرَانِ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا مَنْ ذُكِرَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَهُوَ أَوْلَىٰ بِتَقْلِيدِي إيَّاهُ. **وَيُقَالُ لَهُ رَابِعًا**: إمَامٌ بِإِمَامٍ، وَيَسْلَمُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ؛ فَيَكُونُ أَوْلَىٰ بِالتَّقْلِيدِ. **وَيُقَالُ خَامِسًا**: إذَا جَازَ أَنْ يَظْفَرَ مَنْ قَلَّدْته بِعِلْمٍ خَفِيَ عَلَىٰ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَلَىٰ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ

وَذَوِيهِمْ؛ فَأَحَقُّ وَأَحَقُّ وَأَجْوَزُ وَأَجْوَزُ أَنْ يَظْفَرَ نَظِيرُهُ وَمَنْ بَعْدَهُ بِعِلْمٍ خَفِيَ عَلَيْهِ هُوَ؛ فَإِنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ مَنْ قَلَّدْته وَبَيْنَ نَظِيرِهِ وَمَنْ بَعْدَهُ؛ أَقْرَبُ بِكَثِيرٍ مِنَ النِّسْبَةِ بَيْنَ مَنْ قَلَّدْته وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالْخَفَاءُ عَلَىٰ مَنْ قَلَّدْته أَقْرَبُ مِنَ الْخَفَاءِ عَلَىٰ الصَّحَابَةِ.

وَيُقَالُ سَادِسًا: إِذَا سَوَّغْتَ لِنَفْسِك مُخَالَفَةَ الْأَفْضَلِ الْأَعْلَمِ لِقَوْلِ الْمَفْضُولِ؛ فَهَلَّا سَوَّغْت لَهَا مُخَالَفَةَ الْمَفْضُولِ لِمَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ؟! وَهَلْ كَانَ الَّذِي يَنْبَغِي وَيَجِبُ إِلَّا عَكْسُ مَا ارْتَكَبْت؟!

وَيُقَالُ سَابِعًا: هَلْ أَنْتَ فِي تَقْلِيدِ إمَامِك، وَإِبَاحَةِ الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ، وَنَقْلِهَا عَمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ؛ مُوَافِقٌ لِأَمْرِ اللهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ إجْمَاعِ أُمَّتِهِ أَوْ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ؟ فَإِنْ قَالَ: «نَعَمْ»؛ قَالَ مَا يَعْلَمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَجَمِيعُ الْعُلَمَاءِ بُطْلَانَهُ، وَإِنْ قَالَ: «لَا»؛ فَقَدْ كَفَانَا مُؤْنَتَهُ، وَشَهِدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ بِشَهَادَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ ثَامِنًا: تَقْلِيدُك لِمَتْبُوعِك يَحْرُمُ عَلَيْك تَقْلِيدُهُ؛ فَإِنَّهُ نَهَاكَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: لَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَقُولَ بِقَوْلِهِ حَتَّىٰ تَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ قَالَهُ، وَنَهَاك عَنْ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَإِنْ كُنْت مُقَلِّدًا لَهُ فِي جَمِيعِ مَذْهَبِهِ؛ فَهَذَا مِنْ مَذْهَبِهِ، فَهَلَّا اتَّبَعْته فِيهِ؟!

وَيُقَالُ تَاسِعًا: هَلْ أَنْتَ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ فِي أَنَّ مَنْ قَلَّدْته أَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ مِنْ

سَائِرِ مَنْ رَغِبْت مِنْ قَوْلِهِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ أَمْ لَسْت عَلَىٰ بَصِيرَةٍ؟ فَإِنْ قَالَ: «أَنَا عَلَىٰ بَصِيرَةٍ»؛ قَالَ مَا يُعْلَمُ بُطْلَانُهُ، وَإِنْ قَالَ: «لَسْت عَلَىٰ بَصِيرَةٍ»، وَهُوَ الْحَقُّ؛ قِيلَ لَهُ: فَمَا عُذْرُك غَدًا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ، حِينَ لَا يَنْفَعُك مَنْ قَلَّدْته بِحَسَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَحْمِلُ عَنْك سَيِّئَةً وَاحِدَةً، إِذَا حَكَمْتَ وَأَفْتَيْت بَيْنَ خَلْقِهِ بِمَا لَسْت عَلَىٰ بَصِيرَةٍ مِنْهُ: هَلْ هُوَ صَوَابٌ أَمْ خَطَأٌ؟

وَيُقَالُ عَاشِرًا: هَلْ تَدَّعِي عِصْمَةَ مَتْبُوعِك أَوْ تُجَوِّزُ عَلَيْهِ الْخَطَأَ؟ وَالْأَوَّلُ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، بَلْ تُقِرُّ بِبُطْلَانِهِ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَإِذَا جَوَّزْتَ عَلَيْهِ الْخَطَأَ؛ فَكَيْفَ تُحَلِّلُ وَتُحَرِّمُ وَتُوجِبُ، وَتُرِيقُ الدِّمَاءَ، وَتُبِيحُ الْفُرُوجَ، وَتَنْقُلُ الْأَمْوَالَ، وَتَضُرُّ الْأَبْشَارَ بِقَوْلِ مَنْ أَنْتَ مُقِرٌّ بِجَوَازِ كَوْنِهِ مُخْطِئًا؟!

وَيُقَالُ حَادِي عَشَرَ: هَلْ تَقُولُ إِذَا أَفْتَيْت أَوْ حَكَمْت بِقَوْلِ مَنْ قَلَّدْته: إِنَّ هَذَا هُوَ دِينُ اللهِ الَّذِي أَرْسَلَ بِهِ رَسُولَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ وَشَرَعَهُ لِعِبَادِهِ، وَلَا دِينَ لَهُ سِوَاهُ؟ أَوْ تَقُولُ: إِنَّ دِينَ اللهِ الَّذِي شَرَعَهُ لِعِبَادِهِ خِلَافُهُ؟ أَوْ تَقُولُ: لَا أَدْرِي؟ وَلَا بُدَّ لَك مِنْ قَوْلٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَلَا سَبِيلَ لَك إِلَىٰ الْأَوَّلِ قَطْعًا؛ فَإِنَّ دِينَ اللهِ الَّذِي لَا دِينَ لَهُ سِوَاهُ لَا تَسُوغُ مُخَالَفَتُهُ، وَأَقَلُّ دَرَجَاتِ مُخَالِفِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْآثِمِينَ، وَالثَّانِي لَا تَدَّعِيهِ؛ فَلَيْسَ لَك مَلْجَأٌ إِلَّا الثَّالِثُ، فَيَا لِلَّهِ الْعَجَبُ! كَيْفَ تُسْتَبَاحُ الْفُرُوجُ وَالدِّمَاءُ وَالْأَمْوَالُ وَالْحُقُوقُ، وَتُحَلَّلُ وَتُحَرَّمُ بِأَمْرٍ أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ وَأَفْضَلُهَا: «لَا أَدْرِي»؟!

فَإِنْ كُنْت لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ وَإِنْ كُنْت تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

وَيُقَالُ ثَانِي عَشَرَ: عَلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ النَّاسُ قَبْلَ أَنْ يُولَدَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، الَّذِينَ قَلَّدْتُمُوهُمْ وَجَعَلْتُمْ أَقْوَالَهُمْ بِمَنْزِلَةِ نُصُوصِ الشَّارِعِ؟ وَلَيْتَكُمْ اقْتَصَرْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ، بَلْ جَعَلْتُمُوهَا أَوْلَىٰ بِالِاتِّبَاعِ مِنْ نُصُوصِ الشَّارِعِ؛ أَفَكَانَ النَّاسُ قَبْلَ وُجُودِ هَؤُلَاءِ عَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُقِرُّوا بِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَىٰ هُدًىٰ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فَمَا الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ غَيْرُ اتِّبَاعِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَتَقْدِيمِ قَوْلِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ عَلَىٰ مَا يُخَالِفُهَا، وَالتَّحَاكُمِ إلَيْهَا دُونَ قَوْلِ فُلَانٍ أَوْ رَأْيِ فُلَانٍ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْهُدَىٰ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إلَّا الضَّلَالُ؛ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ؟!

فَإِنْ قَالَتْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ - وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ -: صَاحِبُنَا هُوَ الَّذِي ثَبَتَ عَلَىٰ مَا مَضَىٰ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَاقْتَفَىٰ مَنَاهِجَهُمْ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُمْ.

قِيلَ لَهُمْ: فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ هَلْ شَارَكَ صَاحِبَكُمْ فِي ذَلِكَ، أَوِ انْفَرَدَ صَاحِبُكُمْ بِالِاتِّبَاعِ وَحُرِمَهُ مَنْ عَدَاهُ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ؛ فَإِنْ قَالُوا بِالثَّانِي فَهُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا مِنَ الْأَنْعَامِ، وَإِنْ قَالُوا بِالْأَوَّلِ فَيُقَالُ: فَكَيْفَ وُفِّقْتُمْ لِقَبُولِ قَوْلِ صَاحِبِكُمْ كُلِّهِ، وَرَدِّ قَوْلِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ أَعْلَمُ مِنْهُ كُلِّهِ؛ فَلَا يُرَدُّ لِهَذَا قَوْلٌ، وَلَا يُقْبَلُ لِهَذَا قَوْلٌ، حَتَّىٰ كَأَنَّ الصَّوَابَ وَقْفٌ عَلَىٰ صَاحِبِكُمْ، وَالْخَطَأَ وَقْفٌ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَهُ؟! وَلِهَذَا أَنْتُمْ مُوَكَّلُونَ بِنُصْرَتِهِ فِي كُلِّ مَا قَالَهُ،

وَبِالرَّدِّ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَهُ فِي كُلِّ مَا قَالَهُ، وَهَذِهِ حَالُ الْفِرْقَةِ الْأُخْرَىٰ مَعَكُمْ.

وَيُقَالُ ثَالِثَ عَشَرَ: فَمَنْ قَلَّدْتُمُوهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ قَدْ نَهَوْكُمْ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ؛ فَأَنْتُمْ أَوَّلُ مُخَالِفٍ لَهُمْ...

وَيُقَالُ رَابِعَ عَشَرَ: هَلْ أَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِأَنَّكُمْ غَدًا مَوْقُوفُونَ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ، وَتُسْأَلُونَ عَمَّا قَضَيْتُمْ بِهِ فِي دِمَاءِ عِبَادِهِ وَفُرُوجِهِمْ وَأَبْشَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَعَمَّا أَفْتَيْتُمْ بِهِ فِي دِينِهِ مُحَرِّمِينَ وَمُحَلِّلِينَ وَمُوجِبِينَ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «نَحْنُ مُوقِنُونَ بِذَلِكَ»؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا سَأَلَكُمْ: «مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟» فَمَاذَا جَوَابُكُمْ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: «جَوَابُنَا إِنَّا حَلَّلْنَا وَحَرَّمْنَا، وَقَضَيْنَا بِمَا فِي كِتَابِ «الْأَصْلِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، مِمَّا رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ مِنْ رَأْيٍ وَاخْتِيَارٍ، وَبِمَا فِي «الْمُدَوَّنَةِ» مِنْ رِوَايَةِ سَحْنُونٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ رَأْيٍ وَاخْتِيَارٍ، وَبِمَا فِي «الْأُمِّ» مِنْ رِوَايَةِ الرُّبَيِّعِ مِنْ رَأْيٍ وَاخْتِيَارٍ، وَبِمَا فِي جَوَابَاتِ غَيْرِ هَؤُلَاءِ مِنْ رَأْيٍ وَاخْتِيَارٍ، وَلَيْتَكُمْ اقْتَصَرْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ أَوْ صَعِدْتُمْ إِلَيْهِ أَوْ سَمَتْ هِمَمُكُمْ نَحْوَهُ، بَلْ نَزَلْتُمْ عَنْ ذَلِكَ طَبَقَاتٍ؛ فَإِذَا سُئِلْتُمْ: «هَلْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِي أَوْ أَمْرِ رَسُولِي؟» فَمَاذَا يَكُونُ جَوَابُكُمْ إذن؟! فَإِنْ أَمْكَنَكُمْ حِينَئِذٍ أَنْ تَقُولُوا: «فَعَلْنَا مَا أَمَرْتَنَا بِهِ وَأَمَرَنَا بِهِ رَسُولُك»؛ فُزْتُمْ وَتَخَلَّصْتُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْكُمْ ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولُوا: لَمْ تَأْمُرْنَا بِذَلِكَ وَلَا رَسُولُك وَلَا أَئِمَّتُنَا. وَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ الْجَوَابَيْنِ، وَكَأَنْ قَدْ.

وَيُقَالُ خَامِسَ عَشَرَ: إِذَا نَزَلَ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ إِمَامًا عَدْلًا وَحَكَمًا مُقْسِطًا، فَبِمَذْهَبِ مَنْ يَحْكُمُ؟ وَبِرَأْيِ مَنْ يَقْضِي؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ وَلَا يَقْضِي إِلَّا بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا - ﷺ - الَّتِي شَرَعَهَا اللهُ لِعِبَادِهِ؛ فَذَلِكَ الَّذِي يَقْضِي بِهِ أَحَقُّ وَأَوْلَىٰ النَّاسِ بِهِ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ؛ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْضُوا بِهِ وَتُفْتُوا، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْضِيَ وَلَا يُفْتِيَ بِشَيْءٍ سِوَاهُ الْبَتَّةَ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِي هَذَا السُّؤَالِ سَوَاءٌ. **قِيلَ**: أَجَلْ، وَلَكِنْ نَفْتَرِقُ فِي الْجَوَابِ؛ فَنَقُولُ: يَا رَبَّنَا، إِنَّك تَعْلَمُ أَنَّا لَمْ نَجْعَلْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ عِيَارًا عَلَىٰ كَلَامِك وَكَلَامِ رَسُولِك وَكَلَامِ أَصْحَابِ رَسُولِك، وَنَرُدُّ مَا تَنَازَعْنَا فِيهِ إِلَيْهِ، وَنَتَحَاكَمُ إِلَىٰ قَوْلِهِ، وَنُقَدِّمُ أَقْوَالَهُ عَلَىٰ كَلَامِك وَكَلَامِ رَسُولِك وَكَلَامِ أَصْحَابِ رَسُولِك، وَكَانَ الْخَلْقُ عِنْدَنَا أَهْوَنَ أَنْ نُقَدِّمَ كَلَامَهُمْ وَآرَاءَهُمْ عَلَىٰ وَحْيِكَ، بَلْ أَفْتَيْنَا بِمَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِك، وَبِمَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِك، وَبِمَا أَفْتَىٰ بِهِ مِنْ أَصْحَابِ نَبِيِّك، وَإِنْ عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ؛ فَخَطَأٌ مِنَّا لَا عَمْدٌ، وَلَمْ نَتَّخِذْ مِنْ دُونِك وَلَا دُونِ رَسُولِك وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً، وَلَمْ نُفَرِّقْ دِينَنَا وَنكُونُ شِيَعًا، وَلَمْ نُقَطِّعْ أَمْرَنَا بَيْنَنَا زُبُرًا. وَجعَلْنَا أَئِمَّتَنَا قُدْوَةً لَنَا، وَوَسَائِطَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ رَسُولِك فِي نَقْلِهِمْ مَا بَلَّغُوهُ إِلَيْنَا عَنْ رَسُولِك؛ فَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي ذَلِكَ، وَقَلَّدْنَاهُمْ فِيهِ؛ إِذْ أَمَرْتَنَا أَنْتَ وَأَمَرَنَا رَسُولُك بِأَنْ نَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَنَقْبَلَ مَا بَلَّغُوهُ عَنْك وَعَنْ رَسُولِك؛ فَسَمْعًا لَك وَلِرَسُولِك وَطَاعَةً، وَلَمْ نَتَّخِذْهُمْ

أَرْبَابًا نَتَحَاكَمُ إِلَىٰ أَقْوَالِهِمْ، وَنُخَاصِمُ بِهَا، وَنُوَالِي وَنُعَادِي عَلَيْهَا، بَلْ عَرَضْنَا أَقْوَالَهُمْ عَلَىٰ كِتَابِك وَسُنَّةِ رَسُولِك؛ فَمَا وَافَقَهُمَا قَبِلْنَاهُ، وَمَا خَالَفَهُمَا أَعْرَضْنَا عَنْهُ وَتَرَكْنَاهُ، وَإِنْ كَانُوا أَعْلَمَ مِنَّا بِك وَبِرَسُولِك، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ رَسُولِك؛ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ. فَهَذَا جَوَابُنَا، وَنَحْنُ نُنَاشِدُكُمُ اللهَ: هَلْ أَنْتُمْ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يُمْكِنُكُمْ هَذَا الْجَوَابُ بَيْنَ يَدَيْ مَنْ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ، وَلَا يَرُوجُ الْبَاطِلُ عَلَيْهِ؟

وَيُقَالُ سَادِسَ عَشَرَ: كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ مَعَاشِرَ طَوَائِفِ الْمُقَلِّدِينَ؛ قَدْ أَنْزَلْت جَمِيعَ الصَّحَابَةِ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِمْ، وَجَمِيعَ التَّابِعِينَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِمْ، وَجَمِيعَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِمْ - إِلَّا مَنْ قَلَّدْتُمُوهُ - فِي مَكَانِ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ، وَلَا يُنْظَرُ فِي فَتَاوَاهُ، وَلَا يُشْتَغَلُ بِهَا، وَلَا يُعْتَدُّ بِهَا، وَلَا وَجْهَ لِلنَّظَرِ فِيهَا إِلَّا لِلتَّمَحُّلِ وَإِعْمَالِ الْفِكْرِ وَكَدِّهِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِذَا خَالَفَ قَوْلُهُمْ قَوْلَ مَتْبُوعِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَوِّغُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ عِنْدَهُمْ، فَإِذَا خَالَفَ قَوْلُ مَتْبُوعِهِمْ نَصًّا عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ؛ فَالْوَاجِبُ التَّمَحُّلُ وَالتَّكَلُّفُ فِي إِخْرَاجِ ذَلِكَ النَّصِّ عَنْ دَلَالَتِهِ، وَالتَّحَيُّلُ لِدَفْعِهِ بِكُلِّ طَرِيقٍ حَتَّىٰ يَصِحَّ قَوْلُ مَتْبُوعِهِمْ؛ فَيَا لَلَّهِ لِدِينِهِ وَكِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلِبِدْعَةٍ كَادَتْ تَثُلُّ عَرْشَ الْإِيمَانِ وَتَهُدُّ رُكْنَهُ، لَوْلَا أَنَّ اللهَ ضَمِنَ لِهَذَا الدِّينِ أَنْ لَا يُزَالَ فِيهِ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِأَعْلَامِهِ وَيَذُبُّ عَنْهُ، فَمَنْ أَسْوَأُ ثَنَاءً عَلَىٰ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ عُلَمَاءِ

الْمُسْلِمِينَ، وَأَشَدُّ اسْتِخْفَافًا بِحُقُوقِهِمْ، وَأَقَلُّ رِعَايَةً لِوَاجِبِهِمْ، وَأَعْظَمُ اسْتِهَانَةً بِهِمْ، مِمَّنْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَىٰ قَوْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَا إِلَىٰ فَتْوَاهُ غَيْرُ صَاحِبِهِ الَّذِي اتَّخَذَهُ وَلِيجَةً مِنْ دُونِ اللهِ وَرَسُولِهِ؟!

وَيُقَالُ سَابِعَ عَشَرَ: مِنْ أَعْجَبِ أَمْرِكُمْ أَيُّهَا الْمُقَلِّدُونَ: أَنَّكُمُ اعْتَرَفْتُمْ وَأَقْرَرْتُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ مِنْ كَلَامِ اللهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ، مَعَ سُهُولَتِهِ وَقُرْبِ مَأْخَذِهِ، وَاسْتِيلَائِهِ عَلَىٰ أَقْصَىٰ غَايَاتِ الْبَيَانِ، وَاسْتِحَالَةِ التَّنَاقُضِ وَالِاخْتِلَافِ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ نَقْلٌ مُصَدَّقٌ عَنْ قَائِلٍ مَعْصُومٍ، وَقَدْ نَصَبَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْأَدِلَّةَ الظَّاهِرَةَ عَلَىٰ الْحَقِّ، وَبَيَّنَ لِعِبَادِهِ مَا يَتَّقُونَ؛ فَادَّعَيْتُمُ الْعَجْزَ عَنْ مَعْرِفَةِ مَا نَصَبَ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةَ وَتَوَلَّىٰ بَيَانَهُ، ثُمَّ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ قَدْ عَرَفْتُمْ بِالدَّلِيلِ أَنَّ صَاحِبَكُمْ أَوْلَىٰ بِالتَّقْلِيدِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ وَأَفْضَلُهَا فِي زَمَانِهِ، وَهَلُمَّ جَرًّا، وَغُلَاةُ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تُوجِبُ اتِّبَاعَهُ وَتُحَرِّمُ اتِّبَاعَ غَيْرِهِ؛ كَمَا هُوَ فِي كُتُبِ أُصُولِهِمْ، فَعَجَبًا كُلَّ الْعَجَبِ لِمَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ فِيمَا نَصَبَ اللهُ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةَ مِنَ الْحَقِّ وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهَا، وَاهْتَدَىٰ إِلَىٰ أَنَّ مَتْبُوعَهُ أَحَقُّ وَأَوْلَىٰ بِالصَّوَابِ مِمَّنْ عَدَاهُ، وَلَمْ يَنْصِبِ اللهُ عَلَىٰ ذَلِكَ دَلِيلًا وَاحِدًا!

وَيُقَالُ ثَامِنَ عَشَرَ: أَعْجَبُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ مِنْ شَأْنِكُمْ مَعَاشِرَ الْمُقَلِّدِينَ: أَنَّكُمْ إِذَا وَجَدْتُمْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ تُوَافِقُ رَأْيَ صَاحِبِكُمْ؛ أَظْهَرْتُمْ أَنَّكُمْ

تَأْخُذُونَ بِهَا، وَالْعُمْدَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَلَىٰ مَا قَالَهُ، لَا عَلَىٰ الْآيَةِ، وَإِذَا وَجَدْتُمْ آيَةً نَظِيرَهَا تُخَالِفُ قَوْلَهُ لَمْ تَأْخُذُوا بِهَا، وَتَطَلَّبْتُمْ لَهَا وُجُوهَ التَّأْوِيلِ وَإِخْرَاجَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا حَيْثُ لَمْ تُوَافِقْ رَأْيَهُ، وَهَكَذَا تَفْعَلُونَ فِي نُصُوصِ السُّنَّةِ سَوَاءً، وَإِذَا وَجَدْتُمْ حَدِيثًا صَحِيحًا يُوَافِقُ قَوْلَهُ أَخَذْتُمْ بِهِ، وَقُلْتُمْ: «لَنَا قَوْلُهُ - ﷺ - كَيْت وَكَيْت». وَإِذَا وَجَدْتُمْ مِائَةَ حَدِيثٍ صَحِيحٍ - بَلْ وَأَكْثَرَ - تُخَالِفُ قَوْلَهُ؛ لَمْ تَلْتَفِتُوا إِلَىٰ حَدِيثٍ مِنْهَا، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ مِنْهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ فَتَقُولُونَ: «لَنَا قَوْلُهُ - ﷺ - كَذَا وَكَذَا». وَإِذَا وَجَدْتُمْ مُرْسَلًا قَدْ وَافَقَ رَأْيَهُ أَخَذْتُمْ بِهِ وَجَعَلْتُمُوهُ حُجَّةً هُنَاكَ، وَإِذَا وَجَدْتُمْ مِائَةَ مُرْسَلٍ تُخَالِفُ رَأْيَهُ أَطْرَحْتُمُوهَا كُلَّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَىٰ آخِرِهَا، وَقُلْتُمْ: لَا نَأْخُذُ بِالْمُرْسَلِ.

وَيُقَالُ تَاسِعَ عَشَرَ: أَعْجَبُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ: أَنَّكُمْ إِذَا أَخَذْتُمْ بِالْحَدِيثِ مُرْسَلًا كَانَ أَوْ مُسْنَدًا، مُوَافَقَتَهُ رَأْيَ صَاحِبِكُمْ، ثُمَّ وَجَدْتُمْ فِيهِ حُكْمًا يُخَالِفُ رَأْيَهُ؛ لَمْ تَأْخُذُوا بِهِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَهُوَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَكَأَنَّ الْحَدِيثَ حُجَّةٌ فِيمَا وَافَقَ رَأْيَ مَنْ قَلَّدْتُمُوهُ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيمَا خَالَفَ رَأْيَهُ... إلخ».

قلتُ: هكذا أقام هذا الإمام الفذُّ الحجج تلو الحجج علىٰ هذا المقلِّد المتعصِّب المخاصم؛ فأفحمه أيَّما إفحام، وقد هذَّبتُ بعض المواضع من كلامه من باب الاختصار، ومن أراد المناظرة كاملةً فليرجع إلىٰ الأصل.

وقد ذكر أيضًا أبو الخير الطيب نور الحسن خان في «الطريقة المثلىٰ في

الإرشاد إلىٰ ترك التقليد واتباع ما هو أولىٰ» (ص١٠٩) هذه المناظرة باختصار وتصرف.

وقال ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٣١٥): «فإذا كان الصحابة والتابعون رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا يستجيزون نسبة ما يعبدون به ربَّهم، ولا مذاهبهم إلىٰ أبي بكر ولا إلىٰ عمر ولا إلىٰ عثمان ولا إلىٰ عليٍّ، ولا ينتسبون إلىٰ أحدٍ دون رسول الله ﷺ، فكيف بهم لو شاهدوا ما نشاهده من المصائب الهادمة للإسلام علىٰ مَن امتحنه الله به من الانتماء إلىٰ مذهب فلان وفلان، والإقبال علىٰ أقوال مالك وأبي حنيفة والشافعي، وتَرْك أحكام القرآن وكلام النبي ﷺ ظهريًّا؟! والحمد لله علىٰ تثبيته إيانا علىٰ دينه وسُنَّته التي مضىٰ عليها أهل الأعصار المحمودة قبل أن تحدث بدعة التقليد وتفشو، وبالله نعتصم» اهـ.

وقال الذهبي في «ذكرة الحفاظ» (١/ ١٧): «يمكن أن يجمع سيرة ابن مسعود في نصف مجلد، فلقد كان من سادة الصحابة وأوعية العلم وأئمَّة الهدي، ومع هذا فله قراءات وفتاوىٰ ينفرد بها، مذكورة في كتب العلم، وكل إمام يؤخذ من قوله ويُترك إلا إمام المتقين الصَّادق المصدوق الأمين المعصوم - صلوات الله وسلامه عليه -، فيا لله العجب من عالم يقلِّد دينَه إمامًا بعينه في كلِّ ما قال، مع علمه بما يرد علىٰ مذهب إمامه من النصوص

النبويَّة! فلا قوَّة إلَّا بالله» اهـ.

وقال عليُّ بن أحمد الأحمد في كتاب «دعوة الأمير صديق حسن خان» (ص١٠٩) في (المطلب الثالث: دعوة الشيخ صديق إلىٰ نبذ التقليد المذهبي): «ولقد دعا الشيخ صديق رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ إلىٰ ترك هذا التقليد ونبذه، ويرىٰ أنه يجب علىٰ من أدنىٰ تمييز أن يرجع إلىٰ واضحات الكتاب والسنَّة، ولا يُصار إلىٰ التقليد إلا فيما خفي بقدر الضرورة، بحيث لا يلجأ إلىٰ التقليد إلا عند الاضطرار» اهـ.

قلتُ: وسئل الشيخ حمد بن ناصر معمَّر: هل يلزم المبتدئين المتعلمين الترقي إلىٰ معرفة الدليل الناصِّ علىٰ كل مسألة؟

فأجاب: «عليه أن يتقي الله بحسب استطاعته، فيلزمه من ذلك ما يمكنه، ويسقط عنه ما يعجز عنه، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]؛ فلا يهجم علىٰ التقليد ويخلد إلىٰ أرضه مع قدرته علىٰ معرفة الدليل، لا سيَّما إذا كان قاضيًا أو مفتيًا، وله مَلَكة قوية يقوىٰ بها علىٰ الاستدلال ومعرفة الراجح.

فإن الرجل النبيه الذي له فهم وفيه ذكاء، إذا سمع اختلاف العلماء وأدلتهم في الكتب التي يذكر فيها أقوال العلماء وأدلتهم: كالمغني، والشرح، والتمهيد لابن عبد البر، ونحو هذه الكتب؛ يحصل عنده في

الغالب ما يعرف به رجحان أحد القولين»[(١)] اهـ.

وقال الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله عَزَّوَجَلَّ» (ص٩، ١٠) في تعليقه على قول الصابوني عن تقليد الأئمة الأربعة: «إنه من أوجب الواجبات»: «**لا شك أن هذا الإطلاق خطأ؛ إذ لا يجب تقليد أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم، مهما كان علمه؛ لأن الحق في اتباع الكتاب والسنَّة، لا في تقليد أحدٍ من الناس.**

إنما قصارى الأمر أن يكون التقليد سائغًا عند الضرورة؛ لمن عرف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة، كما فصَّل ذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في كتابه «إعلام الموقعين»**» اهـ.

۞ **والشبهة السابعة**: أنه جاء في الحديث: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»، فقال المتعصِّبون: فهذا فيه الأمر بتقليد الصحابة والاقتداء بأيٍّ واحد منهم، ويقاس على هذا العلماء بعد الصحابة؛ فيجوز لنا الاقتداء بأحدهم وتقليده في كل أقواله واجتهاداته.

قلتُ: وهذه شبهة واهية جدًّا، فنقول أولًا لهؤلاء: أثبتوا العرش ثم انقشوا؛ فمن الذي صحَّح هذا الحديث المزعوم حتى نقول بدلالته، بل

---

(٦٦) الدرر السنية (٤/ ٣٧).

نقيس عليه؟!

فهذا حديث موضوع مكذوب من كل طرقه، لا يثبت له إسنادٌ؛ كما بيَّن هذا في بحث علمي رائق: أميرُ المؤمنين في علم الحديث لهذا الزمان: محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة - كما في «السلسلة الضعيفة» (ص٥٨-٦٢).

وقال ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٢٤٣): «وأما الرواية «أصحابي كالنجوم» فرواية ساقطة»، ثم قال في بيان نكارة معنىٰ الحديث: «فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلًا، بل لا شكَّ أنها مكذوبة؛ لأن الله تعالىٰ يقول في صفة نبيِّه ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤]، فإذا كان كلامه ﷺ في الشريعة حقًّا كله؛ فهو من الله تعالىٰ بلا شكٍّ، وما كان من الله تعالىٰ فلا اختلاف فيه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وقد نهىٰ تعالىٰ عن التفرُّق والاختلاف بقوله: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، فمن المحال أن يأمر رسول الله ﷺ باتِّباع كل قائل من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وفيهم من يحلِّل الشيء وغيره منهم يحرِّمه، ولو كان ذلك؛ لكان بيع الخمر حلالًا اقتداءً بسمرة بن جندب، ولكان أكل البرد للصائم حلالًا اقتداءً بأبي طلحة، وحرامًا اقتداءً

بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجبًا اقتداءً بعليٍّ وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأُبي بن كعب، وحرامًا اقتداءً بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالًا اقتداءً بعمر، وحرامًا اقتداءً بغيره منهم.

وكلُّ هذا مرويٌّ عندنا بالأسانيد الصحيحة، تركناها خوف التطويل بها، وقد بيَّنا آنفًا إخباره ﷺ أبا بكر بأنه أخطأ، وقد كان الصحابة يقولون بآرائهم في عصره ﷺ فيبلغه ذلك؛ فيصوِّب المصيب، ويخطئ المخطئ؛ فذلك بعد موته ﷺ أفشىٰ وأكثر» اهـ.

قلت: ولو صحَّ الحديث فإن تأويله علىٰ ما قال ابن عبد البر؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاستذكار» (٤/ ٧) بعد أن ذكر اختلاف ابن عباس والمسور بن مخرمة في غسل رأس المحرم: «وهذا يبين لك أن قوله ﷺ: «أصحابي كالنجوم»، هو علىٰ ما فسَّره المزني وغيره، وأن ذلك: في النقل؛ لأنَّ جميعهم ثقاتٌ عدولٌ؛ فواجب قَبول ما نَقَل كلُّ واحد منهم، ولو كانوا كالنجوم في آرائهم واجتهادهم؛ إذا اختلفوا: لقال ابن عباس للمسور: أنت نجم وأنا نجم، فلا عليك، وبأينا اقتدىٰ المقتدي فقد اهتدىٰ. ولِمَ احتاج لطلب البيِّنة والبرهان من السنَّة علىٰ صحَّة قوله» اهـ.

۞ **الشبهة الثامنة**: قول من قال: إن الله أمرنا بتقليد إبراهيم ﷺ، وقد ساق هذه الشبهة وردَّ عليها أحسن ردٍّ: ابن حزم كما في «الإحكام» (٦/ ٢٣٥)،

حيث قال: «واحتجَّ بعضهم بقول الله تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥].

قال أبو محمد: وهذا من القحة ما هو؛ لأن الشيء الذي يأمر به الله ليس تقليدًا، ولكنَّه برهانٌ ضروريٌّ، والتقليد إنما هو اتِّباع من لم يأمرنا عَزَّوَجَلَّ باتباعه، وإنما التقليد الذي نخالفهم فيه: أخذُ قول رجل ممَّن دون النبي ﷺ لم يأمرنا ربنا باتباعه، بلا دليل يصحِّح قوله، لكنَّ فلانًا قاله فقط؛ فهذا هو الذي يبطل، ولكن مَن لا يتقي الله عَزَّوَجَلَّ ممَّن قد بَهره الحقُّ وعجز عن نصرة الباطل، وأراد استدامة سوقه، ولا يبالي إلىٰ ما أدَّاه ذلك؛ أوقع علىٰ اعتقاد الحقِّ الذي قد ثبت برهانه اسم التقليد؛ فسمىٰ الانقياد لخبر الواحد تقليدًا، وسمَّىٰ الإجماع تقليدًا، وسمَّىٰ اتباع النبي ﷺ فيما أمر باتباعه مِن ملَّة إبراهيم ﷺ تقليدًا.

فإن أرادوا منا تصحيح هذه المعاني؛ فهي صحاح لقيام النصِّ بوجوبها، وإن أرادوا أن يتطرَّقوا بذلك إلىٰ تقليد مالك والشافعي وأبي حنيفة؛ فذلك حرامٌ وباطل[1]، وليس في اتباع ملة إبراهيم ما يوجب اتباع مالك وأبي حنيفة والشافعي؛ لأنهم غير إبراهيم المأمور باتباعه، ولم نؤمر قط باتباع

(١) أي التقليد بدون حجة، أما إذا أخذ بقولهم المؤيَّد بالحجج والبراهين من الكتاب والسنة؛ اتباعًا لهذه الحجج، لا أخذًا بقولهم المجرد؛ فهذا ليس تقليدًا.

هؤلاء المذكورين، وإنما هذا بمنزلة من سمىٰ الخنزير كبشًا وسمَّىٰ الكبش خنزيرًا؛ فليس ذلك ممَّا يحل الخنزير ويحرِّم الكبش، وكذلك إنَّما نحرِّم اتِّباع مَن دون النبي ﷺ بغير دليل، ونوجب اتباع ما قام الدليل علىٰ وجوب اتباعه، ولا نلتفت إلىٰ مَن مزج الأسماء؛ فسمَّىٰ الحقَّ تقليدًا وسمىٰ الباطل اتباعًا، وقد بيَّنا قبل وبعد أنَّ الآفة العظيمة إنما دخلت علىٰ الناس، وتمكن بهم أهل الشرِّ والفسق والتخليط والسفسطة، ولبسوا عليهم دينَهم فمن قبل اشتراك الأسماء واشتباكها علىٰ المعاني الواقعة تحتها؛ ولذلك دعونا في كتبنا إلىٰ تمييز المعاني وتخصيصها بالأسماء المختلفة، فإن وجدنا في اللُّغة اسمًا مشتركًا؛ حقَّقنا المعاني التي تقع تحته، وميَّزنا كلَّ معنًىٰ منها بحدوده التي هي صفاته التي لا يشاركه فيها سائر المعاني، حتىٰ يلوح البيان؛ فيهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حي عن بينة» اهـ.

قلتُ: وبهذا يتبيَّن لك - أيُّها القارئ الكريم - مناطَ داء التعصُّب الذي يدور بَحثنا حول تشخيصه، وهو يتلخَّص فيما يلي:

أن يتعصَّب المرء لقول شيخه، ويقدِّسه بدون حجَّة صحيحة مِنَ الكتاب والسنَّة، وإنما لشبهة، أو لعاطفة يحملها تجاه شيخه، وهي بلا ريب عاطفةٌ مشوبة بالهوىٰ.

ومن ثَمَّ يتبين لنا أيضًا تهافت الشبهة التي قد يثيرها البعض، وهي أنهم

إذا رأوا من يتبع أقوال العلماء المدعمة بالأدلة الصَّريحة من الكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمَّة، وينتصر للحق الذي يحمله هؤلاء العلماء، ويذبُّ عن بيضتهم صيال أهل الأهواء؛ قالوا: إن فلانًا متعصِّبٌ للعلماء ومُقلِّدٌ لهم، وهذا بلا ريب تخليطٌ وتلبيس يستنكف منه اللبيب الرشيد؛ **فإنَّ المنتصر للعلماء الذابَّ عن بيضتهم؛ إنما هو يصنع ذلك دفاعًا عن المنهج الحقِّ الذي يحملونه، وهو إن انتصر لأقوالهم فلا ينتصر لأقوال مجرَّدة مِنَ الحجَّة، إنما ينتصر لأدلَّة الكتاب والسنَّة التي تثبت هذه الأقوال**؛ كما قال ابن القيم في «الروح» (ص ٣٥٦، ٣٥٧): «الفرق بين تجريد متابعة المعصوم وإهدار أقوال العلماء وإلغائها:

أن تجريد المتابعة: أن لا تقدم علىٰ ما جاء به قول أحد، ولا رأيه كائنًا من كان، بل تنظر في صحَّة الحديث أولًا، فإذا صحَّ لك؛ نظرت في معناه ثانيًا، **فإذا تبيَّن لك؛ لم تعدل عنه ولو خالفك مَن بين المشرق والمغرب**، ومعاذ الله أن تتَّفق الأمَّة علىٰ مخالفة ما جاء به نبيها؛ بل لا بد أن يكون في الأمَّة مَن قال به ولو لم تعلمه؛ فلا تجعل جهلك بالقائل به حجَّة علىٰ الله ورسوله، بل اذهب إلىٰ النصِّ ولا تضعف، واعلم أنه قد قال به قائل قطعًا ولكن لم يصل إليك.

هذا؛ مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم، واعتقاد حرمتهم وأمانتهم

واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه؛ فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة؛ **ولكن لا يوجب هذا إهدارَ النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها، بشبهة أنه أعلم بها منك، فإن كان كذلك؛ فمن ذهب إلىٰ النصِّ أعلم به منك؛ فهلَّا وافقته إن كنت صادقًا!** فمن عرض أقوال العلماء علىٰ النصوص، ووزنها بها، وخالف منها ما خالف النصَّ؛ لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم، بل اقتدىٰ بهم؛ فإنهم كلَّهم أمروا بذلك، فمتبعهم حقًّا من امتثل ما أوصوا به، لا من خالفهم؛ فخلافهم في القول الذي جاء النصُّ بخلافه أسهلُ مِن مخالفتهم في القاعدة الكليَّة التي أمروا ودَعَوا إليها من تقديم النصِّ علىٰ أقوالهم.

ومن هنا يتبيَّن الفرقُ بين تقليد العالم في كل ما قال، وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه؛ فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من الكتاب والسُّنَّة، بل يجعل ذلك كالحبل الذي يلقيه في عنقه يقلده به، ولذلك سمِّي تقليدًا، بخلاف ما استعان بفهمه واستضاء بنور علمه في الوصول إلىٰ الرسول - صلوات الله وسلامه عليه -؛ فإنه يَجعلهم بمنزلة الدليل إلىٰ الدليل الأول، فإذا وصل إليه؛ استغنىٰ بدلالته عن الاستدلال بغيره، فمن استدلَّ بالنجم علىٰ القبلة؛ فإنه إذا شاهدها لم يبقَ لاستدلاله بالنجم معنىٰ» اهـ.

وقال علي القاري (ت ١٠١٤ هـ)[1] في «الفضل المعوَّل في الصف الأول» (ص١٨١): «ولهذا كان السَّلف الصالح يقتدون بالفجرة؛ كيزيد والحجَّاج وزياد، وسائر أرباب الظلم والفساد.

---

(١) هو علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ).

ترجم له الزركلي في «الأعلام» (٥/ ١٢)، فقال: «فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة، وسكن مكة وتوفي بها، قيل: كان يكتب في كل عام مصحفًا وعليه طُرَر من القراآت والتفسير؛ فيبعيه فيكفيه قوته من العام إلىٰ العام، وصنَّف كتبًا كثيرة».

قلت: واضطرب أمر علي القاري في شأن الاعتقاد في الأسماء والصفات بين الإثبات والتأويل، لكن غالب مَن ترجم له ينسبه إلىٰ الماتريدية، بل ذكر د: أحمد بن عوض الحربي - الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الملك عبدالعزيز بن سعود الإسلامية في رسالته «الماتريدية دراسة وتقويم» (ص١٢٩) أن مُلَّا علىٰ القاري من أشهر رجال الماتريدية، لكن بعد أن ترجم له قال: «وكان رحمه الله تعالىٰ يذب... عن شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ ابن القيم، وكامل التعظيم لهما، ومما قاله في الدفاع عنهما: «ومن طالع شرح منازل السائرين تبين له أنهما من أكابر أهل السنة والجماعة، ومن أولياء هذه الأمة».(مرقاة المفاتيح ٨/ ٢٥١). وأطال في كثير من مؤلفاته بيان حالهما والذب عنهما».

وقد ذكره أيضًا د: شمس الدين السلفي في رسالته «الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات» فقال: «والإمام المحدث الفقيه علي بن سلطان... المعروف بالملا علي القاري... وهو من أكبر أئمة الحنفية المتأخرين ذكره الكوثري في قائمة الحنفية الماتريدية ...».

وذكر محمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الششتي في كتابه «البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة» أنه كان صوفي المَشْرب، فقد أخذ الطريقة النَّقْشَبَنْدِيَّةَ والقادرية والششتية.

وكذا أمراء بني أمية، ومنهم: الوليد بن المغيرة، لمَّا ولاه عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الكوفة؛ شرب الخمر، وصلَّىٰ الصبح سكران أربع ركعات، وسأل الجماعة: هل نصلي غيرها أو نكتفيها؟

فمع هذا كله لم يجوِّزوا ترك الجماعة وهو علىٰ هذه الحالة؛ محافظةً عن التفرقة بين جماعة المسلمين؛ لمَّا ورد أن الجماعة رحمة والفرقة عقوبة.

ويشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

واستمرَّ الأمر علىٰ ذلك في زمن أبي حنيفة والشافعي وأحمد وسائر المجتهدين، فلم ينقل عن أحد من الأئمة أنه يمنع الاقتداء بالمخالف من أهل الملَّة...».

«... فالأئمة المجتهدون كالصحابة، فمن اقتدىٰ بهم اهتدىٰ؛ لأن اختلافهم راجع إلىٰ اختلاف الصحابة، ويشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾[النحل: ٤٣].

وظاهره: أنه يجوز الاقتداء بالمفضول مع وجود الأفضل؛ كما هو مذهبنا المختار».

وقال علي القاري أيضًا في ختم رسالة «لسان الاهتداء في بيان الاقتداء»

(ص٢٥٩): «خلاصة الرسالة وزبدة المقالة: أنه يجوز الاقتداء بالشافعي إذا لم يعلم يقينًا منه العمل المنافي للصلاة، من غير كراهة بالإجماع من عمدة أرباب النقول وزبدة أصحاب العقول».

وقال الشوكاني في «شرح الصدور في تحريم رفع القبور» (ص٩٩): «وبهذا يتقرَّر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحقُّ ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولىٰ بالحق من فلان. بل الواجب عليه - إن كان مِمَّن له فهم وعلم وتمييز- أن يردَّ ما اختلفوا فيه إلىٰ كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، فمَن كان دليلُ الكتاب والسنَّة معه؛ فهو علىٰ الحق، وهو الأولىٰ بالحق، ومَن كان دليلُ الكتاب والسنة عليه لا له؛ كان هو المخطئ، ولا ذنب عليه في هذا الخطأ إن كان قد وفَّىٰ الاجتهاد حقَّه؛ بل هو معذور، بل مأجور؛ كما ثبت في الحديث الصحيح أنَّه: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر**»، فناهيك بخطأ يُؤجر عليه فاعلُه، ولكن هذا إنَّما هو للمجتهد نفسه إذا أخطأ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يُعذر كعذره، ولا يُؤجر كأجره، بل واجبٌ علىٰ مَن عداه من المكلَّفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ، ويرجع إلىٰ الحقِّ الذي دَلَّ عليه الكتاب والسنَّة.

وإذا وقع الرَّدُّ لِما اختلف فيه أهل العلم إلىٰ الكتاب والسنَّة؛ كان من

معه دليل الكتاب والسنَّة هو الذي أصاب الحقَّ ووافقه، وإن كان واحدًا، والذي لم يكن معه دليلُ الكتاب والسنَّة هو الذي لم يصبِ الحقَّ، بل أخطأه، وإن كان عددًا كثيرًا؛ فليس لعالِم ولا لمتعلِّم ولا لمن يفهم - وإن كان مقصرًا - أن يقول: إنَّ الحقَّ بيد مَن يقتدىٰ به من العلماء. إن كان دليل الكتاب والسنَّة بيد غيره؛ فإنَّ ذلك جهلٌ عظيم، وتعصُّب ذميم، وخروجٌ من دائرة الإنصاف بالمرة؛ لأنَّ الحقَّ لا يُعرف بالرجال، بل الرجال يُعرفون بالحق، وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومَن لَم يكن معصومًا؛ فإنَّه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب؛ فيصيب تارةً ويخطئ أخرىٰ، ولا يتبيَّن صوابُه من خطئه إلَّا بالرجوع إلىٰ دليل الكتاب والسنَّة؛ فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ، ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كلُّ مَن له أدنىٰ حظٍّ مِنَ العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومَن لَم يفهم هذا ويعترف به؛ فليتَّهم نفسه، ويعلم أنه قد جَنىٰ علىٰ نفسه بالخوض فيما ليس من شأنه، والدخول فيما لا تبلغ إليه قدرتُه، ولا ينفذ فيه فهمُه، وعليه أن يُمسك قلمَه ولسانه، ويشتغل بطلب العلم، ويفرِّغ نفسه لطلب علوم الاجتهاد التي يتوصل بها إلىٰ معرفة الكتاب والسنَّة وفهم معانيهما، والتمييز بين دلائلهما، ويجتهد

في البحث في السنَّة وعلومها، حتىٰ يتميَّز عنده صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، وينظر في كلام الأئمة الكبار من سلف هذه الأمة وخلفها حتىٰ يهتدي بكلامهم إلىٰ الوصول إلىٰ مطلوبه؛ فإنَّه إن لَم يفعل هذا وقدَّم الاشتغال بما قدَّمنا؛ ندم علىٰ ما فرَّط فيه قبل أن يتعلَّم هذه العلوم غاية الندم، وتَمَنَّىٰ أنَّه أمسك عن التكلُّم بما لا يعنيه، وسكت عن الخوض فيما لا يَدْرِيه، وما أحسن ما أدَّبنا به رسول الله ﷺ فيما صحَّ عنه من قول: «**رحم الله امرأً قال خيرًا أو صمت**»، وهذا في الذي تكلَّم في العلم قبل أن يفتح الله عليه بما لا بدَّ منه، وشغل نفسه بالتعصُّب للعلماء، وتصدَّر للتصويب والتخطئة في شيءٍ لَم يعلمه ولا فهمه حقَّ فهمه، ولم يقل خيرًا ولا صمت، فلم يتأدَّب بالأدب الذي أرشد إليه رسولُ الله ﷺ» اهـ. وهو كلام نفيس جدًّا.

قلتُ: فالاتباع للعلماء إنَّما هو اتباعٌ لمَا معهم من أدلة الكتاب والسنَّة، ليس اتباعًا لذواتهم وأشخاصهم.

وقد وُجِّه هذا السؤال لإمام السنَّة في زماننا: العلَّامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

السؤال: يقول بعضُ الناس: «إنَّ السلفيين ينهون الناس عن التقليد والتعصُّب لرجل بعينه، وهم بأنفسهم قد وقعوا في تقليد الإمام الألباني؛

فتجد أنهم يتبنون كل ما يتبناه الإمام الألباني من آراء فقهيَّة، ولا يخرجون عن أقواله وآرائه إلا نادرًا، وكأنهم وضعوا كلَّ علماء الأمَّة علىٰ جنب، وأخذوا فقط عن الإمام الألباني، وإذا ما خالف أحدٌ الإمامَ الألباني في بعض المسائل، أو أخطأ رأيًا من آرائه؛ اعتبروه خارجًا عن المنهج السلفي، أو علىٰ الأقل يطعن في الدعوة السلفيَّة، أو يتهمونه بأنه لا يحبُّ الشيخ أو يحترمه، إلىٰ غير ذلك من الاتهامات... وفي الحديث أيضًا لا يأخذون ولا يعتبرون إلا بأقواله تصحيحًا وتضعيفًا، فإذا قال: صحيح؛ قالوا: صحيح. وإذا قال: ضعيف؛ قالوا: ضعيف. وإذا تراجع عن حكم أصدره علىٰ حديث؛ تراجعوا.

فما هي نصيحتكم لطلبة العلم المنتسبين إليكم، إن كان بعضهم يتَّصف بهذا الوصف؛ لا سيما وأن هذه المواقف من بعض المنتسبين لكم قد أدَّىٰ إلىٰ خلق بعض الخصومات والمشاحنات، وأدىٰ ذلك في بعض الأحيان إلىٰ التحامل عليكم شخصيًّا من قبل المشايخ وطلاب العلم، بسبب تصرفات ومواقف بعض المنتسبين إليكم؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا:

جوابًا عن هذا السؤال - في اعتقادي - لا يمكن إلا بعد أن نفهم مَن هؤلاء النقاد أو المعترضين؟ ما هو السبيل؟ أفهم أنا من السؤال أن السبيل

ألَّا يتعصَّبوا للشيخ الألباني لا فيما يتعلق بالحديث، ولا فيما يتعلَّق بالفقه، وهذا الذي نحن ندعو الناس إليه، لكن في تداعي هذا السؤال ما فيه ردٌّ عليهم، ولعلَّ هذا من إنصافهم - إلَّا أن تكون رميةً من غير رامٍ -؛ حيث جاء في السؤال: إلا نادرًا. فلماذا يخالفونه نادرًا؟ الجواب هنا... يخالفونه نادرًا، وهذا موجود، وإن كان هذا النادر يعني تارة يكون صوابًا، وتارة يكون خطأً، لكنَّ هذا النادر هو ردٌّ لصميم هذا السؤال، فما دام أن فيه هناك مِن الذين ينتسبون إلىٰ الدعوة السلفيَّة مَن يخالف الألباني تارةً في التصحيح والتضعيف، وتارةً في بعض الأحكام الفقهية؛ فمعنىٰ ذلك أنهم لم يقعوا في التقليد، فكيف التوفيق بين هذا وبين هذا؟ أنا أعتقد أن كلًّا من الفريقين مُتجنٍ علىٰ الآخر وغير معتدلٍ في منهجه ومشربه، أنا أشعر بأن الناقدين يريدون مِن كل مَن يتبنَّىٰ المنهج السلفي ألَّا يقبل رأىٰ الألباني في التصحيح أو التضعيف؛ لأن هذا تقليد، وكذلك يقال في الأحكام الفقهية، وهذا بلا شكٍّ يعني غلوًّا في العلم لا يقول به عالم، وعندنا في عمان مَن يدعي مثل هذا الكلام، فقلنا له: هل تُكلِّف كل إنسان من هؤلاء المسلمين حتىٰ من كان منهم من العوام... أن يكون هدفه أن يخالف الإمام الألباني في التصحيح والتضعيف، وفي الأحكام الشرعيَّة؟

ولماذا؟ أليس من واجبهم كما قال تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا

تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧]؟

طبعًا لا يسعه إلا أن يقول: هذا هو الجواب. فإذا كان يتيسر له سؤال الألباني، ولا يتيسَّر له سؤال ألباني آخر، فماذا ينقم علىٰ هؤلاء أنهم يُسِّر لهم مَن يستفيدون مِن علمه فاتبعوه وقلَّدوه؛ لأنهم لا يستطيعون إلا هذا التقليد، لكن الخطأ أن يدع الإنسان رأيه الذي وصل إليه بعلمه... لأن الشيخ لا يقول بهذا الرأي، هذا ما أظن يجد هؤلاء الناقدون مثلًا يضربونه لإثبات دعواهم؛ ولذلك فأنا أقول: إن الخلاف الذي أشير إليه في السؤال، هو - والله أعلم - ناشئٌ من سوء الفهم، وليس لكون كل سلفيٍّ يتعصَّب للألباني ولو كان يعلم أن الألباني أخطأ؛ نحن علىٰ العكس من ذلك، كل يوم تقريبًا تجيء إلينا اعتراضات من إخواننا فيما يتعلق بالحديث، وأحيانًا في بعض الأحكام، وأحيانا كتابةً، وأحيانًا هاتفيًّا، وأحيانًا يتيسَّر لنا الردُّ عليهم، وتخطئتهم وبيان وجه الخطأِ، وأحيانًا نقرهم علىٰ صوابهم، ونعلن ذلك في بعض ما يتيسر لنا من كتابات؛ فالأمر كما هو معروف عن الإمام مالك: ما منَّا من أحدٍ إلا يؤخذ من قوله ويردُّ، إلَّا صاحب هذا القبر.

لكن السائل - مع دعواه -: ماذا يجب علىٰ العامة أن يفعلوه؟ هل يجب عليهم أن يجتهدوا الجواب؟ فيما أعتقد عن هذا الناقد وأمثاله: لا يجب؛ لأنهم لا يستطيعون.

ننزل مرتبة ثانيةً، وهي التي نحن ندعو الناس إليها، كلهم لا يستطيعون الاجتهاد؛ **فعليهم الاتِّباع**، أي: **أن يعرفوا دليل المسألة التي يقول بها فلان،** لكن هذا الاتباع أيضًا ليس يتيسَّر لكل عامَّة الناس؛ لأنه يحتاج إلىٰ شيءٍ مِنَ الوعي والثقافة والفهم، وبخاصَّة فيما يتعلَّق بعلم الحديث بالتصحيح والتضعيف، ولا مجال هنا إلا للتقليد، فماذا يسميه الإمام الصنعاني في رسالته في الاجتهاد والتقليد... «إرشاد النقَّاد»؟ يسميِّه اتباعًا، ولا يسميه تقليدًا.

أما النوع الثاني من العلم، وهو الأحكام، فإذا استطاع فردٌ من أفراد العوام أن يستوعبَ وجهةَ نظر المتبني للمسألة؛ فبها ونعمت، وإلَّا فلا يسعه إلا التقليد.

بعض المغالين في هذا يقولون: إن التقليد حرامٌ. ومَنْ يقول هذا الكلام لا يمكنه إلا أن يكون مقلدًا؛ ولذلك القضية تحتاج إلىٰ شيء من الاعتدال... لا شكَّ نحن لا نرضىٰ أن يقلد من هو أعلم منَّا وأتقىٰ منَّا تقليدًا أعمىٰ، فضلًا عن أن نرضىٰ علىٰ أن نُقلَّدَ نحن، ونحن دونهم بمراحل في كل تلك الأوصاف التي ذكرنا، ولكن هذا لا يعني أن نفتح باب الاجتهاد وباب الاتباع لكل ناعقٍ، لكل جاهلٍ؛ فيركب رأسه ويصحِّح ويضعِّف، وقد تغلب عليه شهوة مخالفة الألباني - مخالفة رأيه-؛ لأنَّ الألباني ليس بمعصومٍ، هذا صحيح، لكن كونه غير معصومٍ لا في الحديث ولا في الفقه؛

لا يسوغ لمن لم يكن من أهل العلم أن يجتهد في التصحيح والتضعيف، أو التحريم والتحليل، وغيرهما من الأحكام الشرعيَّة؛ فإذن المسألة تحتاج إلىٰ اعتدال، مَن كان يستطيع أن يكون تابعًا عارفًا أدلة الإمام الألباني أو غيره، فترجَّح عنده ما عليه الألباني؛ فلا يُعاب عليه، ولا يُسمَّىٰ مُقلِّدًا للألباني، وإن كان لا يستطيع هذا؛ فليس مكلفًا إلا بالتقليد. ثم هو مُخيَّر كل التخيير أن يقلِّدَ مَن تطمئنُّ له نفسه وينشرح له صدره، ولا نستطيع نحن أن نكلِّف كلَّ إنسان بأنْ يقلد أي إنسان، وإنما يقلِّد من تيسر له الاتصال به وسؤاله، أو... أو... إلىٰ آخره.

وأنا أشعر بشيء ربما لا يشعر به الآخرون، أنا مثلًا أُسأل مِن منبع العلم السلفي - فيما نظنُّ إن شاء الله - وهي بلاد السعودية، فنُسأل هناك من مختلف البلاد وليس فقط من الشباب، بل وحتىٰ من النساء، ماذا نقول لهؤلاء السائلين من النوعين، عندهم شيوخ بلا شكٍّ، وبإمكانهم أن يسألوهم، ولا شك أنهم يسألونهم، لكن يجدون مسئولًا آخر يظنُّون بحقٍّ أو بخطأ أنه علىٰ شيء من العلم؛ فيتصلون مع بُعد المسافة يأخذون رأيه، ثم بعد ذلك هم مأمورون بأن يأخذوا بالرأي الذي انشرح صدرهم له أو اطمأنت نفوسهم له.

فنحن إذن إن وجد شخصٌ يتعصَّب لنا تعصبًا أعمىٰ، خلاف هذا البيان

الذي ذكرناه؛ نحن الآن - وندعو إليه من قديم الزمان - لسنا مسئولين عن أخطائه، كما أن الأئمة الأربعة أنفسهم ليسوا مسئولين عن تعصُّب أتباعهم لهم؛ لأنهم قد قالوا: خذوا من حيث أخذنا. وهذا الكلام - كما قلنا آنفًا - إنَّما هو موجَّه لمن يستطيع أن يأخذ من حيث أخذوا، أما العامَّة فلابد لهم من التقليد شاءوا أم أبوا؛ لأن هذا من باب: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. هذا ما عندي من جوابٍ على ذاك السؤال» اهـ.

قلتُ: ومن قبل قالوها لمن سار على منهج إمام السنة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الانتصار لاعتقاد أهل السنة، أو في الأخذ ببعض أقواله المؤيَّدة بالدليل في مسائل الفقه، فقالوا: أنتم تتعصَّبون للمذهب الحنبلي!!

ثم قالوا: بل وتتعصَّبون لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، ولتلميذه ابن قيم الجوزية - رحمهما الله تعالى - !!

ثم قالوا: بل وتتعصَّبون أيضًا للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فأنتم وهابية!!

وأخيرًا قالوا: بل أنتم تتعصَّبون للألباني، فأنتم ألبانيون!!

ومن بعد قالوا: بل أنتم تتعصَّبون لمقبل بن هادي الوادعي، فأنتم وادعيون!!

وتتعصَّبون لربيع بن هادي المدخلي، فأنتم مداخلة، أو ربيعيون!!... إلخ.

هو هو الاتهام نفسه، لكل مَن سار علىٰ نهج أئمة السنَّة من السابقين أو اللاحقين، قاصدًا اتباع السنَّة لا قاصدًا اتباع الرجال لأشخاصهم، أو التعصُّب لأقوالهم بغير برهان.

والردُّ هو ما قرَّره العلَّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإجابة السابقة.

وثَمَّ فارقٌ دقيقٌ بين العلماء المجتهدين وأهل الأهواء المتعصِّبين، بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «القواعد النورانية» (٢/ ٣٤٢): «وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء - مع وجود الاختلاف في قول كلٍّ منهما -: أن العالم قد فعل ما أُمر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله، وإن لم يكن مطابقًا، لكن اعتقادًا ليس بيقيني، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل - وإن كانا في الباطن قد أخطأا أو كَذَبَا -...»، إلىٰ إن قال: «فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين، مع قصده للحقِّ واتباعه لمَا أُمِر باتِّباعه من الكتاب والحكمة؛ عذر بما لا يعلمه، وهو الخطأ المرفوع عنا، بخلاف أصحاب الأهواء؛ فإنهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ويجزمون بما يقولونه بالظنِّ والهوىٰ جزمًا لا يقبل النقيض مع عدم العلم بجزمه؛ فيعتقدون ما لم يؤمروا باعتقاده -لا باطنًا ولا ظاهرًا -، ويقصدون

ما لم يؤمروا بقصده، ويجتهدون اجتهادًا لم يؤمروا به؛ فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرة ما لم يعلموه؛ فكانوا ظالمين شبيهًا بالمغضوب عليهم، أو جاهلين شبيهًا بالضالين.

فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوىٰ الحق، وقد سلك طريقه؛ وأما متبع الهوىٰ المحض فهو يعلم الحق ويعاند عنه» اهـ.

قلت: وعليه؛ فإنَّ الإنكار مُنصب علىٰ من يتبيَّن له الدليل الصحيح الصريح من الكتاب والسنة، ثم يردُّه أو يتأوله تأويلًا غير سائغ؛ لمخالفته لقول شيخه.

والبعض قد يعرض متعمدًا عن معرفة أدلة العلماء الذين خالفوا شيخه، حتىٰ لا يقيم علىٰ نفسه الحجَّة، ويكتفي باتباع قول شيخه، وهذا القول قد أتىٰ عليه شيخه بأدلة - في نظره - لكنها مرجوحة، وقد تكون ضعيفة جدًّا، لكن كما قيل في المثل السائر: «الغريق يتعلق بقَشة»، وإنما يبغي هذا المتعصِّب أن يقنع نفسه ويقنع المخدوعين أمثاله؛ أنهم متبعون لشيخهم بالدليل، وبهذا يتصوَّر أنه قد خرج عن ربقة التقليد الذي هو اتباع قول الغير بغير حجَّة، ونسي أن الله سبحانه يعلم السرَّ وأخفىٰ، وأنه مطلعٌ علىٰ ما في قلبه مِن أنه معرضٌ عن معرفة الدليل الصحيح، مُصرٌّ علىٰ التعصُّب لشيخه وإن أتىٰ له بأضعف الأدلة وأوهاها، وهذا من دقيق مكر إبليس بهؤلاء المتعصِّبين - عافانا الله من هذا الداء الخفي -.

والأمر كما قال أبو سعيد الدارمي كما في «الرد علىٰ الجهمية» (ص١٢٩): «إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذَّ من قول العلماء ويتعلَّق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه؛ يتبع المشهور من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم؛ فهما آيتان بينتان يستدل بهما علىٰ اتباع الرجل وعلىٰ ابتداعه».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «إعلام الموقعين» (ص٥٩): «أما المتعصِّبون؛ فإنهم عكسوا القضية،** ونظروا في السنَّة؛ فما وافق أقوالهم منها قبلوه، وما خالفها تحيلوا في ردِّه أو ردِّ دلالته، **وإذا جاء نظير ذلك أو أضعف منه سندًا ودلالة، وكان يوافق قولهم؛ قبلوه**، ولم يستجيزوا ردَّه، واعترضوا به علىٰ منازعيهم، وأشاحوا وقرَّروا الاحتجاج بذلك السند ودلالته، فإذا جاء ذلك السند بعينه أو أقوىٰ منه، ودلالته كدلالة ذلك أو أقوىٰ منه في خلاف قولهم؛ دفعوه ولم يقبلوه» اهـ.

وقال أبو شامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مختصر المؤمَّل في الرد إلىٰ الأمر الأول» (ص٦٥- ط: غراس)**: «فعدم المجتهدون وغلب المقلِّدون وكثر التعصُّب... وحجروا علىٰ ربِّ العالمين مثل اليهود: أن لا يبعث بعد أئمتهم وليًّا مجتهدًا؛ حتىٰ آل بهم التعصُّب أن أحدهم إذا أورد عليه شيء من الكتاب والسنَّة الثابتة علىٰ خلافه، يجتهد في دفعه بكل سبيل من التآويل البعيدة؛ نُصرة لمذهبه ولقوله» اهـ.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٢٩٣) في ترجمة صديق بن علي المزجاجي الزبيدي الحنفي: «وفي بعض المواقف بمحضر جماعة وقعت بيني وبينه مراجعة في مسائل، وأكثرت الاعتراض علىٰ مسائل من فقه الحنفيَّة، وأوردت الدليل، وما زال يتطلب المحامل لما تقوله الحنفية، فلما خلوت به؛ قلت له: اصدقني: هل ما تبديه من المراجعة تعتقده اعتقادًا جازمًا؟ فإن مثلك في علمك بالسنَّة لا يظنُّ به أنه يؤثر مذهبه الذي هو محضُ الرأي في بعض المسائل علىٰ ما يعلمه صحيحًا ثابتًا عن رسول الله ﷺ. فقال: لا أعتقد صحَّة ما يخالف الدليل، وإن قال به من قال، ولا أدين الله بما يقوله أبو حنيفة وأصحابه إذا خالف الحديث الصحيح، **ولكن المرء يدافع عن مذهبه في الظاهر**» اهـ.

قلت: وقول القائل: «لا تكن شافعيًّا، ولا تكن حنبليًّا...» إلخ؛ سلاح ذو حدين: حد يهدم التعصُّب لعالم من العلماء بعينه؛ وهذا هو المعنىٰ المحمود، وحد يستخدم في إسقاط العلماء وعدم الاعتداد بأقوالهم الموافقة للحقِّ، مع التحلل من اتِّباعهم فيما يخالف هوىٰ القائل لهذه العبارة؛ وهذا هو المعنىٰ المذموم.

وصدق ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال نقلًا عن بعض أهل العلم، كما في «إعلام الموقعين» (ص٦١):

العلــم قــال الله قــال رســوله ... قــال الـصحابة لـيس خُلْـفٌ فيـه
ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بـين النـصوص وبـين رأي سـفيه
كـلَّا ولا نـصب الخـلاف جهالـة ... بـين الرسـول وبـين رأي فقيـه
كــلَّا ولا ردّ النــصوص تعمُّــدًا ... حــذرًا مــن التجـسيم والتـشبيه
حاشا النصوص من الذي رميت ... مــن فرقــة التعطيــل والتمويــه



(مبحث فرعي): الدين مبني على السماع والنقل وأهل الحديث هم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة

اعلم - رحمك الله - أن ديننا مبنيٌّ علىٰ السماع والنقل، ليس مبنيًّا علىٰ الآراء والعقل، كما بوَّب ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٦٣)، فقال: «**ذكر الأخبار عن سماع المسلمين السُّنن خَلف عن سَلف**»، ثم قال برقم (٦٢): أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر البرمكي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن شيبان، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «**تسمعون ويسمع منكم، ويسمع ممَّن يسمع منكم**»، ثم قال: عبد الله بن عبد الله الرازي ثقة كوفي[1].

(١) وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣٢١)، وأبو داود (٣٦٥٩)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١-١-٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤)، وفي معرفة علوم الحديث (ص٢٦)، والبيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ١٢٥٠)، وفي شعب الإيمان (١٧٤٠)، والحارث في مسنده (زوائد الهيثمي) (٥٢)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٦٥)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٢٠)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٠٧)، والقاضي عياض في الإلماع (ص١٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٤٣) (٢/ ١٢٤)، وابن خير الأشبيلي في «فهرسة ما رواه عن شيوخه» (ص١٠- ص١٢) من طرق، عن الأعمش؛ به.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٥٢): «والحديث حسن، وقد صحَّحه الحاكم في

وبوَّب عليه ابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**» **(٢/ ٨)**: «باب وصف النبي ﷺ أن سنته ستنقل وتقبل».

ثم بوَّب قائلًا: «باب ثبوت السُّنن بحضِّ النبي ﷺ علىٰ نقلها عنه»، ثم ذكر بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: «**نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فبلَّغه كما سمعه، فربَّ مبلغ أوعىٰ من سامع**»، وهو حديث متواتر جاء بألفاظ متعدِّدة، وقد جمع طرقه وألفاظه في دراسة متينة: العلَّامة المحدِّث عبد المحسن بن حمد العبَّاد حَفِظَهُ اللَّهُ، ومن هذه الألفاظ كما في (ص١٢) من الدراسة المشار إليها: «**نضر الله عبدًا** – وفي لفظ: **وجه عبد** – **سمع منا شيئًا، فبلَّغه كما سمعه**».

وفي رواية: «**سمع منا كلمة فبلَّغها كما سمعها**».

في أخرىٰ: «**سمع منا حديثًا فحفظه، فأداه إلىٰ مَن هو أحفظ منه**».

وفي أخرىٰ: «**سمع مقالتي فبلَّغها**».

=

المستدرك، وفي كلام إسحاق بن راهويه الإمام ما يقتضي تصحيحه أيضًا».

وله شاهد من حديث ثابت بن قيس، في إسناده انقطاع وجهالة: أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٦٦٨)، وفي الكبير (٢/ ٧١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٦٤)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٠٦).

والحديث صحَّحه العلامة الألباني في الصحيحة (١٧٨٤) (٤/ ٣٨٩).

وفي أخرىٰ: «سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها».

وفي أخرىٰ: «سمع مقالتي فحملها إلىٰ غيره».

وفي أخرىٰ: «سمع مقالتي فحفظها، ثم ذهب بها إلىٰ من لم يسمعها».

وفي أخرىٰ: «سمع مقالتي فعمد بها يحدث بها أخاه».

وفي أخرىٰ: «سمع قولي ثم لم يزد فيه».

وفي أخرىٰ: «سمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا أو ستًّا أو سبعًا أو ثمانيًا، ثم علمهنَّ».

وهذا المعنىٰ بيَّنه سعيد بن جبير في قوله: «قد أحسن من انتهىٰ إلىٰ ما قد سمع»، كما في «صحيح مسلم» (٢٢٠).

وإن كان علماء اللُّغة قد بنوا علوم اللُّغة علىٰ السماع، فكيف بعلوم شريعة ربِّ العالمين؟!!

فقد قال أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (م ٣٥٦ هـ) في «المقصور والممدود» (ص١٥- ط: الخانجي): «وأشياء لا يعلم أنها مقصورة حتىٰ يعلم أن العرب قد تكلَّمت بها، فإذا علم ذلك؛ علم أنها ياء أو واو وقعتا بعد حرف مفتوح فأبدلتا ألفًا، ولا يجوز لك أن تقول: قُصِر ذا لكذا. كما لا يجوز لك أن تقول: سمي فرسًا لكذا، ولا جملًا لكذا. فكذلك قفا، ورجا

البئر، وأشباه ذلك، لا يفرق بينهما وبين سما إلا بسماع، كما لا يفرق بين قدم وقذال إلا بالسماع» اهـ.

وقال العلامة محمد بن سعيد بن محمد بن أمين سفر المدني (م ١١٩٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في منظومته الماتعة «رسالة الهدى في الاتباع للنبي المقتدى ﷺ»:

فلا يجوز الأخذ بالتعصُّب ... لقول متبوع مخالف النبي
من بهداهم ينجلي الظلام ... إذ أجمع الأئمة الأعلام
والشافعي أحمد الشيباني ... كمالكٍ والمرتضى النعمانِ
خالف نصًّا للحديث محكمَا ... بمنع من يتَّبعُهُم في بعض ما
كعمَرَ المشهور بالإصابه ... بل قد جرى هذا عن الصحابه
إذ ليس معصومًا من النسيانِ ... بل صحَّ عنه ذاك في القرآنِ
فعارضته امرأة بالآيةِ ... لم يرَ مهرًا فوق خمسمائةِ
فعزَّ إذ وافقها ولم يهُن ... (وآتيتمُ إحداهن) بقوله
حديثه لو سمِعوا لاتبعوا ... والعذر للأعيان إذ لم يسمعوا
قطعًا بلا شك فلا تكن غبي ... ولم يحط شخص بأقوال النبي
إن خالف النص وما أسعدهم ... فليس عذر للذي قلدهم
بمثلها وهمًا بلا درايه ... وقولهم تعارض الروايه
بالالتفات لا يساوي ذره ... قول عجيب ساقط بمره
ولا عليه أحد يعول ... لأن ما بالوهم ليس يقبل

وما اقتضىٰ الترجيح فهو أرجحُ بـل بعـد إثبـات لـه يـصحَّح
شيء قبيح لم يرد عن السلف هذا وما عليه بعض من خَلَف
بأحـد مـن غيـر ذاك المـذهبِ كقـولهم لا يقتـدي ذو مـذهبِ
والـشافعي لـيس لـه بتـابع فـالحنفي لا يقتـدي بـشافعي
مخـالف للـسادة الأعيـان وذاك أمـر بـيِّن الـبطلان
بعـضُهُم ببعـضهم ويهتـدي قـد كـان أهـل الاجتهـاد يقتـدي

قلت: وللشيخ أحمد بن محمد الدهلوي المدني في كتابه «تاريخ أهل الحديث» تأريخ نفيس، في بيان أن الأصل هم أهل الحديث المتبعون للأثر قبل ظهور المذاهب والفرق؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص٢٢، ٢٣):

«إنه قد ثبت بالأدلَّة القطعيَّة الصريحة الواضحة: أنَّ أهل الحديث طائفة قديمة من يوم النبوة، كان أولهم الصحابة - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين -».

وقال أيضًا: «فصحَّ ضرورة - بدليل هذا الخبر المتواتر الآتي عن الثقات - أنَّ وجود طائفة أهل الحديث كان منذ يوم النبوة، قبل حدوث سائر الفرق الإسلامية؛ لأن الرسول المرسل قد شهد لهم بما ظهر علىٰ أيديهم من الحقِّ بصحَّة ما أتوا به عنه ﷺ، وأنَّه قد صدقهم فيما دعا به له النبي ﷺ: «**نضَّر الله امرأً سمع مقالتي هذه فوعاها، فأداها كما سمعها**»؛ فجعلهم عدولًا، إذ أمرهم بالتبليغ عنه ﷺ؛ فقال: «**ليبلغ الشاهد منكم**

الغائب»، وشهد لهم أيضًا بأنهم قائمون علىٰ ما وصفهم به من زمن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في كل وقت وزمان خلف بعد خلف، منصورين بالحق إلىٰ قيام الساعة؛ كما قال: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة علىٰ الحق، لا يضرهم من خالفهم حتىٰ يأتي أمر الله**»، رواه البخاري ومسلم.

فهذه الأخبار منه - ﷺ - من أعلام النبوَّة بصيانة الحديث وحفظه، وتبليغه، وعدالة ناقله نقلًا صحيحـًا تامًّا، محيطـًا بألفاظه وإلقائه من عصره - ﷺ - مسلسلًا إلىٰ هذا اليوم».

وقال أيضًا (ص٢٣): «وإنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من شدة اجتهادهم في حفظ الحديث وتبليغه، واتباع الحديث في جميع الأمور- كبيرًا كان أو صغيرًا من الأصول والفروع - غلب عليهم لقب أهل الحديث في عصرهم، وهم أول من لقب بأهل الحديث...

وقد كان يقال لهم: أهل الحديث؛ في حياتهم، وبعد مماتهم.

فهذا هو ابتداء اسم أهل الحديث من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجودًا وسمًا، وكان ذلك - طبعًا - قبل ولادة الأئمة الأربعة، فضلًا عن ظهور المذاهب المقلِّدة، بل بقية الفرق الإسلاميَّة كلها».

وقال بعد ذلك (ص٤٦، ٤٧): «وأما الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال فيه الشعراني رَحِمَهُ اللَّهُ في [الميزان (١/ ٤٨)] وأبو الفلاح الحنبلي في [شذرات

الذهب (١/ ٣٩٣)]، وابن خلِّكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [تاريخه (١/ ٥٥١)] بإسناد إلىٰ الحافظ الحميدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال: بكىٰ الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مرض موته، وقال: والله لوددت الآن أني ضُرِبْتُ في كل مسألة أفتيت فيها بالرأي بسوطٍ سوطٍ، وقد كانت لي السعة فيما قد سُبِقْتُ، وليتني لم أُفْتِ بالرأي.

قلت: وهذا القول من الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشمل جميع ما نقله أصحاب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه من الآراء المحضة، والاجتهاد الذي لم يُبْنَ علىٰ ما تضمَّنه الكتاب والسنَّة المطهرة؛ فيدخل في ذلك «المدوَّنة» التي هي رواية القاسم - صاحبه - دخولًا أوليًّا، لا سيما ما كان شديد المخالفة فيها لما في «الموطأ» وغير ذلك.

ولقد ذكر شارحُ «مقدمة ابن رشد» أن نسبة بعض ما في «المدوَّنة» إلىٰ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يصح، ومثَّل بمسألة السّدل في الصلاة، المنافية لقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الموطأ» عن القبض».

وذكر أيضًا في في (ص٤٨-٥٢): «أنَّ كثيرًا من الأئمة الأربعة - رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ - كذلك؛ ماتوا علىٰ مذهب أهل الحديث، ولم يقلدوا إمامهم في الدِّين في حياتهم، بل خالفوهم في الأصول والفروع عند ظهور الحقِّ، ومنعوا أيضًا عن التقليد في الدِّين، ورجعوا أيضًا عن المسائل المخالفة للنصوص، وتابوا عند الوفاة - غفر الله لهم -.

فنذكر منهم تمثيلًا بتعين الأسماء.

ففكر أنت ومن معك؛ فإنه دين، وتُب كما تابوا!

قال ابن خلدون في «مقدمة تاريخه»: انقسم الفقه فيهم إلىٰ طريقتين: طريقة أهل الرأي والقياس، وهم أهل العراق.

وطريقة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز.

وقال الشهرستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الملل والنّحلِ»**: أن المجتهدين محصورون في صنفين: أصحاب الحديث وأصحاب الرأي؛ فأصحاب الحديث - وهم أهل الحجاز - هم أصحاب مالك بن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأصحاب الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأصحاب الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وفي «التاج المكلل»: قد سُئل ابن عقيل عن أصحاب أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل أباحوا تقليد أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟ قال: إنهم يعملون بظاهر الكتاب والسنَّة، ويقولون: الواجب اتِّباع الدليل، لا اتباع أحمد.

قال ابن مفلح الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في [الآداب الشرعية (١/ ٣٣٣)]**: قال ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد رجعتُ إلىٰ معتقدي في المكتب متبعًا للكتاب والسنَّة، وأبرأ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ من كل قول حدث بعد أيام رسول الله ﷺ ليس

في القرآن ولا في السنَّة.

وفي [**شذرات الذهب** (١/ ٣٥٥)]: معْنُ بن عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب ابن عيسىٰ المدني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، صاحب الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان صاحب الحديث، هو أثبت أصحاب مالك - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وأوثقهم.

وقال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [القول المفيد (ص١٥)]: قال بسند ابن عنان المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه علىٰ «مدونة سحنون» المعروف بـ«الأمِّ»: فكم من قولةٍ لمالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونظرةٍ له، خالفه فيها أصحاب الحديث!

وذكر الشاه ولي الله الدهلوي في [عقد الجيد (ص٥٦)] عن أبي يوسف وزُفَرَ، وابن زيد، وحسن بن زياد من أصحاب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنهم قالوا: لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا. وكذا في «بستان المحدثين»، وكذا ذكره الأمير اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في [إرشاد النقاد (ص٦٠)].

وقال السبكي في [طبقاته (١/ ٣٤٣)]: إنهما - أي: أبا يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومحمدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يخالفان أصول صاحبهما رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المنخول»: أنهما خالفا أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثلثي مذهبه. [مقدمة شرح الوقاية (ص٨)] لعبد الحي.

وقال عبد القادر مفتي ديار مصر في [التحرير المختار لرد المحتار

(١/ ١١)]: لكل واحد منهم أصول تفرد بها عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وخالفوه فيها.

وذكر الدبوسي الحنفي في كتابه [تأسيس النّظر(ص١٣-ص٣١)]: الخلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبيه، ومنهما الخلاف بين أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنها الخلاف بين أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين أبي يوسف، وذكر بالتفصيل ضربًا من الأمثلة والنظائر.

وذكر الخطيب في [تاريخ بغداد (١٤/ ٣٥٥)] بإسناده إلىٰ يحيىٰ بن معين، يقول: كان أبو يوسف القاضي يحب أصحاب الحديث ويميل إليهم.

وفي (١٤/ ٣٥٥) بإسناد الىٰ عمرو الناقد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: ما أُحبُّ أن أروي عن أحد من أصحاب الرأي إلا عن أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه كان صاحب سنَّة.

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تذكرة الحفاظ»، والخطيب في [التاريخ (١٤/ ٣٥٤)] بإسناد إلىٰ محمد بن سماعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يقول: سمعت أبا يوسف في اليوم الذي مات فيه - [وكذا] إلىٰ يحيىٰ يقول: سمعت أبا يوسف يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند وفاته - يقول: كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنَّة.

علم بهذه التصريحات أنَّ كثيرًا من تلاميذ الأئمة الأربعة لم يكونوا

مقلِّدين في الدِّين، ولم يكن في عصرهم مذهب لرجل معين يُقلَّد، وإنَّما كانوا يرجعون في النوازل إلىٰ كتاب الله والسنَّة، مع الاستقلال في فهمها بدون تقليد.

هذا هو مذهب أهل الحديث الذي رجعوا إليه، وتابوا عند الوفاة عما سواه، وماتوا عليه - رحمهم الله تعالىٰ جميعًا -.

وذكر أيضًا في «تاريخ أهل الحديث» (ص٥٢ - ص٥٤) مبيِّنًا أن كثيرًا من الأئمة والعلماء مِمَّن كان واقعًا في التمذهب والتقليد تَرَك هذا إلىٰ منهج أهل الحديث:

«أن كثيرًا من العلماء الفطاحل الجهابذة الأفاضل قد رجعوا عمَّا كانوا عليه من التمذهب والتقليد إلىٰ مذهب أهل الحديث؛ فمنهم الشيخ ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى؛ أنه طلب من تلميذه الأُدْفُوي ورقًا، وكتبها في مرض موته، وجعلها تحت فراشه، فلما مات أخرجوها؛ فإذا هي في تحريم التقليد مطلقًا.

ومنهم الإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه وضع «صحيح البخاري» علىٰ صدره في اليوم الذي مات فيه، وكان يقول: أنا أتوب، أموت علىٰ ما هو في «صحيح البخاري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أو كما قال - غفر الله له -.

ومنهم شيخ الأحناف الملا علي القاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ذكر رجوع نفسه في «إعراب القاري علىٰ أول باب البخاري » له.

ومنهم العلَّامة منصور بن محمد التميمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان حنفيًّا، ورجع وترك التقليد، وعمل بالحديث حتىٰ مات - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

منهم الحافظ ابن الرومية الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان مالكيًّا، ورجع وترك التقليد، واختار مذهب أهل الحديث حتىٰ مات.

ومنهم الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان شافعيًّا، فرجع وترك التقليد، واختار مذهب أهل الحديث.

ومنهم العلَّامة حمد بن المقريزي بن علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان حنفيًّا، فرجع وترك التقليد والتمذهب، واختار العمل بالحديث.

ومنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كان حنفيًّا، فرجع وترك مذهب التقليد، واختار مذهب أهل الحديث - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

وفي تاريخ [**ابن خلِّكان** (١/ ٤٥٧)]: أبو جعفر محمد بن علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كان يقول: تفقَّهت علىٰ مذهب الحنفيَّة، فرأيت النبيَّ ﷺ في مسجد المدينة عام حججت، فقلت: يا رسول الله! قد تفقهت بمذهب الحنفية، أفآخذ به؟! قال: لا. انتهىٰ.

وفي (١/ ٣٠١): أن أبا سعد عبد الكريم الفقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان حنفيَّ المذهب فحجَّ، وظهر له بالحجاز مقتضىٰ انتقاله إلىٰ مذهب الحديث.

وفي (١/ ٤٤٥): أنَّ ابن المبارك بن أبي طالب الوجيه النحوي، تفقَّه علىٰ المذهب الحنفي، فانتقل إلىٰ مذهب أهل الحديث.

وفي (١/ ٤٣٦): أنَّ أبا حامد محمد بن يونس الفقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ انتقل عن المذهب الحنفي إلىٰ مذهب الحديث.

وفي (٣/ ٨٦): أنَّ السلطان محمود الغنزوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان علىٰ المذهب الحنفي... إلىٰ أن قال: فأعرض السلطان عن المذهب الحنفي، وتمسَّك بمذهب أهل الحديث رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وأضرابُ هؤلاء خلق كثير، كانوا في كل زمان ومكان، لا يحصي عددهم إلا الله تعالىٰ، ولم يزالوا خلفًا بعد خلف علىٰ الحقِّ إلىٰ يومنا هذا؛ ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۝٧٤﴾ [الزُّمَر: ٧٤]».

وقال أيضًا في كتابه «تاريخ أهل الحديث» (ص٥٥، ٥٦):

«أنَّ الأئمة الأعلام والعلماء العظام الذين كانوا في عصر الأئمة الأربعة أو بعدهم، مثل: شعبة، وابن دُكين، وابن المديني، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وابن عديّ، وابن منده، والدَّارقطني، وابن حبَّان، وابن خزيمة، والخطيب البغدادي، وابن الجوزي، والذهبي، وشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وابن القيِّم، وابن جرير، والطبري، وابن كثير، وأمثالهم - رحمهم الله

جميعًا -؛ خلائق، لا يحصي عددهم إلا الله تعالىٰ.

وأصحاب «الصحاح الستَّة»: إمام الأئمَّة ورئيس المُحدِّثين: الإمام البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي - رحمهم الله تعالىٰ جميعًا -.

وأضرابُ هؤلاء خلق كثير من المحدِّثين المتقدِّمين والمتأخرين؛ فإنهم جميعًا كانوا علىٰ مذهب أهل الحديث، ولم يكونوا من المقلِّدين، ولم يتمذهبوا بمذهب من المذاهب الأربعة، وبرهان ذلك: أنهم كانوا من نقَّاد الحديث؛ نقدوا مسائل المذاهب الأربعة في تصانيفهم.

فلو نظر المقلدون فيه بعين الإنصاف والعدل، وتتبَّعوا أحوال الأئمَّة والمحدثين والمسلمين السابقين وأعمالهم؛ لعلموا - يقينًا - أنهم كانوا علىٰ طريقة مذهب أهل الحديث، وأجمعوا علىٰ اتباع الكتاب والسنَّة مع الاستقلال في فهمها دون تقليد في الدِّين، واتباع سبيل السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، وقاموا - هم ومن أتبعهم من الناس - علىٰ مذهب أهل الحديث، جيلًا فجيلًا إلىٰ هذا اليوم.

فبنقل هذه الأخبار المتواترة المذكورة التي توجب العلم الضروري؛ صحَّ ضرورةً - بدليلها - أنَّ طائفة أهل الحديث، وطريقتهم؛ ليس بمذهب خامس وجديد.

بل هم من يوم الإسلام علىٰ أصل الإسلام الَّذي كان عليه رسول الله ﷺ، وأولهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ...، وأنهم المتمسِّكون بالكتاب والسنَّة في الحقيقة من منشأ الإسلام؛ لأنَّ رسوله الأمين ﷺ شهد لهم بما أظهره الله علىٰ أيديهم من الحقِّ بصحَّة ما أتوا به عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، من عصره الشريف إلىٰ قيام الساعة.

وهذا أعظم الشواهد لهم في قوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي علىٰ الحق، لا يضرهم من خالفهم حتىٰ يأتي أمر الله**»، رواه البخاري ومسلم.

وهم طائفة أهل الحديث، كما قرَّره جماهير العلماء الأعلام قديمًا وحديثًا» اهـ.

✐ **قلت: ومن أجل هذا اعتنى السلف الصالح ببيان أهميَّة الإسناد، وأنه من الدِّين، كما في الآثار التالية:**

وقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عبد الرحمن بن أبي حاتم في «**آداب الشافعي ومناقبه**» (ص١٠٠) **فِي كِتَابِهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ**: «سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، وَذُكِرَ مَن يَحْمِلُ الْعِلْمَ جِزَافًا، فَقَالَ: هَذَا مِثْلُ حَاطِبِ لَيْلٍ، يَقْطَعُ حُزْمَةَ الْحَطَبِ، فَيَحْمِلُهَا، وَلَعَلَّ فِيهَا أَفْعَىٰ تَلْدَغُهُ، وَهُوَ لا يَدْرِي».

قَالَ الرَّبِيعُ: يَعْنِي الَّذِينَ لا يَسْأَلُونَ عَنِ الْحُجَّةِ، مِنْ أَيْنَ هِيَ؟

قُلْتُ: يَعْنِي: مَنْ يَكْتُبُ الْعِلْمَ عَلَىٰ غَيْرِ فَهْمٍ، وَيَكْتُبُ عَنِ الْكَذَّابِ، وَعَنِ الصَّدُوقِ، وَعَنِ الْمُبْتَدِعِ وَغَيْرِهِ؛ فَيَحْمِلُ عَنِ الْكَذَّابِ وَالْمُبْتَدِعِ الأَبَاطِيلَ؛ فَيَصِيرُ ذَلِكَ نَقْصًا لإِيمَانِهِ وَهُوَ لا يَدْرِي».

وأخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ١٤٣) من طريق ابن أبي حاتم، بنحوه.

وأخرجه أيضًا في «مناقب الشافعي» (٢/ ١٤٣)، و«المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٢٣٥، ٢٣٦) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب، قال:سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: مثل الذي يطلب العلم بلا حجَّة؛ كمثل حاطب ليل يحمل حُزمة حطب، وفيه أفعىٰ تلدغه وهو لا يدري.

وأخرجه الحاكم في «المدخل إلىٰ كتاب الإكليل»، من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان؛ به.

و أخرج أبو يعلىٰ في «طبقات الحنابلة»: أنبأنا خال أمي عَلِي بْن البسري، عَنِ ابن بطة قَالَ: سمعت الحسين بْن إِسْمَاعِيلَ المحاملي يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إنما الناس بشيوخهم، فإذا ذهب الشيوخ تودع من العيش.

قلت: يشير - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - إلىٰ أهمية تلقِّي العلم عن المشايخ؛ أي: إسناد العلم.

وأخرج الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٢٠٩،٢١٠): حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مِهْرَانَ بْنِ الْوَلِيدِ، مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ، كَتَبْنَا عَنْهُ فِي مَجْلِسِ الْحَضْرَمِيِّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بِشْرٍ الرَّقِّيُّ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قَالَ: «إِسْنَادَ الْحَدِيثِ»(١).

وأخرجه الحاكم في «المدخل» (ص٢٧)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٣٩)، وأبو طاهر السِّلفي «الجزء الخامس والثلاثون من المشيخة البغدادية» - مخطوط -؛ كلهم من طريق يَزِيدَ بْنِ مَوْهَبٍ؛ به.

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب

---

(١) **هذا إسناد رجاله ثقات:** يَزِيدُ - هو ابن خالد - بْنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ، قال الحافظ: ثقة عابد؛ وضمرة بن ربيعة الرملي، قال الذهبي في «الميزان»: مشهور ما فيه مغمز.

ووثَّقه أحمد، ويحيىٰ بن معين. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

تفرد ضمرة عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر - مرفوعًا: «من ملك ذا رحم محرم عتق».

ومطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي مولاهم، الخراساني، مولىٰ علباء السلمي (سكن البصرة، وكان يكتب المصاحف)، قال الحافظ: صدوق عابد.

وعليه؛ فهذا إسناد صحيح.

الحديث حراس الأرض»[١].

وأخرج الحاكم في «المدخل» (ص٢٨) بسنده عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: «أَكْثِرُوا مِنَ الأحَادِيثِ؛ فَإِنَّهَا السِّلاحُ»[٢].



(١) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨٠)، وأبو طاهر السِّلَفي في «الثلاثون من المشيخة البغدادية» (ق٣٤)، وإسناده حسن.

(٢) وأخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث، وأبو طاهر السِّلفي في «الرابع والعشرون من المشيخة البغدادية» - مخطوط -.

منشأ التعصُّب
هو اتباع الهوى والعاطفة

قال ابن أبي العز الحنفي في كتابه «الاتباع» (ص ٢٤، ٢٥): «وليس في الطبع السليم ما يقتضي التعصُّب لهذا العالم دون هذا العالم، وإنما يأتي ذلك غالبًا من هوىٰ النفس؛ فيكون حينئذ قد جبل علىٰ خلق ذميم. ولو ادَّعىٰ أنه جُبل علىٰ اتِّباع الحق، وقول هذا الإمام المعيَّن هو الحقُّ؛ لكانت المقدمة الأولىٰ مُسلَّمة، والثانية محل النزاع؛ فإنَّ كل مولود يولد علىٰ الفطرة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]؛ ففي الفِطَر مركوز معرفة حسن اتباع الحق، لا أن اتباع هذا العالم متعيّن دون هذا العالم، إلا أن يدَّعي أن هذا العالم معصوم عن الخطأ في اجتهاده دون غيره، ولا يدعي هذا عاقل؛ فإنه يكون قد أنزله منزلة الرسول - صلوات الله عليه وسلامه -، فإن الغضب والتعصُّب لواحد معيَّن من الأئمة؛ وصفٌ مذموم من جنس فعل الرافضة، وهو من أفعال الجاهليَّة» اهـ.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الجواب الصحيح» (٣/ ١٨٧)**: «فغلوا هؤلاء في المسيح وقالوا: إنه الله، وابن الله. وأمثال ذلك، وصار من يطلب أن يقول فيه قول العدل مثل كثير من علمائهم وعُبَّادهم؛ يجمعون له

مَجمعًا، ويلعنونه فيه علىٰ وجه التعصُّب واتِّباع الهوىٰ والغلوِّ فيمن يعظمونه؛ كما يجري مثل ذلك لأهل الأهواء؛ كالغلاة في بعض المشايخ وبعض أهل البيت، وبعض العلماء وبعض الملوك، وبعض القبائل، وبعض المذاهب وبعض الطرائق؛ فإنما كان مصدر ضلالهم أهواء نفوسهم» اهـ.

قلتُ: فهكذا يصوِّر شيخ الإسلام أهل الأهواء الغلاة في شيخهم بأنهم شابهوا في غلوِّهم: النصارىٰ، وأن مَن رام أن يقول قول العدل المبني علىٰ الدليل الصحيح في شيخهم؛ يلعنونه علىٰ وجه التعصُّب واتباع الهوىٰ والغلو فيمن يعظمونه.

وقال الأمير الصنعاني في «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة» (ص ٤٨): «فمن عقل وأنصف؛ فلينظر إلىٰ جميع بني آدم في القديم والحديث، في الملل الكفرية ثم المذاهب الإسلاميَّة، بعد إخراجه للأنبياء - صلىٰ الله عليهم - ومن سار سيرتهم من السابقين والتابعين - وقليلٌ ما هم بالنظر إلىٰ الخليقة-؛ فإنَّه يجد الناس تبعًا لما ألفوه من اتباع الآباء **بمجرد تقليد، وهوًىٰ ومحبَّة للجمود علىٰ دين الآباء**» اهـ.

قلتُ: والأمر كما قال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنَّ كل منصف لو نظر في حال الحزبيِّين المتعصِّبين، يجد أن كل متعصِّب متحزب مقلِّد جامد علىٰ رأي شيخه؛ إنما نبع تعصُّبه من هوًىٰ ومحبة للجمود علىٰ قول شيخه.

وقد ينشأ التعصُّب أيضًا عن الحسد للمتعصَّب ضده، كما قال ابن رجب في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠) نقلًا عن ضياء الدين المقدسي: «قال: وكان الحافظ يقرأ الحديث بدمشق، ويجتمع الخلق عليه، ويبكي الناس، وينتفعون بمجالسه كثيرًا؛ فوقع الحسد عند المخالفين بدمشق، وشرعوا يعملون وقتًا يجتمعون في الجامع، ويقرأ عليهم الحديث، ويجمعون الناس من غير اختيارهم؛ فهذا ينام، وهذا قلبه غير حاضر؛ فلم تشتف قلوبهم بذلك، فشرعوا في المكيدة بأن أمروا الإمام الناصح أبا الفرج عبد الرحمن بن نجم بن الحنبلي الواعظ بأن يجلس يعظ في الجامع، تحت قُبة النسر، بعد الجمعة، وقت جلوس الحافظ؛ فلما بلغني ذلك قلتُ لبعض أصحابنا: هذه مكيدة والله، ما ذلك لحبِّهم الناصح، وإنما يريدون أن يعملوا شيئًا.

فأول ذلك: أن الحافظ والناصح أرادا أن يختلفا للوقت، ثم اتفقا علىٰ أن يجلس الناصح بعد صلاة الجمعة، ثم يجلس الحافظ بعد العصر، فلما كان بعض الأيام، والناصح قد فرغ من مجلسه، وكان قد ذكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجلسه؛ فدسوا إليه رجلًا ناقص العقل من بيت ابن عساكر، فقال للناصح كلامًا معناه: إنك تقول الكذب علىٰ المنبر. فضرب ذلك الرجل وهرب، فأتبع، فخبئ في الكلاسة؛ فتمت لهم المكيدة بهذه الواقعة،

فمشوا إلىٰ الوالي، وقالوا له: هؤلاء الحنابلة ما قصدهم إلا الفتنة، واعتقادهم يخالف اعتقادنا. ثم إنهم جمعوا كبراءهم، ومضوا إلىٰ القلعة إلىٰ الوالي، وقالوا: نشتهي أن يحضر الحافظ عبد الغني.

وكان مشايخنا قد سمعوا بذلك، فانحدروا إلىٰ دمشق - خالي الإمام موفق الدين، وأخي الإمام أبي العباس أحمد البخاري، وجماعة الفقهاء، وقالوا: نحن نناظرهم. وقالوا للحافظ: اقعد أنت لا تجيء؛ فإنك حاد، ونحن نكفيك. فاتَّفق أنهم أرسلوا إلىٰ الحافظ من القلعة وحده فأخذوه، ولم يعلم أصحابنا بذلك؛ فناظروه، وكان أجهلهم يغري به؛ فاحتدَّ وكانوا قد كتبوا شيئًا من اعتقاداتهم وكتبوا خطوطهم فيه، وقالوا له: اكتب خطَّك. فلم يفعل؛ قالوا للوالي: الفقهاء كلهم قد اتفقوا علىٰ شيء وهو يخالفهم. وكان الوالي لا يفهم شيئًا، فاستأذنوه في رفع منبره؛ فأرسلوا الأسرىٰ فرفعوا ما في جامع دمشق من منبر وخزانة ودرابزين، وقالوا: نريد أن لا نجعل في الجامع إلا صلاة أصحاب الشافعي. وكسروا منبر الحافظ، ومنعوه من الجلوس، ومنعوا أصحابنا من الصلاة في مقامهم في الجامع؛ ففاتهم صلاة الظهر، ثم إن الناصح بن الحنبلي جمع السوقة وغيرهم، وقال: إن لم يخلونا نصلِّي باختيارهم صلَّينا بغير اختيارهم. فبلغ ذلك القاضي- وهو كان صاحب الفتنة-؛ فأذن لهم بالصلاة، وخاف أن يصلىٰ بغير إذنه، وكان

الحنفيَّة قد حموا مقصورتهم بالجند.

ثم إن الحافظ ضاق صدره، ومضىٰ إلىٰ بعلبك، فأقام بها مدة يقرأ الحديث» اهـ.



فصل: الذبُّ عن أئمة الهدى بالحق ليس تعصُّبًا

قد انبرىٰ طائفة من العلماء في الذبِّ عن أئمة عظام، بسبب ما أثاره عليهم المتعصِّبون والمغرضون من شبهات؛ فلم يكن هذا الذبُّ عنهم نابعًا من عصبية ولا مذهبيَّة ولا حزبيَّة، إنما هو من باب إحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، ويدخل في هذا المصنَّفات التي صُنِّفت في إظهار مناقب هؤلاء الأئمة؛ دفعًا لكيد الكائدين والحاقدين، وانتصارًا لعباد الله الصالحين.

✐ **وإليك نماذج من المصنَّفات السائرة على هذا النهج الرباني:**

- **ذبُّ الخطيب البغدادي عن الإمام الشافعي في جزء فيه:** «مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما انتقد عليه، والرد علىٰ الطاعنين بعظم جهلهم عليه»، والذي بيَّن فيه الخطيب العلَّة التي من أجلها ترك البخاري الرواية عن الشافعي.

- الكتب التي صُنِّفت في الذبِّ عن شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميَّة الحرَّاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٧٢٨ هـ)، ومنها:

١. «العقود الدُّريَّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة»[(١)]، تأليف: الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤).

٢. «**الأعلام العليّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، تأليف: الحافظ أبي حفص عمر بن علي البزَّار (ت ٧٤٩).**

٣. «**الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية»، تأليف: أبي المظفَّر يوسف بن محمد العبادي السّرَمري (ت ٧٧٦).**

٤. «**الردّ الوافر»، تأليف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢ هـ).**

٥. «رسالة قصيرة في فضل شيخ الإسلام ابن تيميَّة ومحبة أهل العلم

---

(١) **وطُبع أيضًا بعنوان:** «الانتصار في ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين»، تحقيق: محمد السيد الجليند، (ط: المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بالقاهرة).

وقد رجَّح محقِّق طبعة دار عالم الفوائد: علي بن محمد العمران: عدمَ صواب هذه التسمية، وأن الصواب تسميته بـ«العقود الدُّرية»، كما طبع الكتاب أول مرة عام (١٣٥٦هـ)، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، وذكر مستنده في هذه التسمية؛ وهو وجود هذا الاسم علىٰ مخطوطة الحرم المكي المنسوخة سنة (١٢٩٥هـ)، وأنه أشار إلىٰ هذا التسمية الشيخ أبو بكر بن محمد خُوقير المكي (ت ١٣٤٩ هـ).

له»، تأليف: عبد الله بن حامد الشافعي[(١)].

٦. جواب للحافظ **شهَاب الدِّين أَبي الْفضل أَحْمد بن حجر الْعَسْقَلَانِي** فيمن كفَّر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٧. جواب للعلَّامة **مَحْمُود بن أَحْمد الْعَيْنِيّ الْحَنَفِيّ** فيمن كفَّر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٨. **«قصيدة في الردِّ علىٰ التقي السُّبكي، والدفاع عن ابن تيمية»، تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف اليافعي الشافعي اليمني.**

٩. **«الردّ الدامغ علىٰ الزاعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية زائغ»، تأليف:** عثمان بن منصور (ت ١٢٨٢).

وعلىٰ الجانب الآخر هناك من صنَّف المصنَّفات، ليس ذبًّا عن الحق الذي يحمله أئمة هدًىٰ، وإنما من باب العصبية المذهبيَّة أو الحزبية، ومن هذا:

- كتاب «السهم المصيب في الرد علىٰ الخطيب فيما ذكره في تاريخه

(١) لا تعرف له ترجمة إلَّا أنه من علماء العراق، وأنه كان معاصرًا لشيخ الإسلام، ولما وقع له أحد مصنَّفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال كما في (ص١٤) من الرسالة: «فوجدت فيه ما يبهرني في موافقة فطرتي؛ لما فيه من عزوِّ الحق إلىٰ أئمة السنَّة وسلف الأمَّة، مع مطابقة المعقول والمنقول؛ فبُهتُّ لذلك سرورًا بالحق، وفرحًا بوجود الضالَّة التي ليس لفقدها عِوض؛ فصارت محبة هذا الرجل - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - محبةً ضرورية تقصر عن شرح أقلها العبارة، ولو أطنبت».

عن الإمام أبي حنيفة النعمان»، تأليف: الملك المعظّم سلطان الشام شرف الدين أبي المظفَّر عيسىٰ بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب الأيوبي الحنفي، وفيه تحامل مؤلِّفه تحاملًا ظاهرًا علىٰ الخطيب وغيره من الأئمة الذين ردُّوا علىٰ أبي حنيفة.



باب
سمات المتعصِّبين

السمة الأولى
عدم الانقياد للحق إذا جاءه عن غيره

وضابط هذا الكاشف بيَّنه **أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي**(١) في «الزواجر» (١/ ١١٨، ١١٩) بقوله:

«... لأن المتكبر - **ومنه المتجادلون في مسائل الدين بالهوىٰ والتعصُّب** - **تأبىٰ نفسه من قبول ما سمعه من غيره وإن اتضح سبيله، بل يدعوه كبره إلىٰ المبالغة في تزييفه وإظهار إبطاله**؛ فهو علىٰ حد قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِۚ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]. وقال ابن مسعود: «كفىٰ بالرجل إثمًا إذا قيل له: اتق الله. أن يقول: عليك بنفسك» اهـ.

وقال عبد العزيز البخاري الحنفي في «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» (٣/ ٢٣٩): «والتعصُّب - تفعُّل - من العصبية، وهي الخصلة المنسوبة إلىٰ العُصبة وهي التقوية والنصرة، ورأيت في بعض الحواشي أن

---

(١) أشعري جهمي جَلدٌ، ومن الطاعنين في شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، وغيره من أئمة السنَّة بالكذب والبهتان. [انظر: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: أحمد ابن تيمية، وأحمد بن حجر الهيتمي»، تأليف: السيد نعمان خير الدين بن الآلوسي].

المتعصِّب من تكون عقيدته مانعة من قبول الحق عند ظهور الدليل» اهـ.

قلتُ: فالمتعصِّب تمنعه عقيدته الفاسدة من قبول الحقِّ ولو ظهر الدليل، إذا كان الحق مخالفًا لما استقرَّ عنده، ويدعوه تعصُّبه إلىٰ المبالغة في تزييف هذا الحق وإظهار إبطاله، وهذا بلا ريب من الكبر؛ كما عَرَّفه النبي ﷺ في الحديث الصحيح قائلًا: «**الكبر بطر الحق وغمط الناس**».



السمة الثانية
عدم قبول الحق والتحمس له إلا إذا قال به شيخه

وهذا كاشف جلي لحال هؤلاء المتعصِّبين الجدد، فإذا اجتمع عدد كبير من العلماء الكبار - ممَّن هم أعظم من شيخهم علمًا وفضلًا - علىٰ قول مبنيٍّ علىٰ الحجج والأدلة، وخالف شيخهم هذا القول؛ رأيتهم يضربون بقول هؤلاء العلماء الحائط بلا حجَّة ولا برهان، ويقولون: لا يلزمنا تقليد العلماء، ولا يلزم أن يكون الحقُّ دائمًا مع الكثرة، أو مع الكبراء. وهم المقلدون المتعصِّبون لو كانوا يعلمون.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مسائل الجاهلية»**: «المسألة الثامنة والعشرون»: أنهم - أي أهل الجاهلية- لا يقبلون من الحقِّ إلا الذي مع طائفتهم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١]».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حَفِظَهُ اللهُ **في «شرح مسائل الجاهلية» (ص ١١٣)**: «هؤلاء - أي اليهود والنصارىٰ - شاركهم طوائف من هذه الأمَّة كثيرة؛ فتجد أنَّ عوام أهل المذاهب الفقهيَّة - مثلًا - يقولون: لا نؤمن إلا بما جاء في مذهبنا. وهذا كثر في هذه الأُمَّة، خاصَّة في العصور المتأخرة؛ فتجد أن السائل إذا سأل مفتيًا يقول: أفتني علىٰ مذهب الشافعي،

أفتني علىٰ مذهب الإمام أحمد، أفتني علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة. لم؟! قال: لأني علىٰ هذا المذهب.

وهذا تجدونه كثيرًا في فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث يأتيه من يسأله فيقول: أفتنا علىٰ مذهب الشافعي، أفتنا علىٰ مذهب كذا»، ثم قال:

«أهل البدع كذلك؛ تجد أن الخارجي مثلًا؛ الإباضي مثلًا إذا سألته، يقول لك: **أنا لا أؤمن إلا بما عليه مشايخنا، طيب، أو لو كانوا علىٰ باطل،** أهل البدع والخرافات لا بد أن أسأل علماءنا، طيب، إذا سألت علماءك شوف الدليل معهم، هل معهم حجَّة أقوىٰ من حجة الآخر أم لا؟ لابد أن تتحرَّىٰ الحقَّ(١).

فأصبحت هذه الظاهرة موجودة في المسلمين في أوسع الأبواب؛ أن كل أهل مذهب - إما مذهب فقهي أو عقدي - **يقولون: نؤمن بما عند طائفتنا. ولا يتحرَّون الحقَّ، ولا يبحثون عنه،** فكانوا من جنس أولئك الذين لم يتحروا الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وإنما قنعوا بما عندهم» اهـ.

✐ **قلت: وتجد هؤلاء المتعصِّبين يتلونون على أصناف:**

فمنهم من يصرِّح صراحة أنه لم يقتنع بحجج العلماء الكبار؛ لأن شيخه

---

(١) بالرجوع إلىٰ أهل العلم أصحاب العقيدة والمنهج بفقه سلف الأمة، فإذا صلحت العقيدة صلح المنهج تبعًا.

قال: إنهم قد أخطؤوا في الاستدلال، أو اعتمدوا علىٰ نقولات غير صحيحة نُقِلت إليهم من أُناس مجهولين.

فإذا بيَّنت له أن شيخه لم يأتِ بدليل صحيح علىٰ هذا الادِّعاء علىٰ العلماء، وأنَّ هذا الادِّعاء يعدُّ من الانتقاص للعلماء؛ غضب منك وقال: لن تكون أنت أفهم من شيخنا لحجج العلماء؛ فإنَّ شيخنا درس المسألة، وهو أدرىٰ بما يقول.

فإذا باغتَّه بقولك: إن العلماء كذلك درسوا المسألة، وهم أخبرُ بها من الشيخ، وقد خطَّؤوا الشيخ في ادعائه عليهم، فليس قوله بأولىٰ من قولهم[(١)].

كان ردُّ فعله إما تلعثمًا في الجواب فيه جهالات، وإما أن يرفع عقيرته علىٰ العلماء ويتنقَّص منهم، ويتفانىٰ في تبجيل شيخه وتمجيد علمه، حتىٰ

(١) **قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (ص٣٨٣- ط: طيبة)**: «وكذلك يقولون: صاحبنا هو الذي ثبت علىٰ ما مضىٰ عليه السلف، واقتفىٰ مناهجهم وسلك سبيلهم. قيل لهم: فمَن سواه من الأئمة هل شارك صاحبكم في ذلك؛ أو انفرد صاحبكم بالاتباع وحرمه من عداه؟ فلا بدَّ من واحد من الأمرين. فإن قالوا بالثاني فهم أضلُّ سبيلًا من الأنعام، وإن قالوا بالأول فيقال: كيف وفِّقتم لقبول قول صاحبكم كلِّه، وردِّ قول من هو مثله أو أعلم منه كلِّه، فلا يرد لهذا قولٌ، ولا يقبل لهذا قولٌ؛ حتىٰ كأن الصواب وقفٌ علىٰ صاحبكم، والخطأ وقفٌ علىٰ من خالفه؟! ولهذا أنتم موكلون بنصرته في كل ما قاله، وبالردِّ علىٰ من خالفه في كلِّ ما قاله، وهذه حال الفرقة الأخرىٰ معكم» اهـ.

قد يقول أحدهم: إن شيخنا لو بَصَق علينا لأغرقنا علمًا، فكيف تتجرأ علىٰ تخطئة شيخنا؟!![1].

---

(١) **وهذا من الإطراء المنهي عنه، ويذكرنا هذا بقول من قال:**

فلعنة ربنا عداد رمل ... علىٰ من رد قول أبي حنيفة

وقول الآخر من المالكية: «لو لا مالك كان الدين هالك».

وقال الأديب الكاتب أبو الفتح البستي - وكان ولعًا بالجناس-، كما في «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٢٢) -:

إن الذين بجهلهم لم يقتدوا ... بمحمد بن كرام غير كرام

الفقه فقه أبي حنيفة وحده ... والدين دين محمد بن كرام

ومن نماذج المتعصِّبين المتأخرين، بل أشدهم تعصُّبًا لأبي حنيفة وأصحابه: محمد زاهد الكوثري، تلمح هذا بجلاء في مؤلَّفاته وتحقيقاته، نحو:

١- تحقيقه علىٰ كتاب «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» للذهبي.

٢- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي.

٣- بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

٤- لمحات النظر في سيرة الإمام زُفَر.

٥- تصديره علىٰ تحقيق كتاب «آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم»، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق.

والأمر يختلف فيمن انتسب إلىٰ إمام بعينه من أئمَّة السنة انتسابًا إلىٰ عقيدته السلفية، لا تعصُّبًا لشخصه أو لمذهبه ورأيه وإن خالف السنَّة، حيث إن هذا الإمام صار عَلَمًا علىٰ السنة، فمن أحبَّه كان السُّني السلفي، ومن أبغضه كان المبتدع المخالف، ومن هذا الباب انتساب البعض إلىٰ الإمام أحمد بن حنبل - إمام السنة -؛ لثباته في المحنة، ونصرته اعتقاد السلف، وهذا =

فلما تذكِّره أن العلماء هم الذين حكموا بخطئه؛ لم يزدك إلا مراءً؛

=

معنىٰ قول شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهَرَوي كما في ترجمته في «السير» (١٨/ ٥٠٦، ٥٠٧):

أنـــا حنبلـــي مـــا حييـــت وإن أمـــت　　　فوصـــــيتي للنـــــاس أن يتحنبلـــــوا

وقال الذهبي: «وقد قال في قصيدته النونية التي أولها:

نـــزل المـــشيب بلمتـــي فـــأراني　　　نقـــصان دهـــر طالمـــا أرهـــاني

أنـــا حنبلـــي مـــا حييـــت وإن أمـــت　　　فوصـــيتي ذاكـــم إلـــىٰ الإخـــوان

إذ دينـــه دينـــي ودينـــي دينـــه　　　مـــا كنـــت إمعـــة لـــه دينـــان

قلت: فليس هذا تعصُّبًا لرأي أحمد في مقابل السنة، إنما معناه: أنه علىٰ اعتقاد أحمد - الذي هو اعتقاد السلف الصالح -، المنابذ لعقائد الفرق المخالفة، الذين يغمزون السني السلفيَّ بأنه حنبلي.

وفي زماننا والذي قبله صار أهل البدع يغمزون السني السلفي بأنه وهابيٌّ أو ألباني أو جامي أو مدخلي.

ومن هنا نفهم قول الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «الدرر السنية» (١/ ٥٧):

«فنحن - ولله الحمد - متَّبعون لا مبتدعون، علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل».

قلتُ: فالإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعني أنه متابع لأحمد فيما كان عليه من السنَّة، لا أنه يتعصَّب لأقواله بلا دليل، وهذا ما وضَّحه ابنه عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جوابه علىٰ رسالة الصنعاني، حيث قال: «فقد تلخَّص من كلامهم - أي: كلام العلماء - أن المذهب في الاصطلاح: ما اجتهد فيه إمام بدليل، أو قول جمهور، أو ما ترجَّح عنده، ونحو ذلك؛ وأن المذهب لا يكون إلا في مسائل الخلاف التي ليس فيها نصٌّ صريح ولا إجماع.

فأين هذا من توهُّمكم أنَّ قولنا: مذهبنا مذهب الإمام أحمد، أنَّا نقلِّده فيما رأىٰ وقال، وإن خالف الكتاب والسنَّة والإجماع؟! فنعوذ بالله من ذلك»، كما في «الدرر السنية» (٤/ ١٩).

وسيأتي كلام الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ يردُّ فيه علىٰ الشبهة نفسها.

فانفض يدك منه، واعلم أنه من غلاة المتعصِّبين.

ولذلك صدق أيوب السَّختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حينما قال**: «إذا أردت أن تعرف خطأ معلِّمك؛ فجالس غيره»[1].

ولقد لمست صحة مقولة أيوب في موقف محمد بن الحسن الشيباني من أبي حنيفة، لما ناظره الشافعي فيما رواه ابن حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٥٩) فيما قرئ عليه وأنا أسمع: ثنا محمد بن عبد الله بن الحكم قال: سمعت الشافعي يقول: «قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم: صاحبنا أو صاحبكم؟ - يعني مالكًا وأبا حنيفة -.

قلت: علىٰ الإنصاف؟ قال: نعم.

قلت: فأَنشُدُك بالله؛ مَن أعلم بالقرآن: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: صاحبكم - يعني مالكًا -.

قلت: فمَن أعلم بالسنَّة: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم.

قلت: فأَنشُدُك بالله؛ من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٩) من طريق ابن مهدي، وأبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ٣٨٧) من طريق سليمان بن حرب؛ كلاهما عن حماد بن زيد، عن أيوب.
وقال الدارمي في «سننه» **(٤٣)**: أخبرنا سعيد بن عامر، قال: كان سلام يذكر عن أيوب؛ قال: وذكره.

والمتقدمين: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: صاحبكم.

قال الشافعي: قلت: فلم يبقَ إلا القياس، والقياس لا يكون إلا علىٰ هذه الأشياء؛ فمن لم يعرف الأصول فعلىٰ أي شيء يقيس؟!» اهـ.

وتجد أن شبهة هذا المتعصِّب التي بها ردّ أقوال العلماء؛ ادعاؤه أن شيخه قد استوعب أقوال هؤلاء العلماء ودرسها؛ فهو أعلم بها منه، ومن ثَمَّ يرىٰ أنه أولىٰ بالاتباع، وما أروع ما قاله المزني في الردِّ علىٰ أمثال هذا المقلِّد المتعصِّب، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك حجَّة فيما حكمت به؟ فإن قال: نعم. أبطل التقليد؛ لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد، وإن قال: حكمت فيه بغير حجَّة. قيل له: فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج و أتلفت الأموال، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة؟ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]؛ أي: من حجة بهذا. قال: فإن قال: أنا أعلم أني قد أصبت، وإن لم أعرف الحجة؛ لأني قلَّدت كبيرًا من العلماء، و هو لا يقول إلا بحجة خفيت علي. قيل له: **إذا جاز لك تقليد معلِّمك؛ لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك؛ وجب عليك أن تقلِّد معلِّم معلِّمك؛ لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت علىٰ معلِّمك**. فإن قال: نعم. ترك تقليد معلِّمه إلىٰ تقليد معلِّم معلِّمه، وكذلك من هو أعلىٰ حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ أصحاب رسول الله ﷺ،

وإن أبىٰ ذلك؛ نقض قوله، وقيل له: كيف تجوِّز تقليد من هو أصغر و أقل علمًا، ولا تُجوِّز تقليد من هو أكبر وأكثر علمًا؟! وهذا يتناقض، فإن قال: **لأن معلِّمي - وإن كان أصغر - فقد جمع علم من هو فوقه إلىٰ علمه؛ فهو أبصر بما أخذ وأعلم بما ترك**. قيل له: وكذلك من تعلَّم من مُعلِّمك فقد جمع علم معلِّمك، وعلم من فوقه إلىٰ علمه؛ فيلزمك تقليده وترك تقليد معلِّمك، ومن جهة أخرىٰ أنت أولىٰ أن تقلِّد نفسك من معلِّمك؛ لأنك جمعت علم معلِّمك وعلم من فوقه إلىٰ علمك. [ومقتضىٰ هذا] (١) جعل الأصغر ومن يحدِّث من صغار العلماء أولىٰ بالتقليد من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلىٰ أدنىٰ أبدًا، وكفىٰ بقول يؤول إلىٰ هذا قبحًا وفسادًا» (٢) اهـ.

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٧، ١١٨) (ط: المنيرية(٣)):

«يُقال لمن قال بالتقليد: لِمَ قلت به وخالفت السَّلف في ذلك، فإنهم لم

---

(١) **كذا في الحسام الماحق، وفي الجامع - ط: المنيرية -**: «فإن أعاد قوله»، وفي ط ابن الجوزي: «فإن فاد قوله».

(٢) **نقله كلٌّ من**: ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ط: المنيرية- ٢/ ١١٦، ١١٧)، (ط: ابن الجوزي- ٢/ ٩٩٢، ٩٩٣)، وتقي الدين الهلالي في كتابه «الحسام الماحق علىٰ كل مشرك ومنافق» (ص٢٤).

(٣) (٢/ ٩٩٤، ٩٩٥) ط: ابن الجوزي.

يقلِّدوا؟ فإن قال: قلَّدت؛ لأن كتاب الله - جل وعز - لا علم لي بتأويله، وسنَّة رسوله لم أحصها، والذي قلَّدته قد علم ذلك، فقلَّدت من هو أعلم مني. قيل له: أمَّا العلماء إذا اجتمعوا علىٰ شيء من تأويل الكتاب أو حكاية سنة عن رسول الله ﷺ، أو اجتمع رأيهم علىٰ شيء؛ فهو الحق لا شكَّ فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلَّدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعض دون بعض وكلهم عالم، ولعلَّ الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلىٰ مذهبه؟ فإن قال: قلَّدته؛ لأني علمت أنه صواب. قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب أو سنَّة أو إجماع؟ [فإن قال: نعم](١)؛ فقد أبطل التقليد، وطولب بما ادَّعاه من الدليل، وإن قال: قلَّدته [لأنه أعلم مني](٢)؛ قيل له: فقلِّد كل من هو أعلم منك؛ فإنك تجد من ذلك خلقًا كثيرًا، ولا [تخص](٣) من قلَّدته؛ إذ علتك فيه أنه أعلم منك، [وتجدهم في أكثر ما ينزل بهم من السؤال مختلفين، فلِمَ قلَّدت أحدهم؟](٤)، فإن قال: قلدته؛ لأنه أعلم الناس. قيل له: فهو إذن أعلم من الصحابة، وكفىٰ بقول مثل هذا

---

(١) سقطت من الطبعة المنيرية.

(٢) في المنيرية: [لأني أعلم منه].

(٣) في ابن الجوزي: [يحصىٰ].

(٤) سقطت من الطبعة المنيرية.

قبحًا. وإن قال: إنما [أقلِّد][(١)] بعض الصحابة؛ قيل له: فما حجتك في ترك من لم تقلِّد منهم، ولعل من تركت قوله منهم أعلم وأفضل ممن أخذت بقوله؟ علىٰ أن القول لا يصح لفضل قائله، وإنما يصحُّ بدلالة الدليل عليه» اهـ.

وقال الحافظ زين الدين ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣/ ٩٧٩/ تحقيق: ماهر الفحل): «وهاهنا أمرٌ خفيٌّ ينبغي التَّفطُّن له، وهو أنَّ كثيرًا من أئمَّةِ الدِّينِ قد يقولُ قولًا مرجوحًا ويكون مجتهدًا فيه، مأجورًا علىٰ اجتهاده فيه، موضوعًا عنه خطؤه فيهِ، ولا يكونُ المنتصِرُ لمقالته تلك بمنْزلته في هذه الدَّرجة؛ لأنَّه قد لا ينتصِرُ لهذا القولِ إلَّا لكونِ متبوعه قد قاله، بحيث أنَّه لو قاله غيرُه من أئمَّة الدِّينِ، لما قبِلَهُ ولا انتصر له، ولا والىٰ من وافقه، ولا عادىٰ من خالفه، وهو مع هذا يظن أنَّه إنَّما انتصر للحقِّ بمنْزلة متبوعه، وليس كذلك، فإنَّ متبوعه إنَّما كان قصدُه الانتصارَ للحقِّ، وإنْ أخطأ في اجتهاده، وأمَّا هذا التَّابعُ فقد شابَ انتصارَه لما يظنُّه الحقَّ إرادةُ علوِّ متبوعه، وظهور كلمته، وأنْ لا يُنسَبَ إلىٰ الخطأ، وهذه دسيسةٌ تَقْدَحُ في قصد الانتصار للحقِّ، فافهم هذا، فإنَّه فَهْمٌ عظيم، والله يهدي مَنْ يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم»اهـ.

قلتُ: وبعضهم من فرط تعصُّبه لا يحسن فهم قول شيخه الذي

---

(١) في ابن الجوزي: [قلدت].

يتعصَّب له، ولا يعرف ما هو دليله الذي استدلَّ به، وإنما هو يتعصَّب لهذا القول لكون شيخه قال به فقط، ولا يحفظ دليلًا إلا تعداد فضائل شيخه التي جعلته يقبل أقواله بلا دليل؛ كما قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٧١)[1]: «ولتقصيرهم - أي لتقصير المالكية - عن علم أصول مذهبهم؛ صار أحدهم إذا لقي مخالفًا ممن يقول بقول أبي حنيفة أو الشافعي أو داود بن علي أو غيرهم من الفقهاء، وخالفه في أصل قوله؛ بقي متحيرًا، ولم يكن عنده أكثر من حكاية قول صاحبه: هكذا قال فلان، وهكذا روينا. ولجأ إلىٰ أن يذكر فضل مالك ومنزلته، فإن عارضه الآخر فذكر فضائل إمامه أيضًا صار في المثل كما قال الأول:

شكونا إليه خراب العراق … فعابوا علينا شحوم البقر
فكانوا كما قيل فيما مضىٰ … أريها السهىٰ وتريني القمر

وفي مثل ذلك يقول منذر بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عُذَيْري من قوم يقولون كُلَّما … طلبت دليلًا هكذا قال مالك
فإن عدت قالوا هكذا قال أشهب … وقد كان لا تخفىٰ عليه المسالك
فإن زدت قالوا قال سحنون مثله … ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت: قال الله. ضجُّوا وأكثروا … وقالوا جميعًا أنت قرن مماحك

(١) سقطت من الطبعة المنيرية.

وإن قلت: قد قال الرسول. فقولهم أتت مالكًا في ترك ذاك المسالك[(١)]

وأجازوا النظر في اختلاف أهل مصر وغيرهم من أهل المغرب فيما خالفوا فيه مالكًا، من غير أن يعرفوا وجه قول مالك، ولا وجه قول مخالفه منهم، ولم يبيحوا النظر في كتب من خالف مالكًا إلىٰ دليل يبيِّنه، ووجه يقيمه لقوله وقول مالك؛ جهلًا منهم وقلة نصح، وخوفًا من أن يطَّلع الطالب علىٰ ما هم فيه من النقص والتقصير؛ فيزهد فيهم، وهم - مع ما وصفنا - يعيبون مَن خالفهم ويغتابونه، ويتجاوزون القصد في ذمِّه؛ ليوهموا السامع أنهم علىٰ حقٍّ، وأنهم أولىٰ باسم العلم، وهم ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩]» اهـ.

قلت: وعدُّ منزلة الشيخ أو العالم دليلًا علىٰ الحق عند المتعصِّبين؛ معضلة قديمة، أضلت فئامًا من الناس؛ فليس الحقُّ تابعًا - دائمًا - للأعظم منزلة، ولا للأكبر قدرًا، ولا للأشهر صيتًا.. احفظ هذه الثلاث وتأمل معي ما قاله أبو الوفاء علي بن عَقيل البغدادي في كتابه «الفنون» (٢/ ١٢٠):

«جئنا إلىٰ أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو إمام السنَّة، لم يسلك في اعتقاده تعظيم الرجال، ولا تقليد الأكابر، ولم ينظر سوىٰ الدليل؛ فيجب أن لا نخالفه، كما لا يخالَف مَن قبله، وأنتم تدعونا إلىٰ وفاقه تقليدًا له، ونظرًا إلىٰ أنه

(١) في ابن الجوزي: [ائت مالكًا في ترك ذلك المالك].

الأقدم والأكبر.

وهذا دعاءٌ منكم لنا إلىٰ ترك مذهبه وأنتم لا تعلمون، وذلك أنه خالف أبي بكر الصديق في مسألة الجدِّ، فلم يجعله كالأب، ووافق زيدًا في ذلك؛ فلو كان قد نظر إلىٰ رتبة التقدم والسبق، لكان اتباعه للصديق أولىٰ من زيد، فلمَّا لم يفعل ذلك اتباعًا للدليل دون التفضيل للأشخاص؛ وجب الآن النظر إلىٰ الأدلة في عصرنا دون تعظيم المشايخ؛ اقتداءً بالسلف الصالح من آدم إلىٰ الآن، علىٰ ما قدَّمنا من البرهان، ولو لزمنا مَن قبلنا. فإذا قيل: أنت، أيُّها الحدث، تخالف مشايخك في توجيه هذا بعينه علىٰ من ذكرنا من كل أدنىٰ خالف أعلىٰ، فيقال لأحمد: أنت تخالف الصِّديق في توريث الإخوة مع الجد، وأبو بكر جعله في إسقاطهم كالأب، ويتَّبع زيد، وترتفع المعتبة إلىٰ زيد. فيُقال له: أنت، ولا لك رتبة أبي بكر، تخالف من المقدَّم بسبقه في الإسلام والهجرة، والتفقُّه والخلافة؟ فيبطل أصل عظيم بهذا النوع من التعظيم، وهو إجماع الصحابة، وما اجتمعت الصحابة علىٰ اطّراحه لا يجوز التمسك به؛ وهو اطّراحهم للأشخاص في باب الأحكام، واتِّباع الأدلة خاصة».

قلتُ: وإن كان لا يجوز تعظيم الرجال - مِمَّن يستحقون التعظيم الشرعي؛ لفضلهم وسبقهم كأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ - بأن يقدَّم قولهم علىٰ الدَّليل، وأن لا نجعل مقدار عظمة الرجل دليلًا، فكيف بمن يعظِّم مَن لا

يستحق التعظيم من أهل البدع والأهواء، بل ويصل الأمر إلىٰ جعلهم حجَّة علىٰ الإسلام؟!

✎ **وأذكر ثلاثة أمثلة لهؤلاء؛ لندرك خطورة الأمر:**

المثال الأول: أبو حامد الغزالي.

والمثال الثاني: حسن البنا.

والمثال الثالث: سيد قطب.

أما الأول فسمُّوه حجة الإسلام؛ كما قال الشيخ عبدالرحمن الوكيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقالاته: «هل تجنيت علىٰ الغزالي»[1]:

«**سمعت ذات مرة واعظًا يعظ الناس، فكان ممَّا قاله لهم مفتريًا كذوبًا:** أن موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سأل رسول الله ﷺ ليلة الإسراء: أأنت القائل: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل؟ قال: نعم. قال: أرني عالمًا من أمتك هو كذلك. فنادىٰ الرسول: أقبل يا غزالي. فأقبل، فصدق موسىٰ...

وقرأت في كتاب: (لو كان للإسلام نبيٌّ بعد محمد ﷺ لكان هو الغزالي)، وكل امرئ يعرف أن لقب الغزالي: (حجة الإسلام)؛ أمسىٰ لدىٰ الناس أكثر شهرة من اسمه الغزالي، هذه الصورة الفخمة الضخمة التي

(١) مجموع مقالات الشيخ عبد الرحمن الوكيل (١/ ٤٨٧).

صوِّرت في عقول الناس للغزالي هي التي دفعتنا إلىٰ نقده، فلماذا؟

فالغزالي عند عابديه كأنبياء بني إسرائيل، وكل قول الأنبياء حقٌّ وصدق وإيمان وتشريع إلهي، فسيأخذ المسلمون قوله حجَّة دامغة! والغزالي كاد يكون نبيًّا لو قدر أن يكون للإسلام نبي بعد محمد ﷺ، ورجل هذه مكانته عند الناس؛ فسيكون قوله الدليل الساطع، وسبيله هو الصراط المستقيم! والغزالي حجة الإسلام... فكل كلمة ينطق بها فهي الفصل، وكل حكم يقضي به فلا مرد له، وكل تفسير يذهب إليه وقعت عنده العقول ساجدة!

وهذه كتابتنا عن الغزالي دلَّت علىٰ عزَّة مكانته وسمو مقامه عند الناس، فحتىٰ عند رفاقنا الأحبة ذوي الفكر الخالص الحرِّ ما زال الغزالي إمامًا يجب أن يصان عن لساني ونقدي.

إن الغزالي - أيها الإخوة - له خطره، وخطورته: فهو حجة الإسلام! وكثير من العلماء يفسِّرون كتاب الله في ضوء ما يكتب الغزالي ويقرر، بل قد يُخضعون الآية لتأويل فاسد؛ ليلائموا بينها وبين ما ذهب إليه الغزالي في كتبه، فالغزالي إذن أخطر رجل في الإسلام وعلىٰ الإسلام؛ لأنَّ زلة واحدة منها تطيح بالكثير، وخطأ واحد منه يودي بالأكثرية، ومن هنا وجب علىٰ كل مسلم أن يبين الخطأ من الصواب، وأن يميز الشرَّ من الخير، وأن يبرز للناس أن الغزالي ما كان للإسلام حجَّة، بل حتىٰ ولا شبه حجة، وأن ليس

للإسلام من حجة إلا كتاب الله وسنَّة رسوله العظيم، فأنا لا أنقد الغزالي لأنه أبو حامد الغزالي؛ بل لأنه عند الناس (حجة الإسلام)، إن الخطأ من الغزالي خطيئة، واللمم من الغزالي إثم كبير، والصغيرة منه أكبر الكبائر! لماذا؟

لأنه عند الناس حجة الإسلام، ولو أنني أخطأت ألف خطأ ما وزنت أخطائي كلها - عند الحق - خطأً واحدًا من الغزالي.

فعلىٰ قدر مكانتك في النفوس يكون مقدار محاسنك ومساويك، والناس تردد: (حسنات الأبرار سيئات المقربين)، فكيف والغزالي عند الناس هو أول المقربين؟!

هل تغفر للغزالي أخطاؤه؟

يقول بعض الأحبة العاتبين: إننا يجب أن نغفر للغزالي أخطاءه؛ فهو مجتهد أصاب وأخطأ.

كنت أحب هذا يا أخي الكريم، ولكن يا ليت كان خطأ الغزالي في الفروع، أو حتىٰ في بعض الأصول؛ ذلك لأن أخطاء الغزالي في أهم أس بني عليه الإسلام وهو التوحيد، وفي البداءة الأولىٰ التي يفهمها العامي من الإسلام، بل إن الغزالي في كثير من كتبه أنجد واتهم في الغلوِّ الفلسفي الذي يبعد بالنفس بُعدًا سحيقًا عن الإسلام، فلو كانت أخطاء الغزالي أخطاءَ

مجتهدين لتناسيناها، ولكنها أخطاء رجل غرَّته الصوفيَّة فسلك سبيلها، فشطت به؛ فإذا بحجة الإسلام يصبح عند الحق حجَّة علىٰ الإسلام، وحقًّا يجب أن نتغاضىٰ أحيانًا عن أخطاء العلماء، ولكن متىٰ؟

إذا كانت تلك الأخطاء ليست في الصميم الروحي من العقيدة، ليست في الأس الأول، وإذا كانت لا تضرُّ مَن يعتنقها من ناحية دينيَّة، والغزالي أخطأ فيما يجب أن نتحاشىٰ الخطأ فيه؛ فوجب حسابه علىٰ قوله، بل إنه - وتلك مكانته في النفوس - يجب أن يحاسب علىٰ أصغر صغيرة؛ لأنه حجة الإسلام!!» اهـ.

قلت: وأما الثاني (حسن البنا)؛ فقد غلا فيه أتباعه من حزب الإخوان المسلمين غلوًّا شنيعًا، يلمح الحاذق منه أنهم كادوا أن يجعلوه نبيًّا يتَّبع علىٰ كل أقواله وأفعاله، فلا يقبلون نقدًا فيه البتَّة، ولا يردُّون كلمة من كلامه، كأنه يوحَىٰ إليه!

قال سعيد حوىٰ في «المدخل إلىٰ دعوة الإخوان المسلمين» (ص١٨٣): «ونقطة البداية في الثقة المطلقة بدعوة الإخوان؛ ترجع إلىٰ الثقة بشخص حسن البنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولقد أخذنا هذه الثقة ورضعناها عمَّن هم أمثال الجبال في الثقة، منهم: شيخنا محمد الحامد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي كان يعتبر حسن البنا

مجدد القرون السبعة الماضية [(١)]، وليس مجددًا لقرن واحد، والذي كان يعتبر حسن البنا وقد وصل إلىٰ مرتبة الاجتهاد، وهو الذي لا يسلم أن الأمَّة قد وجد فيها مجتهد منذ عشرة قرون، وكل ذلك عن تجربة شخصية مع حسن البنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ» اهـ.

قلت: حسن البنا الذي بايع علىٰ الطريقة الحصافية الصوفية، وكان يخرج في الموالد، وعلىٰ رأسها: مولد النبي ﷺ ويدَّعي حضور النبي ﷺ المولد معهم.

والذي يدعو إلىٰ الوحدة الإنسانية، القائمة علىٰ وحدة وأخوة الأديان.

والذي سنَّ بدعة الاغتيالات... إلخ.

يصير هذا المحيي للبدع وأصول أهل الباطل مُجدِّدَ القرون السبعة الماضية!!

بلىٰ هو مُجدِّدٌ، لكنه مُجدِّد مناهج الفرق الضالَّة المخالفة لمنهاج أهل السنَّة والجماعة.

---

(١) وأين هو من شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وابن كثير، والذهبي، والحافظ ابن حجر، والشوكاني، والصنعاني... - رحم الله الجميع- إلخ المجدِّدين، الذين رفع الله بهم شأن السنة ومنهج أهل الحديث - منهج الفرقة الناجية والطائفة المنصورة - علىٰ مرِّ القرون العشرة الماضية؟!!

والعجيب أن هذا الرجل قال هذه الكلمة، وليس للبنا أي آثار علميَّة ترفعه إلىٰ مرتبة طالب علم، فضلًا عن أن يكون عالِمًا، فضلًا عن أن يكون مُجدِّدًا.

وقال جابر الحاج [(١)] في مجموعة أشعار له سماها بـ«نور علىٰ الكون أضاء»:

إذا ضاقت سيفرجها الودود ... فإن الله يفعل ما يريد

أخي في الله لا تحزن لأمر ... سيمضي الهدم والبنا يعود

قلتُ: كما غالىٰ الروافض في عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقالوا برجعة علي؛ هكذا شابه الإخوان الرافضة، فقال بعضهم برجعة البنا.

والبعض قد يقولها في لحن القول، وإن لم يصرِّح بها مثل هذا الرجل.

وقال أحمد عادل كمال في كتابه «نقط فوق الحروف... الإخوان والتنظيم الخاص» (ص٨٥)، مطريًا حسن البنا، مبينًا أسباب إعجابه به: «لكنه - أي البنا - كان جليلًا مهيبًا، فيه جلال العابد ومهابة العالم، ثم كان فوق ذلك كلِّه - ولعل هذا هو السر- مخلصًا أشد الإخلاص، متفانيًا في فكرته متجرِّدًا لها، فإذا ما تحدَّث خرج الحديث من قلبه... وكان يقدِّم من نفسه نموذجًا ساميًا ومثلًا عاليًا للرجل الرباني، دون أن يذكر حرفًا عن

(١) ينتمي إلىٰ حزب الإخوان المسلمين، وكان من ضمن الذين تمَّ اعتقالهم؛ كما أخبرني بهذا شيخنا الوالد حسن بن عبد الوهَّاب البنا حَفِظَهُاللهُ، وهذه الرسالة «نور علىٰ الكون أضاء»؛ هي من نفائس ونوادر رسائل أهل البدع التي أهداني إياها شيخنا الوالد من مكتبته العامرة.

نفسه؛ فيصغر الواحد منا في نفسه كثيرًا، ويحس أنه لا شيء أمام عملاق ضخم صنعه الله علىٰ عينه، واصطنعه لدعوته...

ولكننا أمام إمام قلَّ نظيره بين أئمة الهدىٰ النادرين... إلخ».

قلتُ: وهذا غلوٌّ ظاهر في رجل لا يستحق هذا الإطراء؛ فشهادته عليه بشدة الإخلاص والتجرد؛ أمر قلبيٌّ لا يعلمه إلا الله سبحانه.

وكذلك ادِّعاؤه أنَّ البنا من صَنعة الله؛ افتئاتٌ علىٰ الله سبحانه، وكأنه يشبهه بكليم الله موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، الذي قال الله سبحانه فيه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩] !!

وكذا ادعاؤه أنه ليس للبنا نظير في أئمة الهدىٰ؛ غلوٌّ فاحش لا يقال في أحد الصحابة ولا أئمة السَّلف، فكيف يقال في حق هذا الأشعريِّ المفوِّض الصوفي صاحب الدعوة إلىٰ الأخوة الإنسانية؟!!

وقال جابر قميحة في كتابه «الإمام الشهيد حسن البنا بين السهام السوداء وعطاء الرسائل»: «والمتأمل لما كتبه في مذكراته ورسائله؛ يجد أن الإمام البنا رَحِمَهُ اللَّهُ قد كان قائدًا سياسيًّا انقادت له الجماهير، وكان ذا فقه سياسي إسلامي أخذ بلبِّ ذوي الألباب من الناس...»، ثم نقل شهادات بعض الكفار والمستشرقين في البنا، ونقل شهادة «طنطاوي جوهري» حيث

قال: «حسن البنا في نظري أعظم من الأفغاني ومحمد عبده، إنه مزاج عجيب من التقوىٰ والدهاء السياسي، إنه قلب علي وعقل معاوية، رأيت فيه صفات القائد الذي يفتقده العالم الإسلامي».

وقال محمد أودن - من شيوخ الأزهر- (كما في كتاب «أيام من حياتي» لزينب الغزالي: «إن المنقذ الوحيد - بأمر الله - للإسلام؛ هو هؤلاء المعذَّبون - الإخوان المسلمون -، لا أمل لنا إلا في الله، ثم في إخلاصهم وما يبذلون في سبيل الدعوة».

قلت: فالقوم يعتقدون أنهم هم الممثِّلون للإسلام المنقذون له!!

لكن الإسلام الذي يمثِّلونه ليس الإسلام النقي المرسل به رسول الهدىٰ ﷺ، إنما هو إسلام اختلط به غبش كثير من أهوائهم، ويكفيهم أنهم جرَّدوا الإسلام عن أهم أصوله - توحيد الله -، مسقطين الاهتمام بهذا الأصل، بل محرِّفين له، وقد حصروه في مسألة «الحاكمية» فقط، والتي لم يلتزموا بشيء منها إلا الشعارات فقط، وأما المضمون؛ فهم أول المخالفين له، بدليل تحالفهم المريب مع كافة الأحزاب المناهضة لهذه الحاكميَّة: من اشتراكية وليبرالية وشيوعية، وعدم تطبيقهم حدًّا واحدًا من حدود الله، بل ولا حكمًا واحدًا من أحكام الشريعة في أي بلد استولوا علىٰ السلطة فيه.

وسئل مرشد الإخوان - محمد بديع - في حواره مع ممثلي «الحرية

والعدالة» - الذراع السياسي للإخوان -:

نحن نتكلم في ذكرىٰ استشهاد الإمام البنا؛ ما الأسباب- في رأيكم - التي دفعت بدعوة الإخوان المسلمين أن تستمر مؤثرة خلال هذه العقود، رغم العقبات والمحن التي مرَّت بها، في حين أن هناك دعوات كثيرة سابقة لها ولم يكن لها تأثير؟

فجاء في ضمن إجابته: «**واختيار الله لشخص الإمام الشهيد حسن البنا** لتنتشر دعوته بين الناس شيءٌ آخر، وما عرفته عنه أن هذا بركة إخلاص وصدق، ثم إرادة الله تعالىٰ قبل وبعد كل شيء؛ لأن الله علم فيه هذا، فأراد أن يجعله نموذجًا، فما معنىٰ شاب عادي في دار العلوم؟ وما الفرق بينه وبين مئات من أقرانه وهو بسيط ويقابل الناس بكل بساطة؟ وما معنىٰ أن يجتمع ستة عمال حول حسن البنا ويؤسِّسوا هذه الجماعة؟ وما معنىٰ أن يستشهد وعنده (٤٢) عامًا ويضع بهذا التخطيط الذي لا مثيلَ له علىٰ مستوىٰ العالم، ببركات وهامات لا يملكها إلا الله؟»".

قلت: هكذا يعتقد محمد بديع - مرشد الإخوان- أن الله سبحانه اختار حسن البنا واصطفاه، وأعطاه البركات والهامات!!!

ومن أشعار «الإخوانيين» المشهورة:

إن للإخــــوان صـــــرحٌ كـــــلَّ مـــــا فيـــــه حـــــسن

هكذا يعترفون أن حزبهم الضال صرح الإسلام، وجعلوه من بناء حسن البنا لا من بناء رسول الله ﷺ؛ فإمامهم المتبع المقتدىٰ به في كل أقواله وأفعاله - ولو كانت ضلالًا ومخالفة لأصل الأصول - التوحيد-.

ولذلك زكوا منهجم - الذي أسَّسه البنا - تزكية مطلقة بقولهم: «كل ما فيه حسن».

وهذا غلوٌّ شنيع في رجل احتوشته شياطين الإنس والجن، فأفسد فسادًا عريضًا من حيث ظنَّ أنه يصلح!!

قلتُ: وأما الثالث (سيد قطب)؛ فقد صوَّره القطبيون أنه شهيد الإسلام - وكأنه لا شهيد في الإسلام مثله -، وقال أحدهم: عاش سيدًا ومات قطبًا. وقال آخر: هو أحسن من تكلَّم في التوحيد. ويلزم من هذا: أنه أحسن من الصحابة في فهم التوحيد... إلخ.

والعجيب أن كلَّ من شمَّ رائحة العلم، وقرأ كتابات سيد قطب؛ يجد فيها الطوام التي تناقض أصول الإسلام، **ومن أخطرها ما يلي**:

١. قوله بوحدة الوجود والحلول والاتحاد، علىٰ طريقة ابن عربي الطائي الملحد، وابن الفارض، وابن سبعين.

٢. تكفيره عامة المجتمعات والحكومات الإسلامية منذ دولة بني أمية إلىٰ وقتنا الحاضر؛ ففاق الخوارج الأوائل غلوًّا.

٣. سلوكه مسلك الأشاعرة في تأويل صفات الله، مع سخريته من منهج السلف الصالح في هذا الباب.

٤. دعوته إلىٰ حرية الأديان، علىٰ طريقة الأفغاني الضال المنحرف عن الإسلام.

٥. دعواه أن الإسلام يمثل مزيجًا من الشيوعية والنصرانية.

٦. تعظيمه للاشتراكية الشيوعية، وإلباسه نظرياتها الفاجرة لباس الإسلام، كما في كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام».

٧. سبُّه المقذع لثلة من أصحاب النبي ﷺ، بل تكفيره لبعضهم، نحو: الخليفة الراشد عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبيه أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وهند بنت عتبة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين-، قد سلك في هذا مسلك الروافض الملاعين.

٨. تصويره آيات القرآن كالأغاني والمسرحيات التي تنظم علىٰ قواعد الموسيقىٰ، كما في «التصوير الفني في القرآن».

إلىٰ آخر ضلالاته التي يصعب حصرها في هذا المقام، ومن أراد المزيد

فليرجع إلىٰ مؤلَّفات العلامة المحدث ربيع بن هادي المدخلي في نقد أصول ومؤلفات سيد قطب، بجانب فتاوىٰ أكابر أهل العلم في التحذير من أصوله البدعيَّة.

قلتُ: وصنف آخر من هؤلاء يتصوَّر المسألة تصوُّرًا عاطفيًّا عجيبًا، حيث يُخيَّل إليه أن هناك من أحدث وقيعة بين العلماء وشيخه، وكأن الأمر مجرد خلافات شخصية، وضغائن نفسية، متناسيًا أصل المسألة: وهو أن الخلاف بين شيخه والعلماء خلافٌ في مسائل علمية منهجية، لا مسائل شخصية.

ويبني هذا الصنف علىٰ هذا التصوُّر العاطفي: عواطف أخرىٰ جائرة، فإذا علموا أن أحد طلَّاب العلم من عشيرتهم قد وافق العلماء الذين خالفهم الشيخ؛ رشقوه بسهام جائرة من الاتهامات الباطلة، حيث إنه خرج عن طاعة شيخهم:

فسهمٌ يَحمل اتهامًا له بأنه قد أجَّجَ نار الخلاف بين العلماء والشيخ، رغم أنهم يعلمون أن الخلاف حادث بين شيخهم والعلماء بسبب مخالفة شيخهم للحقِّ الظاهر، وليس ثَمَّ أي تدخل لصاحبهم هذا في شأن هذا الخلاف، ولكنهم بسبب تغلُّب العاطفة الجائرة عليهم أحبُّوا أن يعلِّقوا خطأ شيخهم علىٰ طرف آخر؛ فاختلقوا خديعة وهميَّة مفادها: أن العلماء تكلَّموا في شيخهم بسبب قيام أخيهم المفترىٰ عليه بإحداث وقيعة بين

العلماء وشيخهم، وكأن العلماء أصحاب عصبيَّة جاهليَّة، يبنون أحكامهم علىٰ مواقف شخصيَّة وتوترات عصبية.

وسهم يحمل اتهامًا له بأنه يريد أن يسقط شيخهم؛ ليحتل مكانه، وأنه ما سافر إلىٰ العلماء وأظهر موافقتهم إلا لحمل العلماء علىٰ تبديع شيخهم؛ فصوَّروا الأمر كأنه صراع علىٰ مُلك أو رئاسة.

وسهم ثالث يحمل اتهامًا له بأنه لم يردَّ غيبة الشيخ في حضرة العلماء، وكأن العلماء يغتابون هذا الشيخ في عرضه الشخصي لا في منهجه[١].

وسهم رابع بأنه مريض بداء حب الظهور.

وسهم، وسهم... من جعبة التعصُّب العاطفي.

وكل هذه السهام الجائرة والتصورات الخاطئة؛ ما هي إلا عواطف مشوبة بالأهواء، نبعت من فقر شديد في الحصيلة التربوية من الأصول السلفيَّة عند هذا الصنف.

فإذا رُمت نصحًا لهذا الصنف المتعصِّب؛ صمُّوا آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارًا، وكأنهم يقولون بلسان حالهم: ﴿قَالُواْ

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «والعلماء يسيرون في حكمهم علىٰ الأشخاص علىٰ قواعد الجرح والتعديل التي أرساها علماء الحديث؛ لتتم المباينة والمفاصلة بين أهل السنة السلفيِّين وأهل الأهواء».

يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ [هود: ٩١].

فهم كانوا يأملون من صاحبهم أن يكون مُدافعًا عن شيخهم في غيبته ولو بالباطل، ولو بالمداراة المتكلفة التي تصل إلىٰ حدِّ المداهنة، وإلا اعتبروه من الخوارج الذين خرجوا علىٰ شيخهم ولم يحفظوا غيبته ولم يراعوا هيبته.

ورغم علمهم بأن صاحبهم إنما خالف شيخهم لأدلَّة الكتاب والسنَّة التي صدع بها ثلةٌ من كبار العلماء الربانيين؛ فهم يعادونه ويسفهون منه؛ فصارت حال هذا النَّاصح كحال ابن بطة والشاطبي، حيث قال الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢١، ٢٢) وهو يصف حاله مع المخالفين له: «فكنت علىٰ حالة تشبه حالة الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ مع أهل زمانه؛ إذ حكىٰ عن نفسه فقال: عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والأبعدين، والعارفين والمنكرين؛ فإني وجدت بمكَّة وخراسان وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها - موافقًا أو مخالفًا - دعاني إلىٰ متابعته علىٰ ما يقوله، وتصديق قوله والشهادة له، فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك، كما يفعله أهل هذا الزمان؛ سماني موافقًا، وإن وقفت في حرف من قوله وفي شيء من فعله؛ سماني مخالفًا، وإن ذكرت في

واحد منهما أن الكتاب والسنَّة بخلاف ذلك وارد؛ سمَّاني خارجيًّا، وإن قرئ عليَّ حديث في التوحيد؛ سماني مشبهًا، وإن كان في الرؤية؛ سماني سالميًّا، وإن كان في الإيمان؛ سماني مرجئًا، وإن كان في الأعمال؛ سماني قدريًّا، وإن كان في المعرفة؛ سماني كراميًّا، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر؛ سماني ناصبيًّا، وإن كان في فضائل أهل البيت؛ سماني رافضيًّا، وإن سُئلت عن تفسير آية أو حديث فلم أجب فيهما إلا بهما؛ سماني ظاهريًّا، وإن أجبت بغيرهما؛ سماني باطنيًّا، وإن أجبت بتأويل؛ سماني أشعريًّا، وإن جحدتهما؛ سماني معتزليًّا، وإن كان في السُّنن مثل القراءة؛ سماني شفعويًّا، وإن كان في القنوت؛ سماني حنفيًّا، وإن كان في القرآن؛ سماني حنبليًّا، وإن ذكرت رجحان ما ذهب كل واحد إليه من الأخبار - إذ ليس في الحكم والحديث محاباة -؛ قالوا: طعن في تزكيتهم.

ثم أعجب من ذلك أنهم يسمُّونني فيما يقرؤون علي من أحاديث رسول الله ﷺ بما يشتهون من هذه الأسامي، ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره، وإن داهنت جماعتهم أسخطت الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولن يغنوا عني من الله شيئًا، وأنا متمسك بالكتاب والسنة، وأستغفر الله الذي لا إله إلا هو، وهو الغفور الرحيم.

هذا تمام الحكاية، فكأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ **تكلَّم علىٰ لسان الجميع، فقلَّما تجد**

عالِمًا مشهورًا أو فاضلًا مذكورًا إلا وقد نُبِذَ بهذه الأمور أو ببعضها؛ لأن الهوىٰ قد يدخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنَّة: الجهل بها، والهوىٰ المتبع الغالب علىٰ أهل الخلاف؛ فإذا كان كذلك حمل علىٰ صاحب السنَّة إنه غير صاحبها، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله حتىٰ ينسب هذه المناسب.

وقد نقل عن سيد العباد بعد الصحابة: أويس القرني رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنه قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعَا للمؤمن صديقًا، نأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا، ويجدون علىٰ ذلك أعوانًا من الفاسقين، حتىٰ والله لقد رموني بالعظائم، وايم الله؛ لا أدع أن أقوم فيهم بحقِّه».

فمن هذا الباب يرجع الإسلام غريبًا كما بدأ؛ لأن المؤالف فيه علىٰ وصفه الأول قليل؛ فصار المخالف هو الكثير، فاندرست رسوم السنة حين مدَّت البدع أعناقها، فأشكل مرماها علىٰ الجمهور» اهـ.

وقال أيضًا في (٢/ ٥٠٦): «رأي بعض المقلّدة لمذهب إمام: يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن يُنْسَب إلىٰ أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتىٰ إذا جاءهم أحدٌ مِمَّن بلغ درجة الاجتهاد وتكلَّم في المسائل باجتهاده ولم يرتبط إلىٰ إمامهم؛ رموه بالنكير، وفوَّقوا إليه سهام النقد، وعدّوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير

استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي.

ولقد لقي الإمام بَقِيُّ بن مَخْلد حين دخل الأندلس آتيًا من المشرق من هذا الصنف الأَمَرَّيْن؛ حتىٰ أصاروه مهجور الفناء، مهتضَم الجانب؛ لأنه جاءهم من العلم بما لا يدي لهم به؛ إذ لقي بالمشرق الإمام أحمد بن حنبل، وأخذ عنه مصنَّفه وتفقَّه عليه، ولقي أيضًا غيره، حتىٰ صنَّف «المسند المصنَّف» الذي لم يصنَّف في الإسلام مثله، وكان هؤلاء المقلدة قد صمَّموا علىٰ مذهب مالك، بحيث أنكروا ما عداه، **وهذا هو تحكيم الرجال علىٰ الحق، والغلو في محبَّة المذهب**»، إلخ ما قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

قلت: سبحان الله**!** ما أشبه الليلة بالبارحة؛ فإن هذه الصورة تتكرَّر اليوم مع أهل الحق في أغلب بلاد الإسلام، ولقد ذاق أهل الحقِّ الأمَرَّين من هذا الصنف؛ فتجد هؤلاء المتعصِّبة قد صمَّموا علىٰ أقوال شيخهم، بحيث أنكروا ما عداها، حتىٰ إذا جاءهم صاحب الحق الذي يتكلم بالدليل والحجَّة ولم يرتبط إلىٰ شيخهم؛ رموه بالنكير، وفوَّقوا إليه سهام النقد، وعدّوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي؛ فأرادوا أن يجعلوا صاحب الحق

---

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ ٱللَّهُ: «ومن أسباب الجمود علىٰ المذهب: قصر مصدر التلقي علىٰ أشياخ المذهب دون مراجعة غيرهم من أهل العلم من أهل السنَّة والجماعة، وذلك مبلغهم من العلم».

مهتضَم الجانب، مهجور الفناء؛ لأنه من العلم لما لا يدي لهم به.

ولو كانوا أهل اتِّباع؛ لقبلوا الحقَّ الذي جاء به صاحبهم، وإن كان في نظرهم جاهلًا أو خائنًا أو مغرضًا أو... إلخ، كما قال الأمير عبد القادر الجزائري في كتابه «ذكرىٰ العاقل وتنبيه الغافل» (ص ٣١- ط. مكتبة الخانجي)[١]: «اعلموا أنه يلزم العاقل أن ينظر في القول ولا ينظر إلىٰ قائله، فإن كان القول حقًّا قبله، سواء كان قائله معروفًا بالحق أو الباطل[٢]؛ فإن الذهب يستخرج من التراب، والنرجس من البصل، والترياق من الحيات، ويجتنىٰ الورد من الشوك؛ **فالعاقل يعرف الرجال بالحقِّ ولا يعرف الحقَّ بالرجال،** والكلمة من الحكمة ضالة العاقل، يأخذها من عند كل من وجدها عنده، سواء كان حقيرًا أو جليلًا، وأقلُّ درجات العالم أن يتميَّز عن العامي بأمور، منها: أنه لا يعاف العسل إذا وجده في محجمة الحجَّام، ويعرف أن الدم قذر لا لكونه في المحجمة، ولكنه قذر في ذاته، فإذا عدمت هذه الصفة في العسل؛ فكونه في ظرف الدم المستقذر لا يكسبه تلك الصفة ولا يوجب نفرة عنه، وهذا وهم باطل غلب علىٰ أكثر الناس، **فمهما نسب كلام إلىٰ قائل حسن اعتقادهم فيه؛ قبلوه وإن كان القول باطلًا، وإن نسب**

(١) ونقله عنه القاسمي في قواعد التحديث (٣٦٠، ٣٦١).

(٢) وأخذه من أهل الحق هو المتعيِّن.

القول إلىٰ من ساء فيه اعتقادهم؛ ردُّوه وإن كان حقًّا، ودائمًا يعرفون الحقَّ بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق، وهذا غاية الجهل والخسران، فالمحتاج إلىٰ الترياق إذا هربت نفسه منه حيث علم أنه مستخرجٌ من حيَّة؛ جاهل، فيلزم تنبيهه علىٰ أن نفرته جهلٌ محض، وهو سبب حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة؛ فإن العالم هو الذي يسهل عليه إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال، وبين الحق والباطل في الاعتقادات، وبين الجميل والقبيح في الأفعال، لا بأن يكون ملتبسًا عليه الحق بالباطل والكذب بالصدق والجميل بالقبيح، ويصير يتَّبع غيره ويقلِّده فيما يعتقد وفيما يقول، فإن هذه ما هي إلا صفات الجهال.

*** والمتبعون من الناس على قسمين:**

قسم عالم مسعد لنفسه ومسعد لغيره، وهو: الذي عرف الحقَّ بالدليل لا بالتقليد، ودعا الناس إلىٰ معرفة الحقِّ بالدليل لا بأن يقلِّدوه.

وقسم مهلك لنفسه ومهلك لغيره، وهو: الذي قلَّد آباءه وأجداده فيما يعتقدون ويستحسنون، وترك النظر بعقله ودعا الناس لتقليده، والأعمىٰ لا يصحُّ أن يقود العميان.

وإذا كان تقليد الرجال مذمومًا غير مرضي في الاعتقادات؛ فتقليد الكتب أولىٰ وأحرىٰ بالذمِّ، وإن بهيمة تُقاد أفضل من مقلّد ينقاد، وإن أقوال

العلماء والمتديِّنين متضادَّة متخالفة في الأكثر، واختيار واحد منها واتِّباعه بلا دليل باطلٌ؛ لأنه ترجيح بلا مرجح، فيكون معارضـًا بمثله» اهـ.

وقال الشوكاني في «أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب» (ص٧٦-٧٨): «وَاعْلَم أَن سَبَب الْخُرُوج عَن دَائِرَة الْإِنْصَاف، والوقوع فِي موبقات التعصُّب؛ كَثِيرَة جدًّا، فَمِنْهَا - وَهُوَ أَكْثَرهَا وقوعًا وأشدها بلَاءً -: أَن ينشأ طَالب الْعلم فِي بلد من الْبلدَانِ الَّتِي قد تمذهبَ أَهلُهَا بِمذهب معَيَّن، وَاقْتَدوا بعالم مَخْصُوص، وَهَذَا الدَّاء قد طبق فِي بِلَاد الْإِسْلَام وَعمَّ أَهلَهَا، وَلم يخرج عَنهُ إِلَّا أَفْرَاد قد يُوجد الْوَاحِد مِنْهُم فِي الْمَدِينَة الْكَبِيرَة وَقد لَا يُوجد؛ لِأَن هَؤُلَاءِ الَّذين ألفوا هَذِه الْمذَاهب قد صَارُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا هِيَ الشَّرِيعَة، وَأَنَّ مَا خرج عَنْهَا خَارجٌ عَن الدِّين مباين لسبيل الْمُؤمنِينَ، ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ [المؤمنون: ٥٣]؛ فَأهل هَذَا الْمَذْهَب يَعْتَقِدُونَ أَن الْحقَّ بِأَيْدِيهِم وَأَن غَيرهم علىٰ الْخَطَأ والضلال والبدعة، وَأهل الْمَذْهَب الآخر يقابلونهم بِمثل ذَلِك، وَالسَّبَب أَنهم نشئوا فوجدوا آبَاءَهُم وَسَائِر قراباتهم علىٰ ذَلِك، وَرَثَة الْخلف عَن السَّلف وَالْآخر عَن الأول، وانضم إِلَىٰ ذَلِك قصورهم عَن إِدْرَاك الْحَقَائِق بِسَبَب التَّغْيِير الَّذِي ورد عَلَيْهِم مِمَّن وجدوه قبلهم تعليمهم معالم الْإِنْصَاف، وهدايتهم إِلَىٰ طرق الْحق؛ مَا يُوجب جمودهم علىٰ مَا هم عَلَيْهِ، واعتقادهم أَنَّ الْحقَّ مَقْصُور عَلَيْهِ

منحصر فِيهِ، وَأَنَّ غَيره لَيْسَ من الدِّين وَلَا هُوَ من الْحق، فَإِذا سمع عَالمًا مِنَ الْعلمَاء يُفْتِىٰ بِخِلَافِهِ أَو يعْمل علىٰ مَا لَا يُوَافقهُ؛ اعْتقد أَنه من أهل الضلال، وَمن الدعاة إِلَىٰ الْبِدْعَة؛ وَهَذَا إِذا عجز عَن إِنْزَال الضَّرَر بِهِ بِيَدِهِ أَو لِسَانه، فَإِن تمكَّن من ذَلِك؛ فَعَلَه مُعْتَقدًا أَنه مِن أعظم مَا يتقرَّب بِهِ إِلَىٰ الله ويدخره فِي صَحَائِف حَسَنَاته، ويتأجر الله.

وَهَذَا مَعْلُوم لكلِّ أحد، وَقد شاهدنا مِنْهُ مَا لا يَأْتِي عَلَيْهِ حصرٌ، وَلَا تحيط بِهِ عبارَة، بل قد بلغ هَذَا المتعصِّب فِي معاداة مَن يُخَالِفهُ إِلَىٰ حدٍّ يُجَاوز بِهِ عدواته للْيَهُود وَالنَّصَارَىٰ، وَلَو علم المخدوع الْمَغْرُور بِأَنَّ سَعْيه ضلالٌ وَعَمله وبال، وَأَنه من ﴿الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾[الكهف: ١٠٣، ١٠٤]؛ لأقصر عَن غوايته، وارعوىٰ عَن بعض جَهله، لكنه جهل قدر نَفسه وخسران سَعْيه، وتحامىٰ غَيره من أهل الْمعرفَة والفهم إرشاده إِلَىٰ الْحقِّ، وتنبيهه علىٰ فَسَاد مَا هُوَ فِيهِ؛ مَخَافَة علىٰ نَفسه مِنْهُ وَمِمَّنْ يشابهه فِي ذَلِك؛ فتعاظم الْأَمر وَعمَّ الْبلَاء، وتفاقم الْأَمر وَعمَّ الضَّرَر.

وَلَو نظر ذَلِك المتعصب بِعَين الْإِنْصَاف، وَرجع إِلَىٰ عقله وَمَا تَقْتَضِيه فطرته الْأَصْلِيَّة؛ لكف عَن فعله، وأقصر عَن غيِّه وجهله، وَلكنَّه قد حيل بَينه وَبَين ذَاك، وَفرغ الشَّيْطَان مِنْهُ، إِلَّا من عصم الله، وَقَلِيل مَا هم.

وَهَكَذَا صَاحب الْمعرفَة وحامل الْحجَّة وثاقب الْفَهم، لَو وَطَّن نَفسه علىٰ الْإِرْشَاد، وَتكلَّم بِكَلِمَة الْحق وَنصر الله سُبْحَانَهُ وَنَصر دينه، وَقَامَ فِي تَبْيين مَا أمره الله بتبيينه؛ لحمد مسراه، وشكر عاقبته، وَأَرَاهُ الله سُبْحَانَهُ من بَدَائِع صنعه وعجائب وقايته، وَصدق مَا وعد بِهِ من قَوْله: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧﴾ [محمد: ٧]؛ مَا يزِيدهُ ثباتًا ويشدُّ من عضده، ويقوي قلبه فِي نصْرَة الْحق ومعاضدة أَهله.

وَمن تَأَمَّل الْأَمر كَمَا يَنْبَغِي؛ عَرَف أَنَّ كل قَائِم بِحجَّة الله إِذا بَيَّنهَا للنَّاس كَمَا أمره الله، وصدع بِالْحَقِّ، وَضرب بالبدعة فِي وَجه صَاحبهَا، وألقم المتعصب حجرًا، وأوضح لَهُ مَا شَرعه الله لِعِبَادِهِ، وَأَنه فِي تمسُّكه بمحض الرَّأْي مَعَ وجود الْبُرْهَان الثَّالِث عَن صَاحب الشَّرْع؛ كخابط عشواء، وراكب العمياء؛ فَإِن قبل مِنْهُ ظفر بِمَا وعده رَسُول الله ﷺ من الْأجر فِي حَدِيث : «لِأَن يهدي الله بك رجلًا» الحَدِيث، وَإِن لم يقبل مِنْهُ؛ كَانَ قد فعل مَا وَجب الله عَلَيْهِ، وخلص نَفسه من كتم الْعلم الَّذِي أمره الله بإفشائه، وَخرج من ورطة أَن يكون من الَّذين يكتمون مَا أنزل الله من الْبَينَات وَالْهدىٰ، وَدفع الله عَنهُ مَا سوَّلته لَهُ نَفسه الأمارة من الظنون الكاذبة والأوهام الْبَاطِلَة، وانْتهىٰ حَاله إِلَىٰ أَن يكون كَعبه الْأَعْلَىٰ وَقَوله الأرفع، وَلم يزده

ذَلِك إِلَّا رفْعَة فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، وحظًّا عِنْد عباد الله، وظفرًا بِمَا وعد الله بِهِ عبَادَه الْمُتَّقِينَ، وهم وَإِن أَرَادوا أَن يضعوه بِكَثْرَة الْأَقَاوِيل وتزوير المطاعن وتلفيق الْعُيُوب، وتواعدوه بإيقاع الْمَكْرُوه بِهِ وإنزال الضَّرَر عَلَيْهِ؛ فَذَلِك كُلُّه يَنْتَهِي إِلَىٰ خلاف مَا قدروه وَعكس مَا ظنُّوه، وَكَانَت الْعَاقِبَة لِلْمُتقين؛ كَمَا وعد بِهِ عبَادَة الْمُؤمنِينَ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر: ٤٣]، و﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٩٣﴾ [البقرة: ١٩٣]» اهـ.

قلتُ: وعلىٰ الجانب الآخر يُمجِّد المتعصِّبون واحدًا من حدثاء الأسنان - مِمَّن لم يخبر العلم وأهله - لمجرد تصنعه - المبني علىٰ جهل وتعصُّب - بأنه دافع عن شيخهم، وحفظ غيبته، وحاول تهدئة الأمر بينه وبين العلماء - علىٰ حدِّ زعمه وفهمه السقيم -؛ فيصير ذاك الحدث عندهم هو المخلص الأمين السلفي الأصيل، وحقيقة الأمر: أنه ما صنع ذلك إلا للعلَّة التي ذكرها الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي الـ«مُحافظة علىٰ البقاء في الزمرة، والانغماس مع أهل مذهبه في خيرهم وشرِّهم؛ خشية من ذلك العار الذي استنَّه الكفار من ذمِّ المخالف[1]...»[2].

وقد صدق أيضًا علىٰ هؤلاء ما قاله الشوكاني في «فتح القدير» (١/ ٥٢٦)

---

(١) الذي يخرج عن الزمرة، أو العصبة؛ وذلك لحرصهم علىٰ أن يستمرَّ باطلهم وينتشر.

(٢) «إيقاظ الفكرة» (ص ٥٠).

في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]: «وفي هذه الآية باعتبار عموم لفظها - الذي هو المعتبر دون خصوص السبب - دليلٌ علىٰ اجتناب كل موقف يخوض فيه أهله بما يفيد التنقُّص والاستهزاء للأدلة الشرعيَّة؛ كما يقع كثيرًا من **أُسراء التقليد، الذين استبدلوا آراء الرجال بالكتاب والسنَّة، ولَم يبقَ في أيديهم سوىٰ: قال إمام مذهبنا كذا، وقال فلان من أتباعه بكذا. وإذا سمعوا من يستدلَّ علىٰ تلك المسألة بآية قرآنية أو بحديث نبويٍّ؛ سخروا منه، ولَم يرفعوا إلىٰ ما قاله رأسًا، وظنوا أنه قد جاء بأمر فظيع وخطب شنيع،** وخالف مذهب إمامهم الذي نزَّلوه منزلة **مُعلِّم الشرائع،** بل بالغوا في ذلك حتىٰ جعلوا رأيه القائل، واجتهاده الذي هو عن منهج الحق مائل؛ مقدَّمًا علىٰ الله وعلىٰ كتابه وعلىٰ رسوله؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما صنعت هذه المذاهب بأهلها؟!» اهـ.

قلت: ومن السمات البارزة لهؤلاء المتعصِّبين: طفح أفئدتهم بالحقد الدفين علىٰ صاحبهم - المخالف لشيخهم -، إذا أظهره الله ووفقَّه سبحانه إلىٰ التصنيف والدعوة؛ حسدوه وغمطوا حقَّه وبغوا عليه، وقالوا متسائلين: أنَّىٰ له هذا؟ ومتىٰ تعلَّم؟ ومتىٰ ألَّف هذه المصنَّفات؟

وفي مثل هذا يقول ابن حزم كما في «رسالة في فضل الأندلس»(١): «وأمَّا جهتنا فالحكم في ذلك ما جرىٰ به المثل السائر: أزهد الناس في عالم أهلُه... ولا سيَّما أندلسنا؛ فإنها خُصَّت من حسد أهلها للعالِم الظاهر فيهم، الماهر منهم، واستقلالهم كثير ما يأتي به، واستهجانهم حسناته، وتتبُّعهم سقطاته وعثراته، وأكثر ذلك مدَّة حياته، بأضعاف ما في سائر البلاد؛ إن أجاد قالوا: سارق مغير، ومنتحل مدَّعٍ.

وإن توسَّط قالوا: غثٌّ بارد، وضعيف ساقط.

وإن باكر الحيازة لقصب السبق، قالوا: متىٰ كان هذا؟ ومتىٰ تعلَّم؟ وفي أي زمان قرأ؟... إلخ» اهـ.

قلت: وصدق أبو العباس الرياشي حينما قال - كما في «الآداب الشرعية» (١/ ٤٧) -:

وإذا بليت بجاهلٍ متجاهلٍ ... يجد المحال من الأمور صوابا
أَوْلَيْتُهُ مِنِّي السكوت وربما ... كان السكوت عن الجوابِ جوابا

وقال أبو محمد هبة الله بن علي بن عرام - كما في «خريدة القصر وجريدة العصر» للعماد الأصفهاني (قسم شعراء مصر/ ٢/ ١٨٧) -:

(١) رسائل ابن حزم (٢/ ١٧٨)، بواسطة قسم الدراسة لكتاب «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس» (١/ ١٩٨).

وذي عيوب بغىٰ عيبي فأعوَزه — فظل يحسدني للعلم والأدب
نزَّهت نفسي عنه غير مكترث — بفعله فأتىٰ بالزور والكذب

«وهذا شأن النفوس الجاهلة الظالمة، إذا كان عندها شيء من علم قد تميَّزت به عمَّن هو أجهل منها، وحصل لها به نوع رياسة ومال، فإذا جاءها من هو أعلم منها بحيث تمحىٰ رسوم علومها ومعارفها في علمه ومعرفته؛ عارضته بما عندها من العلم، وطعنت فيه بأنواع المطاعن؛ قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٤، ٣٥]»[(١)].

وفي وسط هذه العواطف، يُغيَّب أصل المسألة الذي كان يجب علىٰ هؤلاء المتعصِّبين أن يتبيَّنوه إن كانوا بالفعل يُحبون شيخهم حبًّا شرعيًّا صحيحًا؛ فكان عليهم أن يرجعوا لحجج العلماء الكبار، فإن ظهر لهم صوابُها تقدَّموا بالنصح لشيخهم أن يراجع الحقَّ.

وقد حكىٰ أبو حيّان التَّوحيديُّ عن أبي سعيد السّيرافيِّ؛ أنَّه قال: «كان أبوبكر ضعيفًا في التَّصريف، والنَّحو خاصَّة، وفي كتاب «الجمهرة» خللٌ كثير.

قال التَّوحيديُّ: قلنا له: فلو فَصَّلْتَ بالبيان عن هذا الخلل، وفتحتَ لنا

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٤٣٣).

بابًا من العلم، فقال: نحن إلىٰ سَتْر زلَّات العلماء أحوجُ منَّا إلىٰ كشفها... فلمَّا نهضنا من مجلسه؛ قال بعض أصحابنا: قد كان ينبغي أن نقول له: حراسةُ العلم أَوْلىٰ من حراسة العالِم، وفي السُّكوت عن أبي بكر إجلال، ولكن خيانة للعلم»[1] اهـ.

قلت: لكنهم بلا شعور قد تزيوا بزي الشيعة والمتصوِّفة، حيث إنهم في قرارة أنفسهم يربؤون بشيخهم أن يصدر منه ما يخالف المنهج الحقَّ، مما استدعىٰ تخطئة العلماء له أو تبديعهم إياه، ويقولون بلسان حالهم - وأحيانًا بلسان مقالهم -: إن العلماء ضخَّموا الأمر بلا مقتضٍ، وأثاروا زوبعة علىٰ شيخنا بلا داعٍ؛ فشيخنا هو العالم الربَّاني العارف، لا يقصد هذه المخالفة أبدًا، إنما هو يقصد كذا وكذا...

وثَمَّ صنفٌ ثالث: لم يستنكف أن يعترف بخطأ شيخه، لكن انتابته صدمة المفاجأة، وبقي متحيرًا ساعات وأيامًا سائلًا نفسه: كيف يقع شيخي في هذه المخالفة أو في هذه البدعة، وهو الذي علَّمني منهج أهل السنة؟!

ويكبر عليه أن يتحول شيخه - إن كان من أهل السنَّة - من صحبة أهل

(١) انظر مجلة جامعة أم القرىٰ (العدد ٢٠)، مقال: «خَلَلُ الأُصُولِ فِي مُعْجَمِ الجَمْهَرَة»، كتبه: د. عبد الرَّزَّاق بن فرَّاج الصَّاعديُّ، الأستاذ المشارك بقسم اللُّغويات- كلية اللُّغة العربية بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة.

السنة إلىٰ صحبة أهل الأهواء!!

لكن أحيانًا يكون شيخه في حقيقة أمره صاحب بدعة، لكنه علىٰ حدِّ فهم أتباعه من المغرَّر بهم والسُّذَّج: هو من أهل السنة الأصلاء. وأشدُّهم تعصُّبًا يعتبره إمامَ إئمة السنَّة وشيخ المشايخ، ومن ثَمَّ لمَّا يفضح العلماء الربانيون حقيقة أمر هذا الشيخ المتخفي، يكبرُ الأمر علىٰ أتباعه، وتحدث عندهم هزَّات نفسية.

وصدق العلامة المقبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **حينما قال في «إيثار الحق الشامخ علىٰ الآباء والمشايخ» (ص٣٨٨)**: «وأما أنك تشرب قلبك حب قوم وكراهة آخرين، ثم تأخذ بقية عمرك في تثبيت ذلك البناء، وهو علىٰ شفا جرف هار، وتغر نفسك إنك أردت الله بذلك، وأنت تعلم خلاف ذلك إن أنصفت؛ فهذه إنما هي حميَّة الجاهلية الأولىٰ، إلا أنها غلبت علىٰ الناس» اهـ.

وصدق ابن القيم في قوله في «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٠٧): «وَلَا يُوحِشَنَّكَ مَنْ قَدْ أَقَرَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ، هُوَ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أُولِي الْعِلْمِ، فَإِذَا ظَفِرْت بِرَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أُولِي الْعِلْمِ طَالِبٍ لِلدَّلِيلِ، مُحَكِّمٍ لَهُ، مُتَّبِعٍ لِلْحَقِّ حَيْثُ كَانَ وَأَيْنَ كَانَ وَمَعَ مَنْ كَانَ؛ زَالَتِ الْوَحْشَةُ، وَحَصَلَتِ الْأُلْفَةُ، وَلَوْ خَالَفَكَ فَإِنَّهُ يُخَالِفُك وَيَعْذِرُك، وَالْجَاهِلُ الظَّالِمُ يُخَالِفُك بِلَا حُجَّةٍ، وَيُكَفِّرُك أَوْ يُبَدِّعُك بِلَا حُجَّةٍ، وَذَنْبُك رَغْبَتُك عَنْ طَرِيقَتِهِ الْوَخِيمَةِ،

وَسِيرَتِهِ الذَّمِيمَةِ، فَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ هَذَا الضَّرْبِ؛ فَإِنَّ الْآلَافَ الْمُؤَلَّفَةَ مِنْهُمْ لَا يُعْدَلُونَ بِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْوَاحِدُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُعْدَلُ بِمِلْءِ الْأَرْضِ مِنْهُمْ».

قلتُ: وإذا كان الشيخ بالفعل سنيًّا سلفيًّا في سابق أمره، ثم زاغ قلبه[1]؛ فإن الأمر يكون أشدَّ، وتعتصر قلوب المتعصِّبين له حزنًا؛ فيبيتوا في صراع حائر مع هذه العواطف المشوبة بالأهواء، وتتردَّد أنفاسهم في صدورهم مسترجعين ذكريات قديمة تحوي انتصارات شيخهم في صولات سابقة له مع أهل البدع؛ فيرجعون القهقرىٰ باحثين عن مخرج من هذا الضيق؛ فيلجأ بعضهم إلىٰ بعض، وهم علىٰ حال واحدة، فلما استيئسوا خلصوا نجيًّا، قال كبيرهم: ألم تعلموا أن شيخكم قد بُيِّت له أمر بليلٍ، فما لكم لا تناصرون؟!!

وبينما هم في أهوائهم سادرون، يُسخِّر الله لهم من يطرق أهواءهم بمطارق الحق، فيقول لهم: ما هذه الأهواء التي أنتم لها عاكفون؟! قالوا: لقد شببنا علىٰ شيخنا صدَّاعًا بالحق، وعن طريقه عرفنا العلماء، ولولاه ما اهتدينا!!

فعندها قام صاحبهم بتفتيت شبهاتهم لعلهم يرجعون؛ فكان ردُّ فعلهم **صرخة متعصِّب**، فكأنهم صرخوا في وجه صاحبهم - الذي هضموا جانبه -

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: فلندع ربنا: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

قائلين: مَن فعل هذا بشيخنا إنه لمن الظالمين! فتصبَّر الطارق ناصحًا: بل هو صنيع الشيخ وليس للعلماء يدٌ في صنيعه، بل هم له ناصحون، وعلىٰ مخالفته للحق صابرون!! فرجعوا إلىٰ أنفسهم قائلين: لقد كنَّا للعلماء ظالمين ولصاحبنا عادين!! ثم نُكِسوا علىٰ رءوسهم: لقد علمتَ أن العلماء هم المخطئون في حكمهم بسبب الأخبار الكاذبة التي وصلتهم عن شيخنا، وبسبب سعيك للوقيعة...!!

وهكذا تموج العواطف بأهل التعصُّب في تيه من الأهواء، قد أجدب من ثمار الجذور الأصيلة التي غرسها سلفنا الصالح، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفتنة هؤلاء أن الحقَّ - الذين هم جحدوا به واستيقنته أنفسهم - لم يأتهم من طريق شيخهم، إنما جاءهم من طريق صاحبهم المهتضم الجانب، المهجور الفناء، فكانت حجَّة هؤلاء هي حجة أهل التعصُّب في الأزمان السالفة، أتدري ما هي حجة أهل التعصُّب؟

[الجواب: تكاد تكون حجَّة لكل الأمم، وهي عمدة كل متعصِّب عاجز ظالم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٣، ٢٤].

هذه حجتهم... لم يأتهم مثل ما جاء به نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من طريق

آبائهم، ولو جاءهم من طريق آبائهم لقبلوه، ولكنه جاء من طريق آخر، وذلكم هو التعصُّب][(١)].

وأيضًا هذه هي حجة هؤلاء، وإن أخفاها بعضهم في قرارة نفسه: أن هذا الحق الذي صدع به العلماء لم يأتهم عن طريق شيخهم، ولو جاءهم عن طريق شيخهم لقبلوه، ولكنه جاء من طريق أخرىٰ، وذلكم هو التعصُّب.

«ولولا أن قول الحق فريضة، والتعصُّب للإنسان هوًىٰ؛ لأعرضت عن ذكر هذا، لكن يجب قبول الحق إن ساء أو سُرَّ، والله المستعان»[(٢)].

ومن توخىٰ الحق فما ظلم، ومن توخىٰ الصدق لم يلم.

وإلىٰ هذه الأصناف المتلوِّنة أسوق نصيحة عزيزة من الشيخ السلفي صديق حسن خان القنوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال في «أبجد العلوم» (١/ ٣٦٢): «وأهم ما يحصل لك أن تكون منصفًا غير متعصِّب في شيء من هذه الشريعة؛ فلا تمحق بركتها بالتعصُّب لعالم من علماء الإسلام، بأن تجعل رأيه واجتهاده حجَّة عليك وعلىٰ سائر العباد؛ فإنه وإن فضلك بنوع من العلم، وفاق عليك بمدرك من الفهم؛ فهو لم يخرج بذلك عن كونه

---

(١) **ما بين المعقوفين منقول من كتاب العلامة ربيع بن هادي** حَفِظَهُ ٱللَّهُ: «التعصُّب الذميم وآثاره» (ص ١٦).

(٢) «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص ٣٢٨).

محكومًا عليه مُتعبَّدًا بما أنت متعبد به، بل الواجب عليك: أن تعترف له بالسبق وعلوِّ الدرجة اللائقة به في العلم، مُعتقدًا أن ذلك هو الذي لا يجب عليك غيره ولا يلزمك سواه، **وليس لك أن تعتقد أن صوابه صوابٌ لك أو خطأه خطأٌ عليك**، بل عليك بالاجتهاد والجد حتىٰ تبلغ إلىٰ ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذلك المعدن الذي لا معدن سواه، والموطن الذي هو أول الفكر وآخر العمل، **فإذا وطَّنت نفسك علىٰ الإنصاف وعدم التعصُّب لمذهب من المذاهب، ولا لعالم من العلماء؛ فقد فزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده...**» اهـ.

قلت: واعلم - رحمك الله - أن الحكم الذي يتَّفق عليه العلماء الكبراء لا يبعد عن الصواب في الغالب، خاصةً إذا كان هذا الحكم يتعلَّق بنفي التكفير عن مسلم فاسق، أو بتبديع صاحب هوًىٰ جار وصال علىٰ أصول المنهج السلفي وعلىٰ العلماء، أو يتعلق بغيرها من المسائل العظام التي تنغلق عن الحكم فيها الأفهام، فلا يفتي فيها إلا عالم هُمام.

وروي في الحديث: «البركة مع أكابركم»[1].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٩)، والطبراني في الأوسط (٨٩٩١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٦٣)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٢٥٩)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٧٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ١٦٥)، وابن عساكر في =

وقال ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٥/ ٢٣٤): حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا زكريا بن أبي زائدة قال: حدثني علي بن الأقمر؛ أن أبا جحيفة كان يقول: «جالسوا الكبراء، وخالطوا الحكماء، وسائلوا العلماء».

وأخرجه في (٧/ ١٤٤) قال: ثنا حميد بن عبد الرحمن عن زكريا؛ به[(١)].

=

تاريخ دمشق (٤٦/ ٢٧٩)، والرافعي في التدوين (٤/ ١٠٩) من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن المبارك بدرب الروم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ مرفوعًا.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٣١)، من طريق وارث بن عبيد الله، عن ابن المبارك؛ به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٧)، من طريق بقية، عن ابن المبارك؛ به، ثم قال: «وهذا لا يروىٰ موصولًا إلا عن ابن المبارك؛ روىٰ عنه نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وبقية هذا، والأصل فيه مرسل»، وقال في (٥/ ٢٩٥): «وهذا رواه عن ابن المبارك جماعة، فأسندوه، والأصل فيه مرسل».

قال أبو حاتم البستي: «لم يحدِّث ابن المبارك هذا الحديث بخراسان، إنما حدث به بدرب الروم؛ فسمع منه أهل الشام، وليس هذا الحديث في كتب ابن المبارك مرفوعًا».

وقال الخطيب: «هكذا رواه عيسىٰ عن الوليد متصلًا، وخالفه هشام بن عمار؛ فرواه عن الوليد بن مسلم، وقال فيه: عن عكرمة، عن النبي ﷺ. ولم يذكر فيه ابن عباس».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣١٣): «سمعت أبي وذكر حديثًا رواه الوليد، عن ابن المبارك بأرض الروم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**البركة مع أكابركم**»؛ قال أبي: حدثنا نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن النبي ﷺ: «كان يستاك فأمر أن يكبِّر - يعني: يدفع السواك إلىٰ أكبرهم -».

(١) وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ١٣٣)، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن (٢/ ٢٠)، من طريق =

وقال أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٨٢هـ) في كتابه «المصون في الأدب» كما في (ص١٤٢،١٤٣): «أخبرنا أبو بكر بن دريد قال: أخبرنا الرياشي عن العُتبي قال: قال زياد: «**إني رأيت خلالًا ثلاثًا نبذت إليكم فيهن النصيحة: رأيت إعظام ذوي الشرف، وإجلال ذوي العلم، وتوقير ذوي الأسنان**، والله لا أوتىٰ بوضيع لم يعرف لشريف شرفه إلا عاقبته له، ولا يأتيني كهل بحدث لم يعرف له فضل سنَّه علىٰ حداثته إلا عاقبته له، ولا يأتيني عالم عاقل بجاهل لم يعرف له فضل علمه علىٰ جهله إلا عاقبته له؛ فإنما الناس بعلمائهم، وأعلامهم، وذوي أسنانهم. ثم تمثل قائلًا:

تهدىٰ الأمور بأهل الرأي ما صلحت
فإن تولت فبالأشرار تنقاد[(١)]

=

زكريا؛ به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، من رواة الجماعة.

وأبو جحيفة هو وهب بن عبد الله السوائي: صحابي مشهور بكنيته، يقال له: وهب الخير.

وقد روي مرفوعًا، ولا يصح: أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ١٢٥)، والبيهقي (٢/ ٢١)، وفي إسناده عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي، متروك.

(١) **قال الشيخ عبد السلام هارون - مُحقق المصون -**: «للأفوه الأودي في ديوانه (١٠) من الطرائف الأدبية والعقد (١: ٩/ ٥: ٣٠٨)، والقالي (٢/ ٢٢٥)، ونهاية الأرب (٣/ ٦٤)، ورواية الديوان:

تلفىٰ الأمور بأهل الرشد ما صلحت فإن تولوا فبالأشرار تنقاد

لا يصلح الناس فوضىٰ لا سَراة لهم
ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا(١)

وإن أردت إنصاف نفسك؛ هل هي من النفوس المتعصِّبة أم هي من النفوس المتبعة المطمئنة؟

ففتش في قلبك: هل لمَّا طرق أذنيك الغمز واللمز والطعن الخفي -وأحيانًا الجلي- في عدد من العلماء الكبراء؛ توقَّد غضبك مثلما توقد لمَّا بلغك التحذير من خطأ لشيخك؟

أدع الإجابة لك، ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة: ١٤]، هداك الله وأرشدك.

وإني مُشفق علىٰ أهل هذه الأصناف التي ذكرت ممَّن سيطرت عليهم العواطف الجامحة تجاه شيخهم، فخرجت بهم عن طور الاتباع والأدب،

---

(١) **قال الخطابي في غريب الحديث (٢/ ٥٣١):** «أخبرني بعض أصحابنا، عن أبي عمر قال: أصل المفاوضة المساواة؛ قالوا: منها شركة المفاوضة، وذلك لأن كل واحد من الشريكين يساوي صاحبه فيما يستفيده، ولا ينفرد بشيء منه دون صاحبه؛ قال: ومنه قول الشاعر:

لا يصلح الناس فوضىٰ لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

أي: لا تصلح أمورهم وهم أكفاء متساوون في الدرجة، ليس لهم رئيس يقودهم؛ فيصدروا عن أمره، وينتهوا إلىٰ رأيه» اهـ.

وما أشبه حال هؤلاء بحال من تربَّىٰ في كنف أب صالح سنوات، ثم لما شبَّ الولد وشاخ الأب؛ إذ الأب يقترف بعض المخالفات الشرعيَّة التي لم تكن مُتوقعة من مثله؛ فتكون صدمة علىٰ هذا الشاب حيث يصعب علىٰ قلبه - الذي شبَّ علىٰ حبِّ أبيه وعلىٰ اتخاذه قدوة - أن يتقبلها، ولا يقبل من مخلوق كائنًا من كان أن يرمي أباه بأنه قد خالف الشرع، ولو رام أحد الكبراء أن ينصح لهذا الأب؛ لهاجت الأحزان في قلب الفتىٰ الشاب، لكن هذه الأحزان إن كانت نابعة من الولاء الفطري المدعم بالعقيدة السليمة، الخالي من التعصُّب لهذا الأب؛ فإنها لا تتعارض مع اعترافه بخطأ أبيه، ولشَكَر هذا الكبير الناصح، ولشاركه في النصح إن أمكن.

أما إن كانت هذه الأحزان نابعة من التعصُّب العرقي لهذا الأب؛ فإنه سوف يسعىٰ بكل الطرائق لإزالة التهمة عن أبيه، ولو اضطر إلىٰ الاحتيال والتأويل الفاسد، وسيقذف أسنَّة رماحه علىٰ كل من يروم تقديم النصح لأبيه، حيث إنه يرىٰ أن هذا النصح يستلزم تثبيت التهمة علىٰ أبيه.

فكُن علىٰ تدبُّر من هذا المثال يتَّضح لك المقال، والأمر كما قال الله - عز شأنه -: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].



السمة الثالثة
ضعف حصيلتهم العلمية
والقول على الله بغير علم

إن جُلَّ المتعصِّبين - إن لم يكونوا كلّهم - علىٰ ضحالة في العلم النافع، وفقر شديد في الدراية بأصول المنهج السلفيِّ؛ فلا يعرفون ضوابطَ للخلاف ولا آداب الطلَّاب مع شيخهم، ولا قواعد علم الجرح والتعديل، ومن ثَمَّ ذهبوا يخبطون خبط عشواء، وقد تحدَّثتُ مع أحد هؤلاء المتعصِّبين؛ فإذا به يقول لي: أنا ليس عندي دراية بهذه المسائل، أنا مُجرد مُقلِّد. فقلت: ورغم تصريحه بأنه مقلِّد، فقد نصَّب نفسه مع أقرانه المتعصِّبين: حماةً للإسلام والسنَّة - حسبما يزعمون - في بلدهم، وهم في واقع الأمر يحمون شيخهم من أيِّ كلمة حقٍّ تُقَال في نقده، وصيَّروا أنفسهم حُكَّامًا علىٰ طلبة العلم والعلماء، وهم لا يحسنون التقليد فضلًا عن الاتباع؛ فأثاروا الفتن، وأجَّجوا نار الأحقاد بين الشباب، وتحوَّلوا إلىٰ حزب فوضوي لا همَّ له إلا الانتصار لشيخه.

وصدق أبو الحسن بن الفضل المقدسي حينما قال في هذه الأبيات الرائقة:

تصدر للتدريس كلُّ مهوِّس بليد تسمَّىٰ بالفقيه المدرس

فحــقَّ لأهــل العلــم أن يتمثلــوا ببيــت قــديم شــاع في كــل مَجلــس
لقــد هزُلَــت حتــىٰ بــدا مــن هُزالهــا كلاهــا وحتــىٰ ســامها كــلّ مُفلــس

وآخر يعترف صراحة قائلًا عن نفسه وعن أقرانه المتعصِّبين: نحن فعلًا متعصِّبون للشيخ، وقد يكون هذا بسبب حبِّنا الشديد له.

ولمثل هؤلاء يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٦/ ٢٠٢،٢٠٣):

«ومن تربَّىٰ علىٰ مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه، وهو لا يحسن الأدلة الشرعيَّة وتنازع العلماء؛ لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمَّة بالقبول بحيث يجب الإيمان به، وبين ما قاله بعض العلماء، ويتعسَّر أو يتعذر إقامة الحجَّة عليه، **ومن كان لا يفرِّق بين هذا وهذا؛ لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلِّدة الناقلين لأقوال غيرهم مثل المحدث عن غيره، والشاهد علىٰ غيره لا يكون حاكمًا، والناقل المجرد يكون حاكيًا لا مفتيًا**» اهـ.

قلتُ: وقد تجد طائفة من هؤلاء المتعصِّبين الْجُدد، قد كانت لهم سوابق حزبية بدعيَّة قد تابوا منها، ولمَّا يلبثوا عامًا أو عامين أو ثلاثة في مجالس السلفيين، ثم تدق الباب فتنة جديدة؛ فإذا بهم يفوح منهم الدَّخن الحزبي، ويحنُّون لماضيهم؛ فينفثوا سمومهم الحزبية القديمة في الشباب

السلفي الغض الطري، ذي العود الأخضر الذي لم يقو بعد، فيفتنوهم عن السبيل القويم، وقد ظنُّوا أنهم بما يفعلون حامين لجناب المنهج السلفي، وهكذا قد خرجوا من عصبية جاهليَّة إلىٰ عصبية أخرىٰ أضيق منها، لكنها مغلَّفة بغلافٍ زائف ظاهره السلفية وباطنه الحزبيَّة والعصبية المقيتة.

وإذا أردت أن تضع ذاك المتعصِّب الجاهل عند حدِّه؛ فلا تجد مناصًا من مواجهته بجهله حتىٰ يرعوي، ولنا فيمن سبق أسوة في هذا، وإليك هاتان الواقعتان:

الواقعة الأولىٰ: قال الخطيب في أول أثر في «الكفاية في علوم الرواية»: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي، أنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الختلي، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن علي الأبار[(١)] قال: رأيت بالأهواز رجلًا حفَّ شاربه، وأظنه قد اشترىٰ كتبًا وتعبأ للفتيا، فذكروا أصحاب الحديث فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئًا. فقلت له: أنت لا تحسن تصلي! قال: أنا؟ قلت: نعم. قلت: أيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا افتتحت الصلاة ورفعت يديك؟ فسكت، فقلت: وأيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك علىٰ ركبتيك؟ فسكت، قلت:

(١) إسناده حسن، وأحمد بن علي الأبار، ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٠٦، ٣٠٧)، وقال: «كان ثقة حافظًا متقنًا حسن المذهب».

أيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟ فسكت؛ قلت: ما لك لا تكلَّم؟ ألم أقل لك: إنك لا تحسن تصلي؟ أنت إنما قيل لك: تصلي الغداة ركعتين، والظهر أربعًا. فالزم ذا خيرٌ لك من أن تذكر أصحاب الحديث؛ فلست بشيء ولا تحسنُ شيئًا.

قلت: وكذا المتعصِّب الذي يطعن في أهل الحق المحذِّرين من شيخه، فيقول: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئًا. فهنا عليك أن تجابهه بما قاله الأبار، فقل له: أنت لا تحسن تصلي... إلخ. ثم باغته قائلًا: ما أدلتك العلمية علىٰ طعنك في فلان وعلان من أهل العلم وطلبته؟ فهنا ينكشف لك الأمر أكثر، حيث إنك تجده فارغًا من الحجَّة، وإنما يعتذر عن طعنه في أهل الحق بقوله: «لقد طعنوا في شيخنا وفضحوا أخطاءه علىٰ الملأ»، وهذا عذر أقبح من ذنب.

وكذا الحدادي الطاعن في أئمة الحديث والسنَّة بالطعن نفسه الذي قاله ذاك الرجل: فلان وفلان من أهل الحديث ليسوا بشيء وليس يسوون شيئًا. فعليك أيضًا أن تواجهه بجهله، وأنه لم يبلغ مدَّ واحد فقط من هؤلاء الأئمة ولا نصيفه.

وصدق ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قال في «نونيته»:

هَـذَا وَإِنِّـي بَعْـدُ مُمْـتَحَنٌ بِـأَرْ   بَعَـةٍ وَكُلُّهُـمُ ذَوُو أَضْـغَانِ

فَــظٌّ غَلِــيظٌ جَاهِــلٌ مُــتَمَعْلِمٌ ... ضَــخْمُ العِمَامَــةِ وَاسِــعُ الأَرْدَانِ

مُتَفَيْهِــقٌ مُتَــضَلِّعٌ بِالْجَهْــلِ ذُو ... صَــلَعٍ وَذُو جَلَــحٍ مــن العِرْفَــانِ

مُزَجَىٰ البِضَاعَةِ فِي العُلُوم وَإِنَّـهُ ... زَاجٍ مـــن الإِيهَـــامِ وَالْهَـــذَيَانِ

يَـشْكُو إِلَــىٰ اللهِ الْحُقُــوقَ تَظَلُّمًـا ... مـــن جَهْلِــهِ كَــشِكَايَةِ الأَبْــدَانِ

مـن جَاهِـلٍ مُتَطَبِّبٍ يُفْتِـي الـوَرَىٰ ... وَيُحِيـلُ ذَاكَ عَلَـىٰ قَـضَا الـرَّحْمَنِ

عَجَّـتْ فُـرُوجُ الْخَلْـقِ ثُـمَّ دِمَاؤُهُـمْ ... وَحُقُــوقُهُمْ مِنْــهُ إِلَــىٰ الــدَّيَّانِ

مَا عِنْدَهُ عِلْـمٌ سِـوَىٰ التَّكْفِيرِ والـتَّـ ... ـبْـــدِيعِ والتَّـــضْلِيلِ والبُهْتَـــانِ

الواقعة الثانية: قال ابن رجب في «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٣)، نقلًا عن الضياء المقدسي في ترجمته للحافظ عبد الغني المقدسي: «ولقد عقد مرة مجلس لشيخ الإسلام أبي العباس ابن تيميَّة، فتكلَّم فيه بعض أكابر المخالفين، وكان خطيب الجامع، فقال الشيخ شرف الدين عبد الله أخو الشيخ - عبد الغني -: كلامنا مع أهل السنَّة، أما أنت: فأنا أكتب لك أحاديث من الصحيحين، وأحاديث من الموضوعات - وأظنه قال: وكلامًا من سيرة عنتر - فلا تميِّز بينهما - أو كما قال -؛ فسكت الرجل...» اهـ.

قلت: وما أحسن ما رواه البيهقي عن الشافعي كما في «مناقب الشافعي» (١/ ١٥١)[1]، حيث قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الرحمن بن أبي الحسن قال:

(١) ورواه أيضًا بالإسناد نفسه في المدخل (٦٢٠)، وهو إسناد صحيح.

سمعت محمد بن علي الحافظ [(١)] يقول: سمعت أبا بكر بن زياد[(٢)] يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: العلم جهل عند أهل الجهل، كما أن الجهل جهل عند أهل العلم، ثم أنشأ يقول:

ومنزلــة الفقيــه مــن الــسفيه كمنزلــة الــسفيه مــن الفقيــه
فهــذا زاهــدٌ في قُــربِ هــذا وَهــذا فيــه أزهــد منــه فيــه

قلت: وترتَّب علىٰ هذه الضحالة الشديدة في العلم عند المتعصِّبين: أن يقع بعضهم - بل جُلُّهم، إن لم نقل: كلُّهم - في القول علىٰ الله بغير علم، الذي هو كبيرة من كبائر الذنوب.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مدارج السالكين» (١/ ٣٧٨)**: «وَأَمَّا الْقَوْلُ عَلَىٰ اللهِ بِلا عِلْمٍ؛ فَهُوَ أَشَدُّ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ تَحْرِيمًا، وَأَعْظَمُهَا إِثْمًا؛ وَلِهَذَا ذُكِرَ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا الشَّرَائِعُ وَالْأَدْيَانُ، وَلَا تُبَاحُ بِحَالٍ، بَلْ لَا تَكُونُ إِلَّا مُحَرَّمَةً، وَلَيْسَتْ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، الَّذِي يُبَاحُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ.

فَإِنَّ الْمُحَرَّمَاتِ نَوْعَانِ: مُحَرَّمٌ لِذَاتِهِ لَا يُبَاحُ بِحَالٍ، وَمُحَرَّمٌ تَحْرِيمًا

(١) هو القفال الشاشي الكبير، كما في السير (١٦/ ٢٨٣).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، إمام الشافعية في عصره بالعراق. وانظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٠)، والسير للذهبي (١٥/ ٦٥).

عَارِضًا فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي الْمُحَرَّمِ لِذَاتِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَىٰ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَىٰ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَىٰ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، فَقَالَ: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ فَهَذَا أَعْظَمُ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَ اللهِ وَأَشَدُّهَا إِثْمًا؛ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْكَذِبَ عَلَىٰ اللهِ، وَنِسْبَتَهُ إِلَىٰ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَتَغْيِيرَ دِينِهِ وَتَبْدِيلَهُ، وَنَفْيَ مَا أَثْبَتَهُ وَإِثْبَاتَ مَا نَفَاهُ، وَتَحْقِيقَ مَا أَبْطَلَهُ وَإِبْطَالَ مَا حَقَّقَهُ، وَعَدَاوَةَ مَنْ وَالَاهُ وَمُوَالَاةَ مَنْ عَادَاهُ، وَحُبَّ مَا أَبْغَضَهُ وَبُغْضَ مَا أَحَبَّهُ، وَوَصْفَهُ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ.

فَلَيْسَ فِي أَجْنَاسِ الْمُحَرَّمَاتِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْهُ، وَلَا أَشَدُّ إِثْمًا، وَهُوَ أَصْلُ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ، وَعَلَيْهِ أُسِّسَتِ الْبِدَعُ وَالضَّلَالَاتُ؛ فَكُلُّ بِدْعَةٍ مُضِلَّةٍ فِي الدِّينِ أَسَاسُهَا الْقَوْلُ عَلَىٰ اللهِ بِلَا عِلْمٍ.

وَلِهَذَا اشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ لَهَا، وَصَاحُوا بِأَهْلِهَا مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَحَذَّرُوا فِتْنَتَهُمْ أَشَدَّ التَّحْذِيرِ، وَبَالَغُوا فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يُبَالِغُوا مِثْلَهُ فِي إِنْكَارِ الْفَوَاحِشِ، وَالظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ؛ إِذْ مَضَرَّةُ الْبِدَعِ وَهَدْمُهَا لِلدِّينِ وَمُنَافَاتُهَا لَهُ أَشَدُّ، وَقَدْ أَنْكَرَ تَعَالَىٰ عَلَىٰ مَنْ نَسَبَ إِلَىٰ دِينِهِ تَحْلِيلَ شَيْءٍ أَوْ تَحْرِيمَهُ مِنْ عِنْدِهِ، بِلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللهِ، فَقَالَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ

ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] الْآيَةَ».

وقال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - **في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٢٦)**: «ذِكْرُ تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ فِي دِينِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَذِكْرُ الْإِجْمَاعِ عَلَىٰ ذَلِكَ، وإِثْمُ الْقَوْلِ عَلَىٰ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ]:

قَدْ تَقَدَّمَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ١٦٩﴾ [البقرة: ١٦٩]، وَأَنَّ ذَلِكَ يَتَنَاوَلُ الْقَوْلَ عَلَىٰ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَشَرْعِهِ وَدِينِهِ.





السمة الرابعة للمتعصبين
أوتوا الجدل بالباطل مع الفجور واللدد في الخصومة مع مخالفيهم

فهم يصدق عليهم قول النبي ﷺ: «**ما ضلَّ قوم بعد هدًىٰ إلا أوتوا الجدل**»، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨][1].

قال المناوي في شرح هذا الحديث، كما في «فيض القدير» (٥/ ٤٥٣): «أي: ما ضلَّ قوم مهديون كائنين علىٰ حال من الأحوال، إلَّا أوتوا الجدل؛

---

(١) **حسن**: أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد (٢/ ٢٥٢، ٢٥٦)، والحاكم (٢/ ٤٨٦)، والطبراني في الكبير (٨/ ٢٧٧)، والروياني (١١٨٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٧٧)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعين في دلائل التوحيد» (٣٩)، وابن جرير في تفسيره (٢٥/ ٨٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٣٥، ١٣٦)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٠٥)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٨٦)، من طريق الحجاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة؛ به.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزوَّر.

وحسَّنه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٥٦٣٣).

يعني: من ترك سبيل الهدىٰ وركب سنن الضلالة، والمراد: لم يمش حاله إلا بالجدل؛ أي الخصومة بالباطل، وقال القاضي: **المراد التعصُّب لترويج المذاهب الكاسدة والعقائد الزائفة، لا المناظرة لإظهار الحق** واستكشاف الحال، واستعلام ما ليس معلومًا عنده، أو تعليم غيره ما عنده...» اهـ.

قلتُ: ولا ريب أن المتعصِّب المخاصم لأهل الحقِّ؛ لهو داخلٌ في الحديث، بل له نصيب من قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «جامع العلوم والحكم» (ص٤٣٢)**: «فإذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة - سواء كانت خصومته في الدين أو في الدنيا - **علىٰ أن ينتصر للباطل، ويُخيِّل للسامع أنه حقٌّ، ويوهن الحقَّ ويخرجه في صورة الباطل؛ كان ذلك من أقبح المحرمات، وأخبث خصال النفاق**» اهـ.

وقال الصنعاني في «سبل السلام» (٤/ ١٩٦): «وحقيقة المراء: طعنك في كلام غيرك؛ لإظهار خلل فيه لغير غرضٍ سوىٰ تحقير قائله، وإظهار مزيتك عليه» اهـ.

قلت: ومن المراء طعنك في كلام غيرك لإظهار خلل فيه لغير غرض سوىٰ الانتصار لمن تتعصَّب له.

وقال الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٣١/ الوطن) بعد أن أورد حديث

عائشة في ذمِّ الجدل، وحديث آخر لا يصح في ذم المراء: «**لَمَّا سَمِعَ هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَمْ يُمَارُوا فِي الدِّينِ، وَلَمْ يُجَادِلُوا، وَحَذَّرُوا الْمُسْلِمِينَ الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ، وَأَمَرُوهُمْ بِالْأَخْذِ بِالسُّنَنِ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا طَرِيقُ أَهْلِ الْحَقِّ مِمَّنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَى**» اهـ.

وقال الشيخ عبد السلام بن برجس في «عوائق الطلب» (ص٦٣): «فالحذر الحذر من التعصُّب للأقوال والقائلين، وهو أن يجعل القصد من المناظرة والمباحثة نصرَ القول الذي قاله، أو قاله من يعظِّمه؛ **فإن التعصُّب مُذهبٌ للإخلاص، مُزيل لبهجة العلم، مُعمٍ للحقائق، فاتح باب الحقد والخصام الضار؛ كما أن الإنصاف هو زينة العلم، وعنوان الإخلاص والنصح والفلاح**» اهـ.

وأما عن معنىٰ الجدل، فقد قال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٥١): «وأما الجدل فهو تردُّد الكلام بين الخصمين، إذا قصد كلُّ واحدٌ منهما إحكامَ قوله ليدفع به قول صاحبه، وهو مأخوذ من الإحكام، يقال: درعٌ مجدولة: إذا كانت محكمة النَّسج، وحبل مجدول: إذا كان محكم الفتل، والجدالة: وجه الأرض إذا كان صلبًا. ولا يصحُّ الجدل إلا من اثنين، ويصح النظر من واحد، والجدل كله سؤال وجواب؛ فالسؤال هو الاستخبار، والجواب هو الإخبار» اهـ.

وقال ابن الأثير في «النهاية» (ص١٤٢- ط: ابن الجوزي): «الجدل: مقابلة الحجة بالحجَّة، والمجادلة: المناظرة والمخاصمة».

وقال الشنقيطي في «آداب البحث والمناظرة» (ص١٣٩): «فالمناظرة في اللُّغة: المقابلة بين اثنين كل منهما ينظر إلىٰ الآخر، أو كلٌّ منهما ينظر بمعنىٰ يفكر، والفكر هو المؤدي إلىٰ علم أو غلبة ظن.

وهي في الاصطلاح: المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل منهما تصحيح قوله، وإبطال قول الآخر، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق؛ فكأنها المعنىٰ الاصطلاحي مشاركتهما في النظر الذي هو الفكر المؤدي إلىٰ علم أو غلبة ظنٍّ؛ ليظهر الصواب».

وقال النووي في «تهذيب الأسماء» (٣/ ٤٥): «وقد ذكر الخطيب في كتابه «الفقيه والمتفقه» جميع ما جاء في الجدل... وبيَّن ذلك أحسن بيان، وكذلك ذكره غيره، وقد صار الجدل علمًا مستقلًّا، وصنفت فيه كتب لا تحصىٰ».

قلت: وصدق النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن ثَمَّ سوف أحاول فيما يلي - إن شاء الله تعالىٰ- اقتناص أهم الفوائد التي ذكرها الخطيب في هذا الباب.

قال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٥٦): «فتضمن الكتاب: ذمَّ الجدال والأمر به، فعلمنا يقينًا أن الذي ذمَّه غير الذي أمر به، وأن من الجدال ما هو محمود مأمور به، ومنه مذموم منهي عنه».

*** ثم شرع يبين أن الجدال المذموم على وجهين:**

أحدهما: الجدال بغير علم، ويدلُّ على ذمِّه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وقال سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾ [الحج: ٣]، وقال سبحانه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [الحج: ٨].

الثاني: الجدل بالشَّغَب والتمويه؛ نُصرة للباطل بعد ظهور الحق وبيانه، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر: ٥]، ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦].

وقال سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ [الشورىٰ: ١٦][1].

---

(١) **وجعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ القسم الثاني هذا علىٰ قسمين:**

١- الجدل نصرة للباطل.

٢- الجدل بعد ظهور الحق؛ كما في «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ١٧٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٠٩).

ويدخل في القسم الثاني الجدال لمجرد المجادلة والمعاندة والمخاصمة والمراء، كما قال الله سبحانه: ﴿ ۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٧، ٥٨].

- ويضاف إلى هذين القسمين قسمان:

الثالث: الجدال لإظهار العلم وقوة الحجَّة والفطنة والذكاء: مراءاة للناس وطلبًا للدنيا.

وقسم رابع: وهو الجدال بالمتشابه.

وعلىٰ هذه الأقسام الأربع تتنزل الأحاديث والآثار التالية في ذم الجدل.

✍ أولاً: ذكر الأحاديث الدالة على النهي عن الجدال المذموم:

قال البخاري في «صحيحه»: كتاب المظالم، تحت باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]: حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، عن النبي ﷺ قال: «**إن أبغض الرجال إلىٰ الله الألد الخصم**»(١).

وقال أيضًا في الكتاب نفسه: باب: إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه:

---

(١) وأخرجه مسلم (٢٦٦٨).

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن زينب بنت أم سلمة أخبرته: أن أمها أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ أخبرتها عن رسول الله ﷺ؛ أنه سمع خصومة بباب حجرته، فخرج إليهم فقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صدق؛ فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم؛ فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها**»[١].

وقال أبو داود في «سننه» (٣٥٩٧): حدثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا عُمارة بن غَزِيَّة، عن يحيىٰ بن راشد قال: جلسنا لعبد الله بن عمر، فخرج إلينا فجلس، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله؛ فقد ضاد الله، ومن خاصم في باطل وهو يعلمه؛ لم يزل في سخط الله حتىٰ ينزع عنه، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه؛ أسكنه الله رَدْغَةَ الخَبَالِ حتىٰ يخرج مما قال**»[٢].

---

(١) وأخرجه مسلم (١٧١٣).

(٢) وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٧٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢)، والبيهقي في الكبرىٰ (٦/ ٨٢) (٨/ ٣٣٢)، وفي الشعب (٦٧٣٥، ٧٦٧٣) من طريق زهير؛ به.

قلتُ: زهير هو ابن معاوية بن حُدَيْج، ثقة ثبت، روىٰ له الجماعة، أخو حُدَيْج بن معاوية، والرُّحَيل بن معاوية. وعُمارة ثقة، روىٰ له البخاري استشهادًا في الصحيح، وروىٰ له في «الأدب =

قلت: والمتعصِّبون هم أشد الناس خصومةً؛ لجدالهم علىٰ باطلهم الذي يتعصَّبون له، وقد عاينت هذا بنفسي مرارًا.

واعلم - رحمك الله - أن صحبة ومجالسة أهل الأهواء؛ هي بوابة الجدل والخصومات والمناظرات والمغالبات مع أهل البدع والأهواء.

ومن أجل هذا جرىٰ أئمة السنَّة علىٰ تخصيص باب ثابت في كتب الاعتقاد، يروون فيه الأحاديث والآثار التي تحذِّر من الجدال مع أهل البدع، وتحذِّر من مخاصمتهم ومماراتهم وصحبتهم ومجالستهم، فقال اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٩١)، ط: المكتبة الإسلاميَّة): «سياق ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع، وجدالهم، والمكالمة معهم، والاستماع إلىٰ أقوالهم المحدثة، وآرائهم الخبيثة».

وقال الآجري في «الشريعة» (١/ ١٨٥)، ط: قرطبة): «باب: ذم الجدال والخصومات في الدين».

وقال ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٤٢٩): «باب: التحذير من صحبة

=

المفرد»، وروىٰ له مسلم والأربعة.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في «الصحيحة» (١/ قسم ب/ ٧٩٨): «وهو كما قالا، ورجاله ثقات رجال مسلم، غير يحيىٰ بن راشد، وهو ثقة كما في التقريب»، وزاد في الإرواء (٧/ ٣٤٩): «وقد توبع من ثقات آخرين».

قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان»، ثم عقد بابًا في (٢/ ٤٨٣) بعنوان: «باب: ذم المراء والخصومات في الدين، والتحذير من أهل الجدال والكلام».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الإبانة الكبرىٰ» (١/ ٣٩٠)**: «بَابُ تَرْكِ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَالْبَحْثِ وَالتَّنْقِيرِ عَمَّا لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَمَّقُونَ فِي الْمَسَائِلِ، وَيَتَعَمَّدُونَ إِدْخَالَ الشُّكُوكِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ: قَالَ الشَّيْخُ: «اعْلَمُوا إِخْوَانِي أَنِّي فَكَّرْتُ فِي السَّبَبِ الَّذِي أَخْرَجَ أَقْوَامًا مِنَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَىٰ الْبِدْعَةِ وَالشَّنَاعَةِ، وَفَتَحَ بَابَ الْبَلِيَّةِ عَلَىٰ أَفْئِدَتِهِمْ، وَحَجَبَ نُورَ الْحَقِّ عَنْ بَصِيرَتِهِمْ؛ فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْبَحْثُ وَالتَّنْقِيرُ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ عَمَّا لَا يُغْنِي، وَلَا يَضُرُّ الْعَاقِلَ جَهْلُهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُؤْمِنَ فَهْمُهُ. وَالْآخَرُ: مُجَالَسَةُ مَنْ لَا تُؤْمَنُ فِتْنَتُهُ، وَتُفْسِدُ الْقُلُوبَ صُحْبَتُهُ»».

وقال أبو إسماعيل الهروي في «ذمِّ الكلام وأهله» (٢/ ٥): «باب ذمِّ الجدال والتغليظ فيه وذكر شؤمه»، ثم أردفه باب: «فضل ترك المراء، وإن كان المماري محقًّا»، ثم بباب: «تغليظ المصطفىٰ ﷺ في الجدال في القرآن وتحذيره أهله».

وكما قال الآجري في «الشريعة» في الباب المشار إليه (١/ ١٩٥): «فإن قال قائل: فإن كان رجل قد علَّمه الله تعالىٰ علمًا، فجاءه رجل يسأله عن

مسألة في الدين؛ ينازعه فيها ويخاصمه، ترىٰ له أن يناظره؛ حتىٰ تثبت عليه الحجة، ويرد عليه قوله؟

قيل له: هذا الذي نُهينا عنه؛ وهو الذي حذِرناه من تقدَّم من أئمة المسلمين.

فإن قال قائل: فماذا نصنع؟

قيل له: إن كان الذي يسألك مسألته: مسألة مسترشد إلىٰ طريق الحق لا مناظرة؛ فأرشده بألطف ما يكون من البيان بالعلم من الكتاب والسنَّة، وقول الصحابة، وقول أئمة المسلمين - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ -، وإن كان يريد مناظرتك ومجادلتك؛ فهذا الذي كره العلماء، فلا تناظره، واحذره علىٰ دينك؛ كما قال من تقدَّم من أئمة المسلمين إن كنت لهم متَّبعًا.

فإن قال قائل: فندعهم يتكلَّمون بالباطل، ونسكت عنهم؟

قيل له: سكوتك عنهم وهجرتك لِما تكلموا به؛ أشدُّ عليهم من مناظرتك لهم؛ كذا قال من تقدَّم من السلف الصالح من علماء المسلمين.

حدثنا أبو بكر بن عبد الحميد قال: حدثنا زهير بن محمد قال: أنا منصور عن سفيان قال: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب[1] أنه قال: «لست برادٍّ عليهم أشدَّ من السكوت» اهـ.

---

(١) أثر صحيح.

✎ وإليك الأدلَّة من الكتاب والسنَّة وآثار سلف الأمَّة في التحذير من مجالسة وصحبة ومخاصمة أهل البدع والأهواء:

أولاً: الأدلة من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ:

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

قال ابن عطية الأندلسي فِي «المحرر الوجيز» (٢/ ١٢٥): «وفي هذه الآية دليلٌ قوي علىٰ وجوب تجنُّب أهل البدع، وأهل المعاصي، وأن لا يُجالسوا» اهـ.

وقال القرطبي في «تفسيره» (٥/ ٤١٨): «فدلَّ بِهذا علىٰ وجوب اجتناب أصحاب المعاصي إذا ظهر منهم منكر؛ لأنَّ من لَم يتجنبهم، فقد رضي فعلهم» - إلىٰ أن قال -: «وإذا ثبت تَجنب أصحاب المعاصي كما بينَّا؛ فتجنب أهل البدع والأهواء أولىٰ» اهـ.

وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٦١، ٦٢): «فيمن أريد بهذه الآية ثلاثة أقوال: أحدها: المشركون، والثاني: اليهود، والثالث: أصحاب الأهواء، والآيات: القرآن، خوض المشركين فيه: تكذيبهم به واستهزاؤهم، ويقاربه خوض اليهود، وخوض أهل الأهواء بالمراء والخصومات» اهـ.

وقال الشوكاني فِي «فتح القدير» (١/ ٥٢٦): «وفي هذه الآية باعتبار عموم لفظها - الذي هو المعتبر دون خصوص السبب - دليلٌ علىٰ اجتناب كل موقف يخوض فيه أهله بما يفيد التنقُّص والاستهزاء للأدلَّة الشرعية، كما يقع كثيرًا من أُسراء التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال بالكتاب والسنَّة، ولَم يبقَ فِي أيديهم سوىٰ: قال إمام مذهبنا كذا، وقال فلان من أتباعه بكذا. وإذا سمعوا من يستدلَّ علىٰ تلك المسألة بآية قرآنية أو بحديث نبوي؛ سخروا منه، ولَم يرفعوا إِلَىٰ ما قاله رأسًا، وظنوا أنه قد جاء بأمر فظيع وخطب شنيع، وخالف مذهب إمامهم الذي نزَّلوه منزلة مُعلِّم الشرائع، بل بالغوا فِي ذلك حتىٰ جعلوا رأيه القائل، واجتهاده الذي هو عن منهج الحق مائل؛ مقدَّمًا علىٰ الله وعلىٰ كتابه وعلىٰ رسوله؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما صنعت هذا المذاهب بأهلها؟!» اهـ.

قلت: فما بال الشوكاني لو رأىٰ أصحاب الأحزاب المعاصرة، ماذا كان يقول؟

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [هود: ١١٣].

أخرج ابن جرير في «تفسيره» (١٢/ ٦٠٠) بسنده من أَبِي الْعَالِيَةِ: «﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ يَقُولُ: لَا تَرْضَوْا أَعْمَالَهُمْ، يَقُولُ: الرُّكُونُ: الرِّضَا».

وذكر الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٥٠٨) أربعَ تأويلات في معنىٰ «الركون»، هي: الأول: لا تميلوا، والثاني: لا تدنوا، والثالث: لا ترضوا أعمالهم، والرابع: لا تدهنوا لهم في القول؛ وهو أن يوافقهم في السرِّ ولا ينكر عليهم في الجهر».

وقال ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» (٢/ ٢١٢): «و(الَّذِينَ ظَلَمُوا) هنا هم الكفار، وهو النص للمتأولين، ويدخل بالمعنىٰ أهل المعاصي».

قلت: ويدخل بالمعنىٰ أيضًا أهل البدع والأهواء؛ فهم أشدُّ ظلمًا من أهل المعاصي؛ لذلك رجَّح الشوكاني في «فتح القدير» (٢/ ٦٠١) أنَّ الآية لا تخصُّ المشركين فحسب، فقال: «وَقِيلَ: إِنَّهَا عَامَّةٌ فِي الظَّلَمَةِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ؛ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْآيَةِ، وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ سَبَبَ النُّزُولِ هُمُ الْمُشْرِكُونَ؛ لَكَانَ الِاعْتِبَارُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ».

وقال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيّان في «البحر المحيط» (٦/ ٢٢١): «والنهي متناول الانحطاط فِي هَوَاهُمْ، وَالِانْقِطَاعَ إِلَيْهِمْ، وَمُصَاحَبَتَهُمْ، وَمُجَالَسَتَهُمْ، وَزِيَارَتَهُمْ، وَمُدَاهَنَتَهُمْ، وَالرِّضَا بِأَعْمَالِهِمْ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِمْ، وَالتَّزَيِّيَ بِزِيِّهِمْ، وَمَدَّ الْعَيْنِ إِلَىٰ زَهْرَتِهِمْ، وَذِكْرَهُمْ بِمَا فِيهِ تَعْظِيمٌ لَهُمْ».

وقال تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ

أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ وَيُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة: ٢٢].

ذكر الماوردي ثلاثة أوجه في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾:

«**أحدها**: من حارب الله ورسوله؛ قاله قتادة والفراء. الثاني: من خالف الله ورسوله؛ قاله الكلبي. الثالث: من عادىٰ الله ورسوله».

قلتُ: وأهل البدع والأهواء بلا ريب لهم نصيب من الثلاثة.

قال القرطبي في «أحكام القرآن» (١٧/ ٣٠٨): «اسْتَدَلَّ مَالِكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَىٰ مُعَادَاةِ الْقَدَرِيَّةِ وَتَرْكِ مُجَالَسَتِهِمْ.

قَالَ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: لَا تُجَالِسِ الْقَدَرِيَّةَ، وَعَادِهِمْ فِي اللهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾.

قُلْتُ: وَفِي مَعْنَىٰ أَهْلِ الْقَدَرِ جَمِيعُ أَهْلِ الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ» اهـ.

ثانيًا: الأدلة من السنَّة:

الحديث الأول: أخرج البخاري في «صحيحه» حديث (٥٥٣٤)، ومسلم في «صحيحه» حديث (٢٦٢٨)، من حديث أَبِي مُوسَىٰ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوْءِ، كَحَامِلِ المِسْكِ وَنَافِخِ**

الكِيرِ؛ فَحَامِلُ المِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ: إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٣٢٤): «وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ مُجَالَسَةِ مَنْ يُتَأَذَّىٰ بِمُجَالَسَتِهِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَالتَّرْغِيبُ فِي مُجَالَسَةِ مَنْ يُنْتَفَعُ بِمُجَالَسَتِهِ فِيهِمَا».

وبوَّب ابن حبان في «صحيحه» علىٰ الحديث: «ذِكْرُ الْأَمْرِ بِمُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الدِّينِ دُونَ أَضْدَادِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وبوَّب عليه في «روضة العقلاء» (ص٩٩-١٠٣): «ذكر الحث علىٰ صحبة الأخيار والزجر عَن عشرة الأشرار».

ثم قال: «العاقل يلزم صُحْبة الأخيار ويفارق صحبة الأشرار؛ لأن مودة الأخيار سريع اتصالها بطيءٌ انقطاعها، ومودَّة الأشرار سريع انقطاعها بطيء اتصالها، وصحبة الأشرار تورث سوء الظنِّ بالأخيار، ومن خادن الأشرار لم يسلم من الدخول في جملتهم.

فالواجب علىٰ العاقل أن يجتنب أهل الريب؛ لئلَّا يكون مريبًا، فكما أن صحبة الأخيار تورث الخير، كذلك صحبة الأشرار تورث الشر».

وقال: «العاقل لا يدنس عرضه، ولا يعود نفسه أسباب الشر بلزوم

صحبة الأشرار، ولا يغضي عَن صيانة عرضه ورياضة نفسه بصحبة الأخيار، علىٰ أن الناس عند الخبرة يتبيَّن منهم أشياء ضد الظاهر منها».

وقال أيضًا: «العاقل لا يصاحب الأشرار؛ لأن صحبة صاحب السوء قطعةٌ من النار تعقب الضغائن، لا يستقيم ودُّه ولا يفي بعهده، وإنَّ مِن سعادة المرء خصالًا أربعًا: أن تكون زوجته موافقة، وولده أبرارًا، وإخوانه صالحين، وأن يكون رزقه في بلده. وكلُّ جليس لا يستفيد المرء منه خيرًا؛ تكون مجالسة الكلب خيرًا من عشرته، ومن يصحب صاحب السوء لا يسلم، كما أن من يدخل مداخل السوء يتَّهم» اهـ.

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «شرحه علىٰ مسلم» (١٦/ ١٧٨):** «وَفِيهِ فَضِيلَةُ مُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْخَيْرِ وَالْمُرُوءَةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَالْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ، وَالنَّهْيُ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الشَّرِّ وَأَهْلِ الْبِدَعِ، وَمَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ أَوْ يَكْثُرُ فُجْرُهُ وَبَطَالَتُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمَذْمُومَةِ» اهـ.

وقال الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٩/ ٥٢١): «قوله: (أو تجد منه ريحـًا خبيثـًا)؛ كذلك جليس السوء: إمَّا أن يصيب من دينك ويحرقك بناره، أو يجلب لك كربًا وضيقًا، وهو حثٌّ علىٰ البعد من جليس السوء، والقرب من الجليس الصالح. قال عليٌّ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ[1]: «لا

---

(١) **قال شيخنا ربيع** حَفِظَهُ ٱللَّهُ: «كذا، والأَولىٰ أن يقال: رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ».

تصحب الفاجر؛ فإنه يزيِّن لك فعله، ويودُّ أنك مثله»، ويقال: «وإياك ومجالسة الأشرار؛ فإن طبعك يسرق منهم وأنت لا تدري»» اهـ.

وقال أبو عبد الرحمن شرف الحقِّ الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصِّديقي العظيم آبادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «عون المعبود» (١٣/ ١٧٨)**: «وَفِي الْحَدِيث إِرْشَادٌ إِلَىٰ الرَّغْبَة فِي صُحْبَة الصُّلَحَاء وَالْعُلَمَاء وَمُجَالَسَتهمْ؛ فَإِنَّهَا تَنْفَع فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، وَإِلَىٰ الِاجْتِنَاب عَنْ صُحْبَة الْأَشْرَار وَالْفُسَّاق؛ فَإِنَّهَا تَضُرُّ دِينًا وَدُنْيَا» اهـ.

الحديث الثاني: أخرج البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥) من حديث القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾**﴾ [آل عمران: ٧]. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّىٰ اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**».

وفي رواية عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١١٦) قال: حدثنا معمر عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ قرأها - أي: آية آل عمران-، فقال: «**إذا رأيتم الذين يجادلون فيه؛ فهم الذين عنىٰ الله**

فاحذروهم»[١].

قال ابن الملقن في «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٢٢/ ١٣٩): «وفي الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ والبدع، ومن تتبع المشكلات المشكلة».

وقال محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيُّ، الحنفيُّ، المشهور بـ(ابن المَلَك) (ت ٨٥٤ هـ) في «شرح مصابيح السنَّة للبغوي» (١/ ١٥٨): «**فاحذروهم**»؛ أي: لا تجالسوهم ولا تكلِّموهم».

الحديث الثالث: أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (١٨٧٠): من حديث إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَؤُهُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ

(١) وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٧٨)، وابن حبان في صحيحه (٧٦)، وابن ماجه (٤٧)، وأحمد في مسنده (٦/ ٤٨)، والآجري في الشريعة (ص٢٦)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٦٠٢-٦٠٥)، وابن منده في التوحيد (١/ ٢٧٥)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٤٦)، من طريق أيوب؛ به، وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤٩٢)، والطبراني في الأوسط (٣٣٤٤، ٤٩٥٥) من طرق أخرىٰ عن ابن أبي مليكة؛ به.

وفي رواية ابن بطة: قال أيوب: «ولا أعلم أحدًا من أهل الأهواء يجادل إلا بالمتشابه».

مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ -؛ فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجِرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّىٰ اللهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «**الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَىٰ ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَىٰ مُحْدِثًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا**».

قال أبو نعيم في «تثبيت الإمامة» (ص٣٥٠): «فَكَانَتِ اللَّعْنَةُ الَّتِي لَحِقَتْهُمْ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِحَدَثِهِمْ: أَنْ أُلْبِسُوا شِيَعًا، وَأُذِيقَ بَعْضُهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ؛ إِنْجَازًا لِوَعْدِ اللهِ تعالىٰ، وَإِنْفَاذًا لِأَمْرِهِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا مُسْتَخْلَفِينَ مُمَكَّنِينَ».

الحديث الرابع: عن عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ بِخُرُوجِ الدَّجَّالِ؛ فَلْيَنْأَ عَنْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَمَا يَزَالُ بِهِ حَتَّىٰ يَتْبَعُهُ؛ لِمَا يَرَىٰ مِنَ الشُّبُهَاتِ**»(١).

قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة» (٢/ ٤٦٩) بعد روايته للحديث: «هَذَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَاللهَ اللهَ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يَحْمِلَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ حُسْنُ ظَنِّهِ بِنَفْسِهِ، وَمَا عَهِدَهُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِصِحَّةِ مَذْهَبِهِ عَلَىٰ الْمُخَاطَرَةِ بِدِينِهِ فِي مُجَالَسَةِ بَعْضِ أَهْلِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، فَيَقُولُ: أُدَاخِلُهُ لِأُنَاظِرَهُ، أَوْ لِأَسْتَخْرِجَ مِنْهُ مَذْهَبَهُ. فَإِنَّهُمْ أَشَدُّ فِتْنَةً مِنَ الدَّجَّالِ، وَكَلَامُهُمْ

---

(١) وأخرجه أحمد (٣٣/ ١٠٧/ ط: الرسالة)، وأبو داود (٤٣١٩)، وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (٦٣٠١).

أَلْصَقُ مِنَ الْجَرَبِ، وَأَحْرَقُ لِلْقُلُوبِ مِنَ اللَّهَبِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ كَانُوا يَلْعَنُونَهُمْ، وَيَسُبُّونَهُمْ؛ فَجَالَسُوهُمْ عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ؛ فَمَا زَالَتْ بِهِمُ الْمُبَاسَطَةُ وَخَفِيُّ الْمَكْرِ، وَدَقِيقُ الْكُفْرِ؛ حَتَّىٰ صَبَوْا إِلَيْهِمْ».

ثالثًا: الآثار عن أئمة السلف الصالح:

لقد تضافرت الآثار السلفية علىٰ التحذير من المراء والخصومات والمناظرات مع أهل البدع، والتحذير من مجرد مجالسة أهل الأهواء، أو الاستماع إليهم؛ لأنَّ المجالسة والاستماع هما باب الشيطان إلىٰ المراء والخصومة، ثم التردِّي في هوة البدع والأهواء - سلمنا الله وإياكم -.

فأسوق باقة من هذه الآثار: عظةً للمتعصِّبين، وتثبيتًا للمتقين، وتعليمًا لْلمُغرَّر بهم من الشباب الْمُستدرج من قِبَل المتعصِّبين، عن طريق هذه الخصومات والمغالبات المذمومة:

قال سعيد بن منصور في «سننه» (٧٢٣): نا هُشيم، نا العوام - أي: ابن حوشب - عن أبي إياس - أي: قُرة بن معاوية - قال: «الخصومات في الدين تُحبط الأعمال»[١].

وقال الدارمي في «سننه» (٣٩٧): أخبرنا سعيد بن عامر، عن أسماء بن

(١) **أثر صحيح:** وأخرجه الآجري في الشريعة (ص٥٦)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٢٢١).

عبيد قال: دخل رجلان من أصحاب الأهواء علىٰ ابن سيرين، فقالا: يا أبا بكر، نحدثك بحديث؟ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟ قال: لا، لتقومان عني أو لأقومن. قال: فخرجَا؛ فقال بعض القوم: يا أبا بكر، وما كان عليك أن يقرأ عليك آية من كتاب الله تعالىٰ؟ قال: إني خشيت أن يقرأا عليَّ آية، فيحرفانها؛ فيقر ذلك في قلبي(١).

وقال الدارمي في «سننه» - أيضًا - (٣٩٨): أخبرنا سعيد، عن سلام بن أبي مطيع؛ أن رجلًا من أهل الأهواء قال لأيوب: يا أبا بكر، أسألك عن كلمة؟ قال: - فولَّىٰ وهو يشير بأصبعه -: ولا نصف كلمة. وأشار لنا سعيد بخنصره اليمنىٰ(٢).

وقال ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٢٨): نا أَسَدٌ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ سُلَيْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ الْحِمْصِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: «لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ هَوًىٰ؛

(١) **أثر صحيح**: وأخرجه الفريابي في القدر (٣٧٣)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٢٤٢)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ٦)، والآجري في الشريعة (ص٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ٢١٨).

(٢) **أثر صحيح**: وأخرجه البغوي في حديث ابن الجعد (١٢٣٧)، والفريابي في القدر (٣٧٤)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنَّة (٢٩١)، والآجري في الشريعة (ص٥٧)، وأبو نُعَيْم في حلية الأولياء (٣/ ٩)، والسهمي في تاريخ جرجان (١/ ٣٩٤).

فَيَقْذِفَ فِي قَلْبِكَ مَا تَتْبَعُهُ عَلَيْهِ فَتَهْلِكَ، أَوْ تُخَالِفَهُ فَيَمْرَضَ قَلْبُكَ».

وقال (١٣٦): نا أَسَدٌ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: لَقِيَنِي رَجُلٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَامَ فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: «إِمَّا أَنْ تَمْضِيَ، وَإِمَّا أَنْ أَمْضِيَ؛ فَإِنِّي إِنْ أَمْشِ مَعَ نَصْرَانِيٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْشِيَ مَعَكَ».

وقال (١٣٨): نا أَسَدٌ قَالَ: نا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ قَالَ: «رَأَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ مُحْرِزٍ وَقَرِيبٌ مِنْهُ شَبَبَةٌ، فَرَآهُمْ يَتَجَادَلُونَ، فَرَأَيْتُهُ قَائِمًا يَنْفُضُ ثِيَابَهُ وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَنْتُمْ جَرَبٌ، إِنَّمَا أَنْتُمْ جَرَبٌ»[1].

وقال (١٤٠): نا أَسَدٌ قَالَ: نا أَبُو إِسْحَاقَ الْحَذَّاءُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «لَا تُمَكِّنُوا صَاحِبَ بِدْعَةٍ مِنْ جَدَلٍ؛ فَيُورِثَ قُلُوبَكُمْ مِنْ فِتْنَتِهِ ارْتِيَابًا».

وقال (١٢٩): نا أَسَدٌ قَالَ: نا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: نا الْحَسَنُ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: نا حُمَيْدٌ الْأَعْرَجُ، قَالَ: «قَدِمَ غَيْلَانُ مَكَّةَ فَجَاوَرَ بِهَا، فَأَتَىٰ غَيْلَانُ مُجَاهِدًا وَقَالَ: يَا أَبَا الْحَجَّاجِ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تَنْهَىٰ النَّاسَ عَنِّي وَتَذْكُرُنِي، بَلَغَكَ عَنِّي شَيْءٌ لَا أَقُولُهُ، إِنَّمَا أَقُولُ كَذَا، إِنَّمَا أَقُولُ كَذَا. فَجَاءَ بِشَيْءٍ لَا يُنْكِرُهُ، فَلَمَّا قَامَ؛ قَالَ مُجَاهِدٌ: لَا تُجَالِسُوهُ؛ فَإِنَّهُ قَدَرِيٌّ. قَالَ حُمَيْدٌ: فَإِنِّي يَوْمًا فِي

---

(١) **أثر صحيح**: وأخرجه الفريابي في القدر (٣٨٢)، والآجري في الشريعة (ص٥٨).

الطَّوَافِ لَحِقَنِي غَيْلَانُ مِنْ خَلْفِي، فَجَبَذَ رِدَائِي فَالْتَفَتُّ، فَقَالَ: كَيْفَ يَقْرَأُ مُجَاهِدٌ حَرْفَ كَذَا وَكَذَا؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَمَشَىٰ مَعِي. قَالَ: فَبَصُرَ بِي مُجَاهِدٌ مَعَهُ، فَأَتَيْتُهُ، فَجَعَلْتُ أُكَلِّمُهُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيَّ، وَأَسْأَلُهُ فَلَا يُجِيبُنِي. قَالَ: فَغَدَوْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ عَلَىٰ تِلْكَ الْحَالِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْحَجَّاجِ، مَا لَكَ؟ أَبَلَغَكَ عَنِّي شَيْءٌ، أَحْدَثْتُ حَدَثًا، مَا لِي؟ فَقَالَ: أَلَمْ أَرَكَ مَعَ غَيْلَانَ وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تُكَلِّمُوهُ، أَوْ تُجَالِسُوهُ. قَالَ: قُلْتُ: وَاللهِ يَا أَبَا الْحَجَّاجِ مَا ذَكَرْتُ قَوْلَكَ، وَمَا بَدَأْتُهُ، هُوَ بَدَأَنِي. قَالَ: فَقَالَ: وَاللهِ يَا حُمَيْدُ، لَوْلَا أَنَّكَ عِنْدِي مُصَدَّقٌ مَا نَظَرْتَ لِي فِي وَجْهٍ مُنْبَسِطٍ مَا عِشْتُ».

وقال الآجري في «الشريعة» (١٢٥): حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الحميد الواسطي، قال: ثنا محمد بن المثنىٰ قال: حدثنا حماد بن مسعدة قال: كان عمران القصير يقول: «إياكم والمنازعة والخصومة، وإياكم وهؤلاء الذين يقولون: أرأيت أرأيت»[(١)].

وقال أيضًا برقم (١٣٠): حدثنا ابن عبد الحميد قال: حدثنا زهير قال: أخبرنا أبو خالد قال: حدثنا سفيان عن عمرو - يعني ابن قيس - قال: قلت للحكم: ما اضطر الناس إلىٰ الأهواء؟ قال: الخصومات[(٢)].

---

(١) **أثر صحيح**: وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٦٣٧)، وعمران القصير هو ابن مسلم الْمِنقَري، ثقة، من أتباع التابعين، روىٰ له الجماعة إلا ابن ماجه.

(٢) **أثر صحيح**: وأخرجه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٢١٨).

وقال الفريابي في «القدر» (٣٨٠): حدثنا محمد بن داود، حدثني محمد بن عيسىٰ، حدثني محمد، عن هشام قال: جاء رجل إلىٰ الحسن فقال: يا أبا سعيد، تعالَ حتىٰ أخاصمك في الدين. فقال الحسن: أما أنا فقد أبصرت ديني، فإن كنت أضللت دينك فالتمسه.

وفي (٣٨٣): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يحيىٰ بن آدم، حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن واسع، عن مسلم بن يسار؛ أنه كان يقول: إياكم والمراء؛ فإنها ساعة جهل العالم، وبها يبتغي الشيطان زلته[١].

وفي (٣٨٥): حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حماد بن زيد، عن يحيىٰ بن سعيد - وهو الأنصاري - قال: إن عمر بن عبد العزيز قال: من جعل دينه غرضًا للخصومات؛ أكثر التنقُّل - وفي رواية: أكثرالشكَّ، أو أكثر التحول - [٢].

وقال الآجري في «الشريعة» (ص٥٦): حدثنا الفريابي، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا معن بن عيسىٰ قال: انصرف مالك بن أنس يومًا من المسجد، وهو مُتكئ علىٰ يدي، فلحقه رجل يقال له: أبو

---

(١) **أثر صحيح**: وأخرجه الآجري في الشريعة (ص٥٦).

(٢) **أثر صحيح**: وأخرجه الآجري في الشريعة (ص٥٦) عن الفريابي؛ به، وأخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (١٦١،٦٧٠)، واللالكائي (٢١٦) من طريق حماد؛ به، وأخرجه الفريابي من طريق أخرىٰ (٣٨٤)، ومن طريق ثالثة: الدارمي (٣٠٤).

الْحُورية – كان يُتهم بالإرجاء – فقال: يا عبد الله، اسمع مني شيئًا! أُكلِّمك به وأُحاجُّك، وأخبرك برأيي. قال: فإن غلبتني؟ قال: إن غلبتك اتبعني. قال: فإن جاء رجل آخر، فكلَّمنا فغلبنا؟ قال: نتبعه. فقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا عبد الله، بعث الله عَزَّوَجَلَّ مُحمدًا بدين واحد، وأراك تنتقل من دين إلىٰ دين؛ قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل[1].

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٦٧٢) (٢/ ٥٣٨): حدثنا أبو القاسم حفص بن عمر قال: حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا أحمد بن سنان قال: جاء أبو بكر الأصم إلىٰ عبد الرحمن بن مهدي فقال: جئت حتىٰ أناظرك في الدين. فقال: إن شككت في شيء من أمر دينك، فقف حتىٰ أخرج إلىٰ الصلاة، وإلا فاذهب إلىٰ عملك. فمضىٰ ولم يثبت.

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٦٠٣) بإسناده عن عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي قال: نا إسحاق بن عيسىٰ الطبَّاع قال: رأيت رجلًا من أهل المغرب جاء مالكًا فقال: إن الأهواء كثرت قبلنا، فجعلت علىٰ نفسي إن أنا رأيتك؛ أن آخذ بما تأمرني. فوصف له مالك شرائع الإسلام: الزكاة

---

(١) إسناده صحيح.

والمعنىٰ: أي أكثر التنقل من باطل إلىٰ باطل، أو من حقٍّ إلىٰ باطل، أما الانتقال من الباطل إلىٰ الحق؛ فهذا هو المطلوب، لكن مع الثبات علىٰ هذا الحق، وعدم التحول عنه مرة أخرىٰ.

والصلاة والصوم والحج، ثم قال: «خذ بهذا، ولا تخاصم أحدًا في شيء».

وقال ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٨) في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]: حدثنا أحمد بن سنان، ثنا يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: قوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، قال: الخصومات والجدال في الدين[1].

وقال الدارمي (٣٠٢): أخبرنا سعيد بن عامر، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس قال: «كتب لي ميمون بن مهران: إياك والخصومة والجدال في الدين، ولا تجادلنَّ عالمًا ولا جاهلًا؛ أما العالم: فإنه يخزن عنك علمه، ولا يبالي ما صنعت، وأما الجاهل: فإنه يخشن بصدرك ولا يطيعك»[2].

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٦) (١/ ١٤٥/ ط دار القبس، تحقيق: وصي الله العباس): حدثني أبي قال: حدثنا وكيع قال:

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٧٢٣)، وابن جرير في تفسيره (٦/ ١٥٨)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٢٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٥٠٠، ٥٠١).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٨٢) من طريق ابن أبي عدي، عن يونس؛ به، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/ ٣٦٤) من طريق ابن علية؛ به، وزاد فيه: «أما أنت فعليك بكتاب الله؛ فإن الناس قد يهيموا عنه؛ قال يونس: بمعنىٰ نسوه واختاروا عليه الأحاديث: أحاديث الرجال».

حدثنا مسعر، عن الحكم قال: قال أبو عيسىٰ: لا تمارين صديقك ولا تمازحه. قال أبي: يعني عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ أبو عيسىٰ.

وقال الدارمي أيضًا (٣٩١): أخبرنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد، عن أيوب قال: قال أبو قلابة: لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم؛ فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون[(١)].

وقال ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٥٤): حدثنا عليُّ بن الحسين العامري، حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، عن الأشجعي، حدثنا الربيع بن الملاح قال: سمعت أبا جعفر يقول: إياكم والخصومة؛ فإنها تمحق الدين.

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٨٤) بالإسناد نفسه، وأخرجه الفريابي في القدر (٣٧١)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٨٧)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٦٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (الإيمان/ ٢/ ٤٣٥/ ٣٦٣)، والفسوي في «السنَّة» كما في «نصوص مقتبسة منه» في المعرفة والتاريخ (٣/ ٤٩١)، ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ٢٩٩) من طريق سليمان؛ به، وأخرجه ابن وضَّاح في «البدع والنهي عنها» (١٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٣٦٩)، واللالكائي (٢٤٤)، والفريابي في القدر (٣٦٦)، وعنه الآجري في الشريعة (١٢٠) (١/ ١٨٨) من طرق أخرىٰ، عن حماد بن زيد؛ به. وأخرجه البيهقي في الاعتقاد (ص ٣١٩- ط: دار الفضيلة)، وابن بطة (٣٦٤)، وابن عساكر (٢٨/ ٣٠٥)، من طريق أيوب؛ به.

وحدثني من سمعه يقول: وتورث الشنآن، وتذهب الاجتهاد[(١)].

وقال ابن أبي الدنيا في «الورع» (٥٣): حدثني أبي وأحمد بن منيع، قالا: حدثنا مروان بن شجاع عن عبد الكريم الجزري قال: ما خاصم ورع قط - يعني: في الدين-[(٢)].

وقال يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨٠٣): حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار، حدثنا حفص بن غياث قال: سمعت سفيان الثوري يقول: ما تأتون أحدًا أحفظ من حجاج بن أرطأة. قال حفص: وسمعت حجاجًا يقول: ما خاصمت أحدًا قط، ولا جلست إلىٰ قوم يختصمون[(٣)].

وقال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٥١/ ط: صادر) (٨/ ٣٧٠، ٣٧١/ ط الخانجي): أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثنا صالح بن مسلم[(٤)] قال: كنت مع الشعبي ويدي في يده - أو يده في يدي- فانتهينا إلىٰ

---

(١) وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٨٢).

(٢) **إسناده حسن:** وأخرجه ابن أبي الدنيا أيضًا في الصمت (١٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٣٥٤)، وابن بطة في الإبانة (٦٣٤).

(٣) **إسناده حسن:** وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٢٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢٣٢).

(٤) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حي، وثَّقه أحمد؛ كما في الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٦)، وهو والد الحسن وعلي، وكانا يريان رأي الخوارج؛ قال ابن عيينة: كان خيرًا من ابنيه.

المسجد، فإذا حماد[1] في المسجد، وحوله أصحابه ولهم ضَوْضَاة وأصوات. قال: فقال: والله لقد بغَّض إليَّ هؤلاء هذا المسجد، حتىٰ تركوه أبغض إلي من كُناسة داري، معاشر الصعافقة[2]. فانصاع راجعًا ورجعنا.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (٢١٥) بإسناد صحيح عن المبارك بن سعيد الثوري: ثنا صالح بن مسلم قال: لقيت الشعبي فقال: لقد بغَّض إليَّ هؤلاء المسجد، حتىٰ لهو أبغض إلي من الكناسة. فقلت: ممَّ يا أبا عمرو؟ قال: هؤلاء الرائيون أصحاب الرأي، لما أعيتهم أحاديث رسول الله ﷺ أن يحفظوها يجادلون[3].

وأخرجه البيهقي أيضًا من طريق أخرىٰ برقم (٢٢٨)، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان، عن صالح عنه، بزيادة في أوله: «إنما هلكتم حين تركتم الآثار، وأخذتم في المقاييس».

وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٥٠٠) من طريق محمد بن

(١) هو ابن أبي سليمان، وكان يرىٰ الإرجاء.

(٢) **قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٣١)**: «هم الذين يدخلون السوق بلا رأس مال، فإذا اشترىٰ التاجر شيئًا؛ دخل معه فيه، واحدهم صعفق، وقيل: صعفوق وصعفقي. أراد أن هؤلاء لا علم عندهم، فهم بمنزلة التجار الذين ليس لهم رأس مال»، وانظر الغريب المصنف لأبي عبيد (٤/ ٤٤٣)، ومعجم البلدان (٣/ ٤٠٧).

(٣) وأخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ١٤٦).

كناسة، عن صالح، وفيه: «هؤلاء الرَّأَيتِيُّون: أرأيت! أرأيت!».

وقال ابن سعد أيضًا: أخبرنا قبيصة بن عقبة قال: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي قال: لقد أتىٰ عليَّ زمان، وما من مجلس أحب إلي أن أجلس فيه من هذا المسجد، فلكناسة اليوم أجلس عليها أحبُّ إليَّ من أن أجلس في هذا المسجد. قال: وكان يقول إذا مرَّ عليهم: ما يقول هؤلاء الصعافقة، أو قال: بنو أستها - شك قبيصة -؟ ما قالوا لك برأيهم فبل عليه، وما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فخذ به(١).

وقال ابن جرير في «تفسيره» (٢١/ ٥١٨/ ت شاكر) (٢٠/ ٤٨٧/ ط: هجر): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: ثَنَا عِيسَىٰ وَالْحَارِثُ قَالَ: ثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: ثَنَا وَرْقَاءُ؛ جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ [الشورىٰ: ١٥]؛ قَالَ: «لَا خُصُومَةَ»(٢).

ثم قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾: «لَا خُصُومَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، وقرأ: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا

---

(١) **وأخرجه الدوري في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٩٢)**، ووقع فيه: «المعانقة» بدلًا من «الصعافقة».

(٢) **إسناده صحيح:** وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٦٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٩٨)، وعلَّقه البخاري في الصحيح بصيغة الجزم، في كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الشورىٰ.

بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [العنكبوت: ٤٦][(١)].

وقال أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠٣): حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو يَقُولُ: «لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ زَيْغٍ فَيَزِيغَ قَلْبُكَ»[(٢)].

بل نقل ثابت بن العجلان إجماع السلف الصالح علىٰ ترك مجادلة ومجالسة أهل الأهواء، كما أخرج هذا الفسوي في «السنَّة» «نصوص مقتبسة منه، المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٩١، ٤٩٢): حدثنا عمرو بن عثمان، قال: حدثنا بقية قال: حدثنا ثابت بن العجلان قال: أدركت أنس بن مالك، وابن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس، ومجاهد، وعبد الله بن أبي مليكة، والزهري، ومكحول، والقاسم أبا عبد الرحمن، وعطاء الخراساني، وثابت البناني، والحكم بن عتبة، وأيوب السختياني، وحماد ومحمد بن سيرين، وأبا عامر - وكان قد أدرك أبا بكر الصديق - ويزيد الرقاشي، وسليمان بن موسىٰ: كلهم يأمروني بالجماعة، وينهوني عن أصحاب الأهواء.

---

(١) إسناده صحيح.

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٣٦).

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٩٣): «وقال ابن وهب عن مالك: أدركت هذه البلدة، وإنهم ليكرهون الإكثار الذي فيه الناس اليوم - يريد المسائل -.

وقال أيضًا: سمعت مالكًا وهو يعيب كثرة الكلام وكثرة الفتيا، ثم قال: يتكلم كأنه جمل مغتلم، يقول: هو كذا، هو كذا؛ يهدر في كلامه. وقال: سمعت مالكًا يكره الجواب في كثرة المسائل، وقال: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]. فلم يأته في ذلك جواب؛ فكان مالك يكره المجادلة عن السنن. وقال أيضًا الهيثم بن جميل: قلت لمالك: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالمًا بالسُّنن يجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنَّة؛ فإن قبلت منه، وإلا سكت.

قال إسحاق بن عيسي: كان مالك يقول: «المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل».

وقال أيضًا: «وقال الأوزاعيُّ: إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم؛ ألقىٰ علىٰ لسانه المغاليط؛ فلقد رأيتهم أقل الناس علمًا».

وذكر الإمام أحمد في «أصول السنة» (٥)؛ أنَّ من أصول السنة: «ترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين».

وقال صالح بن أحمد في «مسائله لأبيه» (٥٨٨): كتب رجل إلىٰ أبي يسأله عن مناظرة أهل الكلام والجلوس معهم، فأملىٰ عليَّ جوابه:

«أحسن الله عاقبتك، ودفع عنك كلَّ مكروه ومحذور، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الكلام والخوض مع أهل الزيغ، وإنما الأمر في التسليم والانتهاء إلىٰ ما في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، لا يعد ذلك، ولم يزل الناس يكرهون كل مُحدَث: من وضع كتاب أو جلوس مع مبتدع ليورد عليه بعض ما يلبس عليه في دينه؛ فالسلامة - إن شاء الله - في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم، فليتَّقِ الله رجل، وليصر إلىٰ ما يعود عليه نفعه غدًا من عملٍ صالح يقدِّمه لنفسه، ولا يكون مِمَّن يحدث أمرًا، فإذا هو خرج منه أراد الحجَّة له؛ فيحمل نفسه علىٰ المحك فيه، وطلب الحجة لما خرج منه بحقٍّ أو بباطل، ليزيِّن به بدعته وما أحدث، وأشدُّ من ذلك: أن يكون وضعه في كتاب، فأُخذ عنه؛ فهو يزين ذلك بالحقِّ والباطل، وإن وضح له الحقَّ في غيره.

نسأل الله التوفيق لنا ولك ولجميع المسلمين، والسلام عليك» اهـ.

وقال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ **في «الشريعة» (١/ ١٩٧) بعد أن ساق بأسانيده بعض الآثار السابقة**: «فمن اقتدىٰ بهؤلاء الأئمة؛ سلم له دينه إن شاء الله تعالىٰ».

وقال الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ١٧٢، ١٧٣/ ت الهلالي) بعد أن ذَكَر بعضَ الآثار في التحذير من صحبة أهل البدع، منها أثر أبي قلابة: «وَوَجْهُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ، مُنَبَّهٌ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ أَبِي قِلَابَةَ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ الْمَرْءُ عَلَىٰ يَقِينٍ مِنْ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ السُّنَّةِ، فَيُلْقِي لَهُ صَاحِبُ الْهَوَىٰ فِيهِ هَوًىٰ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ لَا أَصْلَ لَهُ، أَوْ يَزِيدُ لَهُ فِيهِ قَيْدًا مِنْ رَأْيِهِ؛ فَيَقْبَلُهُ قَلْبُهُ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَىٰ مَا كَانَ يَعْرِفُهُ؛ وَجَدَهُ مُظْلِمًا: فَإِمَّا أَنْ يَشْعُرَ بِهِ، فَيَرُدَّهُ بِالْعِلْمِ، أَوْ لَا يَقْدِرَ عَلَىٰ رَدِّهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَشْعُرَ بِهِ؛ فَيَمْضِيَ مَعَ مَنْ هَلَكَ.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: «وَسَمِعْتُ مَالِكًا إِذْ جَاءَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَقُولُ: أَمَّا أَنَا فَعَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي، وَأَمَّا أَنْتَ فَشَاكٌّ؛ فَاذْهَبْ إِلَىٰ شَاكٍّ مِثْلِكَ فَخَاصِمْهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨].

فَهَذَا شَأْنُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ تَمْكِينِ زَائِغِ الْقَلْبِ أَنْ يُسْمِعَ كَلَامَهُ» اهـ.

قلتُ: ولقوَّة تأثير المجالسة والمصاحبة في نفس صاحبها؛ جعلها السلف الصالح ميزانًا في معرفة حال الرجل من حيث الحكم عليه بالسنَّة أو البدعة؛ فحذَّروا مِمَّن يجالس أهل البدع والأهواء والخصومات، ويأنس إليهم ويصاحبهم، وإن ادَّعىٰ أنه ليس منهم.

✍ **وإليك باقة من الآثار في هذا الباب:**

أخرج مسلم في «صحيحه» (٢٦٣٨) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ؛ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**»، وعلَّقه البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم (كتاب الأنبياء: بَابٌ: الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ).

قال القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ١١٨): «وقوله: «**الأرواح جنود مجندة**»؛ أي: أجناس مجنسة، «**فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**»؛ قيل: معنىٰ «أجناد مجندة»: أي: جموع مجمعة، وقيل: أجناس مختلفة. هذا التعارف لأمرٍ جعله الله فيها، وجبلها عليه، وأشبه ما فيه: أن يكون تعارفها موافقة صفاتها التي خلقت عليها، وتشابهها في شيمها التي خلقت بها، وقيل: تعارفها أنها خلقت مجتمعة، ثم فصلت في أجسادها، كل قسم في جسدين؛ فمن وافق قسمه ألفه، ومن باعده نافره. وقيل: هو ما يعرف الله به إليها من صفاته، ودلَّها به عليه من لطفه وأفعاله؛ فكل زوج عُرفَ من الإجزاء به تعرف إلىٰ الله بمثل ما تعرف هو به إلفه. وقال الخطابي: تآلفها: هو ما خلقها عليه من السعادة أو الشقاوة في المبدأ الأول. وفيه تقدمها علىٰ خلق الأجساد؛ كما جاء في الحديث، وأخبر أنه قسمها قسمين: مختلفة ومؤتلفة».

وقال الأمير الصنعاني في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٤/ ٤٩٠): «(الأرواح) التي قامت بها الأجساد. (جنود مجندة) ... أي مجموعة؛ كما

يقال: ألوف مؤلفة، وقناطير مقنطرة. (فما تعارف) أي يوافق في الأخلاق والصفات (منها ائتلف) أي ألف قلبه قلب الآخر وإن تباعدا، (وما تناكر منها) أي لم يتوافق ولم يتناسب؛ (اختلف): نافر قلبه عنه وإن تقارب جسداهما؛ فالائتلاف والاختلاف للقلوب والأرواح، ويتبعها توافق الأجسام؛ وهو إعلامٌ بأنَّ الأرواح في عالمها وافق بعضها بعضًا بصفات ومناسبات، فتألفت في عالم الأجسام، وتناكر بعض منها هنالك؛ فيتناكر في هذا العالم، وإن الكل من الأدلة علىٰ القدرة الإلهيَّة والحكمة الرحمانية» اهـ.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اعتبروا الناس بأخدانهم؛ فإنَّ المرء لا يخادن إلا مَن يُعجبه»، وفي لفظ: «إنما يماشي الرجل ويصاحب من يحبه، ومن هو مثله»، وفي لفظ ثانٍ: «اعتبروا الرجل بمن يصاحب؛ فإنما يصاحب من هو مثله»، وفي لفظ ثالث: «اعتبروا الأرض بأسمائها، واعتبروا الصاحب بالصاحب»[1].

وقال أبو الدرداء: إن من فقه الرجل ممشاه ومدخله ومجلسه، قال أبو

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنَّفه (٤/ ٣٠٧)، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (٣٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٣٧٦)، (٤٩٩-٥٠٣)، من طرق عن أبي إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم الكوفي، عن ابن مسعود؛ به، وهذا إسناد حسن. هبيرة: قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: لا بأس بحديثه، هو أحسن استقامة من غيره؛ يعني: الذين روىٰ عنهم أبو إسحاق وتفرَّد بالرواية عنهم. قال الحافظ في التقريب: لا بأس به، وقد عيب بالتشيع.

قلابة : قاتل الله الشاعر حيث يقول:

عــن المــرء لا تــسأل وأبــصر قرينــه
وكــل قــرين بالمقــارن مهتــدي(١)

وقال ابن بطة: أنشدنا أبو بكر بن الأنباري قال : أنشدني أبي لأبي العتاهية:

مـن ذا الـذي يخفـىٰ عليـك إذا نظـرت إلـىٰ قرينـه
وعلـىٰ الفتـىٰ بطباعـه سـمة تلـوح علـىٰ جبينـه

وعن حنبل بن إسحاق، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «أهل البدع ما ينبغي لأحد أن يجالسهم، ولا يخالطهم، ولا يأنس بهم». [الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٤٩٥)].

وقال ابن عون: «من يجالس أهل البدع أشدُّ علينا من أهل البدع». [الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٤٨٦)].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٢١)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٤٣٧) (٣٦٨)، و(٢/ ٤٣٩) (٣٧٧)، و(٢/ ٤٦٤) (٤٥٩)، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الدرداء؛ به.

وهذا البيت من الشعر هو من أحكم وأوجز ما قاله: عدي بن زيد، كما أخرج هذا أبو القاسم الحسين بن محمد الحنَّائي في «الحنائيات» (٢/ ١١٤٦) (٢٢٤)، من طريق أبي بكر بن دُرَيد، عن أبي عثمان سعيد بن هارون، عن العتبي قال: دخل الشعبي علىٰ عبد الملك فقال: يا شعبي، أنشدني أحكم ما قالت العرب وأوجز. فقال: يا أمير المؤمنين، قول امرؤ القيس ... ثم ذكر قول زهير، ثم قول النابغة، ثم قول عدي بن زيد ... إلخ.

وقال الفضيل بن عياض: «من جلس مع صاحب بدعة؛ فاحذره»[(١)].

وقال البربهاري في «**شرح السنة**» (**١١٢، رقم ١٤٥**): «إذا رأيت الرجل جالسًا مع رجل من أهل الأهواء؛ فحذِّره وعرِّفه، فإن جلس معه بعدما علم، فاتقه؛ فإنه صاحب هوًى».

وقال ابن بطة في «**الإبانة**» (**٢/ ٤٥٦ -٤٢٢**) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ بَشَّارٍ النَّحْوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ الرِّيَاشِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ بَعْض فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ يَقُولُ: إِذَا تَلَاحَمَتْ بِالْقُلُوبِ النِّسْبَةُ؛ تَوَاصَلَتْ بِالْأَبْدَانِ الصُّحْبَةُ. قَالَ الشَّيْخُ: وَبِهَذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ».

وقال (**٤٢٩**): حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الدَّقَّاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَيَّاطُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ الصَّائِغُ مَرْدَوَيْهِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ سُنَّةٍ يُمَالِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ إِلَّا مِنَ النِّفَاقِ. قَالَ الشَّيْخُ: صَدَقَ الْفُضَيْلُ - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ -؛ فَإِنَّا نَرَىٰ ذَلِكَ عِيَانًا».

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ١٠٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٥٩) (٤٣٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ **في «منهاج السنة» (٦/ ٤٢٥):**

«وَأَمَّا الرَّافِضِيُّ فَلَا يُعَاشِرُ أَحَدًا إِلَّا اسْتَعْمَلَ مَعَهُ النِّفَاقَ؛ فَإِنَّ دِينَهُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ دِينٌ فَاسِدٌ، يَحْمِلُهُ عَلَىٰ الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ، وَغِشِّ النَّاسِ، وَإِرَادَةِ السُّوءِ بِهِمْ؛ فَهُوَ لَا يَأْلُوهُمْ خَبَالًا، وَلَا يَتْرُكُ شَرًّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا فَعَلَهُ بِهِمْ، وَهُوَ مَمْقُوتٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ رَافِضِيٌّ، تَظْهَرُ عَلَىٰ وَجْهِهِ سِيمَا النِّفَاقِ، وَفِي لَحْنِ الْقَوْلِ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُ يُنَافِقُ ضُعَفَاءَ النَّاسِ وَمَنْ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ؛ لِمَا فِي قَلْبِهِ مِنَ النِّفَاقِ الَّذِي يُضْعِفُ قَلْبَهُ.

وَالْمُؤْمِنُ مَعَهُ عِزَّةُ الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ. ثُمَّ هُمْ يَدَّعُونَ الْإِيمَانَ دُونَ النَّاسِ، وَالذِّلَّةُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي سَائِرِ الطَّوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [سُورَةُ غَافِرٍ: ٥١]. وَهُمْ أَبْعَدُ طَوَائِفِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَنِ النُّصْرَةِ، وَأَوْلَاهُمْ بِالْخِذْلَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُمْ أَقْرَبُ طَوَائِفِ [أَهْلِ] الْإِسْلَامِ إِلَىٰ النِّفَاقِ، وَأَبْعَدُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ.

وَآيَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ حَقِيقَةً، الَّذِينَ لَيْسَ فِيهِمْ إِيمَانٌ، مِنَ الْمَلَاحِدَةِ؛ يَمِيلُونَ إِلَىٰ الرَّافِضَةِ، وَالرَّافِضَةُ تَمِيلُ إِلَيْهِمْ أَكْثَرُ مِنْ سَائِرِ الطَّوَائِفِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: **«الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، مَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ**

مِنْهَا اخْتَلَفَ»، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اعْتَبِرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ.

فَعُلِمَ أَنَّ بَيْنَ أَرْوَاحِ الرَّافِضَةِ وَأَرْوَاحِ الْمُنَافِقِينَ اتِّفَاقًا مَحْضًا: قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَتَشَابُهًا، وَهَذَا لِمَا فِي الرَّافِضَةِ مِنَ النِّفَاقِ، فَإِنَّ النِّفَاقَ شُعَبٌ» اهـ.

قلتُ: وعلىٰ النقيض؛ فإن مجالسة أهل العلم والحكمة والسنَّة تورث صاحبها العلم والحكمة واتباع السنَّة؛ كما قال أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي في «الأمالي» (٢/ ١٥٧): «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حاتم سهل بن محمد السِّجستاني، قَالَ: قَالَ عامر بن الظَّرِب العَدْواني: يا معشر عَدْوان، الخير أَلوف عَرُوف، وإنه لن يفارق صاحبه حتىٰ يفارقه، وإني لم أكن حكيمًا حتىٰ صاحبت الحكماء، ولم أكن سيدكم حتىٰ تعبَّدت لكم».

وقال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٥/ ٣٢٧): «فَالْمُصَاحَبَةُ وَالْمُصَاهَرَةُ وَالْمُؤَاخَاةُ؛ لَا تَجُوزُ إِلَّا مَعَ أَهْلِ طَاعَةِ اللهِ تَعَالَىٰ، عَلَىٰ مُرَادِ اللهِ».

وتأمَّل هذه المجالسة بين الإمامين: أبي عبَيد القاسم بن سلَّام وأحمد بن حنبل - رحمهما الله -، وكيف استفاد أبو عبيد من أحمد ثلاث فوائد من هذه الجلسة:

جاء في «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ٢٣٨): «رَوَىٰ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي

الدُّنْيَا، قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ: زُرْتَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَيْتَهُ؛ قَامَ فَاعْتَنَقَنِي وَأَجْلَسَنِي فِي صَدْرِ مَجْلِسِهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَلَيْسَ يُقَالُ: صَاحِبُ الْبَيْتِ وَالْمَجْلِسِ أَحَقُّ بِصَدْرِ بَيْتِهِ أَوْ مَجْلِسِهِ. قَالَ: نَعَمْ يَقْعُدُ، وَيُقْعِدُ مَنْ يُرِيدُ. قَالَ: قُلْتُ فِي نَفْسِي: خُذْ يَا أَبَا عُبَيْدٍ إِلَيْكَ فَائِدَةً. ثُمَّ قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، لَوْ كُنْتُ آتِيكَ عَلَىٰ حَقِّ مَا تَسْتَحِقُّ؛ لَأَتَيْتُكَ كُلَّ يَوْمٍ. فَقَالَ: لَا تَقُلْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لِي إِخْوَانًا مَا أَلْقَاهُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً، أَنَا أَوْثَقُ فِي مَوَدَّتِهِمْ مِمَّنْ أَلْقَىٰ كُلَّ يَوْمٍ. قُلْتُ: هَذِهِ أُخْرَىٰ يَا أَبَا عُبَيْدٍ. فَلَمَّا أَرَدْتُ الْقِيَامَ؛ قَامَ مَعِي. قُلْتُ: لَا تَفْعَلْ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ. قَالَ: فَقَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: مِنْ تَمَامِ زِيَارَةِ الزَّائِرِ أَنْ تَمْشِيَ مَعَهُ إِلَىٰ بَابِ الدَّارِ، وَتَأْخُذَ بِرِكَابِهِ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، مَنْ عَنِ الشَّعْبِيِّ؟ قَالَ: ابْنُ زَائِدَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ.

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عُبَيْدٍ، هَذِهِ ثَالِثَةٌ».

قلتُ: واعلم - رحمك الله - أن اعتزال الفتن في هذا الزمان صار متعيِّنًا علىٰ كلِّ من أراد السَّلامة في دينه، ومن ذلك اعتزال المتعصِّبين وهجرهم وعدم الخوض معهم بأيِّ نوع من أنواع الخوض؛ حيث إن الخوض معهم يثير الفتنة، ويقسي القلب، ويوهن دين صاحبه.

قال شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالىٰ - في خاتمة مقاله «تحذير أهل السنة السلفيين من مجالسة ومخالطة أهل الأهواء

المبتدعين» - المنشور على شبكة سحاب السلفية -: «أقول: فنحن نحذر الشباب السلفي من مخالطة أهل الأهواء، والاستئناس بهم[1]، والركون إليهم؛ فليعتبروا بمن سلف ممَّن كان يغتر بنفسه ويرىٰ نفسه أنه سيهدي أهل الضلال، ويردُّهم عن زيغهم وضلالهم؛ وإذا به يترنَّح ويتخبط، ثم يصرع في أحضان أهل البدع.

وقد مضت تجارب من فجر تاريخ الإسلام، فأُناس من أبناء الصحابة لما ركنوا إلىٰ ابن سبأ؛ وقعوا في الضلال.

وأناس من أبناء الصحابة والتابعين لما ركنوا إلىٰ المختار بن أبي عبيد؛ وقعوا في الضلال.

وأناس في هذا العصر ركنوا إلىٰ كثير من الدعاة السياسيين الضالِّين ومن رؤوس البدع؛ فوقعوا في حبائل أهل الضلال.

كثيرون هم وكثيرون جدًّا، ولكن نذكر منهم قصة عمران بن حطان؛ كان من أهل السنة وهوىٰ امرأة من الخوارج، فأراد أن يتزوَّجها ويهديها إلىٰ السنَّة، فتزوجها؛ فأوقعته في البدعة، وكان يريد أن يهديها فضلَّ بسببها.

وكثير من المنتسبين إلىٰ المنهج السلفي يقول: أنا أدخل مع أهل

---

(١) **قال الشيخ ربيع:** «نقلت هذا النص من مقال لي سابق عنوانه: (الموقف الصحيح من أهل البدع)».

الأهواء لأهديهم، فيقع في حبائلهم.

عبد الرحمن بن ملجم، وعمران بن حطان؛ كلاهما كان ينتمي إلىٰ السنَّة ثم وقعا في الضلال، وأدَّىٰ بعبد الرحمن بن ملجم فجوره إلىٰ أن قتل عليًّا، وأدىٰ بعمران بن حطان فجوره إلىٰ أن مدح هذا القاتل - نسأل الله العافية-؛ قال:

يا ضربة من تقي ما أراد بها ... إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانًا

إني لأذكره حينًا فأحسبه ... أوفىٰ البرية عند الله ميزانًا

أكرم بقوم بطون الطير أقبُرُهم ... لم يخلطوا دينهم بغيًا وعدوانًا

إلىٰ آخر أبيات رديئة قالها في مدح هذا المجرم - بارك الله فيكم -.

وحصل لعبد الرزاق من أئمة الحديث؛ أن انخدع بعبادة وزهد جعفر بن سليمان الضبعي، وأَنِسَ إليه؛ فوقع في حبائل التشيع.

وانخدع أبو ذر الهروي - راوي الصحيح برواياتٍ، وكان من أعلام الحديث -؛ انخدع بكلمة قالها الدارقطني في مدح الباقلاني؛ فجَرَّته هذه الكلمة في مدح الباقلاني إلىٰ أن وقع في حبائل الأشاعرة، وصار داعية من دعاة الأشعرية، وانتشر بسببه المذهب الأشعري في المغرب العربي؛ فأهل المغرب يأنسون إليه، ويأتونه ويزورونه، ويبثُّ فيهم منهج الأشعري، وهم قبله لا يعرفون إلا المنهج السلفي؛ فسنَّ لهم سُنَّة سيئة - نسأل الله العافية -.

كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «**من دعا إلىٰ هدًىٰ؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلىٰ ضلالة؛ كان عليه من الوزر مثل أوزارهم إلىٰ يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئًا**»؛ فنسأل الله العافية.

والبيهقي انخدع ببعض أهل الضلال؛ كابن فورك وأمثاله، وكان من أعلام الحديث فوقع في الأشعرية.

قد يكون هناك جاهل يثق بنفسه، ويغتر بها، وليس عنده علم يحميه؛ فهذا أولىٰ مئات المرات بالوقوع في البدعة من هؤلاء.

وفي هذا العصر أمثلة كثيرة ممَّن عرفناهم كانوا علىٰ المنهج السلفي، ولما اختلطوا بأهل البدع ضلُّوا؛ لأنَّ أهل البدع الآن لهم أساليب، ولهم نشاطات، ولهم طرق - يمكن ما كان يعرفها الشياطين في الوقت الماضي- ؛ فعرفوا الآن هذه الأساليب وهذه الطرق وكيف يخدعون الناس، فمن أساليب أهل الأهواء المعاصرين: أنك تقرأ وتأخذ الحقَّ وتترك الباطل. كثير من الشباب لا يعرف الحقَّ من الباطل، ولا يميِّز بين الحق والباطل؛ فيقع في الباطل يرىٰ أنه حقٌّ، ويرفض الحقَّ يرىٰ أنه باطل، وتنقلب عليه الأمور، وكما قال حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إن الضلالة كلَّ الضَّلالة: أن تنكر ما كنت تعرف، وتعرف ما كنت تنكر».

فترىٰ هذا سائرًا في الميدان السلفي والمضمار السلفي ما شاء الله، ما تحس إلا وقد استدار المسكين؛ فإذا به حرب علىٰ أهل السنَّة، وأصبح المنكر عنده معروفًا، والمعروف عنده منكرًا، وهذه هي الضلالة كل الضلالة؛ فنحن نحذِّر الشباب السلفيَّ من الاغترار بأهل البدع والركون إليهم» اهـ.

قلت: صدق شيخنا –سلمه الله– ووفَّىٰ بما ذكره في هذه النصيحة الخالصة.

✐ **ومِمَّن تأثر بمجالسة ومخالطة أهل البدع:**

١. **أبو الحسن الأشعري**: حيث صحِب وخالط زوج أمِّه أبا علي الجبَّائي، فوقع في حبائل المعتزلة أربعين عامًا، ثم تاب من الاعتزال وانتقل إلىٰ طور ثانٍ، وهي بدعة الأشعرية، ثم تاب منها، وانتقل إلىٰ طور ثالث: وهي موافقته – في الجملة – لأصول السنَّة، إلا ما بقي فيه من بقايا الكلَّابية.

٢. **أبو الوفاء بن عَقيل**: حيث تأثر بالمعتزلة بسبب مجالسته لشيخيه المعتزليين البغداديين: علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التّبان.

قال الذهبي في «ترجمته من تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٠٣): «وقرأ عِلم الكلام عَلَىٰ أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان البغداديين؛ صاحبَيِ القاضي أَبِي الحُسَيْن البصْريِّ».

وقال: «رأيت شيخنا وغيره من علماء السنَّة والأثر يحطون علىٰ ابن

عقيل؛ لما تورَّط فيه من تأويل الجهميَّة، وتحريف النصوص؛ نسأل الله الستر والسلامة».

وقال في «السير» (١٩/ ٤٤٤): «وَأَخَذَ عِلْمَ العَقْلِيَّات عَنْ شَيْخَي الاعتزَال: أَبِي عَلِيٍّ بنِ الوَلِيدِ، وَأَبِي القَاسِمِ بنِ التَّبَّانِ؛ صَاحِبَي أَبِي الحُسَيْنِ البَصْرِيِّ؛ فَانْحَرَفَ عَنِ السُّنَّةِ».

وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٦): «له كتاب الفنون في أزيد من أربعمائة مجلد، إلا أنه خالف السَّلف، ووافق المعتزلة في عدَّة بدع».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **كما في «مجموع الفتاوىٰ»** (٦/ ٥٣): «وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ، فَإِذَا انْحَرَفَ؛ وَقَعَ فِي كَلَامِهِ مَادَّةٌ قَوِيَّةٌ مُعْتَزِلِيَّةٌ فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ الْأَشْعَرِيُّ أَحْسَنَ قَوْلًا مِنْهُ، وَأَقْرَبَ إِلَىٰ السُّنَّةِ».

وقال في «درء تعارض العقل مع النقل» (٨/ ٦٠): «ولابن عقيل أنواع من الكلام؛ فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس؛ فتارةً يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر علىٰ من يسميِّها صفات، ويقول: إنما هي إضافات، موافقة للمعتزلة؛ كما فعله في كتابه «ذم التشبيه وإثبات التنزيه» وغيره من كتبه، واتبعه علىٰ ذلك أبو الفرج بن الجوزي في كتابه «كف التشبيه بكف التنزيه» وفي كتابه «منهاج الوصول». وتارة يثبت

الصفات الخبرية، ويردُّ علىٰ النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلَّة الواضحات، وتارة يوجب التأويل؛ كما فعله في «الواضح» وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه وينهىٰ عنه؛ كما فعله في كتاب «الانتصار» لأصحاب الحديث؛ فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظمٌ مشكور، ومن الكلام المخالف للسنَّة والحقِّ ما هو مذمومٌ مدحور».

وقال ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٢٢): «أصحابنا كانوا ينقمون علىٰ ابن عقيل تردُّده إلىٰ ابن الوليد وابن التبان شيخي المعتزلة. وكان يقرأ عليهما في السرِّ علمَ الكلام، ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنَّة، وتأوُّل لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلىٰ أن مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

وقال أيضًا في (١/ ٣٩): «وكذلك أنكر الشريف أَبُو جعفر علىٰ ابن عقيل تردده إلىٰ ابن الوليد وغيره؛ فاختفىٰ مدة، ثم تاب وأظهر توبته».

قلتُ: لكن علىٰ العبد أن يفرِّق بين الاعتزال المحمود للفتن، وبين العزلة التي عليها الخوارج؛ وهي اعتزال جماعة المسلمين في الصلوات والجماعات والأعياد والحج، ونحو ذلك من الاجتماعات الشرعيَّة، وقد بيَّن الحدَّ الفاصل بين العزلتين: أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطَّابي (ت: ٣٨٨هـ) في كتابه «العزلة»،

حيث قال في (ص٤): «بَابٌ فِي حِكَايَةِ مَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ أَنْكَرَ الْعُزْلَةَ: قَالَ الْمُنْكِرُ لَهَا: قَدْ أَمَرَ اللهُ سُبْحَانَهُ بِالِاجْتِمَاعِ وَحَضَّ عَلَيْهِ، وَنَهَىٰ عَنِ الِافْتِرَاقِ وَحَذَّرَ مِنْهُ، فَقَالَ - تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ -: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَأَعْظَمَ الْمِنَّةَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ فِي جَمْعِ الْكَلِمَةِ وَتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ مِنْهُمْ، فَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] فِي آيٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَذَكَرَ فِيهَا أَخْبَارًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

ثم ذكر نصوصًا تحضُّ علىٰ الاجتماع وتنهىٰ عن الفرقة والاعتزال، ثم قال في (ص٨): «قَالُوا: قَدْ نَطَقَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الْمُعْتَزِلَ عَنِ النَّاسِ، الْمُنْفَرِدَ عَنْهُمْ؛ مَفَارِقٌ لِلْجَمَاعَةِ، شَاذٌّ عَنِ الْجُمْلَةِ، شَاقٌّ لِعَصَا الْأُمَّةِ، خَالِعٌ لِلرِّبْقَةِ، مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ: قَالُوا: وَأَقَلُّ مَا فِي الْعُزْلَةِ: أَنَّهَا إِذَا امْتَدَّتْ وَاسْتَمَرَّتْ بِصَاحِبِهَا؛ صَارَتْ هِجْرَةً، وَقَدْ نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ...»(١).

---

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٠٧٦)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا** =

ثم قال: «... فَالْجَوَابُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ: أَنَّ الْآيَ الَّتِي تَلَوْهَا فِي ذَمِّ الْعُزْلَةِ، وَالْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَوْهَا فِي التَّحْذِيرِ وَمُفَارَقَةِ الْجَمَاعَةِ؛ لَا يَعْتَرِضُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَىٰ الْمَذْهَبِ الَّذِي نَذْهَبُهُ فِي الْعُزْلَةِ، وَلَا يُنَاقِضُ تَفْصِيلُهَا جُمْلَتَهُ؛ لَكِنَّهَا تَجْرِي مَعَهُ عَلَىٰ سَنَنِ الْوِفَاقِ وَقَضِيَّةِ الِائْتِلَافِ وَالِاتِّسَاقِ، وَسَأُوَضِّحُ لَكَ التَّوْفِيقَ بَيْنَهُمَا بِمَا أُقَسِّمُهُ لَكَ مِنْ بَيَانِ وُجُوهِهَا، وَتَرْتِيبِ مَنَازِلِهَا.

فَأَقُولُ: الْفُرْقَةُ فُرْقَتَانِ: فُرْقَةُ الْآرَاءِ وَالْأَدْيَانِ، وَفُرْقَةُ الْأَشْخَاصِ وَالْأَبْدَانِ، وَالْجَمَاعَةُ جَمَاعَتَانِ: جَمَاعَةٌ هِيَ الْأَئِمَّةُ وَالْأُمَرَاءُ، وَجَمَاعَةٌ هِيَ الْعَامَّةُ وَالدَّهْمَاءُ. فَأَمَّا الِافْتِرَاقُ فِي الْآرَاءِ وَالْأَدْيَانِ؛ فَإِنَّهُ مَحْظُورٌ فِي الْعُقُولِ، مُحَرَّمٌ فِي قَضَايَا الْأُصُولِ؛ لِأَنَّهُ دَاعِيَةُ الضَّلَالِ، وَسَبَبُ التَّعْطِيلِ وَالْإِهْمَالِ. وَلَوْ تُرِكَ النَّاسُ مُتَفَرِّقِينَ؛ لَتَفَرَّقَتِ الْآرَاءُ وَالنِّحَلُ، وَلَكَثُرَتِ الْأَدْيَانُ وَالْمِلَلُ، وَلَمْ تَكُنْ فَائِدَةٌ فِي بِعْثَةِ الرُّسُلِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَابَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنَ التَّفْرِيقِ فِي كِتَابِهِ، وَذَمَّهُ فِي الْآيِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا. وَعَلَىٰ هَذِهِ الْوَتِيرَةِ نُجْرِي الْأَمْرَ أَيْضًا فِي الِافْتِرَاقِ عَلَىٰ الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَرَاءِ؛ فَإِنَّ فِي مُفَارَقَتِهِمْ مُفَارَقَةَ الْأُلْفَةِ وَزَوَالَ الْعِصْمَةِ، وَالْخُرُوجَ مِنْ كَنَفِ الطَّاعَةِ وَظِلِّ الْأَمَنَةِ، وَهُوَ الَّذِي نَهَىٰ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَأَرَادَهُ بِقَوْلِهِ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ،**

=

تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ»، ومسلم (٢٥٥٨)، ومن حديث أبي أيوب الأنصاري عند البخاري (٦٠٧٧)، وعند مسلم (٢٥٦٠).

فَمَاتَ؛ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ»[(١)]، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِمَامٌ يَجْمَعُهُمْ عَلَىٰ دِينٍ وَيَتَأَلَّفُهُمْ عَلَىٰ رَأْيٍ وَاحِدٍ، بَلْ كَانُوا طَوَائِفَ شَتَّىٰ وَفِرَقًا مُخْتَلِفِينَ، آرَاؤُهُمْ مُتَنَاقِضَةٌ وَأَدْيَانُهُمْ مُتَبَايِنَةٌ، وَذَلِكَ الَّذِي دَعَا كَثِيرًا مِنْهُمْ إِلَىٰ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَطَاعَةِ الْأَزْلَامِ؛ رَأْيًا فَاسِدًا اعْتَقَدُوهُ: فِي أَنَّ عِنْدَهَا خَيْرًا، وَأَنَّهَا تَمْلِكُ لَهُمْ نَفْعًا أَوْ تَدْفَعُ عَنْهُمْ ضَرًّا. وَأَمَّا عُزْلَةُ الْأَبْدَانِ وَمُفَارَقَةُ الْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ الْعَوَامُّ؛ فَإِنَّ مِنْ حُكْمِهَا أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً لِلْحَاجَةِ، وَجَارِيَةً مَعَ الْمَصْلَحَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ عِظَمَ الْفَائِدَةِ فِي اجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي الْمُدُنِ وَتَجَاوُرِهِمْ فِي الْأَمْصَارِ؛ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَتَضَافَرُوا فَيَتَعَاوَنُوا وَيَتَوَازَرُوا فِيهَا؛ إِذْ كَانَتْ مَصَالِحُهُمْ لَا تَكْمُلُ إِلَّا بِهِ، وَمَعَايِشُهُمْ لَا تَزْكُو إِلَّا عَلَيْهِ. فَعَلَىٰ الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَأَمَّلَ حَالَ نَفْسِهِ، فَيَنْظُرَ فِي أَيَّةِ طَبَقَةٍ يَقَعُ مِنْهُمْ، وَفِي أَيَّةِ جَنَبَةٍ يَنْحَازُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَحْوَالُهُ تَقْتَضِيهِ الْمَقَامَ بَيْنَ ظَهْرَانَي الْعَامَّةِ؛ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ إِصْلَاحِ الْمِهْنَةِ الَّتِي لَا غُنْيَةَ لَهُ بِهِ عَنْهَا، وَلَا يَجِدُ بُدًّا مِنَ الِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ فِيهَا، وَلَا وَجْهَ لِمُفَارَقَتِهِمْ فِي الدَّارِ وَمُبَاعَدَتِهِمْ فِي السَّكَنِ وَالْجِوَارِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ تَضَرَّرَ بِوَحْدَتِهِ، وَأَضَرَّ بِمَنْ وَرَاءَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَأُسْرَتِهِ. **وَإِنْ**

---

(١) **أخرج البخاري في «صحيحه» (٧٠٥٤)، قال:** حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ العُطَارِدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ رَأَىٰ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»، و مسلم (١٨٤٩) عن حَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عن حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ؛ به.

كَانَتْ نَفْسُهُ بِكُلِّهَا مُسْتَقِلَّةً، وَحَالُهُ فِي ذَاتِهِ وَذَوِيهِ مُتَمَاسِكَةً؛ فَالِاخْتِيَارُ لَهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ اعْتِزَالُ النَّاسِ وَمُفَارَقَةُ عَوَامِّهِمْ؛ فَإِنَّ السَّلَامَةَ فِي مُجَانَبَتِهِمْ، وَالرَّاحَةَ فِي التَّبَاعُدِ مِنْهُمْ.

وَلَسْنَا نُرِيدُ - رَحِمَكَ اللهُ - بِهَذِهِ الْعُزْلَةِ الَّتِي نَخْتَارُهَا مُفَارَقَةَ النَّاسِ فِي الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمُعَاتِ، وَتَرْكَ حُقُوقِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ، وَإِفْشَاءَ السَّلَامِ، وَرَدَّ التَّحِيَّاتِ، وَمَا جَرَىٰ مُجْرَاهَا مِنْ وَظَائِفِ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ لَهُمْ وَوَضَائِعِ السُّنَنِ وَالْعَادَاتِ الْمُسْتَحْسَنَةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ فَإِنَّهَا مُسْتَثْنَاةٌ بِشَرَائِطِهَا، جَارِيَةٌ عَلَىٰ سُبُلِهَا، مَا لَمْ يَحُلْ دُونَهَا حَائِلُ شُغْلٍ، وَلَا يَمْنَعُ عَنْهَا مَانِعُ عُذْرٍ. إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْعُزْلَةِ: تَرْكَ فُضُولِ الصُّحْبَةِ، وَنَبْذَ الزِّيَادَةِ مِنْهَا، وَحَطَّ الْعِلَاوَةِ الَّتِي لَا حَاجَةَ بِكَ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّ مَنْ جَرَىٰ فِي صُحْبَةِ النَّاسِ وَالِاسْتِكْثَارِ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ عَلَىٰ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ شَغَفُ النُّفُوسِ، وَإِلْفُ الْعَادَاتِ، وَتَرْكُ الِاقْتِصَادِ فِيهَا وَالِاقْتِصَارِ الَّذِي تَدْعُوهُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ؛ كَانَ جَدِيرًا أَلَّا يَحْمَدَهُ غِبُّهُ، وَأَنْ تُسْتَوْخَمَ عَاقِبَتُهُ، وَكَانَ سَبِيلُهُ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ مَنْ يَتَنَاوَلُ الطَّعَامَ فِي غَيْرِ أَوَانِ جُوعِهِ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ فَوْقَ قَدْرِ حَاجَتِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْبِثُهُ أَنْ يَقَعَ فِي أَمْرَاضٍ مُدْنِفَةٍ وَأَسْقَامٍ مُتْلِفَةٍ، وَلَيْسَ مَنْ عَلِمَ كَمَنْ جَهِلَ، وَلَا مَنْ جَرَّبَ وَامْتَحَنَ كَمَنْ بَادَهَ وَخَاطَرَ».

ثم قال في (ص١٧): «بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعُزْلَةِ: قَالَ اللهُ - تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ -

حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: ٤٨]؛ اعْتَصَمَ خَلِيلُ اللهِ سُبْحَانَهُ بِالْعُزْلَةِ، وَاسْتَظْهَرَ بِهَا عَلَىٰ قَوْمِهِ عِنْدَ جَفَائِهِمْ إِيَّاهُ، وَخُذْلَانِهِمْ لَهُ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَمُعَانَدَةِ الْحَقِّ، وَكَفَاهُ اللهُ تَعَالَىٰ أَمْرَهُمْ، وَعَصَمَهُ مِنْ شَرِّهِمْ، وَأَثَابَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ بِالْمَوْهِبَةِ الْجَزِيلَةِ، وَعَوَّضَهُ النُّصْرَةَ بِالذُّرِّيَّةِ الطَّيِّبَةِ؛ قَالَ اللهُ - وَهُوَ أَجَلُّ قَائِلٍ -: ﴿فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۖ وَكُلّٗا جَعَلۡنَا نَبِيّٗا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي قِصَّةِ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمۡ أَن تَرۡجُمُونِ ﴿٢٠﴾ وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ﴿٢١﴾﴾ [الدخان: ٢٠، ٢١]؛ فَزِعَ نَبِيُّ اللهِ تَعَالَىٰ إِلَىٰ الْعُزْلَةِ حِينَ ظَهَرَ لَهُ عِنَادُهُمْ فِي قَبُولِ الدَّعْوَةِ، وَإِصْرَارُهُمْ عَلَىٰ مُنَابَذَةِ الْحَقِّ، وَقَالَ - تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ - فِي قِصَّةِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ﴿١٦﴾﴾ [الكهف: ١٦]، وَكَانُوا قَوْمًا كَرِهُوا الْمَقَامَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ أَهْلِ الْبَاطِلِ؛ فَفَرُّوا مِنْ فِتْنَةِ الْكُفْرِ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ فَصَرَفَ اللهُ تَعَالَىٰ عَنْهُمْ شَرَّهُمْ، وَدَفَعَ عَنْهُمْ بَأْسَهُمْ، وَرَفَعَ فِي الصَّالِحِينَ ذِكْرَهُمْ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: وَقَدِ اعْتَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْمَهُ قُرَيْشًا لَمَّا جَفَوْهُ وَآذَوْهُ؛ فَدَخَلَ الشِّعْبَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِاعْتِزَالِهِمْ وَالْهِجْرَةِ إِلَىٰ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَىٰ الْمَدِينَةِ مُهَاجِرًا حَتَّىٰ تَلَاحَقَ بِهِ

أَصْحَابُهُ وَتَوَافَوْا بِهَا مَعَهُ؛ فَأَعْلَى اللهُ كَلِمَتَهُ، وَتَوَلَّى إِعْزَازَهُ وَنُصْرَتَهُ ﷺ.

وَالْعُزْلَةُ عِنْدَ الْفِتْنَةِ سُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَعِصْمَةُ الْأَوْلِيَاءِ، وَسِيرَةُ الْحُكَمَاءِ الْأَلِبَّاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ؛ فَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ عَابَهَا عُذْرًا، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْقَلِيلِ خَيْرُهُ، الْبَكِيءُ دَرُّهُ، وَبِاللهِ نَسْتَعِيذُ مِنْ شَرِّهِ وَرَيْبِهِ» اهـ.

قلتُ: واعلم - رحمك الله - أن المراء يقسي القلوب، كما قال ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «روضة العقلاء» (ص ٧٩): «**المراء أخو الشنآن، كما أن المناقشة أخت العداوة، والمراء قليل نفعه كثير شرُّه**» اهـ.

وقال الفريابي في «القدر» (٣٧٩): حدثنا محمد بن داود، حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا مهدي بن ميمون قال: سمعت محمَّدًا - وماراه رجل في شيء- فقال له محمد - وهو ابن سيرين -: **إني قد أعلم ما تريد، وأنا أعلم بالمراء منك، ولكن لا أماريك**[1].

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٦٢٩) (٢/ ٥٢٤): حدثنا أبو القاسم حفص بن عمر قال: حدثنا أبو حاتم قال: حدثنا عمر بن كثير بن دينار الحمصي قال: حدثنا عقبة بن علقمة والوليد بن مسلم، عن الأوزاعي قال: سمعت بلال بن

(١) **أثر صحيح**: وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٦٢٣) من طريق مسلم؛ به، وبرقم (٦٢٢) من طريق عبد الله بن أسماء عن مهدي؛ به، بلفظ: «إني أعلم بما تريد، إني لو أردت أن أماريك؛ كنت عالمًا بأبواب المراء».

سعد يقول: إذا رأيت الرجل **مماريًا معجبًا برأيه؛ فقد تمت خسارته.**

وقال ابن الجعد كما في «مسنده للبغوي» (١٤٣): أخبرنا شعبة قال: قال الحكم: سمعت ابن أبي ليلىٰ يقول: «**لا أماري صاحبي؛ فإمَّا أن أكذبه، وإما أن أغضبه**».

وأخرجه هناد في «الزهد» (١١٥٧) عن ابن المبارك، عن شعبة، بزيادة في أوله: «**لا تماري أخاك؛ فإنه لا يأتي بخير**»[١].

وقال هناد في «الزهد» (١١٥٥): حدثنا عيسىٰ بن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير قال: قال سليمان بن داود لابنه: «**يا بني إياك والمراء؛ فإنه ليست فيه منفعة، وهو يهيج بين الإخوان العداوة**»[٢].

وقال ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٢٨): وحدثني علي بن الحسين، عن زيد بن الحباب، عن صالح بن موسىٰ، عن أبيه قال: سمع الربيع بن خُثَيْم رجلًا يلاحي رجلًا، فقال: مه، لا تلفظ إلا بخير، ولا تقل لأخيك إلا ما تحب أن تسمعه من غيرك؛ فإن العبد مسئول عن لفظه، محصي عليه ذلك

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (١٢٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ١٠١).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه البيهقي في الشعب (٦/ ٣٤١)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٧٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢/ ٣٨٦).

كله؛ ﴿أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

ثم قال برقم (١٢٩): حدثني علي بن الحسين، عن إبراهيم بن مهدي، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عمرو بن مهاجر قال: سمعت عمر بن عبد العزيز رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**إذا سمعت المراء فأقصر**»(١).

وقال أيضًا برقم (١٤٦): حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا موسىٰ بن أيوب، حدثنا عتاب بن بشير، عن علي بن بذيمة قال: قيل لميمون بن مهران: ما لك لا يفارقك أخ لك عن قلًىٰ؟ قال: إني لا أشاريه، **ولا أماريه**(٢).

وقال ابن أبي حاتم في «الزهد» (١١٩): حدثني علي بن معبد بن شداد قال: حدثنا أبو المليح، عن ميمون بن مهران قال: **دع المراء لقلة خيره**.

وقال البيهقي في «المدخل» (٢٣٩): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني أبو زرعة الرازي، حدثني أحمد بن محمد الصابوني، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: **المراء في العلم يقسي القلب ويورث الضغائن**(٣).

(١) وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٦٤٤، ٦٥١) من طريقين، عن إسماعيل؛ به.

(٢) وأخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» (٧) - بالإسناد نفسه -، والدولابي في الكنىٰ (٧٣٣)، والدينوري في «الجواهر» (٢٥٩٩)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٨٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/ ٣٦١)، من طرق، عن عتاب؛ به.

(٣) **إسناده حسن**: وأخرجه أيضًا في مناقب الشافعي (٢/ ١٥٠، ١٥١)، وفي الاعتقاد (ص٣٢٠- =

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٦٥٦): حدثنا أبو محمد قال: حدثنا أبو يعلىٰ

=

ط: دار الفضيلة).

وشيخ البيهقي ثقة، وقد أكثر عنه، وأبو زرعة الإمام المعروف، والصابوني ترجمه الذهبي في «السير» (١٥/ ٥٤١)، فقال: «الشيخ الكبير مسند وقته: أبو الفوارس أحمد بن محمد بن الحسين بن السندي المصري الصابوني؛ قال: ولدت في أول سنة خمس وأربعين ومئتين.

سمع يونس بن عبد الأعلىٰ، والربيع بن سليمان، وأبا إبراهيم المزني، وبحر بن نصر الخولاني، وإبراهيم بن مرزوق، وفهد بن سليمان، وجماعة.

حدث عنه: الخطيب، ومحمد بن أحمد التميمي، وأحمد بن محمد بن الحاج الإشبيلي، وعبد الرحمن بن عمر النحاس، ومحمد بن نظيف الفراء، وآخرون.

يقع حديثه عاليًا في الثقفيات والخلعيات، وعندي جزء من حديثه... توفي في شوال سنة تسع وأربعين وثلاث مئة بمصر عن مئة وخمسة أعوام، **وهو صدوق في نفسه وليس بحجَّة، وقد أدخل عليه حديث باطل فرواه**»، ثم ذكر الذهبي إسناده إلىٰ أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «النظر إلىٰ وجه علي عبادة»، ثم قال: «فهذا أدخل علىٰ أبي الفوارس».

وترجمه ابن العماد في «شذرات الذهب» (٢/ ٣٨٠)، فقال: «الثقة المعمر، مسند ديار مصر».

وقد أخطأ أبو العينين - محقِّق الاعتقاد للبيهقي - ط: دار الفضيلة -، في تعيين الصابوني هذا؛ فقد اختلط عليه، المترجم في تاريخ بغداد (٥/ ٨٦)، فقال الخطيب: «أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن حمدان بن عبدان بن هلال أبو بكر الأنماطي، ويعرف بابن الصابوني، حدَّث عن: محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الكوفي، روىٰ عنه أبو الفتح بن مسرور البلخي، وذكر أنه سمع منه ببغداد، وقال: كان مولده ببغداد سنة ثمانٍ وسبعين ومائتين، وكان من الثقات الحفاظ المجودين».

قلتُ: فالناظر في كلا الترجمتين يدرك رجحان الأول؛ بل لقد جاء تعيينه في نسخة المناقب، وبالله التوفيق.

قال: حدثنا الأصمعي قال: حدثنا سفيان قال: قيل لعبد الله بن الحسن: مالك لا تماري إذا جلست؟ قال: «**ما تصنع بأمر إن بالغت فيه أثمت، وإن قصَّرت فيه خصمت**»(١).

وَرَوَىٰ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدَةَ قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ لَجُوجًا، مُمَارِيًا، مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ؛ فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ(٢).

وقَالَ جَعْفَرُ بنُ عَوْنٍ: سَمِعْتُ مِسْعَرًا يُوصِي وَلَدَهُ كِدَامًا:

إِنِّـيْ مَنَحْتُـكَ يَـا كِـدَامُ نَـصِيحَتِي ... فَاسْـمَعْ مَقَـالَ أَبٍ عَلَيْـكَ شَـفِيقِ
أَمَّـا المُزَاحَـةُ وَالمِـرَاءُ فَـدَعْهُمَا ... خُلُقَـانِ لَا أَرْضَـاهُمَا لِـصَدِيقِ
إِنِّـيْ بَلَوْتُهُمَـا فَلَـمْ أَحْمَـدْهُمَا ... لِمُجَـاوِرٍ جَـارًا وَلَا لِرَفِيـقِ
وَالجَهْلُ يُـزْرِي بِـالفَتَىٰ فِـي قَوْمِـهِ ... وَعُرُوقُـهُ فِـي النَّـاسِ أَيُّ عُـرُوقِ

وَهَذَانِ البَيْتَانِ أَظُنُّهمَا لابْنِ المُبَارَكِ:

مَنْ كَانَ مُلْتَمِسًا جَلِيسًا صَالِحًا ... فَلْيَـأْتِ حَلْقَـةَ مِـسْعَرِ بـنِ كِـدَام
فِيهَـا الـسَّكِينَةُ وَالوَقَـارُ، وَأَهْلُهَـا ... أَهْـلُ العَفَـافِ وَعِلْيَـةُ الأَقْـوَام

وقَالَ خَالِدُ ابْنُ الخَلِيْفَةِ يَزِيدَ بنِ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ الأُمَوِيُّ: إِذَا كَانَ

---

(١) **وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٦٥٥) بإسناده إلىٰ الأصمعي، قال:** ثنا سفيان قال: قال عبد الله بن الحسن: ... وذكره بنحوه.

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٩).

الرَّجُلُ لَجُوْجًا، مُمَارِيًا، مُعْجَبًا بِرَأْيِهِ؛ فَقَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ[(١)].

وقال وهب بن مُنَبه: «دَعْ المِرَاءَ وَالجَدَلَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَعْجُزَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، فَكَيْفَ تُعَادِي وَتُجَادِلُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ؟! وَرَجُلٌ أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْهُ، فَكَيْفَ تُعَادِي وَتُجَادِلُ مَنْ أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْهُ وَلَا يُطِيعُكَ؟!»[(٢)].

وقَالَ أَبُو الجَوْزَاءِ أَوْسُ بنُ عَبْدِ اللهِ الرَّبَعِيُّ البَصْرِيُّ: مَا مَارَيْتُ أَحَدًا قَطُّ[(٣)].

وقال في (٦٥٧): حدثنا أبو محمد السكري قال: حدثنا أبو يعلىٰ المنقري قال: سمعت الأصمعي قال: سمعت أعرابيًّا يقول: **من لاحا الرجال وماراهم؛ قلَّت مروءته وهانت كرامته،** ومن أكثر من شيء عرف به.

وقال أبو علي القالي البغدادي في «الأمالي في لُغة العرب» (١/ ٢٥٨): «حدثنا أبو بكر، قال: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه قال: قلت لأعرابي: ما تقول في المراء؟ قال: ما عسىٰ أن أقول في شيء يفسد الصداقة القديمة ويحل العقدة الوثيقة، أقل ما فيه أن يكون دُربة علىٰ المغالبة، والمغالبة من

---

(١) **سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٣)، وقال الذهبي في ترجمته:** «الإِمَامُ، البَارِعُ، أَبُو هَاشِمٍ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، أَخُو: الخَلِيفَةِ مُعَاوِيَةَ، وَالفَقِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ... تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ، أَوْ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ».

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٧١).

أمتن أسباب الفتنة».

وجاء في ترجمة «هارون أمير المؤمنين الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور»:

في «تاريخ مدينة السلام» - أي تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي (١٦/ ٩): «وكان يكره المراء في الدِّين والجدال، ويقول: إنه لَخليق ألَّا ينتج خيرًا».

وفي رواية الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ١٠٣٠): «وَيَكْرَهُ الْمِرَاءَ فِي الدِّينِ، وَيَقُولُ: هُوَ شَيْءٌ لا نَتِيجَةَ لَهُ، وَبِالْحَرِيِّ أَنْ لا يَكُونَ فِيهِ ثَوَابٌ».

وفي رواية جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن (ت ٨٧٤ هـ) في «مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة» (١/ ١٣٣): «وَكَانَ الرشيد يحب الْعلم وَأَهله، ويعظم الْإِسْلَام، وَيبغض المراء [فِي الدِّين]، وَالْكَلَام فِي معَارض النَّص».

وقال أبو منصور الثعالبي في «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» (٦٩٧): «قال الشاعر:

لنا صاحب مولع بالخلاف ... كثير المراء قليل الصواب
أشد لجاجًا من الخنفساء ... وأزهى إذا ما مشى من غراب

قلت: وهذا وصف دقيق للمماري.

وأخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣١٠) بإسناده عن ابن شبرمة؛ أنه قال:

إذا قلت جدوا في العبادة واصبروا — أصروا وقالوا: لا، الخصومة أفضل
خلافًا لأصحاب النبي وبدعةً — وهم لسبيل الحق أعمىٰ وأجهل

وجاء في «محاضرات الأدباء» لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (١/ ١٠٢) في ذم المراء في المناظرة: «وقيل: الناس رجلان: عالم فلا تماره، وجاهل فلا تجاره، وقال زيد بن جندب:

ما كان أغنىٰ رجالًا ضل سعيهم — عن الجدال وأغناهم عن الشغب

وقيل: «إذا تشاجرت الخصوم طاشت الحلوم، ونسيت العلوم، وقيل: **من ترك المراء فهم وعلم**».

قلتُ: وهذا حقٌّ، فمن يتابع حال المتعصِّبين عند المراء؛ يلمس ذهاب حلومهم، وضياع الحجج العلميَّة من أقوالهم؛ نسأل الله السلامة.

وهذا الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (م ٤١٨) رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ يظهر في تقديمه لمصنَّفه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» خطورة المماراة مع أهل الزَّيغ والخصومة، وأنه السبب إلىٰ غزو أهل الأهواء ديار الإسلام، وبِهذه المماراة والمخاصمة اقتحموا حصون أهل السنَّة، وانتشرت الأهواء، فقال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (١/ ٨١)، ط:

المكتبة الإسلامية) بعد أن ذكر فضل القرون الأولىٰ، وأن الكلمة لم تزل مُجتمعة حتىٰ ظهر القول بالقدر، فتصدَّىٰ له ابن عمر وغيره من الصحابة، ثم قال: «ثم انطمرت هذه المقالة، وانحجر من أظهرها في جحره، وصار من اعتقدها جليس منزله، وخبَّأ نفسه في السرداب، كالميت في قبره؛ خوفًا من القتل والصلب، والنكال والسَّلب من طلب الأئمة لهم؛ لإقامة حدود الله فيهم...

وحثَّ العلماء علىٰ طلبهم، وأمروا المسلمين بمجانبتهم، ونهوهم عن مكالمتهم، والاستماع إليهم، والاختلاط بهم؛ لسلامة أديانهم».

ثم قال: «وكانت حياتهم - أي: حياة أهل البدع والخصومات في الدِّين - كوفاة، وأحياؤهم عند الناس كالأموات، المسلمون منهم في راحة، وأديانهم في سلامة، وقلوبهم ساكنة، وجوارحهم هادية، وهذا حين كان الإسلام في نضارة، وأمور المسلمين في زيادة».

ثم ذكر مضي القرون وتغيُّر الأحوال، ثم قال: «وظهر قوم أجلافٌ؛ زعموا أنَّهم لمن قبلهم أخلاف، وادَّعوا أنهم أكبر منهم في المحصول وفي حقائق المعقول، وأهدىٰ إلىٰ التحقيق، وأحسن نظرًا منهم في التدقيق، وأن المتقدِّمين تفادوا من النظر لعجزهم، ورغبوا عن مكالمتهم؛ لقلة فهمهم، وأن نُصرة مذهبهم في الجدال معهم؛ حتىٰ أبدلوا من الطيِّب خبيثًا، ومن القديم حديثًا، وعدلوا عما كان عليه رسول الله ﷺ، وبعثه الله عليه،

وأوجب عليه دعوة الخلق إليه، وامتنَّ علىٰ عباده إتمام نعمته عليهم بالهداية إلىٰ سبيله، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فوعظ الله عَزَّوَجَلَّ عباده بكتابه، وحثَّهم علىٰ اتباع سنة رسوله، وقال في آية أخرىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، **لا بالجدال والخصومة**؛ فرغبوا عنهما، وعوَّلوا علىٰ غيرهما، وسلكوا بأنفسهم مسلك المضلِّين وخاضوا مع الخائضين، ودخلوا في ميدان المتحيِّرين، وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنَّة؛ **رغبةً للغلبة وقهر المخالفين للمقالة**، ثم اتخذوها دينًا واعتقادًا بعدما كانت دلائل الخصومات والمعارضات، وضلَّلوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين، وتسمَّوْا «بالسنَّة والجماعة»، ومن خالفهم وسَمُوه بالجهل والغباوة؛ فأجابهم إلىٰ ذلك من لم يكن له قدمٌ في معرفة السنة، ولم يسعَ في طلبها لمَا يلحقه فيها من المشقَّة، وطلب لنفسه الدعة والراحة، واقتصر علىٰ اسمه دون رسمه؛ لاستعجال الرياسة، ومحبَّة اشتهار الذكر عند العامة، والتلقُّب بإمامة أهل السنَّة، وجعل دأبه الاستخفاف بنَقَلَة الأخبار، وتزهيد الناس أن يتديَّنوا بالآثار؛ لجهله بطرقها، وصعوبة المرام بمعرفة معانيها، وقصور فهمه عن مواقع الشريعة منها، ورسوم التدين بها؛ حتىٰ عَفَت رسوم الشرائع الشريفة، ومعاني الإسلام

القديمة، وفتحت دواوين الأمثال والشبه، وطويت دلائل الكتاب والسنة، وانقرض من كان يتدَّين بحججها للأخذ بالثقة، والتمسك بهما للضنة ويصون سمعه عن هذه البدع المحدثة، وصار كل من أراد صاحب مقالة وجد علىٰ ذلك الأصحاب والأتباع، وتوَهَّم أنه ذاق حلاوة السنَّة والجماعة بنفاق بدعته.

وكلا أنه كما ظنه أو خطر بباله، إذ أهل السنة لا يرغبون عن طرائقهم من الاتباع، ولو نشروا بالمناشير، ولا يستوحشون لمخالفة أحد بزخرف قول من غرور، أو بضرب أمثال زور.

فما جنىٰ علىٰ المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذلٌّ أعظم ممَّا تركهم السلف علىٰ تلك الجملة؛ يموتون من الغيظ كمدًا، ودردًا، ولا يجدون إلىٰ إظهار بدعتهم سبيلًا؛ حتىٰ جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقًا، وصاروا لهم إلىٰ هلاك الإسلام دليلًا؛ حتىٰ كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصَّة والعامة؛ حتىٰ تقابلت الشبه في الحجج، وبلغوا من التدقيق في اللَّجج؛ فصاروا أقرانًا وأخدانًا، وعلىٰ المداهنة خلانًا وإخوانًا، بعد أن كانوا في الله أعداءً وأضدادًا، وفي الهجرة في الله أعوانًا؛ يكفرونهم في وجوههم عيانًا، ويلعنونهم جهارًا، وشتَّان ما بين المنزلتين،

وهيهات ما بين المقامين.

ونسأل الله أن يحفظنا من الفتنة في ديننا، وأن يُمسِّكَنا بالإسلام والسنة، ويعصمنا بهما بفضله ورحمته» اهـ.

قلت: واعلم - رحمك الله - أن الطريق الجدلي في إثبات العقائد والمناهج، القائم علىٰ الآراء والمراء دون الدليل والبرهان؛ هو سبيل أهل التعصُّب والهوىٰ في كل زمان، وهذا بخلاف الطريقة البرهانيَّة[1] التي كانت عليها رسالات الرسل أجمعين، القائمة علىٰ النصوص والأدلَّة المتلقَّاة من الوحي.

واعلم أيضًا أنَّ من أعظم الحيل الجدليَّة التي يستخدمها المتعصِّبون الجدليون في التلبيس والتدليس: استخدام الألفاظ المجملة، وهذا ما قرره بجلاء ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٥-٩٢٨/ ط العاصمة)، حيث قال:

«إن هؤلاء المعارضين للكتاب والسنَّة بعقلياتهم التي هي في الحقيقة جهليات، إنما يبنون أمرهم في ذلك علىٰ **أقوال مشتبهة محتملة تحتمل معاني متعددة**، ويكون ما فيها من **الاشتباه في المعنىٰ، والإجمال في اللفظ**: يوجب تناولها بحقٍّ وباطل، فبما فيها من الحق يقبل - من لم يحط علمًا -

(١) أي: الطريقة التي تأتي بالبرهان والدليل من الكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمَّة.

ما فيها من الباطل؛ لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوصَ الأنبياء، **وهذا منشأ ضلال من ضلَّ من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع كلها...**». ثم قال: «**فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة**، ولا سيَّما إذا صادفت أذهانًا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلىٰ ذلك هوًىٰ وتعصُّب؟!» اهـ.

قلت: وهذه المسائل الجدلية التي طرحت في أوساط السلفيين في السنوات الأخيرة هي ربيبة علوم الكلام، ليست وليدة المنهج السلفي، وقد أفصح عن هذا - كما سبق - الإمام اللالكائي، وتأمَّل أيضًا ما قاله ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص٩٤)؛ لتدرك صحة هذا الأمر، حيث قال ابن رجب: «وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به؛ فإنَّ معظم همِّهم البحث عن معاني كتاب الله، وما يفسِّره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقُّه فيها وفهمها والوقوف علىٰ معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم: من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنَّة والزهد والرقائق، وغير ذلك، وهذا هو طريق الإمام أحمد ومَنْ وافقه من علماء الحديث الربانيِّين، وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي ما

لا ينتفع به، ولا يقع، **وإنما يورث التجادل فيه كثرة الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال**، وكان الإمام أحمد كثيرًا إذا سُئل عن شيء من المسائل المحدثة المتولدات التي لا تقع؛ يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثة.

وما أحسن ما قاله يونس بن سليمان السقطي: نظرت في الأمر فإذا هو الحديث والرأي، فوجدت في الحديث: ذكر الرب عَزَّوَجَلَّ وربوبيته وإجلاله وعظمته، وذكر العرش، وصفة الجنة والنار، وذكر النبيِّين والمرسلين، والحلال والحرام، والحث علىٰ صلة الأرحام، وجماع الخير فيه.

ونظرت في الرأي فإذا فيه: المكر والغدر والحيل وقطيعة الأرحام، وجماع الشرِّ فيه» اهـ.

وقال أبو عثمان إسماعيل الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث»: «وعلامات البدع علىٰ أهلها ظاهرة بادية، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدَّة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة؛ اعتقادًا منهم في أخبار الرسول ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية من الخير، وحُجَجهم العاطلة، بل شبههم الداحضة الباطلة؛ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [محمد: ٢٣]، ﴿وَمَن يُهِنِ

ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ ﴿١٨﴾ ﴾[الحج: ١٨]».

وقال ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٣١): «فاعلم يا أخي أني لم أر الجدال والمناقضة والخلاف والمماحلة، والأهواء المختلفة، والآراء المخترعة؛ من شرائع النبلاء، ولا من أخلاق العقلاء، ولا من مذاهب أهل المروءة، ولا مِمَّا حُكِي لنا عن صالحي هذه الأمَّة، ولا من سير السلف، ولا من شيمة المرضيِّين من الخلف، وإنما هو لهوٌ يتعلم، ودراية يُتَفَكه بها، ولذة يستراح إليها، ومهارشة العقول، وتذريب اللسان بمحق الأديان، وضراوة علىٰ التغالب، واستمتاع بظهور حجَّة المخاصم، وقصد إلىٰ قهر المناظر، والمغالطة في القياس، وبهت في المقاولة، وتكذيب الآثار، وتسفيه الأحلام الأبرار، ومكابرة لنص التنزيل، وتهاون بما قاله الرسول، ونقض لعقدة الإجماع، وتشتيت الألفة، وتفريق لأهل الملة، وشكوك تدخل علىٰ الأمة، وضرواة السلاطة، وتوغير للقلوب، وتوليد للشحناء في النفوس؛ عصمنا الله وإياكم من ذلك، وأعاذنا من مجالسة أهله» اهـ.

وقال قوام السنة إسماعيل التيمي الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١١١): «قال علماء السلف: ما وجدنا أحدًا من المتكلمين في ماضي الأزمان إلىٰ يومنا هذا رجع إلىٰ قول خصمه، ولا انتقل عن مذهبه إلىٰ مذهب مناظره؛ فدلَّ أنهم اشتغلوا بما تركه خير من الاشتغال به،

وقد ذمَّ السلف الجدال في الدين، ورَوَوْا في ذلك أحاديث، وهم لا يذمُّون ما هو الصواب» اهـ.

وبيَّن جلال الدين السيوطي في «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» (١/ ٦-٩) كيفيةَ دخول الجدل والعصبية علىٰ هذه الأمَّة بسبب علم المنطلق والكلام، فقال: «وأما ابتداء دخوله - أي المنطق - في ملة الإسلام، فقال الشيخ نصر المقدسي من أئمة أصحابنا في كتابه «الحجة علىٰ تارك المحجة»: أنبأني أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري، قال: سمعت أبا محمد عبد الله بن أبي زيد الفقيه المالكي بالقيروان يقول: «رحم الله بني أمية، لم يكن فيهم قط خليفة ابتدع في الاسلام بدعةً، وكان أكثر عمالهم وأصحاب ولايتهم العرب، فلمَّا زالت الخلافة عنهم، ودارت إلىٰ بني العباس؛ قامت دولتهم بالفرس، وكانت الرياسة فيهم، وفي قلوب أكثر الرؤساء منهم الكفر والبغض للعرب ودولة الإسلام؛ فأحدثوا في الإسلام الحوادث التي تؤذن بهلاك الإسلام، ولولا أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وعد نبيه ﷺ أن ملَّته وأهلها هم الظاهرون إلىٰ يوم القيامة؛ لأبطلوا الإسلام، ولكنهم قد ثلموه وعروا أركانه، والله منجز وعده إن شاء الله.

فأول الحوادث التي أحدثوها إخراج كتب اليونانيَّة إلىٰ أرض الإسلام، فترجمت بالعربية وشاعت في أيدي المسلمين، وسبب خروجها من أرض

الروم إلىٰ بلاد الإسلام [يحيىٰ بن خالد بن برمك]، وذلك أن كتب اليونانية كانت ببلد الروم، وكان ملك الروم خاف علىٰ الروم إن نظروا في كتب اليونانية أن يتركوا دين النصرانيَّة ويرجعوا إلىٰ دين اليونانية، وتتشتت كلمتهم وتتفرَّق جماعتهم؛ فجمع الكتب في موضع وبنىٰ عليها بناءً مطمسًا بالحجر والجصِّ حتىٰ لا يوصل إليها، فلما أفضت رياسة بني العباس إلىٰ يحيىٰ بن خالد، وكان زنديقًا؛ بلغه خبر الكتب التي في البناء ببلد الروم؛ فصانع ملك الروم الذي كان في وقته بالهدايا ولا يلتمس منه حاجة، فلمَّا أكثر عليه؛ جمع الملك بطارقته وقال لهم: إن هذا الرجل خادم العربي قد أكثر عليَّ من هداياه، ولا يطلب مني حاجة، وما أراه إلا يلتمس حاجة، وأخاف أن تكون حاجته تشق عليَّ، وقد شغل بالي. فلما جاءه رسول يحيىٰ قال له: قل لصاحبك، إن كانت له حاجة فليذكرها. فلمَّا أخبر الرسول يحيىٰ؛ ردَّه إليه وقال له: حاجتي الكتب التي تحت البناء يرسلها إليَّ، أخرج منها ما أحتاج وأردها إليه. فلما قرأ الرومي كتابه؛ استطار فرحًا، وجمع البطارقة والأساقفة والرهبان وقال لهم: قد كنت ذكرت لكم عن خادم العرب أنه لا يخلو من حاجة، وقد أفصح بحاجته، وهي أخف الحوائج عليَّ، وقد رأيت رأيًا فاسمعوه؛ فإن رضيتموه أمضيته، وإن رأيتم خلافه تشاورنا في ذلك حتىٰ تتفق كلمتنا.

فقالوا: وما هو؟ قال: حاجته الكتب اليونانية يستخرج منها ما أحبَّه ويردها. قالوا: فما رأيك؟ قال: قد علمت أنه ما بنىٰ عليها من كان قبلنا إلا أنه خاف إن وقعت في أيدي النصارىٰ وقرءوها؛ كان سببًا لهلاك دينهم وتبديد جماعتهم، وأنا أرىٰ أن أبعثها إليهم وأسأله أن لا يردها، يبتلون بها، ونسلم نحن من شرها؛ فإني لا آمن أن يكون بعدي مَن يجترئ علىٰ إخراجها إلىٰ الناس؛ فيقع فيما خيف عليهم. فقالوا : نعم الرأي رأيت أيها الملك، فأمضه. فبعث بالكتب إلىٰ يحيىٰ بن خالد؛ فلما وصلت إليه جمع عليها كل زنديق وفيلسوف، فممَّا أخرجوا منها كتاب «حد المنطق».

قال أبو محمد بن أبي زيد: وقلَّ من أمعن النظر في هذه الكتب وسلم من زندقة. قال: ثم جعل يحيىٰ المناظرة في داره والجدال فيما لا ينبغي، فيتكلم كل ذي دين في دينه، ويجادل عليه آمنًا علىٰ نفسه. قلت: مقتضىٰ هذا الكلام أن ذلك حدث في خلافة الرشيد؛ فإن البرمكي كان وزيرًا له، ثم أنه نكب في أيامه وقتل في سنة سبع وثمانين ومائة.

وقال الصلاح الصفدي في «شرح لامية العجم»: حكي أن المأمون لمَّا هادن بعض ملوك النصارىٰ - أظنه صاحب جزيرة قبرص - كتب يطلب منه خزانة كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعة في بيت لا يظهر عليه أحد. فجمع الملك خواصه من ذوي الرأي، واستشارهم في ذلك؛ فكلُّهم أشار

عليه بعدم تجهيزها إليه، إلا بطراق واحد، فإنه قال: جهزها إليهم. فما دخلت هذه العلوم علىٰ دولة شرعيَّة إلا أفسدتها، وأوقعت بين علمائها.

حدثني من أثق به؛ أن الشيخ تقي بن أحمد ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **كان يقول:** ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولا بد أن يقابله علىٰ ما اعتمده مع هذه الأمَّة من إدخاله هذه العلوم الفلسفيَّة بين أهله. أو كما قال.

ثم قال الصفدي: إن المأمون لم يبتكر النقل والتعريب، بل نقل قبله كثير؛ فإن يحيىٰ بن خالد بن برمك عرَّب كثيرًا من كتب الفرس: مثل كليلة ودمنة، وعرَّب لأجله كتاب «المجصطىٰ» من كتب اليونان، والمشهور أن أول من عرَّب كتب اليونان خالد بن يزيد بن معاوية، لما أولع بكتب الكيمياء».

وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه «الحجَّة علىٰ تارك المحجَّة»: أخبرنا أبو القاسم الخلال، الإسناد إلىٰ حماد بن زيد؛ قال: قال لي أيوب: لو جئت حتىٰ تنظر في شيء من الرأي؟ قال: قلت: نعم. قال: فسكت سكتةً ثم قال: قيل لحمار: ما لك لا تجترّ؟ قال: أكره مضغ الباطل!».

أخبرنا أبو بكر الخطيب بالرّي، الإسناد إلىٰ بقية عن الأوزاعي عن أرطأة بن المنذر؛ قال: «إن واطينا أهل الرأي يوشك أن يخرجونا من جميع الفرائض، وذلك أنهم قالوا: لا جهاد مع إمام جائر، ولا صلاة جمعة، ولا زكاة! ما بقي إلا أن يقولوا : لا حج، ولا صيام شهر رمضان معهم !!».

ولا أَرْتَضِي فِي الدِّينِ قولَ مُجَادلٍ بِمَا زَخْرَفُوه من فُصُولٍ لها كَدَر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في سرد هذا التأريخ لظهور البدع في الأمَّة، كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٠): «وَتَجِدُ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ كُلَّمَا ظَهَرَ وَقَوِيَ؛ كَانَتِ السُّنَّةُ وَأَهْلُهَا أَظْهَرَ وَأَقْوَى، وَإِنْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ؛ ظَهَرَتِ الْبِدَعُ بِحَسَبِ ذَلِكَ، مِثْلُ: دَوْلَةِ الْمَهْدِيِّ وَالرَّشِيدِ وَنَحْوِهِمَا، مِمَّنْ كَانَ يُعَظِّمُ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ، وَيَغْزُو أَعْدَاءَهُ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ: كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ أَقْوَى وَأَكْثَرَ، وَأَهْلُ الْبِدَعِ أَذَلَّ وَأَقَلَّ؛ فَإِنَّ الْمَهْدِيَّ قَتَلَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الزَّنَادِقَةِ مَنْ لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللهُ، وَالرَّشِيدُ كَانَ كَثِيرَ الْغَزْوِ وَالْحَجِّ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا انْتَشَرَتِ الدَّوْلَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ، وَكَانَ فِي أَنْصَارِهَا مِنْ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْأَعَاجِمِ طَوَائِفُ مِنَ الَّذِينَ نَعَتَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «**الْفِتْنَةُ هَاهُنَا**»؛ ظَهَرَ حِينَئِذٍ كَثِيرٌ مِنَ الْبِدَعِ، وَعُرِّبَتْ أَيْضًا إِذْ ذَاكَ طَائِفَةٌ مِنْ كُتُبِ الْأَعَاجِمِ - مِنَ الْمَجُوسِ الْفُرْسِ وَالصَّابِئِينَ الرُّومِ وَالْمُشْرِكِينَ الْهِنْدِ -، وَكَانَ الْمَهْدِيُّ مِنْ خِيَارِ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ وَأَحْسَنِهِمْ إِيمَانًا وَعَدْلًا وَجُودًا؛ فَصَارَ يَتَتَبَّعُ الْمُنَافِقِينَ الزَّنَادِقَةَ كَذَلِكَ. وَكَانَ خُلَفَاءُ بَنِي الْعَبَّاسِ أَحْسَنَ تَعَاهُدًا لِلصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ كَانُوا كَثِيرَ الْإِضَاعَةِ لِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؛ كَمَا جَاءَتْ فِيهِمُ الْأَحَادِيثُ: «**سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؛ فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا،**

وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

لَكِنْ كَانَتِ الْبِدَعُ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْفَاضِلَةِ مَقْمُوعَةً وَكَانَتْ الشَّرِيعَةُ أَعَزَّ وَأَظْهَرَ وَكَانَ الْقِيَامُ بِجِهَادِ أَعْدَاءِ الدِّينِ مِنْ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ أَعْظَمَ.

وَفِي دَوْلَةِ «أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَأْمُونِ» ظَهَرَ «الخرمية» وَنَحْوُهُمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَعَرَّبَ مِنْ كُتُبِ الْأَوَائِلِ الْمَجْلُوبَةِ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ مَا انْتَشَرَ بِسَبَبِهِ مَقَالَاتُ الصَّابِئِينَ، وَرَاسَلَ مُلُوكَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْهِنْدِ وَنَحْوِهِمْ، حَتَّىٰ صَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ. فَلَمَّا ظَهَرَ مَا ظَهَرَ مِنَ الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَوِيَ مَا قَوِيَ مِنْ حَالِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ؛ كَانَ مِنْ أَثَرِ ذَلِكَ: مَا ظَهَرَ مِنَ اسْتِيلَاءِ الْجَهْمِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ، وَتَقْرِيبِ الصَّابِئَةِ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ؛ وَذَلِكَ بِنَوْعِ رَأْيٍ يَحْسَبُهُ صَاحِبُهُ عَقْلًا وَعَدْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ وَظُلْمٌ؛ إِذِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْمُنَافِقِ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ؛ أَعْظَمُ الظُّلْمِ، وَطَلَبُ الْهُدَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الضَّلَالِ؛ أَعْظَمُ الْجَهْلِ. فَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ مِحْنَةُ الْجَهْمِيَّةِ، حَتَّىٰ امْتُحِنَتِ الْأُمَّةُ بِنَفْيِ الصِّفَاتِ وَالتَّكْذِيبِ بِكَلَامِ اللهِ وَرُؤْيَتِهِ، وَجَرَىٰ مِنْ مِحْنَةِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مَا جَرَىٰ مِمَّا يَطُولُ وَصْفُهُ. وَكَانَ فِي أَيَّامِ «الْمُتَوَكِّلِ» قَدْ عَزَّ الْإِسْلَامُ حَتَّىٰ أُلْزِمَ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالشُّرُوطِ الْعُمَرِيَّةِ، وَأُلْزِمُوا الصَّغَارَ؛ فَعَزَّتِ السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ، وَقُمِعَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَنَحْوُهُمْ.

وَكَذَلِكَ فِي أَيَّامِ «الْمُعْتَضِدِ» وَالْمَهْدِيِّ وَالْقَادِرِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْخُلَفَاءِ الَّذِينَ كَانُوا أَحْمَد سِيرَةً وَأَحْسَنَ طَرِيقَةً مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكَانَ الْإِسْلَامُ فِي زَمَنِهِمْ أَعَزَّ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ بِحَسَبِ ذَلِكَ. وَفِي دَوْلَةِ «بَنِي بويه»وَنَحْوِهِمْ: الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانَ فِيهِمْ أَصْنَافُ الْمَذَاهِبِ الْمَذْمُومَةِ: قَوْمٌ مِنْهُمْ زَنَادِقَةٌ، وَفِيهِمْ قَرَامِطَةٌ كَثِيرَةٌ، وَمُتَفَلْسِفَةٌ وَمُعْتَزِلَةٌ وَرَافِضَةٌ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فِيهِمْ غَالِبَةٌ عَلَيْهِمْ؛ فَحَصَلَ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ فِي أَيَّامِهِمْ مِنَ الْوَهْنِ مَا لَمْ يُعْرَفْ، حَتَّىٰ اسْتَوْلَىٰ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ ثُغُورِ الْإِسْلَامِ، وَانْتَشَرَتِ الْقَرَامِطَةُ فِي أَرْضِ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَجَرَتْ حَوَادِثُ كَثِيرَةٌ. وَلَمَّا كَانَتْ مَمْلَكَةُ «مَحْمُودِ بْنِ سبكتكين» مِنْ أَحْسَنِ مَمَالِكِ بَنِي جِنْسِهِ؛ كَانَ الْإِسْلَامُ وَالسُّنَّةُ فِي مَمْلَكَتِهِ أَعَزَّ؛ فَإِنَّهُ غَزَا الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ، وَنَشَرَ مِنَ الْعَدْلِ مَا لَمْ يَنْشُرْهُ مِثْلُهُ؛ فَكَانَتِ السُّنَّةُ فِي أَيَّامِهِ ظَاهِرَةً وَالْبِدَعُ فِي أَيَّامِهِ مَقْمُوعَةً. وَكَذَلِكَ السُّلْطَانُ «نُورُ الدِّينِ مَحْمُودٌ» الَّذِي كَانَ بِالشَّامِ؛ عَزَّ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ فِي زَمَنِهِ، وَذَلَّ الْكُفَّارُ وَأَهْلُ الْبِدَعِ مِمَّنْ كَانَ بِالشَّامِ وَمِصْرَ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ. وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي زَمَنِهِ مِنْ خِلَافَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ وَوِزَارَةِ ابْنِ هُبَيْرَةَ لَهُمْ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ أَمْثَلِ وُزَرَاءِ الْإِسْلَامِ؛ وَلِهَذَا كَانَ لَهُ مِنَ الْعِنَايَةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْحَدِيثِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ»[1] اهـ.

---

(١) جاء بنحوه – باختلاف يسير – في كتاب «نقض المنطق» لشيخ الإسلام، وله طبعتان:
=

قلتُ: وقد كان الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أشدِّ الناس نهيًا عن علم الكلام، وعن الخوض في الأهواء، بل كان أقدم من حطَّ علىٰ المتكلِّمين؛ كما صرَّح بهذا السيوطي في «صون المنطق» (ص١٤).

أخرج أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ في «مناقب الشافعي وآدابه» (ص١٣٧، دار الكتب العلمية): أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لأَنْ يُبْتَلَىٰ الْعَبْدُ بِكُلِّ مَا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ سِوَىٰ الشِّرْكِ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ، وَلَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ مُسْلِمًا يَقُولُ ذَلِكَ».

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ مَرَّةً أُخْرَىٰ،

=

الطبعة القديمة: حقَّق الأصلَ المخطوط، وصحَّحه: الشيخُ محمد عبد الرزاق حمزة، والشيخ سليمان عبد الرحمن الصنيع، وصحَّحه العلَّامة محمد حامد الفقي - رحم الله الجميع -، وجاء فيها هذا الموضع في (ص١٩-٢١) (مطبعة السنة المحمدية).

الطبعة الحديثة: طُبع بعنوان: «الانتصار لأهل الأثر» (ط: دار عالم الفوائد- مكة)، وجاء فيها هذا الموضع في (ص٣٢-٣٦).

وشيخ الإسلام له كتابان في نقد المنطق:

الأول: كتاب صغير، وهو: «نقض المنطق».

والثاني: كتاب كبير، وهو المطبوع بعنوان: «الرد علىٰ المنطقيين»، وسمَّاه السيوطي: «نصيحة أهل الإيمان في الرد علىٰ منطق اليونان»، واختصره بعنوان: «القريحة في تجريد النصيحة».

فَقَالَ: قَالَ لِيَ الشَّافِعِيُّ: «يَعْلَمُ اللهُ يَا أَبَا مُوسَىٰ، لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ أَظُنَّهُ يَكُونُ، وَلأَنْ يُبْتَلَىٰ الْمَرْءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ مَا عَدَا الشِّرْكَ بِهِ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ».

وقال في (ص١٤١) قال: أَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: «رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ وَهُوَ نَازِلٌ مِنَ الدَّرَجَةِ، وَقَوْمٌ فِي الْمَجْلِسِ يَتَكَلَّمُونَ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلامِ؛ فَصَاحَ، فَقَالَ: إِمَّا أَنْ تُجَاوِرُونَا بِخَيْرٍ، وَإِمَّا أَنْ تَقُومُوا عَنَّا».

وقَالَ: ثنا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الأَعْلَىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: تَرْوِي يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ مَا كَانَ يَقُولُ فِيهِ صَاحِبُنَا؟ أُرِيدُ اللَّيْثَ أَوْ غَيْرَهُ، كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتَهُ يَمْشِي عَلَىٰ الْمَاءِ - يَعْنِي: صَاحِبَ الْكَلامِ - لا تَثِقْ بِهِ أَوْ لا تَغْتَرَّ بِهِ، وَلا تُكَلِّمْهُ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنَّهُ وَاللهِ قَدْ قَصَّرَ إِنْ رَأَيْتَهُ يَمْشِي فِي الْهَوَاءِ؛ فَلا تَرْكَنْ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ يُونُسَ، وَلَمْ أَجِدْهُ مَكْتُوبًا عِنْدِي؛ فَأَنَا أَرْوِيهِ عَنْ أَبِي، إِلَىٰ أَنْ أَقَعَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِي.

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَضَرْتُ الشَّافِعِيَّ، وَكَلَّمَهُ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَطَالَتْ مُنَاظَرَتُهُ إِيَّاهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَىٰ شَيْءٍ مِنَ الْكَلامِ؛ فَقَالَ لَهُ: دَعْ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْكَلامِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرَوِيُّ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَنْهَىٰ النَّهْيَ الشَّدِيدَ عَنِ الْكَلامِ فِي الأَهْوَاءِ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبُهُ، قَالَ: كَفَرْتَ. وَالْعِلْمُ إِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: أَخْطَأْتَ.

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: قَالَ أَبُو ثَوْرٍ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: ما تَرَدَّىٰ أَحَدٌ بِالْكَلامِ فَأَفْلَحَ.

وقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي بَكْرٍ الصَّوَّافِ بِمِصْرَ، وَعِصَامُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيُّ، قَالا: سَمِعْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَىٰ الْمُزَنِيَّ، قَالَ: كَانَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْكَرَاهِيَةَ فِي الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ.

وَقَالَ عَلانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمِصْرِيُّ: سَمِعْتُ الْمُزَنِيَّ يَقُولُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَنْهَانَا عَنِ الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ.

وقال: ثنا أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: قَالَتْ لِي أُمُّ بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ: كَلِّمِ الْمَرِيسِيَّ، أَنْ يَكُفَّ عَنِ الْكَلامِ وَالْخَوْضِ فِيهِ؛ فَكَلَّمْتُهُ فِي ذَلِكَ، فَدَعَانِي إِلَىٰ الْكَلامِ.

وقال: ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ الشَّافِعِيَّ، يَقُولُ: لأَنْ يَلْقَىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ الْمَرْءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا خَلا الشِّرْكَ بِاللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ؛ خَيْرٌ لَهُ

أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنَ الأَهْوَاءِ.

ثنا أَبِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.

ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي بَكْرٍ الصَّوَّافِ بِمِصْرَ، وَعِصَامُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيُّ، قَالا: سَمِعْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَىٰ الْمُزَنِيُّ، قَالَ: كَانَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْكَرَاهِيَةَ فِي الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ.

وَقَالَ عَلانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمِصْرِيُّ: سَمِعْتُ الْمُزَنِيَّ، يَقُولُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَنْهَانَا عَنِ الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ».

وأخرج البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٢) بإسناده عن الشافعي؛ أنه كان يقول: «حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد، ويحملوا علىٰ الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادىٰ عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة وأقبل علىٰ الكلام».

وأخرج الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٤٦) بإسناده عن الشَّافِعِيِّ، قال: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ حُكْمُ عُمَرَ فِي صبيغ».

وقال السيوطي في «صون المنطق» (ص١٥): قال أبو الحسن المهدي: حدثنا محمد بن هارون، ثنا هميم بن همام، ثنا حرملة، قال: سمعت

الشافعيَّ يقول: «ما جهل الناس ولا اختلفوا؛ إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلىٰ أرسطاطاليس».

قال السيوطيُّ: «أورد هذا النصَّ من هذا الطريق قاضي المسلمين الحافظُ عز الدين عبد العزيز بن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة في «تذكرته»، وأشار الشافعيُّ بذلك إلىٰ ما حدث في زمن المأمون من القول بخَلْق القرآن، ونفي الرؤية، وغير ذلك من البدع، وأن سببها: الجهل بالعربية والبلاغة الموضوعة فيها من لسان المعاني والبيان، والبديع الجامع لجميع ذلك قوله لسان العرب الجاري عليه نصوص القرآن والسنة، وتخريج ما ورد فيها علىٰ لسان يونان ومنطق أرسطاطليس؛ الذي هو في حيز، ولسان العرب في حيز، ولم ينزل القرآن ولا أتت السنَّة إلا علىٰ مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال لا علىٰ مصطلح يونان...» اهـ.

وقال البيهقي في «القضاء والقدر» (٥٦٨)، وفي «الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ الْقَاضِي، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، أنا أَبُو يَحْيَىٰ السَّاجِيُّ، أَوْ فِيمَا أَجَازَ لِي مُشَافَهَةً، نا الرَّبِيعُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: «لِأَنْ يَلْقَىٰ اللهَ الْعَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا خَلَا الشِّرْكَ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ

الْأَهْوَاءِ»، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَىٰ قَوْمًا يَتَجَادَلُونَ فِي الْقَدَرِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «فِي كِتَابِ اللهِ الْمَشِيئَةُ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ، وَالْمَشِيئَةُ إِرَادَةُ اللهِ، يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ فَأَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ، وَكَانَ يُثْبِتُ الْقَدَرَ»، وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٦٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٢) من طرق عن الساجي به، وإسناده صحيح.

قلت: ولذلك جاهد الشافعي ضد التعصُّب للرأي وأهله، وعمل علىٰ إحياء منهج أهل الحديث القائم علىٰ الآثار؛ كما قال أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي في كتابه «مناقب الشافعي» (١/ ٢٢٤): أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، قال : أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن، قال : أخبرنا عبد الرحمن - يعني: ابن محمد - قال : أخبرني أبو عثمان الخوارزمي، نزيل مكة، فيما كتب إليَّ قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الدينوري، قال: سمعت أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول : كانت أَقْفِيَتُنَا أصحاب الحديث في أيدي أصحاب أبي حنيفة، ما تنزع، حتىٰ رأينا الشافعي - وكان أفقه الناس في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ - ما كان يكفيه.

وقال أيضًا في كتابه «مناقب الشافعي» [١/ ٢٢٥]: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال : وفيما كتب إليَّ أبو سعيد الأعرابي، يذكر أنه سمع «الحسن

بن محمد الزعفراني» يقول: كان أصحاب الحديث رقودًا، حتىٰ أيقظهم الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال أيضًا: أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، فيما بلغه عن محمد بن عبد الله قال : قال «إبراهيم الحربي» رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: قدم الشافعي بغداد، وفي المسجد الجامع الغربي عشرون حلقة لأصحاب الرأي، فلمَّا كان في الجمعة الثانية؛ لم يثبت منها إلا ثلاث حلق أو أربع حلق.

وقال أيضًا في «مناقب الشافعي» [١/ ٢٣٨]: «وقال لي يومًا الربيع بن سليمان: كيف تركت أهل مصر؟ فقلتُ: تركتهم علىٰ ضربين: فرقة منهم قد مالت إلىٰ قول «مالك» وأخذت به، واعتمدت عليه، وذبَّت عنه، وناضلت عنه.

وفرقة قد مالت إلىٰ قول «أبي حنيفة»؛ فأخذت به، وناضلت عنه.

فقال: أرجو أن أقدم مصر، آتيهم بشيء أشغلهم به عن القولين جميعًا.

قال الربيع: ففعل ذلك - والله - حين دخل مصر».

قلتُ: وليس هذا الصنيع من الشافعيِّ تقليلًا من علم مالك القائم علىٰ الآثار، لكنه أراد أن يحارب العصبيَّة الصمَّاء والتقليد الأعمىٰ لمالك، بجانب حربه مدرسة الرأي المنابذة للآثار التي شيَّدها أبو حنيفة.

واعلم أن هؤلاء المتكلِّمين والمناطقة من أكثر الناس اختلافًا فيما بينهم؛ كما قال محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني (ت ٨٤٠ هـ) في كتابه «إيثار الحق علىٰ الخلق، في ردِّ الخلافات علىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد» (١/ ٣٥٩/ ط: الصميعي): «بيان أن خوض جميع المتكلِّمين في عقائدهم الخلافية بين الفِرَق الإسلاميَّة؛ يتوقف دائمًا أو غالبًا علىٰ الخوض في مقدِّمات لتلك العقائد، وجميع تلك المقدمات مختلفٌ فيها أشد الاختلاف بين أذكياء العالم، وفحول علم المعقولات من علماء الإسلام، دع عنك غيرهم».

قلتُ: وما زال المتكلِّمون يعيشون في شكٍّ وحيرة واضطراب إلىٰ ساعة الموت، وكان فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي - ابن خطيب الري- أكثر هؤلاء شكًّا؛ كما قال شيخ الإسلام في «نقض المنطق» (ص٥٣/ التعليق علىٰ النقض): «بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق».

ونقل الشيخ عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف في تعليقه علىٰ «نقض المنطق» (ص٥٣) المسائلَ التي شكَّ فيها الرازي، واضطرب فيها فيما ذكره ابن تيميَّة وتلميذه ابن القيِّم، وهي:

١. شكُّه في وجود الربِّ؛ هل هو عين ماهيته أو زائد عليها؟

٢. اضطرابه في مسألة الجوهر الفرد بين إثباته ونفيه.

٣. اضطرابه في مسألة حلول الحوادث.

٤. اضطرابه في إثبات النبوات.

٥. شكُّه في الروح وحقيقتها وماهيتها.

قلتُ: فهذه الدرر المتناثرة من كلام السلف الصالح؛ تظهر اتفاقهم علىٰ ترك مجادلة ومخاصمة ومماراة ومناظرة أهل البدع والأهواء.

لكن هذا الاتفاق وَقَع علىٰ الجانب المذموم من المجادلة، والذي تقدَّم ذِكْر أنواعه، لكن ثَمَّ جانب حسن في المجادلة دلَّت الأدلة علىٰ مشروعيَّته.

وقد بيَّن أهل العلم الأمثلةَ الصالحة للجدال بالتي هي أحسن، والتي لا تدخل في الجدال المذموم، ومِمَّن بيَّن هذا بأحسن بيان: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه: «تنبيه الرجل العاقل علىٰ تمويه الجدل الباطل»[١] (١/ ٣-٥)، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أما بعد؛ فإن الله سبحانه علِم ما عليه بنو آدم من كثرة الاختلاف والافتراق، وتباين العقول والأخلاق، حيث خُلقوا من طبائع ذات تنافر، وابتُلوا بتشعُّب الأفكار والخواطر؛ فبعث الله الرسل مبشرين ومنذرين ومبيِّنين للإنسان فيما اختلفوا فيه، وأمرهم بالاعتصام به حذرًا من الافتراق

(١) وهو ردٌّ علىٰ كتاب «الفصول في الجدل»، لبرهان الدين النَّسفي.

في الدين، وحضَّهم عند التنازع علىٰ الردِّ إليه وإلىٰ رسوله المبين، وعذرهم بعد ذلك فيما يتنازعون فيه من دقائق الفروع العمليَّة؛ لخفاء مدركها، وخفة مسلكها، وعدم إفضائها إلىٰ بليَّة، وحضَّهم علىٰ المناظرة والمشاورة؛ لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة، حيث يقول لمن رضي دينهم: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٨]. كما أمرهم بالمجادلة والمقاتلة لمن عدل عن السبيل العادلة، حيث يقول آمرًا وناهيًا لنبيِّه والمؤمنين لبيان ما يرضاه منه ومنهم: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[العنكبوت: ٤٦].

فكان أئمة الإسلام ممتثلين لأمر المليك العلَّام، يجادلون أهل الأهواء المضلَّة؛ حتىٰ يردُّوهم إلىٰ سواء الملَّة؛ كمجادلة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للخوارج المارقين؛ حتىٰ رجع كثير منهم إلىٰ ما خرج عنه من الدِّين، وكمناظرة كثير من السلف الأولين لصنوف المبتدعة الماضين، ومَنْ في قلبه ريبٌ يخالف اليقين؛ حتىٰ هدىٰ الله مَن شاء من البشر، وعَلَنَ الحق وظهر، ودرس ما أحدثه المبتدعون واندثر.

وكانوا يتناظرون في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، بالأدلَّة المرضية، والحُجَج القويَّة؛ حتىٰ كان قلَّ مجلس يجتمعون فيه إلا ظهر الصواب، ورجع راجعون إليه؛ لاستدلال المستدل بالصحيح من الدلائل،

وعلم المنازع أن الرجوع إلىٰ الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل؛ كمجادلة الصِّديق لمن نازعه في قتال مانعي الزكاة حتىٰ رجعوا إليه، ومناظرتهم في جمع المصحف حتىٰ اجتمعوا عليه، وتناظرهم في حدِّ الشارب وجاحد التحريم حتىٰ هدوا إلىٰ الصراط المستقيم.

وهذا وأمثاله يجل عن العد والإحصاء؛ فإنه أكثر من نجوم السماء».

ثم قال بعد ذلك (١/ ٥): «ثم إن بعض طلبة العلوم - من أبناء فارس والروم - صاوروا مُولَعين بنوع من جدل الْمُموهين: استحدثه طائفة من المشرقيين، وألحقوه بأصول الفقه في الدين؛ راغوا فيه مراوغة الثعالب، وحادوا فيه عن المسلك اللَّاحب، وزخرفوه بعبارات موجودة في كلام العلماء قد نطقوا بها، غير أنهم وضعوها في غير مواضعها المستحقَّة لها، وألَّفوا الأدلة تأليفًا غير مستقيم، وعدلوا عن التركيب الناتج إلىٰ العقيم؛ غير أنهم بإطالة العبارة، وإبعاد الإشارة، واستعمال الألفاظ المشتركة والمجازية في المقدِّمات، ووضع الظنِّيات موضع القطعيَّات، والاستدلال بالأدلَّة العامة حيث ليس لها دلالة، علىٰ وجه يستلزم الجمع بين النقيضين مع الإحالة والإطالة، وذلك من فعل غالط أو مغالط للمجادل، وقد نهىٰ النبي ﷺ عن أغلوطات المسائل: نَفَق ذلك علىٰ الأغتام الطماطم، وراج رواج البهرج علىٰ الغرِّ العادم، واغترَّ به بعض الأغمار الأعاجم، حتىٰ ظنُّوا

أنه من العلم بمنزلة الملزوم مِنَ اللازم، ولم يعلموا أنه والعلم المقرِّب متعاندان متنافيان، كما أنه والجهل المركَّب متصاحبان متآخيان»[(١)] اهـ.

قلتُ: وذهب ابن عبد البر إلىٰ أن المذموم الجدالُ في المسائل الاعتقادية دون الفقهيَّة، فقال في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٢): «ونهىٰ السلف - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عن الجدال في الله - جل ثناؤه - في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا علىٰ الجدال فيه والتناظر؛ لأنه علم يحتاج فيه إلىٰ ردِّ الفروع علىٰ الأصول للحاجة إلىٰ ذلك، وليس الاعتقادات كذلك».

وقال في (٢/ ٩٨): «وتناظر قومٌ وتجادلوا في الفقه، ونهوا عن الجدال في الاعتقاد؛ لأنه يؤول إلىٰ الانسلاخ من الدِّين».

وقال العلَّامة أحمد النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «إرشاد الساري شرح السنة للبربهاري» (ص٢٦٩،٢٧٠):

«قَولُه- أي: البربهاري -: (وإذا سألك الرجل منهم عن مسألة في هذا

(١) وإلىٰ نحو هذا أشار أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ (م ٢١٣ هـ) في مقدِّمة كتابه «أدب الكاتب» (ص٣، ٤)، مستنكرًا علىٰ الفلاسفة والمناطقة، وسمَّىٰ علمهم هذيانًا، وحقَّ له ذلك، ولكن هذا الاستنكار لم يعجب أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجي (م٣٤٠ هـ) في «تفسير رسالة أدب الكاتب» (ص١٠٩- ط: معهد المخطوطات العربية)، وفي كلامه شيءٌ من الصواب إلَّا في دفاعه عن الفلاسفة.

الباب وهو مسترشد؛ فكلِّمه وأرشده، فإذا جاءك يناظرك فاحذره؛ فإنَّ في المناظرة المراء والجدال، والمغالبة، والخصومة والغضب، وقد نُهيت عن جميع هذا، وهو يزيل عن طريق الحق، ولم يبلغنا عن أحدٍ من فقهائنا وعلمائنا أنَّه جادل أو ناظر أو خاصم)، وأقول: قول المؤلِّف هاهنا فيه تحذيرٌ من الجدال والخصام، والمناظرة، والمغالبة، وقد يقال: إنَّ فيه تفصيلًا:

١- إن كان الإنسان يغلب علىٰ ظنِّه أنَّه سيغلب في المناظرة؛ لحفظه للنصوص التي تدين خصمه؛ فالظاهر أنَّه يجوز له ذلك، وكذلك فعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لقد ناظر كثيرًا من فئات البدع، والآراء الضالَّة؛ فغلبهم، وجادلهم، وخاصمهم؛ فبهرهم[١].

(١) وهذا ما قرَّره الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة» (١/ ١٩٧) بعد أن بيَّن ذمَّ السلف للخصومات والمناظرات مع أهل البدع، قال: «فإن اضطرني في الأمر وقتًا من الأوقات إلىٰ مناظرتهم، وإثبات الحجة عليهم، ألا أناظرهم؟

قيل له: الاضطرار إنما يكون مع إمام له مذهب سوء؛ فيمتحن الناس ويدعوهم إلىٰ مذهبه، كفعل من مضىٰ في وقت أحمد بن حنبل: ثلاثة خلفاء امتحنوا الناس، ودعوهم إلىٰ مذهبهم السوء؛ فلم يجد العلماء بُدًّا من الذبِّ عن الدين، وأرادوا بذلك معرفة العامة الحقَّ مِنَ الباطل؛ فناظروهم ضرورةً لا اختيارًا؛ فأثبت الحق مع أحمد بن حنبل، ومن كان علىٰ طريقته، وأذل الله تعالىٰ المعتزلةَ وفضحهم، وعرفت العامَّة أن الحقَّ ما كان عليه أحمد وأتباعه إلىٰ يوم القيامة» اهـ.

قلتُ: وتشرع أيضًا المناظرة إذا غلب علىٰ ظنِّك رجوع من تناظره إلىٰ الحق؛ كما أخرج ابن بطة في =

٢- أمَّا إذا كان الإنسان يَجد من نفسه الضَّعف عند استحضار الأدلَّة، والضعف في شخصيته؛ فإنَّ استحضار الأدلة قد يكون في بعض المواضع يحتاج إلىٰ شخصيةٍ تعزِّزه؛ فإنَّه في هذه الحالة ينبغي له أن يترك المناظرة؛ هذا هو الأولىٰ في نظري أخذًا بما قرأناه عن ترجمة الإمام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما أُثر عن عليٍّ بن أبي طالب في إرساله لابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا لمناظرة الحرورية.

أمَّا ما رواه عن الحسن أنَّه قال: «الحكيم لا يماري، ولا يداري، حكمته ينشرها؛ إن قبلت حمد الله، وإن ردَّت حمد الله»؛ فهذا لا بأس به علىٰ وجهٍ ممَّا قلناه؛ ليستعمل الإنسان البيان وليجتنب المناظرة، والمغالبة، ولينشر الحقَّ من طريق الدروس، والبيان الذي يستطيع عليه، ولا يترك المجال لأهل البدع؛ فإنَّ في عمله هذا مدافعة عن الدِّين الإسلامي، وعن السنَّة بقدر

=

«الإبانة» (٦٤٩) بإسناد صحيح عن ابن عون، قال: سمعت محمد بن سيرين ينهىٰ عن الجدال، إلَّا رجلًا إن كلَّمته يرجع.

ويضاف قيد مهم إلىٰ هذا يظهر من صنيع الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو أنه إذا خرجت المناظرة من طور قرع الحجة بالحجَّة استبانةً للحق، إلىٰ طور المخاصمة المبنيَّة علىٰ الكلام والجدل المذموم؛ فإنه ينهىٰ عن المناظرة؛ كما قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٨٥): ثنا الربيع بن سليمان، قال: حضرت الشافعي: وكلَّمه رجل في المسجد الجامع؛ فطالت مناظرته إياه، فخرج الرجل إلىٰ شيء من الكلام؛ فقال له: دع هذا؛ فإن هذا من الكلام.

ما يستطيع؛ هذا والتوفيق من الله.

إنَّ الداعية إلىٰ الدين الحق بحاجةٍ إلىٰ كثرة الدعاء، واللجوء إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أن يعينه، ويثبته، ويوفقه» اهـ.

أقول: وهذا التفصيل الذي ذكره العلامة النجمي هو المتعين، وإلَّا لتلاعب أهل الأهواء بعقول العامَّة إذا لم يوقف لهم بالمرصاد مِن قِبَل الراسخين من علماء السنَّة.

ولكن يجب أن ينتبه إلىٰ دقَّة القيود المذكورة؛ ففي الغالب لا يقوىٰ علىٰ سرعة استحضار الأدلة ومنع الخصم من المراوغة إلَّا الراسخ في علمه، ويصعب أن يتحقَّق هذا الشرط في الشباب المبتدئين في طلب العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء تعارض العقل مع النقل» (٧/ ١٧٣، ١٧٤): «وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجَّة وجواب الشبهة؛ فيخاف عليه أن يفسده ذلك المضلُّ، كما ينهىٰ الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجًا قويًّا من علوج الكفار؛ فإن ذلك يضرُّه ويضر المسلمين بلا منفعة، وقد ينهىٰ عنها إذا كان المناظر معاندًا يظهر له الحق فلا يقبله - وهو السوفسطائي -؛ فإن الأمم كلهم متفقون علىٰ أن المناظرة إذا انتهت إلىٰ مقدمات معروفة بيِّنة بنفسها ضروريَّة، وجحدها الخصم؛ كان سوفسطائيًّا، ولم يؤمر بمناظرته بعد

ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزًا عن معرفة الحق - ولا مضرَّة فيه - تركوه، وإن كان مستحقًّا للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحقِّ إلا بالقهر.

والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة مَن لا يقوم بواجبها، أو مَن لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة؛ فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال.

وأما جنس المناظرة بالحقِّ؛ فقد تكون واجبةً تارة ومستحبَّة تارة أخرىٰ.

وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة؛ فيها: محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل».

قلت: وعليه فإنَّا ننصح المبتدئين في طلب العلم: أن لا يُدخلوا أنفسهم في صراعات مع المخالفين تضرُّ ولا تنفع، ولكن عليهم إن أرادوا النصحَ لهم أن يمدُّوهم بكتب ودروس العلماء التي تبيِّن لهم الحقَّ، وتدفع عنهم الشبهات، وقد يقول قائل: إن المخالفين أحيانًا يكون عندهم شبهات لم يرد عليها العلماء؛ ولذا فنحن نناظرهم من أجل أن نرد علىٰ هذه الشبهات. والجواب: إن الذي يفتِّش في شبهات المخالفين؛ يجد أن أغلبها تدور حول نقاط محدَّدة - وإن اختلفت الأساليب- مِمَّا قَدْ بَيَّنه العلماء، ومَن يبتغِ الحق ويطَّلع علىٰ ردود العلماء السلفيين - حقًّا -؛ تكفه - إن شاء الله -،

وأمَّا المصرُّ علىٰ باطله تعصُّبًا لشيخه؛ فإنه لا تنفعه ردود العلماء، فضلًا عن أن ينتفع بمناظرتك له، ولو جئته بألف دليل علىٰ بطلان ما هو عليه؛ ما استجاب لك إلا أن يشاء الله.

واعلم أن محاولة نصح هذا الصنف من وضع المعروف في غير أهله، وتأمَّل ما يلي لتدرك خطورة هذا الأمر عليك:

جاء في كتاب «مرآة المُرُوَّات» لابن جعدويه (ص١٥٩):

«**قال الأصمعي**: دخلت البادية، فإذا أنا بأعرابية في خبائها تبكي وهي تقول:

قتلت شويهتي وفجعت قومًا ... بلا ذنب وأنت لهم ربيب
غُذِيت بدرها ونشأت فينا ... فما أدراك أن أباك ذيب
إذا كان الطباع طباع سوء ... فليس بنافع أدب الأديب

فقلت: يا خالة، ما هذا الكلام؟! فقالت: والله، إني التقطت فرخ ذيب، فألقيت علىٰ شويهة لي، فلم تزل ترضعه حتىٰ إذا قوي واشتدَّ؛ خرجت يومًا لبعض حوائجي، ثم رجعت فإذا هو يلغ في دمها؛ فقلت هذا الكلام.

قال أيضًا الأصمعي: أن رجلًا أجار ضبعًا، فأكلته؛ فقال الشاعر فيه:

ومن يجعل المعروف في غير أهله ... يلاقي الذي لاقىٰ مجير أمِّ عامر
أعد لهم بما استجارت ببيته ... لبنًا من البان اللقاح الدرائر
وأسمنها حتىٰ إذا ما تمكنت ... فرته بأنياب لها وأظافر

وقل لذوي المعروف هذا جزاء من يجود بمعروف علىٰ غير شاكر» اهـ.

قلتُ: وكذلك مَن يناظر المخاصم المماري المتعصِّب، فيضيع دينه بسببه؛ يكون كمن أكله الضبع.

ولينتبه المناظر إلىٰ نكتة هامة؛ ألا وهي: مراعاة حال الحاضرين، فإن قُدر وجود عامة في المجلس؛ فالمتعين ترك المناظرة إذا كانت تتعلَّق بأمور تنغلق عن فهمها أذهان العامَّة وتكون فتنةً لبعضهم، وهذا الأدب بيَّنه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب العلم من الصحيح؛ حيث بوَّب قائلًا: «باب من خصَّ بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا».

وقال عليٌّ: حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ حدثنا عبيد الله بن موسىٰ عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن علي بذلك.

حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا معاذ بن هشام قال: حدثني أبي، عن قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ، ومعاذ رديفه علىٰ الرحل؛ قال: «**يا معاذ بن جبل**»، قال: لبيك يا رسول الله، وسعديك. قال: «**يا معاذ**»، قال: لبيك يا رسول الله، وسعديك - ثلاثًا-. قال: «**ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، صدقًا من قلبه؛ إلَّا حرَّمه الله علىٰ النار**»؛ قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: «**إذن**

يتكلوا»، وأخبر بها معاذ عند موته تأثُّمًا.

وقال أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي في «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية» (١/ ٢٠٥) في ترجمة (بهلول بن راشد الْحَجْري الرعيني): «وقال بعض أصحابه: كنت يومًا عنده، ومعه رجل عليه لباس حسن وهيئة، فقال له البهلول: أحب أن تذكر لي ما تحتَّج به القدريَّة. فسكت الرجل حتىٰ تفرَّق الناس، ثم قال له: يا أبا عمرو، إنك سألتني عمَّا تحتَّج به القدرية، وهو كلام تصحبه الشياطين؛ لأنه سلاح من سلاحهم، فتزيِّنه في قلوب العامَّة، وفي مجلسك مَن لا يفهم ما أتكلم به من ذلك؛ فلا آمن أن يحلو بقلبه منه شيء، فيقول: سمعت هذا الكلام في مجلس البهلول. فقال له: والله لأقبلنَّ رأسك، أحييتني أحياك الله».

قلت: وهناك عدَّة مصنَّفات في أحكام وآداب «الجدل والمناظرة والمحاجَّة»، **منها ما يلي**:

١. كتاب «المنهاج في ترتيب الحجاج»، لأبي الوليد الباجي (٤٠٣-٤٧٤ هـ).

٢. كتاب «الجدل»، تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي (٦٠٣-٦٧٦ هـ).

٣. كتاب «آداب البحث والمناظرة»، تأليف: محمد الأمين الشنقيطي.

٤- كتاب «علم الجدل والمناظرة»، تأليف: سعد بن ناصر الشثري.

٥- كتاب «العذاب الواصب علىٰ أرواح النواصب»، تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان عبدالقوي الطّوفي.

وقد أجاد الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان أدب الجدال والمناظرة في كتابه «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٧-٦٠)، وذكر الأدلة علىٰ هذه الآداب.

وحاصل ما قاله في هذه الآداب يتلخص فيما يلي:

١- ينبغي للمجادل **أن يُقدِّم تقوىٰ الله تعالىٰ**؛ لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨]، فإذا قدَّم التقوىٰ؛ نال معية الله في مناظرته، وأُيِّد علىٰ خصمه، ولُقن الحجَّة عليه.

٢- **ويخلص النية في جداله، بأن يبتغي وجه الله تعالىٰ**؛ لحديث: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لامرئ ما نوىٰ**»، فمن كانت نيتُه إظهارَ الحقِّ ولو علىٰ لسان خصمه؛ فهو ونيته، ومن كانت نيته المخاصمة والمغالبة، ولو بنصر الباطل، حميةً لنفسه أو لمن يتعصَّب له؛ فهو ونيته.

٣- وليكن قصده في نظره **إيضاح الحقِّ وتثبيته دون المغالبة لخصمه.**

٤- **ويبني أمره علىٰ النصيحة لدين الله، وللذي يجادله؛ لأنه أخوه في الدِّين**، كما قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٩٣): سمعت

الزعفراني وأبا الوليد: قال أحدهما: سمعت محمد بن إدريس الشافعي - وهو يحلف ويقول -: وما ناظرت أحدًا إلا علىٰ النصيحة.

٥- وليرغب إلىٰ الله في توفيقه لطلب الحق؛ فإنه تعالىٰ يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ويستشعر في مجلسه الوقار، ويستعمل الهدىٰ، وحسن السمت، وطول الصمت إلا عند الحاجة إلىٰ الكلام؛ لقول النبي ﷺ: «**إن الهدي الصالح والسمت الصالح والاقتصاد؛ جزء من خمسة وعشرين جزءًا من النبوة**»(١).

٦- وإن بدرت من خصمه كلمة كرهها؛ أغضىٰ عليها، ولم يجازه بمثلها؛ فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

٧- وينبغي أن لا يتكلم بحضرة من يشهد لخصمه بالزور، أو عند من

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٧٦)، وأحمد (١/ ٢٩٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٧٩١)، والطبراني في الكبير (١٢/ ١٠٦)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٨)، من حديث ابن عباس، وفي إسناده: قابوس بن أبي ظبيان، وهو صدوق فيه لين؛ فإسناده لا بأس به.

وله شاهد من حديث عبد الله بن سرجس؛ أخرجه الترمذي (٢٠١٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٧٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وفي إسناده: عبد الله بن عمران؛ قال فيه أبو حاتم: شيخ. وفي التقريب: مقبول. فهذا شاهد جيد به يُحسَّن الحديث.

قد حسَّنه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (١٩٩٣).

إذا وضحت لديه الحجَّة دفعها، ولم يتمكن من إقامتها؛ **فإنه لا يقدر علىٰ نصرة الحق إلا مع الإنصاف**، وترك التعنُّت والإجحاف.

٨- **ويكون كلامه يسيرًا جامعًا بليغًا**؛ فإن التحفظ من الزَّلل مع الإقلال دون الإكثار، وفي الإكثار أيضًا ما يُخفِي الفائدة، ويضيع المقصود، ويورث الحاضرين الملل.

٩- **ولا يرفع صوته في كلامه عاليًا**؛ فيشق حلقه ويحمي صدره ويقطعه، وذلك من دواعي الغضب.

١٠- **ولا يخفي صوته إخفاءً لا يسمعه الحاضرون**، فلا يفيد شيئًا؛ بل يكون مقتصدًا بين ذلك.

١١- **ويجب عليه الإصلاح من منطقه، وتجنُّب اللَّحن في كلامه والإفصاح عن بيانه**؛ فإن ذلك عونٌ له في مناظرته، ألا ترىٰ إلىٰ استعانة موسىٰ بأخيه عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ حيث يقول: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾ [القصص: ٣٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى﴾ [طه: ٢٧، ٢٨].

١٢- **وينبغي له أن يواظب علىٰ مطالعة كتبه عند وحدته، ورياضة نفسه في خلوته، بذكر السؤال والجواب**، وحكاية الخطأ والصواب؛ لئلَّا ينحصر

في مجالس النظر إذا رمقته أبصار من حضر، ولا يستصغر مناظره، ويحتقره إن كان صغير السن أو القدر؛ فإنه قد يُؤتىٰ من قبَلِ هذا؛ كما أخرج الخطيب (٦٨٣) بإسناده عن الربيع قال: قلت للشافعي: مَن أقدر الناس علىٰ المناظرة؟ قال: «مَن عوَّد لسانه الركض في ميدان الألفاظ، ولم يتلعثم إذا رمقته العيون بالألحاظ، ولا يكون رخيَّ البال، قصير الهمة؛ فإن مدارك العلم صعبة لا تنال إلا بالجدِّ، ولا يستحقر خصمه لصغره، فيسامحه في نظره؛ بل يكون علىٰ نهج واحد في الاستيفاء والاستقصاء؛ لأن ترك التحرز والاستظهار يؤدِّي إلىٰ الضعف والانقطاع»، وأخرج الخطيب بإسناده عن أبي الفتح البستي؛ أنه أنشد قائلًا:

لا يستخفنَّ الفتىٰ بعدوِّه ... أبدًا وإن كان العدو ضئيلا
إن القذىٰ يؤذي العيون قليله ... ولربما جرح البعوض الفيلا

١٣- وينبغي أن لا يكون معجبًا بكلامه، مفتونًا بجداله؛ فإنَّ الإعجاب ضد الصواب، ومنه تقع العصبيَّة، وهو رأس كل بلية؛ كما قال أبو خيثمة في «العلم» (١٥): ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق قال: «بحسب الرجل من العلم أن يخشىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وبحسب الرجل من الجهل أن يعجب بعلمه»[1].

---

(١) وأخرجه أيضًا برقم (٤٦)، والدارمي في سننه (٣١٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٤٩)، =

١٤- وإذا وقع له شيء في أول كلام الخصم؛ فلا يعجل بالحكم به، فربما كان في آخره ما يبيِّن أن الغرض بخلاف الواقع له؛ فينبغي أن يثبت إلىٰ أن ينقضي الكلام، وبهذا أدَّب الله تعالىٰ نبيه ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٤].

١٥- ويكون نطقه بعلم، وإنصاته بحلم، ولا يعجل إلىٰ جواب، ولا يهجم علىٰ سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلمه، ومن مناظرته بما لا يفهمه؛ فإنه ربما أخرجه ذلك إلىٰ الخجل والانقطاع، فكان فيه نقصه وسقوط منزلته عند مَنْ كان ينظر إليه بعين العلم والفضل، ويحزره بالمعرفة والعقل، والعرب تقول: «عَيِيٌّ صامت خيرٌ من غبي ناطق».

وعقد محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «آداب البحث والمناظرة» (ص٢٧٤) فصلًا في آداب المتناظِرَيْن التي ينبغي أن يلتزماها:

«١- فمنها: أن يتحرزا عن إطالة الكلام في غير فائدة، وعن اختصاره اختصارًا يخلُّ بفهم المقصود من الكلام.

٢- ومنها: أن يتجنبا غرابة الألفاظ و إجمالها.

=

والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٠)، والخطيب (٦٨٦)، من طريق الأعمش؛ به، وإسناده صحيح.

٣- ومنها: أن يكون كلامهما ملائمًا للموضوع، ليس فيه خروج عما هما بصدده.

٤- ومنها: ألا يستهزئ أحدهما بالآخر ويسخر منه.

٥- ومنها: أن يقصد كل منهما ظهور الحق، ولو علىٰ يد خصمه.

٦- ومنها: ألا يتعرض أحدهما لكلام الآخر حتىٰ يفهم مراده من كلامه.

٧- ومنها: أن ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتىٰ يفرغ من كلامه، ولا يقطع عليه كلامه قبل أن يتمَّه.

٨- ومنها: أن يتجنَّب المناظرة مع من هو من أهل المهابة العظيمة والاحترام العظيم؛ كيلا تُدهشه وتذهله جلالة خصمه عن القيام بحجَّته كما ينبغي.

٩- ومنها: ألا يحتسب خصمه حقيرًا قليل الشأن؛ لأن ذلك يؤدِّيه إلىٰ عدم الجدِّ والاجتهاد في القيام بحجَّته؛ فيكون ذلك سببًا لغلبة الخصم الضعيف له، وغلبة القِرن الحقير أشنع من غلبة القِرن العظيم؛ كما قال الشاعر:

ولو أني بُليتُ بهاشميٍّ خُؤولتُه بنو عبد المدان
لهان عليَّ ما ألقىٰ ولكنْ تعالَوا فانظروا بمن ابتلاني

وعن حاتم الطائي لمَّا لطمته عجوز قبيحة؛ قال: لو ذات سوار لطمتني»اهـ.

قلتُ: واعلم أن [في الاقتصاد بلاغًا، وفي التوسُّط مجانبة للوعورة، وخروجًا مِن سبيل مَن لا يحاسب نفسه.

وقد قال الشاعر:

عليـك بأوسـاط الأمـور فإنهـا نجاة ولا تركب ذلولًا ولا صعبا

وقال الآخر:

لا تـذهبنَّ في الأمـور فرطًـا لا تـسألنَّ إن سـألت شـططا

وكن من الناس جميعًا وسطا

وليكن كلامك ما بين المقصر والغالي؛ فإنك تسلم من المحنة عند العلماء، ومن فتنة الشيطان.

وقال أعرابي للحسن: علمني دينًا وسُوطًا، لا ذاهبًا شطوطًا، ولا هابطًا هبوطًا. فقال له الحسن: لئن قلت ذاك، إن خير الأمور أوساطها][1].

(١) ما بين المعقوفين منقول من «البيان والتبيين» للجاحظ المعتزلي (ص٢١٣)، ويا ليت الجاحظ التزم بهذه الوسطية، فما كان ليغرق في غلو المعتزلة.

وجاء في كتاب الأخلاق (تأليف: أرسطوطاليس، ترجمة: إسحاق بن حُنَين) (ص١٤٣): «وأفعال الفضيلة جميلة، وبسبب الجميل تفعل، وفعلها صواب؛ لأنها إنما تفعل لمن ينبغي أن تفعل به، وبالمقدار الذي ينبغي، وفي الوقت الذي ينبغي».

قلت: وهذا المقدار وهذا الوقت اللَّذان لم يدركهما أرسطو - وهو ملحد - جاء بيانهما في شريعة الإسلام علىٰ أحسن الوجوه، وهي الوسطية المطلوبة التي كان ينشدها أرسطو في كلامه السابق.

وينبغي التنبُّه إلىٰ أنه لم يأتِ نَهيٌ عن حسن البيان، والجدال بالتي هي أحسن من أجل الوصول إلىٰ الحقِّ، إنما نُهينا عن المراء والتزيُّد والتكلف والتهاتر والتشاغب والمغالبة والمماتنة تعصُّبًا وتحزُّبًا؛ فأمَّا مجرد البيان فكيف يُنهىٰ عنه، وقد نزل القرآن بلسان عربي مُبين؟! وقد أمر الله سبحانه بالبيان، ومدح أهله، بل وقد فصَّل سبحانه لنا الآيات لتستبين سبيلُ المجرمين.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إن من البيان لسحرًا»؛ قال ضياء الدين بن الأثير في كتابه «الوشي المرقوم في حلِّ المنظوم» (ص ١٩٢) في حلِّ معاني الحديث السابق: «وهو فصل يتضمَّن وصف كلام بالحسن، إذا أبرز وجوه كلمهِ قطَّعت أيديها بناتُ الأفكار، وقام عذرُ الْمُغرم بها وفي مثلها تقوم الأعذار؛ فهو يصور أشكالها كما يشاء في أحسن تقويم، وكلٌّ منها يقال فيه بقول النسوة: لو شئت لاتخذت عليه أجرًا...» اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٠٢): «والبيان نوعان: الأول: ما يبين به المراد، والثاني: تحسين اللفظ حتىٰ يستميل قلوب السامعين. والثاني هو الذي يشبَّه بالسحر، والمذموم منه ما يُقصد به الباطل، وشبَّهه بالسحر؛ لأنَّ السحر صرفُ الشيء عن حقيقته»، وقال في (١٠/ ٢٣٧): «وقد حَمَل بعضهم الحديثَ علىٰ المدح والحثِّ علىٰ تحسين الكلام، وتحبير الألفاظ...

وحمله بعضهم علىٰ الذمِّ لمن تصنَّع في الكلام وتكلَّف لتحسينه،

وصرف الشيء عن ظاهره؛ فشبَّه بالسحر الذي هو تخييل لغير حقيقة، وإلىٰ هذا أشار مالك حيث أدخل هذا الحديث في «الموطأ» في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله» اهـ.

وقال النووي في «شرحه علىٰ مسلم» (٦/ ١٥٩): «قال أبو عبيد: هو من الفهم وذكاء القلب؛ قال القاضي: فيه تأويلان:

أحدهما: أنه ذمٌّ؛ لأنه إمالة القلوب وصرفها بمقاطع الكلام إليه؛ حتىٰ يكسب من الإثم به كما يكسب بالسحر، وأدخله مالك في «الموطأ» في باب: ما يُكره من الكلام؛ وهو مذهبه في تأويل الحديث.

والثاني: أنه مدح؛ لأن الله تعالىٰ امتنَّ علىٰ عباده بتعليمهم البيان، وشبَّهه بالسحر؛ لميل القلوب إليه، وأصل السحر الصرف؛ فالبيان يصرف القلوب ويميلها إلىٰ ما تدعو إليه. هذا كلام القاضي، وهذا التأويل الثاني هو الصحيح المختار» اهـ.



السمة الخامسة
يرفعون عقيرتهم بلا حياء على كل من يمس شيخهم بكلمة حق

فإذا قال قائل عن شيخهم: إنه أخطأ في كذا وكذا، والدليل كذا وكذا. ثم سرد أقوال أهل العلم المبيِّنة لما قال؛ إذ بهم تحدق أعينهم بهذا القائل بغضًا ونفورًا ممَّا قال.

وفي حوار بين أحد طلبة العلم وأحد هؤلاء المتعصِّبين؛ قال: لكن الشيخ أخطأ في هذه المسألة؛ فردَّ عليه المتعصِّب قائلًا: تأدب مع الشيخ، لا تقل: أخطأ، ولكن قل: جانب الصواب.

فلما أُخبرت بهذا الحوار؛ تعجَّبت من هذا التفريق، وقلت: الظاهر أن هذا المتعصِّب يريد التأدب مع شيخه، وهذا في حدِّ ذاته أمرٌ طيِّب لا يُستنكر، لكن المستنكر أن يأنف هذا الشاب من قبول عبارة: «أخطأ شيخك»، واعتباره إياها منافية للأدب مع الشيخ، أو أنها تحطُّ من قدره عند السامع.

والمتتبع لكتب الجرح والتعديل يجد عشرات الأفاضل من أهل العلم من الرواة وغيرهم؛ قد قيل عنهم: إنهم أخطئوا في كذا وكذا، ولم يعدُّ أحدٌ هذا انتقاصًا لأقدار هؤلاء العلماء، إلَّا أن يقال عن فلان: إنه فاحش الخطأ،

أو يخطئ كثيرًا، فهذا بلا ريبٍ قدحٌ شديد في هذا العالم أو الراوي يُسقِط الاحتجاج به، لكن مجرد قولك عن فلان من أهل العلم: إنه أخطأ في كذا. لا يعدُّ هذا قدحًا فيه أو سوء أدب معه.

بل هذا ابن أبي حاتم يروي عن أبيه وأبي زرعة كتابًا كاملًا بعنوان «بيان خطأ البخاري في تاريخه»، والبخاري بلا شكٍّ أعلىٰ كعبًا ورتبة من ابن أبي حاتم، فلم نسمع أحدًا من أهل العلم قد أنكر عليه هذه التسمية لكتابه، أو اعتبرها انتقاصًا من ابن أبي حاتم لقدر البخاري.

ويَحسن بنا أن ننقل كلامًا هامًّا في هذا الشأن للعلَّامة المعلَّمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة تحقيقه علىٰ كتاب «خطأ البخاري في تاريخه»، حيث قال: «من الناس مَن عَرَف طرفًا مِن علم الرواية، ولم يحقِّقه؛ فسمع أن كثرة خطأ الراوي تخدش في ثقته، فإذا رأىٰ هنا نسبة الخطأ إلىٰ البخاري أو أبي زرعة؛ توهَّم أن هذا الخطأ من جنس ذاك، ومن الناس من يعرف الحقيقة ولكنه يتجاهلها لهوًىٰ له، والحقيقة أن غالب الخطأ الذي تتجه نسبته إلىٰ البخاري نفسه أو إلىٰ أبي زرعة؛ إنما هو من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل، وما قد يكون في ذلك ممَّا يسوغ أن يعد خطأً في الرواية؛ فهو أمر هيِّن لا يسلم من مثله أحدٌ من الأئمة، وعلىٰ كلِّ حال فليس بالخطأ الخادش في الثقة» اهـ.

وهذا الإمام البيهقي يؤلِّف كتابًا يسميِّه «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي».

وهذا الأمير الحافظ أبو نصر بن ماكولا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتتبَّع أوهام ثلاثة من كبار الحفَّاظ السابقين له، وَهُم: أبو الحسن الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب البغدادي - رحمهم الله جميعًا -، فقال كما في مقدِّمة كتابه «الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب» (١/ ١): «وبعد ذلك فإني لمَّا نظرت في كتاب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، الذي سمَّاه «تكملة المؤتلف والمختلف» لكتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ولكتابَي عبد الغني بن سعيد الأزدي في المؤتلف والمختلف، ومشتبه النسبة؛ وجدته قد أخلَّ بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرَّر أشياء قد ذكراها أو أحدهما، ونسبهما إلىٰ الغلط في أشياء لم يغلطا فيها، وترك أغلاطًا لهما لم ينبِّه عليها، ووهِم في أشياء ممَّا استدركه سطرها علىٰ الغلط. فآثرت أن أعمل في هذا الفنِّ كتابًا جامعًا لمَا في كتبهم وما شذَّ عنها وأسقط؛ ما لا يقع الإشكال فيه ممَّا ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدهم علىٰ الصحَّة وما اختلفوا فيه، وكان لكلِّ قول وجهٌ ذكرته».

وقال في مقدِّمة كتابه «تهذيب مُستمر الأوهام علىٰ ذوي المعرفة وأولي الأفهام» (ص ٥٩): «وجمعت في هذا الكتاب **أغلاط** أبي الحسن علي بن

عمر وعبد الغني بن سعيد؛ ممَّا ذكره الخطيب، ومما لم يذكره؛ لتكون **أغلاطهما** في مكان واحد، **وما غلَّطهما فيه - وهو الغالط -، وأغلاط** الخطيب في «المؤتنف»» اهـ.

قلتُ: ها هو ابن ماكولا يكرر لفظ «الغلط» في حقِّ ثلاثة من كبار العلماء ممَّن سبقوه في العلم، ولا نعلم عالمًا أبدًا اتَّهم ابن ماكولا بأنه لم يتأدَّب مع هؤلاء العلماء، أو أنه مريض بداء حب الظهور؛ لأنه تتبَّع أغلاط هؤلاء العلماء وجمعها في كتاب، أو أن غرضه من هذا هو إسقاط هؤلاء العلماء والتشهير بهم؛ فلا يقول هذا إلا جاهل أو مُتعصِّب، ولكن الغرض من بيان هذه الأغلاط؛ هو ما ذكره ابن ماكولا في قوله: «وخشيت أن تبقىٰ هذه الأوهام في كتبهم؛ فيظنُّ مَن يراها أنها الصحيح ويتَّبع أمرهم فيها؛ فيضل من حيث طلب الهداية، ويزِل من جهة ما أراد الاستثبات» اهـ.

ثم قيَّد الله سبحانه من يتتبع أيضًا أوهام ابن ماكولا في كتابه «الإكمال»، حتىٰ يدرك المنتبه أن تتبع ابن ماكولا لأوهام غيره لا يعني سلامته من الوهم؛ فألَّف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي المشهور بابن نقطة كتابه «تكملة الإكمال»، وقال كما في مقدِّمته (١/ ٩٠): «فاعلم - وفقك الله للخيرات - إني نظرت في كتاب الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الحافظ المعروف بابن ماكولا، الذي جمع فيه كتب

الحفَّاظ المتقدِّمين... فوجدته قد بيَّض فيه تراجم، واستشهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يلحقها، ومواضع قد ذكر فيها قومًا وترك آخرين يلزمه ذكرهم، ولم يبيض لهم، وتراجم قد نقلها ثقةً بمن تقدَّمه من غير كشف، والصواب بخلافها، وأخرىٰ كان الوهم من قبله فيها... إلخ» اهـ.

وهذا الحافظ ألَّف كتابه «تبصير المنتبه بتحريرالمشتبه» استدراكًا لبعض أخطاء الذهبي في كتابه «المشتبه»، حيث قال الحافظ في مقدمة التبصير (١/ ١): «أما بعد؛ فإنني لما علَّقت كتاب «المشتبه» الذي لخَّصه الحافظ الشهير أبو عبد الله الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ وجدت فيه إعوازًا من ثلاثة أوجه:

أحدها - وهو أهمها -: تحقيق ضبطه؛ لأنه أحال في ذلك علىٰ ضبط القلم، فما شفىٰ من ألم.

ثانيها: إجحافه في الاختصار، بحيث إنه يعمد إلىٰ الاسمين المشتبهين إذا كثرا، فيقول في كلٍّ منهما: فلان وفلان، وغيرهم. وهذا لا يروي الغُلَّة ولا يشفي العلَّة، بل يبقىٰ اللَّبس علىٰ المستفيد كما هو، وكان ينبغي أن يستوعب أقلهما.

وثالثها: وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من تتمة الفائدة -: ما فاته من التراجم المستقلَّة التي لم يتضمَّنها كتابه، مع كونها في أصل ابن ماكولا، وذيل ابن نقطة اللَّذين لَخَّصهما، وزاد علىٰ ذيل أبي العلاء الفرضي وغيره

ما استُدرك عليهما» اهـ.

قلت: فهل يتهم الحافظ بسوء الأدب لما قال عن الذهبي: «فما شفىٰ من ألم»، «إجحافه في الاختصار».

أم يتهم بحب الظهور علىٰ حساب الذهبي، لما استدرك عليه قائلًا: «وهذا لا يروي الغُلَّة ولا يشفي العلَّة».

وكذا ابن ناصر الدين الدمشقي ألَّف كتابه «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» تصحيحًا أيضًا لبعض أوهام الذهبي في «المشتبه»؛ حيث قال ابن ناصر الدين في «مقدمة الإعلام» (ص٩٥) منتقدًا الكتاب: «وقع فيه بعض أوهام وغلط، ونقص لا بد من إصلاحه، وإبهام لا يستغني عن إيضاحه» اهـ.

قلتُ: وهذا الحافظ ابن القطان الفاسي، يؤلِّفُ كتابًا ضخمًا يتتبع فيه أغلاط الحافظ أبي محمد بن عبد الحقِّ الأشبيلي، وهو: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام».

ثم يأتي الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيؤلف «ردًّا علىٰ ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام»[1]، ويقول في مُقدِّمته: «لقد أسرف في الْمُحاققة والتعنت

(١) وقد قمت – بفضل الله – بتوثيق نصِّه علىٰ نسخته الخطية الوحيدة، ونشرته دار الفاروق الحديثة.

للحافظ أبي محمد، وبالغ في ذلك، وأصاب في كثير من ذلك ولم يُصب في أماكن، **وغلط فيها...**» اهـ.

وهذا أيضًا أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروفُ بابن القيسراني، قد ألَّف كتابه «الأنساب المتفقة» بسبب وهم صدر من أبي عبد الله الحاكم الحافظ؛ كما قال في مقدِّمته (ص٣): «وكنت في تحريري هذا مقدِّمًا مرة ومؤخرًا أخرىٰ، حتىٰ دخلت نيسابور فرأيت في بعض تخاريج الحاكم أبي عبد الله الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثًا لإسماعيل بن عيَّاش عن مُطعم بن المقدام الصنعاني؛ فقال عقيبه: تفرَّد به الشاميون عن اليمانيين. واعتقد أن مُطعِمًا هذا من صنعاء اليمن؛ وإنما هو من صنعاء قرية بباب دمشق نزلها جماعة من الصحابة، وخرج منها غير واحد من المحدِّثين...» اهـ.

وقال سراج الدين بن الملقن في «مقدِّمته علىٰ البدر المنير» (١/ ٢٩٣):

«وأنبه مع ذلك علىٰ ما أظهره الله علىٰ يديَّ، ممَّا وقع للمتقدِّمين والمتأخرين: من **وهم أو غلط أو اعتراض أو استدراك؛ قاصدًا بذلك النصيحة للمسلمين، حاشا الظهور أو التنقيص** - معاذ الله من ذلك -، فهل الفضل إلا للمتقدِّم؟ وغالب ذلك إنما يقع من التقليد، ونحن براء منه بحمد الله ومنِّه» اهـ.

وقال العسكري في «شرح التصحيف والتحريف» (ص٦): «وبدأت بما

ذُمَّ به التصحيف والمصحِّفون، وذكرت بعده ما روي ممَّا وهم فيه علماؤنا – رحمة الله عليهم –، وحُكي من أوهامهم **غير قاصد في شيء من ذلك إلىٰ الغضِّ من أحدٍ منهم، ولا الطعن عليهم**، وحاش لله من ذلك، بل مؤدِّيًا لما رويته، ومؤثرًا للصدق فيه» اهـ.

وقال العلَّامة ربيع بن هادي – نصره الله – في كتابه «رد كل المنكرات والأهواء والأخطاء منهج شرعي في كل الرسالات، وسار عليه السلف الصالح الأجلاء» (ص ١١):

«ولم يقف أئمة السنَّة عند نقد واستنكار ضلالات أهل الضلال، بل تجاوزوا ذلك إلىٰ نقد العلماء وعلىٰ رأسهم كبار علماء السنَّة والحديث في أخطائهم.

فقد انتقد الإمام الليث بن سعد الإمام مالكًا في مسائل مشهورة، بل انتقد الإمام الشافعي شيخه الإمام مالكًا في مسائل كثيرة، وانتقد أحمد إسحاق والشافعي وغيرهما، بل انتقد أبو حاتم وأبو زرعة الإمام البخاري في كتابه «التاريخ» في عشرات الأسماء.

وانتقد الدارقطني: الإمامين البخاري ومسلمًا في حوالي مئتي حديث، وانتقد البيهقي: الطحاوي في كثير من المسائل.

وكما انتقد أبو الحسين بن القطان الفاسي في كتابه «بيان الوهم والإيهام» الذي يبلغ خمسة مجلدات: الإمامَ عبد الحق الإشبيلي في كتابه «الأحكام».

كما انتقد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدمشقي في كتابه «عُجالة الإملاء المتيسرة» في خمسة مجلدات، انتقد فيها الحافظَ المنذري في كتابه «الترغيب والترهيب»؛ وهذه أمور لا تحصىٰ.

وهذا المنهج هو الذي عليه أئمَّة الدِّين سلفًا وخلفًا» اهـ.

ثم نقل حَفِظَهُ اللهُ كلامًا هامًّا عن الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الفرق بين النصيحة والتعيير» في تقرير هذا الأمر - فقال كما في (ص١٥، ١٦) -:

«وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدب في الخطاب، وأحسن الردَّ والجواب؛ فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجَّه إليه، وإن صدر منه من الاغترار[١] بمقالته فلا حرج عليه.

وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره علىٰ قائله؛ يقول: «كَذَبَ فلان».

ومن هذا قول النبي ﷺ: «**كذب أبو السنابل**»، لَمَّا بلغه أنه أفتىٰ: أن المتوفَّىٰ عنها زوجها إذا كانت حاملًا لا تحل بوضع الحمل، حتىٰ تأتي عليها أربعة أشهر وعشر.

(١) كذا.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء، وردِّها أبلغ الردِّ؛ كما كان الإمام أحمد ينكر علىٰ أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردِّها عليهم.

هذا كله حكم الظاهر.

أما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلَّا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته؛ فلا ريب أنه مثابٌ علىٰ قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النيَّة في النصح لله، ورسوله، وأئمَّة المسلمين، وعامتهم.

وسواء كان الذي بيَّن الخطأ صغيرًا أم كبيرًا؛ فله أسوة بمن ردَّ من العلماء مقالات «ابن عباس» التي يشذُّ بها[1] وأُنكرت عليه من العلماء، مثل: المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك.

ثم ذَكَرَ:

أن العلماء ردُّوا مقالات لمثل: «سعيد بن المسيب»، و«الحسن»، و«عطاء»، و«طاوس»، وعلىٰ غيرهم، ممَّن أجمع المسلمون علىٰ هدايتهم، ودرايتهم، ومحبتهم، والثناء عليهم.

---

(١) كذا.

ولم يعد أحد منهم مخالفوه[١] في هذه المسائل طعنًا في هؤلاء الأئمة، ولا عيبًا لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها، مثل: «كتب الشافعي»، و«إسحاق»، و«أبي عبيد»، و«أبي ثور»، ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث، وهذا كله في حقِّ العلماء المقتدىٰ بهم في الدين.

فأما أهل البدع والضلالة، ومن تَشَبَّه بالعلماء وليس منهم[٢]؛ فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم؛ تحذيرًا من الاقتداء بهم.

وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم» اهـ.

وقال أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السلامي (م ٥٥٠هـ) في كتابه «التنبيه علىٰ الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي» (ص١٤٧): «وقد سبق العلماء إلي أخذ بعضهم علي بعض فيما وقع منهم في كتبهم من سهو وتصحيف، وقد صنَّفوه كتبًا؛ فهذا

(١) كذا.

(٢) **قال العلامة ربيع بن هادي في الحاشية:** «ونحن – ولله الحمد – لا ننتقد في كتاباتنا كلِّها إلا هذه الأنواع».

أبو سعيد عبد الله بن الوليد صعوداء الكوفي، وقد أخذ علىٰ أبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي ألفاظًا في غريب الحديث - المصنف الذي صنَّفه أبو عبيد -، وجعله كتابًا، وكذلك أبو محمد بن قتيبة الدينوري قد أخذ علىٰ أبي عبيد في غريب الحديث ألفاظًا، وسمَّاه «غلط أبي عبيد» في جزء كبير، وكذلك الزَّجَّاج أبو إسحاق قد أخذ علىٰ ثعلب في كتاب «الفصيح» أوهامًا نحوًا من عشرة أحرف، قد ذكرت في جزء وهو سماعنا، وقد أخذ أبو بكر بن الأنباري علىٰ أبي حاتم السجستاني في كتاب «الوقف والابتداء» وردَّ عليه في مواضع كثيرة، وكذلك ردَّ علىٰ أبي محمد بن قتيبة في كتابه المسمَّىٰ بالمشكل، في أكثره، في الكتاب الذي صنفه ابن الأنباري وهو روايتنا، وكذلك ابن درستويه النحوي أيضًا قد ردَّ علىٰ جماعة من العلماء مثل قطرب وغيره، وكذلك أبو العباس المبرد النحوي قد ردَّ علىٰ سيبويه النحوي في كتابه، وصنَّف فيه كتابًا، وكذلك غيرهم من علماء اللغة قد أخذ بعضهم علىٰ بعض.

وكذلك أصحاب الحديث الحفَّاظ قد أخذ بعضهم علىٰ بعض؛ فهذا الخطيب الحافظ أبو بكر صاحب «تاريخ بغداد»، قد صنَّف كتابًا سمَّاه «كتاب الأوهام»، وهو أربعة عشر جزءًا سماعًا، ذكر فيه ما وهم فيه الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، والإمام أبوعبد الله أحمد

بن محمد بن حنبل، وغيرهم مثل البخاري ومسلم، ومن يجري مجراهما، وكذلك الأمير الحافظ أبو نصر بن ماكولا ألَّف كتابًا في أوهام الحفاظ في كتب المؤتلف والمختلف في الأسماء؛ ردَّ فيه علىٰ الشيخ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، والشيخ أبي محمد عبد الغني بن سعيد المصري، والشيخ أبي بكر الخطيب الحافظ أيضًا، والكتاب عشرة أجزاء يخطه، وهو روايتي عنه بالإجازة، وقد وهم الأمير أبو نصر أيضًا في كتابه الذي جمعه وسمَّاه «الإكمال في المؤتلف والمختلف» في مواضع كثيرة، وصحَّف بعض الأسماء تجمع وتذكر في كتاب مفرد - إن شاء الله تعالىٰ -، وقد جمع الشيخ أبو الحسن الدارقطني الحافظ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كتابًا في تصحيف العلماء والحفاظ نحوًا من عشر كراريس، وهو سماعنا، وليس في ذلك عيب ولا نقص عليهم، إذ الإنسان قد جبل علىٰ الخطأ والنسيان، وقد قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: إنما سمي الإنسان إنسانًا؛ لأنه ينسىٰ، وأول من نسي أبونا آدم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ.

وإنما تعد أغلاط العلماء وسقطات الفضلاء، فأمَّا الجهال فلا يعبأ بهم وبقولهم، وإنما أخذ العلماء بعضهم علىٰ بعض فيما يقع منهم سهوًا أو خطأً؛ نصيحة منهم للعلم وحفظه، ولئلا يكون خيانة منهم لطالب العلم، ولم يقصدوا بذلك عيب بعضهم لبعض؛ إذ كان الله سبحانه قد برَّأهم من

ذلك ونزَّههم عنه، وليس ذكرهم ذلك غيبة - وإن كان ذلك في المذكور -؛ وإنما قصدهم النفع لحملة العلم والنصح لهم، ولولا ذلك لما ذكرت مما عثرت عليه حرفًا، والفضل لمن سبق من أهل العلم، وهم القدوة لمن جاء بعدهم؛ فبقولهم نهتدي، ولهديهم نقتفي، وبعملهم نقتدي؛ فرحمة الله عليهم ورضوانه، وجزاهم عنا أفضل الجزاء، وأعلىٰ درجاتهم في الجنان، وجعلنا من العاملين بالعلم والمتبعين لأهله بفضله وكرمه، إنه سميع الدعاء، جزيل العطاء».

وقال ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص٤٢٨): «وَالله يعلم أننا لم نقصد ببيان غلط الغالط إلا تنزيهَ الشريعة والغيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعل، وإنما نؤدِّي بذلك أمانة العلم، وما زال العلماء يبيِّن كل واحد منهم غلطَ صاحبه؛ قصدًا لبيان الحقِّ لا لإظهار عيب الغالط، ولا اعتبار بقول جاهل يَقُول: كيف يرد عَلَىٰ فلان الزاهد المتبرك به. لأنَّ الانقياد إنما يكون إِلَىٰ مَا جاءت به الشريعة لا إِلَىٰ الأشخاص، وَقَدْ يكون الرَّجُل من الأولياء وأهل الْجَنَّة، وله غلطات؛ فلا تمنع منزلته بيان زلَله.

واعلم أنَّ من نظر إِلَىٰ تعظيم شخص، ولم ينظر بالدليل إِلَىٰ مَا صدر عنه؛ كان كمن ينظر إِلَىٰ مَا جرىٰ عَلَىٰ يد المسيح - صلوات الله عَلَيْهِ - من الأمور الخارقة، ولم ينظر إليه؛ فادَّعىٰ فيه الإلهيَّة، ولو نظر إليه، وأنه لا يقوم

إلا بالطعام؛ لم يعطه إلا مَا يستحقه...» اهـ.

وقال ابن خليل في «القدح المعلىٰ في إكمال المحلىٰ» (ص٣٤٣) [(١)]:
«**وأما تخطئة من خطَّأ من السلف الصالح** -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ-؛ **فليست التخطئة نيلًا منهم، ولا يعدها نيلًا منهم إلا جاهل أحمق**، وذلك أنه قد علمنا قطعًا أن كل أحد يخطئ ويصيب إلا أنبياء الله تعالىٰ - صلوات الله عليهم أجمعين -، **وإذا قال قائل عمَّن أخطأ في شيء - وهو ممَّن يجوز عليه الخطأ-: قد أخطأ. فهو إخبار بحقٍّ وصدق، ولو قال غير ذلك لكان كاذبًا**» اهـ.

قلتُ: ولو أراد الباحث أن يستقصي هذا الأمر؛ لألَّف فيه مُؤلَّفًا مُفردًا، ولكن يكفيني ما ضربته من أمثلة جليَّة.

والواجب علىٰ من ينسب الخطأ إلىٰ أحد من أهل العلم: أن يكون هو نفسه من أهل العلم وطلبته، وأن يكون قد بنىٰ نقده علىٰ دليل صحيح، أو أن يكون ناقلًا عن أهل العلم بشرط أن يضبط النقل، أما إن كان ليس من أهل العلم الفاهمين للأدلَّة، أو لم يكن ناقلًا عن أهل العلم - ضابطًا لما ينقل-، بل كان ممن يحكم بهوىٰ نفسه؛ فلا يقبل منه قوله: «أخطأ الشيخ»، ولا حتىٰ قوله: «جانب الصواب».

(١) بواسطة قسم الدراسة لكتاب «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس» لابن حزم (١/ ١٩٨).

فإذا كان قائل عبارة: «أخطأ الشيخ فلان»، قد بنىٰ حكمه علىٰ دليل صحيح، ونقلٍ معتبر عن أهل العلم؛ فلا ينبغي أن ينكر عليه، أو يقال: أنه لم يتأدَّب مع الشيخ؛ بل إن المنكر هو المخطئ، ويفوح من إنكاره الغلو في هذا الشيخ والتعصُّب له بالباطل.

والذي يؤكِّد أن إنكاره نابعٌ من تعصُّبه لشيخه فقط؛ أنه قد يعرض أمامه نسبة الخطأ لبعض الأئمة الكبار؛ فلا تجد منه إنكارًا لهذا، فإذا قيل له: أخطأ مالك، أو الشافعي، أو أحمد، أو ابن تيمية، أو الشوكاني، أو الصنعاني، أو الألباني، أو ابن باز، أو ابن عثيمين، أو أمان الجامي، أو ربيع بن هادي؛ تجده لا يستنكف من هذا، ومن المفترض أنه -حسب ادِّعائه- معظِّم لهؤلاء العلماء، فلمَ رضي أن يقال في حضرته عنهم: إنهم أخطئوا؟! ولم يقل في حقهم المقولة نفسها التي قالها في حقِّ شيخه الذي يتعصَّب له؟!

وهذا كما قال أبو شامة المقدسي في «المؤمَّل في الرد إلىٰ الأمر الأول» (ص١٧٣- ط: غراس): «ومن العجب أن كثيرًا منهم إذا ورد علىٰ مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة؛ يقول مبادرًا بلا حياء ولا حشمة: «مذهب الشافعي الجديد: أن قول الصحابي ليس بحجَّة»، ويرد قول أبي بكر وعمر، ولا يرد قول أبي إسحاق والغزالي.

ومع هذا يرون مصنَّفات أبي إسحاق وغيره مشحونةً بتخطئة المزني

وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه المذهب؛ فلا تراهم ينكرون شيئًا من هذا.

فإن اتفق أنهم سمعوا أحدًا يقول: أخطأ الشيخ أبو إسحاق في كذا، بدليل كذا وكذا. انزعجوا، وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيرًا من الإثم؛ فإن كان الأمر كما ذكروا؛ فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم**!!** فما بالهم لا ينكرون ذلك، ولا يغضبون منه؛ **لولا قلَّة معرفتهم وكثرة جهلهم بمراتب السلف؟!**» اهـ.

قلتُ: لكن ينبغي الانتباه إلىٰ فارق هامٍّ، وهو أن قولك للشيخ السلفي الذي يكبرك سنًّا وعلمًا في حضرته: أخطأت في كذا. ينافي الأدب، كما قال ابن جماعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تذكرة السامع» (ص ١١٢): «ولا يقول لما رآه الشيخ وكان خطأً: هذا خطأ، ولا: هذا ليس برأي. بل يحسن خطابه في الردِّ إلىٰ الصواب؛ كقوله: يظهر أن المصلحة في كذا. ولا يقول: الرأي عندي كذا. وشبه ذلك» اهـ.

وقال الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «عوائق الطلب» (ص٦١): «وإذا أخطأ المعلم في شيء؛ فلينبِّهه برفق ولطف بحسب المقام، ولا يقول له: أخطأت، أو: ليس الأمر كما تقول. بل يأتي بعبارة لطيفة يدرك بها المعلم خطأه من دون أن يتشوش قلبه؛ فإن هذا من الحقوق اللازمة، وهو أدعىٰ إلىٰ الوصول إلىٰ الصواب؛ فإنَّ الردَّ الذي يصحبه سوء الأدب

وإزعاج القلب يمنع من تصور الصَّواب ومن قصده» اهـ.

قلت: وتأمَّل هاتين الواقعتين في تعامل الطلبة مع الشيخ: أولاهما للمحدِّثين، وثانيتهما للُّغويين.

أما الواقعة الأولىٰ: فقال الحافظ ابن حجر في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ٣٢٨/ تحقيق العلامة ربيع بن هادي): «فقرأت في كتاب «الصلة» لمسلمة بن قاسم الأندلسي، قال: ووقع ذلك لمحمد بن عجلان؛ روينا في المحدث الفاصل لأبي محمد الرامهرمزي قال: حدَّثنا عبد الله بن القاسم بن نصر، ثنا خلف بن سالم، حدثني يحيىٰ بن سعيد القطان، قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان، وبها ممَّن يطلب الحديث مليح بن الجراح أخو وكيع، وحفص بن غياث، ويوسف بن خالد السمتي؛ فقلنا: نأتي ابن عجلان. فقال يوسف السمتي: هل نقلب عليه حديثه حتىٰ ننظر فهمه؟ قال: ففعلوا؛ فما كان عن سعيد جعلوه عن أبيه، وما كان عن أبيه جعلوه عن سعيد. قال يحيىٰ: فقلت لهم: لا أستحل هذا. فدخلوا عليه فأعطوه الجزء، فمر فيه، فلما كان عند آخر الكتاب؛ انتبه الشيخ، فقال: أعد. فعرض عليه، فقال: «ما كان عن أبي فهو عن سعيد، وما كان عن سعيد فهو عن أبي»، ثم أقبل علىٰ يوسف فقال: «إن كنت أردت شيني وعيبي؛ فسلبك الله الإسلام»، وقال لحفص: «ابتلاك الله في دينك ودنياك».

وقال لمليح: «لا نفعك الله بعلمك».

قال يحيىٰ: «فمات مليح قبل أن ينتفع بعلمه، وابتلي حفص في بدنه بالفالج وفي دينه بالقضاء، ولم يمت يوسف حتىٰ اتهم بالزندقة».

والواقعة الثانية ذكرها جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) في «إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة» (٤/ ١٨٠/ ط: دار الكتب) (٤/ ١٨٦/ ط: دار الكتاب العربي) (٩٦١) في ترجمة أبي نصر غلام الأصمعيّ (ت ٢٣١): «اسمه أحمد بن حاتم، وكنيته أشهر من اسمه؛ فلذلك ذكرته هاهنا.

قال ثعلب: كان أبو نصر صاحب الأصمعي يملّ شِعر الشّمّاخ، وكنت أحضر مجالسه، وكان يعقوب بن السّكيت يحضر قبلي، وكان قد قعد عن مجالسهم، وطلب الرِّياسة، فجاءني إلىٰ منزلي، فقال لي: اذهب بنا إلىٰ أبي نصر حتىٰ نقفه علىٰ ما أخطأ فيه وصحَّف من شعر الشّماخ؛ فإنه أخطأ في بيت كذا، وصحَّف في حرف كذا - وأنا ساكت -. فقال: ما تقول؟ فقلت: هذا لا يحسن، بالأمس نُرَىٰ علىٰ باب الشيخ نسأله ونكتب عنه، ثم نصير الآن إليه لنخطِّئه ونهجِّنه! فقال: لا بدَّ من ذلك، فمضينا ووقفنا علىٰ الباب؛ فخرج الشيخ فرحَّب بنا، فأقبل عليه يعقوب، فقال: كيف تنشد هذا البيت للشماخ؟ قال: كذا. قال: أخطأت. قال: وكيف تقول هذا الحرف من

شعره؟ قال: كذا. قال: أخطأت. فلمَّا مر ثلاث أو أربع مسائل اغتاظ الشيخ، ثم قال: يا مصّان[1]، تقابلني بمثل هذا، وتقوىٰ نفسك علىٰ ذلك، وأنت بالأمس تلزمني حتىٰ يتَّهمني الناس [بك]، ودخل بيته، وردَّ بابه في وجوهنا؛ فاستخذىٰ يعقوب، فأقبلت عليه، فقلت: ما كان أغنانا عن هذا! فأمسك وما نطق بحرف» اهـ.



(١) في **الحاشية**: في اللِّسان: «مصان: شتم للرجل، يعيّر برضع الغنم من أخلافها».

السمة السادسة
تمنيهم إثبات موافقة شيخهم الصواب ولو بتخطئة أكابر العلماء بغير حقٍّ

وهذه السمة بادية عليهم، وتظهر أحيانًا علىٰ فلتات ألسنتهم ما تكنُّه صدورهم؛ من تمنِّيهم أن يكون شيخُهم هو المصيبَ، ولو كان السبيل إلىٰ هذا أن يكون الخطأُ والزللُ هو نصيبَ صفوةٍ مِنَ العلماء الكبراء؛ فعلىٰ سبيل المثال: لو وقع أحد المخالفين لشيخهم في ذلَّة، فانتقدها العلماء عليه؛ تجد الفرحة قد ملأت قلوبهم تشفيًا.

وهذا داءٌ خفيٌّ، وهو أحد أعراض التعصُّب، وقد كشف اللثام عن هذا الداء الخفي: العلَّامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ في كتابه «التعصُّب الذميم» (ص ٤٥) بقوله: «فيجب علىٰ كل مسلم أن يفتِّش نفسه، فقد يميل إنسان إلىٰ صاحب الحقِّ لهوًىٰ، فقبل أن يتبيَّن له الحق يتمنَّىٰ أن يكون فلان هو المنتصر بالحجة أو غيرها، فتميل نفسه لأنه فلان. ولو كان علىٰ الحق لا يجوز أن يوجد هذا الميل، فيقول: إذا وجد هذا الميل ولو مع صاحب الحق يكون من حكم الجاهلية. وهذا أمر لا يخطر بالبال عند كثير من الناس.

فيجب علىٰ المسلم أن يراقب الله في القضايا المخْتَلَف فيها، وأن يكون

قصده فقط معرفة الحقِّ، سواء مع هذا أو مع ذاك.

ومن هنا يقول الشافعي: «إذا دخلت في مناظرة، لا أبالي إذا كان الحقُّ مع صاحبي أو معي»؛ فلا يبالي ولا يتمنىٰ أن يكون الحق معه، بل يتمنىٰ أن يكون مع صاحبه، وأن تكون النصرة له؛ هذا هو الخلق العالي، وهذا هو الدين المستقيم.

نسأل الله أن يجعلنا وإياكم من هذه النوعيات المنصفة الباحثة عن الحق، البعيدة عن الهوىٰ وعن أساليب الجاهلية.

فالذي يلزمنا - معشر الإخوة - أن نفتش أنفسنا، فمن وجد في نفسه شيئًا من هذا المرض؛ فعليه أن يتدارك نفسه، ويقبل علىٰ العلاج الناجع، ويبحث دائمًا علىٰ الحق؛ لينجو بنفسه من وهدة التعصُّب الأعمىٰ الذي قد يؤدي إلىٰ الشرك بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، أو يؤدي إلىٰ الضلال الخطير» اهـ.

وقال أيضًا - حفظه الله ونصر به الحق - في كتابه «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة»:

«**وإنني أوجه نصيحة مخلصة للشباب المسلم:**

١. **أن يكون من أول مزاياه**: حب الحق والإلحاح في البحث عنه ونصرته.

٢. وأن يهدأ ويستريح من العيش في دوامة العواطف العمياء والتعصُّب

المقيت لهذا الشخص أو ذاك؛ فإن هذا الأسلوب يدخله في عِدادِ من قال الله فيهم: ﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرًا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣]» اهـ.

قلتُ: ولما سئل أبو بكر بن عيَّاش: مَن السُّني؟ قال: الذي إذا ذُكرت الأهواء، لم يتعصَّب - وفي لفظٍ: لم يغضب- لشيء منها[1].



(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥٣).

السمة السابعة
معارضة السنة بأقوال الشيخ

فإذا قلت للمتعصِّب: إن السنَّة في هذا الأمر كذا؛ باغتك قائلًا: ولكن الشيخ قال كذا. وكلَّما ذكرت له حكم مسألة؛ قال لك: الشيخ قال فيها كذا وكذا. فهو لا يحفظ إلا قول شيخه، وغالبًا يحفظه عاريًا عن دليله من الكتاب والسنة.

فتكرار عبارة: «**قال الشيخ**» عند إثارة أي خلاف، دون الاعتناء بذكر الدليل؛ كاشف جليٌّ لك أيها المسترشد عن حال المتعصِّبين!!

ويصل الغلوُّ والجهل ببعضهم أن يقول بلسان حاله: قال مشايخنا الأجلاء الذين لا يعتدُّ بخلاف مَن سواهم، ولا يرجع في ذلك لمن عداهم. كما نقل هذا شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الإخنائي الضالِّ؛ أنه قال: «إنه نقل الجواز عن الأئمة المرجوع إليهم في علوم الدين والفتوىٰ، المشتهرين بالزهادة والتقوىٰ، الذين لا يعتد بخلاف مَن سواهم، ولا يرجع في ذلك لمن عداهم».

فردَّ عليه شيخ الإسلام كما في «الإخنائية» (ص٤٤١) قائلًا: «كلام باطل صدر عن متكلم بلا علم، توغَّل في الجهل؛ فليس في الأمَّة مَن هو بهذه

الصفة، بل هذه من خصائص الرسول؛ فهو الذي لا يعتد بخلاف من سواه، وكل مَن سوىٰ الرسول يُؤخذ من قوله ويترك؛ كما نقل ذلك عن مالك قال: كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا كلام صاحب هذا القبر.

ولو قيل مثل هذا في الأئمَّة المجتهدين، كالأربعة؛ كان منكرًا من القول وزورًا.

فلو قال قائل: الأئمة الأربعة لا يعتد بخلاف من سواهم، فإذا خالفهم الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد ونحوهم، أو خالفهم سعيد بن المسيّب والحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح، أو خالفهم ابن عمر أو ابن عباس أو أبو هريرة وعائشة ونحوهم؛ لم يعتد بخلافهم. لكان هذا منكرًا من القول وزورًا، فكيف يقال في بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد - وهم قد خالفوا شيوخهم -: إن هؤلاء لا يعتد بخلاف من سواهم، ولا يرجع في ذلك لمن عداهم؟!» اهـ.

وتدبَّر القصة التالية التي وردت في مجلة «الهدي النبوي» التي كانت تصدرها جماعة أنصار السنة في عهد الشيخ محمد حامد الفقي (عدد ذي القعدة ١٣٧١)، تحت عنوان: «يؤثرون شيوخهم علىٰ رسول الله» لأبي

الوفاء محمد درويش[1]؛ لتدرك خطورة التعصُّب للشيوخ، وأنَّها قد تصل بالمرء إلىٰ محادة رسول الله ﷺ - سلمنا الله من كل سوء -.

قال أبو الوفاء: «قال الراوي، والعهدة عليه والتبعة علىٰ عاتقيه:

عالم ديني سلفي كبير يتولىٰ منصبًا دينيًّا رفيعًا في بعض بلاد الصعيد، زار أسرة كريمة يلتمس عندها العون علىٰ مشروع خيري عام، جزيل النفع، جمِّ الثمرات.

ولهذه الأسرة الكريمة في دارها مسجدٌ تقام فيه الصلوات، وتنعقد الجماعات، وحان وقت الصلاة؛ فأذَّن المؤذن لها، ولكنه تعدَّىٰ حدود الأذان المشروع، وأضاف إليه ما لم يأذن به الشارع الحكيم، وسمعه العالم الديني السلفي الكبير؛ فدعاه إلىٰ الحق من أمر الأذان بالحكمة، والموعظة الحسنة، واحترم المؤذن العالم الكبير فسكت، أو علم أنه لا يعُزه في الخطاب؛ فأغضىٰ علىٰ القذىٰ مغلوبًا علىٰ أمره.

وكانت هذه الدعوة علىٰ أعين الناس وأسماعهم، وفي جمهرة كبيرة منهم؛ كان من الممكن جدًّا أن ينتفعوا بها، وأن يفيدوا منها، وأن تتجلىٰ لهم حقيقة محاولة محترفو الاتجار بالدِّين أن يخفوا أمرها علىٰ الناس زمنًا

(١) وأبو الوفاء كانت عنده نزعة اعتزالية في ردِّ وتأويل الأحاديث الصحيحة، التي تخبر عن بعض الغيبيات، نحو أحاديث المسيح الدجال والمهدي؛ فليَحذر مِن هذا مَنْ يقرأ له.

طويلًا، وكان من الممكن أن يكون قول العالم الكبير فصلًا في قضية طال جدل الناس فيها، واختلافهم في شأنها، ولكن عدو البشر كان حاضرًا وهو متحفِّز متوثِّب، لا تسنح أدنىٰ فرصة يستطيع أن يثير فيها فتنة، أو يفسد عقيدةً، أو يخذل حقًّا، أو ينصر باطلًا، أو يغري بشرٍّ، أو يصرف عن خير، أو يفرِّق جماعة، أو يشتت شملًا إلا انتهزها...»، ثم قال: «وما هي إلا أن وقع اختياره علىٰ شاب معمَّم مُلتحٍ، في وجهه صباحة وفي أنفه ملاحة، وفي جبينه قسامة وفي أساريره وسامة، قد استدارت لحيته حول وجهه كأنما خطت بقلم، وحلك سوادها كأنما دسّمت بحمم، وسرعان ما أدار في قلبه مفتاح الشر؛ فتدفقت موجاته، وتدافقت وثباته، وأسرعت ذبذباته؛ فانتفض وارتعش وثار وانتفش، وصاح في وجه العالم الكبير: ألا يُصلِّي علىٰ النبي؟!!

قال العالم الكبير في تؤدة ورزانة: يا ولدي، لست أمنعه الصلاة علىٰ النبي ﷺ؛ فإن النبي ﷺ يدعو كل من سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول، ثم يصلي عليه، والمؤذن يُسمع نفسه؛ فعليه أن يصلي علىٰ النبي، والصلاة علىٰ النبي دعاء، ولقد علَّمنا ربُّ العزة سبحانه أدب الدعاء، فقال تعالىٰ شأنه: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقد فسَّر الاعتداء برفع الصوت بالدعاء، وهي من الذكر، وقد علَّمنا الشارع الحكيم أدب الذكر، فقال: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ

مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

فليصلِّ علىٰ النبيِّ في نفسه متضرِّعًا، وليذكر ربَّه في نفسه خائفًا، لا معلنًا، ولا عابثًا، ولا مغنِّيًا، ولا إثم عليه، وخلاه ذم...»، إلىٰ أن قال: «وأقنعت كلمات العالم الكبير جمهرة الحاضرين؛ فتهلَّلت أساريرهم، وافترت ثغورهم عن ابتسامات الرضا والقبول.

وانصرف العالم الكبير راشدًا بعد أن أدَّىٰ أمانته وبلَّغ رسالته، وأرضىٰ الحق، وأقر عين السنة، وأثلج صدر اليقين، وجدَّع أنف البدعة، وحثا في وجوه المبتدعين.

أما الشاب المعمم الملتحي ذو الوجه الصبيح والأنف المليح، واللحية المستديرة السوداء والعمة الملتاثة البيضاء؛ فقد خرج مغضبًا يكاد يتميَّز من الغيظ، وله شهيق وزفير، وهمهمة وتمتمة ونكير، وذهب إلىٰ صديق له؛ رجاء أن يسري عنه أو يرفِّه عليه؛ فنفض له جملة حاله وأفضىٰ إليه بشكواه، وبثَّه بلواه، وكان صديقه منصفًا ينتصر للحق، ويؤثره علىٰ الباطل؛ فلامه في رفق، وقال: أترد علىٰ كبير العلماء في هذا البلد؟

ولكن الشاب المعمم الملتحي ذا اللِّحية السوداء والعمَّة البيضاء، انتفخت أوداجه، وانقلبت حماليقه، وأخذ منه الغضب كلَّ مأخذ، وقال: **إليك عني، فوالله لو جاءني رسول الله وطلب إلي أن أتحول عن رأيي ما**

تحوَّلت، وكيف أتحول عمَّا يقول شيخنا وأستاذنا وقدوتنا وملاذنا؟؟

قال الصديق - وقد ملكته الدهشة -: رويدك يا صاح، لا يستخفنَّك الشيطان فيخرجك عن إيمانك، ولا يستحوذنَّ عليك الغضب، فيفسد عليك دينك، ولا يملكن عليك التعصُّب أمرك؛ فيصرفك عن الحق، وكيف تمكن للشيطان أن يركب منك هذا المركب؟! **وكيف تؤثر رأي الشيخ علىٰ شرعة رسول الله؟!** ألم تعلم أن الله أقسم لنبيه ﷺ أن قومه لا يؤمنون حتىٰ يحكِّموه فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مِمَّا قضىٰ، ويسلموا تسليمًا؟! وما تحكيم الرسول بعد أن لحق بالرفيق الأعلىٰ إلا تحكيم سنَّته، وقد حكمت سنته بغير ما علَّمك شيخك؛ فلا تكونن من الممترين، **ولا يصدنك التعصُّب لرأي شيخك عن متابعة الرسول فتكون من الهالكين.**

ولكن الشاب المعمم الملتحي كبُر عليه أن ينصح له صديقه بطاعة الرسول ومعصية الشيخ؛ فذهب مغاضبًا وهو يقول: **لكم دينكم ولي دين.**

قال الراوي: ما كنت أحسب أن الناس يفتنون بشيوخهم هذه الفتنة، حتىٰ يبلغ بهم الشرُّ أن يقسموا بالله جهد أيمانهم أنهم لا يستجيبون لرسول الله إذا دعاهم إلىٰ غير ما دعاهم الشيخ، وأن يغضبوا علىٰ الصديق إذا قام لله شهيدًا بالقسط» اهـ.

السمة الثامنة
عدم قبولهم الجرح والتعديل إلا من شيخهم أو من زكَّاه شيخهم

فالمجروح عندهم من جرحه شيخهم، وإن كان هذا الجرح مجملًا مردودًا بتعديل موثق عن عدد من كبار العلماء؛ فهم لا يرفعون رأسًا لكلام هؤلاء العلماء الكبار.

ويقولون: شيخنا أعلم بحال فلان من هؤلاء العلماء، والجرح مُقدَّم علىٰ التعديل. هكذا قالوا متناسين - أو جاهلين- أن القاعدة الصحيحة هي: أن الجرح المفسَّر مقدَّم علىٰ التعديل.

ثم إذا فتشت وجدت أن هذا الجرح مبنيٌّ علىٰ أخبار واهية، وأحقاد مدفونة؛ خالٍ من أيِّ تحقيق علمي، فلما عدم هذا الشيخ المتعصَّب له أي أخطاء اعتقادية أو منهجية، في كتب وأعمال هذا الذي أراد جرحه؛ إذ به يفتش في حياته الخاصة، باحثًا عن أيِّ ثغرة يسقط بها عدالته.

وصدق أبو عمر بن عبد البر حينما قال، كما في «التمهيد» (٧/ ١٧١- الترتيب، ط: دار الفاروق): «جماعة الفقهاء وأئمة الحديث الذين لهم بصر بالفقه والنظر؛ هذا قولهم: أنه لا يُقبل من ابن معين ولا من غيره فيمن

اشتهر بالعلم وعرف به، وصحَّت عدالته وفهمه جرحٌ، إلَّا أن يتبيَّن الوجه الذي يجرحه به، علىٰ حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات، وهذا الذي لا يصحُّ أن يعتقد غيره، ولا يحل أن يلتفت إلىٰ ما خالفه» اهـ.

قلتُ: فإن كان لا يُقبل من مثل ابن معين جرحًا إلا مسبَّبًا، فكيف بمن دونه من أهل زماننا؟!

فكيف إذا كان شيخهم مجروحًا، كيف يقبل جرحه لغيره، فـ[من أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح](١).

وأما تعديل العلماء الكبار لهذا الشخص؛ فكان مبنيًّا علىٰ سبرهم لحاله من خلال مجالسته وتبينهم لمنهجه، ومن خلال اطِّلاعهم علىٰ أعماله العلميَّة التي تظهر صدقه من كذبه، وتبيِّن حقيقة منهجه. ورغم هذا تجد هؤلاء المتعصِّبين يلقون كلام العلماء الكبار في تعديل هذا الشخص خلف ظهورهم، ويكتفون بكلمة شيخهم، ويشنِّعون بها في كل مكان بطيش وجهالة؛ فهم قد جعلوا شيخهم كأمير الحزب الذي يدخل من يشاء في حزبه، ويخرج من يشاء؛ بلا بينة، وهذا بلا ريبٍ مِنَ الغلوِّ؛ وهو كاشف ظاهر لتمكُّن هذا الداء العضال من هؤلاء؛ والأمر كما قال الشاعر:

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٣٠).

وإذا الأكـابر عظَّمتـك فـلا تُبـال ... بمطـاعن الأوزاع والأخيـاف

وكما قال محمد بهجة الأثري في ترجمته لعماد الدين الأصبهاني الكاتب، كما في مقدمة تحقيقه علىٰ «خريدة القصر وجريدة العصر» (قسم شعراء العراق/ ١/ ٥٩):

«هذا وكأني بالعماد قد استشفَّ بذكائه مغامز حسَّاده فيه، حين قال في بعض حكمياته واصفًا عزة نفسه:

اقنـع ولا تطمـع، فـإن الفتـىٰ ... كمالـه في عـزة الـنفس

فإنمـا يـنقص بـدر الـدُّجىٰ ... لأخـذه مـن ضـوء الـشمس

وهما بيتان جميلان حقًّا، ورواهما صاحب «كنوز الأجداد»- رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، كما رواهما مترجموه القدماء في جملة مختاراته».



السمة التاسعة
يكذِّبون بما لم يحيطوا بعلمه

كما قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩].

فإذا قلت: العلماء حذَّروا من الخطأ الفلاني للشيخ؛ قالوا: لا نصدِّق هذا، وهذا كذب. أو إذا قلت: الشيخ قال كذا مما يخالف الكتاب والسنَّة؛ قالوا: الشيخ لم يقل هذا!! وحتىٰ لو قال هذا فهو لم يقصد هذا المعنىٰ الباطل!!

والشاهد: أن السليم من داء التعصُّب لا يكون هذا ردَّ فعله في مثل هذا الموقف، ولكن الموقف الصحيح أن يسأل المتكلم: ما دليلك علىٰ ما ذكرت؟

فإن وجد الدليل في غير جانب شيخه؛ فعليه أن يقدِّم تعظيم الدليل والذبَّ عنه علىٰ تعظيم شيخه.



السمة العاشرة
الطعن في نية الناصح لهم

وهذه السِّمة هي إحدىٰ سماتهم البارزة، وهي أنهم يرمون من رام نصحهم بأنه إنما يريد من نصحه أن يصدَّهم عن اتِّباع شيخهم، ومِن ثَمَّ قالوا عن نصيحته: إنها إفكٌ مُفترًىٰ. وَهُمْ بهذا الصنيع قد استَّنوا بسنَّة سيئة سَنَّها الذين كفروا مع رسولنا ﷺ، وهي المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٣﴾ وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ ﴾ [سبأ: ٤٣، ٤٤].

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في تفسير هذه الآية**: «أي: هذا قصده حين يأمركم بالإخلاص لله؛ لتتركوا عوائد آبائكم الذين تعظمونهم وتمشون خلفهم».

قلت: كذا يقول المتعصِّبون حين تأمرهم بالإخلاص لله؛ ليتركوا عوائد آبائهم وشيوخهم الذين يعظمونهم، ويمشون خلفهم بلا هدًىٰ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فردوا الحق بقوة الضالين، ولم يوردوا برهانًا ولا

شبهة؛ فأي شبهة إذا أمرت الرسل بعض الضالِّين باتباع الحق، فادَّعوا أن إخوانهم الذين علىٰ طريقتهم لم يزالوا عليه، وهذه السفاهة وردُّ الحق بأقوال الضالين؛ إذا تأملت كل حق رد، فإذا هذا مآله: لا يردُّ إلا بأقوال الضالين من المشركين والدهريِّين والفلاسفة والصابئين والملحدين في دين الله المارقين؛ **فهم أسوة كل مَن ردَّ الحقَّ إلىٰ يوم القيامة**» اهـ.

قلت: وهذا حال المتعصِّبين يردون الحق - المدعم بالأدلَّة الظاهرة - بقوة الضالين، دون أن يوردوا برهانًا علىٰ صنيعهم، ولا حتىٰ شبهة معتبرة، إنما أتوا بأقوال وأفعال مبنيَّة علىٰ السفاهة، منها: قولهم: إن إخواننا الذين علىٰ طريقتنا لم يزالوا علىٰ ما نحن عليه. فكان أسوتهم في رد الحق: أهل الباطل.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولمَّا احتجوا بفعل آبائهم، وجعلوها دافعة لما جاءت به الرسل؛ طعنوا بعد هذا بالحق، ﴿وَقَالُوٓاْ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٞ مُّفۡتَرٗىۚ﴾؛ أي: كذب افتراه هذا الرجل الذي جاء به، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [سبأ: ٤٣]؛ أي: سحر ظاهر لكل أحد؛ تكذيبًا بالحقِّ وترويجًا علىٰ السفهاء».

قلتُ: ولمَّا احتجَّ المتعصِّبون بأقوال وأفعال آبائهم وشيوخهم، وجعلوها دافعةً لما جاء به أهل الحق؛ طعنوا بعد هذا في الحق، وقالوا: ما هذا إلا كذب افتراه هذا الرجل الذي جاء به. وقالوا: إن هذا إلا مكر مكره هذا

الرجل ليصدَّنا عن شيخنا. كل هذا تشويشًا علىٰ الحق؛ لتروج أفعالهم علىٰ السفهاء.

وهم بهذا الصنيع يسيرون علىٰ مذهب مَن ذكرهم الله في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].



السمة الحادية عشرة
المبالغة في تعظيم شيخهم بعبارات الإجلال
دون غيره من أهل العلم

وكأنهم قالوا: إن شيخنا هو عالم الزمان الأوحد، وهو شيخ المشايخ، وإمام الأئمَّة، بل هو شيخ إسلام هذا الزمان وحجَّة الإسلام.

وقد بوَّب البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ٨٦): باب: [ما يكره لأهل العلم وغيرهم من التكبُّر والتجبر، وإلزام الناس مخاطبتهم بما يخاطب به الجبابرة، والسكوت إليه والسرور به؛ أعاذنا الله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا(١)].

---

(١) **ولهذا أمثلة، منها**: قول الروافض عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «إمام المتقين»، ويقولون عن أئمتهم الاثني عشر: «الأئمة المعصومون»، ويُلزمون الجهال المتعصِّبين من أتباعهم بهذه العقيدة الكفريَّة.

ومنها: قول الأحناف عن أبي حنيفة رَحِمَهُٱللَّهُ: «الإمام الأعظم».

وكلها أقوال باطلة، فإن إمام المتقين والإمام الأعظم المعصوم؛ هو رسول الله ﷺ.

ومنها: قولهم عن بعضهم مشايخ المتصوفة: «خاتمة المحقِّقين، وشمس الدنيا وعافيتها، وسيد العارفين، وصاحب الكرامات، وبحر البحور في العلم، الذي لم تَجُد الأزمان بمثله... » إلخ.

وهذا غلوٌّ شنيع لا يقبله أصحاب الفطر السليمة.

✍ **وقد دلَّت الأدلة على النهي عن الإطراء والغلو في المشايخ والأئمة، وإليك بعضها:**

أولًا: قال البخاري في «صحيحه»: كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ﴾ [مريم: ١٦]، رقم (٣٤٤٥):

حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري يقول: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، سمع عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

ثانيًا: قال أحمد في «مسنده» (٣/ ١٥٣): ثنا حسن بن موسى، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك: أن رجلًا قال: يا محمد، يا سيدنا وابن سيدنا، وخيرنا وابن خيرنا. فقال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس عليكم بتقواكم، ولا يستهوينكم**(١) **الشيطان، أنا محمد بن عبد الله: عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عَزَّوَجَلَّ**».

وأخرجه عبد بن حميد (١٣٣٧) بالإسناد نفسه والمتن(٢).

(١) وفي رواية: «لا يستجرينكم».

(٢) وأخرجه أيضًا أحمد في مسنده (٣/ ٢٤١، ٢٤٩)، وعبد بن حميد (١٣٠٩)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٧٠، ٧١)، وابن حبان في صحيحه (٦٢٤٠)، واللالكائي في شرح أصول =

ثالثًا: قال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٥٣): حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، نا مهدي بن ميمون، نا غيلان بن جرير، عن مطرف عن أبيه قال: قدمت علىٰ رسول الله ﷺ في رهط من بني عامر، فسلَّمت عليه، فقلت: أنت والدنا، وأنت سيدنا، وأنت أفضلنا علينا فضلًا وأطولنا علينا طولًا، وأنت الجفنة الغراء[1]، قال ﷺ: «**قولوا بقولكم، لا يستهوينَّكم الشيطان**».

وأخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٢٥)، وفيه: «أنت ولينا...»[2].

=

الاعتقاد (٢٦٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٢٦)، وفي المدخل إلىٰ السنن (٢/ ٨٧)، وابن أبي شيبة في مسنده؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٧٧) (٦٤٢٣/ ١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٥٢)، من طرق عن حماد بن سلمة؛ به، وإسناده صحيح علىٰ شرط مسلم، وروي أيضًا من طريق مؤمل، عن حماد، عن حميد، عن أنس؛ أخرجه أحمد (٣/ ٢٤١).

(١) **قال القاضي عياض في «مشارق الأنوار»**: «وأنت الجفنة الغراء؛ أي: أنت الكريم المطعام، والعرب تقول لمثله جفنة؛ لوضعه لها وإطعامه فيها، ومعنىٰ الغراء: البيضاء من لباب البر أو الشحم، ومثله قولهم: الثريد الأعفر»، وقال في (٢/ ١٣١): «وأنت الجفنة الغراء؛ أي: البيضاء من الشحم أو بياض البر؛ كما قالوا: الثريد الأعفر؛ أي: الأبيض».

وقال ابن الأثير في«النهاية» (مادة: ج ف ن): «وأنت الجفنة الغراء: كانت العرب تدعو السيد المطعام جفنة؛ لأنه يضعها ويطعم الناس فيها؛ فسمِّي باسمها، والغراء: البيضاء؛ أي أنها مملوءة بالشحم والدهن».

(٢) **وأخرجه أيضًا بهذا اللفظ**: ابن أبي الدنيا في الصمت (٧٣)، وابن شبة في أخبار المدينة (١/ ٢٨٢)، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن (٢/ ٨٧)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص٩٨)،
=

ومن هنا يتبيَّن لنا خطأ مقولة ابن جماعة في «تذكرة السامع والمتكلم» (٨٧) في أدب الطالب مع الشيخ: «أن ينظره بعين الإجلال، ويعتقد فيه درجة الكمال».

قلتُ: يجب أن نفرِّق بين احترام الطالب لشيخه وتوقيره له، وبين اعتقاد الطالب العصمة والكمال في شيخه؛ فالأول واجبٌ حثَّ عليه الشرع، والثاني من الغلو المحرَّم، بل قد يكون شركًا أكبر: نحو اعتقاد غلاة المتصوِّفة والروافض في أئمتهم.

۞ أما الأمر الأول - وهو احترام الطالب لشيخه وتوقيره له-؛ فقد دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وأقوال السَّلف الصالح ومواقفهم، ومنها ما يلي:

أولًا: أدَّب الله عَزَّوَجَلَّ الصحابة بأدب عظيم مع رسول الله ﷺ، وهو المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ ٣﴾ [الحُجُرات: ٢، ٣].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم

=

والضياء في المختارة (٩/ ٤٦٧) من طريق مهدي، عن غيلان؛ به.

بَعۡضٗاۚ﴾ [النور: ٦٣].

وجاءت السُّنَّة ببيان حرص الصَّحابة علىٰ التزام هذا الأدب العالي مع رسول الله ﷺ، وشدَّة خوفهم من الوعيد المذكور في الآية فيمن خالف هذا الأدب، وهذا ممَّا يستفاد منه في الأدب مع الشيخ المعلِّم؛ لأن رسول الله ﷺ كان في مقام المربي المعلِّم لأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولذلك جعل البيهقي آية الحجرات وآية النور في صدر باب «توقير العالم والعلم» من «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» (٢/ ١٦٦/ ط: أضواء السلف)، وقال: «لا درجة بعد النبوة أفضل من درجة العلم».

قال البخاري (٤٨٤٥): حَدَّثَنَا يَسَرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: «كَادَ الخَيِّرَانِ أَنْ يَهْلِكَا: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ رَكْبُ بَنِي تَمِيمٍ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، وَأَشَارَ الآخَرُ بِرَجُلٍ آخَرَ - قَالَ نَافِعٌ: لَا أَحْفَظُ اسْمَهُ -؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتَ إِلَّا خِلَافِي. قَالَ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ. فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢] « الآيَةَ. قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «فَمَا كَانَ عُمَرُ يُسْمِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ حَتَّىٰ يَسْتَفْهِمَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ؛ يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ».

وفي رواية للبخاري: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «فَكَانَ عُمَرُ بَعْدُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ؛ يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ، إِذَا حَدَّثَ النَّبِيَّ ﷺ بِحَدِيثٍ حَدَّثَهُ كَأَخِي السِّرَارِ، لَمْ يُسْمِعْهُ حَتَّىٰ يَسْتَفْهِمَهُ».

وقال مسلم (١١٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَىٰ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إِلَىٰ آخِرِ الْآيَةِ؛ جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَبَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ اشْتَكَىٰ؟**»؛ قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَىٰ. قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**».

وقال مسلم (١٨٧٩): حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ:

الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ. فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩] الْآيَةَ إِلَىٰ آخِرِهَا.

والأدب الثاني الذي تأدّب به الصحابة مع رسول الله ﷺ: أنَّهم كانوا يجلسون في مجلسه كَأَنَّمَا عَلَىٰ رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ مِنَ السكينة، وكانوا لا يرفعون رءوسهم إليه إعظامًا له ﷺ.

قال أَبُو بِشْرٍ يُونُسَ بْنُ حَبِيبٍ في «مسند الطيالسي» (١٣٢٨): حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَالْمَسْعُودِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ كَأَنَّمَا عَلَىٰ رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ[(١)].

وقال الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٨): أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الْخَطِيبُ، بِمَرْوَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِلَالٍ الْبُوزَنْجِرْدِيُّ، ثنا عَلِيُّ

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه من طريق يونس: البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٦٥٧).

وأخرجه أحمد في مسنده (٣٠/ ٣٩٤/ ط: الرسالة)، وأبو داود (٣٨٥٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٥/ ٣٧٧)، وابن بشران في أماليه (٨٣١)، من طريق شعبة؛ به.

وقال ابن بشران: «هَذَا حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَالٍ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ».

بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كُنَّا إِذَا قَعَدْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ نَرْفَعْ رُءُوسَنَا إِلَيْهِ؛ إِعْظَامًا لَهُ»[١].

وجاء في رواية أبي نعيم الأصبهاني في «مستخرجه علىٰ مسلم» (٣١٥)، لقصَّة احتضار عمرو بن العاص: عَنِ ابْنِ شُمَاسَةَ قَالَ: حَضَرْنَا عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ فِي سِيَاقَةِ الْمَوْتِ، وفيه أنه قال:

«فَبَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلا أَعْظَمَ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أُطِيقُ أَنْ أَمْلأَ عَيْنِي مِنْهُ إِعْظَامًا لَهُ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَنْعَتَهُ مَا أَطَقْتُهُ؛ لأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِعْظَامًا لَهُ».

وقال البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٨٠): حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْمُنْتَصِرِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: إِنَّ أَبْوَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُقْرَعُ بِالأَظَافِيرِ[٢].

وقال الدارمي في «السنَّة» (٥٩٠): أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ يَعْلَىٰ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ:

(١) وأخرجه البيهقي في المدخل (٦٥٨) من طريق أبي حامد - شيخ الحاكم-؛ به.
قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَا أَحْفَظُ لَهُ عِلَّةً، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»،
(٢) صحَّحه الألباني في الصحيحة (٥/ ١٢٧).

«لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا فُلَانُ، هَلُمَّ فَلْنَسْأَلْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّهُمُ الْيَوْمَ كَثِيرٌ». فَقَالَ: واعجبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! أَتَرَىٰ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْكَ، وَفِي النَّاسِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ تَرَىٰ؟! فَتَرَكَ ذَلِكَ، وَأَقْبَلْتُ عَلَىٰ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنْ كَانَ لَيَبْلُغُنِي الْحَدِيثُ عَنِ الرَّجُلِ فَآتِيهِ، وَهُوَ قَائِلٌ، فَأَتَوَسَّدُ رِدَائِي عَلَىٰ بَابِهِ؛ فَتَسْفِي الرِّيحُ عَلَىٰ وَجْهِي التُّرَابَ، فَيَخْرُجُ، فَيَرَانِي، فَيَقُولُ: يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللهِ، مَا جَاءَ بِكَ؟ أَلَا أَرْسَلْتَ إِلَيَّ فَآتِيَكَ؟ فَأَقُولُ: لَا، أَنَا أَحَقُّ أَنْ آتِيَكَ. فَأَسْأَلُهُ عَنِ الْحَدِيثِ. قَالَ: فَبَقِيَ الرَّجُلُ حَتَّىٰ رَآنِي، وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيَّ؛ فَقَالَ: «كَانَ هَذَا الْفَتَىٰ أَعْقَلَ مِنِّي».

وأخرجه الحاكم في «مستدركه» (١/ ١٨٨) من طريق يزيد؛ به، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَتَوْقِيرِ الْمُحَدِّثِ»، وأخرجه أيضًا (٣/ ٦١٩)[1].

وجاء مختصرًا: أخرجه أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» (١٣٣)،

---

(١) **إسناده صحيح:** وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده علىٰ فضائل الصحابة (٢/ ٩٧٦) (١٩٢٥)، من طريق وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عن أبيه؛ به.

وأخرجه البيهقي في المدخل (٦٧٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١/ ٣٦٥)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٥٨) من طريق يزيد؛ به.

قال: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَجَدْتُ عَامَّةَ عِلْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِنْ كُنْتُ لَأَقِيلُ عِنْدَ بَابِ أَحَدِهِمْ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي عَلَيْهِ لَأُذِنَ، وَلَكِنْ أَبْتَغِي بِذَلِكَ طِيبَ نَفْسِهِ»(١).

وفي رواية للدارمي (٥٨٦): «فَلَوْ شِئْتُ أَنْ يُوقَظَ لِي، فَأَدَعُهُ حَتَّىٰ يَخْرُجَ لِأَسْتَطِيبَ بِذَلِكَ حَدِيثَهُ».

وأخرج معمر في «الجامع» (١١/ ١٣٧): عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُوَقَّرَ أَرْبَعَةٌ: الْعَالِمُ، وَذُو الشَّيْبَةِ، وَالسُّلْطَانُ، وَالْوَالِدُ»، قَالَ: وَيُقَالُ: «إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَدْعُوَ الرَّجُلُ وَالِدَهُ بِاسْمِهِ»(٢).

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ١٨٦): حَدثنِي أبي قَالَ: حَدَّثنَا عبد الرَّزَّاق قَالَ: أخبرنَا معمر قَالَ: سَمِعت الزُّهْرِيَّ يَقُول: «إِنْ كُنْتُ لَآتِي بَابَ عُرْوَةَ فَأَجْلِسُ، ثُمَّ أَنْصَرِفُ وَلَا أَدْخُلُ، وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أَدْخُلَ لَدَخَلْتُ؛ إِعْظَامًا لَهُ»(٣).

وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٢٧١): أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ

---

(١) إسناده حسن.

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه من طريق معمر: البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٦٦٤).

(٣) **إسناده صحيح**: وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦٢) من طريق عبد الله؛ به.

دُكَيْنٍ، وَقَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: «كُنَّا نَهَابُ إِبْرَاهِيمَ هَيْبَةَ الْأَمِيرِ»(١).

وقال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٠٢): سَمِعت أَبِي يَقُول: كَانَ مُعَاذ وَبشر بْن الْمفضل يصليان فِي مَسْجِد وَاحِد، فَلَا يخرج بشر أبدًا حَتَّىٰ يخرجَ مُعَاذ، فَإِذا خرج مُعَاذ خرج بشر؛ إعظامًا لَهُ، وَكَانَ أَسَنَّ مِنْهُ.

وقال البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٦٧٨): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمَنَادِيلِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كُنَّا نَأْتِي مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ نَجْلِسُ فِي دِهْلِيزٍ لَهُ، وَعَلَيْهِ مِصْرَاعَانِ؛ فَتَجِيءُ هَاشِمٌ فَتَجْلِسُ، وَتَجِيءُ قُرَيْشٌ فَتَجْلِسُ عَلَىٰ مَنَازِلِهَا، ثُمَّ نَجِيءُ نَحْنُ فَنَجْلِسُ وَتَخْرُجُ جَارِيَةٌ لَهُ بِالْمَرَاوِحِ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ يَتَرَوَّحُونَ، فَيَقُولُ الشَّيْخُ بِالْمِصْرَاعِ فَيفْتَحُهُ، فَيَخْرُجُ فَيَنْظُرُ إِلَىٰ قُرَيْشٍ كَأَنَّمَا عَلَىٰ رُءُوسِهَا الطَّيْرُ إِذَا نَظَرُوا إِلَيْهِ إِجْلَالًا؛ قَالَ: وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ [البحر الكامل]:

يَأْبَىٰ الْجَوَابَ فَمَا يُرَاجَعُ هَيْبَةً ... وَالسَّائِلُونَ نَوَاكِسُ الْأَذْقَانِ
أَدَبُ الْوَقَارِ وَعَزُّ سُلْطَانِ التُّقَىٰ ... فَهُوَ الْأَمِيرُ وَلَيْسَ ذَا سُلْطَانِ

وقال البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٦٨٤): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ

(١) إسناده صحيح.

الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: «وَاللهِ مَا اجْتَرَأْتُ أَنْ أَشْرَبَ الْمَاءَ وَالشَّافِعِيُّ يَنْظُرُ إِلَيَّ؛ هَيْبَةً لَهُ»(١).

وعقد ابن الجوزي الباب السَّادس في «مناقب أحمد» (ص٧٠-٧٢/ ط: هجر): «في ذكر تأدُّبه عند مشايخه احترامًا للعلم»، وأورد فيه الآثار التالية:

أَخبرنا محمد بن أَبي منصور، قال: حدثنا عبد القادر بن محمد، قال: أَنبأَنا إبراهيم بن عمر، قال: أَنبأَنا عبد العزيز بن جعفر، قال: أخبرنا أَبو بكر الخَلال، قال: أخبرني محمد بن العباس، قال: حدثني الحسن بن عبد الوهَّاب، قال: حدثني إِسماعيل الديلمي، عن عمرو الناقد، قال: كنا عند وكيع، وجاءَ أَحمد بن حنبل فقعد - وجعل يصِف من تواضعه بين يديه -؛ قال عمرو: فقلت: يا أبا عبد الله، إن الشيخ يُكرِمك، فما لك لا تتكلم؟! قال: وإن كان يكرمني! فينبغي لي أَن أُجِلَّه.

قال الخلال: وحدثنا عبدُ الله بن أَحمد، قال: حدثني مُهَنَّأ بن يحيىٰ الشامي، قال: رأَيت أَحمد بن حنبل قُدام سفيان، وقُدامه عبدُ الرزاق؛ فقلتُ: تُراهم يدرون من عندهم؟ أَي: مِن فَضله.

---

(١) إسناده صحيح.

أَخبرنا عبد الملك بن أَبي القاسم، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد الأنصاري، قال: أخبرنا إسحاق بن إِبراهيم المعدَّل، قال: أخبرنا خالي أَحمد بن إِبراهيم، قال: حدثنا يعقوب بن إسحاق، قال: سمعت أَبا ذر أَحمد بن عبد الله بن مالك الترمذي، قال: سمعتُ أَحمد بن الأَزهر البلخي، قال: سمعت قُتيبة بن سعيد يقول: قدمت بغداد، وما كانت لي هِمَّة إِلا أَن أَلقىٰ أَحمد بن حنبل؛ فإِذا هو قد جاءَني مع يحيىٰ بن معين؛ فتذاكرنا، فقام أَحمد بن حنبل وجلس بين يديَّ، وقال: أَمْلِ عليَّ هذا. ثم تذاكرنا، فقام أَيضًا وجلس بين يدي؛ فقلت: يا أَبا عبد الله، اجلس مكانك. فقال: لا تشتغل بي، إنما أُريد أَن آخذ العلم علىٰ وجهه.

أَخبرنا المبارك بن أَحمد الأَنصاري، قال: أخبرنا عبد الله بن أَحمد السَّمَرْقَنْدي، قال: أخبرنا أَحمد بن علي بن ثابت، قال: أخبرنا الحسن بن علي الجَوهري، وأَخبرنا محمد بن أَبي طاهر، قال: أَنبأَنا الجَوهري، قال: حدثنا محمد بن العباس الخَزَّاز، قال: حدثنا أَبو بكر الصولي، قال: حدثنا إِسحاق بن إِبراهيم القَزّاز، قال: حدثنا إِسحاق الشهيدي، قال: كنت أَرىٰ يحيىٰ القطان يُصلِّي العصر، ثم يستند إِلىٰ أَصل منارة مسجده، فيقف بين يديه: عليُّ بن المديني، والشاذَكوني، وعمرو بن علي، وأَحمد بن حَنبل، ويحيىٰ بن معين، وغيرهم؛ يسأَلونه عن الحديث وهم قيام علىٰ أَرجلهم،

إِلىٰ أَن تحين صلاةُ المغرب، لا يقول لأحد منهم: اجلس. ولا يجلسون؛ هَيبة وإِعظامًا.

أخبرنا المبارك بن أحمد، قال: أخبرنا عبد الله بن أَحمد السمرقندي، قال: أخبرنا أَحمد بن علي، قال: أخبرنا محمد بن أَحمد بن رزق، قال: حدثنا محمد بن محسن بن زياد، قال: حدثنا إِدريس بنُ عبد الكريم، قال: قال خلف: جاءَني أَحمد بن حنبل يسمع حديث أَبي عَوانَة، فاجتهدت أَن أَرفعه فأَبىٰ، وقال: لا أَجلس إلا بين يديك، أُمِرْنا أَن نَتواضع لمن نتعلَّم منه.

۞ وأما الأمر الثاني – وهو اعتقاد الطالب العصمة والكمال في شيخه؛ فقد تفشَّىٰ هذا الغلو في كلٍّ من:

أولًا: فرق الروافض الشيعة والباطنيَّة بكل أطيافها، نحو: النُّصيرية والدروز والقاديانية والبهائية والأحباش.

ثانيًا: الطرق الصوفية عامَّة، نحو: النقشبندية والقادرية والجشتيَّة والرفاعية والأحمدية والشاذلية... إلخ.

ثالثًا: الأحزاب والفرق المعاصرة، والتي جمعت في أغلبها بين منهج الخروج والغلوِّ في التكفير والتصوُّف والماسونية الصهيونيَّة، وعلىٰ رأس هذه الأحزاب: حزب الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ والدعوة.

وقد ابتلي بعض أصحاب كتب التراجم - خاصة من المتأخرين - بهذا الغلو في الإطراء، خصوصًا إذا كانوا متأثِّرين بنزعة صوفية، وأضرب مثالًا واحدًا من مئات الأمثلة، وقفت عليه حين مطالعتي لأحد كتب هؤلاء المتأخرين، وهو كتاب «التحفة البهية في تملُّك آل عثمان الديار المصرية» لمحمد بن أبي السرور الصديقي البكري، حيث قال في (ص١٣٨): «وفيه - أي في عام (١٠٢٨هـ) - توفي الشاب السعيد الموفق الحميد الذكي الرشيد، المشتغل بالعلوم العقلية والنقليَّة، والمتحقِّق بتحصيل فرائض العقائد السُّنيَّة، جامع أشتات الفضائل العربية، صاحب الفرائد المفيدة، بدر أفلاك العصابة الصديقية، غصن رياض السلالة التميمية، ذو النسب الطاهر، والجمال الباهر، والكمال الزاهر، روح جثمان كل جثمان، عين إنسان كل إنسان، خلاصة العلماء الكرام، ذخيرة الأجلاء العظام، بهجة القلب والخاطر، قرة العين والناظر، المفتِّت بفراقه الأكباد، مولانا وسيدنا المرحوم المغفور له، مولانا أحمد أفندي ابن مولانا وسيدنا شيخ الإسلام، علَّامة الأنام، مفيد الطالبين، ذخيرة المحققين: حسن أفندي التميمي، وسبط عارف الأوان، ونُخبة الزمان، قطب الوجود، وفلك السعود، ومن لا يحتاج إلىٰ الإطناب في مدحه هنا؛ استغناءً بشهرته عن شرحه: مولانا الشيخ محمد البكري الصديقي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ» اهـ.

قلت: وهذا من أشنع الغلوِّ في إطراء الشيخ وتلقيبه؛ والذي لو قيل في أحد الرسل - عليهم الصلاة والسلام -؛ لكان غلوًّا شنيعًا، فكيف بمن دونهم مِمَّن قد يكون من رؤوس أهل البدع والأهواء؟!

✐ ومن أمثلة الغلوِّ في الألقاب ما يلي:

أولًا: ما جاء في ترجمة أبي منصور الماتريدي، وقد نقلها الشمس السلفي الأفغاني في رسالته للماجستير (الجامعية العالميَّة): «عداء الماتريدية للعقيدة السلفية» (١/ ٢١٠-٢١٢)، حيث قال:

«هو الإمام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود بن محمد الماتريدي السمرقندي الحنفي المتكلم، الملقب بإمام الهدىٰ، علم الهدىٰ، إمام المتكلِّمين، مُصحِّح عقائد المسلمين، قدوة أهل السنَّة، ورافع أعلام السنة والجماعة.

قلتُ: هذه الألقاب الضخمة الفخمة علىٰ عادة أهل البدع في إجلال أئمتهم؛ فأبو منصور الماتريدي إمام من أئمة الكلام، وعلم من أعلام التعطيل والتأويل الذين أفسدوا عقائد المسلمين؛ فأئمة الهدىٰ هم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومن سلك سبيلهم أمثال الإمام أحمد؛ فالمتكلِّمون أفسدوا أكثر مِمَّا أصلحوا، حيث تركوا طريقة الكتاب والسنة، ومنهج سلف هذه الأمَّة، فصاروا عرضةً لشكوىٰ وشبهات ظنُّوها براهين قاطعات،

ووقعوا في تلحيدٍ ظنوه توحيدًا، وتشبيهٍ ظنوه تنزيهًا، وارتكبوا التأويل الذي هو عين التحريف والتعطيل...

فالعجب من إمام الفنجفيرية حيث أطلق عليه لقبين:

١- إمام أهل السنة. ٢- إمام الهدىٰ.

وإنما تعجبت منه؛ لأنه سمَّىٰ جماعته «إشاعة التوحيد والسنة».

فكيف يُمنَح إمام البدعة والردىٰ إمامة السنة والهدىٰ؟!!».

وقال شمس الأفغاني في (١/ ٢٣٨): «وقال محمود الكفوي المتوفىٰ سنة (٩٩٠هـ): «إمام الهدىٰ، قدوة أهل السنَّة والاقتداء، ورافع أعلام السنة والجماعة، قالع أضاليل الفتنة والبدعة، الشيخ الإمام أبو منصور محمد (بن محمد) بن محمود الماتريدي، إمام المتكلمين، ومصحِّح عقائد المسلمين، نصره الله بالصراط المستقيم، فصار في نصرة الدِّين القويم، صنف التصانيف الجليلة، ورد أقوال أصحاب العقائد الباطلة».

ـ ولقبه بعضهم بـ«شيخ الإسلام».

ـ وقد اتفقت الأشعرية والماتريدية - علىٰ حد زعمهم - علىٰ أن الماتريدي والأشعري هما إماما أهل السنة؛ أي: الماتريدية والأشعرية.

ـ وجازف إمام الفنجفيرية،فلقبه بـ«إمام أهل السنَّة».

قلتُ: الحق - والحق يقال - أن هذه الألقاب، والثناء البالغ على الماتريدي: من قبيل قلب الحقائق؛ فالماتريدي غاية ما يقال فيه: أنه عالم كبير، حنفي الفروع، متكلم عميق، يدور منهجه بين التفويض والتعطيل لصفات الله تعالىٰ وتحريف نصوصه، بعيد الصلة عن علم الحديث، وعن مذهب أهل السنَّة، ولا سيما الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ في باب الصفات، وأن عقيدته كلاميَّة محضة. نعم، له ردود علىٰ الفرق الضالَّة؛ كالجهمية الأولىٰ، والمعتزلة، وغالبها حجَّة عليه وعلىٰ أتباعه فيما نفوه من الصفات.

فمثله لا يقال فيه: أنه إمام أهل السنَّة، أو رئيسهم، أو إمام الهدىٰ، أو ناصر السنة، ونحوها؛ فإن هذه الألقاب لا يستحقُّها إلا أمثال الإمام أحمد بن حنبل - رحمهم الله تعالىٰ -.

وسيتبين للقراء الكرام في هذه الرسالة: أن الماتريدية ليسوا من أهل السنة؛ فلا يكون الإمام الماتريدي إمام أهل السنَّة، بل هو إمام من أئمَّة المتكلمين، فهؤلاء وإن كانوا من أهل السنَّة بالمعنىٰ العام الذي يطلق في مقابلة الرافضة والمعتزلة؛ فليسوا بأهل السنَّة بالمعنىٰ الخاص، وفي مثل هذه المناسبة يقال:

مما يزهدني في أرض أندلس ... أسماء معتمد فيها ومعتضد
ألقاب مملكة في غير موضعها ... كالهر يحكي انتفاخًا صولة الأسد»

اهـ.

ثانيًا: ما صنعه عبدالفتاح أبو غدة من هالة التبجيل والتعظيم لـ «ظَفَر بن أحمد التّهانوي» (ت ١٣٩٦ هـ)، في نشره لكتاب «إنهاء السَّكن مقدمة إعلاء السُّنن»[١]:

«العلَّامة الحجَّة الجليل، والبحاثة القدوة النبيل، الثبت المتقن، والمحقِّق الكبير، والفقيه المحدِّث، والناقد البصير، مولانا الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي... العلَّامة المحقِّق والبحاثة المدقِّق، الثبت الحجَّة، المفسِّر المحدِّث، الفقيه الأصولي البارع الأريب، الورع الزاهد الصوفي البصير...».

قلت: وكتاب «إعلاء السنن» صنَّفه التَّهانوي دفاعًا عن مذهب أبي حنيفة، كما قال في هذه المقدمة: «كان الشيخ محمد أشرف علي التّهانوي يريد أن يكتب كتابًا يحوي علىٰ الأحاديث المؤيِّدة للمذهب الحنفي، بل سوَّد ذلك وسمَّاه «إحياء السُّنن»، ولكن طارت له أيادي الزمن، ثم أمر بإكماله بعض الناس من خدَّامه؛ فألّف في ذلك أجزاء عديدة طُبعت باسم «إحياء السنن»[٢]، ولكنها لم تقع من الشيخ حسب مرامه؛ لإدخاله فيه

---

(١) **ونشره عبد الفتاح أبو غدة بعنوان**: «قواعد في علوم الحديث».

(٢) **مؤلِّفه**: «محمد حسن السَّنبهلي (ت ١٣٠٥ هـ)، ومن مؤلَّفاته: «تنسيق النظام في مسند الإمام»، أي: مسند أبي حنيفة.

أشياء من نقضه وإبرامه».

قلت: وقال محمد أشرف علي التّهانوي في تقريظه لـ «إعلاء السنن»: «فتأليف هذا الكتاب القيم «إعلاء السنن» ظهر للناس عامَّة، وللعلماء خاصَّة: أن ليس مسألة من مسائل أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مخالفة للكتاب والسنَّة».

قلتُ: وهذه عصبية بغيضة من هذا الرجل لأبي حنيفة؛ لأنه من المعلوم أن أبا حنيفة نفسه لم يورد أدلَّة من الأحاديث علىٰ بعض آرائه الفقهيَّة، فتكلُّف البحث عن أحاديث توافق آراءه من التنطُّع والعصبية، فكيف إذا تنطع في تصحيح بعض هذه الأحاديث بما لا يتوافق مع قواعد أئمة الحديث في قبول الأخبار؟!

وقد حشا التّهانوي كتابه بالطعن علىٰ أئمة الحديث، وغضَّ مِن كثير منهم؛ انتصارًا لأبي حنيفة بالباطل، وعلىٰ رأس مَن غضَّ مِن مكانتهم العالية: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا يذكِّرنا بصنيع محمد زاهد الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب»، والذي نقضه العلَّامة عبد الرحمن المعلِّمي اليماني في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»[1].

(١) **وصدق المعلّمي اليماني في قوله في «التنكيل» (٢/ ٦٧٢)**: «ولعمري إن محاولة الأستاذ في دفاعه عن أبي حنيفة الطعنَ في أئمَّة الإسلام: كسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد =

ولذلك صدق العلامة المحدِّث الألباني في قوله في نقد كتاب التهانوي: «كم يكون طريفًا لو أنه ألحق بهذا الاسم الجديد قولَه: «علىٰ مذهب الحنفية»؛ ليكون عنوانًا صادقًا عن مضمون الكتاب وحقيقته...»، ثم نقل عن أحدهم أنه قال: «حقَّ هذا الكتاب أن يسمَّىٰ «مهازل» في علوم الحديث... فعلوم الحديث في وادٍ، وهؤلاء العميان في واد».

قلت: وقد قام أبو محمد بديع الدين الراشدي السّندي (ت ١٤١٦ هـ) بتصنيف؛ ردًّا علىٰ مقدمة التهانوي، سماه: «إنماء الزَّكن في تنقيد إنهاء السَّكَن»[(١)]، وبيَّن فيه تنطع وغلو التّهانوي، وفنَّد أباطيله علىٰ علم الحديث.

ثالثًا: وصف محمد عبده للأفغاني في أحد هذه الرسائل: بأنه «السيد

=

الفزاري، وعبد الله بن الزبير الحميدي، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبي عبد الله البخاري، وغيرهم من الأئمَّة؛ لأضرُّ علىٰ أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمَّة فيه، ولو قال قائل: لا يتأتىٰ تثبيت أبي حنيفة إلا بإزالة الجبال الرواسي؛ لكان أخفَّ علىٰ أبي حنيفة ممَّن يقول: لا يتأتي محاولة ذلك إلا بالطعن في هؤلاء الأئمة. وإن صنيع الكوثري لأضر علىٰ أبي حنيفة من هذا كلِّه».

(١) **ونشره صلاح الدين مقبول أحمد بعنوان:** «نقض قواعد في علوم الحديث، للشيخ ظفر أحمد التّهانوي، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة»، وبيَّن أن أبا غدّة قد استأذن التهانوي أن يغيِّر اسم مقدمته «إنهاء السكن» إلىٰ «قواعد في علوم الحديث»؛ فأذن له، ومن أجل ذلك سمَّىٰ صلاح الدين كتابه: «نقض علىٰ قواعد في علوم الحديث».

المطلق، سدرة منتهىٰ العرفان... الإمام المفرد والعقل المجرد، بدل الأبدال، مهبط الفيض، مصعد الكلم الطيب، مجلىٰ سر الجمال الأكمل».

وقوله في رسالة أخرىٰ: «مولاي الأعظم - حفظه الله تعالىٰ، وأيَّد مقاصده -، ليتني أعلم ماذا أكتب إليك، وأنت تعلم ما في نفسي كما تعلم ما في نفسك، صنعتنا بيديك، وأفضت علىٰ موادنا صورها الكمالية، وأنشأتنا في أحسن تقويم؛ فبك عرفنا أنفسنا، وبك عرفناك، وبك عرفنا العالم أجمعين؛ فعلمك بنا كما يخفاك علم من طريق الموجب، وهو علمك بذاتك، وثقتك بقدرتك وإرادتك؛ فعنك صدرنا، وإليك إليك المآب».

وقال فيها أيضًا: «تناولت القلم لأقدم إليك من روحي ما أنت به أعلم».

وقال: «كأنك يا مولاي منحتني نوع القدرة، وللدلالة علىٰ قوَّة سلطانك حصرته في الأفراد؛ فاستثنيت منه ما يتعلَّق بالخطاب معك، والتقدم إلىٰ مقامك الجليل هذا...».

وقال: «وروح حكمتك التي أحييت بها مواتنا، وأنرت عقولنا، ولطفت بها نفوسنا، بل التي بطنت بها فينا؛ فظهرت في أشخاصنا، فكنا أعدادك وأنت الواحد، وغيبك وأنت الشاهد، ورسمك الفوتوغرافي الذي أقمته في صلاتي رقيبًا علىٰ ما أقدم من أعمالي، ومسيطرًا علىٰ أحوالي»، وفيها يقول أيضًا: «فإني علىٰ بينة من أمر مولاي، وإن كان في قوَّة بيانه ما يشكك

الملائكة في معبودهم، والأنبياء في وحيهم»[(١)].

قلتُ: وهذا غلوٌّ شنيع يصل في بعض ألفاظه إلىٰ الشِّرك الصريح، فتأمَّل قوله: «أنت تعلم ما في نفسي كما تعلم ما في نفسك»؛ يظهر لك أنه كأنه يتكلَّم عن ربِّ العزَّة سبحانه، لا يتكلَّم عن مخلوق؛ فكما قال الله تعالىٰ في حق رسوله المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة: ١١٦].

وقوله: «بل التي بطنت بها فينا؛ فظهرت في أشخاصنا، فكنا أعدادك وأنت الواحد، وغيبك وأنت الشاهد»؛ هذا تلميح ظاهر إلىٰ عقيدة الحلول والاتحاد ووحدة الوجود التي عليها زنادقة الصوفيَّة، نحو: ابن سبعين وابن الفارض وابن عربي الطائي.

وقوله: «ورسمك الفوتوغرافي الذي أقمته في صلاتي رقيبًا علىٰ ما أقدم من أعمالي، ومسيطرًا علىٰ أحوالي»؛ هذا شركٌ صريح، حيث صرَّح بأنه وجَّه وجهه في الصلاة للأفغاني، وجعله رقيبًا عليه في أعماله، وهذا لا يكون إلا لله عَزَّوَجَلَّ.

واعلم أن اللَّقب - ولو لم يكن فيه غلوٌّ - إذا كان لا يتناسب مع حقيقة

(١) الأعمال الكاملة لـ«محمد عبده» (الكتابات السياسية) (ص٦١٩-٦٢٤).
وانظر: «مقالات في الأدب واللُّغة»، تأليف: د. محمد محمد حسين (ص١٠).

أمر صاحبه؛ فإنه لا ينفعه، بل يكون حجَّة عليه، كما قال الشيخ محمد بشير الإبراهيمي[1] في مقال له بعنوان: «أشيخ الإسلام هو أم شيخ المسلمين؟!» (١/ ٢٢١/ آثار الشيخ محمد بشير الإبراهيمي):

«لسنا مِمَّن يكبِّر شيخ الإسلام للقبه، ولا مِمَّن يعرِّفه بمركزه ومنصبه، ولا مِمَّن يزنه بدِثره ونشبه، ولا مِمَّن يستهوي بديوانه وكتبه، وإنما نكبره لعلمه، ونكبره من نواحي هذا العلم بآثاره في العلم إن كانت، وبأعماله

---

(١) انخدع محمد بشير الإبراهيمي - كما انخدع غيره في تلك الحقبة - ببعض رءوس أهل الأهواء الذين كانوا يظهرون الحميَّة للإسلام بكتاباتهم، نحو: سيد قطب، وأبي الأعلىٰ المودودي؛ فقام بشير الإبراهيمي بالثناء عليهما من خلال جريدة «البصائر» الجزائرية، فأثنىٰ علىٰ سيد قطب؛ كما في العدد (٢١٤) (٤/ ١٥٢/ آثار الشيخ محمد بشير الإبراهيمي)، حيث قال: «تمتزج فكرة الوطن الإسلامي الأكبر بنفس الأستاذ سيد قطب امتزاجَ الروح بالجسد، والعقيدة بالعقل؛ فهو... لم يفتأ يدعو المسلمين في الشرق والغرب بكتاباته الضافية إلىٰ السير علىٰ ضوء هذه الفكرة في حركاتهم التحريرية وكفاحهم العام، والاعتصام بأخوتهم الإسلامية ... » إلخ.

وفي جريد البصائر (العدد: ٢٣٢) (٥ يونيو ١٩٥٣) (٤/ ١٨٦-١٩٠/ آثار الشيخ محمد بشير الإبراهيمي) مقال بعنوان: «مَن هو المودودي؟»؛ أثنىٰ فيه الإبراهيمي علىٰ المودودي ثناءً عظيمًا مبالغًا فيه.

وذكر بعده نصَّ البرقية التي أرسلتها «جمعية المسلمين الجزائريين» إلىٰ حاكم باكستان ورئيس وزرائها، في قضية حبس المودودي، يشفعون فيه.

للعلم إن وجدت...

وقد شاع في محافل (الطرقية) بالجزائر، وفي محافل (المروقية) بتونس؛ أن لسان حالها يقول: إنني فتوىٰ شيخ الإسلام وكفىٰ.

فوجب أن نقول لها: لا يا هذه، إنك لم تهتكي الخدر علىٰ نيام، ولم تطرقي الحمىٰ عن سواد مغفل، وإنك طفت منا بعقول لا تدين هذه الألقاب، وإن تشرفت بالإضافة، ونفوس لا تنقاد إلا للدليل وإن كان صاحبه غفلًا من اللقب عاطلًا من الرتب؛ فلا يضيرك عندنا أن لو جئت من عند شيخ... وبيدك الدليل، ولا ينفعك إن جئت من شيخ الإسلام بصريح التناقض وسخيف التأويل؛ فانزعي هذا البرقع، وهلم نحتكم علىٰ سفور، وإن كنا لا نقول به في الغانيات.

أما إننا لا نكبر هذا اللَّقب؛ فلأننا لم نكبِّره يوم كانت تعطيه المؤهلات الحقيقية، ويمنحه الرأي العام العلمي؛ فيقال: شيخ الإسلام ابن القيم وشيخ الإسلام ابن حجر مثلًا؛ فما أغنىٰ هذا اللقب عندنا عن الأول معشار ما أغنىٰ عنه «إعلام الموقعين» وغيره من كتبه، ولا أغنىٰ عن الثاني معشار ما أغنىٰ عنه «فتح الباري» وغيره من آثاره، فكيف نكبِّره الآن وحاله هي حاله؟!

وإن هذا اللقب في أمثال ابن القيم ليؤدِّي معنىٰ الائتمان علىٰ حقائق الإسلام أن تقلب، وعلىٰ عصابة نصره أن تغلب، ومعنىٰ الاحتفاظ علىٰ

أوضاعه أن تغيَّر، وعلىٰ دلائله الصريحة أن تزَوَّر، فيقال في السنة: إنها بدعة، وفي البدعة: إنها سنة، ويقال في دين الله: إن عمل الناس اليوم جرىٰ... فشيخ الإسلام من هؤلاء هو ناشر حقائق الإسلام في المسلمين؛ إرضاءً لله، لا ناشر أهواء المسلمين في الإسلام إرضاءً لهم... وسبحان من رفع قدر الإسلام علىٰ الأديان، حتىٰ في المواضعات العرفية التي تقال علىٰ التوسع والتساهل، لا علىٰ الدقة والتحديد.

أتدرون ما هذا؟

معناه: أن الناس يقولون في إطلاقاتهم العرفية: «حاخام اليهود»، ولا يقولون: حاخام اليهودية. ويقولون: «بطريرك النصارىٰ»، ولا يقولون: بطريرك النصرانية. فإذا جاءوا إلىٰ الإسلام قالوا: «شيخ الإسلام»، ولم يقولوا: شيخ المسلمين. مع إنهم قالوا قديمًا: أمير المؤمنين.

إنني أؤمن بأن هذه الأوضاع اللَّفظية لم ترسل علىٰ ألسنة الناس عبثًا، وبأنها اندفعت من أفواههم بسائق وجداني من نفوسهم يؤيِّده الواقع، وبشعور متمكِّن فيها بأن كلًّا من «الحاخام» و«البطريرك» يسوس أمَّة بدين يكيِّفه علىٰ أهوائها، ويؤثِر رضاها علىٰ رضاه، وبأن شيخ الإسلام يسوس أمَّة بدين ثابت الأساس؛ يحكمه علىٰ طباعها لتأتلف، ولا يحكمها في أوضاعه لئلَّا تختلف، ويروضها علىٰ أحكامه وأخلاقه وآدابه لتتأثَّر به، ولا

يروضه علىٰ أهوائها لئلا توثر فيه، وغايته إيثار رضا الدين الحق علىٰ رضاها، وبذلك تتمُّ غاية الإسلام في المسلمين، ويتحقَّق كمال المسلمين بالإسلام؛ ولهذا أضيف كل واحد من الثلاثة إلي الجهة التي يجب عليه إرضاؤها، وكأن في تلقيب كل واحد بلقبه الخاصِّ به؛ إشعارًا له بالجهة التي يفرض عليه اللقب اعتبارها، وفي ظني أنه لو لم يكن المؤمنون في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مظهرٌ للإيمان الحقيقي، ولم تكن أقوالهم وأفعالهم تمثيلًا صحيحًا لحقائقه حتىٰ كأنهما شيء واحد؛ لما قالوا: «أمير المؤمنين»، ولما قال لهم عمر: «أنتم المؤمنون وأنا أميركم». وهل كان المؤمنون في زمن عمر كمؤمني اليوم؟! وإذا استقام هذا فما قولكم - يرحمكم الله - في شيخ الإسلام صاحب الفتوىٰ في قراءة القرآن؟ قولوا ما شئتم؛ فإنني لا أدعوه بعد اليوم إلا شيخ المسلمين في غير ظلم ولا تحيُّز، بل أعتقد أنني - إذ أسميه بهذا - إنما بأحب الأسماء إليه؛ لأنه آثر رضاهم علىٰ رضا الحق، وإرضاءهم علىٰ الدين، ثم لا تسألوني عمن أعني بهؤلاء المسلمين، فهم بالضرورة غير من أغرىٰ بهم قوة الحاكمين» اهـ.

قلتُ: هناك دراسة جامعية أجراها الطالب «محمود علي أحمد فرغلي» في «جامعة المنوفية/ مصر» (كلية الآداب) (قسم اللُّغة العربية/ شعبة الدراسات الإسلامية) حول لقب شيخ الإسلام، بعنوان «الألقاب والكنىٰ

وضوابط العلماء فيها... لقب شيخ الإسلام نموذج عند الأقدمين... دراسة تحليلية ونقديَّة»؛ أفادني - جزاه الله خيرًا - بنسخة منها، وقد وجدته أفاد فيها في استيفاء هذا الموضوع؛ ولذلك سأنقل منها بعض الفوائد التي تمسُّ بحثنا:

قال في (ص٢٩): «قبل الخوض في تعريف العلماء للقب شيخ الإسلام؛ فلا بد من بيان القاعدة التالية: وهي أن لقب شيخ الإسلام عند الإطلاق لا يجوز - أي: إن الشيخ المطلق الذي يرجع إليه الإسلام - لا يجوز أن يوصف به شخص؛ لأنه لا يعصم أحد من الخطأ فيما يقول في الإسلام إلا الرسل، أما إذا قصد بشيخ الإسلام: أنه شيخ كبير، له قدم صدق في الإسلام؛ فإنه لا بأس بوصف الشيخ به وتلقيبه به. ولقب شيخ الإسلام اختلفت تعريفاته باختلاف المعرِّفين له؛ فهناك تعريفات كثيرة اخترنا منها اثنين فقط: الأول: للسخاوي، والثاني: لابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي - رحمهما الله -».

قال شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (م: ٩٠٢هـ) في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (١/ ٦٥):

«أما شيخ الإسلام: فهو يطلق - علىٰ ما استقرئ من صنيع المعتبرين - علىٰ المتَّبع لكتاب الله تعالىٰ وسنَّة رسوله ﷺ، مع المعرفة بقواعد العلم والتبحُّر في الاطلاع علىٰ أقوال العلماء، والتَّمكُّن من تخريج الحوادث

علىٰ النصوص، ومعرفة المعقول والمنقول علىٰ الوضع المرضيِّ، وربما وُصِفَ به مَنْ بلغ درجة الولاية، وتبرَّك الناس به حيًّا وميتًا، وكذا مَنْ سلك في الإسلام طريقة أهله، وسَلِمَ من شِرَةِ الشباب وجهله، وكذا من صار هو العُدَّةَ والمفزع إليه في كل شدَّة، كما هو مراد العامة، وقد يوصف به من شاب في الإسلام، وانفرد عن أقرانه بطول العمر، ودخل في عداد «**من شاب شيبة في الإسلام؛ كانت له نورًا**».

ولم تكن هذه اللفظة مشهورةً بين القدماء بعد الشيخين: الصِّديق والفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، الوارد وصفهما بذلك عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما ذكره المحبُّ الطبري في «الرياض النضرة» له بلا إسناد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلىٰ عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: يا أمير المؤمنين، سمعتك آنفًا تقول علىٰ المنبر: اللهم أصلحني بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين، فمن هم؟ قال: فاغرورقت عيناه وأهملهما، ثم قال: أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إماما الهدىٰ وشيخَا الإسلام، ورجلَا قريش، والمقتدىٰ بهما بعد رسول الله ﷺ؛ من اقتدىٰ بهما عُصِم، ومن اتبع آثارهما هُدي إلىٰ صراط مستقيم، مَنْ تمسَّك بهما فهو من حزب الله، وحزبُ الله هم المفلحون.

وقال الذهبي في «الكاشف» عن ابن المبارك: وناهيك به شيخ الإسلام،

وشيخُ الإسلام إنما هو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ثبَّت الزكاة، وقاتل أهل الردَّة؛ فاعرفه. انتهىٰ».

قلت: ثم ذكر طائفة مِمَّن اشتهر بلقب شيخ الإسلام عبر القرون، فقال:

«واشتهر بها أبو إسماعيل الهروي، واسمه عبد الله بن محمد الأنصاري، صاحب كتاب «منازل السائرين» و«ذمِّ الكلام»، وكان حنبليًّا، وأبو علي حسان بن سعيد المنيعي الشافعي، وأبو الحسن علي الهكّاري؛ قال ابن السمعاني: كان يقال له: شيخ الإسلام، وكان شافعيًّا أيضًا.

وكذا لُقِّب بها مِنَ الحنفية: أبو سعيد الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل السِّجْزي، المتوفىٰ بعد السبعين وثلاثمائة، وأبو القاسم يونس بن طاهر بن محمد بن يونس البصري؛ ذكره ابن مَنْدَه، ومات سنة إحدىٰ عشرة وأربعمائة، والقاضي أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السَّعدي، المتوفىٰ في سنة إحدىٰ وستين وأربعمائة، وربما لُقِّبَ ركن الإسلام أيضًا، وأبو نصر أحمد بن محمد بن صاعد الصاعدي؛ قال فيه الذهبي: أحدُ مَنْ يُقال له: شيخ الإسلام. مات سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة. وعلي بن محمد بن إسماعيل بن علي الإسبيجابي، مات سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، وتلميذه صاحب «الهداية» برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفَرْغاني؛ مات في سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، ومحمد بن

محمد بن محمد الحُلْمِي، والعماد مسعود بن شَيْبة بن الحُسين السِّندي، وأبو سعد المطهِّر بن سليمان الزَّنْجانِي، وسديد بن محمد الحنَّاطي.

واشتهر بها الأستاذ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني الشافعي- لقَّبه بها ابن السمعاني في «الذَّيل» -، وتاج الدين ابن الفِرْكاح؛ وهو شافعي.

ووصف بها ابنُ دقيق العيد شيخَه ابنَ عبد السلام، فقال: هو شيخ الإسلام. وأبو الفرج بن أبي عمر، وهو حنبليٌّ، أوَّل مَنْ ولي قضاء الحنابلة، وابن دقيق العيد، وابن تيميَّة.

ولم يكن أبو الحجاج المِزِّي يثبتها في عصره لغير ابن تيمية، وابن أبي عمر، والتقيِّ السبكيِّ، وتزايد ظهورها في أيامه وأيام بنيه، خصوصًا بالشام.

ثمَّ لُقِّب السراج البلقينيُّ بها، وكان - كما قرأته بخط ابن عمار - مقصورًا عليه، قال: فلما توفي؛ بلغني أن ولده ألبسه السلطانُ تشريفًا؛ ليكون متصدِّيًا للفتوىٰ مكان أبيه - فيما يظهر-؛ خلافًا لكثير من الغوغاء، حيث صرَّحوا بأن السلطان ألبسه تشريفًا بمشيخة الإسلام، وارتاح هو لذلك، بحيث كان مَنْ قدَّم له فُتيَا أو نحوها، ولم يلقِّبه بها؛ يمتنع غالبًا من إجابته مع زجره وإهانته، إن لم يكن ذا وجاهة بجاهٍ أو غيره.

قلتُ: ونحوه أن شيخنا صاحب الترجمة أرسل له سؤالًا، افتتحه بقوله: ما يقول الفقهاء؟ فأرسل إليه نقيبه القزويني، فقال: يقول لكم القاضي: أيُّ فرقٍ بين وصفِ المفتي وبين فقيه الكُتَّاب؟ فأجابه بقوله: كنت مستعجلًا... وابتُذِلتُ هذه اللفظة، فوصف بها علىٰ رأس المائة الثامنة، وما بعد ذلك مَنْ لا يُحصىٰ كثرةً، حتىٰ صارت لقبًا لكلِّ مَن وليَ القضاء الأكبر، ولو كان عاريًا عن العلم والسنِّ وغيرهما، بل صار جَهَلَةُ الموقِّعين وغيرهم يجمعون جُلَّ الأوصاف التي لا توجد الآن متفرقةً في سائر الناس للشخص الواحد، والعجب ممن يُقِرُّهم علىٰ ذلك؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون!

وقد كان صاحب الترجمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أي الحافظ ابن حجر - جديرًا بوصفه بهذه اللفظة؛ لوجدان أكثر المعاني التي سقناها فيه، وعند إطلاقها من المعتبرين في زمنه لا يُراد بها ولا يُفهم منها غيره، ولو لم يكن إلا أنه قد انتهت إليه مشيخة الإسلام في الحديث النبويِّ من غير مدافعة، وقد وصف الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل - وناهيك بورعه وتحرِّيه - أبا الوليد الطيالسي، وأحمد بن يونس بمشيخة الإسلام، ولم يكن لهما سوىٰ فن الحديث، ولم تنحصر مشيخته في واحد منهما - رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وإيانا -» اهـ.

قلت: وذكر ابن ناصر الدِّين الدمشقي في «الرد الوافر» (ص٢٢) عدَّة معانٍ للقب «شيخ الإسلام»؛ فقال:

«مِنْهَا: أَنه شيخ فِي الإسلام قد شَاب، وَانْفَرَدَ بذلك عَمَّن مضىٰ مِنَ الأتراب، وَحصل علىٰ الْوَعْد المبشر بالسَّلامة: أَنه «من شَاب شيبَة فِي الإسلام فَهِيَ لَهُ نور يَوْم الْقِيَامَة».

وَمِنْهَا: مَا هُوَ فِي عرف الْعَوام؛ أَنه الْعدَّة ومفزعهم إِلَيْهِ فِي كل شدَّة.

وَمِنْهَا: أَنه شيخ الإسلام بسلوكه طَرِيقَة أَهله؛ قد سلم من شَرِّ الشَّبَاب وجهله؛ فَهُوَ علىٰ السنَّة فِي فَرْضه ونفله.

وَمِنْهَا: شيخ الإسلام بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ دَرَجَة الْولَايَة، وتبرك النَّاس بحياته، فوجوده فيهم الْغَايَة.

وَمِنْهَا: أَن مَعْنَاهُ الْمَعْرُوف عِنْد الجهابذة النقاد، الْمَعْلُوم عِنْد أَئِمَّة الإسناد: أَن مَشَايِخ الإسلام وَالْأَئِمَّة الأعلام؛ هم المتَّبعون لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، المقتفون لسنَّة النَّبِي ﷺ، الَّذين تقدمُوا بِمَعْرِفَة أَحْكَام الْقُرْآن ووجوه قراآته، وَأَسْبَاب نُزُوله، وناسخه ومنسوخه، وَالْأَخْذ بِالْآيَاتِ المحكمات والإيمان بالمتشابهات؛ قد أحكموا من لُغَة الْعَرَب مَا أعانهم علىٰ علم مَا تقدم، وَعَلمُوا السُّنَّة نقلًا وإسنادًا وَعَملًا بِمَا يجب الْعَمَل بِهِ؛ اعْتِمَادًا وإيمانًا بِمَا يلْزم مِن ذَلِك اعتقادًا واستنباطًا لِلْأُصُولِ وَالْفُرُوع مِنَ الْكتاب وَالسُّنَّة، قَائِمين بِمَا فرض الله عَلَيْهِم، مُتَمَسِّكِينَ بِمَا سَاقه الله من ذَلِك إِلَيْهِم، متواضعين لله الْعَظِيم الشان، خَائِفين من عَثْرَة اللِّسَان، لَا

يدَّعونَ الْعِصْمَة وَلَا يفرحون بالتبجيل، عَالمين أَن الَّذِي أُوتُوا مِنَ الْعلم قَلِيلٌ؛ فَمن كَانَ بِهَذِهِ الْمنزلَة حُكِم بِأَنَّهُ إِمَامٌ، وَاسْتحقَّ أَن يُقَال لَهُ: شيخ الإسلام».

قلتُ: ثم شرع يذكر نماذج مِمَّن يستحقُّ لقب «شيخ الإسلام»، فقال: «وَإِذا نَظرنَا فِي مَشَايِخ الإسلام بعد طبقَة الصَّحَابَة؛ وجدنَا مِنْهُم خلقًا بِهَذِهِ المثابة، رَأينَا أَن نذْكر الْآن مِنْهُم عِصَابَة:

فبالمدينة كسعيد بن الْمسيب المَخْزُومِي، وَبَقِيَّة الْفُقَهَاء السَّبْعَة وَغَيرهم، وبمكة مثل عَطاء بن أبي رَبَاح وطاوس وَمُجاهد، وبالعراق كالحسن الْبَصْرِيِّ وَابْن سِيرِين وعامر الشّعبِيّ، وبالشأم نَحْو جُنَادَة ابْن أبي أُميَّة وَحسان بن عَطِيَّة، وَآخَرين مِنَ الطَّبَقَة الأولىٰ مِنَ التَّابِعين وَمَنْ بعدهمْ: كمالك بْن أنس وَابْن أبي ذِئْب بِالْمَدِينَةِ، وَابْن جريج وسُفْيَان بن عُيَيْنَة بِمَكَّة، وَالْأَوْزَاعِيِّ وَسَعِيد بن عبد الْعَزِيز بِالشَّام، وَاللَّيْث بن سعد وَعَمْرو بن الْحَارِث بِمصْر، وسُفْيَان الثَّوْريِّ وَحَمَّاد بن زيد بالعراق، وَعبد الله بن الْمُبَارك بخراسان، وهَلُمَّ جرًّا فِي كل عصرٍ وَأَوَان وطبقة من الأعلام الْأَعْيَان، لَكِن كل طبقَة دون الَّتِي قبلهَا فِيمَا نعلم، وَالْفضل للسابق الَّذِي سلف وَتقدَّم؛ فَكل مقَام لَهُ مقَال، وكل زمَان لَهُ أَئِمَّة وَرِجَال؛ أَيْن طبقَة شيخ الإسلام أبي زَكَرِيَّا النواوي مِن طبقَة مَن أَخذ عَنهُ؟! بل أَيْن طبقَة شيخ الإسلام أبي مُحَمَّد عبد الرَّحِيم بن الْحسن الإسنوي من طبقَة أهل عصرنا

- حفظ الله خيارهم بِمَا حفظ بِهِ الْأَبْرَار، وَأَصْلح شرارهم مِنَ ارْتِكَاب الْهوىٰ الَّذِي يهوي بِصَاحِبِهِ فِي النَّار- ؟!

نعم، جمَاعَة من الشَّافِعِيَّة والحنابلة فِي طبقَة شُيُوخ شُيُوخنَا، وَمن فَوْقهم بِقَلِيل؛ أطلق علىٰ كل وَاحِد مِنْهُم شيخَ الإسلام طَائِفَةٌ مِنْ أَئِمَّة الْجرْح وَالتَّعْدِيل: كَأبي مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن إبراهيم الْفَزارِيِّ، وَأبي الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليٍّ الْقشيرِي، وَأبي مُحَمَّد عبد الله بن مَرْوَان الفارقي الشافعيين؛ وَأبي الْفرج عبد الرَّحْمَن ابْن أبي عمر الْمَقْدِسِي أول قُضَاة الْحَنَابِلَة بِدِمَشْق، وَأبي مُحَمَّد مَسْعُود بن أَحْمد الْحَارِثِيِّ، وَأبي الْعَبَّاس أَحْمد ابْن تَيْمِيَّة الحنبليين؛ فَهَؤُلَاءِ بعض من سمِّي بشيخ الإسلام مِن هَذِه الطَّبَقَة، وتسميتهم بذلك مَشْهُورَة مُحَقَّقَة» اهـ.

ثم قال مدافعًا عن تلقيب ابن تيميَّة بهذا اللَّقب: «وَمَعَ احْتِمَال وُجُوه مَعَاني لَفْظَة شيخ الإسلام، كَيفَ يُكَفَّرُ من سمي بهَا ابْن تَيْمِية الإمام؛ كَمَا زَعمه بعض من لَا يدْرِي، أَو يدْرِي لَكِن هَوَاهُ يصده عَن الْحق أَن يعْتَمد عَلَيْهِ، وَلَقَد صدق الْعَلَّامَة الإمام قَاضِي قُضَاة الإسلام: بهاءُ الدِّين أبو الْبَقَاء مُحَمَّد بن عبد الْبر بن يحيىٰ السُّبْكِيُّ الشَّافِعِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حَيْثُ يَقُول لبَعض مَن ذَكَر لَهُ الْكَلَام فِي ابْن تَيْمِيَّة؛ فَقَالَ: «وَالله يَا فلَان، مَا يبغض ابْن تَيْمِيَّة إِلَّا جَاهِل أَو صَاحب هوًىٰ؛ فالجاهل لَا يدْرِي مَا يَقُول، وَصَاحب الْهوىٰ

يصدُّه هَوَاهُ عَن الْحقِّ بعد مَعْرفَته بِهِ» اهـ.

وهذه الخلاصة التي انتهىٰ إليها الطالب محمود فرغلي في بحثه المشار إليه:

«التعريف الذي ذكر السخاوي وابن ناصر يجعل ضابط اللقب قريبًا جدًّا من شروط المجتهد المطلق، وهذا في المجمل؛ أما المفصل فهو الآتي:

١. أن يكون صاحب رواية...

٢. أن يكون ذا اجتهاد غير مقلد لغيره، له آراؤه الفقهيَّة، لا يتَّبع في ذلك أحدًا، فليس معنىٰ أن يلقَّب شيخ المذهب بشيخ الإسلام أنه يستحقه، بل هذا من التطور التاريخي لهذا المصطلح.

٣. أن يكون ملِّمًا بسائر العلوم المتعلقة بالسنة النبويَّة أصولًا وفروعًا.

٤. أن يكون له باعٌ في الدفاع عن السنَّة ومجاهدة البدعة، ودحض شُبَه أهل الكفر والضلال.

٥. أن يبلغ أعلىٰ درجات التوثيق، وأن يوثقه من هو أوثق منه.

٦. أن يكون ذا دراية بأحوال الرواة جرحًا وتعديلًا.

٧. أن يكون عاملًا بالعلم صادقًا فيه.

٨. أن يكون له جهود علميَّة مِن تأليفٍ في شتَّىٰ الفنون.

٩. أن يكون علىٰ عقيدة أهل السنَّة والجماعة؛ فإني وجدت بعد هذه الحقبة تساهلًا؛ فسمِّي به من ليس أهلًا له: من المعتزلة، وأصحاب الحلول، وغيرهم من أهل البدع؛ كابن عربي وغيره» اهـ.

ما جاء في «فتاوىٰ ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ» (١/ ١٧٣) فيما يلي: «التسمي بالمفتي الأكبر، وسيد السادات، ونحوهما»:

من محمد بن إبراهيم إلىٰ المكرم عبد الرحمن بن عبيد... - المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن المسأَلة الاثنتين، وقد جرىٰ تأملهما والجواب عليهما بما يلي:

المسأَلة الأولىٰ: هل يجوز أَن يقال لأَحد من العلماء «المفتي الأَكبر» مع أَن الله هو المفتي الأَكبر؟

والجواب: الحمد لله، هذه المسأَلة ذات شقَّين.

الشق الأول، وهو تلقيب الشخص بالمفتي الأَكبر؛ فله اعتباران.

الاعتبار الأَول: أَن يكون هذا الشخص هو الذي يسمِّي نفسه بهذا الاسم ويحبُّه، ويطلب من الناس أَن يسمُّوه به.

والاعتبار الثاني: كون الناس يسمونه بهذا الاسم بدون تشوق منه، ولا

طلب، ولا رغبة فيه.

فأَمَّا بالنسبة للاعتبار الأَول؛ فأَنا شخصيًّا لا أُسمي نفسي بهذا الاسم، لا شفهيًّا ولا كتابيًّا، ولا أَرغب أَن يسميني به أَحد، بل أَكرهه، وقد نبَّهت علىٰ هذا مرارًا في عدَّة مناسبات.

وأَما بالنسبة للاعتبار الثاني، وهو كون الناس يسمُّون الشخص بهذا الاسم؛ فلا يظهر لي أن في هذا مانعًا شرعيًّا؛ لأَنه وإن كان بلفظ أَفعل التفضيل؛ فليس القصد منه التفضيل المطلق ومنازعة الربِّ في الأَكبرية، وإنما القصدُ أَنَّه أكبر الموجودين مِنَ المفتين ومرجعٌ لهم، كما أَن تلقيب غير الرسول ﷺ بلقب الإمام الأَعظم ليس القصدُ منه التهجمَ علىٰ منصب الرسول، وإنما القصد: أَنَّ هذا الشخص هو أَعظم الأَئمَّة الموجودين، ومرجعهم الذي يرجعون إليه في أُمورهم؛ ولهذا صرَّح الفقهاءُ في «كتاب الجنائز» بأَنَّ الإمام الأَعظم لا يصلي علىٰ الغال، ولا علىٰ قاتل نفسه. وكما أطلقت لفظة «المفتي الأَعظم» علىٰ بعض العلماء، ولم نسمع بأَحدٍ أَنكرها أَو حملها علىٰ ما حملتها عليه. (ص-ف-٨٧٩-١ في ٥-٤-١٣٨٥هـ).

قلتُ: وهناك مَن يبالغ في مدح شيخه، وهو في حقيقة الأمر يتنقصه ويسيء إليه؛ كما صنع أحد المتعصِّبين للشافعي، حيث قال: «والشافعي رحمة لأهل الحديث، ونعمة من الله عليهم؛ إذ إلىٰ الله ورسوله دعاهم،

وعن تقليد من لا يحب تقليده نهاهم، وعلىٰ التمسُّك بكتاب الله وسنَّة نبيه حضَّهم، وقد كانت الفرق بأجمعها كادت أهل الحديث حتىٰ قُذفت بشهابها ودُمِغت بحجرها».

فردَّ عليه ابن أبي زيد القيرواني في «الذبِّ عن مالك» (١/ ٢٧٢) قائلًا: «فنحن نسأله: من يعني من أهل الحديث الذين صار لهم رحمة، وجدَّد لهم علىٰ يديه هذه الدعوة إلىٰ الله والرسول حتىٰ أجابوا؟

فإن عنىٰ أهل عصر الشافعي ممَّن فوق طبقته منهم؛ كمالك والأوزاعي وابن جريج والسفيانين والحمادين وشعبة ونحوهم، أو من تحت هؤلاء؛ كيحيىٰ بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ووكيع وأسد بن موسىٰ وابن وهب والقعنبي والحميدي وضربائهم، ممن يكثر ذكره؛ فهذا إنْ ادَّعاه من اللعب وقبح الكذب، ولقد مدح الشافعي بما نقصه به لو شعر، وطعن عليه بما لم يبلغه عليه من الطعن أحد؛ إذ نسبه إلىٰ أنه الذي دعا أئمَّة الحديث والمتمسكين بالسنن والآثار في أعصارهم- من طبقته أو فوق طبقته - إلىٰ الله ورسوله، وإلىٰ اتباع الحديث؛ حتىٰ رحموا بدعوته، وأنعم عليهم بإجابته.

أفكانوا يخالفون الحديث فردَّهم إليه، واجتمعوا علىٰ الجهل بخارجه ففقههم فيه؟! أولم يكونوا بالسنن متمسكين أو عن شيء منها راغبين، وهم

رؤساء أعصارهم في التمسك بالسنن والقيام بها؟!

ومالك رأس الناس في زمانه في الرواية والحفظ والفقه وتهذيب الآثار، قال أحمد بن حنبل: مالك إمام يسكن إلىٰ حديثه وإلىٰ فتياه، مذهبه الآثار، شديد الاتباع للآثار التي تصحُّ عنده.

ولا يشكُّ منصفٌ أنه النجم في الآثار في عصره، والجامع لشملها، والمهذِّب لها، وأمير المؤمنين فيها، وسنذكر بعد هذا بعض أقوال الأئمَّة فيه، واعترافهم بإمامته في الفقه والحديث.

وإن قال: أردت بهذه الدعوة طلبة الحديث في وقته؛ فهؤلاء ما كادوا شيئًا من الحديث، وهم مسلمون لأئمتهم، وكذلك عليهم قال النبي ﷺ: «**رُبَّ حامل فقهٍ غير فقيه، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه**»، وما يعرف الطلبة برد الحديث حتىٰ يكيدوه، والكيد في ردِّ الشيء أعظم من دفعه.

فليت شعري متىٰ تطابقت الفرق كلها علىٰ هذا الأمر العظيم؛ فلم يبقَ منهم متمسك بالسنن، حتىٰ أتىٰ الشافعي فتمسَّك بها وردَّ الناس إليها! لقد بالغ هذا الرجل في نقص العلماء، وفي انتقاص الشافعي حين رفعه بنقص سلفه، ووصفه بما لا يرضىٰ به لنفسه، ولا يرضىٰ به مَن يؤثر الحقَّ مِن أصحابه.

وإن أراد أهل الرأي من الكوفيين؛ فليسوا بالفرق كلهم، ولهم بعض

التمسُّك بما عندهم من الحديث، وإن كان غيرهم أثبتَ أحاديث وأعلمَ بالسُّنن منهم.

ولم يزل أهل المدينة يتمسكون بما عندهم من السنن، ويطالبون من خالف ما عندهم من ذلك بتأويل أو لحديث لا يكون في الثبات كالذي عندهم؛ بما يشبه من المطالبة على الشافعي وبعده.

قال عبد الرحمن بن مهدي: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خيرٌ من الحديث. يريد أنه أقوىٰ من نقل الآحاد، ثم ذلك وقد قال الشافعي : إذا كان حديثًا متصلًا لا يعرف له أصلٌ في الحجاز؛ لم يقبل، وهذا غير قولك.

وإن أردت بالكائدين للحديث الخوارجَ؛ فإنَّ هؤلاء هم الذين ردُّوا الحديثَ، وهُم علىٰ أمرهم ما انتفعوا بالشافعيِّ، ولا كان لهم إليه إجابة، وما كان لهم من الله رحمة، ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئًا، وليسوا بالفرق كلهم، بل هم ممَّن لا يعبأ بمخالفتهم، ولا يأنس أهل السنَّة إلىٰ موافقتهم، ولا ينقص خلافهم إجماعًا...».



السمة الثانية عشرة
ادعاء الإجماع الوهمي على الإشاعات

إن الناظر في كثير من الفرىٰ التي أشاعها المتعصِّبون علىٰ العلماء السلفيِّين قديمًا وحديثًا؛ يجد أنها قد بُنيت علىٰ أخبار واهية، ونقولات مبتورة، وأفهام مغلوطة.

ويجد أن بعض الخائضين في عرض هذا العالم أو طالب العلم - ممَّن قد تأثَّروا بهذه الإشاعات - اتخذوا موقف الهجر والتحذير منه بناءً علىٰ هذه الإشاعات؛ فإذا عاتبتهم علىٰ هذا الموقف قالوا: إن فُلانًا وعلانًا يتناقلون هذا الكلام؛ فهو إجماع.

فإذا بحثت عن أصل هذا الإجماع المدَّعىٰ؛ وجدت أن أفراده ما بين مجاهيل أو مجروحين؛ فهم ليسوا من أهل العلم المتثبتين، وليسوا ممن زكَّاهم العلماء للخوض في مسائل منهجيَّة تتعلَّق بالجرح لأحد أهل العلم، وأحيانًا يكون مصدر هذه الإشاعة فردًا واحدًا كذابًا أو مجروحًا، تنبثق منه الفرية وتنتشر في الآفاق؛ فيظن الغرُّ عندما يسمع تناقل الناس لهذه الفرية أنها مُجمعٌ عليها، وهذا من سوء الفهم، فمتىٰ كان إجماع الجهال حجَّة؟!!

وصدق الإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليَّماني (م ٨٤٠ هـ) - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - حين قال - كما في «العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم» (١/ ٣٢٧/ الرسالة، ط: ١٤٣٣هـ) (٢/ ٥٦/ الرسالة، ط: ١٤١٥هـ)-: «وأما الزنادقةُ، فتراهم - إذا ذكروا أحدًا مِن أئمَّة الإسلام الذين تملأ محاسِنَهم الدواوينُ، وتملّ حسناتِهم الكاتبون - لم يذكروا له إلَّا ما لم يَصِحَّ مِن المساوئ والمثالبِ والفواحشِ المفتراة والمعايبِ، وليس العجبُ ممَّن يقدح في الأكابرِ مِن هؤُلاءِ الأسافلِ، ولله القائل:

وإذَا أتتْـك مَـذَمَّتِي مِـنْ نـاقِصِ ... فَهـي الـشَّهَادَةُ لـي بِـأَنِّي فَاضِـلُ

وإنَّما العَجَبُ مِن بلادةِ مَنْ يَسْبِقُ إلىٰ عقله صِدْقُ أخسِّ الناسِ، وَمَنْ خيرُ أحواله أن يكون مجهولًا في ذَمِّ خيرِ الناس بنصِّ كتاب الله تعالىٰ، وشهادةِ رسول الله ﷺ، وَمَنْ أَدْنَىٰ أحوالِه أن يكونَ علىٰ مَن جَرَحَهُ مِن الأراذِلِ مقدمًا مقبولًا.

واعلم أنَّا قد جرَّبْنَا في أنفسنا، وَمَنْ عاصَرَنَا مِن الأئمَّة والفُضلاءِ كَذِبَ الكذَّابينَ عليهم، وَحسَدَ الحاسدينَ لهم، وهذه عادة مستمرَّة للأنجاس في حسدِ خِيارِ الناس، ولذلك قيل:

إنَّ العَـرَانِينَ تَلَقَاهَـا مُحَـسَّدَة ... وَلَـنْ تَـرَىٰ لِلِئـام النَّـاسِ حُـسَّادَا

والحاسدُ يفتري علىٰ المحسودِ، فلو قُبِلَ كُلُّ قَدْحٍ مِنْ غيرِ تثبُّتٍ؛ لبلغ

الشيطانُ وجنودُه أغراضَهم في أهلِ المراتب الرفيعةِ مِنَ العلماءِ، والصَّالحين، وحَمَلَةِ العلم، وَنَقَلَةِ الآثار».

وتأمَّل هذا الأثر التالي: أخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ص٣٨٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٧٢) من طريق أبي العباس أحمد بن يحيىٰ - وهو المعروف بثعلب - قال: حدَّثني محمد بن عبيد بن ميمون، حدثني عبد الله بن إسحاق الجعفري، قال: كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس إلىٰ ربيعة؛ قال: فتذاكروا يومًا السُّنن، فقال رجل -كان في المجلس-: ليس العمل علىٰ هذا!! فقال عبد الله: **أرأيت إن كثر الجهال؛ حتىٰ يكونوا هم الحكام، أفهم الحجَّة علىٰ السنة؟!** قال ربيعة: أشهد أن هذا كلام أبناء الأنبياء.

قلتُ: وأحيانًا قد يكون هذا الناقل معروفًا في مجتمعه بأنه ليس كذَّابًا، فإذا ادَّعىٰ أمرًا وأخذ يؤكِّده بالأيمان، وبإظهار الحرص علىٰ المصلحة العامَّة؛ سرعان ما يؤثر خبره المفترىٰ في السامعين، فتتناقله الألسنة دون وعي، وتثبت، ثم يصير عند هؤلاء أمرًا مُجمعًا عليه لا يقبل النقاش والتفاوض! ويتناسىٰ هؤلاء أن هذا الناقل قد يكون مجروحًا بأمرٍ آخر غير الكذب: مثل الغفلة أو سوء الفهم، أو ضعف العلم، أو اتِّباع الهوىٰ، أو حب الظهور، وأحيانًا تكون الأخيرة هي المحرِّكة لهذا الصنف؛ حيث يجد

نشوةً في أن يكون هو المصدر الوحيد لخبرٍ يترتَّب علىٰ نشره أن يوصف بأوصاف التبجيل والإعزاز، ويصير عند هؤلاء القوم هو الجهبذ الذي كشف المخبوء علىٰ حدِّ فهمهم المغلوط.

وقد يَحدث كلُّ هذا والطرف المفترىٰ عليه لا يعلم شيئًا عمَّا يُدبَّر له، بل قد يكون علىٰ اتصال ببعض هؤلاء، وهو يُحسن الظنَّ بِهم، فإذا بهم يظهرون له الودَّ الكاذب، وهم في الظلام يطعنونه في ظهره دون أن يراهم، وهذا من المكر السيِّئ الذي لا يحيق إلا بأهله، والله هو حسبنا ونعم الوكيل.

وصدق أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي لمَّا أنشد قائلًا[(١)]:

سألت الناس عن خلٍّ وفيٍّ ... فقالوا ما إلىٰ هذا سبيل

تمسك إن ظفرت بودِّ حرٍّ ... فإن الحرَّ في الدنيا قليل

وهذه فقرات من مُحاضرة ماتعة في هذا الشأن، لسماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حَفِظَهُ اللهُ، بعنوان: «المنهج الصحيح في التعامل مع الشائعات والفتن»؛ حيث قال حَفِظَهُ اللهُ: «فالشائعات إذن لا محل لها بين مُجتمع المسلمين الصادق[(٢)]، دين الإسلام جاءنا بالعدل في أقوالنا كما

---

(١) أخرجه أبو عبد الله محمد بن سعيد بن الدُّبَيْثي في «ذيل تاريخ مدينة السلام» (١/ ١٥٩)، وأبو طاهر السِّلَفي في «معجم السفر» (٣٣٨، ١١٦٥، ١٣١٩)؛ من طرق عن الشيرازي.

(٢) إنما محلها بين أهل الأهواء أتباع كلِّ ناعق.

أرشدنا إلىٰ العدل في أفعالنا؛ فأرشدنا إلىٰ العدل في أقوالنا، وحقيقة العدل في القول: ألا نجور فيما نقول ولا نظلم فيما نقول، وإنَّما نتحدَّث عن حقٍّ واقعٍ؛ قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. اعدلوا في الأقوال، كما مطلوب منكم العدل في الأفعال، فاعدلوا في أقوالكم كما تعدلوا في أفعالكم؛ لتكونوا مؤمنين حقًّا. فالشائعات في الغالب لا عدل فيها، هي شائعةٌ وأخبار مستقاةٌ من غير مصادرها، متلقاةٌ من غير ثقاتها، هدفها الضررُ العامُّ وليس هدفها المصلحة».

وقال حَفِظَهُ اللَّهُ: «إن نبينا ﷺ حذَّرنا من أن نشيع الأقوال بدون تروٍّ، فقال: «**بئس مطية القوم زعم**»، وقال: «**كفىٰ بالمرء كذبًا أن يحدِّث بكل ما سمع**»، فمن حدث بكل ما سمع؛ فإنه لا يخلو من كذب، وإن لم يكن هو في نفسه كاذبًا؛ لكن القول الذي نقله كذبٌ، فينسب الكذب إليه من لا يدري عن حقيقة الأمر» اهـ.

وقال د. عبد الرحمن عبد الله الخليفي في كتابه «جريمة التشهير وعقوبتها» (ص٥٨): «الإشاعة في اللُّغة: من شاع يشيع شيعًا، وشيوعًا ومَشاعًا وشيوعة: ذاع وفشا. وسهم شائع، وشاع ومشاع: غير مقسوم.

من شاع يشيع شيعًا وشيوعًا ومشاعًا وشيوعة: ذاع وفشا، وسهم شائع وشاع ومشاع: غير مقسوم... خبر مشكوك في صحَّته يتمُّ تداوله دون

التثبيت من مصدره. وتعتبر الإشاعة من أخطر الأسلحة الفتَّاكة والمدِّمرة للمجتمعات أو الأشخاص».

وقد ذكر أ.د. عبد الرحيم بن محمد المغذَّوي في كتابه «الإشاعة وآثارها في المجتمع» في (٣٦-٤٢) عشرين تعريفًا للإشاعة، ثم قال في آخرها:

«**أولًا**: تعدد تعريفات الإشاعة؛ حيث أثبت عشرين تعريفًا هامًّا لها، وهنالك تعاريف أخرىٰ موجودة في ثنايا بعض الكتب والأبحاث، وغالبها مكرَّر، بل يمكن القول: أنها لا تخرج عما ذكرته وأثبته.

ثانيًا: تنوع تعريفات الإشاعة، واختلاف نظرة الكتَّاب والمؤلِّفين لها، حسب منازعهم ومشاربهم وفهمهم لموضوع الإشاعة.

ثالثًا: عدم الاتفاق علىٰ صيغة محدَّدة في تعريف الإشاعة.

رابعًا: طول بعض التعريفات وقصر بعضها الآخر.

خامسًا: تأكيد بعض التعريفات علىٰ جوانب هامَّة يراها المؤلف، ولا يلتفت إليها مؤلف آخر في مفهوم الإشاعة.

سادسًا: اتفاق تعريفات الإشاعة علىٰ مفاهيم مشتركة:

أ. كون الإشاعة قولًا غير متحقق من صدقه، ويلفُّه الغموض والأهميَّة.

ب. ميل الناس الىٰ تصديق تلك الأقوال.

ج. هنالك مصادر مشبوهة لنقل تلك الإشاعات.

د. تنوع وسائط نقل الإشاعات واختلاف ميادينها.

هـ. سريان الإشاعة في جميع المجتمعات الإنسانية بلا استثناء، وذلك لاعتبار الإشاعة ظاهرة معروفة منذ القدم، ووسيلة خطيرة من وسائل المجتمعات.

سابعًا: تؤكِّد معظم التعريفات التي تناولت الإشاعة وجودَ أهدافٍ لها، ونتائج وخيمة تسعىٰ لتحقيقها.

ثامنًا: استغرب بعض التعريفات من تصديق الناس للإشاعة مع معرفتهم بأثرها السيِّئ عليهم.

تاسعًا: كما يتَّضح من التعريفات السابقة التأكيد علىٰ مسألة التزيد والتضخيم في الإشاعة أثناء انتشارها ورواجها بين الناس.

عاشرًا: وأخيرًا: يبدو لنا من تعريفات الإشاعة اختلاف الناس في التعبير عنها، سواء عن طريق الكلمة أو الرسم أو النكتة أو التعليق عليها، وغير ذلك.

ومن خلال ما سبق من تعريفات ومفاهيم للإشاعة يمكن أن نذكر تعريفًا موجزًا للإشاعة، فأقول:

[الإشاعة: هي أقوال مقصودة لأهداف محدودة، وفي مجتمعات

معلومة، وتنشر في ظروف مخصوصة، وبواسطة وسائل وأساليب مدروسة].

✐ **وبتأمل التعريف السابق نجد أنه يتضمَّن المعاني التالية:**

١. كون الإشاعة عبارة عن أقوال صادقة أو كاذبة، أو تحمل شيئًا من هذا وذاك، أو كونها مختلفة ومدسوسة.

٢. كون الأقوال التي تنقلها الإشاعة مقصودةً ومدبَّرة من قبل، وقد يلفُّها الغموض والإبهام.

٣. تضمُّن الإشاعة لأهداف مشبوهة وأغراض سيئة تهدف لتحقيقها.

٤. استهداف مجتمع أو مجتمعات معينة بالإشاعة.

٥. انتشار الإشاعة في ظروف زمانية ومكانية واعتبارية معيَّنة، لها أهميتها وخصوصيتها.

٦. استخدام مروجي الإشاعات لجملةٍ من الوسائل والأساليب والقوالب والصيغ التي يعبرون بها عما يريدون إشاعته ونقله إلىٰ الناس، ونشره وإذاعته فيما بينهم».

قلتُ: ومِمَّا يتعلَّق بأمر الإشاعة ما يسمَّىٰ بجريمة «التشهير»، ولفظ «التشهير» لم يرد في الشرع، إنما وردت ألفاظ قريبة من هذا المعنىٰ تتلخَّص فيما يلي:

أولًا: القذف: عرَّفه د. عبد الرحمن عبد الله الخليفي في كتابه «جريمة التشهير وعقوبتها» (ص٥٤): «الرمي بالزنا أو اللواط أو نفي النسب، أو الشهادة بذلك مع العجز عن إثباته».

ثانيًا: السب والشتم: قال د. عبد الرحمن عبد الله الخليفي في كتابه «جريمة التشهير وعقوبتها» (ص٥٦): «فالسبُّ والشتم رمي بغير الزنا ونفي النسب، سواء أكان محصنًا أم غير محصن».

ثالثًا: الغِيبة والنَّميمة.

ثم قال د. عبد الرحمن عبد الله الخليفي في (ص٥٩): «ولقد حذَّر الله عباده المؤمنين من أخطر الإشاعات، وأمرهم سبحانه ألَّا يصدِّقوا كلَّ ما يقال قبل التثبُّت من صحة الخبر، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحُجُرات: ٦]. كما حذَّر النبي ﷺ من خطر الإشاعات، وعدَّها من الكذب الذي ينبغي الترفع عنه، فقال ﷺ: «**كفىٰ بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**».

ومع كل هذا التحذير إلَّا أنه قد تجرَّأ أناس في هذه الآونة بإشاعة أخبار ملفَّقة، ومعلومات مختلفة، وصور شخصية منسوبة لأفراد وعائلات في المجتمع عبر أجهزة الحاسب وغيرها؛ بغية التشهير بها، وفضحها أمام

الناس بدون خوف أو حياء من الله تعالىٰ؛ ممَّا يتطلب الحذر والتثبُّت من كل ما يذاع ويشاع ويقال، وعدم التصديق الفوري لكلِّ ما يعرض في الساحة، سواء في المجالس والمنتديات، أو ما ينشر في ساعات الحوار في شبكة الإنترنت والصحافة ونحوها؛ لأن الأصل في الآخرين البراءة التامة، وتلك الإشاعة ناشئة طارئة، والأصل بقاء ما كان علىٰ ما كان حتىٰ تقوم الأدلَّة الواضحة علىٰ عكسه.

✎ **هذا، ومن تحليل أحكام جريمة التشهير يتبيَّن أنَّ من أهم الفروق بينها وبين هذه الألفاظ ما يلي:**

١- أن مفهوم القذف في الشريعة الإسلاميَّة يقتصر علىٰ الاتهام بالزنا أو نفي النسب، بينما تشمل جريمة التشهير جوانب أخرىٰ في حياة الناس؛ كالسب والشتم والتعيير والفضيحة، ونحو ذلك.

٢- تُعاقب الشريعة الإسلامية القاذفَ بالعقوبة الحدية، سواء حصل القذف علانيةً أم بين القاذف والمقذوف فقط، بينما يشترط في عقوبة جريمة التشهير: أن يحصل الفعل علانية، وأن يشيع بين الناس.

٣- تُعاقب الشريعة الإسلامية القاذف بثلاث عقوبات: إحداها بدنية؛ وهي الجلد، والثانية أدبية؛ وهي منعه من أداء الشهادة، والثالثة دينية؛ وهي

تفسيقه. بينما تختلف العقوبة في جريمة التشهير باختلاف نوعية التشهير؛ فتكون حدية إذا تضمن التشهير قذفًا للآخرين، وتكون تعزيرية إذا لم يصل التشهير لدرجة القذف؛ فيعاقب المشهر في هذه الحالة بعقوبة تعزيرية توقع عليه من قبل القاضي، بحسب ما يصاحب مجريات القضية من ظروف مخفَّفة أو مشددة.

٤- أن جريمة القذف لا تقع إلَّا علىٰ الشخص الطبيعي، أما جريمة التشهير؛ فإنها تقع علىٰ الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

٥- تشمل جريمة التشهير اللفظ والصوت والصورة، ومن أمثلة ذلك: مقاطع الصوت والصورة الثابتة أو المتحركة، التي يتم تداولها عبر أجهزة الحاسوب، ويكون فيها بعض الأسرار والخصوصيات المتعلِّقة بالآخرين.

٦- تشترك جريمة التشهير مع هذه الألفاظ عمومًا في صعوبة الإثبات، وعدم الوصول إلىٰ فعلها بسهولة في الغالب.

٧- أن التشهير في حد ذاته قائمٌ علىٰ أساس فضح العيوب والمساوئ ونشرها أمام الناس، ولا يكون التشهير تشهيرًا إلا إذا تمَّ نشره وذاع خبره، وإلا لم يكن تشهيرًا؛ لأن ضرر التشهير لا يتحقَّق بمجرد الكتابة، وإنما بنشره وإظهاره» اهـ.

قلتُ: فهذا ما تيسَّر جمعة من سمات المتعصِّبين، وثَمَّ سمات أخرىٰ قد تكون متداخلة مع هذه السمات، أو تكون من آثارها وتوابعها؛ فاكتفيت بذكر ما تيسر من السمات الرئيسة.



تعصُّب الشيخ لنفسه

فيما سبق تكلَّمنا عن تعصُّب التلاميذ لشيوخهم، وفي هذا الباب نتكلَّم عن تعصُّب الشيخ لنفسه.

وقد يستعجب البعض من هذا العنوان، ولكنه للأسف حقيقة واقعة، لمسناها في الواقع.

✐ وإليك بعض صور تعصُّب الشيخ لنفسه مِمَّا قد عاينته من تصرُّف بعض الدعاة والمعلِّمين:

(أولاً) عدم رضا الشيخ المتعصِّب لنفسه بوجود من ينشر الدعوة والتعليم فِي بلدته أو فِي قريته غيره وجرأته على الفتيا ومسارعته إليها

إذا رام أحدُ أهل العلم، أو أحد دعاة الهدىٰ من السائرين علىٰ النهج القويم - نهج السلف الصالحين - المشاركةَ الدعويَّة أو التعليميَّة للشيخ المتعصِّب لنفسه فِي بلدته - أو مسجده -؛ إذ به ينفر ويعترض قائلًا: «أنت تريد أن تسحب البساط من تحت قدمي... وتريد أن تأخذ طلابي مني[1]»؛ فكأن هذا الشيخ حوَّل الأمر من مشاركة دعويَّة إلىٰ صراع دنيويٍّ علىٰ منصب فانٍ.

ومن ثَمَّ فإن هذا الشيخ المتعصِّب لنفسه يبخس طلبته النابهين، فإذا أظهر أحدُ طلَّابه نبوغًا، فسرعان ما يسعىٰ لتثبيطه وإخماده بدلًا من أن يُنَمِّيَه ويوجِّهه التوجيهَ السديد الذي ينفع به المسلمين؛ خشيةً من أن ينافسه علىٰ سلطانه العلمي، فإذا تصدَّر هذا الطالب - السلفي عقيدة ومنهجًا -

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «وهذا فيه الكفاية للتعريف بحقيقة أمر هذا الشيخ؛ وهي حرصه علىٰ المنصب وحب الظهور، مع غمط طلابه وإطفاء جذوتهم إذا راموا طلبَ العلم النافع، وبثَّه بين الناس؛ كما بيَّن المصنِّف - وفقه الله -» اهـ.

للتدريس أو التصنيف، بعد أن حصَّل قدرًا من العلم يؤهله لهذا الأمر، محاولًا سدّ ثغرة في هذه الغربة الشديدة للعلم الصحيح القائم علىٰ منهج السلف الصالح؛ إذ بك تجد هذا الشيخ يطلب من تلميذه أن يتوقَّف عن التدريس أو عن التصنيف، دون مبرر واضح، وقد يدَّعي أن هذا من مصلحته؛ فإذا سأل التلميذ عن سبب هذا المنع أجيب: إنك لست أهلًا للتصدر الآن؛ فلتكتب ولتضع في درجك. وهذا دون أن يقوم هذا الشيخ باختبار هذا الطالب ليؤكِّد دعواه في كونه ليس أهلًا لهذا الشأن، بل قد يعتبر مجرد السؤال من إساءة الأدب؛ فهو يرىٰ أن الواجب علىٰ الطالب أن يسمع ويطيع دون سؤال، وهذا الأسلوب في التعامل مع الطلبة هو من سبيل الصوفيَّة والحزبية والشيعة الإمامية، ليس من سبيل السلف الصالح؛ كما اشتهر عن المتصوِّفة قولهم: من اعترض انطرد.

نعم، إذا لمس الشيخ من الطالب انحرافًا عن أصول المنهج السلفيِّ، وميلًا لأهل البدع والأهواء؛ فعليه أن يرشده للصَّواب بالأدلَّة، حتىٰ يربيه علىٰ حسن الاتباع لا علىٰ التقليد المذموم، فإذا وجد منه عدمَ قبول الحق مع إساءة الأدب؛ فالمتعين عليه أن يسعي لتأديبه، وأن يصبر عليه، فإن أيس منه؛ فله أن يشهد الطلَّاب الآخرين علىٰ انحرافه، ويُقيم عليه الحجَّة أمامهم؛ حتىٰ يقنعهم بخلافاته معه في أصول المنهج؛ فيكونوا بذلك عونًا

للشيخ علىٰ تأديبه وزجره.

أما أن يكون الطالب علىٰ جادة السلف، وظهر منه الحرص علىٰ طلب العلم النافع، وإنما قد تصدر أحيانًا منه أخطاء قد لا يخلو منها أحيانًا العالم الكبير فضلًا عن الطالب المبتدئ؛ فالواجب علىٰ هذا المعلم: أن ينبِّهه إلىٰ هذه الأخطاء، ويشحذ من همَّته لمزيد من الاجتهاد في تحصيل العلم ونشره، لا أن يثبِّطه ويزدري جهده ويسِمُهُ بأوصاف لا يوصف بها إلا الجهال أو أهل الأهواء، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ﴾ [الشعراء: ١٨٣].

فهذا الشيخ المتعصِّب لنفسه يريد أن تظل له الصدارة، ويعتبر إن تصدَّر أحد الطلاب للتدريس بين يديه، وعلىٰ عينه في منطقته؛ أنه يزعزع هذه الصدارة، ومن ثَمَّ يعتبر هذا التصدُّر من هذا الطالب نوعًا من أنواع المنازعة لسلطانه، وعلىٰ الجانب الآخر لا يقبل هذا الشيخ أن يُنازع مِن قِبَل شيخ آخر في بلدته؛ فلا يسمح أبدًا لأحد غيره من أهل العلم أن يلقي درسًا في قريته، ولا في قرية قريبة من قريته.

وهذا الشيخ المتعصِّب لنفسه قد خالف بسلوكه هذا هديَ السلف الصالح، حيث كانوا لا يتسارعون إلىٰ منصب الدعوة والفتوىٰ، بل ودَّ أحدهم لو جاء في بلده من يكفيه هذا الفرض الكفائي، حتىٰ يرفع عن كاهله

هذه الأمانة الثقيلة؛ كما قال ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص٧٢): «وقد كان علماء السلف - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ -، مع أنهم قد جمعوا العلوم المشروطة في الفتيا؛ يمتنعون تورعًا» اهـ.

۞ وإليك باقة من الآثار السلفية في هذا الباب:

قال ابن المبارك في «الزهد» (ص٥٨): أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، قال: «أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ - أراه قال -، فما كان منهم محدِّث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفتٍ إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا»(١).

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٧) قال: حدثنا أبو بكر الحميدي، قال: ثنا سفيان به بلفظ: «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من

(١) **وأخرجه من طريق ابن المبارك**: ابن عبد البر في «الجامع»، وتابع ابن المبارك علىٰ هذا اللفظ جمعٌ مِنَ الثقات عن سفيان الثوري، عن عطاء؛ به. وإليك تخريج مروياتهم:

١- أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن، أخرجه الدارمي في المقدمة (١٣٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٨١٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٤) (٦٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٨٦).

٢- محمد بن عبد الله الأسدي مقرونًا بأبي نعيم: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١١٠).

٣- نصر بن مزاحم: أخرجه ابن حبان في الثقات (٩/ ٢١٥).

٤- قبيصة: أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٤) (٦٤١).

أصحاب رسول الله ﷺ يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلىٰ هذا، وهذا إلىٰ هذا؛ حتىٰ ترجع إلىٰ الأول»[1].

- **وتابع السفيانين:**

حماد بن زيد عند ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٨)، ولفظه: «أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ، كلّهم من الأنصار، إذا سئل أحدهم عن الشيء أحبَّ أن يكفيه صاحبه».

وشعبة عند ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٠).

وقال الدارمي في «المقدمة» (ص١٣٦): حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار، ثنا أبو بكر، عن داود قال: سألت الشعبي: كيف كنتم تصنعون إذا سئلتم؟ قال: علىٰ الخبير وقعت، كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه: أفتهم؛ فلا يزال حتىٰ يرجع إلىٰ الأول.

وقال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٨٨): أخبرنا جعفر - هو ابن محمد الصندلي-، أخبرنا محمد بن المثنىٰ، سمعت بشر بن الحارث يقول: سمعت المعافىٰ بن عمران يذكر عن سفيان، قال: «أدركت الفقهاء،

---

(١) وأخرجه من طريق **الفسوي**: الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٣) (٦٤٠).

وهم يكرهون أن يجيبوا في المسائل والفتيا، ولا يفتوا؛ حتىٰ لا يجدوا بدًّا من أن يفتوا».

وقال المعافىٰ: سألت سفيان، فقال: «أدركت الناس مِمَّن أدركت مِنَ العلماء والفقهاء، وهم يترادون المسائل، يكرهون أن يجيبوا فيها؛ فإذا أعفوا عنها، كان ذلك أحب إليهم»(١).

وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٧): حدثنا أبو بكر الحميدي، قال: ثنا سفيان، قال: حدثنا عطاء بن السائب: «أدركت أقوامًا، إن كان أحدهم ليُسأل عن الشيء فيتكلم، وإنه ليرعد»(٢).

وقال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٩٨): أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْدَلِيُّ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرًا قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسْأَلَ؛ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسْأَلَ»(٣).

وقال الآجري (ص٩٨، ٩٩): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ

---

(١) **وأخرجه من طريق الآجري**: الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٤٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٣).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٠٨٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٦).

(٣) **إسناده صحيح**: وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٠٨٤).

الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: وَاللهِ يَا أَبَا حَمْزَةَ، لَقَدْ تَكَلَّمْتُ، وَلَوْ أَجِدُ بُدًّا مَا تَكَلَّمْتُ، وَإِنَّ زَمَانًا أَكُونُ فِيهِ فَقِيهَ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَزَمَانُ سُوءٍ».

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ص٦٥٠) بإسنادٍ صحيح عن أبي بكر الأثرم، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «من عرَّض نفسه للفتيا؛ فقد عرَّضها لأمر عظيم، إلا أنه قد تجيء الضرورة. قال الحسن: إن تركناهم وكلناهم إلىٰ عيٍّ شديد، فإنَّما تكلَّم القوم علىٰ هذا؛ كان قوم يرون أنهم أكثر من غيرهم فتكلَّموا». قيل لأبي عبد الله: فأيما أفضل الكلام أو الإمساك؟ قال: الإمساك أحبُّ إليَّ لا شك؛ قيل له: فإذا كانت الضرورة؟ فجعل يقول: الضرورة الضرورة!! وقال: الإمساك أسلم له.

قال الخطيب: «الإمساك أقرب إلىٰ السلامة، لكن ما يحُوزُه المجتهد إذا نصح وبذل مجهوده في طلب الحقِّ من الفضل وعظيم الثواب والأجر؛ أولىٰ ما رغب فيه الراغبون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٢٠٥): ثنا أبي، حدثنا يونس بن عبد الأعلىٰ قال: سمعت الشافعي يقول: «ما أدركت أحدًا - جمع الله فيه من أداة الفتيا؛ ما جمع سفيان بن عيينة - أوقف عن الفتيا منه».

ثم قال: ثنا أبي، ثنا حرملة بن يحيىٰ أبو حفص التجيبي، قال: سمعت الشافعي يقول: «ما رأيت أحدًا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيت أحدًا أكفَّ عن الفتيا منه»[1].

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٠٧٩) بإسناد صحيح عن إسحاق بن راهويه، قال: قال ابن عيينة: «أعلم الناس بالفتوىٰ أسكتُهُم فيها، وأجهل الناس بالفتوىٰ أنطقهم فيها».

قال الخطيب: «وقلَّ من حرص علىٰ الفتوىٰ، وسابق إليها، وثابر عليها؛ إلا قلَّ توفيقه، واضطرب في أمره. وإذا كان كارهًا لذلك غير مختارٍ له، ما وجد مندوحة عنه، وقدر أن يحيل بالأمر فيه علىٰ غيره؛ كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في فتواه وجوابه أغلب، وقد قال النبي ﷺ لجابر بن سمرة - ثم ذكر إسناده إلىٰ الرسول ﷺ-: «**يا عبد الرحمن، لا تسأل الإمارة؛ فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أُعنت عليها**».

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه أيضًا في مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٢، ٣٣) في ترجمة ابن عيينة، وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٦٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٠٧٨)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (١٤)، من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت يونس بن عبد الأعلىٰ؛ به.

قلت: وهذا من دقيق فقه الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالذي يطلب الإمارة في الفتيا طلبًا للرئاسة؛ مثل الذي يطلب الإمارة في الدنيا طلبًا للرئاسة، وهذا قياس تامٌّ صحيح الأركان.

ثم قال الخطيب: «فإن قال قائل: فقد قال عليُّ بن أبي طالب: «سلوني قبل أن تفقدوني»(١)، قيل له: الخبر عنه بذلك معروف».

ثم قال الخطيب: «وإنما كان يقول هذا القول وقد انتهىٰ الأمر إليه،

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في تفسيره (١٣/ ٢٢١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٨٣- ٥٠٦)، من طريق بسام الصيرفي، قال: ثنا أبو الطفيل عامر بن واثلة، ذكر أنَّ عليًّا قام علىٰ المنبر فقال: سلوني قبل أن لا تسألوني، ولن تسألوا بعدي مثلي. فقام ابن الكواء فقال: مَنْ الذين بدَّلوا نعمة الله كفرًا وأحلوا قومهم دار البوار؟ قال: منافقو قريش. وهذا إسناد جيد.

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٤١): عن معمر، عن وهب بن عبد الله، عن أبي الطفيل قال: شهدت عليًّا وهو يخطب، وهو يقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلىٰ يوم القيامة إلا حدَّثتكم به، وسلوني عن كتاب الله؛ فوالله ما من آية إلَّا وأنا أعلم بليلٍ نزلت أم بنهار، أم في سهل، أم في جبل.

وأخرجه الخطيب من طريقه، وهذا إسناد صحيح.

وقال ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٥/ ٣١٢): حدثنا ابن عيينة عن يحيىٰ بن سعيد، قال: لم يكن أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ يقول: سلوني. إلَّا علي بن أبي طالب.

وأخرجه الخطيب من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن ابن عيينة، عن يحيىٰ بن سعيد قال: - أراه عن سعيد بن المسيّب - قال:... وذكره.

وتعيَّنت الفتوىٰ عليه، وانقرضت الفقهاء من الصحابة سواه، وحصل في جمع أكثرهم عامة، ولولا ذاك ما بُليَ بما بُلي به، ألا ترىٰ أنه لم يقل هذا في عهد أبي بكر، ولا في عهد عمر؛ لأنه قد كان في ذلك الوقت جماعةٌ يكفون أمر الفتوىٰ.

ثم مِن أين بعد عليٍّ مثله؛ حتىٰ يقول هذا القول؟» اهـ.

(مبحث فرعي): الفتوى في المسائل الحادثة الواقعة دون المفترضة المتوقعة:

قال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٩٩): «وَأَمَّا مَنْ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْأَمْرِ سَأَلَ: هَلْ كَانَ؟ فَإِنْ قِيلَ: كَانَ؛ أَفْتَىٰ فِيهِ، وَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَكُنْ؛ لَمْ يُفْتِ فِيهِ؛ كُلُّ ذَلِكَ إِشْفَاقًا مِنَ الْفُتْيَا».

وقال ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص٧٩): «وكان علماء السلف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ لشدَّة ورعهم، إذا سُئلوا عن الشيء يقولون: أوقع هذا؟ فإن لم يكن وقع، قالوا: دعونا حتىٰ يقع».

وبوَّب الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١) قال: بابٌ: «القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها».

قال أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» (ص٧٥): حدثنا عبد الرحمن بن

مهدي، حدثنا موسىٰ بن علي، عن أبيه قال: كَانَ زيد بن ثابت إِذَا سأله رجل عن شيء، قال: آلله أكان هذا؟ فإن قال: نعم. تكلَّم فيه، وإلَّا لم يتكلَّم[1].

وأخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (ص٩٩)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص٢١) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قال: كَانَ زيد بن ثابت إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ؛ قَالَ: هَلْ وَقَعَ؟ فَإِنْ قَالُوا لَهُ: لَمْ يَقَعْ. لَمْ يُخْبِرْهُمْ، وَإِنْ قَالُوا: قَدْ وَقَعَ. أَخْبَرَهُمْ».

وقال أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» (ص٧٦): حدثنا عبدالرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان، عن عبد الملك بن أبجر، عن الشعبي، عن مسروق قال: سألت أُبَيَّ بنَ كعب عن شيءٍ؟ فقال: أكان بعد؟ فإن قلت: لا. قال: فأجِمَّنا حتىٰ يكون؛ فإذا كان اجتهدنا لك رأينا[2].

وأخرجه الآجري في «أخلاق العلماء» (ص١٠٠) من طريق فِرَاسٍ، عَنْ

(١) **إسناده جيد**: وأخرجه أيضًا الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٢٥)، من طريق أبي خيثمة؛ به.

وموسىٰ بن علي هو ابن رباح اللَّخمي؛ وثَّقه الأغلب، لكن قال ابن معين: لم يكن بالقوي. وقال الذهبي: ثبت صالح. وكأن الذهبي اعتمد قول الأغلب، وأما الحافظ فقال: صدوق ربما أخطأ. فكأن الحافظ اعتمد قول ابن معين.

وأخرجه الآجري في أخلاق العلماء (ص١٠٠)، من طريق أبي نعيم، عن موسىٰ بن علي؛ به.

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه أيضًا الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦٢٦) من طريق أبي خيثمة؛ به، وصحَّحه العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: «يَا عَمَّاهُ، كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، أَكَانَ هَذَا؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَاعْفِنَا حَتَّىٰ يَكُونَ».

وهذا الحذر من السَّلف الصالح إنما بَنَوه - علىٰ ما يظهر- علىٰ كراهية النبيِّ ﷺ للمسائل - أي: للإكثار منها بغير حاجة وقبل نزولها -؛ كما قال أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» (ص٧٧): حدَّثنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي-، حدثنا مالك عن الزهري، عن سهل بن سعد قال: كره رَسُولُ اللهِ ﷺ المَسَائِلَ وعابها(١).

---

(١) **إسناده صحيح**: هكذا رواه أبو خيثمة مختصرًا، وأصله في الصحيحين، في قصة عويمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ فعن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عُوَيْمِرًا أَتَىٰ عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي عَجْلَانَ، فَقَالَ: كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ سَلْ لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؛ فَأَتَىٰ عَاصِمٌ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ... فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَسَائِلَ؛ فَسَأَلَهُ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَرِهَ المَسَائِلَ وَعَابَهَا.

قَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَجَاءَ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**قَدْ أَنْزَلَ اللهُ القُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ**»؛ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْمُلَاعَنَةِ بِمَا سَمَّىٰ اللهُ فِي كِتَابِهِ؛ فَلَاعَنَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ حَبَسْتُهَا فَقَدْ ظَلَمْتُهَا. فَطَلَّقَهَا، فَكَانَتْ سُنَّةً لِمَنْ كَانَ بَعْدَهُمَا فِي المُتَلَاعِنَيْنِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**انْظُرُوا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمَ، أَدْعَجَ العَيْنَيْنِ، عَظِيمَ الأَلْيَتَيْنِ، خَدَلَّجَ السَّاقَيْنِ؛ فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُحَيْمِرَ كَأَنَّهُ**
=

وأخرج البخاري (٢٤٠٨)، ومسلم (١٧١٥) من حديث المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ المَالِ**».

وبنحوه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَىٰ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا؛ فَيَرْضَىٰ لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ**»، أخرجه مسلم (١٧١٥).

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «**فُلَانٌ**»؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]».

وبوَّب البخاري في «صحيحه»: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وأخرج تحته برقم (٤٦٢١) من طريق شُعْبَةَ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَةً، مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ؛ قَالَ: «**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ؛ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**». قَالَ: فَغَطَّىٰ أَصْحَابُ

=
وَحَرَةٌ، **فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْمِرًا إِلَّا قَدْ كَذَبَ عَلَيْهَا**»؛ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَىٰ النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ عُوَيْمِرٍ، فَكَانَ بَعْدُ يُنْسَبُ إِلَىٰ أُمِّهِ.

رَسُولِ اللهِ ﷺ وُجُوهَهُمْ لَهُمْ خَنِينٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «**فُلَانٌ**»؛ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، وأخرجه مسلم (٢٣٥٩).

وفي رواية هشام الدُّسْتُوائي عن قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **قَالَ**: سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ حَتَّىٰ أَحْفَوْهُ بِالْمَسْأَلَةِ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ المِنْبَرَ فَقَالَ: «**لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنْتُ لَكُمْ**»؛ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ لَافٌّ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ يَبْكِي، فَأَنْشَأَ رَجُلٌ كَانَ إِذَا لَاحَىٰ يُدْعَىٰ إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «**أَبُوكَ حُذَافَةُ**». ثُمَّ أَنْشَأَ عُمَرُ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا؛ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ سُوءِ الفِتَنِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا رَأَيْتُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ كَاليَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ صُوِّرَتْ لِي الجَنَّةُ وَالنَّارُ، حَتَّىٰ رَأَيْتُهُمَا دُونَ الحَائِطِ**»؛ فَكَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ هَذَا الحَدِيثَ عِنْدَ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]؛ أخرجه البخاري (٧٠٨٩).

وأخرجه مسلم (٢٣٥٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، بنحوه.

وأخرج مسلم (٢٣٦٠) من حديث أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أُكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «**سَلُونِي عَمَّ شِئْتُمْ**»؛ فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «**أَبُوكَ حُذَافَةُ**». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ

أَبِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَىٰ شَيْبَةَ**». فَلَمَّا رَأَىٰ عُمَرُ مَا فِي وَجْهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْغَضَبِ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَىٰ اللهِ.

وأخرج أيضًا البخاري في الباب السابق برقم (٤٦٢٢)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتِهْزَاءً، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: مَنْ أَبِي؟ وَيَقُولُ الرَّجُلُ تَضِلُّ نَاقَتُهُ: أَيْنَ نَاقَتِي؟ «فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِمْ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** ﴾ [المائدة: ١٠١]، حَتَّىٰ فَرَغَ مِنَ الآيَةِ كُلِّهَا.

وأخرج البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من طريق أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَىٰ أَنْبِيَائِهِمْ؛ فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

وأخرجه مسلم (١٣٣٧) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ؛ فَحُجُّوا**»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّىٰ قَالَهَا ثَلَاثًا؛ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ**»، ثُمَّ قَالَ: «**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ...**» الحديث.

وأخرجه أيضًا من طريق ابْنِ شِهَابٍ، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، عن أبي هريرة؛ به.

(٢٣٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ يَحْيَىٰ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا: مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ؛ فَحُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ**».

قال ابن الملقن في «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٣/ ٤٦٣): «وكلها محمولة عَلَىٰ السؤال تكلُّفًا وتعنُّتًا، وما لا حاجة لَهُ به؛ كسؤال اليهود.

أما من سأَل لحادثة وقعت لَهُ؛ فلا ذم عليه، بل هو واجب؛ قَالَ تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل: ٤٣].

وأما قوله: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة: ١٠١]؛ فالنهي عن السؤال عما لا فائدة فيه...

ويجوز أن يكون (النهي) عمَّا لم يذكر في القرآن مما عفا عنه، فحرِّم مِن أجل ذَلِكَ؛ كما سلف في الحديث، وربما كان في الجواب ما يسوء السائل؛ كما في الآية» اهـ.

قلت: ومن ثَمَّ كَرِه مَن كَرِه مِن أئمَّة السلف كثرةَ المسائل والإيرادات والأغلوطات.

قال الشاطبي في «الموافقات» (٥/ ٣٧٤): «الإكثار من الأسئلة مذمومٌ، والدليل عليه النقل المستفيض من الكتاب والسنَّة وكلام السلف الصالح».

قال أبو خثيمة في «العلم» (ص٧٨): حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان عن زُبَيد قال: ما سألت إبراهيم عن شيء قط إلا رأيت فيه الكراهية.

وسنده صحيح.

وقال الشاطبي (٥/ ٣٨٥-٣٨٧): «وَالْحَاصِلُ [مِنْهَا] أَنَّ كَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَمُتَابَعَةَ الْمَسَائِلِ بِالْأَبْحَاثِ الْعَقْلِيَّةِ وَالِاحْتِمَالَاتِ النَّظَرِيَّةِ؛ مَذْمُومٌ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَدْ وُعِظُوا فِي كَثْرَةِ السُّؤَالِ حَتَّىٰ امْتَنَعُوا مِنْهُ، وَكَانُوا يُحِبُّونَ أَنْ يَجِيءَ الْأَعْرَابُ فَيَسْأَلُوهُ؛ حَتَّىٰ يَسْمَعُوا كَلَامَهُ، وَيَحْفَظُوا مِنْهُ الْعِلْمَ؛ أَلَا تَرَىٰ مَا فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ»(١).

وَلَقَدْ أَمْسَكُوا عَنِ السُّؤَالِ حَتَّىٰ جَاءَ جِبْرِيلُ، فَجَلَسَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ وَالسَّاعَةِ وَأَمَارَتِهَا، ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ عليه الصلاة والسلام أَنَّهُ جِبْرِيلُ، وَقَالَ: «**أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٠) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهَكَذَا كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ؛ لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ فِي السُّؤَالِ كَثِيرًا، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَهَابُونَ ذَلِكَ؛ قَالَ أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ - وَقَدْ قَدِمَ عَلَىٰ مَالِكٍ -: «وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ يَجْعَلُونَنِي أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا أَجَابَ يَقُولُونَ: قُلْ لَهُ: فَإِنْ كَانَ كَذَا. فَأَقُولُ لَهُ؛ فَضَاقَ عَلَيَّ يَوْمًا، فَقَالَ لِي: هَذِهِ سُلَيْسِلَةٌ بِنْتُ سُلَيْسِلَةٍ، إِنْ أَرَدْتَ هَذَا فَعَلَيْكَ بِالْعِرَاقِ»، وَإِنَّمَا كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ فِقْهَ الْعِرَاقِيِّينَ وَأَحْوَالَهُمْ؛ لِإِيغَالِهِمْ فِي المسائل، وكثرة تفريعهم في الرأي[1].

وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْهَا عَنْ قَضَاءِ الْحَائِضِ الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ؛ فَقَالَتْ لَهَا: «أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟»[2]؛ إِنْكَارًا عَلَيْهَا السُّؤَالَ عَنْ مِثْلِ هَذَا، وَقَضَىٰ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ؛ فَقَالَ الَّذِي قَضَىٰ عليه: «كيف أغرم ما لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا شَهِقَ وَلَا اسْتَهَلَّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ»، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إنما هذا من إخوان الكهان**»[3].

وَقَالَ رَبِيعَةُ لِسَعِيدٍ فِي مَسْأَلَةِ عَقْلِ الْأَصَابِعِ حِينَ عَظُمَ جُرْحُهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا: «نَقَصَ عَقْلُهَا؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: أَعِرَاقِيٌّ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَثَبِّتٌ أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ. فَقَالَ: هِيَ السُّنَّةُ يا ابن أَخِي».

---

(١) ذكره القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ٤٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٨)، ومسلم (١٦٨١).

وَهَذَا كَافٍ فِي كَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ السُّؤَالِ فِي الْجُمْلَةِ».

ثم قال: «وَيَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا أَنَّ لِكَرَاهِيَةِ السُّؤَالِ مَوَاضِعَ، نَذْكُرُ مِنْهَا عَشَرَةَ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: السُّؤَالُ عَمَّا لَا يَنْفَعُ فِي الدِّينِ؛ كسؤال عبد الله بن حذافة: من أَبِي؟»، وَرُوِيَ فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سُئِلَ: مَا بَالُ الْهِلَالِ يَبْدُو رَقِيقًا كَالْخَيْطِ، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَنْمُو حَتَّىٰ يَصِيرَ بَدْرًا، ثُمَّ يَنْقُصُ إِلَىٰ أَنْ يَصِيرَ كَمَا كَانَ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾ الْآيَةَ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [الْبَقَرَة: ١٨٩]؛ فَإِنَّمَا أُجِيبَ بِمَا فِيهِ مِنْ مَنَافِعِ الدِّينِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَ بَعْدَمَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ حَاجَتَهُ؛ كَمَا سَأَلَ الرجل عَنِ الْحَجِّ: أَكُلَّ عَامٍ؟ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آلُ عِمْرَانَ: ٩٧] قَاضٍ بِظَاهِرِهِ أَنَّهُ لِلْأَبَدِ؛ لِإِطْلَاقِهِ، وَمِثْلُهُ سُؤَالُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [الْبَقَرَة: ٦٧].

وَالثَّالِثُ: السُّؤَالُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ، وَكَأَنَّ هَذَا -وَاللهُ أَعْلَمُ- خَاصٌّ بِمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ حُكْمٌ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ قَوْلُهُ: «**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ**»(١)، وَقَوْلُهُ: «**وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ لا عن نسيان؛ فلا تبحثوا عنها**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **ضعيف:** ضعفه الألباني في غاية المرام (٤).

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَسْأَلَ عَنْ صِعَابِ الْمَسَائِلِ وَشِرَارِهَا؛ كَمَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأُغْلُوطَاتِ.

وَالْخَامِسُ: أَنْ يَسْأَلَ عَنْ عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّعَبُّدَاتِ الَّتِي لَا يُعْقَلُ لَهَا مَعْنًىٰ، أَوِ السَّائِلُ مِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ السُّؤَالُ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ قَضَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ.

وَالسَّادِسُ: أَنْ يَبْلُغَ بِالسُّؤَالِ إِلَىٰ حَدِّ التَّكَلُّفِ وَالتَّعَمُّقِ، وَعَلَىٰ ذَلِكَ يَدُلُّ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [ص: ٨٦]، وَلَمَّا سَأَلَ الرَّجُلُ: «يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ! هَلْ تَرِدُ حَوْضَكَ السِّبَاعُ؟ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ! لَا تُخْبِرْنَا؛ فَإِنَّا نَرِدُ عَلَىٰ السِّبَاعِ وَتَرِدُ علينا». الحديث.

وَالسَّابِعُ: أَنْ يَظْهَرَ مِنَ السُّؤَالِ مُعَارِضَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالرَّأْيِ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَعِيدٌ: «أَعِرَاقِيٌّ أَنْتَ؟»، وَقِيلَ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: «الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ؛ أَيُجَادِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ مِنْهُ وَإِلَّا سَكَتَ».

وَالثَّامِنُ: السُّؤَالُ عَنِ الْمُتَشَابِهَاتِ، وَعَلَىٰ ذَلِكَ يَدُلُّ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾ الْآيَةَ [آلُ عِمْرَانَ: ٧].

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا للخصومات؛ أسرع التَّنَقُّلَ».

وَمِنْ ذَلِكَ سُؤَالُ مَنْ سَأَلَ مَالِكًا عَنِ الِاسْتِوَاءِ، فَقَالَ: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ».

وَالتَّاسِعُ: السُّؤَالُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَقَدْ سُئِلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ قِتَالِ أَهْلِ صِفِّينَ؛ فَقَالَ: «تِلْكَ دِمَاءٌ كَفَّ اللهُ عَنْهَا يَدَيَّ؛ فَلَا أحب أن يلطخ بها لساني».

وَالْعَاشِرُ: سُؤَالُ التَّعَنُّتِ وَالْإِفْحَامِ وَطَلَبِ الْغَلَبَةِ فِي الْخِصَامِ، وَفِي الْقُرْآنِ فِي ذَمِّ نَحْوِ هَذَا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ٢٠٤﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٠٤].

وَقَالَ: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨﴾ [الزُّخْرُفُ: ٥٨].

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَىٰ الله الألد الخصم»[1].

هذه جملة مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُكره السُّؤَالُ فِيهَا، يُقَاسُ عَلَيْهَا مَا سِوَاهَا، وَلَيْسَ النَّهْيُ فِيهَا وَاحِدًا، بَلْ فِيهَا مَا تَشْتَدُّ كَرَاهِيَتُهُ، وَمِنْهَا مَا يَخِفُّ، وَمِنْهَا مَا يَحْرُمُ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَحَلَّ اجْتِهَادٍ، وَعَلَىٰ جُمْلَةٍ مِنْهَا يَقَعُ النَّهْيُ عَنِ الْجِدَالِ فِي الدِّينِ؛ كَمَا جَاءَ: «**إِنَّ الْمِرَاءَ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**».

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ الْآيَةَ [الْأَنْعَامُ: ٦٨].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨).

وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ أَوِ الْأَحَادِيثِ؛ فَالسُّؤَالُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، والجواب بحسبه» اهـ.

قلتُ: ولذلك ليس الفقيه هو الذي يفتي في كثير من المسائل، ويحبُّ أن يُسأل بكثرة، ويتجرَّأ علىٰ النار؛ إنما الفقيهُ كما أخرج ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٧/ ١٨٦) عن أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ شَيْءٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ الْفُقَهَاءَ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهًا بِعَيْنَيْكَ، إِنَّمَا الْفَقِيهُ: الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الْبَصِيرُ بِدِينِهِ، الْمُدَاوِمُ عَلَىٰ عِبَادَةِ رَبِّهِ»[(١)].

- **(مبحث فرعي): التوقف في تفسير القرآن يشبه التوقف في الفتيا:**

يشبه مسألةَ الفتيا: تفسيرُ القرآن؛ فقد كان بعض السلف يهاب الكلام في تفسير القرآن، كما كانوا يهابون الفتيا، ومن الآثار الدالة علىٰ هذا:

قال ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٩/ ط: هجر): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه أيضًا الدارمي في مقدمة السنن (٣٠٢)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص٧٤)، من طريق الحسن بن عَرَفة، عن الْمُبَارَك بْن سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ الْمِنْقَرِيِّ؛ به.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٢/ ٧) من طريق سفيان بن عيينة، عن رجل، عن الحسن؛ فأبهم عِمْرَانَ الْمِنْقَرِيِّ، وزاد في آخره: «وَمَا رَأَيْتُ فَقِيهًا قَطُّ، يُدَارِي وَلَا يُمَارِي، يَنْشُرُ حِكْمَةَ اللهِ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ حَمِدَ اللهَ، وَإِنْ رُدَّتْ حَمِدَ اللهَ».

الضَّبِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكْتُ فُقَهَاءَ الْمَدِينَةِ، وَإِنَّهُمْ لَيُعَظِّمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ، مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَنَافِعٌ»(١).

وقال ابن جرير: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَالَ: «لَا أَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا»(٢).

وقال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي الْمَعْلُومِ مِنَ الْقُرْآنِ»(٣).

حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَ أُنْزِلَ الْقُرْآنُ؛ اتَّقِ اللهَ، وَعَلَيْكَ بِالسَّدَادِ»(٤).

وقال: وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي

(١) إسناده صحيح.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٨١) (٥/ ١٣٧) عن مطرف بن عبد الله، عن مالك؛ به، وسنده صحيح.

(٣) إسناده صحيح.

(٤) **إسناده صحيح**: أخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد لابن المبارك» (٢/ ٥٧)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/ ٢١٣)، من طريق ابن عون؛ به.

مُلَيْكَةَ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ: «سُئِلَ عَنْ آيَةٍ، لَوْ سُئِلَ عَنْهَا بَعْضُكُمْ لَقَالَ فِيهَا؛ فَأَبَىٰ أَنْ يَقُولَ فِيهَا»[١].

وقال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: جَاءَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ إِلَىٰ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، فَسَأَلَهُ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَالَ لَهُ: «أُحَرِّجُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا قُمْتَ عَنِّي؛ أَوْ قَالَ: أَنْ تُجَالِسَنِي»[٢].

وقال في (١/ ٨١): حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ شَوْذَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: «كُنَّا نَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ، وَإِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ سَكَتَ كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ»[٣].

وقال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: «لَا تَسْأَلْنِي عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَسَلْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَا

---

(١) إسناده صحيح.

(٢) إسناده فيه انقطاع.

(٣) **إسناده حسن**: ابن شوذب صدوق عابد، ويزيد بن أبي يزيد مشهورٌ بالرِّشك، والرشك بالفارسية: الكبير اللحية، وبذلك لُقِّب لكبر لحيته، وهو ثقة عابد.

يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ»؛ يَعْنِي عِكْرِمَةَ[(١)].

وقال: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: «وَاللهِ مَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا، وَلَكِنَّهَا الرِّوَايَةُ عَنِ اللهِ»[(٢)].

وقال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ صَالِحٍ - يَعْنِي: ابْنَ مُسْلِمٍ-، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا أَقُولُ فِيهِنَّ حَتَّىٰ أَمُوتَ: الْقُرْآنُ، وَالرُّوحُ، وَالرَّأْيُ»[(٣)].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلَّام في «فضائل القرآن» (٢/ ٢١٢): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَمَا ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: ٤]؟ قَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا سَأَلْتُكَ لِتُحَدِّثَنِي. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هُمَا يَوْمَانِ ذَكَرَهُمَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، اللهُ أَعْلَمُ بِهِمَا». فَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللهِ مَا لَا يَعْلَمُ[(٤)].

---

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (٢/ ٢١٣) (٨٤٧).

(٢) إسناده صحيح.

(٣) إسناده ضعيف، فيه مبهم.

(٤) **أثر صحيح**: وأخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٣/ ٢٥٤/ ط: هجر) من طريق يعقوب بن =

وقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَمَا رَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فَلَمْ يَقُلْ فِيهَا شَيْئًا، فَقَالَ سَعِيدٌ: كَانَ لَا يَعْلَمُهَا(١).

وقال في (٢/ ٢١٤) (٨٥١): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُنَا يَتَّقُونَ التَّفْسِيرَ وَيَهَابُونَهُ»(٢).

=

إبراهيم؛ به، ثم أخرجه من طريق أيوب، عن ابن أبي مليكة؛ به.

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٥) من طريق ابْن جُرَيْجٍ، قَالَ: أخبرنا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أنا وَعَبْدُ اللهِ بْنُ فَيْرُوزَ مَوْلَىٰ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عَلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ فَيْرُوزَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، قَوْلُ اللهِ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة: ٥] الْآيَةَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ فَيْرُوزَ مَوْلَىٰ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة: ٥]. فَقَالَ لَهُ ابْنُ فَيْرُوزَ: أَسْأَلُكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيَّامًا سَمَّاهَا اللهُ تَعَالَىٰ، لَا أَدْرِي مَا هِيَ، أَكْرَهُ أَنْ أَقُولَ فِيهَا مَا لَا أَعْلَمُ»، قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَضَرَبَ الدَّهْرُ حَتَّىٰ دَخَلْتُ عَلَىٰ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، فَسُئِلَ عَنْهَا؛ فَلَمْ يَدْرِ مَا يَقُولُ فِيهَا؛ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أُخْبِرُكَ مَا حَضَرْتُ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ لِلسَّائِلِ: هَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَدِ اتَّقَىٰ أَنْ يَقُولَ فِيهَا، وَهُوَ أَعْلَمُ مِنِّي.

(١) إسناده صحيح.

(٢) إسناده صحيح.

قلتُ: وقال الإمام محمَّد بن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة تفسيره «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (١/ ٨٣/ ط: هجر) بعد أن أخرج جملة من هذه الآثار:

«وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَمَّنْ ذَكَرْنَاهَا عَنْهُ مِنَ التَّابِعِينَ، بِإِحْجَامِهِ عَنِ التَّأْوِيلِ؛ فَإِنَّ فِعْلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، كَفِعْلِ مَنْ أَحْجَمَ مِنْهُمْ عَنِ الْفُتْيَا فِي النَّوَازِلِ وَالْحَوَادِثِ، مَعَ إِقْرَارِهِ بِأَنَّ اللهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - لَمْ يَقْبِضْ نَبِيَّهُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ الدِّينِ بِهِ لِعِبَادِهِ، وَعِلْمِهِ بِأَنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ نَازِلَةٍ وَحَادِثَةٍ حُكْمًا مَوْجُودًا، بِنَصٍّ أَوْ دَلَالَةٍ؛ فَلَمْ يَكُنْ إِحْجَامُهُ عَنِ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ إِحْجَامَ جَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ فِيهِ حُكْمٌ مَوْجُودٌ بَيْنَ أَظْهُرِ عِبَادِهِ، وَلَكِنْ إِحْجَامَ خَائِفٍ أَنْ لَا يَبْلُغَ فِي اجْتِهَادِهِ مَا كَلَّفَ اللهُ الْعُلَمَاءَ مِنْ عِبَادِهِ فِيهِ. فَكَذَلِكَ مَعْنَىٰ إِحْجَامِ مَنْ أَحْجَمَ عَنِ الْقِيلِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، وَتَفْسِيرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّلَفِ؛ إِنَّمَا كَانَ إِحْجَامُهُ عَنْهُ حَذَارَ أَنْ لَا يَبْلُغَ أَدَاءَ مَا كُلِّفَ مِنْ إِصَابَةِ صَوَابِ الْقَوْلِ فِيهِ، لَا عَلَىٰ أَنَّ تَأْوِيلَ ذَلِكَ مَحْجُوبٌ عَنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ غَيْرُ مَوْجُودٍ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ» اهـ.



ثانيًا
الشيخ المتعصِّب لنفسه يعتقد في نفسه أنه أعلم أهل الأرض

هذه مسألة هامَّة صارت مثارَ خلافٍ عند المتعصِّبين – خاصَّة علىٰ منتديات الشبكة العنكبوتية –؛ مِمَّا أجَّج بينهم نار العصبيَّة المقيتة والحزبيَّة البغيضة، ألا وهي قول كل طائفة في شيخها: «أعلم أهل الأرض»، أو: «أعلم الناس».

لكن المصيبة أن يعتقد الشيخ هذا في نفسه.

وهذا الداء من أعظم الأدواء التي تصيب الشيخ المتعصِّب لنفسه.

وهذه المقولة إن كانت تصدر من أهل بدع وأهواء؛ فلا إشكال، لكن حين تصدر من أناسٍ ينتسبون إلىٰ المنهج السلفيِّ؛ فهنا تكون الطامَّة والفاقرة التي تهدم هؤلاء، وتحيِّدهم عن السبيل القويم.

فأقول لهؤلاء: هل يصح أن تقولوا في عالم بعينه – مهما كان علمه –: «أعلم أهل الأرض»، وهل يصح أن يعتقد هذا في نفسه؟

✍ **والجواب فيما يلي:**

أخرج البخاري في «صحيحه» (١٢٢) من طريق سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ:

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا البَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَىٰ لَيْسَ بِمُوسَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَىٰ آخَرُ؟ فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَامَ مُوسَىٰ النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ. فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ؛ فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ ثَمَّ؛ فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، وَحَمَلَا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، حَتَّىٰ كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا وَنَامَا؛ فَانْسَلَّ الحُوتُ مِنَ المِكْتَلِ؛ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي البَحْرِ سَرَبًا، وَكَانَ لِمُوسَىٰ وَفَتَاهُ عَجَبًا، فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمِهِمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾﴾ [الكهف: ٦٢]. وَلَمْ يَجِدْ مُوسَىٰ مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّىٰ جَاوَزَ المَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ قَالَ مُوسَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾ [الكهف: ٦٤]. فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَىٰ الصَّخْرَةِ؛ إِذَا رَجُلٌ مُسَجًّىٰ بِثَوْبٍ - أَوْ قَالَ: تَسَجَّىٰ بِثَوْبِهِ -، فَسَلَّمَ مُوسَىٰ، فَقَالَ الخَضِرُ: وَأَنَّىٰ بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَىٰ. فَقَالَ: مُوسَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾﴾ [الكهف: ٦٦، ٦٧]،

يَا مُوسَىٰ إِنِّي عَلَىٰ عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَّمَكَهُ لَا أَعْلَمُهُ. ﴿قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾﴾ [الكهف: ٦٩]، فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَىٰ سَاحِلِ الْبَحْرِ، لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ؛ فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، فَعُرِفَ الْخَضِرُ؛ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، فَجَاءَ عُصْفُورٌ، فَوَقَعَ عَلَىٰ حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ نَقْرَةً أَوْ نَقْرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ؛ فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَىٰ، مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللهِ إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا الْعُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ. فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَىٰ لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ، فَنَزَعَهُ؛ فَقَالَ مُوسَىٰ: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَىٰ سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا؟ قَالَ: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾﴾ [الكهف: ٧٢، ٧٣] - فَكَانَتِ الْأُولَىٰ مِنْ مُوسَىٰ نِسْيَانًا -. فَانْطَلَقَا، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَاقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَىٰ: أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ؟ قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا؟ - قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْكَدُ - ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾، قَالَ الْخَضِرُ: بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٧، ٧٨]»؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمُ اللهُ مُوسَىٰ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّىٰ يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا».

وأخرجه البخاري في صحيحه في عدة أبواب هي:

- بَابُ حَدِيثِ الخَضِرِ مَعَ مُوسَىٰ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -.

- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَىٰ ﷺ فِي البَحْرِ إِلَىٰ الخَضِرِ.

- بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ.

- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ العِلْمَ إِلَىٰ اللهِ.

وأخرجه مسلم (٢٣٨٠).

قال ابن الملقن في «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٣/ ٣٧٧): «أما عَلَىٰ رواية: «**هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ: لَا**»؛ فلا عتب عليه؛ إذ أخبر عمَّا يعلم، وأمَّا عَلَىٰ رواية: «**أيُّ الناسِ أَعْلم؟ فقال: أنا**»؛ فهو راجع إلىٰ ما اقتضاه شهادة الحال، ودلالة النبوَّة، وكان منها بالمكان الأرفع والمرتبة العليا من العلم.

فالعتب إذن إنما وقع لأجل الإطلاق، وإن كان الأولىٰ إطلاق: الله أعلم. وقد قالت الملائكة: ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وقد قَالَ ﷺ لمَّا سُئِلَ عن الروح وغيره: «**لا أدري حتَّىٰ أسأل الله**»، وقد قَالَ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقيل: المراد بقوله: (أنا)؛ أي: بوظائف النبوة، وأمور الشريعة،

وسياسة الأمَّة، والخضر أعلم منه بأمور أخر من علوم غيبيَّة؛ كما ذكر من خبره، وكان موسىٰ أعلمَ عَلَىٰ الجملة، والعموم ممَّا لا يمكن جهل الأنبياء بشيء منه، والخضر أعلم عَلَىٰ الخصوص بما أُعْلِمَ من الغيوب وحوادث القدر ممَّا لا يعلم الأنبياء منه، إلَّا ما أُعلموا من غيبه.

ولهذا قَالَ لَهُ الخضر: «إنك عَلَىٰ علمٍ من علم الله (علَّمَكَه الله) لا أعلمه، وأنا عَلَىٰ علم من علم الله علَّمنيه لا تعلمه»؛ ألا تراه لم يعرف موسىٰ بني إسرائيل حتَّىٰ عرَّفه بنفسه؛ إذ لم يعرِّفه الله به».

وقال في (٣/ ٣٨٧): «وقد عتب الله عليه إذ لم يردَّ رد الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[البقرة: ٣٢] وقيل: جاء هذا تنبيهًا لموسىٰ، وتعليمًا لمن بعده، ودليلًا يقتدي به غيره في تزكية نفسه والعجب بحاله فيهلك، وإنَّما ألجئ موسىٰ للخضر للتأديب لا للتعليم. قَالَ أُبي: أعجب موسىٰ بعلمه؛ فعاقبه الله بما لقي من الخضر».

وقال الإمام مسلم (٢٧٦٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّىٰ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّىٰ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «**كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَدُلَّ عَلَىٰ رَاهِبٍ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟**

فَقَالَ:لَا. فَقَتَلَهُ، فَكَمَّلَ بِهِ مِائَةً. ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَدُلَّ عَلَىٰ رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟! انْطَلِقْ إِلَىٰ أَرْضِ كَذَا وَكَذَا؛ فَإِنَّ بِهَا أُنَاسًا يَعْبُدُونَ اللهَ فَاعْبُدِ اللهَ مَعَهُمْ، وَلَا تَرْجِعْ إِلَىٰ أَرْضِكَ؛ فَإِنَّهَا أَرْضُ سَوْءٍ. فَانْطَلَقَ حَتَّىٰ إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ؛ فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا بِقَلْبِهِ إِلَىٰ اللهِ. وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ. فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ، فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ؛ فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ، فَإِلَىٰ أَيَّتِهِمَا كَانَ أَدْنَىٰ فَهُوَ لَهُ. فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَدْنَىٰ إِلَىٰ الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ؛ فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ»، قَالَ قَتَادَةُ: فَقَالَ الْحَسَنُ: ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ لَمَّا أَتَاهُ الْمَوْتُ نَأَىٰ بِصَدْرِهِ».

قلتُ: فتأمل قوله ﷺ: «**ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَدُلَّ عَلَىٰ رَجُلٍ عَالِمٍ**»؛ تجد أنه ﷺ لم يخبر أن هذا القاتل وصل إلىٰ «أعلم أهل الأرض»، بل ذكر أنه وصل إلىٰ عالم من علماء الأرض في ذاك الوقت.

والظاهر أنه لا يصح إطلاق عبارة: «أعلم أهل الأرض» إلا علىٰ رسول الله النبي الأمِّي ﷺ، **ويدلُّ علىٰ هذا ما يلي:**

بوَّب البخاري في «**كتاب الإيمان**»: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللهِ**»، وَأَنَّ المَعْرِفَةَ فِعْلُ القَلْبِ.

وأخرج تحت الباب حديث رقم (٢٠) عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ؛ أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ. قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَغْضَبُ حَتَّىٰ يُعْرَفَ الغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «**إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا**».

وأخرج مسلم (١١٠٨) من حديث عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُقَبِّلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَلْ هَذِهِ**»، لِأُمِّ سَلَمَةَ؛ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَا وَاللهِ، إِنِّي لَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ**».

وفي حديث جابر بن عبد الله في الحج، الذي أخرجه البخاري (٧٣٦٧) قال: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتْقَاكُمْ لِلَّهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبَرُّكُمْ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ؛ فَحِلُّوا، فَلَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ**»؛ فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. وأخرجه مسلم (١٢١٦).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ١٩١): «عَنْ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَشَايِخِ وَالْإِمَامِ أَحْمَد أَنَّهُ أَفْضَلُ الْأَئِمَّةِ؛ فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ أَمْ لا؟

فَأَجَابَ: «أَمَّا تَرْجِيحُ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ وَالْمَشَايِخِ عَلَىٰ بَعْضٍ؛ مِثْلَ مَنْ يُرَجِّحُ

إِمَامَهُ الَّذِي تَفَقَّهَ عَلَىٰ مَذْهَبِهِ، أَوْ يُرَجِّحُ شَيْخَهُ الَّذِي اقْتَدَىٰ بِهِ عَلَىٰ غَيْرِهِ؛ كَمَنْ يُرَجِّحُ الشَّيْخَ عَبْدَ الْقَادِرِ، أَوْ الشَّيْخَ أَبَا مَدْيَنَ، أَوْ أَحْمَدَ، أَوْ غَيْرَهُمْ: فَهَذَا الْبَابُ أَكْثَرُ النَّاسِ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ بِالظَّنِّ وَمَا تَهْوَىٰ الْأَنْفُسُ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ حَقِيقَةَ مَرَاتِبِ الْأَئِمَّةِ وَالْمَشَايِخِ، وَلَا يَقْصِدُونَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ الْمُطْلَقِ، بَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ تَهْوَىٰ نَفْسُهُ أَنْ يُرَجِّحَ مَتْبُوعَهُ؛ فَيُرَجِّحَهُ بِظَنٍّ يَظُنُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بُرْهَانٌ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَقَدْ يُفْضِي ذَلِكَ إِلَىٰ تَحَاجِّهِمْ وَقِتَالِهِمْ وَتَفَرُّقِهِمْ، وَهَذَا مِمَّا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٥﴾ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾[آل عمران: ١٠٢- ١٠٦]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَبْيَضُّ وُجُوهُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْفُرْقَةِ. فَمَا دَخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ: مِنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّفَرُّقِ وَالِاخْتِلَافِ وَالتَّكَلُّمِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ النَّهْيُ عَنْهُ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيمَا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا مَنْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ فَضْلُ إِمَامٍ عَلَىٰ

إِمَامٍ، أَوْ شَيْخٍ عَلَىٰ شَيْخٍ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ...».

قال الإمام السَّفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «القول العلي لشرح أثر الإمام علي** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ**» (ص٢٠٢)**: «وممَّا يُنسب إلىٰ سيدنا عمر بن عبد العزيز- كما نقله شيخ مشايخنا الشيخ عبد الباقي مفتي السادة الحنابلة - قولُهُ:

تعلَّم فليس المرء يولد عالمًا وليس أخو العلم كمن هو جاهل

فإن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه المحافل».

قلتُ: وقد جرت العادة أن يذكر العلماء عبارة «أعلم الناس» مقيَّدة بعلم من العلوم، أو بفنٍّ من الفنون، أو عمل من الأعمال؛ فالعبارة المقيَّدة لا غضاضة فيها ولا إشكال، لكن الإشكال في تنزيلها علىٰ عالمٍ بعينه دون قيد، **ومن عبارات شيخ الإسلام في ذكر هذه العبارة مقيَّدة؛ ما يلي**:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٨٩)، و«دقائق التفسير» (٢/ ٤٧٩): «وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي «كُتُبِ التَّفْسِيرِ» مِنَ النَّقْلِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الْكَذِبِ شَيْئًا كَثِيرًا، مِنْ رِوَايَةِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَغَيْرِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تَصْحِيحِ النَّقْلِ لِتَقُومَ الْحُجَّةُ، فَلْيُرَاجِعْ«كُتُبُ التَّفْسِيرِ» الَّتِي يُحَرَّرُ فِيهَا النَّقْلُ: مِثْلُ تَفْسِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطبري، الَّذِي يَنْقُلُ فِيهِ كَلَامَ السَّلَفِ بِالْإِسْنَادِ - وَلْيُعْرِضْ عَنْ تَفْسِيرِ مُقَاتِلٍ وَالْكَلْبِيِّ - وَقَبْلَهُ تَفْسِيرُ بقي بْنِ مخلد الْأَنْدَلُسِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إبْرَاهِيمَ دحيم الشَّامِيِّ، وَعَبْدِ بْنِ حميد

الكشي، وَغَيْرِهِمْ، إنْ لَمْ يَصْعَدْ إلَىٰ تَفْسِيرِ الْإِمَامِ إسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه، وَتَفْسِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالتَّفَاسِيرِ الصَّحِيحَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ كَمَا هُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ».

وقال في «الرد علىٰ المنطقيين» (ص٤٥٥): «ووهب بن منبه من أعلم الناس بأخبار الأمم المتقدِّمة».

وقال في «الصارم المسلول» (ص٦١): «لأنَّ الشعبي عندهم صحيحُ المراسيل، لا يعرفون له مرسلًا إلَّا صحيحًا، ثم هو من أعلم الناس بحديث علي».

قلت: وكذلك تُطلق هذه العبارة علىٰ الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، وهم أهل الحديث والسنَّة؛ كما قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٤٧): «وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ: أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُمْ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزًا بَيْنَ صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا، وَأَئِمَّتُهُمْ فُقَهَاءُ فِيهَا وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا، وَاتِّبَاعًا لَهَا: تَصْدِيقًا وَعَمَلًا وَحُبًّا، وَمُوَالَاةً لِمَنْ وَالَاهَا، وَمُعَادَاةً

لِمَنْ عَادَاهَا...»، وقال في بيان تلبيس الجهميَّة (٨/ ٤٦٧): «ثم أهل السنَّة وأهل المعرفة بحديث رسول الله ﷺ وبمعانيه، والمتَّبعون لذلك؛ هم أكمل علمًا وعملًا مِن غيرهم، فهم أعلم الناس يقينًا ومعرفة؛ لاتِّباعهم الرسولَ ومعرفتهم بكلامه، وعلمهم بذلك، ونطقهم به».

قلتُ: واعلم - رحمك الله - أن المتعصِّبين الذين يغالون في شيخهم بإطلاق هذه العبارة عليه دون غيره من العلماء؛ تناسوا أمرًا هامًّا؛ وهو أنه لا يصح الاستناد لحكمهم؛ لأنهم ليسوا أهلًا لهذا الحكم، هذا أولًا. وثانيًا: أنه لو سلمنا أن هذا العالم هو أعلم الناس بفنٍّ معيَّن مِنَ الفنون؛ فإنَّ الذي يحكم له بهذا إنَّما هم أهل الشأن، لا أتباعه من الطلبة المتعصِّبين له.

والطامَّة أن يرضىٰ هذا الشيخ بأن تطلَق عليه هذه العبارة، أو يروِّج بين أتباعه -أو يُروَّج له - بأنه أعلم أهل بلده، بل هو أعلم من كل علماء عصره، ولو فاقوه في السنِّ، وكانوا أسبق منه بسنواتٍ طوال في نصرة العقيدة والمنهج.

وهذا الرضا من الشيخ بهذا الأمر؛ إنَّما نبع من داء حب الرئاسة وشهوة الزعامة، الذي ذمَّه العلماء الربانيُّون قاطبة.

وقد عقد الخطيب البغدادي في «الجامع» (٢/ ٣٢١، ٣٢٢) بابًا بعنوان: «ما قيل في طلب الرئاسة قبل وقتها، وذم المثابر عليها وهو غير مستحقها»، **ومن الآثار التي أخرجها في الباب بإسناده ما يلي:**

عَنْ إِسْمَاعِيلَ - يَعْنِي: ابْنَ عُلَيَّةَ -؛ أَنَّهُ قَالَ لِوَرَّاقِهِ: «وَيْحَكَ! إِنَّ الرِّئَاسَةَ مَؤُونَةٌ ثَقِيلَةٌ».

وعن أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ قَالَ: قَالَ لِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «تُحِبُّ الرِّئَاسَةَ؟ تَهَيَّأْ لِلْنِطَاحِ، كَانَ يُقَالُ: مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ وَقَعَ فِي الدِّيَاسَةِ».

و قَالَ شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: «مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ نَاطَحَتْهُ الْكِبَاشُ، وَمَنْ رَضِيَ بِأَنْ يَكُونَ ذَنَبًا؛ أَبَىٰ اللهُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ رَأْسًا».

وعن بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَدْهَمَ: «يَا بَقِيَّةُ، كُنْ ذَنَبًا وَلَا تَكُنْ رَأْسًا؛ فَإِنَّ الذَّنَبَ يَنْجُو وَالرَّأْسَ يَذْهَبُ».

وعن يَعْقُوبَ بْنِ سِوَاكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: «إِنَّ الرِّئَاسَةَ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ؛ فَلَا تُصِيبُ إِلَّا رَأْسَ مَنْ لَا يُرِيدُهَا».

وعن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، يَقُولُ: «مَنْ طَلَبَ الرِّئَاسَةَ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ؛ حَرَمَهُ اللهُ فِي أَوَانِهِ».

و أنشد مَنْصُورٌ الْفَقِيهُ لِنَفْسِهِ:

«الْكَلْبُ أَهْوَنُ عِشْرَةً ... وَهُوَ النِّهَايَةُ فِي الْخَسَاسَةْ

مِمَّنْ يُنَافِسُ فِي الرِّئَا ... سَةِ قَبْلَ أَوْقَاتِ الرِّئَاسَةْ».

و عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: «مَنْ حَدَّثَ قَبْلَ حِينِهِ؛ افْتَضَحَ فِي حِينِهِ».

وذكر ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٤٥٧) فصلًا فِي مَدْحِ التَّوَاضُعِ وَذَمِّ الْعُجْبِ وَطَلَبِ الرِّئَاسَةِ»؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمِنْ أَفْضَلِ آدَابِ الْعَالِمِ: تَوَاضُعُهُ، وَتَرْكُ الْإِعْجَابِ لِعِلْمِهِ، وَنَبْذُ حُبِّ الرِّئَاسَةِ عَنْهُ.

ثم ذكر عدَّة أقوال – غير معزُوَّة إلىٰ أحدٍ بعينه–، فقال:

«**وَقَالُوا**: الْمُتَوَاضِعُ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَكْثَرُ عِلْمًا، كَمَا أَنَّ الْمَكَانَ الْمُنْخَفِضَ أَكْثَرُ الْبِقَاعِ مَاءً.

وَقَالُوا: «الْعُجْبُ يَهْدِمُ الْمَحَاسِنَ».

وَقَالَ غَيْرُهُ: «إِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ؛ دَلِيلٌ عَلَىٰ ضَعْفِ عَقْلِهِ».

وَقَالُوا: لَا تَرَىٰ الْمُعْجَبَ إِلَّا طَالِبًا لِلرِّئَاسَةِ».

ثم قال: «وَقَالَ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: «مَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ الرِّئَاسَةَ إِلَّا حَسَدَ وَبَغَىٰ، وَتَتَبَّعَ عُيُوبَ النَّاسِ، وَكَرِهَ أَنْ يُذْكَرَ أَحَدٌ بِخَيْرٍ»».

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «وَاللهِ مَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ إِلَّا بِحُبِّ الرِّئَاسَةِ».

وقال عليُّ بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي، أبو الحسين البغدادي المعدل (م ٤١٥هـ) في جزء فيه مجلسان من «أماليه» (٢١): أخبرنا أبو الحسين إسحاق بن أحمد الكاذي، ثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، ثنا أبي، ثنا جرير عن قابوس، عن أبيه، عن جرير قال: قال

لي سلمان: «يا جرير بن عبد الله: تواضع لله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا؛ فإنَّه مَن تواضع لله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا؛ يرفعه الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة. تدري يا جرير ما ظلمة النار يوم القيامة؟ قال: هو ظلم الناس بعضهم بعضًا في الدنيا».

وقال ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص١٣٠): «فليسمع هذه النصيحة مَن يخاف علىٰ دينه، ويعرض عن طلب الرئاسة في غير وقتها؛ فقد قال الحكماء: من تصَّدر وهو صغير؛ فاته علم كثير».

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ص١٣٢)**: «وليعلم المؤمن أنَّ الرئاسة علىٰ الحقيقة هي تقوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وقد قيل للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن معروفًا الكرخي قليل العلم؛ فقال: «وهل يراد العلم إلا لما وصل إليه معروف؟!»».

قلتُ: وثَمَّ فرقٌ دقيق بين مدح النفس بحقٍّ؛ لمصلحة دون عجب بها ولا غرور، وبين مدحها بغير ما تستحقُّه من مرتبة؛ عجبًا وعلوًّا في الأرض.

وقد عقد ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٢٧٥) بابًا بعنوان: «مدح الرجل نفسه وغيره»، قال فيه:

«**قال الله** عَزَّوَجَلَّ **حكاية عن يوسف**: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ۝٥٥﴾ [يوسف: ٥٥].

وقال رسول الله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»...

وذكر أعرابيٌّ قومًا فقال: والله ما نالوا بأطراف أناملهم شيئًا، إلَّا وقد وطئناه بأخامص أقدامنا، وإنَّ أقصىٰ مناهم لأدنىٰ فعالنا».

قلتُ: أما تأويل قول الله تعالىٰ: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ۝٥٥﴾.

فقد قال ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» (٥/ ١٠٧، ١٠٨/ ط: وزارة الشئون الإسلامية بقطر):

«فهم يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من الملك أنَّه عزم علىٰ تصريفه والاستعانة بنظره في الملك؛ فألقىٰ يده في الفعل الذي يمكنه فيه الْمَعدِلة، ويترتَّب له الإحسان إلىٰ مَن يجب، ووضع الحقِّ علىٰ أهله وعند أهله.

قال بعض أهل التأويل: في هذه الآية ما يبيح للرجل الفاضل أن يعمل للرجل الفاجر، بشرط أن يعلم أنه يفوّض إليه في فعل ما لا يعارض فيه؛ فيصلح منه ما شاء، وأما إن كان عمله بحسب اختيار الفاجر وشهواته وفجوره؛ فلا يجوز له ذلك.

قال القاضي أبو محمد: وطلب يوسف للعمل إنما هي حسبة منه عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ؛ لرغبته في أن يقع العدل، ونحو هذا: هو دخول أبي بكر الصديق في الخلافة، مع نهيه المستشير له من الأنصار أن يتأمر علىٰ اثنين...

الحديث بكماله؛ فجائز للفاضل أن يعمل وأن يطلب العمل إذا رأىٰ ألا عوض منه، وجائز أيضًا للمرء أن يثني علىٰ نفسه بالحق إذا جُهِل أمرُه».

وقال الماوردي في «النكت والعيون» (٣/ ٥٢): «وفي هذا دليل علىٰ أنه يجوز للإنسان أن يصفَ نفسَه بما فيه من علمٍ وفضل، وليس هذا علىٰ الإطلاق في عموم الصفات، ولكن مخصوص فيما اقترن بوصلة أو تعلق بظاهر من مكسب، وممنوعٌ منه فيما سواه؛ لما فيه من تزكية ومراءاة، ولو تنزَّه الفاضل عنه؛ لكان أليق بفضله، فإن يوسف دعته الضرورة إليه؛ لما سبق من حاله، ولما يرجوه من الظفر بأهله».

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٣٩٥): «فَقَالَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف: ٥٥]؛ مَدَحَ نَفْسَهُ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ذَلِكَ إِذَا جُهِلَ أَمْرُهُ؛ لِلْحَاجَةِ».

وقال مجير الدين بن محمد العُلَيْمي في «فتح الرحمن في تفسير القرآن» (ص٣/ ٤٣٤): «وإنما طلب ذلك شفقة علىٰ المسلمين، لا منفعةً لنفسه».

وقال الشوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٤٢): «طَلَبَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَىٰ نشر العدل ورفع الظلم، ويتوصل بِهِ إِلَىٰ دُعَاءِ أَهْلِ مِصْرَ إِلَىٰ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَتَرْكِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ إِذَا دَخَلَ فِي أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ السُّلْطَانِ أَنْ يَرْفَعَ مَنَارَ الْحَقِّ، وَيَهْدِمَ

مَا أَمْكَنَهُ مِنَ الْبَاطِلِ: طَلَبُ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي لَهَا؛ تَرْغِيبًا فِيمَا يَرُومُهُ، وَتَنْشِيطًا لِمَنْ يُخَاطِبُهُ مِنَ الْمُلُوكِ بِإِلْقَاءِ مَقَالِيدِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ، وَجَعْلِهَا مَنُوطَةً بِهِ، وَلَكِنَّهُ يُعَارِضُ هَذَا الْجَوَازَ مَا وَرَدَ عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ مِنَ النَّهْيِ عَنْ طَلَبِ الْوِلَايَةِ، وَالْمَنْعِ مِنْ تَوْلِيَةِ مَنْ طَلَبَهَا أَوْ حَرَصَ عَلَيْهَا».

لكن السعدي أجاب عن هذا التعارض في «تفسيره» خلال ذكره الفوائد المستفادة من الآية، فقال:

«**ومنها**: أنه لا بأس أن يخبر الإنسان عمَّا في نفسه من صفات الكمال من علمٍ أو عمل، إذا كان في ذلك مصلحة، ولم يقصد به العبدُ الرياءَ، وسلم من الكذب؛ لقول يوسف: ﴿**ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾**﴾، وكذلك لا تذمُّ الولاية، إذا كان المتولي فيها يقوم بما يقدر عليه من حقوق الله وحقوق عباده، وأنه لا بأس بطلبها إذا كان أعظمَ كفاءةً من غيره؛ وإنما الذي يذم إذا لم يكن فيه كفاية، أو كان موجودًا غيره مثله، أو أعلىٰ منه، أو لم يرد بها إقامة أمر الله؛ فبهذه الأمور ينهىٰ عن طلبها، والتعرض لها».

● **وأما قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»**(١):

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٨) من طريق سُفْيَان - هو ابن عيينة - عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ،** =

قال المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٢٢٦): «... وأخبر في موضع آخر بكونه سَيِّدَ وَلد آدَمَ، غَير قاصد التعاظم والتطاول علىٰ من تقدَّمه - ﷺ -؛ بل ليبيِّنَ ما أمره الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ببيانه؛ ولهذا عقَّب كلامه بأن قَال: «**ولا فخر**»؛ ليزيلَ ما قد يظَنُّ بمطلق هذا الكلام، إذا أطلقه غيره من النَّاس في نفسه».

وقال النووي في «شرحه علىٰ مسلم» (١٥/ ٣٧): «وَقَوْلُهُ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ**» لَمْ يَقُلْهُ فَخْرًا، بَلْ صَرَّحَ بِنَفْيِ الْفَخْرِ فِي غَيْرِ «مُسْلِمٍ» فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**»؛ وَإِنَّمَا قَالَهُ لِوَجْهَيْنِ: **أَحَدُهُمَا**: امْتِثَالُ

=

وَبِيَدِي لِوَاءُ الحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ - آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ - إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلَا فَخْرَ».

وتابع سفيان عليه:

١- **هشيم بن بشير**: أخرجه أحمد في مسنده (١٧/ ١٢/ ط: الرسالة)، وابن ماجه (٤٣٠٨).

٢- **حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ**: أخرجه الطيالسي (٢٨٣٤)، والدارمي في الرد علىٰ الجهمية (١٨٤).

وفي إسناده زيد بن جدعان، وهو ضعيف، لكن حديثه يصلح في الشواهد.

وله شاهد من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ بنحو لفظه؛ أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٧٤٩٣)، وابن حبان (٦٤٧٨)، وفي إسناده: عمرو بن عثمان الكلابي؛ تركه النسائي، وليَّنه العقيلي.

ويشهد لبعض الحديث ما في «صحيح مسلم» (٢٢٧٨) من حديث أبي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ**».

قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضُّحىٰ:١١]. **وَالثَّانِي**: أَنَّهُ مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ تَبْلِيغُهُ إِلَىٰ أُمَّتِهِ؛ لِيَعْرِفُوهُ وَيَعْتَقِدُوهُ، وَيَعْمَلُوا بِمُقْتَضَاهُ، وَيُوَقِّرُوهُ - ﷺ - بِمَا تَقْتَضِي مَرْتَبَتُهُ، كَمَا أَمَرَهُمُ اللهُ تَعَالَىٰ».

وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ١٣٨): «وَأَمَّا إِذَا أَخْبَرَ الْمَخْلُوقُ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ صَادِقٌ فِيهِ؛ فَهَذَا لا يُذَمُّ مُطْلَقًا، بَلْ قَدْ يُحْمَدُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرَ**»».

وقال ابن القيم في «مدارج السالكين» (٣/ ٨٦): «وَتَأَمَّلْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرَ**»، فَكَيْفَ أَخْبَرَ بِفَضْلِ اللهِ وَمِنَّتِهِ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ افْتِخَارًا بِهِ عَلَىٰ مَنْ دُونَهُ، وَلَكِنْ إِظْهَارًا لِنِعْمَةِ اللهِ عَلَيْهِ، وَإِعْلَامًا لِلْأُمَّةِ بِقَدْرِ إِمَامِهِمْ وَمَتْبُوعِهِمْ عِنْدَ اللهِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ لَدَيْهِ؛ لِتَعْرِفَ الْأُمَّةُ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ.

وَيُشْبِهُ هَذَا قَوْلَ يُوسُفَ الصِّدِّيقِ لِلْعَزِيزِ: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف: ٥٥]؛ فَإِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ، لَمَّا كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَصْلَحَةٍ تَعُودُ عَلَىٰ الْعَزِيزِ وَعَلَىٰ الْأُمَّةِ وَعَلَىٰ نَفْسِهِ؛ كَانَ حَسَنًا؛ إِذْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْفَخْرَ عَلَيْهِمْ، فَمَصْدَرُ الْكَلِمَةِ وَالْحَامِلُ عَلَيْهَا يُحَسِّنُهَا وَيُهَجِّنُهَا، وَصُورَتُهُ وَاحِدَةٌ» اهـ.

قلت: وكذلك ثَمَّ فرقٌ دقيق بين حبِّ الرئاسة المذموم، وحبِّ الإمامة

لتبليغ دعوة الله عَزَّوَجَلَّ؛ بيَّنه بجلاءٍ الإمامُ ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القسم الأخير الذي عقده في كتاب «الروح» في «الفروق»، فقال كما في (٢/ ٧٠٥): «وَالْفرق بَين حب الرياسة، وَحب الْإِمَارَة للدعوة إِلَىٰ الله؛ هُوَ الْفرق بَين تَعْظِيم أَمر الله والنصح لَهُ، وتعظيم النَّفس وَالسَّعْي فِي حظِّها؛ فَإِنَّ الناصح لله الْمُعظِّم لَهُ الْمُحب لَهُ يحبُّ أَن يطاع ربُّه فَلَا يعْصىٰ، وَأَن تكون كَلمته هِيَ الْعليا، وَأَن يكون الدِّين كُلُّه لله، وَأَن يكون الْعباد ممتثلين أوامره مجتنبين نواهيه؛ فقد نَاصح الله فِي عبوديته، وناصح خلقه فِي الدعْوَة إِلَىٰ الله؛ فَهُوَ يحب الْإِمَامَة فِي الدِّين، بل يسْأَل ربَّه أَن يَجعله لِلْمُتقين إماماً يَقْتَدِي بِهِ المتقون كَمَا اقْتدىٰ هُوَ بالمتَّقين، فَإِذا أحبَّ هَذَا العَبْدُ الدَّاعِي إِلَىٰ الله أَن يكون فِي أَعينهم جَلِيلًا، وَفِي قُلُوبهم مهيبًا، وإليهم حبيبًا، وَأَن يكون فيهم مُطَاعًا؛ لكَي يأتمُّوا بِهِ ويقتفوا أثر الرَّسُول علىٰ يَده؛ لم يضرَّهُ ذَلِك، بل يحمد عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ دَاعٍ إِلَىٰ الله، يحبُّ أَن يُطاع ويعبد ويوحَّد؛ فَهُوَ يحب مَا يكون عونًا علىٰ ذَلِك موصلًا إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا ذكر سُبْحَانَهُ عبادَه الَّذين اختصَّهم لنَفسِهِ وَأَثْنىٰ عَلَيْهِم فِي تَنْزِيله، وَأحسن جزاءهم يَوْم لِقَائِه؛ فَذكَّرهمْ بِأَحْسَن أَعْمَالهم وأوصافهم، ثمَّ قَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان:٧٤]؛ فَسَأَلُوهُ أَن يقرَّ أَعينهم بِطَاعَة أَزوَاجهم وذرياتهم لَهُ سُبْحَانَهُ،

وَأَن يسرَّ قُلُوبَهم بِاتِّبَاع الْمُتَّقِينَ لَهُم علىٰ طَاعَته وعبوديته؛ فَإِنَّ الإِمَام والمؤتمَّ متعاونان علىٰ الطَّاعَة، فَإِنَّمَا سَأَلُوهُ ما يعاونون به المتقين علىٰ مرضاته وطاعته، وَهُوَ دعوتهم إِلَىٰ الله بِالْإِمَامَةِ فِي الدِّين الَّتِي أساسها الصَّبْر وَالْيَقِين؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

وسؤالُهم أَنْ يجعلَهُمْ أَئِمَّةً لِلْمُتقين؛ هُوَ سُؤال أَن يهْدِيهم ويوفقهم ويمن عَلَيْهِم بالعلوم النافعة والأعمال الصَّالِحَة ظَاهرًا وَبَاطنًا، الَّتِي لَا تتمُّ الْإِمَامَة إِلَّا بهَا، وَتَأَمَّل كَيفَ نسبهم فِي هَذِه الْآيَات إِلَىٰ اسْمه الرَّحْمَن جَلَّجَلَالُهُ؛ ليعلم خلقه أَنَّ هَذَا إِنَّمَا نالوه بِفضل رَحمته ومحض جوده ومنَّته، وَتَأَمَّل كَيفَ جعل جزاءهم فِي هَذِه السُّورَة الغرفَ، وَهِي الْمنَازل الْعَالِيَة فِي الْجنَّة: لما كَانَت الْإِمَامَة فِي الدِّين من الرتب الْعَالِيَة، بل من أَعلَىٰ مرتبَة يعطاها العَبْد فِي الدِّين؛ كَانَ جَزَاؤُهُ عَلَيْهَا الغرفة الْعَالِيَة فِي الْجنَّة.

وَهَذَا بِخِلَاف طلب الرياسة؛ فَإِنَّ طلابها يسعون فِي تَحْصِيلهَا لينالوا بهَا أغراضهم: من الْعُلُوِّ فِي الأَرْض، وَتعبد الْقُلُوب لَهُم، وميلها إِلَيْهِم، ومساعدتهم لَهُم علىٰ جَمِيع أغراضهم، مَعَ كَونهم عالين عَلَيْهِم قاهرين لَهُم؛ فترتَّب علىٰ هَذَا الْمطلب من الْمَفَاسِد مَا لا يُعلمهُ إِلَّا الله: من الْبَغي والحسد والطغيان والحقد وَالظُّلم، والفتنة وَالْحمية للنَّفس دون حق الله،

وتعظيم من حقَّره الله واحتقار من أكْرمه الله، وَلَا تتمُّ الرياسة الدُّنْيَوِيَّة إِلَّا بذلك، وَلَا تنَال إِلَّا بِهِ وبأضعافه من الْمَفَاسِد، والرؤساء فِي عمًىٰ عَن هَذَا، فَإِذا كشف الغطاء؛ تبيَّن لَهُم فَسَاد مَا كَانُوا عَلَيْهِ، وَلَا سِيمَا إِذا حشروا فِي صور الذَّر يطؤهم أهل الْموقف بأرجلهم؛ إهانةً لَهُم وتحقيرًا وتصغيرًا، كَمَا صغَّروا أَمر الله وحقَّروا عباده».

قلتُ: ولذلك تجد طلَّاب الرئاسة يكرهون قيام غيرهم بالدعوة إلىٰ الله علىٰ بصيرة، خاصَّة إذا كان يشاركهم في شيء من الشهرة وكثرة الأتباع، ويحسدونه علىٰ ذلك؛ أي: يتمنون زوال هذا الأمر عنه، مع بقائه لهم فقط، أما طالب الإمامة في الدِّين لنصرة الحقِّ؛ يفرح بأن ينتصر هذا الحقُّ وينتشر علىٰ يده ويد غيره، ويحب كلَّ ساعٍ إلىٰ هذه الإمامة بحقٍّ؛ كي يجد الناس من يرشدهم ويعلِّمهم؛ ولذلك لا يستنكف أن يتعاون مع الآخرين في نصرة الحق والدعوة إليه، وإن كانوا أقلَّ منه منزلة أو شهرة، بل يحبُّ أن يرتفعوا مثله، وأن يكونوا أئمة ينفع الله بهم.

أما طالب الرئاسة فلا يرىٰ إلا نفسه؛ فلا يرىٰ مَن يستحقُّ الإمامة إلا هو، ويحتقر جهود غيره من العلماء ويزدريها، ويعظِّم جهوده وحدها، ويعتبر نفسه المتفرِّد بالزعامة في هذا الشأن، وأنه أعلم أهل الأرض، وهذا هو التيه الذي ميَّزه ابن القيم عن شرف النفس حيث قال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في

«الروح» (٢/ ٦٥٧): «فصل: وَأَمَّا شرف النَّفس؛ فَهُوَ صيانتها عَن الدنايا والرذائل والمطامع الَّتِي تقطع أَعْنَاق الرِّجَال، فيربأ بِنَفسِهِ عَن أَن يلقيها فِي ذَلِك، بِخِلَاف التيه؛ فَإِنَّهُ خلق متولد بَين أَمريْن: إعجابه بِنَفسِهِ، وازدرائه بِغَيْرِهِ؛ فيتولد من بَين هذَيْن التيه. وَالْأول يتَوَلَّد من بَين خلقين كريمين: إعزاز النَّفس وإكرامها، وتعظيم مَالِكهَا وسيدها أَن يكون عَبده دنيًّا وضيعًا خسيسًا؛ فيتولد من بَين هذَيْن الخلقين شرفُ النَّفس وصيانتها، وأصل هَذَا كُله استعداد النفس وتهيؤها وإمداد وَليهَا ومولاها لَهَا، فَإِذا فقد الاستعداد والإمداد؛ فقد الْخَيْر كُلَّه».

قلت: وهذا التيه هو قرين الكبر الذي يمنع صاحبه دخول الجنة، كما أخرج مسلم (٩١) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً؛ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**».

قلت: وهذا حال طالبي الرئاسة علىٰ حساب الدعوة إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنهم من أشدِّ الناس بطرًا للحق، وظلمًا لغيرهم، وغضًّا لمقاديرهم، مع تعظيم نفوسهم.

وقال ابن القيم في (٢/ ٦٥٩): «فصل: وَكَذَلِكَ الْقُوَّة فِي أَمر الله؛ هِيَ

من تَعْظِيمه وتعظيم أوامره وحقوقه، حَتَّىٰ يقيمها الله. والعلو فِي الأَرْض؛ هُوَ من تَعْظِيم نَفسه، وَطلب تفرُّدها بالرِّياسة ونفاذ الْكَلِمَة، سَوَاء عزَّ أَمر الله أَو هان، بل إِذا عَارضه أَمر الله وحقوقه ومرضاته فِي طلب علوِّه؛ لم يلْتَفت إِلَىٰ ذَلِك، وأهدره وأماته فِي تَحْصِيل علوِّه.

وَكَذَلِكَ الحمية لله وَالْحمية للنَّفس؛ فَالْأولىٰ يثيرها تَعْظِيم الْأَمر والآمر، وَالثَّانيَة يثيرها تَعْظِيم النَّفس وَالْغَضَب لفَوَات حظوظها؛ فالحمية لله: أَن يحمىٰ قلبه لَهُ من تَعْظِيم حُقُوقه؛ وَهِي حَال عبد قد أشرق علىٰ قلبه نور سُلْطَان الله؛ فَامْتَلَأَ قلبه بذلك النُّور، فَإِذا غضب؛ فَإِنَّمَا يغْضب من أجل نور ذَلِك السُّلْطَان الَّذِي أُلْقِىٰ علىٰ قلبه، وَكَانَ رَسُول الله ﷺ إِذا غضب؛ احْمَرَّتْ وجنتاه، وبدا بَين عَيْنَيْهِ عرق يدره الْغَضَب، وَلم يقم لغضبه شَيْءٌ حَتَّىٰ ينْتَقمَ لله، وروىٰ زيد بن أسلم عَن أَبِيه: أَن مُوسَىٰ بن عمرَان كَانَ إِذا غضب؛ اشتعلت قلنسوته نَارًا. وَهَذَا بِخِلَاف الحمية للنَّفس؛ فَإِنَّهَا حرارة تهيج من نَفسه لفَوَات حظها أَو طلبه؛ فَإِن الْفِتْنَة فِي النَّفس، والفتنة هِيَ الْحَرِيق، وَالنَّفس متلظية بِنَار الشَّهْوَة وَالْغَضَب؛ فَإِنَّمَا هما حرارتان تظهران علىٰ الْأَركان: حرارة من قبل النَّفس المطمئنة، أثارها تَعْظِيمُ حقِّ الله، وحرارة من قبل النَّفس الأمارة، أثارها استشعار فَوت الْحَظ» اهـ.

قلت: وطالب الزعامة والرئاسة، ولو نصر منهج السلف الصالح؛ فإنه

علىٰ خطر عظيم في نيته، وله نصيب من هذين الحديثين:

الأول: حديث أبي هريرة في الصحيحين؛ أنَّ رسول الله ﷺ أَمَرَ بِلَالًا فَنَادَىٰ فِي النَّاسِ: «**أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**».

والثاني: ما أخرجه مسلم (١٩٠٥) من حديث سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّىٰ اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ؛ فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّىٰ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ؛ فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّىٰ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ؛**

فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ».

فالحذر الحذر!! فإنَّ هذا الباب من أخطر الأبواب التي تهلك العبد، ولو كان من أعلم الأرض؛ فإن هذا العلم لا ينفعه، بل يكون حجَّة ووبالًا عليه يوم القيامة، والأتباع الفتَّانون المفتونون يصيرون نسيًا منسيًّا، ويخاصمون متبوعهم في النار؛ كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر: ٤٧، ٤٨].



ثالثًا: اغترار الشيخ بكثرة الحاضرين لمجالسه بل اشتراطه كثرة العدد لعقد المجالس

وهذه سمة بارزة عند المتعصِّبين والمتعصَّب لهم من أهل الأهواء الحزبيين: التفاخر بكثرة أعدادهم، والتنقُّص من العلماء الربانيِّين بسبب قلة الحضور عندهم، ومخادعة الهمج الرعاع بهذه الكثرة(١).

والأعجب أنك تجد هذا الشيخ المتعصِّب لنفسه إذا دُعِي لإلقاء درس في مكان ما، فوجد الحضور قليلًا؛ اشمأزت نفسه، واحمرت أنفه، وعاتب الداعي له قائلًا: لماذا لم تقم بالدعاية اللازمة حتىٰ يكثر الحضور(٢)؟!!

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «فترىٰ الجماهير تهرع إلىٰ القُصَّاص والوعَّاظ الذين يبنون خطبهم علىٰ القصص الواهية، وعلىٰ المنهج المخلَّط الذي ليس فيه مفاصلة ومباينة بين الحق والباطل، والتوحيد والشرك، والسنة والبدعة، والفرقة الناجية والأحزاب المبتدعة؛ فيفرح الهمج الرعاع بهذا التخليط ويروِّجون له، ثم يُزهِّدون في مجالس العلماء الربانيِّين، ويسمونها بالجمود والتعقيد، وبالتالي يقل الحضور في هذه المجالس، والله المستعان».

(٢) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «ويذكرني هذا بطلب أحد كبار الدعاة من أصحاب المنهج المتأرجح من الداعين له؛ إحضار جهاز رفع نبرة الصوت الذي يُسمىٰ بـ(الساوند Sound)، وجعل هذا شرطًا لحضوره، وهذا حتىٰ يكون صوته ذا تأثير قوي، يخطف به قلوب السامعين؛ ليصرفهم إلىٰ باطله».

وهذا السلوك بلا شكٍّ مخالفٌ لهدي السلف الصالح الذين كانوا يخشون علىٰ أنفسهم من كثرة الأتباع، وتأمل هذا الأثر:

قال ابن المبارك: أخبرنا حيوة بن شريح قال: سمعت عقبة بن مسلم يقول: الحديث مع الرجل والرجلين والثلاثة والأربعة، فإذا عظمت الحلقة؛ فأنصت أو انشز[١].

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٢/ ٧٢١) (٢٣٠٠): وحدثني دحيم قال: حدثنا أيوب بن سويد عن الأوزاعي قال: كان عطاء من أرضىٰ الناس عند الناس، وما كان ينهد إلىٰ مجلسه إلا سبعة أو ثمانية.

وانظر إلىٰ عظيم فقه ابن عيينة، حيث قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٢٠٦): ثنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: «قيل لسفيان بن عيينة: إن قومًا يأتونك من أقطار الأرض، تغضب عليهم، يوشك أن يذهبوا ويتركوك؟ قال: هم حمقىٰ - إذن - مثلك: أن يتركوا ما ينفعهم؛ لسوء خلقي».

فلم يأبه ابن عيينة بغضب هؤلاء الأتباع عليه؛ لأنه ليس جمَّاعًا، بل ربانيًّا مربيًا.

---

(١) أي: قم وارتفع عن المجلس.

رابعًا: احتقار الشيخ لطلبته، واستصغاره لهم واستكباره عن قبول الحق منهم

وهذه الصورة من أبرز كواشف تعصُّب الشيخ لنفسه وتعظيمه لها، وقد أجاد الهيثمي في «الزواجر» (١/ ١١٩) في كشف حال هذه الصورة، حيث قال: «ومن ثَمَّ جعل ﷺ من علامة الكبر بطر الحق؛ أي: رده، وغمط الناس؛ أي: احتقارهم وازدراؤهم، **ثم الحامل علىٰ التكبُّر هو اعتقادُ كمال تميُّزه علىٰ الغير بعلمٍ أو عمل أو نسبٍ أو مال أو جمال أو جاهٍ أو قوَّة أو كثرة أتباع؛ فالتكبر أسرع إلىٰ العلماء الذين لم يمنحوا نور التوفيق منه إلىٰ غيرهم؛ لأن الواحد منهم يرىٰ غيره بالنسبة إليه كالبهيمة، فيقصر في حقوقه التي طلبها** الشارع منه؛ كالسلام والعيادة والبشر، **ويطلب منه أن لا يخل بشيء من حقوقه لمحبَّته الترفع عليه، وفاعل ذلك أجهل الجاهلين**؛ لأنه جهل مقدار نفسه وربه، وخطر الخاتمة، وعكس الموضوع؛ إذ من شأن العلم أن يوجب مزيد الخوف والتواضع؛ لعظم حجَّة الله عليه بالعلم وتقصيره في شكر نعمته، لكن سبب ذلك أنَّ علمه إما يرجع إلىٰ الدنيا، أو لأنه لم يخلص النيَّة فيه؛ فخاض فيه علىٰ غير وجهه، فأنتج له تلك القبائح، وكذلك العلماء الذين ظهرت عليهم سيما الصالحين يسرع إليهم الكبر،

لكن الناس يتردَّدون إليهم بقضاء مآربهم، والمبالغة في إكرامهم؛ فيرون حينئذ أنهم أرفع وأحقُّ بأن يكون الناس دونهم؛ لعدم وصولهم إلىٰ صور أعمالهم، وما دروا أن ذلك ربما يكون سببًا لسلبهم» اهـ.

ولله درُّ الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لما انتبه لهذا الداء الخطير الذي قد يُصاب به العالم أو المعلِّم؛ قال في «كتاب التوحيد» (ص١٤٠- الطبعة السلفية بتحقيق الأعظمي): «وقد أعلمت ما لا أحصي من مرة إني لا أستحلُّ أن أموه علىٰ طلَّاب العلم بالاحتجاج بالخبر الواهي، وإني خائف من خالقي جَلَّوَعَلَا إذا موَّهت علىٰ طلاب العلم بالاحتجاج بالأخبار الواهية، وإن كانت الأخبار حجَّةً لمذهبي» اهـ.

وتأمَّل عظيم تواضع الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٩١)، حيث قال: أخبرنا الربيع قال: سمعت الشافعي - ودخلت عليه، وهو مريض؛ فذكر ما وضع من كتبه، فقال -: لوددت أن الخلق تعلمه، ولم يُنسب إليَّ منه شيءٌ أبدًا».

وتأمَّل حكمة هذا الطالب في نصحه لشيخه، في القصَّة التي أوردها ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الوجه الحادي والمائة من وجوه تفضيل العلم وبيان شرفه، من كتابه «مفتاح دار السعادة»، حيث قال: «الحادي والمائة: أن سليمان ﷺ لمَّا توعَّد الهدهد بأن يعذِّبه عذابًا شديدًا أو يذبحه؛ إنَّما نجا

منه بالعلم، وأقدم عليه في خطابه له بقوله: أحطت بما لم تحط به خبرًا. وهذا الخطاب إنما جرَّأه عليه العلم، وإلا فالهدهد مع ضعفه لا يتمكَّن من خطابه لسليمان مع قوته بمثل هذا الخطاب، لولا سلطان العلم.

ومن هذا الحكاية المشهورة: أن بعض أهل العلم سُئل عن مسألة فقال: لا أعلمها.

فقال أحد تلامذته: أنا أعلم هذه المسألة.

فغضب الأستاذ وهمَّ به، فقال له: أيها الأستاذ، لست أعلم من سليمان بن داود ولو بلغت في العلم ما بلغت، ولست أنا أجهل من الهدهد، وقد قال لسليمان: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢]. فلم يعتب ولم يعنِّفه»[١] اهـ.

قلتُ: وأحيانًا يصاب المعلِّم بداء الحسد والحقد، إذا رأىٰ مَن يصغره سنًّا من طلابه قد سبقه في باب التصنيف والدَّعوة، أو صار له مكانة أعلىٰ بين أهل العلم؛ فيدفعه هذا إلىٰ تسفيهه والانتقاص من قدره تعصُّبًا لنفسه، خاصة إذا كان هذا الحاسد قد بطأ به عمله، وعجز عن الثبات علىٰ مكانته بسبب وقوعه في هوًىٰ؛ فظنَّ أن نسبه القديم عند أهل العلم سوف يسرع بعمله؛ ومن ثَمَّ تقدَّم عليه فلان وعلان ممن كان هو أسبق منهم؛ ومثل هذا

(١) تنقيح الإفادة من مفتاح دار السعادة (ص٢٧٦).

الداء سببه نقص في التوحيد؛ فقد أخرج البخاري في «كتاب التوحيد» من «صحيحه»: باب: في المشيئة والإرادة، وقول الله تعالىٰ: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾[آل عمران: ٢٦].

ثم قال برقم (٧٤٦٧): حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله؛ أن عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو قائم علىٰ المنبر يقول: «**إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلىٰ غروب الشمس؛ أُعطي أهل التوراة التوراة، فعملوا بها حتىٰ انتصف النهار، ثم عجزوا فأعطوا قيراطًا قيراطًا. ثم أعطي أهل الإنجيل الإنجيل؛ فعملوا حتىٰ صلاة العصر، ثم عجزوا فأعطوا قيراطًا قيراطًا. ثم أعطيتم القرآن، فعملتم به حتىٰ غروب الشمس؛ فأعطيتم قيراطين قيراطين. قال أهل التوراة: ربنا هؤلاء أقلُّ عملًا وأكثر أجرًا. قال: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا؛ فقال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء**».

قلت: فحال هذا المعلِّم يشبه حال هؤلاء من أصحاب التوراة، وأصحاب الإنجيل، وقد قال مقالتهم نفسها بلسان حاله: فلان أصغر مني سنًّا، وقد نال في وقت وجيز ما لم أنله في عمري الطويل. فيُرد عليه بما جاء في الحديث: «**فذلك فضلي أوتيه من أشاء**».

وبهذا نفهم مقولة الشافعي: «وددت أن كل علم أعلمه تعلَّمه الناس: أوجر عليه، ولا يحسدوني»[(١)].

ولو تواضع هذا الشيخ، وتحلَّىٰ بآداب الربانيين من العلماء؛ لنفعه الله سبحانه بطلابه أكثر من انتفاعه بأبنائه الذين من صلبه، كما قال ابن جماعة في «تذكرة السامع» (ص٦٣): «واعلم أن الطالب الصالح أعود علىٰ العالم بخير الدنيا والآخرة من أعزِّ الناس عليه وأقرب أهله إليه؛ ولذلك كان علماء السلف الناصحون لله ودينه يلقون شباك الاجتهاد لصيد طالبٍ ينتفع الناس به في حياتهم ومن بعدهم، ولو لم يكن للعالم إلا طالبٌ واحد ينتفع الناس بعلمه وعمله وهديه وإرشاده؛ لكفاه ذلك الطالب عند الله تعالىٰ؛ فإنه لا يصل شيء من علمه إلىٰ أحدٍ فينتفع به إلا كان له نصيب من الأجر؛ كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاثة :صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»» اهـ.

قلت: ولهذا تجد أن أهل العلم الذين لم يكن لهم تلاميذ ينقلون علمهم؛ يخمد ذكرهم، إلا قليلًا؛ فأهمية التلميذ المجتهد لشيخه لا تقلُّ كثيرًا عن أهمية الشيخ لتلميذه، ومن ثَمَّ جاءت الوصية بهم؛ فعن أبي سعيد الخدري أنه كان لما يأتيه طلاب العلم يقول: «كان رسول الله ﷺ يوصينا

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي (ص٩٢) بإسناد صحيح.

بكم- يعني: طلبة الحديث -»، وقد صحَّحه العلَّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لشواهده في «الصحيحة» (٢٨٠)، وبوَّب عليه البيهقي في «المدخل» (١/ ٣٦٨) قائلًا: «تقريب الفتيان من طلَّاب العلم وترغيبهم في التعلم»، وبوَّب الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» بابًا بعنوان: «تقريب الأحداث في سماع الحديث».

فالواجب علىٰ الشيخ المعلِّم أن [لا يتعظم علىٰ المتعلِّمين، بل يلين لهم ويتواضع، وفي التنزيل: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾[الحِجر: ٨٨]، وينبغي أن يكون حريصًا علىٰ تعليمهم، مهتَمًّا بهم، مؤثرًا لهم علىٰ حوائج نفسه، ويرحِّب بهم عند إقبالهم إليه، ويُظهر لهم البشر وطلاقة الوجه، ويُحسن إليهم بعلمه وماله وجاهه، ولا يخاطب الفاضل منهم باسمه بل بكنيته، وينبغي أن يتفقَّدهم ويسأل عمَّن غاب منهم.

وينبغي أن يكون باذلًا وسعه في تفهيمهم، وتقريب الفائدة إلىٰ أذهانهم، حريصًا علىٰ هدايتهم.

ويُفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه؛ فلا يعطيه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عمَّا يحتمله بلا مشقة، ويخاطب كل واحد علىٰ قدر درجته، وبحسب فهمه وهمَّته، فيكتفي بالإشارة لمن يفهمها فهمًا محقَّقًا، ويوضِّح العبارة لغيره ويكرِّرها لمن لا يحفظها إلا بتكرار...

ويكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجيًّا؛ ليجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.

وينبغي أن يحرِّضهم علىٰ الاشتغال في كل وقت، ويطالبهم في أوقات محفوظاته، ويسألهم عمَّا ذكره لهم من المهمَّات، فمن وجده حافظًا مراعيًا له؛ أكرمه وأثنىٰ عليه وأشاع ذلك، ومَن وجده مقصِّرًا؛ لامه، ويعيده له حتىٰ يحفظه حفظًا واضحًا.

وينبغي أن ينصفهم في البحث؛ فيعترف بفائدة يقولها بعضهم، وإن كان صغيرًا][(١)].

فهذه جملة آداب ينبغي أن يتحلَّىٰ بها المعلِّم الذي يريد أن يكون ربانيًّا.

وعليه، فإنك إذا رأيت المعلم يبعد طلابه عنه، بل ويزدريهم ويُحقِّر من شأنهم، ويئد هممهم في مهدها بحجَّة خشيته عليهم من التصدُّر المبكر[(٢)]؛ فاعلم أن هذا المعلِّم قد خالف سبيل السلف في هذا الشأن.

---

(١) ما بين المعقوفين مقتبس من «آداب الدارس والمدرس»، لجمال الدين القاسمي (ص٣٣-٣٥) (لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام/ ١٢).

(٢) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «ليس الأمر علىٰ إطلاقه في هذه الجزئية، بل كُلٌّ بحسبه، فإذا رأىٰ الشيخ الطالب النابه؛ فإنه يتعهده ويدرِّبه ويراجع كلامه وكتاباته؛ حتىٰ يطمئن إليه، ثم يُصدره لهذا الأمر العظيم؛ حتىٰ يخلف أهل العلم بعضهم بعضًا».

فقد كان مشايخ السلف لا يحتقرون طلبة العلم لكونهم أصغر منهم سنًّا، وأقل علمًا؛ فقد قال البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٢/ ١٥٤): أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد، أنبا عمرو بن السماك، ثنا حنبل بن إسحاق، ثنا عفان بن مسلم، ثنا جرير بن حازم قال: سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير قال: كان في هذا المكان خلف الكعبة حلقة، فمرَّ عمرو بن العاص يطوف، فلما قضىٰ طوافه؛ جاء إلىٰ الحلقة فقال: ما لي أراكم نحيتم هؤلاء الغلمان عن مجلسكم، لا تفعلوا، أوسعوا لهم وأدنوهم وأفهموهم الحديث؛ فإنهم اليوم صغار قوم، ويوشكوا أن يكونوا كبار آخرين؛ قد كنا صغار قوم ثم أصبحنا كبار آخرين[1].

وقال الدارمي في «سننه» (٥١١): أخبرنا إسماعيل بن أبان، ثنا مسعود، عن يونس بن عبد الله بن أبي فروة، عن شرحبيل بن سعد قال: دعا الحسن بنيه وبني أخيه، فقال: يا بني وبني أخي، إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين؛ فتعلَّموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه - أو قال:- يحفظه؛ فليكتبه وليضعه في بيته[2].

---

(١) **وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٩٣) قال:** حدثنا عفان بن مسلم...؛ به مطوَّلًا، وهذا إسناد صحيح، وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص٦٥) من طريق ابن المبارك، عن جرير؛ به مختصرًا.

(٢) إسناده إلىٰ شرحبيل حسن، وشرحبيل ضعَّفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وليَّنه أبو زرعة =

وعن ابن وهب قال: أخبرني يحيىٰ بن أيوب، عن هشام بن عروة قال: كان أبي يقول: إنا كنا أصاغر قوم ثم نحن اليوم كبار، وإنكم اليوم أصاغر ستكونون كبارًا؛ فتعلَّموا العلم تسودوا به قومكم ويحتاجوا إليكم، فوالله ما يسألني الناس حتىٰ لقد نسيت(١).

=

وابن عدي.

والأثر أخرجه أيضًا البيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (٦٣٢)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص٩١)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٥٩)، من طريق مسعود؛ به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠٧) بإسقاط شرحبيل.

وأخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة والرجال» (٢/ ٤١٧)، قال: حدثنا مطلب بن زياد، قال: حدثنا محمد بن أبان، قال: قال الحسن بن علي... وذكره. وأخرجه الخطيب في الكفاية (ص٢٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٥٩)، من طريق أحمد؛ به.

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٥٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٥٩)، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن الحسن؛ به، وهذا منقطع.

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥١)، والبيهقي في المدخل (٦٣٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٩٠)، من طريق ابن وهب؛ به، وإسناده صحيح.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٥٥٢) من طريق أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أنه كان يجمع بنيه فيقول: يا بني تعلَّموا، فإن تكونوا صغار قوم؛ فعسىٰ أن تكونوا كبار آخرين، وما أقبح علىٰ شيخ يُسأل ليس عنده علم!

وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٩٤) من طريق عفان، عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ بنحوه، وزاد فيه: «فما خير في كبير ولا علم له؛ فعليكم بالسنة».

=

وعن يوسف بن الماجشون قال: قال لنا ابن شهاب- أنا وابن أخي، وابن عم لي، ونحن غلمان أحداث نسأله عن الحديث-: لا تحقروا أنفسكم لحداثة أسنانكم؛ فإن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالىٰ عنه- كان إذا نزل به الأمر المعضل؛ دعا الشبَّان، فاستشارهم يبتغي حدَّة عقولهم(١).

وعن يزيد ين أبي حبيب قال: كان الحسن يقول: قدِّموا إلينا أحداثكم؛ فإنهم أفرغ قلوبًا، وأحفظ لما سمعوا؛ فمن أراد الله عَزَّوَجَلَّ أن يتم ذلك له أتمَّه(٢).

وعن يزيد بن مهران أبو خالد قال: ثنا أبو بكر بن عياش قال: كنا عند الأعمش ونحن حوله نكتب الحديث، فمرَّ به رجلٌ فقال: يا أبا محمد، ما هؤلاء الصبيان حولك؟ قال: هؤلاء الذين يحفظون عليك دينك(٣).

=

وعلَّقه المزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ١٧)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٢٤)؛ كلاهما في ترجمة عروة، عن المبارك بن فضالة، عن هشام؛ بنحوه، وزاد فيه: «وما خير الشيخ يكون شيخًا وهو جاهل، لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج أو خمس حجج، وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت علىٰ حديث عندها إلا وقد وعيته، ولقد كان يبلغني عن الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ الحديثَ؛ فآتيه، فأجده قد قال، فأجلس علىٰ بابه فأسأله عنه».

(١) أخرجه البيهقي في المدخل (٦٣٤)، وفي الكبرىٰ (١٠/ ١١٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦٤)، والخليلي في الإرشاد (١/ ٣٠٩)، من طريق الماجشون؛ به، وهو صحيح عن الزهري.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٩٢).

(٣) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٩٣)، وإسناده صحيح.

=

وعن يحيىٰ بن أبي طالب: حدثني بعض البصريين قال: مر رجل بحماد بن سلمة وحوله صبيان، فقال: يا أبا سلمة، ما هذا؟ قال: هؤلاء الذين يحفظون عليك أمر دينك(١).

وقال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١٩٤): حدثنا عبد الله بن أحمد بن معدان، ثنا سعيد بن رحمة الأصبحي قال: كنت أسبق إلىٰ حلقة عبد الله بن المبارك بليل مع أقراني، لا يسبقني أحد، ويجيء هو مع الأشياخ؛ فقيل له: قد غلبنا عليك هؤلاء الصبيان. فقال: هؤلاء أرجىٰ عندي منكم، أنتم كم تعيشون؟! وهؤلاء عسىٰ الله أن يبلغ بهم. قال: قال سعيد: فما بقي أحد غيري.

وعن الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء أنه: كان يجمع غلمان المكاتب،

=

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٦٠٢)، قال: حدثنا يوسف بن موسىٰ قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: مروا علىٰ الأعمش وحوله فتيان... وذكره بنحوه.

وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٢٥)، من طريق أبي أمية الحراني، عن مسكين بن بكير، بنحوه.

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٩٣).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٦٠٢) عن حميد الطويل، قال: مر قوم علىٰ حماد بن سلمة وحوله فتيان؛ فقالوا: انظروا إلىٰ حماد، قد جمع حوله الصبيان. فقال: ردوهم؛ فلمَّا أتوه قال: إني رأيت البارحة كأني أسقي فسيلًا، فأوَّلت هؤلاء الصبيان.

ويحدثهم؛ لكيلا يُنسىٰ حديثه[1].

وأخرج الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٢٨-١٣٠) بإسناد صحيح عن عبد الله بن داود؛ أنه قال: «ينبغي للرجل أن يكره ولده علىٰ سماع الحديث».

وأخرج أيضًا برقم (٨٧) بإسناد صحيح عن حمزة بن سعيد المروزي؛ أنه قال: رأيت أبا بكر بن عيَّاش يضرب ساعد يحيىٰ بن آدم، فقال: ما قوم خيرٌ من أصحاب الحديث، إن أحدهم ليسألني عن الحديث كذا وكذا مرة، ولو شاء لقال: حدثني أبو بكر بن عياش.

قلتُ: فانظر إلىٰ تحفيز أبي بكر بن عياش لطلبته، وتثبيته لهم بهذه الكلمات التي ترفع همَّتهم لتحصيل الحديث والأثر.

وقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٢٧): حدثنا الربيع بن سليمان المرادي قال: كتب إليَّ أبو يعقوب البويطي - وهو في المطبِقِ - يسألني أن أصبِرَ نفسي للغرباء - مِمَّن يسمع كتب الشافعي-، ويسألني أن أُحسِّن خُلُقي لأصحابنا الذين في الحلقة، والاحتمال منهم، ويقول: لم أزل أسمع الشافعي كثيرًا يردد هذا البيت:

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٩٥).

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها ... ولن تكرم النفس التي لا تُهينها

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٩) في ترجمة سعيد بن جبير: نا محمد بن الحسين بن أشكاب، نا وهب بن جرير، نا شعبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ أنه قال لابن جبير: حدِّث. قال: أحدث وأنت شاهد؟ قال: أو ليس من نعمة الله عَزَّوَجَلَّ عليك أن تحدِّث وأنا شاهد؛ فإن أخطأت علَّمتُك.

وهذا إسناد صحيح إلىٰ ابن عباس[1]، وهكذا يخالف هذا الشيخ المتعصِّب لنفسه هدي ابن عباس هذا، حيث إنه يمنع طلبته من التحدُّث في بلدته أو في مسجده علىٰ عينه؛ خوفًا من أن يسلبوا مكانه، وإذا أخطئوا وبَّخهم وأبعدهم، ولم يعلِّمهم.

وقال أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي (ت ٣٨١ هـ) في «مسند الموطأ» (٩٤): حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُفَسِّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، فَجَاءَهُ نَعْيُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ فَبَكَىٰ حَتَّىٰ سَالَتْ دُمُوعُهُ، ثُمَّ قَالَ: «رَحِمَ اللهُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، كَانَ مِنَ الدِّينِ بِمَكَانٍ».

ثُمَّ قَالَ حَمَّادٌ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ - أَوْ قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ -: «لَقَدْ كَانَتْ لَهُ

(١) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٥٧)، والبيهقي في المدخل (٦٣٥).

حَلْقَةٌ فِي حَيَاةِ نَافِعٍ»[(١)].

وقَالَ مُصْعَبُ بنُ عَبْدِ اللهِ: كَانَتْ حَلْقَةُ مَالِكٍ فِي زَمَنِ رَبِيعَةَ؛ مِثْلَ حَلْقَةِ رَبِيْعَةَ وَأَكْبَرَ، وَقَدْ أَفْتَىٰ مَعَهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ»[(٢)].

وليكن ذاك الشيخ علىٰ ذكرىٰ من نصيحة الإمام أبي نصر السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، التي ذكرها في «رسالته إلىٰ أهل زبيد»، في الردِّ علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص٢٢٠)؛ حيث قال: «فالمتبع للأثر يجب تقديمه وإكرامه، وإن كان صغير السنِّ غيرَ نسيب، والمخالف له يلزم اجتنابه، وإن كان مُسنًّا شريفًا»[(٣)].

---

(١) وأخرجه البيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ٤٧١)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٦٤)، وإسناده صحيح.

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨).

(٣) وقال القاضي عياض في «الإلماع» (ص٢٠٠)، في استنكاره استحسان أبي محمد بن خلَّاد الرامهرمزي سنَّ الخمسين أو الأربعين كحدٍّ لتصدر المحدِّث للتحديث والإسماع: «واستحسانه هذا لا يقوم له حجَّة بما قال، وكم من السلف المتقدِّمين ومَن بعدهم مِنَ المحدثين من لم ينته إلىٰ هذا السن - أي الخمسين -، ولا استوفىٰ هذا العمر، ومات قبله، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصىٰ! هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي، وهذا مالك بن أنس قد جلس للناس ابن نيف وعشرين، وقيل: ابن سبع عشرة سنة. والناس متوافرون، وشيوخه أحياء: ربيعة، وابن شهاب، وابن هرمز، ونافع، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم... وكذلك محمد بن إدريس الشافعي، قد أخذ عنه العلم في سنِّ الحداثة، وانتصب لذلك، في آخرين من =

وانظر إلىٰ صبر الحافظ ابن حجر علىٰ طلبته، فيما نقله شمس الدين السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٣/ ١٠١٨)؛ حيث قال: «وأما صبره علىٰ الطلبة؛ فشيء لا يُدرَك وصفه، حتىٰ إنه مكث في مرض موته مدَّةً، وهو لا يُعلم بعض مَن يقرأ عليه ليلًا بذلك؛ مراعاة لخاطره، وهو يتحمَّل المشقة إلىٰ أن أعيىٰ، فأعلمه بلطف»اهـ.

قلتُ: وفي الطرف النقيض هناك طائفة من الشيوخ الأفاضل قد يُفرط أحدهم، ويُغالي في تعظيم طلبته، بصورة تجعل الطالب يتعاظم في نفسه، ويستعلي علىٰ أقرانه، بل قد يستعلي علىٰ بعض مشايخه الآخرين.

ففي الوقت الذي يثبِّط فيه الشيخ المتعصِّب لنفسه طلابه، ويُحقِّر من شأنهم، ويزدري جهودهم؛ ينفخ ذاك الشيخ الآخر في طلَّابه، ويرفعهم فوق منازلهم التي يستحقُّونها، ويحفِّزهم علىٰ خوض غمار التصنيف والتدريس، ومزاحمة الأكابر بغير أهليَّة ولا تحصيل كافٍ، مِمَّا يَصُدُّ هذا الطالب عن

=

أئمة المتقدمين والمتأخرين، وقد أنشد بعض البغداديين:

إن الحداثــــــــة لا تقــــــــصِّـ ـــــر بــــالفتىٰ المــــرزوق ذهنًـــا

لكـــــــن تـــــــذكي قلبــــــه فيفـــــوق أكبــــر منــــه ســــنًّا

وقال ابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٨٥):

إذا مـــا المـــرء لـــم يولـــد لبيبًـــا فلـــيس بنـــافع قـــدم الـــولادة

سلوك الطريق التصاعدي في تحصيله للعلم؛ حيث إنه ظنَّ ظنًّا خاطئًا أنه قد اجتاز عدة درجات في صعوده إلىٰ المراتب العليا في العلم؛ لأن الشيخ رسَّخ في نفسه هذا الظنَّ الباطل، ولا يدري هذا المسكين أنه قد قفز في الهواء، وتعلَّق بقشة مِمَّا خيَّل إليه أنه ارتقىٰ السلم، ولكن هيهات؛ فسرعان ما تضعف قواه عن الاستمساك بهذه القشة، فإذا به يسقط هاويًا في دركةٍ أسفل من الدرجة التي بدأ منها قبل أن ينتفخ ويقفز طائرًا بغير جناحين، إلا أن يتداركه الله برحمته.

والوسطيَّة في التعامل مع الطالب؛ أنه يَحتاج إلىٰ تحفيز دون أن يُرفع فوق المرتبة التي يستحقها، ويحتاج إلىٰ تقوية عوده، ووضعه علىٰ أرضٍ راسخة، حتىٰ لا يتذبب قبل أن يتحصرم.

ويحتاج أيضًا إلىٰ رفق ولين أحيانًا، وإلىٰ الشدة معه أحيانًا أخرىٰ؛ فلا يتعارض الصبر علىٰ الطالب والرفق به، مع الشدة أحيانًا عليه؛ تنبيهًا له إلىٰ خطورة فعل ما، مثلما صنع بهلول بن راشد مع سحنون وغيره من طلبته؛ فقال أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي في «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية» (١/ ٢٠٤) في ترجمة (بهلول بن راشد الْحَجْري الرعيني): «عن أبي عثمان قال: سمعت أبي يقول: مررت بسقيفة العراقي وهم يتناظرون في الاعتزال، فوقفت أسمع منهم مناظرتهم، فبلغ ذلك

البهلول؛ فلما جئته قال: يا محمد، بلغني أنك مررت بسقيفة العراقي، فوقفت تسمع إلىٰ مثل هذا؛ فلا تقربني. وأغلظ عليَّ.

قال سحنون: ولقد أتيت يومًا إلىٰ البهلول، فوافاني رجلٌ من أهل الأهواء علىٰ بابه، وسألني عن الشيخ؛ فما رددت عليه جوابًا، والشيخ يسمع ذلك، فلما دخلت علىٰ الشيخ سلمت عليه؛ فلم يرد عليَّ السلام، وأعرض عني، فلما خرج الناس من عنده تقدَّمت إليه، فجثوت علىٰ ركبتي بين يديه، فقلت له: ما خبري وما قصتي؟ فقال: يسلِّم عليك رجل من أهل الأهواء، ويسألك عني! فقلت له: والله ما رددت عليه جوابًا. فقام لي عند ذلك وقال لي: مرحبًا وأهلًا. وسلَّم عليَّ وقال لي: إن هذا الذي أمرتك به تعرف به الحقَّ من الباطل»[1] اهـ.

وقال أحمد بن أمين الشنقيطي في «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» (ص٥١٩، ٥٢٠) تحت عنوان: «تأديب المدرس - أي: في شنقيط- للطلبة»: «إذا بلغ الشيخ أن أحد التلاميذ أساء؛ فإنه يعاتبه برفق، بأن لا يلتفت إليه؛ حتىٰ يعلم التلميذ ذلك من حاله، وكان العلَّامة محمد فال بن

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «ولله درُّ أهل العلم من السلف في تحذيرهم من مخالطة الحزبيين وأهل الأهواء؛ فإنهم كالمرض يخشىٰ اللبيب علىٰ نفسه من العدوىٰ منهم، ويُرد بهذا علىٰ من يَدعو إلىٰ مخالطة أهل الأهواء والبدع للأخذ من محاسنهم».

أحمد فال التندغي، تجتمع عنده الطلبة من الزوايا ومن قومه، فإذا بلغه عن أحدهم قولًا لا يليق؛ تركهم حتىٰ يجتمعوا عنده، فيقول:

وقــول مـــا لا ينبغـــي لا ينبغـــي   لتنـــــدغ ولا لغيـــــر تنـــــدغِ

فإذا كان الذي بلغه فعل، قال:

وفعـــل مـــا لا ينبغـــي لا ينبغـــي   لتنـــــدغ ولا لغيـــــر تنـــــدغِ

وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك علىٰ جهة التعميم، فيقول: «**ما بال أقوام يفعلون كذا**»، **أو يقولون كذا**، و«**ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله**»، وهذا النوع أردع للناس؛ فليت أن علماء الأزهر فعلوا مثله، وتركوا عنهم: يا ابن الفاعلة، أو يا ابن الكلب، أو يا حمار؛ فإن هذه الألفاظ تذهب هيبة الشيخ من قلب الطالب» اهـ.

قلت: وقد ورد عن السلف ومن تبعهم بإحسان: الحثُّ لطالب العلم علىٰ الاجتهاد في طلب العلم، وأن لا يضيع نفسه إذا وجد فيها الهمَّة والإقبال علىٰ طلب العلم، ومن هذا ما علَّقه البخاري في «كتاب العلم» من «صحيحه» - بصيغة الجزم - عن ربيعة الرأي؛ أنه قال: «لا ينبغي لأحد عنده شيءٌ من العلم أن يضيع نفسه».

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢١٤- ريان): «ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم؛ لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال؛ لئلَّا يؤدي

ذلك إلىٰ رفع العلم» اهـ.

وذكر د. محمود محمد الطناحي في مقدِّمة تحقيقه علىٰ كتاب «أمالي الشجري» (ص١٢)، في بيان طريقة تعامل أديب مصر السلفي محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أما شيخ العربية، أبو فهر محمود محمد شاكر، هذا الإمام الجليل؛ فإنَّ له عليَّ أيادي كثيرة، أعدُّ منها ولا أُعدِّدُها؛ كما يقول صاحبه أبو الطيب، وحسبه أنه أشعر قلبي حبَّ هذا التراث والعصبية له، وتلقِّيه بما ينبغي له من الجلال والحيطة والحذر، ثم إنه قد وقف خلفي في هذه الرسالة(١)؛ يستحثني ويطلب عجلتي، ويتولَّىٰ عني ما يؤودُني ويُثقل كاهلي، بل إنَّه كان يفتح عليَّ اتصالًا هاتفيًّا مع عصر كل يوم(٢)؛ يرقُبُ خطوي ويجبر نقصي... إلىٰ أشياء أخرىٰ، لا يحبُّ أن أذكرها، ولا يحب أن أخالف عن أمره... جزاه الله خير الجزاء».

وقال العلَّامة مقبل بن هادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «إجابة السائل» (ص٥٦٥):

---

(١) يشير إلىٰ «أمالي الشجري».

(٢) **قال الطناحي في الحاشية:** «ليس هذا من التفصيل الممل، ولكنه تاريخ ينبغي أن يسجَّل لهؤلاء الشيوخ العظَام، وما يبذلونه لتلاميذهم، سخيةً نفوسهم طيبة قلوبهم، ولم يكن هذا صنيع الشيخ معي وحدي، بل كان هذا دأبه وديدَنه مع سائر تلاميذه ومحبيه، ولكن أكثر الناس يجحدون».

«ثم بعد ذلك نحن ننصح أخانا في الله للإقبال علىٰ طلب العلم، وأن لا يبقىٰ عالة علىٰ فلان ولا علىٰ فلان، وينبغي أن تحدِّثه نفسه أن يكون - إن شاء الله - أعلمَ مِنَ الشيخ ناصر، وأعلم من فلان وفلان[١]، فإن لم تحدِّثه نفسه أن يكون أعلم؛ فلتحدثه نفسه أن يكون مشاركًا له في طلب العلم، ويأخذ من حيث أخذ العلم؛ فإننا نحن الآن ننقل من كلام أهل العلم ومن كتب أهل العلم، حتىٰ إن كتبي لو أعطيت كل كلمة جناحًا وطارت إلىٰ موضعها؛ لبقيت الصفحات بيضاء، ننقل من كلام أهل العلم والحمد لله» اهـ.

وقال إمام الجرح والتعديل العلَّامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ اللهُ في إجابة علىٰ سؤال وجِّه إليه عن طلب العلم (شريط أسئلة وأجوبة وجه أ): «تحتاج الأمَّة إلىٰ مُجدِّدين[٢]، فمن يأنس من نفسه الذكاء والفهم والوعي؛ فعليه أن يُجنِّد نفسه ليتسلَّم رتبة الراسخين في العلم المجتهدين، المجاهدين الذين يبلغون رسالات الله ولا يخافون في الله لومة لائم.

فإن العلماء هم ورثة الرسل، ولا يستحقُّ رتبة الوراثة إلا مَن سلك

---

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ اللهُ: «هذا من باب الطموحات المحمودة، لكن دون تحدٍّ للجهابذة الأكابر، ومن غير أن يبخس فضلهم».

(٢) **أي**: تَجديد تذكرة الأمَّة بمنهج سلفها الصالح، وبث العلم الصحيح فيها، وليس التجديد بمعنىٰ الدعوة إلىٰ البدع المحدثات التي لم يَسنَّها الرسولُ ﷺ تحت مسمَّىٰ «تجديد الخطاب الديني»، أو تحت دعوىٰ التطور والارتقاء - زعموا -!!

مسلكهم: الدعوة إلىٰ الله - إلىٰ توحيد الله، إلىٰ إخلاص الدِّين لله، إلىٰ محاربة الرذائل والمعاصي والبدع -؛ كما هو شأن المصلحين في كل زمان ومكان، فنحن لا نحتاج إلىٰ تحصيل علم فقط، ثم نركد ونجمد ونموت ونهبط بالأمَّة؛ فالعلماء يذهبون بالأمة ينفخون فيها روح الحياة، يذهبون بها من طريقة التقليد الأعمىٰ في العقيدة والعبادات والشريعة[١].

أعيد مرة أخرىٰ: لا يتصدَّر للاجتهاد كل من هبَّ ودبَّ، وإنما الأكْفَاء الذين يتمتَّعون بالمواهب والطاقات، والعلم الواسع الذي يؤهِّلهم لهذه المرتبة والمنزلة الرفيعة في العلم؛ فليدرك كل واحد من شباب الأمَّة أنَّ الأمة الآن بأمَسِّ الحاجة إلىٰ هذه النوعيات الطيِّبة المباركة، فمن أنس مِن نفسه قدرة تخدم الإسلامَ؛ فليجند نفسه للعلم، وليتخفَّف من أعباء الدنيا والمشاغل، ويسخِّر أعباءه وطاقاته كلها في تحصيل العلم والدعوة إلىٰ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ علىٰ طريقة الرسل والمصلحين؛ أسأل الله أن يهيئ ذلك» اهـ.

وتأمل هذه النصيحة الشاحذة لهمم طلبة العلم من العالم الرباني: عبد المحسن العبَّاد، حيث قال - سلمه الله -:

«أوصي طلبة العلم أن يشكروا الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ توفيقه لهم؛ إذ جعلهم من طلابه، وأن يعنوا بالإخلاص في طلبه، **ويبذلوا النفس والنفيس لتحصيله**، وأن

(١) إلىٰ طريق الهداية والرشد ملتزمين بالكتاب والسنَّة بفقه سلف الأمة.

يحفظوا الأوقات في الاشتغال به؛ فإن العلم لا ينال بالأماني والإخلاد إلىٰ الكسل والخمول، وقد قال يحيىٰ بن أبي كثير اليمامي: «لا يستطاع العلم براحة الجسم»، رواه مسلم في «صحيحه» بإسناده إليه في أثناء إيراده أحاديث أوقات الصلاة...» اهـ.

قلت: وليس المقصود بهذا الحثِّ والتحفيز هو دعوة الشباب المبتدئين من طلبة العلم إلىٰ التصدُّر المبكر، دون أن يضبطوا المسائل ويتقنوا الأصول، بل لا ينبغي أن يتصدَّر طالب العلم إلا بعد أن يكون قد ضبط أصول العلم من عقيدةٍ وفقه وحديث ولُغة، التي تؤهله للتصدر للتدريس والتأليف، وإن كان في بلد يخلو من العلماء؛ فليرحل إلىٰ العلماء في غير بلده، وليجالسهم ويعرض علمه عليهم.

لكن المقصود أن سيرة العلماء الربانيِّين مع طلاب العلم جرت بتحفيز الطلاب علىٰ الترقِّي في مدارج العلم، مع استنفار طاقاتهم لتحصيل مزيد من العلم، مع إصلاح أخطائهم بالنصح والتوجيه، وتقديم يد العون لهم، ومدِّهم بالمساعدات اللازمة لهم في طلب العلم.

✐ **ومن أكابر العلماء في عصرنا الذين كانوا هم القدوة والأسوة في هذا الشأن:**

سماحة العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما قال الشيخ العلامة

عبد المحسن العبَّاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في محاضرته «الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز- نموذج من الرعيل الأول» (ص١٥): «وكان حريصًا علىٰ مساعدة المحتاجين، وتعمير المساجد في داخل المملكة وخارجها، وفي مكتبه الخاص في بيته سجلاتٌ بأشخاص وبجهات مختلفة يتلقَّون المساعدات، سواء كانوا من الفقراء أو من الدعاة في داخل المملكة وخارجها» اهـ.

وإليك نموذجًا رفيعًا عن علاقة الأستاذ بتلميذه، وهو ما نقله صاحب كتاب «الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز» (ص٢٦٤)، حيث قال: «كان سماحته رَحِمَهُ ٱللَّهُ محبًّا ومجلًّا ومقدِّرًا لتلميذه الشيخ محمد بن عثيمين، يلقبه بسماحة الشيخ والعلَّامة، وغيرها من ألقاب التكريم والعظيم، وله وقفات صادقة معه تنبئ عن عظيم إجلال وكبير تقدير... وقال له مرة: أود أن تكون فتوانا واحدة، وألَّا نختلف قدر الإمكان[1]. وإذا اختلف معه في مسألة؛ قدَّر له سماحة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأيه واجتهاده»اهـ.

والعلامة محمد صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال خالد بن صالح النزال: «كان - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - يبذل المكافأة الشهرية لطلابه في السكن، وكانت

(١) **قال الشيخ حسن** حَفِظَهُ ٱللَّهُ: «نعم، قدر الإمكان وليس علىٰ الإطلاق؛ فإنَّ علماء السلف اختلفت فتياهم في بعض الأمور بعيدًا عن الأصول التي هي ثوابت؛ وكلٌّ يتوج كلامه بالأدلة من الكتاب والسنة».

أعدادهم كبيرة؛ عونًا لهم علىٰ طلب العلم، وكان لا يتوانىٰ عن الشفاعة لمن يستحقها، فكان يبذل جاهه بكل ما يستطيع عند المسئولين وأولياء الأمر.

قدمت إلىٰ عُنَيزة طالبًا للعلم عنده في سنة (١٤١١هـ)، وكنت في السنة الأولىٰ من الثانوية في المعهد العلمي في عنيزة، وكان عمري آنذاك ست عشرة سنة، ضمن مجموعة من الطلاب... وكان يهتم بنا اهتمامًا شديدًا، وذلك لصغر سنِّنا في تلك الفترة؛ حتىٰ كان يوقع أحيانًا علىٰ التقرير الشهري الدراسي في المعهد العلمي بدلًا من أولياء أمورنا، وكان يتفقَّد أحوالنا ويسأل عن أمورنا، ويحرص أشدَّ الحرص علىٰ توفير ما يساعدنا علىٰ طلب العلم؛ حتىٰ إنه وفَّر لنا سيارة توصلنا إلىٰ المعهد العلمي في فترة من الفترات، لم نكن نجد فيها سيارة»[(١)] اهـ.

والعلامة عبد الرحمن بن يوسف الإفريقي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث قال الشيخ عطية محمد سالم في كتابه «من علماء الحرمين» في ترجمته للإفريقي (ص٣٧٥): «كان لبعض كبار الطلاب جلسة علم في بيته، فأذهب معهم لزيارته؛ فوجدته رَحِمَهُ اللَّهُ - في المسجد وفي المدرسة وفي بيته - المعلمَ المربِّي الموجِّه الذي يحثُّ - دائمًا وفي كل مناسبة - علىٰ الجد والاجتهاد في طلب العلم؛ ولكأن جميع الطلاب له، وعنده كأعز أولاده عنده» اهـ.

(١) جريدة الرياض، عدد (١١٨٩٣)، كما في «صفحات مشرقة من حياة الإمام ابن عثيمين» (ص٦).

والعلامة المحدِّث حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال الوليد بن محمد العلي - من تلامذته -[1]: «وقد كان شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممتلكًا لمكتبة علمية زاخرة بشتَّىٰ العلوم الشرعية الفاخرة، وكان يستقبل أبناءه الطلاب في كل يوم الصباح الباكر حتىٰ صلاة الظهر، ومن بعد صلاة العصر حتىٰ صلاة العشاء.

وكان شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلال هذه الفترة الطويلة متوسطًا لمكتبته العامرة، منهمكًا في القراءة والمطالعة، لا يكاد يرفع رأسه من كتابه، يجيب سؤال العيِّ، ويفتي المستفتي، يقصده العلماء والوجهاء وطلبة العلم من شتىٰ أنحاء المعمورة» اهـ.

والعلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال راشد بن عثمان الزهراني في «إتحاف النبلاء بسير العلماء» في ترجمة الشيخ عبد الرزاق (٢/ ٣٠): «كان للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عناية فائقة بطلبته، سواء كان في فترة وجوده في مصر، أو في السعودية، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «همِّي أن أربي طلابَ علمٍ ينفع اللهُ بهم الإسلامَ والمسلمين» اهـ.

والعلامة محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قال في الثناء عليه تلميذُه

---

(١) كما في «المجموع»، في ترجمة العلَّامة المحدث حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لولده عبد الأول (١/ ١٣١).

الشيخ محمد حمود الوائلي - وكيل الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الإسلاميَّة -[1]: «كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بين عدد من المشايخ الذين يولُّون طلَّابهم عناية خاصة، لا تقف عند حدِّ علاقة المدرس بتلميذه في الفصل، وكان في عامَّة دروسه يُعنىٰ عناية عظيمة بعقيدة السلف الصالح - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ-...» اهـ.

فهؤلاء العلماء - رَحِمَهُمُٱللَّهُ - فتحوا بيوتهم، وبذلوا أوقاتهم لطلبة العلم؛ حتىٰ ربوا جيلًا صالحًا من الطلاب النابهين، الذين عمَّ نفعُهُم البلاد والعباد.

وقد سار علىٰ سننهم شيخنا العلَّامة ربيع بن هادي - أعزَّه الله -، الذي يكتنف طلابه بعظيم الرعاية وصالح التوجيه، حتىٰ يقوىٰ عودهم وتزهو ثمرتهم، ومن ثَمَّ يصيرون هُمْ حملةَ الحقِّ فيما بعد.

وصار بيته في منطقة العوالي بمكة - كرَّمها الله - قبلةً لطلاب العلم، يأتون إليه من شتىٰ أنحاء العالم للاستفادة من علم وتوجيهات ونصائح الشيخ، وقد فتح مكتبته لهم، وبذل وقته لإفادتهم.

ولولا هذا السبيل السلفي الحميد في التعامل مع طلاب العلم؛ لما خلف العلماء غيرهم بعد موتهم، ولانقرض العلم وزال بموت حامليه.

---

(١) كما في ترجمة فضيلة العلامة السلفي محمد أمان الجامي رَحِمَهُٱللَّهُ، إعداد مكتبة الفرقان.

✐ **وأذكر للعبرة ثلاثة مواقف حدثت لي مع شيخنا العلامة ربيع - سلمه الله - والتي تثبت هذا المسلك الحميد:**

الموقف الأول: في أحد المجالس التي رزقني فيها الله سبحانه الانفراد بشيخنا - بارك الله في عمره -، أتىٰ الشيخ ربيع - سلمه الله - بكتاب «السنَّة» للمروزي بتحقيقي، وأخذ يقلب صفحاته حتىٰ وصل إلىٰ حديث أبي ثعلبة الخشني؛ أنه سأل رسول الله ﷺ عن قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]. فقال له: «**بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، فإذا رأيت شحًّا مطاعًا، وهوًىٰ متبعًا، ودنيا مؤثرة...**»، وقد جاء الحديث من طريق عتبة بن أبي حكيم، عن عمرو بن جارية، عن أبي أمية الشعباني، عن أبي ثعلبة؛ فأمعن الشيخ في قراءة تخريجي علىٰ الحديث، حتىٰ وصل إلىٰ بحثي حول عتبة بن أبي حكيم، وقد ذكرت لابن معين ثلاث روايات فيه: الأولىٰ قال: ثقة، والثانية قال: ضعيف الحديث، والثالثة قال: والله الذي لا إله إلا هو، إنه لمنكر الحديث. فعقبت قائلًا: وهذه الثالثة تعدُّ من باب الجرح المفسر الشديد؛ فقال الشيخ ربيع: جيد، أحسنت.

ثم جاء الشيخ إلىٰ قولي في أبي أمية الشعباني: «ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣١٤) بدون جرح ولا تعديل، وهذا يعدُّ توثيقًا له؛

اعتبارًا لشرط ابن أبي حاتم الذي ذكره في «مقدمته» (١/ ٩) بالنسبة للتابعين...» اهـ.

فقال الشيخ - أحسن الله إليه -: لي ملاحظة علىٰ هذه القاعدة. فقلت: الظاهر من كلام ابن أبي حاتم أنه يشير إلىٰ هذا. فطلب مني الشيخ أن أحضر مقدِّمة ابن أبي حاتم، ثم أُذن للعصر؛ فقال لي الشيخ: نتم البحث في وقت لاحق.

وفي مجلس تالٍ أتيت للشيخ بالمقدِّمة، وقرأت عليه موضعَ الشاهد، فقال لي- سلمه الله -: هذا الكلام ينطبق علىٰ كبار التابعين المعروفين بالعلم؛ فهؤلاء إذا ذكر ابن أبي حاتم أحدَهم بغير جرح أو تعديل، ولم يأتِ فيه تجريحٌ في موضع آخر؛ فالأصل فيه أنه ثقة، أما المجاهيل - أمثال هذا الراوي: أبو أمية - فلا يكفي في توثيقهم سكوت ابن أبي حاتم عنهم، ثم استطرد الشيخ قائلًا: وقد كان الشيخ أحمد شاكر -غفر الله له - يقول بما قلت به، لكن كان شرطه أوسع؛ فلم يخصَّ طبقة التابعين، بل كان يوثِّق كل مَن ذكره ابن أبي حاتم بغير جرح أو تعديل في أي طبقة كان. فشكرت الشيخ - أعزَّه الله - علىٰ هذه الفائدة الجليلة.

والشاهد من هذه الواقعة: بيان هذا الأسلوب الرفيق الحكيم من شيخنا في إصلاح خطأ علمي لأحد طلبته، فلم يزجره ولم يوبِّخه، بل ناقشه

بالدليل والبرهان حتىٰ ردَّه إلىٰ الحق، خاصَّةً وأن المسألة دقيقة، وقد اختلفت فيها أنظار الجهابذة أمثال العلَّامة أحمد شاكر.

والموقف الثاني: أعطيت للشيخ – سلمه الله– بحثًا لي بعنوان: «السمو في عقيدة العلو»؛ رجاء أن يراجعه الشيخ، ثم مرَّت أيام وسافرت المدينة، وكان ذلك في أول أسبوع من شوال من عام (١٤٢٥هـ)، ونسيت أمر البحث وقد فقدت الأمل في قيام الشيخ بمراجعته، حيث إن الشيخ في مثل هذه الأيام يكون وقته كلُّه مشحونًا بالزيارات، ولما عدت من المدينة؛ فوجئت بالشيخ حَفِظَهُ اللَّهُ يناديني، وقد أمسك البحث في يده قائلًا لي: يا أخي، لقد أتعبتني، هذا البحث قد امتلأ بالأخطاء الإملائية. فشعرت بخجل شديد، وتذكَّرتُ أنَّ أحد إخواني قد صفَّه لي سريعًا علىٰ الحاسب الآلي، ولم يتيسَّر لي وقتًا كافيًا لمراجعة عمله لضيق الوقت قبل السفر، ولم أنتبه إلىٰ وقوع هذه الأخطاء الإملائية.

الشاهد: أن الشيخ قد قرأ ما يقرب من نصف البحث رغم هذه الأخطاء الإملائية، ورغم انشغال الشيخ الشديد؛ فأثَّر فيَّ جدًّا هذا الاعتناء من الشيخ، واعتذرت للشيخ، وقد أثنىٰ الشيخ – أحسن الله إليه – علىٰ الكتاب، بعد أن نبَّهني إلىٰ بعض الملحوظات، وحثَّني علىٰ القيام بتدريسه.

وأخيرًا الموقف الثالث: كان الشيخ دائمًا حريصًا علىٰ إمداد طلابه بما

تيسَّر من كتب تعينهم علىٰ طلب العلم، وقد أهداني الشيخ - جزاه الله خيرًا -عدَّة كتب، منها: رسالتيه للماجستير والدكتوراة، وهما: معرفة علوم الحديث للحاكم، والنكت للحافظ ابن حجر.

وفي عام (١٤٢٣هـ) قام الشيخ ربيع - أحسن الله إليه - بكتابة خطاب موجَّه إلىٰ معالي وزير الشئون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ حَفِظَهُ اللَّهُ يشفع لي عنده في أن يقوم معاليه بإمدادي بما أحتاج إليه من كتب ومراجع تعينني علىٰ البحث، وهذا طبقًا لما تسير عليه وزارة الشئون هناك من إمداد طلاب العلم بالكتب إذا زكَّاهم أحد أهل العلم المعتبرين عند الوزارة، وهذا نصُّ الرسالة التي كتبها الشيخ - أعزَّه الله -:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي وزير الشئون الإسلامية - وفَّقَه الله وسدَّد خطاه -.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أما بعد، فإن صاحب هذا الخطاب: خالد بن محمد فهمي المصري؛ من المحبِّين للعلم والبحث، ومن المشتغلين بتحقيق الكتب السلفيَّة، وهو بحاجة ماسَّة إلىٰ المراجع التي يستدعيها البحث والتحقيق لأمثاله.

أرجو من معاليكم مساعدته بما يعينه من الكتب - بعد الله - علىٰ إنجاز أعماله وإحسانها علىٰ الوجه المطلوب.

وفقكم الله وسدد خطاكم...

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

في ٧/١٠/١٤٢٣هـ



وكان الشيخ ربيع - نفعنا الله بعلمه - دائمًا يحثُّني علىٰ محاولة الاجتهاد وينهاني عن التقليد؛ فأذكر أنه في أحد الأبحاث التي عرضتها علىٰ فضيلته احتجَجْتُ بحديث: «**أطَّت السماء وحُقَّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك ساجد...**»، وذكرت تحسين العلَّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ

له؛ فقال لي الشيخ: هل بحثت الحديث بنفسك؟ فأجبت الشيخ: لا، بل اعتمدت علىٰ تحسين العلامة الألباني له. فقال الشيخ: لا ينبغي علىٰ الباحث الذي عنده قدرة علىٰ البحث أن يُقلِّد غيره من أهل العلم، بل عليه أن يبحث بنفسه حتىٰ يصل إلىٰ الصواب.

قلتُ: وهكذا كان الشيخ ربيع دائمًا يزرع فينا حبَّ البحث والتحرِّي عن الصواب، ونبذ التعصُّب والتقليد.



مبحث فرعي: الحدُّ الفاصل بين الأكابر والأصاغر أو «حديث السنّ يسمو إلى العلى»:

أما بعد، فإن من المباحث المطروقة في كتب أصول الحديث وأدب طلب العلم؛ مبحث: سن التحديث.

ويدخل في هذا الباب: سن الانتصاب لمقام التدريس والفتوىٰ والتصنيف.

وبلا شك الأصل أن تتوفر رجاحة العقل وسداد الفتوىٰ، وعلو الكعب في العلم في الأكابر سنًّا وخبرة دون الصغير حديث السن، لكن هذا ليس علىٰ الإطلاق.

والناس بين غال وجافٍ في هذا الباب.

ومن النصوص الدالة على تقديم كبير السن من أهل الخبرة والسداد في الرأي:

قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: ٨٣].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره للآية: «هذا تأديب

من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمَّة والمصالح العامَّة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة؛ فعليهم أن يتثبَّتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلىٰ الرسول وإلىٰ أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها؛ فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطًا للمؤمنين، وسرورًا لهم، وتحرزًا من أعدائهم؛ فعلوا ذلك، وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد علىٰ مصلحته؛ لم يذيعوه؛ ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة، وفي هذا دليلٌ لقاعدة أدبيَّة، وهي: أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور؛ ينبغي أن يولَّىٰ إلىٰ مَن هو أهلٌ لذلك، ويجعل إلىٰ أهله، ولا يتقدَّم بين أيديهم؛ فإنه أقربُ إلىٰ الصواب وأحرىٰ للسلامة من الخطأ، وفيه النهي عن العجلة والتسرُّع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام، والنظر فيه: هل هو مصلحة فيقدم عليه الإنسان، أم لا فيحجم عنه؟».

وسُئِل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن معنىٰ قول الرسول ﷺ: «من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر»؛ ما المقصود بالأصاغر هنا؟

هل هم أصاغر العلم، أو أصاغر في السن؟

فأجاب:

«كلُّها؛ لأن الأصاغر في العلم ما عندهم علمٌ كامل، والأصاغر في السن ما عندهم تجربة، والعلم كما تعلمون: رفع الجهل، والتربية من السفه؛ لهذا يقال: علماء ربانيون. ما كل عالم يكون مربيًا، بعض العلماء علىٰ العكس؛ يفرح إذا وجد حيلة من الحيل يدلُّ الناس عليها؛ ليسقط بذلك فريضة من فرائض الله، أو تنتهك حرمات من محارم الله؛ فليس كل عالم يكون مفيدًا للخلق، فالمراد بالصغار يحتمل معنيين: **صغار العلم، وصغار السن. أما صغار العلم**: فجهلهم؛ وأما صغار السن: لعدم تربيتهم؛ لأنه ما عندهم تجارب، ولهذا حذَّر النبي ﷺ من حدثاء الأسنان؛ لأن حدثاء الأسنان ما عندهم دراية وتجربة في الأمور، تجد عندهم إقدام في غير موضع الإقدام، إحجام في غير موضع الإحجام. (شرح كتاب الرقاق - من صحيح البخاري - لابن عثيمين ١/ ١٣٤).

ومن الأدلة من السنَّة:

أولًا: حديث: «**البركة مع أكابركم**»[1].

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٩)، والطبراني في الأوسط (٨٩٩١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٣٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٦٣)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٢٥٩)، =

ثانيًا: قول رَسُولِ اللهِ ﷺ لِمُحَيِّصَةَ: «**كَبِّرْ كَبِّرْ**»، يُرِيدُ السِّنَّ؛ فَتَكَلَّمَ حُوَيِّصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ.

[أخرجه البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

=

وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٧٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ١٦٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٢٧٩)، والرافعي في التدوين (٤/ ١٠٩)، من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن المبارك بدرب الروم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٣١) من طريق وارث بن عبيد الله، عن ابن المبارك؛ به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٧٧)، من طريق بقية عن ابن المبارك؛ به، ثم قال: «وهذا لا يروىٰ موصولًا، إلَّا عن ابن المبارك؛ روىٰ عنه نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وبقية هذا، والأصل فيه مرسل»، وقال في (٥/ ٢٩٥): «وهذا رواه عن ابن المبارك جماعةٌ، فأسندوه، والأصل فيه مرسل».

قال أبو حاتم البستي: «لم يحدث ابن المبارك هذا الحديث بخراسان، إنما حدَّث به بدرب الروم، فسمع منه أهل الشام، وليس هذا الحديث في كتب ابن المبارك مرفوعًا».

وقال الخطيب: «هكذا رواه عيسىٰ عن الوليد متصلًا، وخالفه هشام بن عمار؛ فرواه عن الوليد بن مسلم، وقال فيه: عن عكرمة، عن النبي ﷺ. ولم يذكر فيه ابن عباس».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣١٣): «سمعت أبي وذكر حديثًا رواه الوليد، عن ابن المبارك بأرض الروم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**البركة مع أكابركم**»؛ قال أبي: حدثنا نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن النبي ﷺ: «كان يستاك فأمر أن يكبِّر – يعني: يدفع السواك إلىٰ أكبرهم –».

قال ابن بطال في «شرحه علىٰ البخاري» (٦/ ٧٦): «إنما ذلك إذا استوت حال القوم في شيء واحد، فحينئذ يبتدأ بالأكبر، وأما إذا كان لبعضهم علىٰ بعض فضل في شيءٍ؛ فصاحب الفضل أولىٰ بالتقدمة».

وقال الباجي في «المنتقىٰ شرح الموطأ» (٧/ ٥٣): «**«كَبِّرْ كَبِّرْ»**؛ يُرِيدُ - وَاللهُ أَعْلَمُ - أَنْ يَتَوَلَّىٰ الْكَلَامَ مَعَهُ - ﷺ - أَسَنُّهُمْ؛ إمَّا لِفَضِيلَةٍ بِالسِّنِّ مَعَ تَسَاوِيهِمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ لِفَضِيلَةٍ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مَعَ السِّنِّ؛ إلَّا أَنَّ الْفَضَائِلَ غَيْرَ السِّنِّ أَمْرٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ وَلَا ظَاهِرٍ، وَيُمْكِنُ بِالتَّدَاعِي فِيهِ، وَفَضْلُهُ فِي السِّنِّ لَا يُنْكَرُ».

قلتُ: وهذا واضح في أن فضيلة كبر السن تراعىٰ في حالة تساوي الفضائل الأخرىٰ: من العلم والفقه والحكمة والفهم، أما إذا تفاضل البعض عن الأكبر سنًّا في هذه الأمور ونحوها؛ فيقدَّم علىٰ كبير السن.

وأفضل مثال لهذا:

ما أخرجه الإمام مسلم (٦٧٣) من حديث أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً؛ فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً؛ فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ عَلَىٰ تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ**»؛ قَالَ الْأَشَجُّ فِي رِوَايَتِهِ:

مَكَانَ «سِلْمًا»: «سِنًّا».

وفي لفظ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً؛ فَلْيَؤُمَّهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً؛ فَلْيَؤُمَّهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًّا**».

قلت: فتأمل كيف جعل السنَّ في آخر المراتب بعد الحفظ والعلم بالسنة والهجرة.

وقال الإمام أبو القاسم هبة الله اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ص١٠٠): «أخبرنا مُحمَّد بن عثمان بن مُحمَّد، ثنا سعيد بن مُحمَّد الخياط، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا سفيان بن عيينة، عن هلال الوزان قال: حدَّثنا شيخنا القديم: عبد الله بن عُكَيْم، وكان قد أدرك الجاهلية؛ قال: أرسل إليه الحجَّاج يدعوه، فلما أتاه قال: كيف كان عمر يقول؟ قال: كان عمر يقول: إن أصدق القيل قيل الله، ألا وإن أحسن الهدي هدي مُحمَّد، وشر الأمور محدثاتُها، وكل محدثة ضلالة، ألا وإنَّ الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، ولَم يقم الصغير علىٰ الكبير، فإذا قام الصغير علىٰ الكبير فُقِد»[1].

---

(١) **صحيح موقوفًا علىٰ عمر**: وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٥٨) إلىٰ قوله: «... عن أكابرهم»، وأخرج شطره الأول إلىٰ «كل محدثة ضلالة»: المروزيُّ في «السنَّة» =

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣١٤): «في مصنف قاسم بن أصبغ بسند صحيح عن عمر: فساد الدين إذا جاء العلم من قِبَل الصغير استعصىٰ عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قِبَل الكبير تابعه عليه الصغير»[(١)].

وفي «الجامع» لمعمر (١١/ ٢٤٦): عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب قال: سمعت ابن مسعود يقول: «لا يزال الناس صالحين متماسكين، ما أتاهم العلم من أصحاب مُحمَّد ﷺ، ومن أكابرهم؛ فإذا أتاهم من أصاغرهم هلكوا»[(٢)].

وفي رواية البيهقي: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، وعن أمنائهم وعلمائهم؛ فإذا أخذوه من أصاغرهم وشرارهم هلكوا».

وفي رواية أبي نعيم: «علمائهم وكبرائهم وذوي أسنانِهم؛ فإذا أتاهم

=

(٦٣)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص٣١)؛ كلهم من طريق سفيان؛ به.

(١) وأخرجه الخطيب في نصيحة أهل الحديث (١٣)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٥٨) (باب: حال العلم إذا كان عند الفسَّاق والأراذل).

(٢) **صحيح موقوفًا**: وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٨١٥) عن سفيان، والطبراني في الكبير (٩/ ١١٤) من طريق أبي نعيم عن سفيان، والبيهقي في المدخل (٢٧٥) من طريق شعبة، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٠١) من طريق مغيرة السراج وسفيان الثوري، وشعبة وإسرائيل ومطر، ومالك بن مغول، والمسعودي، وشريك، وأبي بكر بن عياش؛ وأبي نعيم في الحلية (٨/ ٤٩) من طريق شعبة، كلهم عن أبي إسحاق؛ به.

العلم عن صغارهم وسفهائهم فقد هلكوا».

قال ابن عبد البر: «قال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في حديث عمر، وما كان مثله من الأحاديث إنما يُراد به الذي يُستفتىٰ ولا علم عنده، وأن الكبير هو العالم في أي سنٍّ».

قلت: فهذه الآثار مجتمعة دلَّت علىٰ أن المعيار في صلاح الصغير سنًّا: أن يتابع الأكابر العلماء ذوي الأسنان، الأمناء الفقهاء.

لكن كبر السن - دون سلامة المعتقد والمنهج، ودون التأهُّل للتحديث والفتوىٰ والتدريس - لا يشفع لصاحبه أن يكون من الأكابر.

وحداثة السنِّ - مع سلامة المعتقد والمنهج، والتأهل للتحديث والفتوىٰ والتدريس - تجعل صاحبَها في ركاب الأكابر، أو في مصافهم؛ علىٰ حسب حاله.

✐ **ومن النصوص التي تؤكد هذا المعنى ما يلي:**

۞ **أولًا:** أخرج مسلم (١٤٢٦) من حديث سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ: «**إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ** - يُرِيدُ: أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ - **فَقَدْ طَعَنْتُمْ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ، وَايْمُ اللهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لَهَا، وَايْمُ اللهِ إِنْ كَانَ لَأَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَايْمُ اللهِ إِنَّ هَذَا لَهَا لَخَلِيقٌ** - يُرِيدُ: أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ - **وَايْمُ اللهِ إِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَيَّ مِنْ بَعْدِهِ، فَأُوصِيكُمْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صَالِحِيكُمْ**».

وأخرجه مسلم أيضًا، والبخاري في مواضع من صحيحه، منها (٣٧٣٠) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر بنحوه، لكن دون قوله: «**فَأُوصِيكُمْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ صَالِحِيكُمْ**».

وزاد ابن دينار في أول روايته: «بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْثًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَطُعِنَ فِي إِمَارَتِهِ».

قال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المشهور بـ«ابن بطَّال» في «شرح البخاري» (٨/ ٢٥٨): «قال المهلب: معنىٰ الترجمة: أن الطاعن إذا لم يعلم حال المطعون عليه، وكذب في طعنه؛ لا ينبغي أن يكترث له كبير اكتراث، ألا ترىٰ أن النبي ﷺ قد خلىٰ هذا الطعن حين أقسم أنه كان خليقًا للإمارة».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٨٠): «قَوْلُهُ: «فَطُعِنَ فِي إِمَارَتِهِ»؛ بِضَمِّ الطَّاءِ عَلَىٰ الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَقَوْلُهُ: «**إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي أَبِيهِ**»؛ أَيْ: إِنْ طَعَنْتُمْ فِيهِ؛ فَأُخْبِرُكُمْ بِأَنَّكُمْ طَعَنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فِي أَبِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمَارَتِهِ فَقَدْ أَثِمْتُمْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَعْنَكُمْ بِذَلِكَ لَيْسَ حَقًّا، كَمَا كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمَارَةِ أَبِيهِ وَظَهَرَتْ كِفَايَتُهُ وَصَلَاحِيَتُهُ لِلْإِمَارَةِ، وَأَنَّهُ كَانَ مُسْتَحِقًّا لَهَا؛ فَلَمْ يَكُنْ لِطَعْنِكُمْ مُسْتَنَدٌ؛ فَلِذَلِكَ لَا اعْتِبَارَ بِطَعْنِكُمْ فِي إِمَارَةِ وَلَدِهِ، وَلَا الْتِفَاتَ إِلَيْهِ».

ثانيًا: أخرج البخاري في «صحيحه» (٤٢٩٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تدخل هذا الفتىٰ معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: «إنه ممَّن قد علمتم»؛ قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم. قال: وما رأيته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني؛ فقال: ما تقولون في ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ٢﴾ [المَسَد: ١، ٢] حتىٰ ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا. وقال بعضهم: لا ندري. أو لم يقل بعضهم شيئًا؛ فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه الله له: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فتح مكة، فذاك علامة أجلك: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ٣﴾. قال عمر: «ما أعلم منها إلا ما تعلم».

وفي رواية عبد الله بن أحمد في «زوائده علىٰ الفضائل» (١٩٠٤): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَسْأَلُنِي مَعَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَكَانَ يَقُولُ لِي: «لَا تَكَلَّمْ حَتَّىٰ يَتَكَلَّمُوا. فَإِذَا تَكَلَّمْتُ قَالَ: غَلَبْتُمُونِي أَنْ تَأْتُوا بِمَا جَاءَ بِهِ هَذَا الْغُلَامُ الَّذِي لَمْ تَجْتَمِعْ شُئُونُ رَأْسِهِ».

قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: شُئُونُ رَأْسِهِ؛ يَعْنِي: الشُّعَبَ الَّتِي تَكُونُ فِي الرَّأْسِ.

وأخرجه أيضًا برقم (١٩٢١) بلفظ: «كَانَ عُمَرُ يَجْلِسُ مَعَ الْأَكَابِرِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقُولُ لِي: لَا تَكَلَّمْ حَتَّىٰ يَتَكَلَّمُوا. ثُمَّ يُقْبِلُ عَلَيْهِمْ

فَيَقُولُ: مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَأْتُونِي بِمِثْلِ مَا يَأْتِينِي بِهِ هَذَا الْغُلَامُ، الَّذِي لَمْ تَسْتَوِ شُئُونُ رَأْسِهِ؟».

وأخرج هذه الرواية مطولًا ابن خزيمة في «صحيحه» (٢١٧٢) بلفظ: «كَانَ عُمَرُ يَدْعُونِي مَعَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَقُولُ لِي: لَا تَكَلَّمْ حَتَّىٰ يَتَكَلَّمُوا. قَالَ: فَدَعَاهُمْ فَسَأَلَهُمْ عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ**»، أَيُّ لَيْلَةٍ تَرَوْنَهَا؟ قَالَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْلَةُ إِحْدَىٰ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ، وَقَالَ آخَرُ: خَمْسٍ. وَأَنَا سَاكِتٌ؛ قَالَ: فَقَالَ: مَا لَكَ لَا تَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِنْ أَذِنْتَ لِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَكَلَّمْتُ. قَالَ: فَقَالَ: مَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ إِلَّا لِتَتَكَلَّمَ. قَالَ: فَقُلْتُ: أُحَدِّثُكُمْ بِرَأْيِي؟ قَالَ: عَنْ ذَلِكَ نَسْأَلُكَ. قَالَ: فَقُلْتُ: السَّبْعُ؛ رَأَيْتُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ سَبْعًا، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَبْعٍ، وَنَبْتُ الْأَرْضِ سَبْعٌ. قَالَ: فَقَالَ: هَذَا أَخْبَرْتَنِي مَا أَعْلَمُ، أَرَأَيْتَ مَا لَا أَعْلَمُ؟ مَا هُوَ قَوْلُكَ: نَبْتُ الْأَرْضِ سَبْعٌ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ۝٢٦ فَأَنْبَتْنَا﴾ [عبس: ٢٦، ٢٧]، إِلَىٰ قَوْلِهِ ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ۝٣١﴾ [عبس: ٣١]، وَالْأَبُّ نَبْتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُهُ الدَّوَابُّ وَلَا يَأْكُلُهُ النَّاسُ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَعَجَزْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ هَذَا الْغُلَامُ الَّذِي لَمْ تَجْتَمِعْ شُئُونُ رَأْسِهِ بَعْدُ؟ إِنِّي وَاللهِ مَا أَرَىٰ الْقَوْلَ إِلَّا كَمَا قُلْتَ. وَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَمَرْتُكَ أَنْ لَا تَكَلَّمَ حَتَّىٰ يَتَكَلَّمُوا، وَإِنِّي آمُرُكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ».

وأخرج عبد الله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» (١٩٤٤) بسند صحيح عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «أَدْرَكْتُ خَمْسِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الشَّيْءِ رَدُّوهُ إِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ».

وقال الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٤٧): ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أنا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَىٰ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ بَلَغَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْنَانَنَا؛ مَا عَاشَرَهُ مِنَّا رَجُلٌ، نِعْمَ التُّرْجُمانُ ابْنُ عَبَّاسٍ لِلْقُرْآنِ».

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (ص٤٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٣٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦١٨)، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (١/ ١٥٣)، وأبو عروبة السُّلَمي في «المنتقىٰ من كتاب الطبقات» (ص٦٨)، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (١/ ١٥٢) من طرق عن الأعمش؛ به، وإسناده صحيح.

قال الحربي: «قَوْلُهُ: «مَا عَاشَرَهُ مِنَّا أَحَدٌ»؛ يَقُولُ: لَوْ أَدْرَكَ أَسْنَانَنَا: لَوْ كَانَ فِي السِّنِّ مِثْلَنَا؛ مَا بَلَغَ أَحَدٌ مِنَّا عُشْرَهُ فِي الْعِلْمِ».

وأخرج البخاري (٦٨٣٠) عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

وابن عباس لم ينلَ هذه المرتبة عبثًا، إنَّما نالها لملازمته للنبي ﷺ، ودعاء النبي ﷺ له بأن يفقِّهه الله في الدين، وأن يعلِّمه الكتاب.

قال البخاري في «صحيحه» (٣٧٥٦): حدثنا مسدد، حدثنا عبد الوارث، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ضمَّني النبيُّ ﷺ إلىٰ صدره، وقال: «**اللهم علِّمه الحكمة**».

وقال: حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، وقال: «**علمه الكتاب**».

وأخرج البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَىٰ الْخَلَاءَ، فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، فَلَمَّا خَرَجَ قَالَ: «**مَنْ وَضَعَ هَذَا؟**»، فأخبر، فقَالَ: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

ولم يركن ابن عباس علىٰ هذا الدعاء ويتكل عن العمل، بل بادر بالجد والاجتهاد في تحصيل العلم من أكابر الصحابة بعد موت النبيِّ ﷺ؛ فصار مع صغر سنِّه مِنَ المقدَّمين في مجلس عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ بعض أكابر الصحابة سنًّا، وصار من الذين يُرجع إليهم في الفتوىٰ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: هَلُمَّ فَلْنَسْأَلْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُمْ كَثِيرٌ» قَالَ: الْعَجَبُ لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! أَتَرَىٰ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْكَ وَفِي الْأَرْضِ مَنْ تَرَىٰ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ؟! قَالَ: «فَتَرَكَ ذَلِكَ، وَأَقْبَلْتُ عَلَىٰ الْمَسْأَلَةِ

وَتَتَبُّعِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كُنْتُ لَيَبْلُغُنِي الْحَدِيثُ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ، فَأَجِدُهُ قَائِلًا؛ فَأَتَوَسَّدُ رِدَائِي عَلَىٰ بَابِهِ تَسْفِي الرِّيَاحُ فِي وَجْهِي حَتَّىٰ يَخْرُجَ»، فَيَقُولُ: مَا جَاءَ بِكَ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللهِ؟ فَأَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْكَ»؛ فَيَقُولُ: فَهَلَّا بَعَثْتَ إِلَيَّ حَتَّىٰ آتِيَكَ. فَأَقُولُ: «أَنَا كُنْتُ أَحَقَّ أَنْ آتِيَكَ»؛ فَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَمُرُّ بِي بَعْدُ، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَنِي؛ فَيَقُولُ: أَنْتَ كُنْتَ أَعْقَلَ مِنِّي».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائده علىٰ فضائل الصحابة» (١٩٢٥) - واللفظ له -، والدارمي في «سننه» (٥٩٠)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٨٨)، و(٣/ ٦١٩)، والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن» (١/ ٣٨٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٩٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٦٥) بسند صحيح.

قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَتَوْقِيرِ الْمُحَدِّثِ».

وأخرجه أبو خيثمة في «العلم» (١٣٣) مختصرًا بلفظ: «وَجَدْتُ عَامَّةَ عِلْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ هَذَا الْحَيِّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِنْ كُنْتُ لَآتِي بَابَ أَحَدِهِمْ فَأَقِيلُ بَابَهُ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي عَلَيْهِ لَأَذِنَ لِي بِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَبْتَغِي بِذَلِكَ طِيبَ نَفْسِهِ».

ثالثًا: قال الله سبحانه في شأن نبيه يحيىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ۝١٢﴾ [مريم: ١٢]، وقال سبحانه في حق أهل الكهف: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[الكهف: ١٠]، ثم قال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾[الكهف: ١٣].

وقال سبحانه في حق خليله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين وقف بالمرصاد لقومه يدعوهم إلىٰ ترك عبادة الأوثان وإفراد الله بالعبادة، فكسَّر أصنامهم إلا كبيرًا لهم، فسألوا: ﴿قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٥٩ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ۝٦٠﴾ [الأنبياء: ٥٩، ٦٠].

رابعًا: أخرج معمر في «الجامع» (١١/ ١٤٠) عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَانَ مَجْلِسُ عُمَرَ مُغْتَصًّا مِنَ الْقُرَّاءِ، شَبَابًا كَانُوا أَوْ كُهُولًا؛ فَرُبَّمَا اسْتَشَارَهُمْ فَيَقُولُ: «لا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْكُمْ حَدَاثَةُ سِنِّهِ أَنْ يُشِيرَ بِرَأْيِهِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ عَلَىٰ حَدَاثَةِ السِّنِّ وَلَا قِدَمِهِ، وَلَكِنَّ اللهَ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ».

وعقد ابن مفلح فصلًا في كتابه «الآداب الشرعية» (٢/ ١١٠، ١١١): «[فَصْلٌ فِي أَخْذِ الْعِلْمِ عَنْ أَهْلِهِ وَإِنْ كَانُوا صِغَارَ السِّنِّ]، جاء فيه:

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: الْغُلَامُ أُسْتَاذٌ إذَا كَانَ ثِقَةً.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَأَنْ أَسْأَلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَيُفْتِيَنِي؛ أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْأَلَ أَبَا عَاصِمٍ وَابْنَ دَاوُد؛ إنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ بِالسِّنِّ»، ثم قال: «وَقَالَ وَكِيعٌ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَالِمًا حَتَّىٰ يَسْمَعَ مِمَّنْ هُوَ أَسَنُّ مِنْهُ، وَمَنْ

هُوَ مِثْلُهُ، وَمَنْ هُوَ دُونَهُ فِي السِّنِّ».

هَذِهِ طَرِيقَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ عَلَىٰ مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبِهِ، وَغَيْرُهُ.

وَفِي فُنُونِ ابْنِ عَقِيلٍ وَجَدْتُ فِي تَعَالِيقِ مُحَقِّقٍ: أَنَّ سَبْعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ مَاتَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَهُ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ سَنَةً؛ فَعَجِبْت مِنْ قُصُورِ أَعْمَارِهِمْ مَعَ بُلُوغِهِمُ الْغَايَةَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ؛ فَمِنْهُمْ: الْإِسْكَنْدَرُ ذُو الْقَرْنَيْنِ - وَقَدْ مَلَكَ مَا ذَكَرَهُ اللهُ -، وَأَبُو مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيُّ صَاحِبُ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَابْنُ الْمُقَفَّعِ[1] صَاحِبُ الْخَطَابَةِ وَالْفَصَاحَةِ، وَسِيبَوَيْهِ - صَاحِبُ التَّصَانِيفِ وَالتَّقَدُّمِ فِي الْعَرَبِيَّةِ -، وَأَبُو تَمَّامٍ الطَّائِيُّ فِي عِلْمِ الشِّعْرِ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَابْنُ الرَّاوَنْدِيِّ فِي الْمَخَازِي، وَلَهُ كِتَابُ «الدَّامِغِ» مِمَّا غُرَّ بِهِ أَهْلُ الْخَلَاعَةِ، وَلَهُ الْجَدَلُ». انْتَهَىٰ كَلَامُهُ.

وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَشُورَةِ عُمَرَ، كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

---

(١) ابن المقفع فارسي الأصل، وهو صاحب ترجمة كتاب «كليلة ودمنة»، والذي فيه الميل إلىٰ الفرس والتشيع.

ووقفت علىٰ نقل واحد نَقَل فيه شيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن المقَّفَع، فقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٣٩): «وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ: ابْنُ الْمُقَفَّعِ أَوْ غَيْرُهُ؛ الْأَمْرُ أَمْرَانِ: أَمْرٌ فِيهِ حِيلَةٌ؛ فَلَا تَعْجِزْ عَنْهُ، وَأَمْرٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ؛ فَلَا تَجْزَعْ مِنْهُ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا - **قَالَ**: كُنْت أُقْرِئُ رِجَالًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «كَشْفِ الْمُشْكِلِ»: فِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَىٰ أَخْذِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِهِ، وَإِنْ صَغُرَتْ أَسْنَانُهُمْ أَوْ قَلَّتْ أَقْدَارُهُمْ، وَقَدْ كَانَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ يَقْرَأُ عَلَىٰ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ؛ فَقِيلَ لَهُ: تَقْرَأُ عَلَىٰ هَذَا الْغُلَامِ الْخَزْرَجِيِّ؟! قَالَ: إِنَّمَا أَهْلَكَنَا التَّكَبُّرُ» اهـ.

وقال ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (السفر الثالث، ص٧٢): حدثنا عفان، قال: نا يوسف بن الماجشون، قال: قال لي ابن شهاب ولأخ لي ولابن عم لي، ونحن نسأله عن العلم: «لا تحقروا أنفسكم لحداثة أسنانكم، فإن عمر كان إذا نزل به الأمر المعضل؛ دعا الشباب فاستشارهم، يبتغي بذلك حدة عقولهم».

وعقد الخطيب البغدادي فصلًا في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٣٢٢): مَبْلَغُ السِّنِّ الَّذِي يُسْتَحْسَنُ التَّحْدِيثُ مَعَهُ: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَصَدَّىٰ صَاحِبُ الْحَدِيثِ لِلرِّوَايَةِ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِهِ فِي السِّنِّ، وَأَمَّا فِي الْحَدَاثَةِ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ».

لكنه قال بعده: «فَإِنِ احْتِيجَ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ تَعْلُوَ سِنُّهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحَدِّثَ وَلَا يَمْتَنِعَ؛ لِأَنَّ نَشْرَ الْعِلْمِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لَازِمٌ،

وَالْمُمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ عَاصٍ آثِمٌ».

- **ثم قال:** «وَقَدْ حَدَّثْتُ أَنَا وَلِي عِشْرُونَ سَنَةً، حِينَ قَدِمْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، كَتَبَ عَنِّي شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ أَشْيَاءَ أَدْخَلَهَا فِي تَصَانِيفِهِ، وَسَأَلَنِي فَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

- أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرْبَنْدِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَافِظُ، بِبُخَارَىٰ، أنا خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْفَضْلَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ الْفَضْلِ الْبَزَّازَ، يَقُولُ: نا أَحْمَدُ بْنُ الْمِنْهَالِ الْعَابِدُ، نا أَبُو بَكْرٍ الْأَعْيَنُ، قَالَ: «كَتَبْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ- يَعْنِي الْبُخَارِيَّ- عَلَىٰ بَابِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيِّ، وَمَا فِي وَجْهِهِ شَعْرَةٌ. فَقُلْتُ: ابْنُ كَمْ كُنْتَ؟ قَالَ: ابْنُ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً.

- أنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ، أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُعْتَزِّ: «الْجَاهِلُ صَغِيرٌ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، وَالْعَالِمُ كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا» اهـ.

وعقد أيضًا القاضي عياض بابًا في كتابه «الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (ص١٩٩) بعنوان: «بَابُ مَتَىٰ يُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ لِلْإِسْمَاعِ، وَسِنُّ الْمُحَدِّثِ وَمَتَىٰ يَمْتَنِعُ».

وقال: «اعْلَمْ أَنَّ السَّمَاعَ مِنَ الْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَدْلِ الْعَاقِلِ الضَّابِطِ لِمَا

سَمِعَهُ، الْعَارِفِ بِهِ حِينَ أَدَائِهِ؛ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ اخْتَلَفَ اخْتِيَارَاتُ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ مَتَىٰ يُسْتَحَبُّ الانْتِصَابُ لِهَذَا وَالتَّصَدُّرُ لَهُ؛ إِمَّا لِأَجْلِ كَمَالِ عَقْلِهِ وَاجْتِمَاعِ أَشُدِّهِ وَانْتِهَاءِ كُهُولَتِهِ وَوَقْتِ سَمْتِهِ، أَوْ لِتَوَفِّي أَشْيَاخِهِ وَمُزَاحَمَتِهِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ».

ثم نقل عن الرامهرمزي: «قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ خَلَّادٍ: وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي مِنْ طَرِيقِ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ، فِي الْحَدِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ النَّاقِلُ؛ حَسُنَ بِهِ أَنْ يُحَدِّثَ: اسْتِيفَاءُ الْخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهَا انْتِهَاءُ الْكُهُولَةِ، وَفِيهَا مُجْتَمِعُ الْأَشُدِّ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

(أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي ... وَنَجَّذَنِي مُحَاوَلَةُ الشُّئُونِ)

قَالَ: وَلَيْسَ يُنْكِرُ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهَا حَدُّ الِاسْتِوَاءِ وَمُنْتَهَىٰ الْكَمَالِ، وَفِيهَا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ».

ثم قال - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - متعقبًا إياه (ص٢٠٠، ٢٠١): «وَاسْتِحْسَانُهُ هَذَا لَا يَقُومُ لَهُ حُجَّةٌ بِمَا قَالَ، وَكَمْ مِنَ السَّلَفِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ مَنْ لَمْ يَنْتَهِ إِلَىٰ هَذَا السِّنِّ، وَلَا اسْتَوْفَىٰ هَذَا الْعُمْرَ وَمَاتَ قَبْلَهُ، وَقَدْ نَشَرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ مَا لَا يُحْصَىٰ!

هَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تُوُفِّي وَلَمْ يُكْمِلِ الْأَرْبَعِينَ.

وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يَبْلُغِ الْخَمْسِينَ.

وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

وَهَذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَدْ جَلَسَ لِلنَّاسِ ابْنَ نَيِّفٍ وَعشرين، وَقيل: ابن سبع عشرة سنة. والناس متوافرون، وشيوخه أحياء: ربيعة، وابن شهاب، وابن هُرمُز، ونافع، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم.

وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ شِهَابٍ حَدِيثَ الْفُرَيْعَةِ.

وَتُوُفِّيَ ابْنُ شِهَابٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَسِنُّ مَالِكٍ حِينَ مَوْتِهِ نَحْوَ الثَّلَاثِينَ، وَحَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ قَبْلَ هَذَا.

وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ؛ قَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ فِي سِنِّ الْحَدَاثَةِ.

وَانْتَصَبَ لِذَلِكَ فِي آخَرِينَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.

وَقَدْ أَنْشَدَ بعض البغدادين:

(إِنَّ الْحَدَاثَةَ لَا تُقَصِّرُ بِالْفَتَىٰ الْمَرْزُوقِ ذِهْنَا)

(لَكِنْ تُذَكِّي قَلْبَهُ فيفوق أكبرمنه سِنَا)».

وتعقَّب العراقي القاضي عياض، كما في «التقييد والإيضاح» (ص٢٤٤): «ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر، وهو محمولٌ علىٰ أنَّه قاله فيمن يتصدَّىٰ للتحديث ابتداءً من نفسه، من غير براعة في العلم تعجَّلت له قبل السنِّ الذي ذكره.

فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السنِّ المذكورة؛ فإنه مظنَّة الاحتياج إلىٰ ما عنده.

وأما الذين ذكرهم عياض ممَّن حدث قبل ذلك: فالظاهر أن ذلك لبراعةٍ منهم في العلم تقدَّمت، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم؛ فحدثوا قبل ذلك؛ أو لأنهم سئلوا ذلك، إما بصريح السؤال وإما بقرينة الحال».

قلتُ: فاشترط العراقي شرطين فيمن تصدَّىٰ للتحديث قبل سن الأربعين، وهما:

١- البراعة.

٢- الاحتياج إلىٰ علمه.

قلت: القيد الأول ينطبق أيضًا علىٰ مَن استوفىٰ السن المذكور، فقد يبلغ الأربعين، ولم يحقِّق علمًا ولا براعة في العلم.

وأما الثاني فمتعين في سن الحداثة؛ أنه لا ينبغي له التصدُّر إلا مع الحاجة إليه، ويقترن بهذا القيد: أن تخلو بلده من ذوي الأسنان الذين تأهَّلوا لهذا الشأن، وكفوه مؤنته.

لكن قد يقال: قد يكون في سن الحداثة ويفوق ذوي الأسنان براعة وفهمًا.

فإن كان بهذه المنزلة؛ فالذي يظهر أن له التصدر، إذا شهد له ذوو

الأسنان بأنه فاقهم في البراعة، وأنه يُحتاج إلىٰ علمه.

والمراحل التي يمر بها الإنسان: سن الطفولة، ثم سن الحداثة، ثم البلوغ، ثم الأشد، ثم الكهولة، ثم الشيخوخة.

واختلف أهل العلم في تحديد سنِّ الأشُد، ومِن أحسن مَن استوعب هذا الاختلاف: الأزهريُّ؛ حيث قال في «تهذيب اللُّغة» (١١/ ١٨٢): «والأشُدُّ فِي كتاب الله - جلَّ وعزَّ - جَاءَ فِي ثَلاثة مَواضِع بمعانٍ يَقْرُبُ اخْتِلافها؛ فأمَّا قَول الله - جلَّ وعزَّ - فِي قِصَّة يُوسف: ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًاۚ ﴾ [يوسف: ٢٢]؛ فَمَعْنَاه الْإِدْرَاك والبلُوغ، فحينئذٍ راودَتْه امرأةُ الْعَزِيز عَن نَفسه، وَكَذَلِكَ قَوْله - جلَّ وعزَّ -: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥۚ ﴾ [الإِسْرَاء: ٣٤].

فَقَالَ الزَّجاج: مَعْنَاهُ: احْفَظوا عَلَيْهِ مَالَه حَتَّىٰ يبلُغ أشُدَّه، فَإِذا بلغ أشُدَّه فادفعوا إِلَيْهِ مَاله. قَالَ: وبُلُوغه أشدَّه أَن يُؤنَسَ مِنْهُ الرُّشد مَعَ أَن يكونَ بَالغًا. قَالَ: وَقَالَ بَعضهم: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾: حَتَّىٰ يبلغ ثَمَانِي عَشْرَة سَنة.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق: لست أعرف مَا وجهُ ذَلِك؛ لِأَنَّهُ إِن أدْرك قبل ثَمَانِي عشرَة سنة وَقد أُونِسَ مِنْهُ الرُّشد، فَطلب دفْعَ مالِه إِلَيْهِ؛ وَجب لَهُ ذَلِك.

قلت: وَهَذَا صَحِيح، وَهُوَ قَول الشَّافِعِي، وَقَول أَكثر أَهْلِ الْعلم.

أما قَول الله - جلَّ وعزَّ - فِي قصَّة مُوسَىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٤﴾ [الْقَصَصُ: ١٤]؛ فَإِنَّهُ قرنَ بُلوغ الأشُدِّ بالاستواء: وَهُوَ أَن يجْتَمع أمره، وقُوَّته، ويكْتَهل، وَيَنْتَهِي شبابه، وَذَلِكَ مَا بَين ثَمَانِي وَعشْرين سنة إِلَىٰ ثلاثٍ وَثَلَاثِينَ سنةً، وحينئذٍ يَنْتهي شَبَابُه.

وَأما قَول الله - جَلَّ وعزَّ - فِي سُورَة الْأَحْقَاف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ﴾ [الْأَحْقَافُ: ١٥]؛ فَهُوَ أَقْصَىٰ بُلُوغ الأشُدِّ، وَعند تَمامهَا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ نَبيًّا؛ وَقدِ اجْتمعت حُنْكَتُهُ وَتَمام عَقْلِه؛ فبلوغ الأَشُدُّ محْصُور الأَوَّلِ، مَحْصُور النِّهَايَة، غيرُ محصورٍ مَا بَين ذَلِك. وَالله أعلم».

قلت: وقد أقرَّ ابن القيم هذا التحقيق للأزهري لمعنىٰ كلمة الأشد؛ فقال كما في «تحفة المودود بأحكام المولود» (ص١٧٨): «وقد أحكم الأزهري تحكيم اللفظة، فقال - وساق بعض كلامه المتقدم -: «فبلوغ الأشد مرتبةٌ بين البلوغ وبين الأربعين، ومعنىٰ اللفظة من الشدَّة؛ وهي القوة والجلادة...»».

واختلف أهل العلم أيضًا في تعريف «الحدَث»، الذي يتنزل عليه الذمُّ:

قال ابن منظور في «لسان العرب» (٣/ ٢٢٨): «والأكابر أوفر الأسنان والأصاغر الأحداث، وقيل: الأكابر أصحاب رسول الله والأصاغر من بعدهم من التابعين، وقيل: الأكابر أهل السنة والأصاغر أهل البدع» اهـ.

والصواب: هو الأخير؛ لأن حداثة السن والصغر ليستا في حدِّ ذاتِهما دليلًا علىٰ الهوىٰ أو البدعة، إلا إذا صاحبهما ضحالة في العلم، وخروجًا علىٰ الأكابر من الصحابة، والعلماء الكبار التابعين لهم بإحسان؛ كما قال أبو الصلت الأندلسي:

وقالوا حديث السن يسمو إلىٰ العلىٰ
كأن العلىٰ وقفٌ علىٰ كبر السنِّ
وما ضرني سنُّ الحداثة والصبا
إذا لَم يُضف خلقي إلىٰ النقص والأفن
فعلمٌ بلا دعوىٰ ورأيٌ بلا هوىٰ
ووعدٌ بلا خلف، ومَنٌّ بلا مَنِّ

انظر الأبيات الأدبية الحاصرة (ص٢٠١) للشيخ عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهذا عبد الله بن عباس - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا - عَلِم ما لَم يعلمه أصحاب بدر من كبار السن، وكان هو أصغرهم سنًّا، وفي إحدىٰ نسخ «الزهد» لابن المبارك في أثر ابن مسعود الآتي ذكره، قال ابن المبارك: «أتاهم العلم من قبل أصاغرهم؛ يعني: أهل البدع، فأما أن يروي كبير عن صغير فلا»؛ أي: فلا تدخل في هذا الذم، فهذه رواية الأكابر سنًّا عن الأصاغر سنًّا، مشهورة

متداولة في الكتب بلا إنكار.

وانظر الآثار التي ذكرها الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكفاية في علوم الرواية»، (باب: ما جاء في صحة سماع الصغير).

وقال أبو عبيد في «الغريب المصنف» (٣/ ٣٦٩): «وَقَالَ فِي حَدِيث عمر [رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ -]: تفَقَّهوا قبل أَن تُسَوَّدوا. قَوْله: تَفَقَّهوا قبل أَن تُسَوَّدوا: يَقُول: تعلَّموا الْعلم مَا دمتم صِغارًا، قبل أَن تصيروا سادَةً رُؤَسَاء منظورًا إِلَيْكُم، فَإِن لم تَعلَموا قبل ذَلِك؛ استحييتم أَن تَعَلَّموه بعد الْكبر، فبقيتم جُهَّالًا تأخذونه من الأصاغر، فيزري ذَلِك بكم. وَهَذَا شَبيهٌ بِحَدِيث عبد الله: «**لن يزَال النَّاس بِخَير مَا أخذُوا الْعلم عَن أكابرهم، فَإِذا أَتَاهُم من أصاغرهم فقد هَلَكُوا**». وَفِي الأصاغر تَفْسِيرٌ آخر بَلغنِي عَنِ ابْن الْمُبَارك: أَنه كَانَ يذهب بالأصاغر إِلَىٰ أهل البِدَع، وَلَا يذهب إِلَىٰ أهل السنِّ؛ وَهَذَا وَجه.

قَالَ أَبُو عبيد: وَالَّذِي أرىٰ أَنا فِي الأصاغر: أَن يُؤْخَذ الْعلم عَمَّن كَانَ بعد أَصْحَاب النَّبِيِّ - وَيقدَّم ذَلِك علىٰ رَأْي الصَّحَابَة وعلمهم؛ فَهَذَا هُوَ أَخذ الْعلم من الأصاغر. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا أرىٰ عبد الله أَرَادَ إِلَّا هَذَا» اهـ.

قلتُ: والشاهد أنه لا ينبغي أبدًا أن يُحتَقَر صاحب العلم لصغرٍ في السنِّ، أو أن يقدَّم عليه كبير السنِّ إن كان دونه في العلم.

وليحذر العبد أن يحقر أخاه المسلم - مهما كان -؛ ففيه وعيد شديد،

وهو الوارد في حديث أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَىٰ هَاهُنَا**» وَيُشِيرُ إِلَىٰ صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «**بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ**».

✐ **قلت: وهذه أمثلة منيرة من أئمة السلف الذين تصدَّروا للتحديث والفتوى في سنِّ الصغر:**

١. محمد بن إدريس الشافعي:

قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٣٩): حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، سمعت الحميدي، سمعت الزنجي ابن خالد (يعني: مسلم بن خالد الزنجي) يقول للشافعي: «أفتِ يا أبا عبد الله؛ فقد - والله - آن لك أن تفتي»، وهو ابن خمس عشرة سنة.

٢. مسعود بن محمد بن مسعود الطُّرَيثيثي النيسابوري:

صاحب كتاب «الهادي المختصر في الفقه الشافعي»، قال تاج الدين عبدالوهاب بن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٧/ ٢٩٧): «قال ابن النجار: وكان يقال: إنه بلغ حدَّ الإمامة علىٰ صغر سنِّه، ودرَّس بنظامية نيسابور...».

٣. عبد السلام بن عبد الله مجد الدين أبو البركات ابن تيمية (٦٥٢هـ):

قال ابن رجب في «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٥٠): «قَالَ الحافظ الذهبي: حَدَّثَنِي شيخنا - يَعْنِي: أبا الْعَبَّاس ابْن تيمية شيخ الإِسْلام، حفيد الشيخ مجد الدين هَذَا -؛ أَن جدَّه رُبِّي يتيمًا، وأنه سافر مَعَ ابْن عمه إِلَىٰ العراق ليخدمه ويشتغل مَعَهُ وَهُوَ ابْن ثَلاث عشرة سنة؛ فكان يبيت عنده، فيسمعه يكرر عَلِي مسائل الخلاف، فيحفظ المسألة؛ فَقَالَ الفخر إِسْمَاعِيل: أيش حفظ هذا الثُنين - يَعْنِي الصغير -. فبدر، وَقَالَ: حفظت يا سيدي الدرس. وعرضه فِي الحال؛ فبهت فِيهِ الفخر، وَقَالَ لابن عمه: هَذَا يجيء منه شَيْء. فعرضه عَلَىٰ الاشتغال، قَالَ: فشيخُه فِي الخلاف: الفخر إِسْمَاعِيل، وعرض عَلَيْهِ مصنفه «جنة الناظر»، وكتب لَهُ عَلَيْهِ سنة ست وستمائة: «وعرض عَلِي الفقيه الإمام العالم أوحد الفضلاء»، أَوْ نَحْو هذه العبارة وَأُخْرَىٰ نحوها، وَهُوَ ابْن ستة عشر عامًا.

قَالَ الذهبي: قَالَ لي شيخنا أَبُو الْعَبَّاس: كَانَ الشيخ جمال الدين بْن مَالِك يَقُول: أُلين للشيخ المجد الفقه كَمَا أُلين لداود الحديد».

٤. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية شيخ الإسلام (٧٢٨هـ):

تأهَّل للتدريس والفتوىٰ وله دون العشرين.

قلت: وفي الجانب الآخر تجد حَدَثًا سفيهًا - متعالِمًا أو مبتدعًا؛ حداديًّا أو حزبيًّا - يقرأ الكتب وحده، ثم يقعِّد القواعد الفاسدة والأصول الباطلة التي تنصر أهلَ الأهواء، ويطعن بها في أهل الحديث - أهل الفرقة الناجية والطائفة المنصورة - فهذا بلا شك من الأصاغر - ولو كان شيبة، وهذه النوعية حذَّر منها الخطيب البغدادي في افتتاحه لكتابه «الكفاية في علوم الرواية» (ص٤، ٥):

قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَعْفَرٍ الْخِرَقِيُّ، أنا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلْمٍ الْخُتُلِّيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، قَالَ: «رَأَيْتُ بِالْأَهْوَازِ رَجُلًا قَدْ حَفَّ شَارِبَهُ، وَأَظُنُّهُ قَدِ اشْتَرَىٰ كُتُبًا وَتَعَبَّأَ لِلْفُتْيَا؛ فَذَكَرُوا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَيْسُوا بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ يَسْوُونَ شَيْئًا. فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي. قَالَ: أَنَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قُلْتُ:أيش تَحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ وَرَفَعْتَ يَدَيْكَ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: فَأيش تَحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا وَضَعْتَ يَدَيْكَ عَلَىٰ رُكْبَتَيْكَ؟ فَسَكَتَ، قُلْتُ: أيش تَحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا سَجَدْتَ؟ فَسَكَتَ؛ قُلْتُ: مَا لَكَ لَا تتكَلَّمُ؟ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ: إِنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي؟ أَنْتَ إِنَّمَا قِيلَ لَكَ: تُصَلَّىٰ الْغَدَاةُ رَكْعَتَيْنِ، وَالظُّهْرُ أَرْبَعًا. فَالْزَمْ ذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَذْكُرَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ؛ فَلَسْتَ بِشَيْءٍ وَلَا تُحْسِنُ شَيْئًا».

خامسًا: استنكاف الشيخ عن الاستفادة من التلميذ ومن المفضول

قال ابن جماعة في «تذكرة السامع والمتكلم» (ص٢٩) في خلال تعداده لآداب العالم: «أن لا يستنكف أن يستفيد ما لا يعلمه ممَّن هو دونه منصبًا أو نسبًا أو سنًّا، بل يكون حريصًا علىٰ الفائدة حيث كانت، والحكمة ضالَّة المؤمن يلتقطها حيث وجدها؛ قال سعيد بن جبير: لا يزال الرجل عالمًا ما تعلَّم، فإذا ترك التعلُّم وظنَّ أنه قد استغنىٰ واكتفىٰ بما عنده؛ فهو أجهل ما يكون، وأنشد بعض العرب:

وليس العمىٰ طول السؤال وإنما
تمام العمىٰ طول السكوت علىٰ جهل

وبوَّب ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»؛ قال: «باب: فتوىٰ الصغير بين يدَي الكبير بإذنه».

وكان جماعة من أئمة السلف الصالح يستفيدون من طلبتهم في مسائل العلم، ويحدِّثون عنهم، **وإليكم نماذج من هذا الصنيع المبني علىٰ التواضع وحسن الخلق:**

١. **قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٩٤٢):** حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ - يَعْنِي: الْحِزَامِيَّ-، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَعَدَ عَلَىٰ الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، حَدَّثَنِي تَمِيمٌ الدَّارِيُّ أَنَّ أُنَاسًا مِنْ قَوْمِهِ كَانُوا فِي الْبَحْرِ فِي سَفِينَةٍ لَهُمْ، فَانْكَسَرَتْ بِهِمْ، فَرَكِبَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ لَوْحٍ مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ، فَخَرَجُوا إِلَىٰ جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ...**» وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٢. ما ذكره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن حاله مع جاره الأنصاري؛ حيث قال فيما أخرجه الشيخان: «كان لي جار من الأنصار، فكنا نتناوب النزول إلىٰ رسول الله ﷺ، فينزل يومًا وأنزل يومًا؛ فيأتيني بخبر الوحي وغيره، وآتيه بمثل ذلك.

قلت: وبلا ريب عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أفضل وأعلم من هذا الأنصاري، ورغم هذا لم يستنكف عمر من التعاون معه علىٰ معرفة خبر الوحي، ولم يأنف من الاستفادة منه.

٣. صحَّ رواية جماعة من الصحابة عن التابعين؛ وأبلغ من ذلك كله قراءة رسول الله ﷺ علىٰ أبي، وقال: «**أمرني الله أن أقرأ عليك:** ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١]». قالوا: من فوائده: أن لا يمتنع الفاضل من الأخذ من المفضول» اهـ.

٤. **قال الحميدي - وهو تلميذ الشافعي -**: صحبت الشافعي من مكة إلىٰ مصر، فكنت أستفيد منه المسائل ويستفيد مني الحديث[(١)].

٥. **قال أحمد بن حنبل**: قال لنا الشافعي: أنتم أعلم بالحديث مني، فإذا صحَّ عندكم الحديث؛ فقولوا لنا حتىٰ آخذ به.

٦. قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٥٠٣- ريان) في ذكر مراتب مشايخ البخاري: «الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السنِّ والإسناد، سمع منهم للفائدة؛ كعبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم. وقد روىٰ عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم ممَّا روىٰ عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالمًا حتىٰ يحدث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه. وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملًا حتىٰ يكتب عمَّن هو فوقه وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه» اهـ.

٧. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» (كتاب الحج: بَابٌ: مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟) - بعد أن روىٰ حديثًا عن شيخه مُسَدَّد بْنِ مُسَرْهَدٍ البَصْرِيِّ -: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: «**لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثْتُهُ لَاسْتَحَقَّ ذَلِكَ،**

(١) أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ١٥٣)، وبنحوه أبو نعيم في الحلية (٩/ ٩٦).

وَمَا أُبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ».

قلت: ويحيىٰ بن سعيد هو القطَّان، كان شيخًا لمسدَّد.

وقال الذهبي في «السير» (١٠/ ٥٩١) في ترجمة مسدد: «الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو الحَسَنِ الأَسَدِيُّ، البَصْرِيُّ، أَحَدُ أَعْلَامِ الحَدِيثِ.

وُلِدَ: فِي حُدُودِ الخَمْسِينَ وَمائَةٍ...

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ العِجْلِيُّ: مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدِ بنِ مُسَرْبَلِ بنِ مُسْتَوْرِدٍ الأَسَدِيُّ: بَصْرِيٌّ، ثِقَةٌ، كَانَ يُمْلِي عَلَيَّ حَتَّىٰ أَضْجَرَ، فَيَقُولُ لِي: يَا أَبَا الحَسَنِ، اكتُبْ هَذَا الحَدِيْثَ.

فَيُمْلِي عَلَيَّ بَعْدَ ضَجَرِي خَمْسِينَ، سِتِّينَ حَدِيثًا، فَأَتَيْتُهُ فِي رِحْلَتِي الثَّانِيَةِ، فَأَصَبْتُ عَلَيْهِ زِحَامًا كَثِيرًا، فَقُلْتُ: قَدْ أَخَذْتُ بِحَظِّي مِنْكَ.

وَكَانَ أَبُو نُعَيْمٍ يَسْأَلُنِي عَنِ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيْهِ، فَأُخْبِرُهُ، فَيَقُولُ: يَا أَحْمَدُ، هَذِهِ رُقْيَةُ العَقْرَبِ» اهـ.

٨. قال السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (١/ ٣٤١)، في بيان استفادة البلقيني من تلميذه ابن حجر: «ومن ذلك أن قاضي القضاة، شيخ الإسلام جلال الدين البلقيني؛ كان كثير الإرسال إليه – أي: إلىٰ ابن حجر –، يلتمس منه الجواب عمَّا يستشكله في

هذا الفنِّ، خصوصًا الكتاب الذي عمله في «مبهمات البخاري» فهو - كما شهد به الحافظ البرهان الحلبي علىٰ ما حكاه ولده أبو ذر، كما تقدم عنه - إنما معوله فيه علىٰ صاحب الترجمة، **وليس يلحقه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **نقص من ذلك، بل هو غاية الكمال**» اهـ.

٩. كان والد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني يجلس من ابنه مجلس التلميذ من الأستاذ، ولا يجد في ذلك غضاضة ولا غرابة؛ فالفرع قد يزكو علىٰ الأصل، وكان ممَّا قاله هذا الوالد من شعر في مدح ولده:

يمشي مع الحق فلا ... يقتاده التعصُّب
ما زال يهديني إلىٰ ... نهج الهدىٰ وينْدب
حتىٰ كأني ولد ... مؤدَب وهو الأب
فاعجب لها قضية ... لمثلها يستغرب
وإن أرتنا عجبا ... فإنني لا أعجب
فالفرع قد يزكو علىٰ ... أصوله وينجب
هذي الثمار كلها ... أصولهن الخشب

وقال محمد بن محمد الجزري في منظومته «الهداية في علوم الرواية» (ص١٩):

وليحذر استكباره عند الطلب ... فلم يكن ينبل إلَّا من كتب

عن مثله وفوقه ودونه … هذا الذي عندهم يرجونه

وقال أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف بن حيَّان (م ٧٤٥ هـ) في تفسيره «البحر المحيط» (١/ ١٩): «وكان بعض شيوخنا مِمَّن لهم تحقُّق بالمعقول، وتصرُّف في كثير من المنقول، إذا أراد أن يكتب فِقَرًا فصيحة؛ أتىٰ لبعض تلامذته، وكلَّفه أن ينشئها له».

قلت: ومن الشواهد الشعرية التي تبيِّن أن علو الفرع يجعل الأصل هو المنسوبَ إليه لا العكس؛ ما قاله ابن الرومي كما في «مغني اللبيب» (١/ ١٣٧):

قالوا: أبو الصَّقرة من شيبان قلت … كلَّا لعمري ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذوي حسب … كما علت برسول الله عدنان

وعلىٰ هذا الخلق الفاضل المبني علىٰ التواضع وخفض الجناح سار العلماء الأكابر، **وإليك أمثلة من هذا الخلق الرفيع**:

١. جاء في «حياة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وآثاره» (ص٧٢) عن الشيخ إبراهيم - ولد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -؛ أنه قال حاكيًا عن أبيه: «إن من شيوخه وتلاميذه تقي الدين الهلالي، حيث التقىٰ به الشيخ محمد في الحرم المكي، وأخذ كلٌّ منهما عن الآخر؛ أخذ الشيخ محمد علم العروض عن تقي الدين الهلالي، وأخذ الشيخ تقي الدين

الهلالي عن الشيخ محمد في التوحيد؛ فكلٌّ منهما شيخ وتلميذ للآخر، يجلس أحدهما طالبًا والآخر شيخًا، ثم يجلس الشيخ طالبًا والطالب شيخًا، ولله درُّهم من رجال»[(١)].

٢. كم كنا نسمع من محدِّث العصر الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجالسه – وهو يتحدث مع أحد الطلبة – ممن هو أصغر منه سنًّا وعلمًا وخبرة – قائلًا له: «أفدنا بما عندك» أو «كن بائعًا ولا تكن مشتريًا فقط، هات ما عندك من علم في هذه المسألة».

٣. كان شيخنا محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول لشيخنا العلامة ربيع بن هادي – سلَّمه الله –:

«وإن كنت شيخك لكنك أستاذي»؛ يقصد – رفع الله شأنه – أنَّ العلَّامة ربيعًا قد فاقه في العلم والصدع بالحقِّ أمام أهل الأهواء.

وثَمَّ ظاهرة هامَّة تتعلق بهذا الشأن يجب الاعتناء بها، وهذه الظاهرة تمسُّ الأستاذ أو المُعلِّم مع تلاميذه، وقد أشار إليها فضيلة الشيخ محمد أمين المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(٢)] في محاضرة له بعنوان «تربية القادة»، حيث قال:

(١) **وانظر**: «رسائل العلامة السلفي محمد تقي الدين الهلالي» (١/ ٣٤).

(٢) وهو أحد المشرِفَين علىٰ رسالة الماجستير للشيخ مقبل بن هادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي تحقيقه لكتاب «الإلزامات والتتبع» للدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

=

«ومن المؤسف أن كثيرًا ممن انتهت إليهم الرئاسة العلمية في مجتمعنا؛ قد نسوا كثيرًا من هذه المعاني، وأخذوا بتربية أتباعهم علىٰ الغلوِّ في تعظيمهم، وتأويل خطئهم، وتفسير سلوكهم وإن خالف القواعد الشرعية: بأنَّ وراءه أسرارًا وحكمًا لا تدركها عقول الأتباع القاصرة؛ وبذلك ينتهي هؤلاء الأتباع إلىٰ أن شيوخهم لا يخطئون؛ لأنهم قد بلغوا الدرجات»[١].

وبهذه المناسبة ربما حسن أن نذكر ظاهرة تتعلَّق بالأساتذة المربين، الذين أسلموا تربية أبناء الأمَّة فكانوا علىٰ ثغرة هامة، وأذكر بهذا الصدد أستاذًا في معهد التربية في القاهرة عام (١٩٤٧م)، وضع أمام طلابه المشكلة التالية: أيهما أولىٰ بالمدرس: أن يعلن خطأه إذا وقع منه خطأ ويعترف به، أم يتفادىٰ الموقف ويستر خطأه؟ وكان رأي الأستاذ أن يعترف المدرس بخطئه إذا وقع منه، ويعلنه بكل صراحة، وهذا هو اتجاه الإسلام في رأيي، وإني لأعلم أن ثقة الطلاب بمدرسيهم تهتزُّ حين يرونه قد أخطأ، وكثير من

=

وقال الشيخ مقبل في «كلمة شكر» في نهاية «رسالته» (ص٥٧٨): «هذا، وإني أشكر لشيخنا محمد الأمين المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تشجيعَه إياي علىٰ هذا الموضوع، ومساعدتي بأن أعارني نسخة من الإلزامات والتتبع، ونسخة من رسالة أخينا ربيع بن هادي، وأشكر له توجيهه إياي أيام كان مشرفًا - رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأسكنه جنته -».

لكن قال شيخنا الوالد حسن حَفِظَهُ اللهُ: «كان الشيخ الألباني لا يرتضي منهجه».

(١) وهذه نزعات هوًىٰ مشوبةٌ بمثالب التصوف.

المدرِّسين يرون أن الاحتفاظ بمكانتهم في نفوس طلابهم أمر ضروري هامٌّ يهون معه ارتكاب هذه المخالفة؛ أعني: سكوت المرء عن الاعتراف بخطئه.

وفي رأيي أن هذا النوع من التربية الشائع في بيئتنا خطأٌ يجب إصلاحه أن الشيء الفطري يمكن أن يقع كثيرًا أن يفطن أحد الطلاب لأمر قد غفل عنه أستاذه، وأية عظمة في هذا؟! بل إنه لمدعاة إلىٰ الثناء علىٰ الأستاذ أن يستطيع أن يدفع بطلابه إلىٰ البحث والتفطن لِمَا لَمْ يفطن له، ومما يؤسف له: أن كثيرًا من المدرسين في البلاد الغربية لا يجد أحدهم ما يغضُّ من قدره حين يعلن لطلابه أنه أخطأ في أمر، وأن تلميذه قد أصاب، ليس العيب أن يخطئ المرء، لكن العيب أن يُصرَّ علىٰ خطئه؛ فلا ينزع عنه ولا يعترف به، ولقد أخذ الغربيون هذه العادة الكريمة من المسلمين، وتعلَّموا منهم أن البشر ليسوا بمعصومين من الخطأ، وكان البابا عندهم يدَّعي لنفسه العصمة، وما يزال أمره كذلك لدىٰ بعض الفرق النصرانيَّة، وكان نشوء دعوات الإصلاح الديني لدىٰ النصارىٰ بعد الاتصال بالمسلمين في الحروب الصليبية» اهـ.

قلت: وتدبر أيضًا هذا المثال الرائع الذي ضربه الأديب السلفي محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عندما اعترف باستفادته من امرأة – هو يفضلها علمًا وخبرة بلا شك –، بل صرَّح بأنه أضاع أيامه هباءً منثورًا، وقصَّر تقصيرًا

معيبًا عن تتبُّع كثير من الحقائق التي تتبعتها هذه المرأة، حيث قال - أجزل الله مثوبته - كما في «أباطيل وأسمار» (ص١٥٣): «عندما شرعت أعد هذه الكلمة، قضيت أيامًا أطوف بذاكرتي فيما قرأت، أراجع بعض ما قيَّدت؛ فأفنيت وقتًا طويلًا في حشد مادة الكتابة، ثم وقع إليَّ كتابٌ لم أكن سمعت به، فلما بدأت أقرؤه؛ وجدتني قد أضعت أيامي هباءً؛ لأنه لو كان في يدي قبل ذلك، لأغناني عن بحث طويل وتنقيب مضنٍ، فلم أستحلَّ لنفسي أن أعود إلىٰ قضية الأكاذيب الملفقة؛ حتىٰ أنصف صاحبته ما استطعت.

جاء هذا الكتاب كأنه تقريعٌ لي، ولكل من نصب نفسه لعلاج المسائل العامَّة في حياة الشعب العربي والإسلامي؛ لأننا عشنا دهرًا في موج متلاطم، ثم لم يكن لنا من الحكمة والعقل ما يدفعنا إلىٰ تقييد ما يجري في زماننا علىٰ ترتيب تاريخي متَّصل؛ فيكون ذلك مِعوانًا لنا علىٰ جلاء الصورة التي عشناها أو التي نعيشها، في ضوء مبين عن حقيقتها، وتلافيفها، وتعاريجها، وخفاياها، وهذه هي النكبة التي نكبنا بها، وأنا أشهد علىٰ نفسي علىٰ الأقل: أني قصَّرت في ذلك تقصيرًا معيبًا؛ إذ شغلتني نفسي عن تتبع كثير من الحقائق وتقييدها، فلما جئت أطلبها وقعت في المآزق؛ حتىٰ جاء كتاب «تاريخ الدعوة إلىٰ اللُّغة العامية وآثارها في مصر»؛ فأنقذني مِمَّا تورطت فيه، وهذا الكتاب النفيس من تأليف الدكتورة: نفوسة زكريا سعيد - المدرس بكلية

الآداب بجامعة الأسكندرية (الطبعة الأولىٰ ١٣٨٤هجرية - ١٩٦٤م)، والجهد المبذول في جمع مادة الكتاب؛ جُهدٌ يدلُّ علىٰ التجرُّد الصحيح السليم في طلب المعرفة، وعلىٰ الصدق في السعي إلىٰ الحقيقة، وعلىٰ النفاذ في إدراك الحقائق، وعلىٰ الصبر في معاناة التعقيب بلا كلال ولا ملل، ولا أظنني قرأت منذ سنوات طوال كتابًا يتناول المسائل العامة في حياتنا الحديثة، بذل فيه صاحبه من الوقت والجهد والأناة؛ ما بذلت الدكتورة نفوسة في كتابها هذا...» إلخ [1].



(١) وقد أعادت دار الدعوة الإسلامية طباعة الكتاب مرة أخرىٰ عام (٢٠٠٦)، وقالت د.نفوسة في استهلال الكتاب (ص٣): «الدعوة إلىٰ اتخاذ العامية أداة للتعبير الأدبي، وإحلالها محل العربية الفصحىٰ؛ من أخطر الدعوات التي تعرض فيها التعبير العربي لأعنف أزمة عرفها خلال تاريخه الطويل، وتعرَّضت فيها الأمم العربية لأعنف انقلاب ثقافي بعد الإسلام...».

قلت: والكتاب جيد في بابه؛ إلَّا أن المصنِّفة تعرَّضت لمسائل نقدية تتعلَّق بهذا الفن التمثيلي والمسرحي؛ كان الإعراض عنها واجبًا.

سادسًا: استنكاف الشيخ عن قول: «لا أدري» عند عدم علمه ببعض المسائل

من علامات تواضع العالم وعدم تعصُّبه لنفسه: أن يعترف بعدم علمه ببعض المسائل التي قد تعرض عليه، ولا يستكبر عن مقولة: «لا أدري»، أو: «لا أعلم».

قال مالك بن أنس: «وَإِذَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ - ﷺ - تَصْعُبُ عَلَيْهِمُ الْمَسَائِلُ، وَلَا يُجِيبُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ مَسْأَلَةٍ حَتَّىٰ يَأْخُذَ رَأْيَ صَاحِبِهِ، مَعَ مَا رُزِقُوا مِنَ السَّدَادِ وَالتَّوْفِيقِ وَالطَّهَارَةِ؛ فَكَيْفَ بِنَا الَّذِينَ غَطَّتِ الذُّنُوبُ وَالْخَطَايَا قُلُوبَنَا؟!»[1].

وقال الآجري في «أخلاق العلماء» (ص١١٤): «وأما الحجَّة للعالم يسأل عن الشيء لا يعلمه؛ فلا يستنكف أن يقول: لا أعلم. إذا كان لا يعلم، وهذا طريق أئمَّة المسلمين من الصحابة، ومن بعدهم من أئمة المسلمين، اتبعوا في ذلك نبيهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه كان إذا سئل عن الشيء ممَّا لم يتقدم فيه الوحي من الله عَزَّوَجَلَّ، فيقول: لا أدري.

---

(١) أدب المفتي (٨٠)، وإعلام الموقعين (٤/ ٢٦٣)، وبدائع الفوائد (٣/ ٢٧٦).

وهكذا يجب علىٰ كل من سئل عن شيء لم يتقدم فيه العلم؛ أن يقول: الله أعلم به، ولا علم لي به. ولا يتكلَّف ما لا يعلمه؛ فهو أعذر له عند الله، وعند ذوي الألباب» اهـ.

قلت: وقد صح حديث مرفوع في الباب - وهو عزيز -، وهو ما أخرجه **أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب، المعروف بابن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)** في مسنده (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لنور الدين الهيثمي (١٢٤)): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله ﷺ أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي»، أَوْ سَكَتَ. فَقَالَ لَهُ: أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي»، أَوْ سَكَتَ. فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي»، فَقَالَ: سَلْ رَبَّكَ. قَالَ: «مَا نَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ»، وَانْتَفَضَ انْتِفَاضَةً كَادَ يُصْعَقُ مِنْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ، فَلَمَّا صَعِدَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: سَأَلَكَ مُحَمَّدٌ أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ، فَقُلْتَ: لَا أَدْرِي؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ: فَحَدِّثْهُ أَنَّ خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمَسَاجِدُ، وَأَنَّ شَرَّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ»[١].

---

(١) وأخرجه ابن بُشران في أماليه (٦٩١)، والبيهقي في الكبرىٰ (٣/ ٩٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٣٦) (١٥٥٠)، من طريق جرير؛ به.

وانظر «الإيماء إلىٰ زوائد الأمالي والأجزاء» (ص١٥٠، ١٥١، ط. أضواء السلف).

=

=

وهذا إسناد معلٌّ؛ لاختلاط عطاء بن السائب، وقد حدَّث عنه جرير بعد الاختلاط، وبقية رجاله ثقات.

لكن له شاهد من حديث جُبَير: أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٨١/ ط: الميمنية)، (٧/ ٣٦٩٢/ ط: المنهاج)، (٢٧/ ٣٠٨/ ط: الرسالة): حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ قَالَ: فَقَالَ: «**لَا أَدْرِي**»، فَلَمَّا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «**يَا جِبْرِيلُ، أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟**»؛ قَالَ: لَا أَدْرِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ. فَانْطَلَقَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَمْكُثَ، ثُمَّ جاءَ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ، فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي. وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ: أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرٌّ؟ فَقَالَ: **أَسْوَاقُهَا**».

وأخرجه البزار في «مسنده» (٨/ ٣٥٢) قال: من طريق أبي عامر؛ به، لكن باختصار، فلم يسند الكلام علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ ففيه: «فَأَتَاهُ فَأَخْبَرَهُ جِبْرِيلُ أَنَّ أَحَبَّ الْبِقَاعِ إِلَىٰ اللهِ الْمَسَاجِدُ، وَأَبْغَضَ الْبِقَاعِ إِلَىٰ اللهِ الْأَسْوَاقُ».

قلتُ: أبو عامر هو عبد الملك بن عمرو العَقَدي، وزهير هو ابن حرب، ومحمد بن جبير بن مطعم؛ قال فيه الذهبي في «السير»: «إِمَامٌ، فَقِيهٌ، ثَبْتٌ».

وزهير هو ابن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني، وقال البخاري: ما روىٰ عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روىٰ عنه أهل البصرة فإنه صحيح. وقال: قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٥٩٠): « قال أبو حاتم : محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، فما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط، و ما حدَّث من كتبه فهو صالح»، لكن الأمر كما قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرًا الذي يروي عنه الشاميون آخر.

ولعل أن يكون زهير حدث بهذا الحديث من كتابه، فضبطه كما في رواية أحمد، والتي لها شواهد، وفي رواية البزار نوعُ اختصار لا يخلُّ بالمعنىٰ.

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ=

وكذا ما أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٦٧٤): قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَمَخْلَدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ الْمَعْنَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَا أَدْرِي أَتُبَّعٌ لَعِينٌ هُوَ أَمْ لَا، وَمَا أَدْرِي**

=

عَقِيلٍ قَدِ احْتَمَلَ النَّاسُ حَدِيثَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَا يَجِبُ فِي حَدِيثِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْكَلَامُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ؛ فَاجْتَزَيْنَا بِحَدِيثِ جُبَيْرٍ، إِلَّا أَنَّ يَزِيدَ أَحَدُ مِمَّنْ رَوَىٰ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ؛ فَنُخْرِجُ ذَلِكَ لِعِلَّةِ الزِّيَادَةِ، وَلَمْ يَرْوِ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ».

قلت: وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ صدوقٌ، احتَجَّ به أحمد والبخاري، وتكلَّم البعض في حفظه، لكن الراجح أنه حسن الحديث، كما حقَّقت هذا في جزء مستقل.

وله شاهد ثانٍ من حديث أنس، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٥٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ الْقَيْسِيُّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ عُمَارَةَ الْأَزْدِيِّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

قلت: مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ صدوق يغرب؛ كما قال الحافظ، وعُبَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ ضعيفٌ؛ كما قال ابن أبي حاتم، وعَمَّارُ بْنُ عُمَارَةَ لا بأس به؛ كما قال الحافظ.

والخلاصة أن الحديث حسنٌ لشواهده.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥٩٩) بلفظ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ قَالَ: «**لَا أَدْرِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ جِبْرِيلَ**»، فَسَأَلَ جِبْرِيلَ فَقَالَ: «لَا أَدْرِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ مِيكَائِيلَ»، فَجَاءَ فَقَالَ: «خير البقاع المساجد وشرُّها الأسواق».

قال الشيخ الألباني في «التعليقات الحسان»: «حسن دون ذكر ميكائيل»، وانظر «التعليق الرغيب» (١/ ١٣١).

أَعُزَيْرٌ نَبِيٌّ هُوَ أَمْ لَا»(١).

وأخرج أبو داود (٣٦٥٧) عن أبي هريرة قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن أُفتيَ بغيرِ عِلمٍ؛ كان إثمُهُ علىٰ مَن أفتاهُ»(٢).

وأخرج أحمد (٦٧٤١) من طريقٍ عن الزُّهْرِيِّ، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه عن جده، قال: سمع النبيُّ ﷺ قومًا يَتَدَارَؤُن فقال: «**إِنَّمَا هَلَك مَنْ كان قبلَكم بهذا، ضَرَبُوا كتاب الله بعضَه ببعض، وإنما نزل كتابُ الله يُصَدِّقُ**

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٦٧٤)، والحاكم في المستدرك (٢١٧٤)، من طريق عبد الرزاق؛ به. ثم قال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، وصحَّحه الألباني في صحيح أبي داود.

وقال العلامة شرف الحق محمد الصِّديقي في «عون المعبود» (١٢/ ٢٨٠): «هَذَا قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ إِلَيْهِ شَأْنُ تُبَّعٍ، وَقَدْ رَوَىٰ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا تُبَّعًا؛ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ**». وَرَوَىٰ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حديث ابن عباس مثله، وروىٰ ابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ؛ كَذَا فِي «مِرْقَاةِ الصُّعُودِ»: (**وَمَا أَدْرِي أَعُزَيْرٌ نَبِيٌّ هُوَ أَمْ لَا**)؛ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْعِرَاقِيُّ فِي «أَمَالِيهِ» فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ بَدَلَهُ: «**وَمَا أَدْرِي ذَا الْقَرْنَيْنِ نَبِيًّا كَانَ أَمْ لَا**»، وَزَادَ فِيهِ: «وَمَا أَدْرِي الْحُدُودَ كَفَّارَاتٍ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا». وَرُوِّينَاهُ بِتَمَامِهِ بِذِكْرِ تُبَّعٍ وَعُزَيْرٍ وَذِي الْقَرْنَيْنِ وَالْحُدُودِ فِي تفسير ابن مَرْدَوَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: ثُمَّ أَعْلَمَ اللهُ نَبِيَّهُ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٍ، وَأَنَّ تُبَّعًا أَسْلَمَ. كذا في مرقاة الصعود».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٣)، وأحمد (٨٢٦٦)، والدارمي (١٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٩)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٣٢٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٨٨٩)، وحسَّنه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بعضُه بعضًا؛ فلا تُكَذِّبُوا بعضَه ببعضٍ، فما عَلِمْتُم منه فقولوا، وما جَهِلتم فكلوه إلىٰ عَالِمِه»[١].

قلت: وتواترت الآثار السلفية علىٰ الحثِّ علىٰ هذا الخلق الرفيع المقرون بالتواضع ومعرفة قدر النفس، ونورد منها ما تيسَّر - إن شاء الله - مرتبًا، بدءًا من عهد الصحابة إلىٰ عصرنا.



آثار الصحابة في قول: «لا أدري»

١- أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٣هـ):

قال محمد بنُ سِيرِينَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ أَهْيَبَ لِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ نَزَلَتْ بِهِ قَضِيَّةٌ؛ فَلَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ مِنْهَا أَصْلًا، وَلَا فِي السُّنَّةِ أَثَرًا؛ فَاجْتَهَدَ رَأْيَهُ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا رَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ»[٢].

---

(١) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٣٦٧).

(٢) **وصحَّحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٢٨)، ثم قال معقبًا** : «وهذا هو الموقف الذي يجب علىٰ كل مسلم أن يقف، تجاه كل مسألة لم يأت الشرع الحنيف بما يوافق هوىٰ الرجل، ولا يتَّخذ إلهَه هواه».

وقَالَ مُسَدَّدٌ: ثَنَا يَحْيَىٰ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تقلني، إذا قلت في كتاب الله – تعالىٰ – بِمَا لَا أَدْرِي أَوْ مَا لَمْ أَسْمَعْ»(١).

(١) **المطالب العالية (١٤/ ٤٢٥)، وإتحاف المهرة للبوصيري (٦/ ٣٤٣)**: سليمان هو الأعمش، وأبو معمر هو عَبد اللهِ بن سخبرة الأزدي، وهو ثقة؛ وثَّقه ابن حجر، من كبار التابعين، يروي عن عمر وعلي وابن مسعود، إلا أن روايته عن أبي بكر مرسلة، لكن الخبر قد جاء من خمس طرق أخرىٰ، وهي:

الطريق الأولىٰ: من طريق ابن أبي مليكة.

أخرجه سعيد بن منصور في «تفسيره» (١/ ١٧٠)، والبيهقي في كتاب «المدخل» (٧٩٣) من طريق سعيد بن منصور؛ به مثله؛ إلا أنه قال: «وأية سماء»، و«أو كيف أصنع».

الطريق الثانية: من طريق إبراهيم التيمي، وهذا منقطع؛ أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٨٢٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠١٠٧).

الطريق الثالثة: من طريق الشعبي، وهذا منقطع، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠١٠٣)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٥٦١)؛ كلاهما من طريق الحسن بن عمر– ويقال: ابن عمرو– عن الشعبي؛ به نحوه.

الطريق الرابعة: من طريق القاسم بن محمد، وهو منقطع؛ أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٨٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّ أبا بَكْرٍ الصِّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال:... فذكره بنحوه.

الطريق الخامسة: ومن طريق مجاهد عن عائشة؛ أنه لما نزل عذرها قبَّل أبو بكر رأسها؛ فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أيُّ سماء تظلني أو أي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم. رواه البزار في =

قال الدارمي في «مسنده» (١٦٣): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَصْمُ، نَظَرَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ وَجَدَ فِيهِ مَا يَقْضِي بَيْنَهُمْ؛ قَضَىٰ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَعَلِمَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ سُنَّةً؛ قَضَىٰ بِهِ، فَإِنْ أَعْيَاهُ؛ خَرَجَ فَسَأَلَ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ: «أَتَانِي كَذَا وَكَذَا، فَهَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَىٰ فِي ذَلِكَ بِقَضَاءٍ؟»؛ فَرُبَّمَا اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّفَرُ كُلُّهُمْ يَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِ قَضَاءً. فَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِينَا مَنْ يَحْفَظُ عَلَىٰ نَبِيِّنَا» ﷺ فَإِنْ أَعْيَاهُ أَنْ يَجِدَ فِيهِ سُنَّةً مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ جَمَعَ رُءُوسَ النَّاسِ وَخِيَارَهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَإِذَا اجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَىٰ أَمْرٍ؛ قَضَىٰ بِهِ(١).

=

«مسنده» (٢٥٧)، قال: حدثنا الفضل بن يعقوب البغدادي، وبشر بن خالد العسكري؛ قالَا: حَدَّثَنا عبد الله بن جعفر الرقي، قالَ: حَدَّثَنا عبد الله بن المبارك، عن مالك بن مغول، عن أبي حصين، عن مجاهد، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وإسناده ظاهره الصحة، وهو شاهد قوي للروايات السابقة.

وعليه فالأثر يتقوَّىٰ بمجموع هذه الطرق، ويصير صحيحًا لشواهده.

(١) رجاله ثقات، إلا أن ميمون بن مهران لم يدرك أبا بكر، وكذا أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (٢٠٣٤١)، كما في «معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» (١/ ٤١٧)؛ كلاهما من طريق جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ؛ به.

وأخرج الأربعة ومالك عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئًا؛ فَارْجِعِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ؛ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَىٰ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ إِلَىٰ عُمَرَ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكِ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكِ السُّدُسُ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ؛ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا[1].

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠١)، والنسائي في الكبرىٰ (٦٣١٢)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وفي الموطأ (٧٢٣).

قال الشيخ الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (الأم): «قلت: إسناده ضعيف، عثمان هذا ليس بالمشهور، وقبيصة لم يدرك أبا بكر، واضطرب الرواة عن الزهري في إسناده)، إسناده: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير عثمان هذا، فإنه غير مشهور بالرواية؛ كما قال ابن عبد البر، وقال الذهبي: «لا يعرف».

ثم هو منقطع بين قبيصة وأبي بكر؛ فإنه ولِد عام الفتح علىٰ الصحيح. وقد اضطرب علىٰ الزهري في إسناده؛ كما هو مبين ومخرج في «الإرواء» (١٦٨٠).

٢- **عمر بن الخطاب (٢٣هـ):**

أخرج البخاري في «صحيحه» (٤٥٣٨) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَخَاهُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: فِيمَ تَرَوْنَ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قَالُوا: اللهُ أَعْلَمُ. فَغَضِبَ عُمَرُ فَقَالَ: «قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ»؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ عُمَرُ: «يَا ابْنَ أَخِي، قُلْ وَلَا تَحْقِرْ نَفْسَكَ»؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ضُرِبَتْ مَثَلًا لِعَمَلٍ. قَالَ عُمَرُ: «أَيُّ عَمَلٍ؟»؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِعَمَلٍ. قَالَ عُمَرُ: «لِرَجُلٍ غَنِيٍّ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ بَعَثَ اللهُ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّىٰ أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ».

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لو طلب مني سؤال ليس عندي؛ لحلفت ما هو عندي[١].

٣- **أبو الدرداء (٣٢هـ):**

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(لَا أَدْرِي) نِصْفُ الْعِلْمِ»[٢].

(١) أخبار القضاة (٢/ ١٩٣).

(٢) ذكره ابن عبد البر في **«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» بقوله:** «صَحَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (لَا أَدْرِي) نِصْفُ الْعِلْمِ». ونقل كلام ابن عبد البر هذا في «السير» (٧/ ١٦٨).

٤- عبد الله بن مسعود (٣٣هـ):

أخرج البخاري في «صحيحه» (٢٩٦٤) قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: لَقَدْ أَتَانِي اليَوْمَ رَجُلٌ، فَسَأَلَنِي عَنْ أَمْرٍ مَا دَرَيْتُ مَا أَرُدُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤْدِيًا نَشِيطًا، يَخْرُجُ مَعَ أُمَرَائِنَا فِي المَغَازِي، فَيَعْزِمُ عَلَيْنَا فِي أَشْيَاءَ لَا نُحْصِيهَا؟ فَقُلْتُ لَهُ: وَاللهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ، إِلَّا أَنَّا «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَسَىٰ أَنْ لَا يَعْزِمَ عَلَيْنَا فِي أَمْرٍ إِلَّا مَرَّةً حَتَّىٰ نَفْعَلَهُ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَزَالَ بِخَيْرٍ مَا اتَّقَىٰ اللهَ، وَإِذَا شَكَّ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَجُلًا، فَشَفَاهُ مِنْهُ، وَأَوْشَكَ أَنْ لَا تَجِدُوهُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا أَذْكُرُ مَا غَبَرَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا كَالثَّغْبِ، شُرِبَ صَفْوُهُ وَبَقِيَ كَدَرُهُ».

وقال أيضًا في «صحيحه»: كتاب التفسير، باب تفسير سورة الروم: حدثنا محمد بن كثير، حدثنا سفيان، حدثنا منصور والأعمش عن أبي الضحىٰ، عن مسروق قال: بينما رجل يحدث في كندة، فقال: يجيء دخان يوم القيامة فيأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم، ويأخذ المؤمن كهيئة الزكام. ففزعنا؛ فأتيت ابن مسعود وكان متكئًا، فغضب فجلس فقال: «من علم فليقل، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم. فإنَّ من العلم أن تقول لمَا لا

تعلم: لا أعلم[١].

وقال أبو خيثمة في «العلم» (١٠): ثنا محمد بن خازم، ثنا الأعمش عن شقيق، عن عبد الله: والله إن الذي يفتي الناس في كل ما يسألونه لمجنون[٢].

قال الأعمش: فقال لي الحكم: لو كنت سمعت بهذا الحديث منك قبل اليوم؛ ما كنت أفتي في كثير مما كنت أفتي[٣].

٥- علي بن أبي طالب (٤٠هـ):

أخرج الدارمي في «سننه» (١٨٣): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا عُمَيْرُ بْنُ عَرْفَجَةَ، حَدَّثَنَا رَزِينٌ أَبُو النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا سُئِلْتُمْ عَمَّا لَا تَعْلَمُونَ، فَاهْرُبُوا»؛ قَالَ: وَكَيْفَ الْهَرَبُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ: اللهُ أَعْلَمُ[٤].

(١) وأخرجه مسلم (٢٧٩٨).

(٢) والدارمي في سننه (١٧٦) من طريق الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود.

(٣) **إسناده صحيح**: وأخرجه البغوي في مسند ابن الجعد (٣٢٠) عن أبي خيثمة؛ به.

والدارمي في المقدمة (١٧١)، والبيهقي في المدخل (٢/ ٢٦٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٩٧)، وابن عبد البر في الجامع (١/ ١٦٤، ١٦٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٨٨) من طرق، عن الأعمش؛ به.

(٤) **عُمَيْرُ بْنُ عَرْفَجَةَ أبو عرفجة**: ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٧) وسكت عنه، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٧٣)، وذكره ابن قطلوبغا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب =

ثم قال في (١٨٤): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ عَزْرَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَأَبْرَدُهَا عَلَىٰ الْكَبِدِ- ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-، قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: أَنْ يُسْأَلَ الرَّجُلُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ، فَيَقُولَ: اللهُ أَعْلَمُ [١].

(٢١٠٣١) - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: «خَمْسٌ احْفَظُوهُنَّ، لَوْ رَكِبْتُمُ الْإِبِلَ لَأَنْضَيْتُمُوهَا قَبْلَ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَا يَخَافُ الْعَبْدُ إِلَّا ذَنْبَهُ، وَلَا يَرْجُو إِلَّا...، وَلَا يَسْتَحْيِي جَاهِلٌ أَنْ يَسْأَلَ، وَلَا يَسْتَحْيِي عَالِمٌ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَقُولَ: اللهُ أَعْلَمُ. وَالصَّبْرُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِمَوْضِعِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ يَبْبَسُ مَا فِي الْجَسَدِ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ».

=

الستة» (٧/ ٣٩٧)، وذكر أنه يروي عن الفريابي محمد بن يوسف. وأبو النعمان ذكره مسلم في «الكنىٰ والأسماء» (٢/ ٨٤٥)، قال: «أبو النعمان رزين بن علي، عن علي بن أبي طالب؛ رویٰ عنه عمير بن عرفجة».

(١) **محمد بن حميد هو**: ابن حيان التميمي، أبو عبد الله الرازي، قال فيه ابن حجر: «حافظ ضعيف، و كان ابن معين حسن الرأي فيه»، وقال فيه الذهبي: «منكر الحديث».

وجرير هو: ابن عبد الحميد، ومنصور هو: ابن المعتمر، ومسلم هو: ابن عمران البطين؛ وأما عزرة بن تميم فبصري، مقبول فيه لين، ولا يذكر أنه سمع من علي، وعلىٰ كلٍّ هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن حميد.

وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٦٥) قال: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ، حدثنا حَفْصُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَجِيحٍ الْبَصْرِيُّ، حدثنا بِشْرُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ النَّاسَ بِالْكُوفَةِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ مَنْ يَتَفَقَّرِ افْتَقَرَ، وَمَنْ يُعَمَّرْ يُبْتَلَ، وَمَنْ لَا يَسْتَعِدَّ لِلْبَلَاءِ إِذَا ابْتُلِيَ لَا يَصْبِرْ، وَمَنْ مَلَكَ اسْتَأْثَرَ، وَمَنْ لَا يَسْتَشِرْ يَنْدَمْ»، وَكَانَ يَقُولُ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْكَلَامِ: «يُوشِكُ أَنْ لَا يَبْقَىٰ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، وَمِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ». وَكَانَ يَقُولُ: «أَلَا لَا يَسْتَحْيِي الرَّجُلُ أَنْ يَتَعَلَّمَ متىٰ سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ. مَسَاجِدُكُمْ يَوْمَئِذٍ عَامِرَةٌ، وَقُلُوبُكُمْ وَأَبْدَانُكُمْ مُخَرَّبَةٌ مِنَ الْهوىٰ، شَرُّ مَنْ تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ فُقَهَاؤُكُمْ، مِنْهُمْ تَبْدَأُ الْفِتْنَةُ، وَفِيهِمْ تَعُودُ»؛ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: فَفِيمَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الْفِقْهُ فِي رُذَّالِكُمْ، وَالْفَاحِشَةُ فِي خِيَارِهِمْ، وَالْمُلْكُ فِي صِغَارِكُمْ؛ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَقُومُ السَّاعَةُ»(١).

وذكر ابن عبد البر في «الجامع» (٥٤٧)، قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ، أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أنا مَعْمَرٌ الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

---

(١) **قال البيهقي عقب هذا الحديث:** «هَذَا مَوْقُوفٌ، إِسْنَادُهُ إِلَىٰ شَرِيكٍ مَجْهُولٌ، وَالْأَوَّلُ مُنْقَطِعٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

«خَمْسٌ احْفَظُوهُنَّ، لَوْ رَكِبْتُمُ الْإِبِلَ لَأَنْضَيْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُصِيبُوهُنَّ: لَا يَخَافُ عَبْدٌ إِلَّا ذَنْبَهُ، وَلَا يَرْجُو إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَسْتَحِي جَاهِلٌ أَنْ يَسْأَلَ، وَلَا يَسْتَحِي عَالِمٌ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَقُولَ: اللهُ أَعْلَمُ. وَالصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، وَلَا خَيْرَ فِي جَسَدٍ لَا رَأْسَ لَهُ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ».

ثم قال (٥٤٨): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، نا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نا يُونُسُ، نا سُفْيَانُ، عَنِ السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «خُذُوا عَنِّي هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، فَلَوْ رَحَّلْتُمْ فِيهِنَّ الْمَطِيَّ حَتَّىٰ أَنْضَيْتُمُوهُ؛ لَمْ تَبْلُغُوهُ: لَا يَرْجُو عَبْدٌ إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَخَافُ إِلَّا ذَنْبَهُ، وَلَا يَسْتَحِي إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنْ يَتَعَلَّمَ، وَلَا يَسْتَحِي إِذَا سُئِلَ عَمَّا لَمْ يَعْلَمْ أَنْ يَقُولَ: لَا أَعْلَمُ»، وَذَكَرَ تَمَامَ الْخَبَرِ مِثْلَهُ.

وأخرج الآجري في «أخلاق العلماء» (ص١٠٥) من طريق سفيان، عن عطاء بن السائب، عن زاذان أبي ميسرة، قال: خرج علينا عليُّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يومًا، وهو يمسح بطنه وهو يقول: يا بردها علىٰ الكبد، سئلت عمَّا لا أعلم؛ فقلت: لا أعلم، والله أعلم[1].

وأخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٢) من طريق خالد عن عطاء،

---

(١) إسناده صحيح، وأخرجه الدارمي في المقدمة (١٧٦)، من طريق شريك، عن عطاء؛ به.

عن زاذان، وأبي البختري، عن علي بن أبي طالب؛ أنه قال: «أي أرضٍ تقلني أو أي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم».

٦- **عبد الله بن عباس (٦٨هـ):**

أخرج الإمام البخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٤) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِشَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ: اللهُ يَعْلَمُهُ. وَاللهُ يَعْلَمُ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَيُعَلِّمَ اللهَ مَا لَا يَعْلَمُ؛ فَذَاكَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمٌ[1].

وقال عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ١٠٨): أنا ابن جريج قال: أنا ابن أبي مليكة قال: دخلت أنا وعبد الله بن فيروز مولىٰ عثمان بن عفان علىٰ عبد الله بن عباس، قال: فقال له ابن فيروز: يا أبا عباس، قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السجدة: ٥] الآية. قال ابن عباس: من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن فيروز مولىٰ عثمان بن عفان. فقال ابن عباس: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾[السجدة: ٥]، فقال له: ابن فيروز: أسألك يا أبا عباس. فقال ابن عباس: أيامًا سمَّاها الله لا أدري ما هي، أكره

(١) **قال الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»:** صحيح، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٥٩٦٤) عن ابن عيينة؛ به.

أن أقول فيها ما لا أعلم. قال ابن أبي مليكة: فضرب الدهر حتىٰ دخلت علىٰ سعيد بن المسيِّب، فسئل عنها فلم يدر ما يقول فيها؛ قال: فقلت له: ألا أخبرك ما حضرت من ابن عباس فأخبرته؟ فقال ابن المسيب للسائل: هذا ابن عباس قد اتَّقىٰ أن يقول فيها، وهو أعلم مني[1].

٧- **عبد الله بن عمر (٧٤هـ):**

أخرج الدارمي في «سننه» (١٥٧) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: كُنْتُ أَجْلِسُ بِمَكَّةَ إِلَىٰ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يَوْمًا، وَإِلَىٰ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يَوْمًا، فَمَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ فِيمَا يُسْأَلُ: «لَا عِلْمَ لِي»؛ أَكْثَرُ مِمَّا يُفْتِي بِهِ[2].

وأخرج أيضًا في (١٦٦) قال: أَخْبَرَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَقِيَهُ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، إِنَّكَ مِنْ فُقَهَاءِ الْبَصْرَةِ؛ فَلَا تُفْتِ إِلَّا بِقُرْآنٍ نَاطِقٍ، أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ؛ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ غَيْرَ ذَلِكَ، هَلَكْتَ

---

(١) هذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيحين.

(٢) **عبد الله بن عمران هو:** ابن أبي علي الأسدي، صدوق العمري، وإسحاق هو: ابن إسماعيل الرازي، أبو يحيىٰ العبدي؛ وهو ثقة، ولم يدرك العمري، وهو عبد الله بن عبد الله بن عمر، وعلىٰ هذا فالإسناد منقطع.

وَأَهْلَكْتَ»[(١)].

وأخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَزْرَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: لا أَدْرِي. فَلَمَّا وَلَّىٰ الرَّجُلُ؛ أَفْتَىٰ نَفْسَهُ فَقَالَ:

أَحْسَنَ ابْنُ عُمَرَ؛ سُئِلَ عَمَّا لا يَعْلَمُ، فَقَالَ: لا أعلم[(٢)].

وأخرج الطبراني في الأوسط (١٠٠١) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: نَا عُمَرُ بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ: نَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: كِتَابٌ نَاطِقٌ، وَسُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَ(لَا أَدْرِي)»[(٣)].

---

(١) هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الضحاك، وهو الضبي؛ كما صرَّح به يَزِيدُ بْنُ عُقْبَةَ في رواية أبي نعيم في «الحلية»، والضبي هذا قال فيه الذهبي في «الميزان»: «مجهول، قاله أبو زرعة».

(٢) هذا إسناد صحيح: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَزْرَقِيُّ، وعَمْرُو بْنُ يَحْيَىٰ؛ من رجال البخاري، وجدُّه هو: سعيد بن عمرو بن سعيد؛ من رجال البخاري ومسلم، وله رواية عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

وأخرج الدارمي نحوه (١٨٥) قال: أَخْبَرَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهَا. فَلَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «نِعْمَ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ؛ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهِ»، وبنحوه أيضًا الحاكم في المستدرك (٦٣٧٨).

(٣) وأخرجه أيضًا الخطيب في «الجامع» (١٣٨٧)، وأورده الشيخ الألباني في «الصحيحة» =

وأخرج ابن سعد في «الكبرىٰ» قال: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالا: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِلَيْكُمْ عَنِّي؛ فَإِنِّي قَدْ كُنْتُ مَعَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنِّي أَبْقَىٰ فِيكُمْ حَتَّىٰ تقتضوا إليَّ؛ لتعلمت لكم[1].

قال سليمان بن يسار: «كنت أقسم نفسي بين ابن عباس وابن عمر،

=

(٣٩٤١)، ثم قال: موقوف أخرجه الديلمي (٢/ ٣٠٣) معلقًا، عن أبي نعيم بسنده الصحيح، عن عمر بن عصام - وكان من كبار أصحاب مالك بن أنس -، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا عليه.

ورجاله ثقات كلهم غير عمر بن عصام؛ أورده ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ١٢٨) بهذا الأثر، «روىٰ عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي، وسليمان بن محمد اليساري».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقد توبع، فقال ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٢٤):

«ورواه أبو حذافة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر».

ورواه سعيد بن داود بن زنبر، عن مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن طاوس، عن عبد الله بن عمر؛ به موقوفًا، أخرجه ابن عبد البر.

قلتُ: وابن زنبر هذا؛ صدوقٌ، له مناكير عن مالك.

وبالجملة؛ فالحديث ثابت عن ابن عمر موقوفًا عليه، وقد رفعه بعضهم من طريق أبي حذافة المدني المتقدم. أخرجه هكذا الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٨)، وقال عقبه:

«هذا لم يصح مسندًا، ولا هو ممَّا عد في مناكير أبي حذافة السهمي، فما أدري كيف هذا؟! وكأنه موقوف».

(١) وأخرجه الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ في «مسنده»، عن السَّكَنِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ به (إتحاف المهرة: ١/ ٢٤٠). ورجاله ثقات، إلا أن رواية أبي مجلز عن ابن عمر مرسلة.

فكنت أكثر ما أسمع ابن عمر يقول: لا أدري. وابن عباس لا يردُّ أحدًا؛ فسمعت ابن عباس يقول: عجبًا لابن عمر وردِّه الناسَ! ألا ينظر فيما يشك؛ فإن كانت مضت به سنَّة قال بها، وإلا قال برأيه. قال: سمعت ابن عباس وسئل عن مسألة فارتج فيها؛ فقال: البلاء موكل بالقول»[(١)].

وقال ابن المبارك في «الزهد» (٥٢): أخبرنا حيوة بن شريح قال: حدثني عقبة بن مسلم؛ أن ابن عمر سئل عن شيء فقال: لا أدري، ثم اتبعها فقال: أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسورًا إلىٰ جهنم، أن تقولوا: أفتانا بهذا ابن عمر[(٢)].

وقال الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه»: حدثنا بشر بن الحكم العبدي، قال: سمعت سفيان بن عيينة: أخبرني عن أبي عقيل صاحب بهية: أن أبناءً لعبد الله بن عمر سألوه عن شيء لم يكن عنده فيه علم، فقال له يحيىٰ بن

---

(١) ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٩).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه من طريق ابن المبارك: الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٣، ٤٩٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١١٠٩).

وتابع ابن المبارك: حفص بن عمر عند ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢٥).

وأخرجه الآجري في أخلاق العلماء (١٠٧)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٩٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١١٠٨)، من طريق ابن المبارك؛ قال: أخبرنا ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه سئل عن أمر لا يعلمه، فقال: «لا أعلمه»، ثم قال: نعْمَ ما قال ابن عمر: سُئل عن أمر لا يعلمه؛ فقال: لا أعلمه. وهذا إسناد حسن.

سعيد: والله إني لأعظم أن يكون مثلك وأنت ابن إمامي الهدىٰ - يعني: عمر وابن عمر-، تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم؛ فقال: أعظم من ذلك والله عند الله، وعند من عقل عن الله؛ أن أقول بغير علم، أو أخبر عن غير ثقة.

٨- عبدالله بن أبي أوفى (٨٧هـ):

أخرج البخاري في «صحيحه» (٦٨١٣) قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَىٰ: «هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي»(١).

وأخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٩١٠٣) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَىٰ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَىٰ قَالَ: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ»، قَالَ: قُلْتُ: فَالْأَبْيَضُ؟ قَالَ: «لَا أَدْرِي»(٢).



---

(١) وأخرجه مسلم (١٧٠٢).

(٢) **صحيح**: يحيىٰ: هو ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن: هو ابن مهدي، وسفيان: هو الثوري، والشيباني: هو سليمان بن أبي سليمان.

وأخرجه أيضًا في (١٩١٤٤) عن عبد الرزاق، عن سفيان؛ به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٨٥٢)، وعنه النسائي في الكبرىٰ (٥١١١)، وابن الجعد في مسنده (٧٠٦)؛ كلاهما عن شعبة، بهذا الإسناد.

التابعون

١- سعيد بن جبير (ت ٩٦ هـ):

أخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٦٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، ثنا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: «لَا أَعْلَمُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يَقُولُ لِمَا لَا يَعْلَمُ: إِنِّي أَعْلَمُ»(١).

٢- حميد بن عبد الرحمن الحميري (ت ١٠٠هـ):

وقال الدارمي في «مقدمة سننه» (١٤٧): أخبرنا محمد بن عيينة، عن أبي إسحاق الفزاري، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن حميد بن عبد الرحمن قال: لأن أرده بعيِّه أحبُّ إلي من أن أتكلف له ما لا أعلم(٢).

٣- عامر بن شراحبيل الشعبي (ت ١٠٤هـ):

وقال الدارمي في «سننه» (١٨٠): حدثنا يحيىٰ بن حماد، ثنا أبو عوانة،

(١) وأخرجه البيهقي في «المدخل»، من طريق ابْنِ نُمَيْرٍ؛ به.

(٢) **صحيح**: وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» عن عِيسَىٰ بْنِ مُحَمَّدٍ، قال: أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ؛ به.

عن مغيرة، عن الشعبي قال: لا أدري نصف العلم[١].

وقال الدارمي في «سننه» (١٣٢): أخبرنا محمد بن أحمد، ثنا إسحاق بن منصور، عن عمر بن أبي زائدة قال: ما رأيت أحدًا أكثر أن يقول إذا سئل عن شيء: (لا علم لي به)؛ من الشعبي.[٢]

وقال أيضًا في (١٩٩): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: كَانَ عَامِرٌ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَقُولُ: لَا أَدْرِي. فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ قَالَ: إِنْ حَلَفْتُ لَكَ بِاللهِ إِنْ كَانَ لِي بِهِ عِلْمٌ[٣].

وقال ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٦٨): أخبرنا عبد الله بن عمرو المنقري، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن جحادة، أن عامرًا الشعبي سئل عن شيء، فلم يكن عنده فيه شيء؛ فقيل له: قل برأيك؛ قال: وما تصنع برأيي؟! بُلْ على رأيي[٤].

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه البيهقي في المدخل (٢/ ٢٧١) من طريق ابن مهدي، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٧٣) من طريق عفان، كلاهما عن أبي عوانة؛ به، والمغيرة هو ابن مقسم الضبي، وأخرجه الهروي في ذم الكلام (٥١٦) من طريق ابن مهدي، عن أبي عوانة؛ به.

(٢) صحيح.

(٣) صحيح، ومغيرة هو: ابن مقسم، ثقة متقن.

(٤) صحيح.

وقال أيضًا: أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا أبو شهاب عن آدم: أن رجلًا سأل إبراهيم عن مسألة، فقال: لا أدري. فمرَّ عليه عامر الشعبي، فقال للرجل: سل ذاك الشيخ، ثم ارجع فأخبرني. فرجع إليه قال: قال: لا أدري. قال إبراهيم: هذا والله الفقه [(١)].

وقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٣٦): حدثنا علي بن مسهر، عن الحسن بن عمرو، عن الشعبي قال: أدركت أصحاب عبد الله وأصحاب علي، وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن[(٢)]؛ قال: وكان أبو بكر يقول: أيُّ سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم؟!

٤- طاوس بن كيسان (ت ١٠٦هـ):

أخرج ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١١٠٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ بَكَّار، قَالَ: حدثنا عنبسة بْن عَبْد الواحد، عَنْ حنظلة بْن أبي سُفْيَان، قَالَ: ما رأيت عالمًا قط يَقُولُ: لا أدري؛ أكثر مِن طاوس [(٣)].

٥- القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت ١٠٨هـ):

وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٤٨): حدثنا سليمان بن حرب

---

(١) إسناده صحيح، وآدم هو: ابن علي العجلي، وثَّقه ابن معين.

(٢) خشية من الله تعالىٰ أن يقولوا في القرآن ما لا يعلمون، أفلا يتَّعظ بهذا المتعصِّبون الأحداث؟!

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٣٠٦)، وإسناده حسن.

قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيىٰ بن سعيد قال: سُئل القاسم يومًا فقال: لا أعلم. ثم قال: والله لئن يعيش الرجل جاهلًا بعد أن يعلم حقَّ الله عَزَّوَجَلَّ عليه؛ خيرٌ له من أن يقول ما لا يعلم(١).

وفي «عوالي مالك برواية هشام بن عمار» (٢١) قال: حدثنا أبو الحسين، حدثنا محمد، حدثنا هشام، حدثنا مالك قال: أتىٰ القاسم أميرًا من أمراء المدينة، فسأله عن شيء؛ فقال القاسم: إنَّ من إكرام المرء نفسَه؛ أن لا يقول إلا ما أحاط به علمه(٢).

وأبو نعيم في «الحلية» قال: حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدِ بْنُ جَبَلَةَ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: ثنا حَيَّانُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُسْأَلُ بِمِنًىٰ فَيَقُولُ: «لَا أَدْرِي، لَا أَعْلَمُ»؛ فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ قَالَ: «وَاللهِ مَا نَعْلَمُ كُلَّ مَا تَسْأَلُونَ عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمْنَا مَا كَتَمْنَاكُمْ، وَلَا حَلَّ لَنَا أَنْ نَكْتُمَكُمْ»(٣).

وعن أيوب(٤) قال: سئل القاسم يومًا عن مسألة، فقال: لا أدري. ثم قال:

---

(١) صحيح.

(٢) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٦٨)، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ (٨٠٥).

(٣) حلية الأولياء (٢/ ١٨٤).

(٤) أي عن سليمان، عن حماد، عن أيوب؛ كما في «الفقيه والمتفقه».

ما كل ما تسألونا عنه نعلم، ولو علمنا ما كتمناكم، ولا حلَّ لنا أن نكتمكم[(١)].

٦- **محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ):**

أخرج الدارمي في «سننه» (١٨٩) قال: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: مَا أُبَالِي سُئِلْتُ عَمَّا أَعْلَمُ أَوْ مَا لَا أَعْلَمُ؛ لِأَنِّي إِذَا سُئِلْتُ عَمَّا أَعْلَمُ قُلْتُ مَا أَعْلَمُ، وَإِذَا سُئِلْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ؛ قُلْتُ: لَا أَعْلَمُ»[(٢)].

٧- **مكحول الشامي (ت ١١٣ هـ):**

أخرج الترمذي في «جامعه» قال: ومكْحُولٌ الأَزْدِيُّ بَصْرِيٌّ سَمِعَ مِنْ

(١) **إسناده صحيح**: أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٧٣)، وابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٢).

وقال ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٣): قال الحسن - أي: ابن علي الحلواني -: وحدَّثنا نعيم بن حماد، قال: سمعت بعض أصحاب عون - أظنه حسين بن حسن - عن ابن عون، قال: كنت عند القاسم بن محمد؛ إذ جاءه رجلٌ فسأله عن شيء؛ فقال القاسم: لا أحسنه. فجعل الرجل يقول: إني رفعت إليك، لا أعرف غيرك. فقال القاسم: لا تنظر إلىٰ طول لحيتي وكثرة الناس حولي، والله ما أحسنه. فقال شيخ من قريش جالس إلىٰ جنبه: يا ابن أخي، الزمها، فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم. فقال القاسم: والله لأن يقطع لساني أحب إليَّ من أن أتكلَّم بما لا علم لي به.

(٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/ ٢٠٠)؛ حفص هو: ابن غياث، وأشعث - هكذا مهملًا - يحتمل أن يكون ابن عَبد المَلِك الحمراني، أو ابنَ عَبْدِ اللهِ بنِ جَابِرٍ الأَزْدِيَّ، أو أشعث بن سوار، وهو ضعيف؛ لأنَّ كلًّا منهما يروي عن ابن سيرين، ويروي عنهم حفص.

عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، يَرْوِي عَنْهُ عُمَارَةُ بْنُ زَاذَانَ: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: «كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ مَكْحُولًا يُسْأَلُ، فَيَقُولُ: نَدَانَمْ»[(١)].

٨- عطاء بن أبي رباح (ت ١١٤هـ):

أخرج الدارمي في «سننه» (١٠٧)، قال: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ مَالِكٍ، ثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ، عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ شَيْءٍ فقالَ: «لَا أَدْرِي»؛ قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَلَا تَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِكَ؟ قَالَ: إِنِّي أَسْتَحْيِي مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُدَانَ فِي الْأَرْضِ بِرَأْيِي»[(٢)].

وقَالَ ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ: أَنَّ عَطَاءً سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَا أَدْرِي»، فَقِيلَ: إِنَّ الْحَسَنَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «إِنَّهُ - وَاللهِ - لَيْسَ بَيْنَ جَنْبَيَّ مِثْلُ قَلْبِ الْحَسَنِ»[(٣)].

٩- مطر بن طهمان الوراق (ت ١٢٥ هـ):

أخرج الخطيب في «الجامع» (١٣٣٤) قال: وأنا ابْنُ رِزْقٍ، أنا عُثْمَانُ، نا

(١) سنن الترمذي، عقب حديث (٢٥٠٦).

(٢) إسناده صحيح، وأبو خيثمة هذا هو: زهير بن معاوية.

(٣) الطبقات الكبرى (٧/ ١٢٦)، وإسناده صحيح.

حَنْبَلٌ، نا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، نا ضَمْرَةُ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ حَدِيثٍ فَحَدَّثَهُ؛ فَسَأَلَهُ عَنْ تَفْسِيرِهِ، فَقَالَ: «لَا أَدْرِي، إِنَّمَا أَنَا زَامِلَةٌ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: جَزَاكَ اللهُ مِنْ زَامِلَةٍ خَيْرًا؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ حُلْوٍ وَحَامِضٍ[(١)].

١٠- أبو حصين عثمان بن عاصم (ت ١٢٨ هـ):

أخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» قال: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ قَالَ: كَانَ أَبُو حُصَيْنٍ إِذَا سُئِلَ عَنْ مسألة؛ قال: ليس لي بها علم، والله أَعْلَمُ[(٢)].

١١- أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني (ت ١٣١هـ):

أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» قال: أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِ: (لا أَدْرِي) مِنْ أَيُّوبَ وَيُونُسَ، وَأَمَّا ابْنُ عَوْنٍ فَكَانَ شَيْئًا عَجَبًا[(٣)].

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» قال: أنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الرَّزَّازُ، قَالَ: نا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ، نا أَبُو يَحْيَىٰ النَّاقِدُ، نا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ قَالَ: «سُئِلَ أَيُّوبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عَنْ شَيْءٍ،

(١) وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٩٤٤).

(٢) **صحيح**: المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» بإسناده إلىٰ الفسوي (٣٨/ ٤١٠).

(٣) الطبقات الكبرىٰ (٧/ ١٨٣)، وإسناده صحيح.

فَقَالَ: «لَا أَدْرِي؛ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: دُلَّنِي عَلَىٰ مَنْ يَدْرِي»؛ فَقَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي، وَلَا أَدْرِي مَنْ يَدْرِي»[1].

وقال ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٣): حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا الحسن بن رشيق، حدثنا علي بن سعيد الرازي، حدثنا يونس بن عبد الأعلىٰ، حدثنا ابن وهب قال: سمعت مالكًا يقول: سُئِلَ عبد الله بن نافع أيوب السختياني عن شيءٍ فلم يجبه؛ فقال له: لا أراك فهمت ما سألتك عنه؟ قال: بلىٰ. قال: فلِمَ لا تجبني؟ قال: لا أعلمه[2].

١٢- محمد بن عجلان المدني (١٤٨):

وقال البيهقي في «المدخل» (٨١٢): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا عبد الله بن محمد بن عبد الله الصفار يقول: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سمعت أبي يقول: سمعت الشافعي يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت محمد بن عجلان يقول: إذا أغفل العالم (لا أدري)؛ أصيبت مقاتله[3].

---

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ١٧٤).

(٢) وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١١٢٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (٢٧) من طريق أخرىٰ عن مالك، ووقع فيه: «عمر بن نافع» بدلًا عن «عبد الله بن نافع».

(٣) **إسناده صحيح**: وأخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٤) من طريق صالح بن أحمد، عن =

١٣- عبد الله بن يزيد بن هرمز (ت ١٤٨هـ):

قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٥٥): حدثنا زيد بن بشر، أخبرني ابن وهب، أخبرني مالك بن أنس؛ أنه سمع عبد الله بن يزيد بن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده: (لا أدري)؛ حتىٰ يكون ذلك أصلًا في أيديهم يفزعون إليه، إذ سئل أحدهم عمَّا لا يدري؛ قال: لا أدري[1].



العلماء من تبع الأتباع ومن اتّبعهم بإحسان بعد ذلك

١- أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠):

قال المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٤٤١، ٤٤٢): قال إسحاق - هو ابن راهويه - قال: يحيىٰ بن آدم: ذكر لأبي حنيفة قول من قال: (لا أدري نصف العلم)؛ قال: فليقل مرتين: لا أدري؛ حتىٰ يستكمل العلم.

قال يحيىٰ: وتفسير قوله: (لا أدري نصف العلم): أن العلم إنما هو

=

أبيه؛ به، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٧٣) من طريق إبراهيم الحربي، عن أحمد؛ به.

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه البيهقي في المدخل (٢/ ٢٧١)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ١٧٣) من طريق يعقوب؛ به، وأخرجه ابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٢) من طريق سحنون، عن ابن وهب؛ بنحوه.

(أدري) و(لا أدري)؛ فأحدهما نصف الآخر.

٢- سفيان الثوري (١٦١):

أخرج ابن عبد البر في«الانتقاء» قال:

نَا مُحَمَّد بن الْحسن الفارض، قَالَ: نَا علي بن عبد العزيز، قَالَ: نَا إسماعيل بن إسحاق الطائفي، قَالَ: نَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: وَقَعَتْ مسألة بِمَرْوَ، فَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهَا؛ فَجِئْتُ إِلَىٰ الْعِرَاقِ، فَسَأَلْتُ عَنْهَا سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ؛ فَقَالَ لِي: يَا حُسَيْنُ لَا أَعْرِفُهَا. بَعْدَ أَنْ أَطْرَقَ سَاعَةً؛ فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ تَقُولُ: لَا أَعْرِفُهَا؛ وَأَنْتَ إِمَامٌ. فَقَالَ: أَقُولَ كَمَا قَالَ ابْنُ عمر؛ سُئِلَ عَن شيءٍ لَمْ يَدْرِهِ فَقَالَ: لَا أَدْرِي. قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا؛ فَأَفْتَانِي فِيهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُفْيَانَ، فَقَالَ: كَيْفَ قَالَ لَكَ فِيهَا؟ قُلْتُ: قَالَ فِيهَا كَذَا وَكَذَا. فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: يَا حُسَيْنُ، هُوَ عَلَىٰ مَا قَالَ لَكَ أَبُو حَنِيفَةَ[١].

٣- سعيد بن عبد العزيز التنوخي (١٦٧):

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٣٦١) (٧٧٦): حدثنا أبو مُسهر قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: لا أدري لِمَ «لا أدري» نصف العلم؟[٢]

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة (١٢٧).

(٢) وتاريخ دمشق (٢١/ ٢٠٨).

٤- **إبراهيم بن طهمان (١٦٣):**

أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» قال: أخبرنا ابن بكير، أخبرنا الحسين، حَدَّثَنَا ابن ياسين قَالَ: سمعت إسحاق بن محمد - بورجة - يقول: قَالَ مالك بن سليمان: كان لإبراهيم بن طهمان جراية من بيت المال فاخرة، يأخذ في كل وقت، وكان يسخو به؛ قَالَ: فسئل مسألة يومًا من الأيام في مجلس الخليفة؛ فقال: لا أدري. فقالوا له: تأخذ في كل شهر كذا وكذا ولا تحسن مسألة؟! قَالَ: إنما آخذه علىٰ ما أحسن، ولو أخذت علىٰ ما لا أحسن؛ لفني بيت المال علي، ولا يفني ما لا أحسن. فأعجب أمير المؤمنين جوابه، وأمر له بجائزة فاخرة، وزاد في جرايته(١).

٥- **الحسن بن صالح بن حي (١٦٧):**

أخرج ابن عدي في «الكامل» قال : سمعت الفرهاذاني يقول: سمعت عباس العنبري يحكي عن أحمد بن يونس، قال: سأل الحسن بن صالح رجلًا عن شيء؛ فقال: لا أدري. فقال: الآن حين دريت(٢).

٦- **مالك بن أنس (١٧٩):**

ذكر الحميدي في «جذوة المقتبس» قال: قال إبراهيم بن نصر: وحدثنا

(١) تاريخ بغداد (٦/ ١١٠).

(٢) الكامل في الضعفاء (٣/ ١٤٨)، والسير (٧/ ٣٦٨)، وتهذيب الكمال (٢/ ١٣٦).

محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول: ما رأيت أحداً أكثر قولًا لا أدري من مالك بن أنس[(١)].

وقال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٤٦): حدثني محمد بن أبي زكير، قال: أخبرني ابن وهب قال: سمعت مالكًا - وذكر قول القاسم: لئن يعيش المرء جاهلًا خيرٌ له من أن يقول علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ ما لا يعلم -؛ فقال مالك: هذا كلام يقبل. ثم ذكر أبا بكر الصديق، وما خصَّه الله سبحانه به من الفضل وآتاه إياه؛ قال مالك: يقول أبو بكر في ذلك الزمان: لا أدري. قال مالك: ولا يقول هذا: لا أدري[(٢)]!

وقال ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص ١٨): حدثنا أحمد بن سنان قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنَّا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل فقال له: يا أبا عبد الله، جئتك من مسيرة ستة أشهر، حَمَّلني أهل بلدي مسألة أسألك عنها. قال: فسل. فسأل الرجل عن أشياء، فقال: لا أحسن. قال: فقطع بالرجل، كأنه قد جاء إلىٰ من يعلم كل شيء؛ فقال: وأي شيء أقول لأهل بلادي إذا رجعت إليهم؟ قال: تقول لهم: قال

---

(١) جذوة المقتبس (٢/ ٤٨٥).

(٢) **إسناده صحيح**: وأخرجه البيهقي في «المدخل» (٢/ ٢٧٠) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم، عن ابن وهب؛ به، وعزاه ابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ٥٤) إلىٰ كتاب «المجالس» لابن وهب.

مالك ابن أنس: لا أحسن[(١)].

وقال ابن عبد البر (٢/ ٥٣): وذكر ابن وهب أيضًا في كتاب «المجالس»، قال: سمعت مالكًا يقول: ينبغي للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول: «لا أدري»؛ فإنه عسىٰ أن يهيَّأ له خير؛ قال ابن وهب: وكنت أسمعه كثيرًا ما يقول: «لا أدري».

وقال في موضع آخر: لو كتبنا عن مالك: «لا أدري»؛ لملأنا الألواح[(٢)].

٧- **ابن عيينة (١٩٨)**:

ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين»: وَقَالَ أَبُو دَاوُد فِي «مَسَائِلِهِ»: مَا أُحْصِي مَا سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا فِيهِ الِاخْتِلَافُ فِي الْعِلْمِ؛ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي. قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا رَأَيْت مِثْلَ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي الْفَتْوَىٰ أَحْسَنَ فُتْيَا مِنْهُ؛ كَانَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي.

٨- **محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)**:

وقال محمد بن عبد الحكم: سألت الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن المتعة: أكان

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١١٢٢)، وفي تاريخ بغداد (٧/ ٣٥٨)، والآجري في «أخلاق العلماء» (٨٦)، وابن عبد البر في الجامع (٢/ ٥٣)، والبيهقي في المدخل (٢/ ٢٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٣)، من طرق، عن ابن مهدي؛ به.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٣).

فيها طلاق أو ميراث أو نفقة تجب أو شهادة؟ فقال: والله ما ندري[1].

٩- أحمد بن حنبل (٢٤١):

وقال عبد الله بن أحمد في «مسائله لأبيه» (١٥٨٣): كنت أسمع أبي كثيرًا يسأل عن المسائل، فيقول: لا أدري. وذلك إذا كان مسألة فيها اختلاف، وكثيرًا ما كان يقول: سل غيري. فإن قيل: مَنْ نسأل؟ يقول: سلوا العلماء. ولا يكاد يسمي رجلًا بعينه.

وقال أبو داود في «مسائله» (٢٧٥): «ما أحصي ما سمعت أحمد سئل عن كثير مِمَّا فيه الاختلاف من العلم، فيقول: لا أدري».

وأخرج الخطيب في «الفقيه والمتفقه» قال: أنا الْبَرْمَكِيُّ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُخَيْتٍ، نا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ، نا أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ، قَالَ: «وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْتَفْتَىٰ، فَيُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي» وَذَلِكَ فِيمَا قَدْ عَرَفَ الْأَقَاوِيلَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَسْأَلُ عَنِ اخْتِيَارِهِ؛ فَيَذْكُرُ الِاخْتِلَافَ، وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: لَا أَدْرِي؛ أَيْ: لَا أَدْرِي مَا أَخْتَارُ مِنْ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ يَذْكُرُ فِيهَا أَقَاوِيلَ.

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلِّم» (ص١٣٠).

١٠- عبدة بْن عَبد اللَّهِ بْن عبدة الخزاعي الصفار، أبو سهل البَصْرِيِّ، كوفي الأصل (ت ٢٥٧هـ) (١):

جاء في سياق إسناد حديث أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٨٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، نا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْخُزَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا وَهُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، نا مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَالسِّوَاكُ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ**»؛ قَالَ عَبْدَةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَالْعَاشِرَةُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ»، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ مُصْعَبٌ: «ونَسِيتُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ»؛ قَالَ وَكِيعٌ: «انْتِقَاصُ الْمَاءِ: إِذَا نَضَحَهُ بِالْمَاءِ نَقَصَ»، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ رَافِعٍ الْعَاشِرَةَ، وَلَا سُفْيَانُ، وَلَا شَكَّ».

والشاهد قول عَبْدَة: «وَالْعَاشِرَةُ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ».

قلتُ: قال ابن جماعة في «تذكرة السامع والمتكلِّم» (ص١٣٠): «واعلم أن قول المسئول: (لا أدري)؛ لا يضع من قدره كما يظنُّه بعض الجهلة، بل

(١) وهو من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، وقد وثَّقه أبو حاتم، والنسائي، واعتمد ذلك الحافظ في التقريب.

يرفعه؛ لأنه دليل عظيم علىٰ عظم محله وقوَّة دينه، وتقوىٰ ربِّه وطهارة قلبه، وكمال معرفته وحسن تثبته، وقد رُوِّينا معنىٰ ذلك عن جماعة من السلف، وإنما يأنف من قول: (لا أدري)؛ مَن ضعُفَت ديانته، وقلَّت معرفته؛ لأنه يخاف من سقوطه من أعين الحاضرين، وهذه جهالة ورقَّة دين، وربما يشتهر خطؤه بين الناس؛ فيقع فيما فرَّ منه، ويتَّصف عندهم بما احترز منه، وقد أدَّب الله تعالىٰ العلماء بقصة موسىٰ مع الخضِر - عليهما السلام - حين لم يرد موسىٰ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ العلمَ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ لمَّا سئل: هل أحد من أهل الأرض أعلم منك؟» اهـ.

قلت: ومما يؤثر عن العلَّامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنه سئل مرة في درس تفسير عن ذكر السمع مفردًا، والبصر مجموعًا في القرآن؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [السجدة: ٩]، فلماذا؟ فقال راوي هذه الواقعة: فأطرق الشيخ برهة، وقد أشرعنا أقلامنا لكتابة الجواب، ولكن كان الجواب أحسن مما نتوقع؛ فقال الشيخ: لا أعلم. فوالله ما أعطينا فائدة في تلك الليلة أعظم من تلك الفائدة[1].



(١) صفحات مشرقة من حياة الإمام ابن عثيمين (ص١١٧).

سابعًا: إذا أخطأ الشيخ المتعصِّب لنفسه فإنه يستكبر عن الرجوع إلى الحق ويتمادى في الباطل

وهذا داء عضال قلَّ من يسلم منه إلا المتجرد المتواضع من الربانيِّين، وقليلٌ ما هم.

واعلم أنَّ وقوع أحد أهل العلم في زلل أو خطأ: لازمٌ من لوازم البشرية؛ حيث إن العصمة لم تكتب لأحد من البشر، إلا الأنبياء - عليهم السلام -؛ لذا فإن مجرَّد صدور الخطأ من العالم أمرٌ لا ينقص من قدره، لكن الذي يشين العالم ويحطُّ من قدره: أنه إذا وقع في باطل ثم ظهر له الحقُّ؛ أن يتمادىٰ في هذا الباطل، ويصر عليه، ويأبىٰ الرجوع إلىٰ الحق.

وثَمَّ مثال رائع لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الشأن، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «المسائل الماردينية» (ص١٠٣- ط: ابن تيمية - بتحقيقي)، في تحقيقه لحكم السمن الذي وقعت فيه فأرة: «فإن قيل: فقد روي في الحديث: «**إن كان جامدًا فألقوها وما حولها، وكُلوا سمنكم، وإن كان مائعًا فلا تقربوه**»، رواه أبو داود، وغيره.

قيل: هذه الزيادة التي اعتمد عليها مَن فرَّق بين الجامد والمائع، واعتقدوا أنها ثابتة من كلام النبي ﷺ، وكانوا في ذلك مجتهدين قائلين بمبلغ علمهم واجتهادهم، وقد ضعَّف محمد بن يحيىٰ الذهلي حديث الزهري وصحَّح هذه الزيادة، لكن قد تبيَّن لغيرهم أن هذه الزيادة وقعت خطأً في الحديث، ليست من كلام النبي ﷺ ، **وهذا هو الذي تبين لنا ولغيرنا**، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي ﷺ ، **فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها بعد أن كنا نفتي بها أولًا؛ فإن الرجوع إلىٰ الحق خيرٌ من التمادي في الباطل**» اهـ.

قلت: ورحم الله الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني(١)، لما قال في مقدِّمة كتابه «الأنساب المتفقة» (ص٣):

(١) **قال الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٦١) في ترجمة محمد بن طاهر**: «الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّال، الرَّحَالُ، ذُو التَّصَانِيفِ، أَبُو الفَضْلِ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ بن القَيْسَرَانِيِّ المَقْدِسِيُّ، الأَثرِيُّ، الظَّاهِرِي، الصُّوْفِيُّ...».

وقال: «وَقَدْ ذَكَرَهُ الدَّقَّاق فِي «رِسَالَتِهِ»؛ فَحطَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَ صُوفِيًّا مَلَامتيًّا، سكنَ الرَّيَّ، ثُمَّ هَمَذَان، لَهُ كِتَاب «صَفوَةِ التَّصَوُّفِ»، وَلَهُ أَدْنَىٰ مَعْرِفَة بِالحَدِيثِ فِي بَابِ شُيُوخِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا.

قُلْتُ: يَا ذَا الرَّجُل أَقْصِرْ؛ فَابْنُ طَاهِرٍ أَحْفَظُ مِنْكَ بِكَثِير.

ثُمَّ قَالَ: وَذُكِرَ لِي عَنْهُ الإِبَاحَةُ.

=

«فرحم الله امرأً أنصف من نفسه، وانتصف من خصمه؛ فليس يسلم أحد من سهو أو خطأ، والله بمنِّه وفضله يوفقنا للصواب فيما قصدنا له، إنه ولي الإجابة».

وقال أبو علي الحسن بن الحسين بن حَمَكان (م ٤٠٥هـ) في «الفوائد والأخبار والحكايات عن الشافعي وحاتم الأصم ومعروف الكرخي وغيرهم» (١١): سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد بن مقسم يقول: سمعت أبا بكر عبد الله بن واصل الخلَّال يقول: سمعت الربيع بن سليمان

=

قُلْتُ: مَا تَعْنِي بِالإِباحَةِ؟ إِن أَردتَ بِهَا الإِباحَة المطلقَة؛ فَحَاشَا ابْن طَاهِر، هُوَ - وَاللهِ - مُسْلِمٌ أَثرِيٌّ، مُعَظِّمٌ لِحُرُمَاتِ الدِّينِ، وَإِنْ أَخْطَأَ أَوْ شَذَّ. وَإِن عَنِيتَ إِباحَةً خَاصَّةً؛ كَإِباحَةِ السَّمَاعِ، وَإِباحَةِ النَّظَر إِلَىٰ المُرْدِ؛ فَهَذِهِ مَعصيَةٌ، وَقول لِلظَّاهِرِيَة بِإِباحتهَا مَرْجُوح.

قَالَ ابْنُ نَاصر: مُحَمَّدُ بنُ طَاهِر لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ صَنَّفَ فِي جَوَازِ النَّظَر إِلَىٰ المُرد، وَكَانَ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الإِباحَةِ.

قَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بنَ مُحَمَّدٍ الحَافِظ عَنِ ابْنِ طَاهِرٍ، فَتَوقَّف، ثُمَّ أَسَاء الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، وَسَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ بنَ عَسَاكِرَ يَقُولُ: جَمَعَ ابْنُ طَاهِرٍ أَطرَاف (الصَّحِيحَيْنِ) وَأَبِي دَاوُدَ، وَأَبِي عِيسَىٰ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْن مَاجَه؛ فَأَخْطَأَ فِي مَوَاضِعَ خَطَأً فَاحشًا.

وَقَالَ ابْنُ نَاصر: كَانَ لُحَنَةً وَيُصَحِّف...

وَقَالَ السِّلَفِيُّ: كَانَ فَاضِلًا يَعْرِفُ، لَكنَّه لُحَنَة؛ قَالَ لِي المُؤْتَمَنُ السَّاجِيُّ: كَانَ يَقرَأُ، وَيَلْحَنُ عِنْد شَيْخِ الإِسْلَام بِهَرَاةَ؛ فَكَانَ الشَّيْخُ يُحرِّكُ رَأْسَه، وَيَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

وقال في «الميزان» (٣/ ٥٨٧): «ليس بالقوي؛ فإنه له أوهام كثيرة في تواليفه... وله انحراف عن السنَّة إلىٰ تصوُّف غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم».

يقول: سمعت الشافعي يقول: ما أوردت الحقَّ والحجَّة علىٰ أحد فقبلها؛ إلا هَبْتُه، واستفدت مودته، **ولا كابرني علىٰ الحق أحدٌ ودافع الحجَّة؛ إلا سقط من عيني**».

وقال ابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» (ص٩١): «وقد كان السلف - قدَّس الله أرواحهم - مَن إذا عرف أنه قد أخطأ؛ لم يستقرَّ له ظهر حتىٰ يُظهر خطأه، ويعلم من أفتاه بذلك».

وقال السيوطي في «الْمُزهر في علوم اللُّغة» (٢/ ٣٢٠): «وإذا اتفق له - أي العالم - خطأٌ في شيء، ثم بان له الصواب؛ فليرجع، ولا يُصر علىٰ غلطه» اهـ.

قلت: وهذا باب مطروق في كتب أدب المفتي.

وختم الخطيب كتابه «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٢١) بهذا الباب: «باب رجوع المفتي عن فتواه إذا تبيَّن له أن الحق في غيرها».

وقال أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي في كتابه «درر السلوك في سياسة الملوك» (ص ٨٥)، في بيان بعض ما يجب أن يتحلَّىٰ به السلطان: «لا يأنف من حقٍّ إن لزمه، أو حجَّة إن قامت؛ فإنَّ الرجوع إلي الحق أولي من المقام علىٰ ما سواه، لمن علم وضوح حجته؛ فإن كل امرئ إنما يخاطب بأصغر لسانيه، ويحبس نفسه عن إقامة الحجة عليه».

قلت: وهذه الصفة الأَوْلىٰ بها العالم!!

قال جعفر بن محمد الفريابي في «صفة النفاق» (ص٣٠) قال: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَىٰ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «**يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ ثَلَاثَةٌ: زَلَّةُ عَالِمٍ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْقُرْآنِ، وَأَئِمَّةٌ مُضِلُّونَ**»[1].

وهذه الزلة من العالم تعيبه إذا أصرَّ عليها ولم يرجع عنها، وبهذا يُهدَم الإسلام، خاصَّة إذا صدرت أكثر من زلَّة لأكثر من عالم في وقتٍ واحد، ولم يرجعوا جميعًا عن هذه الزلات.

وقد ذمَّ أئمة الحديث مَن أدخل عليه شيء في الحديث، ثم لما تبيَّن له لم يرجع إلىٰ الصواب، وجعلوا هذا من أنواع الجرح؛ كما ذكر هذا ابن حبان في «المجروحين» في النوع الخامس عشر من أنواع جرح الضعفاء، حيث قال:

«ومنهم من أدخل عليهم شيء في الحديث وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به آنفًا من الرجوع عما خرج منه، وهذا لا يكون إلا من قلَّة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله؛ فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم ما يحدِّث به، ثم علم وحدَّث بعد العلم بما ليس من

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه أبو بكر المرُّوذي في «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (٣٤٥)، وآدم بن أبي إياس في كتاب «الحلم والعلم» (٣٢).

حديثه، وإن كان شيئًا يسيرًا؛ فقد دخل في جملة المتروكين؛ لتعديه ما ليس له».

وذكر في النوع السادس عشر: «ومنهم من سبق لسانه حتىٰ حدَّث بالشيء الذي أخطأ فيه، وهو لا يعلم، ثم تبيَّن له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادىٰ في روايته ذلك الخطأَ بعد علمه أنه أخطأ فيه أوَّل مرة؛ مَن كان هكذا كان كذَّابًا، ومن صحَّ عليه الكذب استحق الترك».

قلت: وهذا رسول الهدىٰ ﷺ قد رُوي عنه هذا الأدب الرباني في مراجعة الحق؛ فقد ساق الخطيب في أول الباب المشار إليه حديثًا بإسناده استدلَّ به علىٰ هذا الهدي، وأنا أسوقه من «التاريخ الكبير» للبخاري، حيث قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٩): قال لي صدقة: أخبرنا محمد بن يحيىٰ بن قيس، عن أبيه، عن ثمامة بن شراحيل، عن سمي بن قيس، عن شمير بن عبد المدان، عن أبيض بن حمال قال: خرجت وافدًا إلىٰ النبي ﷺ، فاستقطعته الملح الذي بمأرب فأقطعنيه، فلما ولَّي؛ قال رجل: تدري ما قطعت له؟ إنما قطعت الماء العِدَّ؛ فرجع عنه[1].

(١) وأخرجه الترمذي في الجامع (١٣٨٠)، وأبو داود (٣٠٦٤)، والنسائي في الكبرىٰ (٣/ ٤٠٦)، وابن حبان (٤٤٩٩)، والبيهقي في الكبرىٰ (٦/ ١٤٩)، والدارقطني في سننه (٤/ ٢٢١)، والطبراني في الكبير (١/ ٢٧٨، ٢٧٩)، وابن سعد في الطبقات (٥/ ٥٢٣)، وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٦٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢٠٣)، وفي تاريخ بغداد (١٤/ ١٦٠)، =

ولقد ضرب سلفنا الصالح أروع الأمثلة في نبذ الباطل والرجوع إلىٰ الحق.

✍ **وهاك بعض الأمثلة التي تبين هذا النهج السوي:**

المثال الأول: قال أبو داود في «سننه» (٢٩٢٧): حدثنا أحمد بن صالح، ثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد قال: كان عمر بن الخطاب يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئًا. حتىٰ قال له الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها؛ **فرجع عمر**(١).

=

من طريق محمد بن يحيىٰ؛ به.

ومحمد بن يحيىٰ وثَّقه الدارقطني، لكن قال ابن عدي: أحاديثه مُظْلِمَةٌ منكرة. وقال ابن حزم: مجهول.

ولعلَّ من أجل ذلك قال الحافظ في «التقريب»: ليِّن الحديث. جمعًا بين قول الدارقطني وابن عدي، والذي يظهر: أن ما قاله ابن عدي يعدُّ من الجرح المفسَّر الذي به يضعف الراوي.

وأبوه يحيىٰ بن قيس: وثَّقه الدارقطني أيضًا، واعتمد الحافظ هذا التوثيق في «التقريب».

وثمامة: قال الدارقطني: لا بأس به، شيخ مقل.

وسمي بن قيس: قال ابن القطان: لا تعرف له حال. وفي«التقريب»: مجهول. وفي «الكاشف»: نكرة.

وشمير أيضًا؛ الظاهر من ترجمته أنه مجهول.

وعليه؛ فهذا إسناد ضعيف.

وقد خالف محمد بن يحيىٰ معمرًا؛ فرواه عن يحيىٰ عن أبيض بن حمال، وهذا منقطع؛ أخرجه النسائي في الكبرىٰ (٣/ ٤٠٥). ومعمر بلا شك أثبت من محمد بن يحيىٰ.

(١) **إسناده صحيح إلىٰ سعيد - وهو ابن المسيَّب -:** وأخرجه الشافعي كما في مسنده (ص٢٠٣)، =

المثال الثاني: قال الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٠٧): محمد بن مخلد، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، نا سفيان بن عيينة، نا إدريس الأودي، عن سعيد بن أبي بردة وأخرج الكتاب فقال: «هذا كتاب عمر - ثم قرئ علىٰ سفيان من هاهنا إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري- أما بعد؛ فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة...» إلىٰ أن قال: «لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك؛ أن تراجع الحق؛ **فإن الحقَّ قديمٌ، وإن الحق لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل**»[1].

=

وفي الأم (٦/ ٨٨)، وفي الرسالة (٤٢٦)؛ قال: أخبرنا سفيان بن عيينة؛ به، وأخرجه الترمذي (١٤١٥-٢١١٠)، وابن ماجه (٢٦٤٢)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (٩٦٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٤/ ٧٨)، وغيرهم، من طريق سفيان؛ به.

قلتُ: وفي سماع ابن المسيّب من عمر خلافٌ مشهورٌ.

(١) وأخرجه البيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ١١٩)، وابن عبد البر في الاستذكار (٧/ ١٠٣)، وابن حزم في المحلىٰ (٩/ ٣٩٣)، وفي الإحكام (٧/ ٤٤٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/ ٧٢) من طريق سفيان؛ به، وقال: «ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان».

وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٨٠): حدثنا أبو بكر - هو الحميدي -، حدثنا سفيان، حدثنا إدريس بن يزيد الأودي، قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة رسالةَ عمر بن الخطاب إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري؛ فقال: هذه رسالة عمر إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري.

ثم قال يعقوب: وكان سعيد بن أبي بردة وصيَّ أبيه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلىٰ سعيد - وهو حفيد أبي موسىٰ الأشعري -، وروايته عنه هنا وجادة؛

=

المثال الثالث: قال البخاري في «صحيحه» (٦٧٣٦): حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا أبو قيس، سمعت هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسىٰ عن

=

حيث إنه ورث هذا الكتاب عن أبيه أبي بردة، الذي ورثه بدوره عن أبي موسىٰ، والرواية بالوجادة حُجَّة علىٰ الراجح.

وقال البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٥٠)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٢٤٠): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا محمد بن عبد الله بن كناسة، ثنا جعفر بن برقان، عن معمر البصري، عن أبي العوام البصري قال: كتب عمر... فذكره.

وأخرجه ابن شيبة في تاريخ المدينة (١٣٢٥)، وابن حزم في الإحكام (٧/ ٤٤٢)، من طريق عبد الملك بن الوليد بن معدان، قال: حدثنا أبي، قال: كتب عمر إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري -رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا-...

وقال ابن حزم: «عبد الملك بن الوليد بن معدان، وهو كوفي متروك الحديث، ساقط بلا خلاف، وأبوه مجهول».

وأخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢٤٢٣)، قال: حدثنا إبراهيم بن مسلم الخوارزمي، عن وكيع، عن سفيان، عن رجل، عن الشعبي قال: كتب عمر...

وأخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ١٠٣) من طريق أحمد بن عمر بن عبد الخالق البزار، قال: سمعت أبي يقول: حدثني فضيل بن عبد الوهاب قال: حدثني أبو معشر، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه - أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري - قال: كتب عمر...

قلتُ: هذه طرق مختلفة المخرج، وإن كان فيها ضعف، لكنها إذا جمعت مع وجادة سعيد بن أبي بردة؛ ثبت أن للرسالة أصلًا، وهذا ما جنح إليه الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٩٦)، وانظر «البدر المنير» (٩/ ٦٠٥).

ابنة وابنة ابن وأخت؛ فقال: للابنة النصف، وللأخت النصف، وأتِ ابن مسعود فسيتابعني. فسئل ابن مسعود وأُخبر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بقول أبي موسىٰ؛ فقال: لقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضىٰ النبي ﷺ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت. فأتينا أبا موسىٰ فأخبرناه بقول ابن مسعود؛ فقال: لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم.

والشاهد هو رجوع أبي موسىٰ عن فتواه، لمَّا تبين له أنَّ الدليل مع ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المثال الرابع: قال أحمد في «مسنده» (١/ ٢١٧): ثنا مروان بن شجاع، حدثني خصيف عن مجاهد، عن ابن عباس: أَنَّهُ طاف مع معاوية بالبيت، فجعل معاوية يستلم الأركان كلها، فقال له ابن عباس: لِمَ تستلم هذين الركنين، ولم يكن رسول الله ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا؟ فقال معاوية: ليس شيء من البيت مهجورًا؛ فقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: صَدَقْتَ»(١).

---

(١) **قلت**: مروان بن شجاع: ترجمه الذهبي في «السير» (٩/ ٣٤)، وقال: «حَدِيثُهُ فِي دَرَجَةِ الحَسَنِ»، لكن قال في «الميزان» (٤/ ٩١): «لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام»، وهو من المكثرين عن خصيف، وخصيف هو ابن عبد الرحمن =

قلت: وهذا من تواضع الخليفة الفاضل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن تعظيمه للسنَّة؛ حيث إنه لم يستكبر عن قبول نصيحة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموافقة للسنة، وفي هذا ردٌّ علىٰ الروافض الملاعين، وعلىٰ أذنابهم نحو سيد قطب ومن جرىٰ مجراه؛ ممَّن فجروا في الطعن في معاوية حتىٰ كفَّروه، ولعنوه.

المثال الخامس: قال مسلم في «صحيحه» (١٥٤٧): حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، أخبرنا يزيد بن زريع، عن أيوب، عن نافع؛ أن ابن عمر كان يُكري مزارعه علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية، حتىٰ بلغه في آخر خلافة معاوية: أنَّ رافع بن خَديج يحدِّث فيها بنهيٍ عن النبي ﷺ، فدخل عليه وأنا معه؛ فسأله فقال: كان رسول الله ﷺ ينهىٰ عن كراء المزارع. فتركها ابن عمر بعدُ، وكان إذا سئل عنها بعد قال: زعم رافع بن خَديج أن رسول الله ﷺ نهىٰ عنها.

=

الجزري، قال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء.

لكنهما لم يتفرَّدا به؛ فقد أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢١٧)، (١/ ٣٢٢)، والترمذي (٨٥٨)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر والثوري، عن ابن خثيم، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس.

قلت: ابْن خثيم هو: عبد الله بن عُثْمَان؛ صدوق، وأبي الطفيل: عامر بن واثلة صحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فهذا إسناد حسن.

وقد علَّقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الحج، باب: من لا يستلم إلا الركنين اليمانيين، وانظر تغليق التعليق (٣/ ٧١، ٧٢)، وصحَّحه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال أيضًا: حدَّثنا محمد بن المثنىٰ، حدثنا حسين - يعني: ابن حسن - ابن يسار، حدثنا ابن عون، عن نافع؛ أن ابن عمر كان يَأْجُرُ الأرض؛ قال: فنبئ حديثًا عن رافع بن خديج؛ قال: فانطلق بي معه إليه؛ قال: فذكر عن بعض عمومته ذكر فيه عن النبي ﷺ: أنه نهىٰ عن كراء الأرض؛ قال: فتركه ابن عمر فلم يَأْجُرْه.

المثال السادس: أخرج مالك في «الموطأ» (٣/ ١٢٧) (١١٦١-الموطأ برواياته الثمانية) عن نافع: أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عمَّا لفظ البحر؛ فنهاه عن أكله. قال نافع: ثم انقلب عبد الله فدعا بالمصحف - وفي رواية: فنظر في المصحف -، فقرأ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ قال نافع: فأرسلني عبد الله بن عمر إلىٰ عبد الرحمن بن أبي هريرة: إنه لا بأس بأكله. وفي رواية: أن ليس به بأس؛ فكله[1].

المثال السابع: قال مسلم في «صحيحه» (١٣٢٨): حدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني الحسن بن مسلم، عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس؛ إذ قال زيد بن ثابت: تفتي أن تصدر

(١) **صحيح موقوفًا**: أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (٩/ ٢٥٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢١٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٥)، من طريق مالك؛ به.

وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/ ٦٦) من طرق أخرىٰ، عن نافع؛ به.

الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال له ابن عباس: إمَّا لا، فسل فلانة الأنصارية هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: فرجع زيد بن ثابت إلىٰ ابن عباس يضحك، وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت.

قال الشافعي في «الرسالة» (ص٤٤١): «سمع زيد النهي أن يصدر أحدٌ من الحاج حتىٰ يكون آخر عهده بالبيت، وكانت الحائض عنده من الحاجِّ الداخلين في ذلك النهي، فلمَّا أفتاها ابن عباس بالصدر، إذا كانت قد زارت بعد النحر؛ أنكر عليه زيد، فلمَّا أخبره عن المرأة أن رسول الله أمرها بذلك، فسألها فأخبرته؛ فصدَّق المرأة، **ورأىٰ عليه حقًّا أن يرجع عن خلاف ابن عباس**، وما لابن عباس حجَّة غير خبر المرأة» اهـ.

المثال الثامن: قال أحمد في «مسنده» (٣/ ٥١): حدثني أبي، ثنا يزيد بن هارون، أنا سليمان بن علي الربعي، ثنا أبو الجوزاء غير مرة، قال: سألت ابن عباس عن الصرف يدًا بيد؟ فقال: لا بأس بذلك اثنين بواحد، أكثر من ذلك وأقل. قال: ثم حججت مرة أخرىٰ والشيخ حي، فأتيته فسألته عن الصرف؟ فقال: وزنًا بوزن. قال: فقلت: إنك قد أفتيتني اثنين بواحد! فلم أزل أفتي به منذ أفتيتني؛ فقال: إن ذلك كان عن رأي، وهذا أبو سعيد الخدري يحدِّث عن رسول الله ﷺ، **فتركت رأيي إلىٰ حديث رسول الله**[1].

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٦٨).

وفي رواية لاحق بن حميد أبي مجلز، قال ابن عباس: «ذكَّرتَني يا أبا سعيد أمرًا أنسيته، أستغفر الله وأتوب إليه. وكان ينهىٰ بعد ذلك أشد النهي»(١).

المثال التاسع: قال سعيد بن منصور في «سننه» (٦٠١): نا حديج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن سعد بن إياس، عن رجل تزوَّج امرأة من بني شَمْخ، فرأىٰ بعدُ أمَّها فأعجبته، فذهب إلىٰ ابن مسعود فقال: إني تزوجت امرأة، ولم أدخل بها، ثم أعجبتني أمها، فأطلق المرأة وأتزوج أمها؟ قال: نعم. فطلَّقها، وتزوَّج أمها، فأتىٰ عبد الله المدينة فسأل أصحاب النبي ﷺ، فقالوا: لا يصلح. ثم قدم فأتىٰ بني شمخ، فقال: أين الرجل الذي تزوج أم المرأة التي كانت تحته؟ قالوا: هاهنا، قال: فليفارقها. قالوا: وقد نثرت له بطنها؟ قال: فليفارقها؛ فإنها حرام من الله عَزَّوَجَلَّ(٢).

وفي رواية عبد الرزاق في «مصنفه» (٦/ ٢٧٣) عن الثوري، عن أبي فروة، عن أبي عمرو الشيباني سعد بن إياس: «فتزوجها وولدت له

(١) أخرجه البيهقي في الكبرىٰ (٥/ ٢٨٦)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٧٢)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٤٢٥)، وفي إسناده حيَّان بن عبيد الله؛ قال ابن عدي: «عامة ما يرويه إفرادات ينفرد بها»، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال البيهقي: تكلَّموا فيه.

(٢) **إسناده صحيح:** وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٣٩) عن سعيد؛ به، ومن طريقه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ١٥٩)، ومن طريق سعيد: الخطيبُ في «الفقيه والمتفقه» (١٢١١)، وسعد بن إياس أبو عمرو الشيباني؛ ثقة، من رواة الجماعة.

أولادًا»[(١)].

المثال العاشر: قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (١/ ٢٨٨/ الرسالة ١٤٣٣هـ): «وروىٰ أبو العباس الحسنيُّ - عليه السلام - في كتاب «التلفيق»: **أنَّ القاسم - عليه السلام - أفتىٰ رجلًا في مسألة، فلمَّا ذهب قال: عليَّ بالرجل. فلما أقبل، قال له: سبحانَ مَنْ لا يَسهو، إنِّي سهوتُ، وإن الصوابَ كذا وكذا**».

المثال الحادي عشر: أبو يوسف القاضي - صاحب أبي حنيفة -: قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (١/ ٢٨٨/ الرسالة ١٤٣٣هـ): «وروىٰ المؤيَّد بالله في «الزيادات»: أنَّ أبا يوسف أفتىٰ في مسألة، ثم تبيَّن له خلافُ ما أفتىٰ؛ فبذل مالًا كثيرًا في استدراك السائل».

المثال الثاني عشر: الأوزاعي: بوَّب ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٠٣) في ترجمة الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب: ما ذُكر من سرعة رجوع الأوزاعي إلىٰ الحق، إذا سمعه»، ثم قال: «ذكره أبي، نا العباس بن الوليد بن مزيد قال: سمعت أبي وعقبة بن علقمة يذكران؛ قالا:

---

(١) **إسناده صحيح**: وأخرجه من طريق عبد الرزاق: الطبراني في الكبير (٩/ ١١١)، والفسويُّ في المعرفة والتاريخ (١/ ٤٣٨، ٤٣٩)، ومن طريقه: البيهقيُّ في الكبرىٰ (٧/ ١٥٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢١١).

ما رأينا أحدًا أسرع رجوعًا إلىٰ الحقِّ إذا سمعه من الأوزاعي».

المثال الثالث عشر: محمد بن إدريس الشافعي: أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٦٥)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» (ص١٤٥) من طريق البويطي، قال: سمعت الشافعي يقول: قد ألَّفت هذه الكتب ولم آل منها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما وجدتم في كتبي هذه مِمَّا يُخالف الكتاب أو السنة؛ فقد رجعت عنه.

المثال الرابع عشر: شعبة بن الحجاج العتكي - أمير المؤمنين في الحديث -: قال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٢٠٩/ تحقيق عبد الغني عبد الخالق): ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: «كَانَ الشَّافِعِيُّ إِذَا قَاسَ إِنْسَانٌ فَأَخْطَأَ؛ قَالَ: هَذَا قِيَاسُ شُعْبَةَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ شُعْبَةُ إِذَا أَتَاهُ الرَّجُلُ يَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ؛ سَأَلَهُ عَنِ اسْمِهِ وَمَوْضِعِهِ وَصِنَاعَتِهِ، ثُمَّ يُجِيبُهُ فِي مَسْأَلَتِهِ، ويَجِيءُ أَصْحَابَهُ فَيُلْقِيهَا عَلَىٰ أَصْحَابِهِ؛ فَإِنْ أَصَابَ فَذَاكَ، وَإِنْ أَخْطَأَ ذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا هَذَا، الَّذِي أَفْتَيْتُكَ لَيْسَ كَمَا أَفْتَيْتُكَ، الأَمْرُ كَذَا وَكَذَا. أَوْ كَمَا قَالَ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أبي حاتم: ثنا الرَّبِيعُ بِأَشْبَعَ مِنْ هَذَا الْكَلامِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «كَانَ الرَّجُلُ إِذَا

سَأَلَ شُعْبَةَ عَنْ مَسْأَلَةٍ؛ سَأَلَهُ عَنِ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، وَصِنَاعَتِهِ وَمَنْزِلِهِ، ثُمَّ يُفْتِيهِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ يَجِيءُ إِلَىٰ أَصْحَابِهِ فَيُذَاكِرُهُمْ بِالْمَسْأَلَةِ، فَيَقُولُونَ: هُوَ كَذَا وَكَذَا. خِلافُ مَا أَفْتَىٰ؛ فَيَقُولُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: أَلَيْسَ حُدِّثْنَا بِكَذَا وَكَذَا؟! فَيَقُولُ: حُدِّثْنَا. فَيَأْخُذُ بِيَدِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَيَذْهَبُ إِلَىٰ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَا أَفْتَيْتُكَ، هُوَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا».

قَالَ: «ثُمَّ لا يَمْنَعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُسْتَفْتَىٰ فِي ذَلِكَ، فَيُفْتِيَ فِيهِ بِذَلِكَ».

المثال الخامس عشر: نُعَيْم بن حماد: قال المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة نُعَيْم بن حماد: «وروىٰ الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليونارتي، بإسناده عن عباس بن محمد الدوري، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: حضرنا نُعَيْم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابًا من تصنيفه؛ قال: فقرأ ساعة ثم قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن عون بأحاديث. قال يحيىٰ: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك؛ فغضب وقال: ترد عليَّ؟ قال: قلت: إي والله، أرد عليك أريد زينك. فأبىٰ أن يرجع، فلما رأيته هكذا لا يرجع؛ قلت: لا... والله ما سمعت أنت هذا من ابن المبارك قطُّ، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط. فغضب وغضب من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نُعَيْم فدخل البيت، فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيىٰ بن معين ليس أمير المؤمنين في

الحديث، نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت؛ فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روىٰ هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك.

قال الحافظ أبو نصر: ومما يدلُّ علىٰ ديانة نُعَيْم وأمانته رجوعُهُ إلىٰ الحقِّ لمَّا نُبه علىٰ سهوه وأوقف علىٰ غلطه، فلم يستنكف عن قبول الصواب؛ إذ الرجوع إلىٰ الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل، والمتمادي في الباطل لم يزدد من الصواب إلا بعدًا. اهـ.

المثال السادس عشر: زُفَر: قال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٢٦٢): «وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن زفر؛ أنه رجع عن قول أصحابه، فأسند عن عبد الواحد بن زياد؛ قال: قلت لزفر: إنكم تقولون: تدرأ الحدود بالشبهات. فجئتم إلىٰ أعظم الشبهات فأقدمتم عليها: المسلم يقتل بالكافر، قال: فاشهد علىٰ أني رجعت عن هذا» اهـ.

المثال السابع عشر: قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي في «مجالس العلماء» (المجلس ١٢١) (ص١٩٦) (مجلس الكسائي مع أبي يوسف): «حدثني الحسن بن عُلَيل العَنَزي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن آدم العبدي قال: حدثنا الأحمر النحوي قال: دخل أبو يوسف الفقيه علىٰ الرشيد، وعنده الكسائي يحدِّثه، فقال: يا أمير المؤمنين، قد سعد بك هذا

الكوفي وشغلك. فقال الرشيد: النحو يستفرغني، أستدل به علىٰ القرآن والشعر. فقال الكسائي: إن رأىٰ أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة من الفقه. فضحك الرشيد، فقال: أبلغت إلىٰ هذا يا كسائي؟! يا أبا يوسف أجبه. فقال: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ قال: فقال أبو يوسف: إن دخلت فقد طلُقت. فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإن كُسرت فإنه لم يقع بعد.

فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو» اهـ.

قلت: هكذا الهمَّة العالية والتجرُّد للحق، اللَّذان يدفعان صاحبهما إلىٰ التعلُّم لا إلىٰ التكبر، وهذا فرقان جليٌّ بين العالم الرباني، والمتعالم المستكبر.

المثال الثامن عشر: أبو ثور الفقيه: قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» في ترجمة الفقيه أبي ثور (٦/ ٦٧): «وكان أبو ثور يتفقَّه أولًا بالرأي، ويذهب إلىٰ قول أهل العراق؛ حتىٰ قدم الشافعي بغداد، فاختلف إليه أبو ثور، ورجع عن الرأي إلىٰ الحديث» اهـ.

ونقله ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعيين» (١/ ١٢٠) في ترجمة أبي ثور أيضًا – واسمه: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان –، وهي أول ترجمة بدأ بها ابن كثير كتابه، في ذكره تراجم أصحاب الطبقة الأولىٰ من النَّقَلَة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المثال التاسع عشر: تراجعات أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]:

كان أبو الحسن الأشعري في طوره الأول علىٰ مذهب المعتزلة مدَّة أربعين سنة، لما تزوجت أمُّه بالجبَّائي - إمام المعتزلة في زمانه -، ثم تاب من الاعتزال، وانتقل في طوره الثاني إلىٰ التأصيلات الكلامية الفلسفيَّة التي أسَّس بها المذهب المعروف بمذهب «الأشاعرة»، وهي مرحلته الثانية، ثم انتقل إلىٰ طور ثالث تاب فيه من أغلب التأصيلات الكلامية، إلا أنه اختلف العلماء في هذا الطور الثالث:

هل رجع فيه إلىٰ منهج السلف في كل أصوله؟

أم بقي فيه بقايا من أصول أهل الكلام التي اعتنقها في طوره الثاني؟

*** ذهب إلىٰ القول الأول كُلٌّ من:**

ابن كثير كما في «طبقات الفقهاء الشافعيين» (١/ ٢١٠)، فقال في تعداد أطوار الأشعري:

«**أولها**: حال الاعتزال التي رجع منها.

وثانيها: إثبات الصفات العقلية السبعة، والتي استقرَّ عليها مذهب الأشاعرة.

---

(١) **اسمه**: علي بن إسماعيل بن أبي بشر - ويمتد نسَبُه إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري -، وُلِد علىٰ الراجح عام (٢٦٠هـ)، وتوفي عام (٣٢٤هـ)؛ وهو الذي رجَّحه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري».

وثالثها: إثبات الصفاتِ كلِّها علىٰ طريقة السلف، وهي طريقته في الإبانة».

* **وذهب إلىٰ القول الثاني**: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «منهاج السنة» (٨/ ٨، ٩): «وأمَّا الأشعري؛ فلا ريب عنه أنه كان تلميذًا لأبي علي الجبَّائي، لكنه فارقه ورجع عن جمل مذهبه، وإن كان بقي عليه شيء من أصول مذهبه؛ لكنه خالفه في نفي الصفات، وسلك فيها طريقة ابن كُلَّاب».

وقد وقفت علىٰ بعض المواضع في كتاب «الإبانة» التي وافق فيها الأشعري ابن كلَّاب في تأصيلاته، والتي تؤكد صحة هذا القول، منها:

قال تحت باب «الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق» (ص٦٦/ تحقيق: فوقية) (ص٣١٠/ تحقيق: صالح العصيمي):

«فلمَّا كان الله عَزَّوَجَلَّ لم يزل عالمًا؛ إذ لم يجز أن يكون لم يزل بخلاف العلم موصوفًا، استحال أن يكون لم يزل بخلاف الكلام موصوفًا؛ لأن خلاف الكلام الذي لا يكون معه كلام سكوت أو آفة، كما أن خلاف العلم الذي لا يكون معه علم: جهل أو شك أو آفة، ويستحيل أن يوصف ربُّنا جَلَّ وَعَلَا بخلاف العلم.

وكذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام من السكوت والآفات؛

فوجب لذلك أن يكون لم يزل متكلمًا، كما وجب أن يكون لم يزل عالمًا.

دليل آخر:

وقال الله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: ١٠٩]، فلو كانت البحار مدادًا للكتبة؛ لنفدت البحار وتكسَّرت الأقلام، ولم يلحق الفناء كلمات ربي، كما لا يلحق الفناء علم الله تعالىٰ، ومن فني كلامه؛ لحقته الآفات، وجرىٰ عليه السكوت، فلما لم يجز ذلك علىٰ ربنا سبحانه؛ صحَّ أنه لم يزل متكلمًا؛ لأنه لو لم يكن متكلمًا وجب السكوت والآفات؛ تعالىٰ ربنا عن قول الجهمية علوًّا كبيرًا» اهـ.

قلت: وظاهر هذا الكلام أن أبا الحسن يرىٰ أن كلام الله عَزَّوَجَلَّ صفة ذات فقط كصفة العلم، وليست صفة ذاتية فعلية، لها تعلُّق بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، فإذا شاء تكلَّم وإذا شاء لم يتكلَّم.

وذكر الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٤٢١/ ط العصرية، تحقيق: نعيم زرزور) أقوالَ المعتزلة في القرآن، وصفة الكلام، وفي خلالها قال: «وبلغني عن بعض المتفقِّهة أنه كان يقول: إن الله لم يزل متكلمًا؛ بمعنىٰ: أنه لم يزل قادرًا علىٰ الكلام، ويقول: إن كلام الله محدث غير مخلوق؛ وهذا قول داود الأصبهاني».

قلت: وكأنه ينكر تعلُّق الكلام بالقدرة، وينكر تجدُّد صفة الكلام، ولذلك وصف هذا التجدُّد بأنه محدث غير مخلوق.

قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٩٤): «وأما جواب ابن عقيل؛ فبناه علىٰ أصل ابن كلَّاب الذي يعتقده هو وشيخه وغيرهما، وهو الأصل الذي وافقوا فيه ابن كلَّاب ومن اتبعه؛ كالأشعري وغيره، وهو أن الله لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، وأنه ليس فيما يقوم به شيء يكون بمشيئته وقدرته؛ لامتناع قيام الأمور الاختيارية به عندهم؛ لأنها حادثة، والله لا يقوم به حادث عندهم؛ ولهذا تأوَّلوا النصوص المناقضة لهذا الأصل».

وقال في (١٢/ ٢٠٤-٢٠٧): «وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه؛ فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الردِّ علىٰ من يتأولها... فمَن قال: إن الأشعري كان ينفيها، وأن له في تأويلها قولين؛ فقد افترىٰ عليه... بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة التي خالفهم فيها المعتزلة؛ كمسألة الرؤية، والكلام، وإثبات الصفات، ونحو ذلك؛ لكن كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة؛ فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنَّة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة... فلما كان في كلامه شوبٌ من هذا وشوب من هذا؛ صار يقول مَن يقول: إن فيه نوعًا من التجهم... وقول

جهم هو النفي المحض لصفات الله تعالىٰ... وأما مقتصدة الفلاسفة: كأبي البركات صاحب «المعتبر» وابن رشد الحفيد؛ ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم... وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري؛ فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات، لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية».

وقال في «درء التعارض» (٢/ ١٨): «أما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به: فإن ابن كلَّاب والأشعري وغيرهم ينفونها، وعلىٰ ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن، وبسبب ذلك وغيره تكلَّم الناس فيهم في هذا الباب، بما هو معروف في كتب أهل العلم، ونسبوهم إلىٰ البدعة، وبقايا بعض تزال فيهم»اهـ.

وقال الذهبي في «العلو» (٢/ ١٢٥٤): «كان أبو الحسن أولًا معتزليًّا، أخذ عن أبي علي الْجُبائي، ثم نابذه وردَّ عليه، وصار متكلِّمًا للسُّنَّة، ووافق أئمَّة الحديث في جمهور ما يقولونه».

قلتُ: وقد ألَّف أبو الحسن الأشعري في طوره الأخير ثلاثة كتب أو أكثر قليلًا، بها يتبلور منهجه، ومن خلالها يحسم الخلاف في مسألة رجوعه: هل كان رجوعًا كاملًا إلىٰ أصول منهج السلف، أم بقي فيه أصول الكلَّابية؟

هذان الكتابان هما: «الإبانة عن أصول الديانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر».

✐ **وعليه فقد افترق الناس في شأن الأشعري إلى طوائف ثلاث:**

الطائفة الأولىٰ: الذين تمسَّكوا بما كان عليه الأشعري قبل توبته الأخيرة، وتأليفه كتابيه: «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر»؛ أي: تمسكوا بأقواله في طوره الثاني، وهم الأشاعرة الذين لحقهم ذمُّ العلماء، وبالتالي شكَّك بعضهم في صحة نسبة هذين الكتابين إلىٰ الأشعري.

الطائفة الثانية: الذين ادَّعوا أن الأشعري عاد إلىٰ منهج السلف في إثبات الصفات جملة وتفصيلًا، نحو ابن كثير.

الطائفة الثالثة: الذين أثبتوا رجوع الأشعري عن مذهب الاعتزال إلىٰ منهج أهل السنَّة في إثبات الصفات الخبرية، وفي مسألة إثبات رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، ومسائل أخرىٰ؛ لكنه اتبع طريقة الكلَّابية في نفي الصفات الفعلية الاختيارية؛ كما قرَّر هذا شيخ الإسلام فيما نقلناه آنفًا.

وممَّن قال بهذا: الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٤٨٦) في ترجمة عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري: «وعلىٰ طريقته مشىٰ الأشعري في كتاب الإبانة».

وهذا القول هو الصواب، وبه ندرك خطورة البدعة علىٰ صاحبها، وأنه قلَّما أن يسلم من أدرانها، وفي الغالب لا يوفَّق للتوبة التامة؛ فعلم الكلام

كالجرب الذي يسري في البدن سريان النار في الهشيم، فلا يترك أخضرَ إلا أكله؛ أعاذنا الله وإياكم.

وبعضهم ادعىٰ أن كتابي «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر»؛ لا تصح نسبتهما إلىٰ الأشعري، ومن المعاصرين الذين ادعوا هذا افتراءً علىٰ الأشعري: د. أحمد عبد الرحيم السايح(١) في مقدَّمته علىٰ تحقيق كتاب «مقالات أبي الحسن الأشعري»، تأليف: محمد بن الحسن بن فورك؛ حيث قال بعد أن ذكر جملة من مؤلَّفات الأشعري: «وتلك كتب الشيخ أبي الحسن الأشعري كما جاءت في كتاب «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لابن فورك، وهو من المتخصِّصين في المذهب الأشعري.

ومما ينبغي أن يُدرَك: أنه ليس من بينها كتابا: «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر» المنسوبان إلىٰ أبي الحسن الأشعري.

وكتابا «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر» يفيدان رجوع الإمام أبي

---

(١) أستاذ بجامعة الأزهر، وجامعة قطر وأم القرىٰ.

وهذا يؤكد أن الأزهر - وإن طهَّرَه صلاح الدين الأيوبي من الرفض والتشيع -؛ إلَّا أنه صار بعد ذلك مفرخة لشتَّىٰ الفرق البدعيَّة الأخرىٰ: من أشعرية وماتريدية ومعتزلة وصوفية وخارجية وحزبيَّة.

ومن تضليل الأزاهرة؛ أنهم يوهمون أتباعهم أن الأشاعرة هم أهل السنَّة.

ونستفيد أيضًا أن جامعة أم القرىٰ خرجت من سلطان السلفيين إلىٰ سلطان الحزبيِّين، الذين جعلوها مرتعًا للأشاعرة والصوفية والمعتزلة؛ أزال الله سلطانهم.

الحسن الأشعري من مذهب أهل السنَّة الذي هو عليه إلىٰ مذهب المجسمة والمشبهة ممَّن ينتسبون إلىٰ السلفية زورًا وبهتانًا(١).

والأدلة علىٰ ذلك كثيرة، يمكن أن يدركها الباحث من خلاله تمكُّنه في أقوال الإمام الشيخ أبي الحسن الأشعري.

أولًا: لم يذكر ابن فورك في كتابه «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»: كتاب «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر»، وابن فورك تتبع مقولات الأشعري بدقة وعمق.

ثانيًا: كيف يتحول الشيخ أبو الحسن الأشعري من مذهب أهل السنة،

---

(١) يشير بكلامه هذا إلىٰ الدولة السعودية السلفيَّة، وإلىٰ علمائها السلفيِّين الأبرار - ولا نزكيهم علىٰ الله -، لكنه لا يتجرَّأ علىٰ التصريح باسم الدولة السعودية التي آوته؛ كي لا يُحرَم من خيراتها، التي يتقلَّب هو وأمثاله فيها ليلًا ونهارًا، وما هذه الخيرات إلا ثمرة جهاد السلفيين الذين لا يعجبون هذا الرجل!!

لكنَّه الحقد الدفين من هؤلاء الأزاهرة الأشاعرة المؤوِّلة علىٰ الدولة السلفية، التي فتحت لهم جامعاتها، واستأمنتهم علىٰ أبنائها؛ فإذا بهم يخونون الأمانة، ويبثون سمومهم البدعية في البلد الطيب الآمن - بلد الله الحرام -، الذي قام علىٰ التوحيد الخالص والسنَّة الصافية، والمنهج السلفي النقي.

ومن ثَمَّ يشاركون النِّحَل الضالَّة من رافضةٍ ونحوها في النَّيْل من هذه الدولة المباركة، ويودون لو سقطت؛ لا حقَّق الله لهم آمالًا، ونسأل الله أن يكسر شوكتهم ويقطع دابرهم ويحبط كيدهم.

وهو شيخ فيه إلىٰ مذهب أقرب إلىٰ المشبهة والمجسمة[1]؟!

ثالثًا: لو أن الشيخ أبا الحسن الأشعري خرج من مذهب أهل السنة، فلماذا لم يطعه تلاميذه ويتبعوه، وهم كلهم عظيم وقدير؟!» اهـ.

قلتُ: هكذا يُظهر هذا الرجل - إن أحسنَّا الظنَّ به - جهلَه العقيم بمنهج السلف الصالح، أو قل - إن حقَّقنا -: أظهر حقده الدفين علىٰ منهج السلف الصالح وأتباعه.

وأقول في الردِّ علىٰ هذا الهراء:

إن ابن فورك ليس هو المرجعية الوحيدة لمعرفة مؤلَّفات الأشعري، وعدم ذكره لهذين الكتابين لا يعني عدم وجودهما؛ لأنه يحتمل أحد أمرين:

الأمر الأول: أن ابن فورك لم يطَّلع عليهما، فلم يصل إليه الكتابين.

والأمر الثاني: أنه اطَّلع عليهما لكنه أخفىٰ أمرهما؛ كي لا يُعرَفَا، مِمَّا يقتلع المذهب الأشعري من جذوره.

---

(١) هذا الرجل لا يدري معنىٰ التجسيم الذي كان عليه المشبِّهة، وكما هو معلوم: أن لفظ «الجسم» من الألفاظ التي لم يأتِ إثباتُها ولا نفيها في الكتاب والسنة.

والسلف الصالح كانوا علىٰ إثبات الصفات بغير تمثيل ولا تكييف؛ أي: لا يعتقدون مثلية صفات الله لصفات المخلوق، ولا يدخلون في كيفيتها وكنهها.

ويدلُّ علىٰ كلا الأمرين: أن ابن فورك لم يتعرَّض لنفي صحة نسبة الكتابين لأبي الحسن؛ فإما أنه لم يطَّلع عليهما، أو اطَّلع وأخفىٰ أمرهما، ولم يتعرض لنفيهما؛ لأنه لا حجَّة لديه علىٰ هذا النفي.

وقد أثبت نسبة صحة الكتابين إلىٰ أبي الحسن غيرُ ابن فورك، مِمَّن هم أثبت قدمًا في العلم وأصحُّ منهجًا، وكما هو معلوم: «أن المثبت مقدَّم علىٰ النافي».

✐ **قلت: وإليك بيان بالعلماء الذين أثبتوا صحة نسبة كتاب «الإبانة» إلى أبي الحسن الأشعري، حيث نقلوا عنه، وبعضهم ذكر أنه آخر مؤلَّفات الأشعري:**

١. الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني (ت ٤٤٩ هـ)، نقل هذا عنه ابن درباس في رسالته «الذبّ عن أبي الحسن الأشعري»، حيث قال: «ذكر عنه – أي الصابوني – أنه ما كان يخرج إلىٰ مجلس درسه إلا بيده كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، ويظهر الإعجاب به، ويقول: ما الذي ينكر علي من هذا الكتاب شرح مذهبه. (هذا قول الإمام أبي عثمان، وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان)».

٢. الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، في كتابه «الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد».

٣. أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في كتابه «تبيين كذب المفتري» (ط: دار الجيل)، حيث قال (ص٧٣): «وتصانيف أبي الحسن الأشعري بين أهل العلم مشهورةٌ معروفة، وبالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحقِّقين موصوفة، ومَن وقف علىٰ كتابه المسمىٰ بالإبانة؛ عرف موضعه من العلم والديانة».

ثم قال في (ص١٥٣): «فإذا كان أبو الحسن كما ذكر عنه من حسن الاعتقاد، مستصوب المذهب عند أهل المعرفة بالعلم والانتقاد، يوافقه في أكثر ما يذهب إليه أكابر العباد، ولا يقدح في معتقده غير أهل الجهل والعناد؛ فلا بدَّ أن نحكي عنه معتقده علىٰ وجهه بالأمانة، ونتجنَّب أن نزيد فيه أو ننقص منه؛ تركًا للخيانة؛ لتعلم حقيقة حاله في صحَّة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سمَّاه بالإبانة...»، ثم شرع يذكر جملًا من المعتقد في «الإبانة» في حوالي عشر صفحات، ثم قال في (ص١٦٤): «فتأمَّلوا - رحمكم الله - هَذَا الِاعْتِقَادَ، مَا أوضحه وأبينه! واعترفوا بِفضل هَذَا الإِمَام العَالِم الَّذِي شَرحه وَبَيَّنه، وانظروا سهولة لَفظه؛ فَمَا أفصحه وَأحسنه! وَكُونُوا مِمَّا قَالَ الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓ﴾ [الزُّمَر: ١٨]، وتبينوا فضل أَبِي الْحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وَصفه لِأَحْمَد بِالْفَضْلِ واعترافه؛ لِتَعْلَمُوا أَنَّهُمَا كانَا فِي الِاعْتِقَاد

متَّفقين، وَفِي أصُول الدِّين وَمذهب السُّنَّة غير مفترقين».

ثم قال في (ص١٧٣) في جملة أبيات نسبها لبعض المعاصرين له:

«لـو لـم يـصنِّف عمـره	**غيـر الإبانـة واللمـع**
لكفـىٰ فكيـف وقـد	**تفـنَّن في العلـوم بمـا جمـع**
مجموعـة تربـىٰ علـىٰ المئتـ	**ـين ممـا قـد صـنع**
لـم يـأل في تـصنيفها	**أخـذًا بأحـسن مـا اسـتمع**
فهـدىٰ بهـا المـسترشد	**يـن ومـن تـصفحها انتفـع**
تتلـىٰ معـاني كتبـه	**فـوق المنـابر في الجمـع**
ويخـاف مـن إفحامـه	**أهـل الكنـائس والبيـع**
فهـو الـشجا في حلـق مَـن	**تـرك المحجَّـة وابتـدع**
فعليـه رحمـة ربِّـه	**مـا غـاب نجـم أو طلـع».**

٤. أبو القاسم عبد الملك بن عيسىٰ بن درباس الشافعي (ت ٦٠٥ هـ)؛ حيث قال في رسالته «الذب عن أبي الحسن الأشعري» (ص١٠٧): «اعلموا معشر الإخوان أنَّ كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، الذي ألَّفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري؛ هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده، وبه كان يدين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعد رجوعه من الاعتزال بمَنِّ الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه؛ فقد رجع عنها وتبرأ إلىٰ الله سبحانه منها، وكيف وقد نصَّ فيه علىٰ أنه ديانته التي

يدين الله سبحانه بها.

وروىٰ وأثبت أنه ديانة الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث الماضين، وقول أحمد بن حنبل، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

وأن ما فيه هو الذي يدلُّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهل يسوغ أن يقال: إنه رجع عن هذا إلىٰ غيره؛ فإلىٰ ماذا يرجع؟! أتراه يرجع عن كتاب الله وسنة نبي الله خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون، وأئمة الحديث المرضيون، وقد علم أنه مذهبهم ورواه عنهم؟!! هذا لعمري ما لا يليق نسبته إلىٰ عوام المسلمين وكيف بأئمة الدين؟! أو هل يقال: إنه جهل الأمر فيما نقله عن السلف الماضين، مع إفنائه جلَّ عمره في استقراء المذاهب وتعرف الديانات؛ هذا مما لا يتوهَّمه منصف، ولا يزعمه إلا مكابر مسرف، وقد ذكر الإبانة واعتمد عليها وأثبتها عن الإمام أبي الحسن الأشعري، وأثنىٰ عليه بما ذكره فيها، وبرَّأه من كل بدعة نسبة إليه، ونقل منها إلىٰ تصنيفه: جماعةٌ من الأئمَّة الأعلام من فقهاء الإسلام وأئمة القراء وحفاظ الحديث وغيرهم» اهـ.

٥. إمام القراء أبو الحسن بن علي بن إبراهيم الفارسي، ذكر الإمام أبا الحسن الأشعري - رحمة الله عليه -، نقل ابن درباس عنه أنه قال: «وله كتاب في السنَّة سمَّاه كتاب الإبانة، صنَّفه ببغداد لمَّا دخلها».

٦. **أبو الفتح نصر المقدسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذكر ابن درباس أنه وجد كتاب

الإبانة في كتبه ببيت المقدس، وقال: «رأيت في بعض تآليفه في الأصول فصولًا منها بخطِّه».

٧. الفقيه أبو المعالي مجلي صاحب كتاب «الذخائر» في الفقه، قال ابن درباس: «أنبأني غير واحد عن الحافظ أبي محمد المبارك ابن علي البغدادي، ونقلته أنا من خطه في آخر كتاب الإبانة؛ قال: نقلت هذا الكتاب جميعه من نسخة كانت مع الشيخ الفقيه المجلي الشافعي، أخرجها في مجلدة؛ فنقلتها وعارضت بها، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتمد عليها وعلىٰ ما ذكره فيها، ويقول لله من صنفه، ويناظر علىٰ ذلك من ينكره، وذكر ذلك لي وشافهني به؛ قال: هذا مذهبي وإليه أذهب؛ نقلت هذا في سنة (٥٤٠هـ) بمكة، وهذا آخر ما نقلت من خط ابن الطباخ».

٨. شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة (ت ٧٢٨هـ)، في عدة مواضع من كتبه.

٩. الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، كما في كتابه (العلو للعلي الغفار)؛ حيث قال (ص ٢٧٨): «قال الأشعري في كتاب (الإبانة في أصول الديانة) له في باب الاستواء: فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

قيل: **نقول**: إن الله مستوٍ علىٰ عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]؛ إلىٰ آخر ما في الإبانة.

ثم قال الذهبي: «وكتاب «الإبانة» من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه، ونسخه بخطه الإمامُ محيي الدين النووي».

وذكر الذهبي عن الحافظ أبي العباس أحمد بن ثابت الطرقي؛ أنه قال: قرأت في كتاب أبي الحسن الأشعري الموسوم بالإبانة؛ أدلةً علىٰ إثبات الاستواء. ونقل عن أبي علي الدقاق، أنه سمع زاهر بن أحمد الفقيه يقول: مات الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورأسه في حجري، فكان يقول شيئًا في حال نزعه. لعن الله المعتزلة، موهوا ومخرقوا. انتهىٰ كلام الذهبي.

١٠- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي الدمشقي (ت ٧٥١هـ)، كما في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية علىٰ غزو المعطلة والجهمية».

١١- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، كما في «طبقات الفقهاء الشافعيين» (١/ ١٩٩): «إثبات ذلك كلِّه من غير تكييف، ولا تشبيه؛ جريًا علىٰ منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنَّفها آخرًا، وشرحه القاضي الباقلاني، ونقلها أبو القاسم بن عساكر، وهي التي مال إليها الباقلاني وإمام الحرمين وغيرهما من أئمَّة الأصحاب المتقدمين في

أواخر أقوالهم».

١٢- ابن فرحون المالكي، قال في كتابه «الديباج» (ص ١٩٣): «ولأبي الحسن الأشعري كتب، منها: كتاب «اللمع الكبير»، وكتاب «اللمع الصغير»، وكتاب «الإبانة في أصول الديانة»». اهـ.

١٣- أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): قال في «شذرات الذهب في أعيان من ذهب» (٢/ ٣٠٣): «قال أبو الحسن الأشعري في كتابه (الإبانة في أصول الديانة) - وهو آخر كتاب صنَّفه، وعليه يعتمد أصحابه في الذب عنه عند من يطعن عليه-...»، ثم ذكر فصلًا كاملًا من الإبانة.

١٤- السيد مرتضىٰ الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» (٢/ ٢)، حيث قال: «صنَّف أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه من الاعتزال (الموجز)، وهو في ثلاثة مجلدات، كتاب مفيد في الردِّ علىٰ الجهميَّة والمعتزلة، و(مقالات الإسلاميين)، وكتاب الإبانة».

١٥- إبراهيم بن حسن الكوراني (ت ١١٠١ هـ) في «القول الجلي» (ص٣٦)[١].

---

(١) مجلة كلية أصول الدين (العدد الثاني ١٣٩٩-١٤٠٠ هـ) (ص٢١٦)، بواسطة «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ٣٨٥).

١٦- إبراهيم مصطفىٰ الحلبي (ت ١١٩٠ هـ) في كتابه «اللُّمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد» (ص٥٧)[1].

١٧- نعمان خير الدين الآلوسي في «جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين» (ص٤٦٢).

١٨- العلامة المحدِّث حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في رسالته المسماة بـ: «أبو الحسن الأشعري» (٦٤) (ص١٣/ مقدمة الإبانة)، قال في (ص٧٢) بعد أن نقل أقوال أغلب الأئمة المشار إليهم آنفًا: «هذه نقول الأئمة الأعلام التي تضمَّنت بالصراحة التي لا يتناطح عليها عنزان، ولا يمتري فيها اثنان: أن كتاب الإبانة ليس مدسوسًا علىٰ أبي الحسن الأشعري كما زعمه بعض الأغمار من المقلدة، بل هو من تواليفه التي أَلَّفها أخيرًا، واستقرَّ أمره علىٰ ما فيها من عقيدة السلف التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية» اهـ.

قلت: وأما «رسالة إلىٰ أهل الثغر»، فقد عدَّها ابن عساكر في مؤلَّفات الأشعري مستدركًا علىٰ ابن فورك، كما في «تبيين كذب المفتري» (ص١٣٧/ دار الجيل- بيروت)، حيث قال ابن عساكر: «هذا آخر ما ذكره

---

(١) **انظر**: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (١/ ٣٨٥).

أبو بكر بن فورك من تصانيفه، وقد وقع إلي أشياء لم يذكرها في تسمية تواليفه، فمنها:... جواب مسائل كتب بها إلىٰ أهل الثغر في تبيين ما سألوه عنه من مذهب أهل الحق».

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية من «رسالة إلىٰ أهل الثغر» وعزا إليها في عدة مواضع من كتبه، منها:

* «**بيان تلبيس الجهمية**»: (٢/ ١٣٨)، (٢/ ١٤٤)، (٤/ ٥٩٧) (ط: مجمع الملك فهد).

«**درء تعارض العقل مع النقل**»: (١/ ٣٠٩)، (٢/ ٩٩)، (٢/ ١٨٨)، (٥/ ٢٩١)، (٧/ ١٨٦)، وفيه قال: «قال أبو الحسن الأشعري في رسالته إلىٰ أهل الثغر، بباب الأبواب: «ووقفت علىٰ ما التمسوه من ذكر الأصول التي عوَّل سلفنا - رحمة الله عليهم - عليها، وعدلوا إلىٰ الكتاب والسنة من أجلها...»، ونقل جزءًا كبيرًا من الرسالة.

وكذلك صرَّح بنسبتها إلىٰ الأشعري: ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٣/ ١١٩٠)، وفي النونية؛ حيث قال:

وكذا علىٰ الأشعري فإنه ... في كتبه قد جاء بالتبيان
من موجز وإبانة ومقالة ... ورسائل للثغر ذات بيان

قلت: وذكر الكتاب فؤاد سزكين في «تاريخ التراث» (٢/ ٣٧٦) في

ضمن مؤلَّفات الأشعري.

وقد شكَّك أحد المستشرقين - واسمه: آلار - في صحَّة نسبة «رسالة إلىٰ أهل الثغر» للأشعري[١]؛ بسبب تصحيف منه في قراءة تاريخ مذكور في مخطوط الرسالة، وقد ردَّ عليه أ.د. محمد السيد الجليند[٢] (ص١٧٤)، فقال: «ومقارنة تاريخ المخطوطة بتاريخ المؤلف مهمَّة جدًّا، فعلىٰ سبيل المثال التوضيح، الإمام أبو الحسن الأشعري - مثالًا- له كتاب رسالة إلىٰ أهل الثغر، شكَّك بعض المستشرقين في نسبة هذا الكتاب إلىٰ الأشعري؛ لأن الكتاب جاء علىٰ منهج السلف، واعتمد المستشرق في صحة التشكيك علىٰ تاريخ مكتوب في النسخة التي حقَّقها يقول علىٰ لسان الأشعري: بعثتم إليَّ - أطال الله عمركم - سنة مائتين وتسع وسبعين...، لم يكن التاريخ منقوطًا - الأشعري وُلِد سنة (٢٦٠) أو (٢٦٤هـ)، كم يكون عمره في هذا التاريخ (٢٧٩- ٢٦٤) ١٥سنة تقريبًا، والرسالة تصور مذهب سلف الأمة في قضية العقيدة، وكل كتب التراجم تقول: إن الأشعري ظلَّ علىٰ مذهب الاعتزال أربعين سنة من عمره، ثم عاد إلىٰ مذهب أهل السنَّة

---

(١) نقل هذا د. بدوي في كتابه «مذاهب الإسلاميين» (١/ ٥٢٢).

(٢) كتاب «فن تحقيق التراث»، وهو جامع لمحاضرات ألقيت في دار العلوم بالقاهرة في هذا الشأن، منها: محاضرة «توثيق النص (المخطوط)»؛ ألقاها أ.د. محمد السيد الجليند.

والجماعة، وشكَّك في صحة الرسالة وأخذ بهذا الرأي د.بدوي، ولكنهم لم يسألوا أنفسهم عن مدىٰ صحة هذا التاريخ.

وعندما قمت بتحقيق الرسالة؛ وجدت أن التاريخ صحَّته سبع وتسعين ومائتين، فتبقىٰ قضية الأربعين سنة التي قضاها الأشعري في الاعتزال قضية احتمالية، وعند التحقيق نجد إن هذه المقولة اعتمد الرواة في نسبتها إلىٰ الأشعري علىٰ قضية اجتماعية: هي أن الأشعري عندما مات والده تزوَّج بأمه أبو علي الجبَّائي أحد أئمة المعتزلة؛ فتربَّىٰ الأشعري في أحضانه وفي رعايته؛ فنُسب إلىٰ الأشعري أنه ظلَّ أربعين سنة علىٰ مذهب الاعتزال، وتنتهي الأربعون سنة بوفاة الجبَّائي سنة ٣٠٣ هـ.

وعند دراسة الرجل دراسة علميَّة لا نجد للأشعري مؤلفًا ولا مخطوطًا علىٰ مذهب الاعتزال، وإنما نُسِبت إليه هذه القضية بناءً علىٰ قضية اجتماعية بحتة.

وفي «مقالات الإسلاميين» يصرح الأشعري أنه علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وفي كتاب «الإبانة» يصرِّح أنه علىٰ مذهب أحمد، وفي هذه الرسالة يدون مذهب أهل السنة والجماعة كما لو كان واحدًا منهم، حتىٰ أن الإمام ابن تيمية نقل نصفها؛ ليحتج بها علىٰ صحة مذهب السلف.

فلو صدَّقنا مقولة أنه ظل أربعين عامًا علىٰ مذهب الاعتزال؛ فأين

إنتاجه الفكري في هذه الفترة؟! أين آراؤه؟! أين معتقداته الاعتزالية؟! إن كتاب «الإبانة» و«رسالة إلىٰ أهل الثغر» بمنهج السلف، أجمع سلف الأمَّة علىٰ أربع وخمسين قضية في «رسالة إلىٰ أهل الثغر» من قضايا العقيدة الإسلامية، هذه القضايا هي هي متكررة بمنهج آخر في الإبانة، وبمنهج ثالث في اللُّمع؛ في المقالات يحكي أقوال الفرق، ولا تجد له مؤلَّفًا واحدًا علىٰ مذهب الاعتزال.

الذي هدانا لكل هذا: قراءة التواريخ قراءة علمية في «الإنابة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر»، ومقارنة وفاة الجبَّائي بمقولة أن الأشعري ظلَّ أربعين عامًا علىٰ مذهب الاعتزال، فدقة قراءة التواريخ إذن عاملٌ مهم جدًّا في توثيق المخطوطات ونسبتها إلىٰ صاحبها» اهـ.

قلتُ: ومن الكتب التي تثبت رجوع أبي الحسن إلىٰ منهج السلف الصالح رجوعًا نسبيًّا - أي باستثناء ما بقي عنده من آثار الكلَّابية -: «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»[1].

---

(١) **قال الشيخ حماد في إحدىٰ حواشي رسالتيه (أبي الحسن الأشعري)**: «وقد عقد في المقالات الإسلامية فصلًا بعنوان: «حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنَّة»؛ قال في آخره: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»؛ فراجعه إن شئت (ج١، ص ٣٢٠)».

قلتُ: وهذه حجَّة دامغة علىٰ رءوس الأشاعرة المتعصِّبين، المتقوِّلين كذبًا وزورًا علىٰ الأشعري =

وهناك مَن أثبت كلا الكتابين: الإبانة، ورسالة إلىٰ أهل الثغر؛ لكنه قلَّل من شأنهما، واعتبرهما لا يمثلان منهج الأشعري الكلامي، وهو بهذا كأنه عطَّل العمل بهما والاستفادة منهما: وهو د. أحمد الطيب - شيخ الأزهر- في كتابه: «نظرات في فكر الإمام الأشعري» (ص٢٢-٢٤)؛ حيث قال:

«١- أن المؤلفات الأربعة الأولىٰ، وهي: (رسالة الإيمان) و(كتاب الإبانة) و(رسالة استحسان الخوض في علم الكلام) أو (الحث علىٰ البحث) و(رسالة إلىٰ أهل الثغر)؛ لا يرد لها ذكر لا في قائمة الشيخ ولا في قائمة أبي بكر بن فورك، وهذا وإن كان لا يعني التشكيك في صحة نسبتها، إلا أنه يدلُّ دلالة قوية علىٰ أن كلًّا من الشيخ والتلميذ قد اعتبرها ذات قيمة ثانوية في أهمية المؤلفات، وإلا فكيف يهمل ذكرها إذا كانت ذا شأن يجعلها تقف جنبًا إلىٰ جنب مع المصنفات المذكورة؟!

=

أنَّه لم يترك مذهبهم القبيح. وقد رجع إلىٰ مذهب أهل الحديث في الجملة - وإن كان بقيت عليه آثار من الكلَّابية -.

فإن أنكروا كتابَي: «الإبانة»، و«رسالة إلىٰ أهل الثغر»، هل ينكرون - أو قل: يجحدون - كتابَ «مقالات الإسلاميين» الذي احتوىٰ علىٰ هذا الفصل ؟!!

فهذا الفصل يبطل سحر هذا الرجل الأزهري الذي تسنم جبلًا وعرًا لا طاقة له به، وينزل به علىٰ أمِّ رأسه، لعله أن يفيق من الغيبوبة الأزهريَّة، ويرجع إلىٰ رحبة أهل الحديث والسنَّة؛ فينجو إن شاء الله.

٢- وكتاب (المقالات) هو أيضًا ذو أهمية ثانوية؛ لأنه لا يعني - من بيان فلسفة الشيخ - إلا بسرد إشارات مقتضبة، لا تكفي لتكوين بناء متكامل لمذهب كلامي؛ كمثل الذي يعرف للأشعري.

٣- ويبقىٰ كتاب (اللُّمع) - وهو لا شك مذكور في أوائل المصنفات الواردة بقائمة الشيخ، التي نقلها عنه ابن عساكر في المصدر السابق، ثم هو كتاب قد أحدث ردود فعل متباينة عند مفكري المعتزلة والأشاعرة علىٰ السواء، ويكفي أن نعلم أن القاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥هـ) يعرف له كتاب بعنوان: (نقض اللمع)، وأن أبا بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) يعرف له كتاب بعنوان: (شرح اللمع)، فضلًا عن أن (كتاب اللمع) لا يعدو أن يكون كتيبًا صغيرًا محدود المباحث والفصول، بل تكاد تكون أبحاثه قاصرة علىٰ إلهيات علم الكلام لا تعدوها إلىٰ مجالاته الأخرىٰ.

وإذن فليس من المعقول في شيء؛ أن تمثل هذه المصنفات المحدودة -شكلًا أو موضوعًا - مذهبَ الشيخ الأشعري، وفلسفته بأبعادها المتعددة في علم الكلام أو في علم المناظرة والجدل، أم في المعقولات بوجهٍ عام - وبخاصَّة حين تحدثنا المصادر الموثوقة هم المكانة العليا التي كان يحتلها الأشعري كإمام من أئمَّة الدين في علم الكلام، وتصفه بأنه: (شيخ النظر وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق)، وأنه كان شجًا في حلوق المعتزلة، وأنه

ملأ الدنيا بمؤلفاته ومناظراته» اهـ.

وقال حمودة غرابة في مقدِّمته علىٰ تحقيق: «كتاب اللُّمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع» (ط. مكتبة الخانجي بالقاهرة): «ولكن ذلك يعني أن هناك صورتين مختلفتين قد وردتَا عن مذهب الأشعري: صورة يحدِّدها «اللمع»، وأخرىٰ يحددها «الإبانة»؛ فهل يوجد بين الصورتين تناقض؟ وإذا كان؛ فهل قرَّرهما الأشعري في زمان واحد فيكون متناقضًا في نفسه؟ أم أن ذلك يعود إلىٰ مرحلتين مختلفتين في تطوُّره الفكري بعد تحوُّله عن مذهب المعتزلة؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فأي المرحلتين هي الأسبق: مرحلة «اللمع» أم مرحلة «الإبانة»؟

يرىٰ مكدونالد وتريتن، والسلفية أيضًا؛ أن الصورتين مختلفتان اختلافًا بيِّنًا، ويرون مع ذلك أن مرحلة «الإبانة» كانت هي المرحلة الأخيرة التي انتهىٰ إليها رأي الأشعري، وعلىٰ ذلك جولدزيهر أيضًا.

وإن كان مكدونالد والسلفية علىٰ خلافٍ في تعليل تحوله عن الصورة العقليَّة التي يصورها «اللُّمَع» إلىٰ الصورة السلفيَّة التي يصورها «الإبانة»؛ فمكدونالد يرىٰ أنه اضطر إلىٰ ترك الصورة العقلية وإثبات الوجه واليدين وغير ذلك، بعد رحيله إلىٰ بغداد في أخريات حياته، ووقوعه تحت نفوذ الحنابلة.

ومعنىٰ ذلك أنه اصطنع الصورة الثانية ليكسب بها رضا الحنابلة، وربما

ليدفع شرَّهم؛ فليست المسألة مسألة عقيدة، ولكنها مسألة ملائمة للظروف، ومراعاة لما تقتضيه، ولعل ممَّا يشهد لذلك قول بعضهم: إن الأشاعرة قد جعلوا «الإبانة» من الحنابلة وقاية.

ولكن السادة السلفية[١] لا يرضيهم هذا التعليل، بل يقولون: إن الأشعري قد وصل إلىٰ الحقِّ علىٰ مراتب؛ فترك أولًا مذهب المعتزلة إلىٰ مذهبه العقلي فأصاب نصف الحق، ثم ترك أخيرًا مذهبه العقلي إلىٰ مذهب السلف؛ فأصاب الحقَّ كله، ومات مرضيًّا عنه. وهذا قول قد يبدو مقبولًا، ولكنه سيظل فرضًا حتىٰ يجد الدليل القاطع الذي يؤيده، بل إنني أعتقد أن هناك فرضًا آخر هو أحقُّ بالادعاء وأدنىٰ إلىٰ القبول، وهو أن الصورة السلفية التي يصوِّرها «الإبانة» قد صدرت أولًا، وأن الصورة العقلية التي يصورها «اللمع» قد صدرت أخيرًا، وأنها كانت تحديدًا لمذهب الأشعري في وضعه النهائي الذي مات صاحبه وهو يعتنقه ويعتقد صحَّته، ويدافع عنه، ويرضاه لأتباعه[٢].

(١) هل هذا استهزاء بمتبعي السلف الصالح؟!
ألا يدري الرجل – بل يدري – أن رءوس السلف هم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟! ألا يعجبه منهج الصحابة ؟!

(٢) سبق هذا الأشعريَّ إلىٰ تقرير نحو هذه الفرضية قديمًا أحدُ الجهمية؛ كما نقل هذا ابن درباس في «الذب عن أبي الحسن»، حيث قال: «شاهدت نسخة من كتاب الإبانة بخطِّه – يقصد: أبا محمد بن علي البغدادي نزيل مكة – من أوله إلىٰ آخره، وهي بيد شيخنا الإمام رئيس العلماء =

وأسباب هذا الترجيح عندي كثيرة؛ فمنها ما هو نفسي، ومنها ما هو علمي، ولعل ممَّا يعود إلىٰ الأسباب النفسية أننا نرىٰ الأشعري في كتاب «الإبانة»؛ أشرق أسلوبًا، وأكثر تحمسًا، وأعظم تحاملًا علىٰ المعتزلة، وأكثر بعدًا عن آرائهم، وهذه مظاهر نفسية يجدها المرء في نفسه تجاه رأيه الذي يتركه إبان تركه أو بعيد التنازل عنه. أما من الناحية العلميَّة؛ فحسب القارئ أن يراجع بابًا مشتركًا في الكتابين، ليرىٰ أن كتاب «اللمع» في ذلك

=

الفقيه الحافظ العلَّامة أبي الحسن بن المفضل المقدسي، ونسخت منها نسخة، وقابلتها عليها بعد أن كنت كتبت نسخة أخرىٰ ممَّا وجدته في كتاب الإمام نصر المقدسي ببيت المقدس، ولقد عرضها بعض أصحابنا علىٰ عظيم من عظماء الجهمية المنتمين افتراءً إلىٰ أبي الحسن الأشعري ببيت المقدس؛ فأنكرها وجحدها، وقال: ما سمعنا بها قط، ولا هي من تصنيفه. واجتهد آخرًا في أعمال رويته؛ ليزيل الشبهة بفطنته؛ فقال بعد تحريك لحيته: لعلَّه ألفها لمَّا كان حشويًّا. قال ابن درباس: فما دريت من أين أمريه أعجب؟! أمن جهله بالكتاب مع شهرته وكثرة من ذكره في تصانيفه من العلماء، أو مِن جهله بحال شيخه الذي يفتري عليه بانتمائه إليه، واشتهاره قبل توبته من الاعتزال بين الأمَّة عالمها وجاهلها؟! فإذا كانوا بحال مَن ينتمون إليه بهذه المثابة؛ فكيف يكونون بحال السلف الماضين وأئمَّة الدِّين، من الصحابة والتابعين وأعلام الفقهاء والمحدثين؟! وهم لا يلوون علىٰ كتبهم، ولا ينظرون في آثارهم، وهم والله بذلك أجهل وأجهل؛ كيف لا وقد قنع بعض مَن ينتمي منهم إلىٰ أبي الحسن الأشعري بمجرد دعواه، وهو في الحقيقة مخالفٌ لمقالة أبي الحسن التي رجع إليها، واعتمد في تدِّينه عليها؟! قد ذهب صاحب التأليف إلىٰ المقالة الأولىٰ، وكان خلاف ذلك أحرىٰ به وأولىٰ؛ لتستمرَّ القاعدة، وتصير الكلمة واحدة. انتهىٰ كلام ابن درباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

الباب قد أحاط بمسائله، وأجاد في عرض أدلَّته، وأفاض في اعتراضات خصومه، وأحسن في الردِّ عليها؛ مما يدل علىٰ أن كتاب «اللمع» لم يكتب إلا في الوقت الذي نضج فيه في نفس صاحبه، وأنه لم يصوره في هذا الكتاب إلا بعد أن ألَّفه، وأصبح واضحًا عنده، ويشاركني في هذا الرأي «فنسنك» وغيره من الباحثين.

ولكن إذا سلمنا بوجود التخالف بين الصورتين؛ فهل يعني ذلك الاعتراف بتناقضهما؟

الواقع أنني لا أرىٰ أيَّ تناقض بين الصورة التي يحدِّدها «الإبانة»، وبين الصورة التي يحددها «اللُّمع»؛ لأن مدح الإمام أحمد والرد علىٰ المعتزلة والحرورية والجهميَّة في إنكارهم الوجه واليدين والاستواء والعرش في «الإبانة»، مع السكوت علىٰ ذلك في «اللمع»؛ لا يعتبر تناقضًا؛ لأن الأشعري يتناقض حقًّا إذا نفىٰ ذلك نفيًّا قاطعًا في كتابه «اللمع»، ولكن الرجل لم ينفِ بل سكت، والسكوت عن تقرير رأي في مؤلَّف لا يعتبر مناقضًا لتقريره في مؤلَّف آخر. نعم، الأشعري قد صرَّح في كتابه «اللمع» بالتنزيه ومخالفة الله للحوادث؛ فهل يلزم من ذلك أن يكون متناقضًا إذا أثبت الوجه واليدين والاستواء مثلًا في كتاب الإبانة؟ نعم، يلزم ذلك إذا أثبت وجهًا مماثلًا لوجهنا، ويدًا مماثلة ليدنا، واستواءً مشابهًا لاستوائنا؛

ولكن الأشعري قد أثبت ذلك في «الإبانة» مع التصريح في أكثر من موضع بأن ذلك إنما هو بلا كيف، ومعنىٰ ذلك نفي المماثلة وعدم التعارض مع فكرة التنزيه(١)، بل إنني أعتقد أن الصورة السلفيَّة كما اعتنقها الصحابة(٢)، والإمام أحمد، وربما ابن تيمية والوهابيون؛ لا تتعارض إلَّا قليلًا جدًّا مع مذهب الأشاعرة، الذين أوَّلوا هذه الأشياء - أعني: الوجه واليدين والاستواء، إلىٰ غير ذلك - بالذات والقدرة والاستيلاء مثلًا؛ لأن السلف مؤولون كالأشاعرة تمامًا، أقصىٰ ما هنالك أن المراد بالوجه مثلًا علىٰ مذهب السلف غير محدَّد، مع القطع بأنَّ الوجه الذي نعرفه غير مراد، وأن المراد عند الأشاعرة هو الذات مثلًا(٣)، مع القطع بأنَّ الوجه الذي نعرفه غير مراد، وهذا يعني إجماعَ الجميع علىٰ التنزيه، ونفي الوجه المعروف مثلًا، وهذا يعني التأويل عندهم جميعًا، ولكن ما المراد بالوجه؟ يقول السلفية: هو وصف لله أجراه علىٰ نفسه؛ فهو أعلم بمدلوله، ويقول

---

(١) وهذا اعتراف منه بأن الإثبات للصفات لا يلزم منه التمثيل، بل يلزم معه التنزيه؛ فانتبه!!

(٢) تأمَّل اعتراف الرجل بنسبة العقيدة السلفية إلىٰ الصحابة، في الوقت الذي لا يجرؤ هو وأمثاله أن ينسبوا العقيدة الأشعرية - قبل توبة الأشعري - إلىٰ الصحابة!!

(٣) وهذا اعتراف آخر من هذا الأشعري المتعصِّب؛ أن منهج السلف غير منهج الأشاعرة، وإن كان يسعىٰ لإيجاد تقارب بينهما؛ فهذا تقرير منه أن الأشاعرة مغايرون للسلف، فكيف يكونون هم أهل السنَّة ؟!!

الأشاعرة: إنه لفظ عربي، وحيث قد استحال المعنىٰ الحقيقي؛ فليكن المعنىٰ المجازي الذي يناسب عظمة الله هو المقصود. فهما متَّحدان في التنزيه والتأويل، وهذا هو المهم في العقيدة، وما عدا ذلك فشيءٌ لا يستحق خصامًا، ولا اختلافًا، ولعل من الخير لهذه الأمَّة الإسلامية أن تفهم هذه الحقيقة واضحة جلية[1]» اهـ.

(١) هذا الكلام كأنه مأخوذ بنصِّه من كلام حسن البنا - مؤسِّس حزب الإخوان المسلمين -؛ مِمَّا يدلُّ علىٰ أن هذا الرجل - والذي وُسِم بأنه مدير المركز الثقافي الإسلامي بلندن - في الغالب إخواني تربَّىٰ علىٰ كتب حسن البنا؛ حيث قال حسن البنا في كتاب «العقائد- قسم الإلهيات»، والذي وضَّح فيه العقيدة التي يتبنَّاها حزبه في هذا الباب؛ حيث أثبت لله سبع صفات فقط علىٰ طريقة الأشاعرة؛ كما في (ص٤٠-٦٠/ ط: دار الدعوة)، في (ص٩١): «قد علمت أن مذهب السلف في الآيات المتشابهات، والأحاديث التي تتعلَّق بصفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يمروها علىٰ ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها، وأن مذهب الخلف أن يؤوِّلوها بما يتَّفق مع تنزيه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن مشابهة خلقه، وعلمت أن الخلاف شديدٌ بين أهل الرأيين، حتىٰ أدَّىٰ بينهما إلىٰ التنابز بالألقاب العصبيَّة، وبيان ذلك من عدة أوجه:

أولًا: اتفق الفريقان علىٰ تنزيه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن المشابهة لخلقه.

ثانيًا: كلٌّ منهما يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص في حقِّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ غيرُ ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حقِّ المخلوقات، وذلك مترتِّب علىٰ اتفاقهما علىٰ نفي التشبيه.

ثالثًا: كل من الفريقين يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس ممَّا يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأن اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ من هذا القبيل؛ فاللُّغة أقصر من أن تواتينا =

=

بالألفاظ التي تدل علىٰ هذه الحقائق؛ فالتحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير.

وإذا تقرَّر هذا؛ فقد اتفق السلف والخلف علىٰ أصل التأويل، وانحصر الخلاف بينهما في أن الخَلَفَ زادوا تحديد المعنىٰ المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلىٰ ذلك؛ حفظًا لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلاف لا يستحقُّ ضجة ولا إعناتًا» اهـ.

قلتُ في كتابي «الكواشف الجلية للفروق بين السلفية والدعوات الحزبية البدعية»؛ ردًّا علىٰ هذا التأصيل البدعي المتهافت: «وهذا تصوير خاطئ لحقيقة الخلاف بين السلف والخلف في باب الأسماء والصفات، وتهوين من شأن هذا الخلاف، وتهميش لجهود أئمَّة السلف عبر القرون السابقة في بيان ضلال وانحراف الخلف من أهل البدع، الذين سلكوا مسلك التعطيل والتأويل والتحريف لأسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته.

فالخلاف بين السلف والفرق البدعيَّة، نحو: الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية؛ خلافٌ حقيقي.

وقد تقدَّم بيان اعتقاد السلف في هذا الباب، وأنه قائم علىٰ إثبات المعاني، مع تفويض الكيفية، لا كما صوَّر البنا من أنه قائم علىٰ تفويض المعاني، كما هو مذهب المفوِّضة.

ومَن خالف السلف في هذا الباب؛ فهو مبتدعٌ خارج عن السنة.

وقوله: «فقد اتفق السلف والخلف علىٰ أصل التأويل...» إلخ؛ كذبٌ علىٰ السلف الصالح؛ فإنَّ السلف لم يقولوا بأصل التأويل البتَّة، بل هم علىٰ أصل إثبات ما أثبته الله سبحانه لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من أسماء وصفات، دون تأويل ولا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل.

ثم أمعن البنا في بيان جهله بمنهج السلف، حيث نسب إليهم مذهب التفويض؛ فقال: «ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت، وتفويض علم هذه المعاني إلىٰ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ؛ أسلمُ وأولىٰ بالاتباع ...».

ثم قال: «ونعتقد إلىٰ جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق، ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديمًا وحديثًا، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله».

قلتُ: هكذا يريد البنا أن يلغي جهاد السلف طوال القرون الماضية بجرة قلم. =

المثال العشرون: أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٣٨هـ)[(١)]:

=

وهو بإصراره علىٰ هذا التقرير البدعي يؤكِّد خروجه عن إجماع السلف المنعقد في القرون الفاضلة علىٰ تكفير الجهميَّة، الذين عطَّلوا صفات الله تعطيلًا كليًّا تحت ستار التنزيه.

وكذلك يؤكد خروجه عن إجماعهم علىٰ تبديع المؤوِّلة من أشاعرة وماتريدية.

فأين هو من نونية ابن قيم الجوزية، ونونية القحطاني، واللَّتان كانتا كالصواعق المرسلة والشهب المحرقة علىٰ الجهمية والأشاعرة؟!».

(١) ترجمه تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٥/ ٧٣)، فقال: «وَالِد إِمَام الْحَرَمَيْنِ، أوحد زَمَانه علمًا ودينًا وزهدًا وتقشفًا زَائِدًا، وتحريًا فِي الْعِبَادَات.

كَانَ يلقب بِرُكْن الْإِسْلَام، لَهُ الْمعرفَة التَّامَّة بالفقه وَالْأُصُول والنحو وَالتَّفْسِير وَالْأَدب، وَكَانَ لفرط الدِّيانَة مهيبًا، لَا يجْرِي بَين يَدَيْهِ إِلَّا الْجد وَالْكَلَام إِمَّا فِي علم، أَو زهد وتحريض علىٰ التَّحْصِيل...».

وترجمه أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) في «طبقات الشافعيين» (١/ ٣٩١): «وأصله من (سنبس) قبيلة من العرب، كان إمامًا بارعًا في المذهب، مفسرًا، نحويًّا، أديبًا، تفقَّه بنيسابور علىٰ أبي الطيب الصعلوكي، ثم خرج إلىٰ مرو علىٰ أبي بكر القفال، وعاد إلىٰ نيسابور سنة سبع وأربع مائة، وقعد للتدريس والفتوىٰ، وكان مجتهدًا في العبادة، مهيبًا بين التلامذة، صاحب جد ووقار؛ صنَّف «التبصرة» في الفقه، والتذكرة، والتفسير الكبير، والتعليق؛ روىٰ الحديث عن: أبي بكر القفال، وعدنان بن محمد الضبي، وأبي نعيم عبد الملك بن محمش، وببغداد من: أبي الحسين بن بشران، وجماعة، وعنه: ابنه إمام الحرمين، وبه تفقَّه، وبعده بالقاضي حسين، وروىٰ عنه أيضًا: سهل بن إبراهيم المسجدي، وعلي بن أحمد المديني؛ قال أبو عثمان الصابوني: لو كان الشيخ أبو محمد في بني إسرائيل؛ لنقل إلينا شمائله، وافتخروا به. توفي بنيسابور في ذي القعدة، سنة ثمان وثلاثين وأربع مائة».

أعلن رَحِمَهُ ٱللَّهُ رجوعه إلىٰ منهج السلف الصالح في إثبات الصفات، بعد أن وجد في قلبه حزازات وعدم اطمئنان من تأويلات شيوخه الأشاعرة، كما بيَّن هذا في أول رسالته «إثبات الاستواء والفوقية، ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، وتنزيه الباري عن الحصر والتمثيل والكيفية»(١/ ١٧٥/ الرسائل المنيرية): «وَبعدُ؛ فَهَذِهِ نصيحة كتبتها إِلَىٰ إِخْوَانِي فِي الله، أهل الصدْق والصفاء وَالْإِخْلَاص وَالْوَفَاء، لما تعين عَليَّ من محبتهم فِي الله، ونصيحتهم فِي صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ؛ فَإِنَّ الْمَرْء لَا يكمل إيمَانه حَتَّىٰ يحب لِأَخِيهِ مَا يحب لنَفسِهِ، وَفِي الصَّحِيح عَن جرير بن عبد الله البَجلِيّ قَالَ: بَايَعت رَسُول الله ﷺ علىٰ إقَام الصَّلَاة، وإيتاء الزَّكَاة، والنصح لكل مُسلم. وَعَن تَمِيم الدَّارِيِّ؛ أَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**الدِّين النَّصِيحَة**» ثَلَاثًا؛ قُلْنَا: لمن؟ قَالَ: «**لله ولكتابه وَلِرَسُولِهِ، ولأئمَّة الْمُسلمين وعامتهم**»؛ أعرِّفهم - أَيَّدهُم الله تَعَالَىٰ بتأييده ووفقهم لطاعته ومزيده - أنني كنت بُرْهَة من الدَّهْر متحيرًا فِي ثَلَاث مسَائِل: مَسْأَلَة الصِّفَات، وَمَسْأَلَة الْفَوْقِيَّة، وَمَسْأَلَة الْحَرْف وَالصَّوْت فِي الْقُرْآن الْمجِيد، وَكنت متحيرًا فِي الْأَقْوَال الْمُخْتَلفَة الْمَوْجُودَة فِي كتب أهل الْعَصْر فِي جَمِيع ذَلِك: من تَأْوِيل الصِّفَات وتحريفها، أَو إمرارها وَالْوُقُوف فِيهَا، أَو إِثْبَاتهَا بِلَا تَأْوِيل وَلَا تَعْطِيل وَلَا تَشْبِيه وَلَا تَمْثِيل؛ فأجد النُّصُوص فِي كتاب الله تَعَالَىٰ وَسنَّة

رَسُوله ﷺ ناطقة منبئة بحقائق هَذِه الصِّفَات، وَكَذَلِكَ فِي إِثْبَات الْعُلُوِّ والفوقية، وَكَذَلِكَ فِي الْحَرْف وَالصَّوْت، ثمَّ أجد الْمُتَأَخِّرين من الْمُتَكَلِّمين فِي كتبهمْ: مِنْهُم مَن يؤول الاسْتوَاءَ بالقهر والاستيلاء، ويؤوِّل النُّزُول بنزول الْأَمر، ويؤول الْيَدَيْنِ بالقدرتين أَو النعمتين، ويؤول الْقدَم بقدم صدق عِنْد رَبهم، وأمثال ذَلِك، ثمَّ أجدهم مَعَ ذَلِك يجْعَلُونَ كَلَام الله تَعَالَىٰ معنًىٰ قَائِمًا بِالذَّاتِ بِلَا حرف وَلَا صَوت، ويجعلون هَذِه الْحُرُوف عبارَة عَن ذَلِك الْمَعْنىٰ الْقَائِم.

وَمِمَّنْ ذهب إِلَىٰ هَذِه الْأَقْوَال - وَبَعضهَا قوم لَهُم فِي صَدْرِي منزلَة، مثل طَائِفَة من فُقَهَاء الأشعرية الشافعيين -؛ لِأَنِّي علىٰ مَذْهَب الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَرَفتُ فَرَائض ديني وَأَحْكَامه؛ فأجد مثل هَؤُلَاءِ الشُّيُوخ الأجلة يذهبون إِلَىٰ مثل هَذِه الْأَقْوَال، وهم شيوخي ولي فيهم الِاعْتِقَاد التَّام؛ لفضلهم وعلمهم، ثمَّ إِنَّنِي مَعَ ذَلِك أجد فِي قلبِي من هَذِه التأويلات حزازات لَا يطمئن قلبِي إِلَيْهَا، وَأَجد الكدر والظلمة مِنْهَا، وَأَجد ضيق الصَّدْر وَعدم انشراحه مَقْرُونًا بهَا؛ فَكنت كالمتحير المضطرب فِي تحيُّره، المتململ من قلبه فِي تقلُّبه وتغيره، وَكنت أَخَاف من إِطْلَاق القَوْل بِإِثْبَات الْعُلُوِّ والاستواء وَالنُّزُول؛ مَخَافَة الْحصْر والتشبيه، وَمَعَ ذَلِك فَإِذا طالعت النُّصُوص الْوَارِدَة فِي كتاب الله وَسنة رَسُوله ﷺ؛ أَجدهَا نصوصًا تُشِير إِلَىٰ

حقائق هَذِه الْمعَانِي، وَأَجد الرَّسُول ﷺ قد صرَّح بهَا مخبرًا عَن ربه، واصفًا لَهُ بهَا، وَأعلم بالاضطرار أَنه ﷺ كَانَ يحضر فِي مَجْلِسه الشريف والعالم وَالْجَاهِل والذكي والبليد والأعرابي والجافي، ثمَّ لَا أجد شَيْئًا يعقب تِلْكَ النُّصُوص الَّتِي كَانَ يصف ربَّه بهَا، لَا نصًّا وَلَا ظَاهرًا؛ مِمَّا يصرفهَا عَن حقائقها، ويؤوِّلها كَمَا تأولها هَؤُلَاءِ مشايخي الْفُقَهَاء الْمُتَكَلِّمين: مثل تأويلهم الِاسْتِيلَاء بالاستواء، ونزول الْأَمر للنزول، وَغير ذَلِك، وَلم أجد عَنهُ ﷺ أَنه كَانَ يحذر النَّاس من الْإِيمَان بِمَا يظْهر من كَلَامه فِي صفته لَدَيْهِ من الْفَوْقِيَّة وَالْيَدَيْنِ وَغَيرهَا، وَلم يُنْقل عَنهُ مقَالَة تدلُّ علىٰ أَن لهَذِهِ الصِّفَات مَعَانِيَ أخر باطنة غير مَا يظْهر مِن مدلولها: مثل فوقية الْمرتبَة، وَيَد النِّعْمَة وَالْقُدْرَة، وَغير ذَلِك...» إلخ.

قلتُ: وقد اطلع الإمام البيهقي علىٰ أجزاء ممَّا أملاه أستاذه أبو محمد الجويني من كتاب «المحيط» في الفقه، فرأىٰ فيها أوهامًا حديثية؛ فدبَّج رسالة مطولة انتقد فيها الجويني الكبير، ولما انتهت الرسالة لأبي محمد؛ طابت بها نفسه، وشكر له صنيعه، وانقطع عن تأليف الكتاب.

المثال الحادي والعشرون: ولد أبي محمد الجويني: إمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٩- ٤٧٨ هـ)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوىٰ»

(٤/ ٧٣): «وَهَذَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، تَرَكَ مَا كَانَ يَنْتَحِلُهُ وَيُقَرِّرُهُ، وَاخْتَارَ مَذْهَبَ السَّلَفِ. وَكَانَ يَقُولُ: «يَا أَصْحَابَنَا، لَا تَشْتَغِلُوا بِالْكَلَامِ، فَلَوْ أَنِّي عَرَفْت أَنَّ الْكَلَامَ يَبْلُغُ بِي إِلَىٰ مَا بَلَغَ؛ مَا اشْتَغَلْتُ بِهِ»، وَقَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: «لَقَدْ خُضْت الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَخَلَّيْت أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْت فِيمَا نَهَوْنِي عَنْهُ. وَالْآنَ: إنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ؛ فَالْوَيْلُ لِابْنِ الجُوَيْنِي، وَهَا أنذا أَمُوتُ عَلَىٰ عَقِيدَةِ أُمِّي - أَوْ قَالَ -: عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ».

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشِّهْرِسْتَانِيُّ: «أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِين إلَّا الْحَيْرَةَ وَالنَّدَمَ»، وَكَانَ يَنْشُدُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْت الْمَعَاهِدَ كُلَّهَ ... وَسَيَّرْت طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَىٰ ذَقَنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

وَابْنُ الْفَارِضِ - مِنْ مُتَأَخِّرِي الِاتِّحَادِيَّةِ، صَاحِبُ الْقَصِيدَةِ التَّائِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ «بِنَظْمِ السُّلُوكِ»، وَقَدْ نَظَمَ فِيهَا الِاتِّحَادَ نَظْمًا رَائِقَ اللَّفْظِ؛ فَهُوَ أَخْبَثُ مَنْ لَحْمِ خِنْزِيرٍ فِي صِينِيَّةٍ مِنْ ذَهَبٍ.

وَمَا أَحْسَنَ تَسْمِيَتَهَا بِنَظْمِ الشُّكُوكِ؛ اللهُ أَعْلَمُ بِهَا وَبِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، وَقَدْ نَفَقَتْ كَثِيرًا، وَبَالَغَ أَهْلُ الْعَصْرِ فِي تَحْسِينِهَا وَالِاعْتِدَادِ بِمَا فِيهَا مِنَ الِاتِّحَادِ - لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ أَنْشَدَ:

إنْ كَانَ مَنْزِلَتِي فِي الْحُبِّ عِنْدَكُمْ ... مَا قَدْ لَقِيت فَقَدْ ضَيَّعْت أَيَّامِي

أُمْنِيَّــةً ظَفِـرَتْ نَفْـسِي بِهَــا زَمَنًــا وَالْيَوْمَ أَحْسَبُهَا أَضْغَاثَ أَحْلَامِ» اهـ

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»(٤/ ١٨٩): «وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ النِّظَامِيَّةِ فِي الْأَرْكَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ»: «ذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَىٰ الِانْكِفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَىٰ مَوَارِدِهَا، وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَىٰ الرَّبِّ تَعَالَىٰ، وَالَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْيًا، وَنَدِينُ اللهَ بِهِ عَقْدَ اتِّبَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ فَالْأَوْلَىٰ الِاتِّبَاعُ وَتَرْكُ الِابْتِدَاعِ، وَالدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ؛ أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَهُوَ مُسْتَنَدُ مُعْظَمِ الشَّرِيعَةِ، وَقَدْ دَرَجَ صَحْبُ الرَّسُولِ - ﷺ وَرَضِيَ عَنْهُمْ - عَلَىٰ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا وَدَرْكِ مَا فِيهَا، وَهُمْ صَفْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَالْمُسْتَقِلُّونَ بِأَعْبَاءِ الشَّرِيعَةِ، وَكَانُوا لَا يَأْلُونَ جَهْدًا فِي ضَبْطِ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ وَالتَّوَاصِي بِحِفْظِهَا، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ مَسُوغًا أَوْ مَحْتُومًا؛ لَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهَا فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُهُمْ وَعَصْرُ التَّابِعِينَ لَهُمْ عَلَىٰ الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ؛ كَانَ ذَلِكَ قَاطِعًا بِأَنَّهُ الْوَجْهُ الْمُتَّبَعُ؛ فَحَقٌّ عَلَىٰ ذِي الدِّينِ أَنْ يَعْتَقِدَ تَنْزِيهَ الْبَارِي عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَا يَخُوضُ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْكِلَاتِ، وَيَكِلُ مَعْنَاهَا إِلَىٰ الرَّبِّ تَعَالَىٰ.

وَعِنْدَ إِمَامِ الْقُرَّاءِ وَسَيِّدِهِمْ الْوُقُوفُ عَلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] مِنَ الْعَزَائِمِ، ثُمَّ الِابْتِدَاءُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ

يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

وَمِمَّا اسْتُحْسِنَ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: كَيْفَ اسْتَوَىٰ؟ فَقَالَ: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ. فَلْتُجْرَ آيَةُ الِاسْتِوَاءِ وَالْمَجِيءِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَمَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارِ الرَّسُولِ كَخَبَرِ النُّزُولِ وَغَيْرِهِ؛ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا». انْتَهَىٰ كَلَامُهُ.

قلت: وما نقله ابن القيم موجود في طبعة «العقيدة النظامية» (مكتبة الكليَّات الأزهرية/ ص٣٢-٣٤) (تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري).

لكن ظاهر كلام الجويني هنا؛ أنه سلك مسلك التفويض لا الإثبات مع تفويض الكيفية، فهو يقول بالنصِّ: «وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَىٰ الرَّبِّ تَعَالَىٰ»، ولذلك يقال: إن الجويني سلك مسلك المفوضة في الصفات الخبرية والفعلية.

أضف إلىٰ ذلك أنه في «العقيدة النظامية» ما زال علىٰ معتقد الأشاعرة في صفة الكلام؛ حيث يقول (ص٢٧): «ثم معتقد أهل الحق - أي الأشاعرة -: أن كلام الله ليس بحروف منتظمة، ولا أصوات منقطعة، وإنما هو صفة قائمة بذاته تعالىٰ، يدل عليها قراءة القرآن، كما يدل قول القائل: الوجود الأزلي...».

وكذلك سلك مسلك الأشاعرة في مسألة الجوهر، وما يستحيل علىٰ الله

عَزَّوَجَلَّ، وغير ذلك.

قلتُ: لكن نَقَل الذهبيُّ في ترجمة إمام الحرمين في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧١) أمرَ رجوعه بروايات مختلفة، تتعاضد وتؤكِّد ندمه علىٰ سلوكه طريقة الأشاعرة المتكلِّمين، وكذا نقل بعضها تاج الدين السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٥/ ١٨٦)، **وإليك هذه الأقوال:**

وَذكر ابْن السَّمْعَانِيِّ أَبُو سعد فِي «الذيل»؛ أَنه قَرَأَ بِخَط أبي جَعْفَر مُحَمَّد بن أبي عَليِّ بن مُحَمَّد الهمذاني الْحَافِظ: سَمِعت أَبَا الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيَّ يَقُول: «قَرَأْتُ خَمْسِيْنَ أَلْفًا فِي خَمْسِينَ أَلْفًا، ثُمَّ خَلَّيْتُ أَهْلَ الإِسْلَام بِإِسلَامهم فِيْهَا وَعلُومهم الظَّاهِرَة، وَركبتُ البَحْرَ الخِضَمَّ، وَغُصتُ فِي الَّذِي نَهَىٰ أَهْلُ الإِسْلَام، كُلُّ ذَلِكَ فِي طَلَبِ الحَقِّ، وَكُنْتُ أَهرُبُ فِي سَالفِ الدَّهْر مِنَ التَّقْلِيد، وَالآنَ فَقَدْ رَجَعت إِلَىٰ كلمَة الحَقِّ، عَلَيْكُم بدين العجَائِز، فَإِنْ لَمْ يَدركنِي الحَقُّ بِلَطِيفِ برّه، فَأَمُوْت عَلَىٰ دين العجَائِز، وَيُخْتم عَاقبَة أَمرِي عِنْد الرَّحيل عَلَىٰ كلمَة الإِخلَاص: لَا إِلَهَ إِلَّا الله؛ فَالويلُ لابْنِ الجُوَيْنِيِّ».

وقَالَ الفَقِيه غَانِم المُوشِيلِي: سَمِعْتُ الإِمَام أَبَا المعَالِي يَقُولُ: لَوِ اسْتَقبلتُ مِنْ أَمرِي مَا اسْتدبرتُ؛ مَا اشْتَغَلْتُ بِالكَلَام.

قَالَ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرٍ: سَمِعْتُ أَبَا الحَسَنِ القَيْرَوَانِيَّ الأَدِيْبَ -

وَكَانَ يَخْتلِف إِلَىٰ درس الأُسْتَاذ أَبِي المَعَالِي فِي الكَلَام - فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا المعَالِي اليَوْم يَقُوْلُ: «يَا أَصْحَابنَا لَا تَشتغلُوا بِالكَلَام، فَلَو عَرَفْتُ أَنَّ الكَلَام يَبلغُ بِي مَا بلغَ مَا اشْتَغَلتُ بِهِ»(١).

---

(١) شغَّب تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ) في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٥/ ١٨٦) علىٰ كلام الذهبي بقوله: «أَنا يشبه أَن تكون هَذِه الْحِكَايَة مكذوبة، وَابْن طَاهِر عِنْده تحامل علىٰ إِمَام الْحَرَمَيْنِ، والقيرواني الْمشَار إِلَيْهِ رجلٌ مَجْهُول، ثمَّ هَذَا الإِمَام الْعَظِيم الَّذِي مَلَأَت تلامذته الأَرْضَ لَا ينْقل هَذِه الْحِكَايَة عَنهُ غير رجل مَجْهُول، وَلَا تعرف من غير طَرِيق ابْن طَاهِر؛ إِن هَذَا لعجيب! وأغلب ظَنِّي أَنَّهَا كذبة افتعلها مَن لَا يستحي، وَمَا الَّذِي بلغ بِهِ - رَضِي الله تَعَالَىٰ عَنهُ - علم الْكَلَام، أَلَيْسَ قد أعزَّ الله بِهِ الْحقَّ، وَأظْهر بِهِ السُّنَّة، وأمات بِهِ الْبِدْعَة؟! ثمَّ نقُول لهَذَا الَّذِي لَا يفهم: إِن كَانَ علم الْكَلَام بلغ بِهِ الْحق؛ فَلَا ينْدَم علىٰ الِاشْتِغَال بِهِ، وَإِن بلغ بِهِ الْبَاطِل؛ فَإِن لم يعرف أَنه علىٰ الْبَاطِل، وَظنَّ أَنه علىٰ الْحق؛ فَكَذَلِك لَا ينْدَم، وَإِن عرف أَنه علىٰ بَاطِل؛ فمعرفته بِأَنَّهُ علىٰ بَاطِل مُوجبَة لرجوعه عَنهُ؛ فَلَيْسَ ثَمَّ مَا ينْتَقد» اهـ.

قلتُ: وقد كان الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - والذي ينتسب إليه السُّبكي - من أشدِّ الناس نهيًا عن علم الكلام، وعن الخوض في الأهواء.

أخرج أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ في «مناقب الشافعي وآدابه» (ص١٣٧/ ط: دار الكتب العلمية): أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: «لأَنْ يُبْتَلَىٰ الْعَبْدُ بِكُلِّ مَا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ سِوَىٰ الشِّرْكِ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ، وَلَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ مُسْلِمًا يَقُولُ ذَلِكَ».

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ مَرَّةً أُخْرَىٰ، فَقَالَ: قَالَ لِي الشَّافِعِيُّ: «يَعْلَمُ =

=

اللهُ يَا أَبَا مُوسَىٰ، لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ أَظُنَّهُ يَكُونُ، وَلأَنْ يُبْتَلَىٰ الْمَرْءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ، مَا عَدَا الشِّرْكَ بِهِ؛ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ».

وقال في (ص١٤١): أَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: «رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ وَهُوَ نَازِلٌ مِنَ الدَّرَجَةِ، وَقَوْمٌ فِي الْمَجْلِسِ يَتَكَلَّمُونَ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلامِ؛ فَصَاحَ، فَقَالَ: إِمَّا أَنْ تُجَاوِرُونَا بِخَيْرٍ، وَإِمَّا أَنْ تَقُومُوا عَنَّا».

وقَالَ: ثنا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الأَعْلَىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: تَرْوِي يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ مَا كَانَ يَقُولُ فِيهِ صَاحِبُنَا؟ أُرِيدُ اللَّيْثَ أَوْ غَيْرَهَ؛ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتَهُ يَمْشِي عَلَىٰ الْمَاءِ - يَعْنِي: صَاحِبَ الْكَلامِ - لا تَثِقْ بِهِ أَوْ لا تَغْتَرَّ بِهِ، وَلا تُكَلِّمْهُ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنَّهُ - وَاللهِ - قَدْ قَصَّرَ، إِنْ رَأَيْتَهُ يَمْشِي فِي الْهَوَاءِ؛ فَلَا تَرْكَنْ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ يُونُسَ، وَلَمْ أَجِدْهُ مَكْتُوبًا عِنْدِي؛ فَأَنَا أَرْوِيهِ عَنْ أَبِي، إِلَىٰ أَنْ أَقَعَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِي.

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَضَرْتُ الشَّافِعِيَّ، وَكَلَّمَهُ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَطَالَتْ مُنَاظَرَتُهُ إِيَّاهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَىٰ شَيْءٍ مِنَ الْكَلامِ، فَقَالَ لَهُ: دَعْ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْكَلامِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرَوِيُّ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَنْهَىٰ النَّهْيَ الشَّدِيدَ عَنِ الْكَلامِ فِي الأَهْوَاءِ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبُهُ، قَالَ: كَفَرْتَ، وَالْعِلْمُ إِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: أَخْطَأْتَ.

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ، قَالَ: قَالَ أَبُو ثَوْرٍ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: ما تَرَدَّىٰ أَحَدٌ بِالْكَلامِ، فَأَفْلَحَ.

وقال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي بَكْرٍ الصَّوَّافِ بِمِصْرَ، وَعِصَامُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيُّ؛ قَالا: سَمِعْنَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَىٰ الْمُزَنِيَّ، قَالَ: كَانَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ الْكَرَاهِيَةَ فِي الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ.

وَقَالَ عَلانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْمِصْرِيُّ: سَمِعْتُ الْمُزَنِيَّ يَقُولُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ يَنْهَانَا عَنِ الْخَوْضِ فِي الْكَلامِ.

وأخرج البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٢) بإسناده عن الشافعي؛ أنه كان يقول: «حكمي في=

وَحَكَىٰ الفَقِيْهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَسَنُ بنُ العَبَّاسِ الرُّسْتمِيّ قَالَ: حَكَىٰ لَنَا أَبُو الفَتْحِ الطَّبريُّ الفَقِيْه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ أَبِي المَعَالِي فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: اشْهدُوا عَليَّ أَنِّي قَدْ رَجَعْتُ عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ تُخَالف السُّنَّة، وَأَنِّي أَمُوْتُ عَلَىٰ مَا يَموتُ عَلَيْهِ عجَائِز نَيْسَابُوْر.

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرٍ: حضَر المُحَدِّثُ أَبُو جَعْفَرٍ الهَمَذَانِيُّ فِي مَجْلِسِ وَعظِ أَبِي المَعَالِي، فَقَالَ: كَانَ اللهُ وَلَا عرش، وَهُوَ الآنَ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ.

=

أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد، ويحملوا علىٰ الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادىٰ عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة، وأقبل علىٰ الكلام».

وأخرج الهروي في «ذمِّ الكلام» (٤/ ٢٤٦) بإسناده عن الشَّافِعِيِّ، قال: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ حُكْمُ عُمَرَ فِي صبيغ».

وقال البيهقي في «القضاء والقدر» (٥٦٨)، وفي «الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٨): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ الْقَاضِي، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ ، أنا أَبُو يَحْيَىٰ السَّاجِيُّ – أَوْ فِيمَا أَجَازَ لِي مُشَافَهَةً –، نا الرَّبِيعُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُولُ: «لِأَنْ يَلْقَىٰ اللهَ الْعَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا خَلَا الشِّرْكَ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ»، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَىٰ قَوْمًا يَتَجَادَلُونَ فِي الْقَدَرِ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «فِي كِتَابِ اللهِ الْمَشِيئَةُ لَهُ دُونَ خَلْقِهِ، وَالْمَشِيئَةُ إِرَادَةُ اللهِ؛ يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠]؛ فَأَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ لَهُ، وَكَانَ يُثْبِتُ الْقَدَرَ»، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٦٢٩)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٢)، من طرق، عن الساجي؛ به، وإسناده صحيح.

فَقَالَ أَبُو جَعْفَر: أَخْبِرْنَا يَا أَسْتَاذ عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَة الَّتِي نَجدُهَا، مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا الله! إِلَّا وَجَد مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةَ تَطلب العلوَّ، وَلَا يَلتَفِتُ يَمنَةً وَلَا يَسرَةً، فَكَيْفَ نَدفَعُ هَذِهِ الضَّرُورَة عَنْ أَنْفُسنَا؟ أَوْ قَالَ: فَهَلْ عِنْدَك دوَاءٌ لدفعِ هَذِهِ الضَّرُورَة الَّتِي نَجدُهَا؟

فَقَالَ: يَا حَبِيبِي! مَا ثَمَّ إِلَّا الحَيْرَة.

وَلطم عَلَىٰ رَأْسه، وَنَزَلَ، وَبَقِيَ وَقت عَجِيب، وَقَالَ فِيمَا بَعْد: حيَّرَنِي الهَمَذَانِيُّ».

ونقل الذهبي أيضًا في ترجمته (١٨/ ٤٧٢)؛ أنه وقع في أحد أقوال المعتزلة ثم تاب منه، فقال: «قَالَ المَازِرِيُّ فِي شرح (البُرْهَان)، فِي قَوْله: إِنَّ اللهَ يَعلَمُ الكُلِّيَّاتِ لَا الجُزْئِيَّات: وَدِدْتُ لَوْ مَحَوْتُهَا بِدَمِي.

وَقِيْلَ: لَمْ يَقُلْ بِهَذِهِ المَسْأَلَة تَصرِيحًا، بَلْ أُلزم بِهَا؛ لأَنَّه قَالَ بِمسَأَلَة الاسْترسَال فِيمَا لَيْسَ بِمُتَنَاهٍ مِنْ نَعيمِ أَهْل الجَنَّة، فَاللهُ أَعْلَم.

قُلْتُ: هَذِهِ هَفْوَة اعتزَال، هُجِرَ أَبُو المَعَالِي عَلَيْهَا، وَحَلَفَ أَبُو القَاسِمِ القُشَيْرِيُّ لَا يُكَلِّمهُ، وَنُفِيَ بِسَبَبِهَا؛ فَجَاور وَتعبَّد، وَتَاب - وَللهِ الحَمْدُ - مِنْهَا، كَمَا أَنَّهُ فِي الآخِرِ رجَّحَ مَذْهَب السَّلَف فِي الصِّفَات وَأَقَرَّه» اهـ.

قلتُ: ولإمام الحرمين كلامٌ نفيس في تعظيم مذهب السلف الصالح،

والنهي عن طرائق المتعمِّقين من أهل الأهواء، ذكره في كتابه «غياث الأمم في التياث الظُّلَم» (ص١٩٠، ٩١/ الطبعة الثانية) (ص ٣٣٣-٣٣٥/ الطبعة الثالثة) (فقرات ٢٨٠-٢٨٢): «وَالَّذِي أَذْكُرُهُ الْآنَ لَائِقًا بِمَقْصُودِ هَذَا الْكِتَابِ: أَنَّ الَّذِي يَحْرِصُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ: جَمْعُ عَامَّةِ الْخَلْقِ عَلَىٰ مَذَاهِبِ السَّلَفِ السَّابِقِينَ؛ قَبْلَ أَنْ نَبَغَتِ الْأَهْوَاءُ، وَزَاغَتِ الْآرَاءُ؛ وَكَانُوا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- يَنْهَوْنَ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْغَوَامِضِ، وَالتَّعَمُّقِ فِي الْمُشْكِلَاتِ، وَالْإِمْعَانِ فِي مُلَابَسَةِ الْمُعْضِلَاتِ، وَالِاعْتِنَاءِ بِجَمْعِ الشُّبُهَاتِ، وَتَكَلُّفِ الْأَجْوِبَةِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ مِنَ السُّؤَالَاتِ، وَيَرَوْنَ صَرْفَ الْعِنَايَةِ إِلَىٰ الِاسْتِحْثَاثِ عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ، وَكَفِّ الْأَذَىٰ، وَالْقِيَامِ بِالطَّاعَةِ حَسَبِ الِاسْتِطَاعَةِ، وَمَا كَانُوا يَنْكَفُّونَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- عَمَّا تَعَرَّضَ لَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ عَنْ عِيٍّ وَحَصْرٍ، وَتَبَلُّدٍ فِي الْقَرَائِحِ؛ هَيْهَاتَ، قَدْ كَانُوا أَذْكَىٰ الْخَلَائِقِ أَذْهَانًا، وَأَرْجَحَهُمْ بَيَانًا، وَلَكِنَّهُمُ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ اقْتِحامَ الشُّبُهَاتِ دَاعِيَةُ الْغِوَايَاتِ، وَسَبَبُ الضَّلَالَاتِ؛ فَكَانُوا يُحَاذِرُونَ فِي حَقِّ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ مَا هُمُ الْآنَ بِهِ مُبْتَلُونَ، وَإِلَيْهِ مَدْفُوعُونَ. فَإِنْ أَمْكَنَ حَمْلُ الْعَوَامِّ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ فَهُوَ الْأَسْلَمُ، وَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، النَّاجِي مِنْهَا وَاحِدَةٌ**»، فَاسْتَوْصَفَهُ الْحَاضِرُونَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ؛ فَقَالَ: «**هُمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»، وَنَحْنُ -عَلَىٰ قَطْعٍ وَاضْطِرَارٍ مِنْ عُقُولِنَا- نَعْلَمُ أَنَّهُمْ مَا كَانُوا

يَرَوْنَ الْخَوْضَ فِي الدَّقَائِقِ، وَمَضَايِقِ الْحَقَائِقِ، وَلَا كَانُوا يَدْعُونَ إِلَىٰ التَّسَبُّبِ إِلَيْهَا، بَلْ كَانُوا يَشْتَدُّونَ عَلَىٰ مَنْ يَفْتَتِحُ الْخَوْضَ فِيهَا. وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ: أَنَّ أَسَالِيبَ الْعُقُولِ لَا يَسْتَقِلُّ بِهَا إِلَّا الْفَذُّ الْفَرْدُ الْمَرْمُوقُ، الَّذِي تُثْنَىٰ عَلَيْهِ الْخَنَاصِرُ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ الْأَصَاغِرُ وَالْأَكَابِرُ، ثُمَّ هُوَ عَلَىٰ أَغْرَارٍ وَأَخْطَارٍ، إِنْ لَمْ يَعْصِمْهُ اللهُ؛ فَكَيْفَ يَسْلَمُ مِنْ مَهَاوِي الْأَفْكَارِ الْغِرُّ الْغَبِيُّ، وَالْحَصِرُ الْعَيِيُّ؟! وَكَيْفَ الظَّنُّ بِالْعَوَامِّ إِذَا اشْتَبَكُوا فِي أَحَابِيلِ الشُّبُهَاتِ، وَارْتَبَكُوا فِي وَرَطَاتِ الْجَهَالَاتِ؟!

٢٨٢ - فَلْيَجْعَلِ الْإِمَامُ مَا وَصَفْنَاهُ الْآنَ أَكْبَرَ هَمِّهِ؛ فَهُوَ مَحْسَمَةُ الْفِتَنِ، وَمَدْعَاةٌ إِلَىٰ اسْتِدَادِ الْعَوَامِّ عَلَىٰ مَمَرِّ الزَّمَنِ، فَإِنِ انْبَثَّتْ فِي الْبَرِيَّةِ غَوَائِلُ الْبِدَعِ، وَاحْتَوَتْ عَلَىٰ الشُّبُهَاتِ أَحْنَاءُ الصُّدُورِ، وَنَشَرَ دُعَاةُ الضَّلَالَةِ أَعْلَامَ الشُّرُورِ، فَلَوْ تُرِكُوا وَقَدْ أَخَذَتْ مِنْهُمُ الشُّبُهَاتُ مَأْخَذَهَا؛ لَضَلُّوا وَارْتَكَسُوا، وَذَلُّوا وَانْتَكَسُوا؛ فَالْوَجْهُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يَبُثَّ فِيهِمْ دُعَاةَ الْحَقِّ، وَيَتَقَدَّمَ إِلَىٰ الْمُسْتَقِلِّينَ بِالْحَقَائِقِ؛ حَتَّىٰ يَسْعَوْا فِي إِزَاحَةِ الشُّبُهَاتِ بِالْحُجَجِ وَالْبَيِّنَاتِ، وَيَتَنَاهَوْا فِي بُلُوغِ قُصَارَىٰ الْغَايَاتِ، وَإِيضَاحِ الدَّلَالَاتِ، وَارْتِيَادِ أَوْقَعِ الْعَبَّارَاتِ، وَيَدْرَءُوا أَصْحَابَ الضَّلَالَاتِ؛ فَيَجْتَمِعُ انْحِسَامُ كَلَامِ الزَّائِغِينَ، وَظُهُورُ دَعْوَةِ الْمُتَوَحِّدِينَ، وَإِيضَاحُ مَسَالِكِ الْحَقِّ الْمُبِينِ.

وَحُكْمُ الزَّمَانِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ الْآنَ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ» اهـ.

وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (٢/ ٣٤): «وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ - أعني: الجويني، والغزالي، الرازي -؛ هُمُ الَّذِينَ وَسَّعُوا دَائِرَةَ التَّأْوِيلِ، وَطَوَّلُوا ذُيُولَهُ، وَقَدْ رَجَعُوا آخِرًا إِلَىٰ مَذْهَبِ السَّلَفِ».

المثال الثاني والعشرون: رجوع أَبِي عَبْدِ اللهِ فخر الدين مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الرَّازِي، المعروف بـ«ابن الخطيب» (م ٦٠٦هـ) إلىٰ منهج السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٧٢): «وَكَذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرَّازِي؛ قَالَ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي أَقْسَامِ اللَّذَّاتِ: «لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ، فَمَا رَأَيْتها تَشْفِي عَلِيلًا وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا، وَرَأَيْت أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ: أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ١١٠﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥]». ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي»] وَكَانَ يَتَمَثَّلُ كَثِيرًا:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مَنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذًىٰ وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَىٰ أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا»»

وترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤٣/ ٢١٢)، فقال: «العلَّامة فخر الدِّين، أَبُو عَبْد الله القُرشيُّ، البكْريُّ، التَّيْمِيُّ، الطَّبَرَستانيُّ الأصلِ، الرَّازيُّ، ابن خطيب الرّيّ، الشّافعيُّ، المفسِّر، المتكلِّم، صاحب التَّصانيف.

ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة.

اشتغل عَلَىٰ والده الإمام ضياء الدِّين عُمَر، وكان مِن تلامذة مُحيي السُّنَّة أَبِي مُحَمَّد البَغَويّ.

قَالَ الموفّق أَحْمَد بْن أَبِي أُصَيبعة فِي «تاريخه»: انتشرت في الآفاق مصنَّفاتُ فخر الدِّين وتلامذته. وكان إذَا رَكِبَ؛ مشىٰ حوله نحو ثلاثمائة تلميذ فقهاء، وغيرهم، وكان خُوارزم شاه يأتي إِلَيْهِ، وكان شديدَ الحرص جدًّا في العلوم الشرعيَّة والحكمية، حادَّ الذّهن، كثيرَ البراعة، قويَّ النَّظر في صناعة الطِّبِّ، عارفًا بالأدب، لَهُ شِعر بالفارسيِّ والعربيِّ، وكان عبلَ البدن، رَبْعَ القامة، كبيرَ اللِّحية، في صوته فخامة. كانوا يقصِدُونه من البلاد عَلَىٰ اختلاف مطالبهم في العلوم وتفنُّنهم؛ فكان كلٌّ منهم يجد عنده النهاية القصوىٰ فيما يرومه منه. قرأ الحكمةَ عَلَىٰ المجد الجِّيليّ بمراغة، وكان المجدُ من كبار الفضلاء وله تصانيف.

قلتُ: يَعنِي بالحكمة: الفلسفةَ.

قَالَ القاضي شمس الدِّين ابن خَلِّكان فيه: فريدُ عصره ونسيجُ وَحْدهِ.

وشهرته تُغني عَنِ استقصاء فضائله، ولَقَبُه فخر الدِّين.

وتصانيفه في عِلم الكلام والمعقولات سائرة في الآفاق، وله «تفسير» كبير لم يتمّمه. ومن تصانيفه في عِلم الكلام: «المطالب العالية»، وكتاب «نهاية العقول»، وكتاب «الأربعين»، وكتاب «المحصّل»، وكتاب «البيان والبرهان في الردِّ عَلَىٰ أهل الزَّيغ والطُّغيان»، وكتاب «المباحث العماديّة في المطالب المعادية»، وكتاب «المحصول» في أصول الفقه، وكتاب «عيون المسائل»، وكتاب «تأسيس التَّقديس في تأويل الصِّفات»، وكتاب «إرشاد النُّظّار إِلىٰ لطائف الأسرار»، وكتاب «أجوبة المسائل البخاريَّة»، وكتاب «تحصيل الحقّ»، وكتاب «الزُّبدة»، وكتاب «المعالم» في أصول الدِّين، وكتاب «الملخّص» في الفلسفة، وكتاب «شرح الإشارات»، وكتاب «عيون الحكمة»، وكتاب «السرّ المكتوم في مخاطبة النّجوم»، وشرح أسماء الله الحسنىٰ.

ويقال: إنَّه شرحَ «المفصّل» للزَّمخشريِّ، وشرح «الوجيز» للغزاليِّ، وشرح «سقْط الزّنْد» لأبي العلاء.

وله مختصر في الإِعجاز ومؤاخذات جيِّدة عَلَىٰ النُّحاة، وله طريقة في الخلاف. وصَنَّف في الطِّبّ «شرح الكلّيات للقانون»، وصَنَّف في عِلم الفراسة، وله مصنَّف في مناقب الشَّافعيّ. وكلُّ تصانيفه ممتعة، ورُزق فيها

سعادة عظيمة، وانتشرت في الآفاق، وأقبل النَّاسُ عَلَىٰ الاشتغال فيها، ورفضوا كُتُبَ المتقدِّمين.

وله في الوعظ باللِّسانين مرتبة عالية، وكان يلحقه الوجدُ حالَ وعْظه، ويحضر مجلسَه أربابُ المقالات والمذاهب ويسألونه. ورجع بسببه خلق كثير من الكرَّامية وغيرهم إِلىٰ مذهب أهل السُّنَّة، وكان يُلقَّب بهَرَاة : شيخ الإِسلام.

اشتغل عَلَىٰ والده إِلىٰ أن مات، ثُمَّ قصد الكمال السّمنانيّ، واشتغل عَلَيْهِ مدَّةً، ثُمَّ عاد إِلىٰ الرَّيِّ، واشتغل عَلَىٰ المجد الجيليّ صاحب مُحَمَّد بْن يَحْيَىٰ الفقيه النَّيسابوريِّ، وتوجَّه معه إِلىٰ مراغة لمَّا طُلِبَ إليها.

ويقال: إنَّه كَانَ يحفظ كتاب «الشَّامل» في عِلم الكلام لإمامِ الحَرَمين، ثُمَّ قصد خُوارزم وقد تمهَّر في العلوم؛ فجرىٰ بينَه وبينَ أهلها كلامٌ فيما يرجع إِلىٰ المذهب والعقيدة؛ فأُخْرِجَ من البلد، فقصد ما وراء النَّهر، فجرىٰ لَهُ أيضًا ما جرىٰ بخوارزم، فعاد إِلىٰ الرَّيِّ، وكان بها طبيب حاذق، له ثروة ونعمة، وله بنتان، ولفخر الدِّين ابنان، فمرض الطَّبيبُ؛ فزوَّج بنتيه بابني الفخر، ومات الطَّبيبُ؛ فاستولىٰ الفخر عَلَىٰ جميع أمواله، ومن ثُمَّ كانت لَهُ النِّعمةُ.

ولمَّا وصل إِلىٰ السُّلطان شهاب الدِّين الغُوريِّ، بالغ في إكرامه والإِنعام عَلَيْهِ، وحصلت لَهُ منه أموال عظيمة، وعاد إِلىٰ خُراسان واتَّصل بالسُّلطان خُوارزم شاه مُحَمَّد بْن تكش، وحظي عنده، ونال أسمىٰ المراتب.

وهو أول مَنِ اخترع هذا التَّرتيبَ في كتبه، وأتىٰ فيها بما لم يُسبق إِلَيْهِ.

وكان يُكثر البكاءَ حالَ الوعظ. وكان لمَّا أثرىٰ؛ لازم الأسفار والتِّجارة، وعامل شهابَ الدِّين الغوريَّ في جملةٍ من المال، ومضىٰ إِلَيْهِ لاستيفاء حقِّه؛ فبالغ في إكرامه، ونال منه مالًا طائلًا.

إِلىٰ أن قَالَ ابن خَلِّكان: ومناقبه أكثر من أن تُعَدَّ، وفضائله لا تُحصىٰ ولا تُحَدُّ، واشتغل بعلوم الأصول عَلَىٰ والده، وأبوه اشتغل عَلَىٰ أَبِي القَاسِم الأنصاريِّ صاحب إمام الحرمين، واسمه سليمان بن ناصر.

وقال أبو المظفَّر سبط ابن الجوزيِّ، وأَبُو شامة: اعتنىٰ الفخرُ الرَّازيُّ بكتب ابن سيناء وشَرَحها. وكان يعظ وينالُ من الكرَّامية، وينالون منه سبًّا وتكفيرًا.

وقيل: إنَّهم وضعوا عَلَيْهِ مَنْ سقاه السُّمَّ فمات، وكانوا يَرْمُونه بالكبائر.

ولا كلامَ في فضله، وإنَّما الشناعات قائمة عَلَيْهِ بأشياء.

منها: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ مُحَمَّد التَّازيّ، وقال مُحَمَّد الرَّازيّ؛ يعني النَّبِيَّ ﷺ ونفسه، والتَّازي: هو العربيُّ.

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يقرِّر مسائلَ الخصوم وشُبَهَهُمْ بأتمِّ عبارة، فإذا جاء بالأجوبة؛ قَنِعَ بالإشارة، ولعلَّه قصد الإيجاز، ولكن أين الحقيقة من المجاز. وقد خالف الفلاسفة الَّذين أخذ عنهم هذا الفنَّ؛ فَقَالَ في كتاب

«المعالم» : أطبقت الفلاسفة عَلَىٰ أنَّ النَّفس جوهر وليست بجسم؛ قَالَ: وهذا عندي باطل؛ لأنَّ الجوهر يمتنع أن يكون لَهُ قرب أو بُعد من الأجسام.

قَالَ الإمام أَبُو شامة: وقد رأيتُ جماعة من أصحابه قدِموا علينا دمشق، وكُلُّهُمْ كَانَ يعظِّمه تعظيمًا كبيرًا، ولا ينبغي أن يُسمع فيمن ثبتت فضيلتُه كلامٌ يستبشع، لعلَّه مِن صاحب غرض مِن حسدٍ، أو مخالفة في مذهب أو عقيدة.

قَالَ: وبلغني أَنَّهُ خلَّف من الذَّهب ثمانين ألف دينار سوىٰ الدَّوابِّ والعقارِ، وغير ذَلِكَ. وخلَّف ولَدَيْنِ؛ كَانَ الأكبر منهما قد تجنَّد في حياة أَبِيهِ، وخدم السُّلطان خُوارزم شاه.

قلتُ: ومن تلامذته مصنِّف «الحاصل» تاجُ الدِّين مُحَمَّد بْن الحُسَيْن الأُرْمَويُّ، وقد تُوُفِّي قبل وقعة بغداد، وشمسُ الدِّين عَبْد الحميد بْن عيسىٰ الخُسْرُوشاهي، والقاضي شمس الدِّين الخُوَيِّي، ومحيي الدِّين قاضي مرند.

وتفسيره الكبير في اثنتي عشرة مجلَّدةٍ كِبار، سماه «فتوح الغيب» أو «مفاتيح الغيب». وفسَّر «الفاتحة» في مجلَّدٍ مستقلٍّ. وشرح نصف «الوجيز» للغزاليِّ. وله كتاب «المطالب العالية» في ثلاثة مجلَّدات، ولم يتمَّه، وهو من آخر تصانيفه، وله كتاب «عيون الحكمة» فلسفة، وكتاب في الرمل، وكتاب في الهندسة، وكتاب «الاختبارات العلائية» فيه تنجيم، وكتاب «الاختبارات السَّماوية» تنجيم، وكتاب «المِلَل والنِّحَل»، وكتاب في

النَّبْض، وكتاب «الطِّبّ الكبير»، وكتاب «التَّشريح» ولم يتمَّه. ومصنَّفات كثيرة ذكرها الموفّق ابن أَبِي أصيبعة، وقال: كَانَ خطيب الرَّيِّ، وكان أكثر مقامه بها، وتوجَّه إلىٰ خوارزم ومرض بها، وامتدَّ مرضه أشهرًا، ومات بهَرَاة بدار السَّلطنة.

وكان علاء المُلك العلويُّ وزير خُوارزم شاه قد تزوَّج بابنته. وكان لفخر الدِّين أموال عظيمة، ومماليك تُرْك وحَشَم، وتجمُّل زائد، وعلىٰ مجلسه هيبة شديدة.

ومن شِعره:

نِهَايَــةُ إِقْــدَام العُقُــولِ عِقَــالُ ... وأَكْثَـرُ سَـعْي العَـالَمِينَ ضَـلالُ

وأَرْوَاحُنا في وحْشَةٍ مِن جُسُومِنَا ... وَحَاصِــلُ دُنيانَــا أَذًىٰ وَوَبَــالُ

ولَمْ نَسْتَفِدْ مِن بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوىٰ أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَدَوْلَةٍ ... فَبَـادُوا جَمِيعًـا مُسْرِعِينَ وزَالُـوا

وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرُفَاتها ... رِجَـالٌ فَزالُـوا والجِبَـالُ جِبَـالُ».

ثم ذكر الذهبي تراجعه فقال: «ومِن كلام فخر الدِّين قَالَ:

[رأيت الأصلحَ والأصوبَ طريقة القرآن، وهو تركُ الرَّبِّ، ثمَّ ترك التَّعمُّق، ثُمَّ المبالغة في التَّعظيم مِن غير خوضٍ في التَّفاصيل؛ فأقرأ في التَّنزيه قوله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وأقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأ في أنَّ الكلَّ من الله قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] ، وفي تنزيهه عَمَّا لا ينبغي: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وعلىٰ هذا القانون فقس. وأقولُ مِن صميم القلب من داخل الروح: إنِّي مُقِرٌّ بأنَّ كُلَّ ما هو الأكملُ الأفضلُ الأعظم الأجلُّ؛ فهو لك، وكلُّ ما فيه عيب ونقص؛ فأنت مُنَزَّه عَنْهُ. [وأقول: إنَّ عقلي وفهمي قاصرٌ عَنِ الوصول إِلىٰ كُنْه صفة ذَرَّةٍ من مخلوقاتك.

قَالَ الإمام أَبُو عَمْرو بْنُ الصَّلاح: حدَّثني القطْبُ الطُّوغانيّ مرَّتين؛ أنَّه سَمِعَ الفخر الرَّازيَّ يَقُولُ: ليتني لم أشتغل بالكلام. وبكىٰ».

ثم ذكر وصيته فقال: «أوصىٰ بهذه الوصيَّة لمَّا احتضر، لتلميذه إِبْرَاهيم بْن أبي بَكْر الأصبهانيّ:

«يَقُولُ العبد الراجي رحمة ربَّه، الواثقُ بكرم مولاه، مُحَمَّد بْن عُمَر بْنُ الحُسَيْن الرازيُّ، وهو أوَّلُ عهده بالآخرة، وآخرُ عهده بالدُّنيا، وهو الوقتُ الَّذي يلينُ فيه كُلُّ قاسٍ، ويتوجَّه إِلىٰ مولاه كلُّ آبق: أحَمَد الله تَعَالَىٰ بالمحامد الَّتي ذكرها أعظمُ ملائكته في أشرف أوقات مَعارِجهم، ونطق بها

أعظمُ أنبيائه في أكملِ أوقات شهاداتهم، وأحمده بالمحَامد الَّتي يستحقُّها، عَرَفْتُها أو لم أعرفها؛ لأنَّه لا مناسبة للتّراب مَعَ ربِّ الأرباب. وصلاته عَلَىٰ الملائكة المقرَّبين، والأنبياء والمرسلين، وجميع عباد الله الصَّالحين.

ثُمَّ اعلموا إخواني في الدِّين وأخِلائي في طلب اليقين؛ أنَّ الناس يقولون: إنَّ الإنسان إذَا مات انقطع عملهُ، وتعلُّقُه عَنِ الخلق، وهذا مخصَّص من وجهين: الأول: أَنَّهُ بَقِي منه عمل صالح؛ صار ذَلِكَ سببًا للدُّعاء، والدُّعاء لَهُ عند الله أثر. الثَّاني: ما يتعلَّق بالأولاد، وأداءِ الجنايات.

أمَّا الأوَّلُ: فاعلموا أنَّني كنتُ رجلًا مُحِبًّا للعلم، فكنتُ أكتُبُ في كلِّ شيء شيئًا؛ لأقف عَلَىٰ كَمِّيته وكَيْفِيَّته، سواء كَانَ حقًّا أو باطلًا، إلَّا أنَّ الَّذي نظرته في الكتب المعتبرة: أنَّ العالم المخصوصَ تحت تدبير مُدَبِّرٍ مُنَزَّهٍ عَنْ مماثلةِ المُتَحَيِّزات، موصوفٍ بكمال القدرة والعلم والرحمة.

ولقد اختبرتُ الطُّرق الكلاميَّة، والمناهجَ الفلسفيَّة، فَما رأيتُ فيها فائدة تساوي الفائدة الَّتي وجدتها في القرآن[1]؛ لأنَّه يسعىٰ في تسليم العظمة والجلالة لله، ويمنع عَنِ التَّعمُّق في إيراد المعارَضات والمناقَضات، وما

(١) **هذا الكلام في موعظة بليغة للثلاثي:** الجفري، وعلي جمعة، وأسامة الأزهري؛ الذين يحسِّنون الطرق الكلامية والفلسفيَّة بكل الطرق والوسائل، غير معتبرين بتراجع بعض أساطين الفلسفة وعلم الكلام عن طرائقهم، لمَّا تبيَّن لهم بعد ضياع عمرهم أنها ضرَّتهم في دينهم، ولم تنفعهم.

ذاك إلَّا للعلم بأنَّ العقولَ البشريَّة تتلاشىٰ في تِلْكَ المضايق العميقة، والمناهج الخفيَّة؛ فلهذا أقول: كلُّ ما ثبت بالدَّلائل الظَّاهرة، مِن وجوب وجوده، ووَحْدته، وبراءته عَنِ الشركاء في القِدَم، والأزليَّةِ، والتَّدبير، والفعاليَّة؛ فذلك هُوَ الَّذي أقولُ بِهِ، وألْقَىٰ الله به.

وأمَّا ما انتهىٰ الأمرُ فيه إِلىٰ الدِّقة والغُموض، وكلُّ ما ورد في القرآن والصِّحاح، المتعَيِّن للمعنىٰ الواحد؛ فهو كما هُوَ، والَّذي لم يكن كذلك؛ أقول: يا إله العالمين، إنِّي أرىٰ الخَلْقَ مُطْبِقينَ عَلَىٰ أنَّك أكرمُ الأكرمين، وأرحمُ الراحمين؛ فلك ما مَدَّ بِهِ قلمي، أو خطر ببالي؛ فاسْتَشْهِد وأقول: إنْ عَلِمْتَ منِّي أنِّي أردتُ بِهِ تحقيقَ باطل، أو إبطالَ حَقٍّ؛ فافعل بي ما أَنَا أهلُه، وإن عَلِمْتَ منِّي أنِّي ما سعيتُ إلَّا في تقريرٍ اعتقدتُ أَنَّهُ الحقَّ، وتصورَّتُ أَنَّهُ الصِّدق؛ فلتكن رحمتُكَ مَعَ قصدي لا مَعَ حاصِلِي؛ فذاك جُهْدُ المُقِلِّ، وأنت أكرمُ مِنْ أن تُضايقَ الضَّعيفَ الواقعَ في زَلَّةٍ؛ فأغِثني، وارحَمْني، واستُرْ زلَّتي، وامْحُ حَوْبتي، يا من لا يَزيدُ ملكَه عِرفان العارِفين، ولا ينقص ملكه بخطأ المجرمين. وأقول: ديني متابعةُ الرسول محمد ﷺ وكتابي القرآن العظيم، وتَعْويلي في طلب الدِّين عليهما، اللَّهمَّ يا سامِعَ الأصوات، ويا مُجيب الدَّعَوات، ويا مُقِيلَ العَثَرات، أَنَا كنتُ حَسَنَ الظَّنِّ بك، عظيمَ الرجاء في رحمتك، وأنتَ قلتَ: «**أَنَا عند ظنِّ عبدي بي**»، وأنت

قَلتَ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]. فهَبْ أنِّي ما جئتُ بشيءٍ؛ فأنت الغنيُّ الكريم، وأنا المحتاج اللَّئيم؛ فلا تخيِّب رجائي، ولا تَرُدَّ دعائي، واجعلني آمنًا من عذابك قبلَ الموت، وبعدَ الموت، وعندَ الموت، وسَهِّلْ عليَّ سكراتِ الموت؛ فإنَّك أرحمُ الراحمين.

وأمَّا الكتب الَّتي صنَّفتها، واستكثَرْتُ فيها من إيراد السُّؤالات؛ فَلْيَذكرني مَنْ نظر فيها بصالح دعائه، عَلَىٰ سبيل التَّفضُّل والإنعام، وإلَّا فَلْيَحذِف القولَ السَّيِّئ[١]؛ فإنِّي ما أردتُ إلَّا تكثيرَ البحثِ، وشحذَ الخاطر، والاعتماد في الكلِّ عَلَىٰ الله.

الثَّاني: وهو إصلاح أمرِ الأطفال، والاعتماد فيه عَلَىٰ الله».

ثُمَّ إنَّه سَرَد وصيَّته في ذَلِكَ، إِلىٰ أن قَالَ: «وأمرت تلامذتي، ومَن لي عَلَيْهِ حقٌّ إذَا أَنَا مِتُّ؛ يبالغون في إخفاء موتي، ويدفنوني عَلَىٰ شرط الشَّرع، فإذا دفنوني؛ قرءوا عليَّ ما قَدَرُوا عَلَيْهِ من القرآن[٢]، ثُمَّ يقولون: يا كريمُ، جاءك الفقيرُ المحتاج؛ فأحسِن إليه».

---

(١) وهذا نصٌّ واضح في تراجعه عن السيِّئ من كتاباته الكلامية التي بنيت علىٰ الجدل المذموم، والتي ردَّ عليه فيها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ.

(٢) الراجح أن قراءة القرآن علىٰ الميت بعد موته، وعلىٰ القبر؛ بدعة لم يفعلها رسول الله ﷺ، ولا أحدٌ من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهم أحرص الناس علىٰ فضائل الأعمال.

سمعت وصيَّته كلها من الكمال عُمَر بْن إلياس بْن يونس المَراغي، أَخْبَرَنَا التَّقيّ يوسفُ بْن أَبِي بَكْر النَّسائيُّ بمصر، أَخْبَرَنَا الكمال محمود بْن عُمَر الرازيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الإمام فخر الدِّين يوصي تلميذه إِبْرَاهيم بن أبي بكر؛ فذكرها» اهـ.

قلتُ: ومن يتأمَّل كتاب «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين»؛ يجد أن الرازي أنكر كثيرًا من طرق أهل البدع والزيغ، وشدَّد الأمر علىٰ الروافض والحلولية - وإن كان حسَّن أمر بعض فرق التصوف -، فقال كما في (ص٧٣): «**الخامسة**: الحلولية، وهم طَائِفَة مِن هَؤُلَاءِ الْقَوْم الَّذين ذَكَرْنَاهُمْ؛ يرَوْنَ فِي أنفسهم أحوالًا عَجِيبَة، وَلَيْسَ لَهُم مِنَ الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة نصيبٌ وافر؛ فيتوهمون أَنه قد حصل لَهُم الْحُلُول أَو الِاتِّحَاد؛ فَيدعونَ دعاوىٰ عَظِيمَة، وَأول مَن أظهر هَذِه الْمقَالة فِي الْإِسْلَام الروافض؛ فَإِنَّهُم ادعوا الْحُلُول فِي حقِّ أئمتهم» اهـ.

وجاء في كتاب «القائد في تصحيح العقائد» (ص٧٤): عن الرازي أنه قال: «لقد اخترت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فائدة تساوي الفائدة التي في القرآن الكريم».

وقال الفخر الرازي[1]:

العلم للرحمن جلَّ جلاله وسواه في جهلاته يتغمغم
ما للتراب وللعلوم وإنما يسعىٰ ليعلم أنه لا يعلم

المثال الثالث والعشرون: رجوع أبي حامد الغزالي إلىٰ منهج السلف:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٧٢): «وَهَذَا أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ، مَعَ فَرْطِ ذَكَائِهِ وَتَأَلُّهِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ، وَسُلُوكِهِ طَرِيقَ الزُّهْدِ وَالرِّيَاضَةِ وَالتَّصَوُّفِ؛ يَنْتَهِي فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إلَىٰ الْوَقْفِ وَالْحَيْرَةِ، وَيُحِيلُ فِي آخِرِ أَمْرِهِ عَلَىٰ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَشْفِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ إلَىٰ طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَصَنَّفَ «إلْجَامَ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ»».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ١٩٠): «وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ: الصَّوَابُ لِلْخَلَفِ سُلُوكُ مَسْلَكِ السَّلَفِ فِي الْإِيمَانِ الْمُرْسَلِ، وَالتَّصْدِيقِ الْمُجْمَلِ، وَمَا قَالَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، بِلَا بَحْثٍ وَتَفْتِيشٍ.

وَقَالَ فِي كِتَابِ «التَّفْرِقَةِ»: الْحَقُّ الِاتِّبَاعُ وَالْكَفُّ عَنْ تَغْيِيرِ الظَّاهِرِ رَأْسًا، وَالْحَذَرُ عَنِ اتِّبَاعِ تَأْوِيلَاتٍ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا الصَّحَابَةُ، وَحَسْمُ بَابِ السُّؤَالِ رَأْسًا، وَالزَّجْرُ عَنِ الْخَوْضِ فِي الْكَلَامِ وَالْبَحْثِ... إلَىٰ أَنْ قَالَ: وَمِنَ النَّاسِ

---

(١) **نقله عنه**: ابن الوزير في «إيثار الحق علىٰ الخلق» (١/ ٣٥٣).

مَنْ يُبَادِرُ إِلَىٰ التَّأْوِيلِ ظَنًّا لَا قَطْعًا، فَإِنْ كَانَ فَتْحُ هَذَا الْبَابِ وَالتَّصْرِيحُ بِهِ يُؤَدِّي إِلَىٰ تَشْوِيشِ قُلُوبِ الْعَوَامِّ؛ بُدِّعَ صَاحِبُهُ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُؤْثَرْ عَنْ السَّلَفِ ذِكْرُهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ بِأُصُولِ الْعَقَائِدِ الْمُهِمَّةِ؛ فَيَجِبُ تَكْفِيرُ مَنْ يُغَيِّرُ الظَّوَاهِرَ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ قَاطِعٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: كُلُّ مَا لَمْ يَحْتَمِلِ التَّأْوِيلَ فِي نَفْسِهِ، وَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ، وَلَمْ يُتَصَوَّرْ أَنْ يَقُومَ عَلَىٰ خِلَافِهِ بُرْهَانٌ؛ فَمُخَالَفَتُهُ تَكْذِيبٌ مَحْضٌ. وَمَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ احْتِمَالُ تَأْوِيلٍ وَلَوْ بِمَجَازٍ بَعِيدٍ؛ فَإِنْ كَانَ بُرْهَانُهُ قَاطِعًا وَجَبَ الْقَوْلُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْبُرْهَانُ يُفِيدُ ظَنًّا غَالِبًا وَلَا يَعْظُمُ ضَرَرُهُ فِي الدِّينِ؛ فَهُوَ بِدْعَةٌ، وَإِنْ عَظُمَ ضَرَرُهُ فِي الدِّينِ؛ فَهُوَ كُفْرٌ.

قَالَ: وَلَمْ تَجْرِ عَادَةُ السَّلَفِ بِهَذِهِ الْمُجَادَلَاتِ، بَلْ شَدَّدُوا الْقَوْلَ عَلَىٰ مَنْ يَخُوضُ فِي الْكَلَامِ، وَيَشْتَغِلُ بِالْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ.

وَقَالَ أَيْضًا: الْإِيمَانُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْكَلَامِ ضَعِيفٌ، وَالْإِيمَانُ الرَّاسِخُ إِيمَانُ الْعَوَامِّ الْحَاصِلُ فِي قُلُوبِهِمْ فِي الصِّبَا بِتَوَاتُرِ السَّمَاعِ، وَبَعْدَ الْبُلُوغِ بِقَرَائِنَ يَتَعَذَّرُ التَّعْبِيرُ عَنْهَا.

قَالَ: وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْمَعَالِي: يَحْرِصُ الْإِمَامُ مَا أَمْكَنَهُ عَلَىٰ جَمْعِ عَامَّةِ الْخَلْقِ عَلَىٰ سُلُوكِ سَبِيلِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَىٰ ذَمِّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ» اهـ.

وقال عز الدين بن إبراهيم بن الوزير الحسني الهاشمي اليمني في «إيثار الحق علىٰ الخلق» (١/ ٣٧٥): «وحكىٰ الحاكم المعتزلي في مختصر له جلي في معرفة الله (تعالىٰ): أن جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب من أئمة الكلام؛ رجعا عن الخوض في دقيقة، وقد بالغ الغزالي في ذلك في «إحياء علوم الدين»، ولا حاجة إلىٰ التطويل بذكر ذلك، وهو معروف في مواضعه».

وقال شيخ الإسلام كما في «نقض المنطق» (ص٥٢/ التعليق علىٰ النقض): «قال أبو حامد الغزالي: «أكثر الناس شكًّا عند الموت أهل الكلام».

قلت: وقد أشار ابن الوزير اليماني إلىٰ رجوع الغزالي والرازي إلىٰ منهج السلف الصالح، بقوله في أبياته الدالية:

وابن الخطيب وحجة الإسلام قد خمدا
نارًا ذكاهما لم تخمداه

إلىٰ أن قال:

وبعده تابَا ولكن بعدما سلَّا علىٰ الإسلام سيفًا لا أراه مغمدًا».

المثال الرابع والعشرون: رجوع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة التفرقة في الحكم بين السمن المائع والجامد عند سقوط الفأرة فيه، وقد تقدَّم ذكره.

ومن المسائل الأخرىٰ التي تراجع عنها أيضًا: مسألة حياة الخضر؛

حيث قال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣٣٩): «وَأَمَّا حَيَاتُهُ: فَهُوَ حَيٌّ. وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ إسْنَادٌ؛ بَلْ الْمَرْوِيُّ فِي مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِالنَّبِيِّ ﷺ. فَقَدْ قَالَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي لَا يُحَاطُ بِهِ. وَمَنِ احْتَجَّ عَلَىٰ وَفَاتِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ **«أَرَأَيْتُكُمْ لَيْلَتكُمْ هَذِهِ؛ فَإِنَّهُ عَلَىٰ رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَىٰ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ أَحَدٌ»**، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَضِرُ إذْ ذَاكَ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ. وَلِأَنَّ الدَّجَّالَ - وَكَذَلِكَ الْجَسَّاسَةُ - الصَّحِيحُ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا مَوْجُودًا عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ بَاقٍ إلَىٰ الْيَوْمِ لَمْ يَخْرُجْ، وَكَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ. فَمَا كَانَ مِنَ الْجَوَابِ عَنْهُ؛ كَانَ هُوَ الْجَوَابَ عَنِ الْخَضِرِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ (الْأَرْضِ) لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذَا الْخَبَرِ، أَوْ يَكُونُ أَرَادَ - ﷺ - الْآدَمِيِّينَ الْمَعْرُوفِينَ. وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْعُمُومِ؛ كَمَا لَمْ تَدْخُلِ الْجِنُّ، وَإِنْ كَانَ لَفْظًا يَنْتَظِمُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ. وَتَخْصِيصُ مِثْلِ هَذَا مِنْ مِثْلِ هَذَا الْعُمُومِ كَثِيرٌ مُعْتَادٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ».

ثم جزم بموته في مواطن أخرىٰ، نحو قوله في رسالة «زيارة إلىٰ البيت المقدس»، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٧/ ١٨): «وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَرَوْنَ الْخَضِرَ أَحْيَانًا هُوَ جِنِّيٌّ رَآهُ، وَقَدْ رَآهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ أَعْرِفُهُ وَقَالَ: إنَّنِي الْخَضِرُ. وَكَانَ ذَلِكَ جِنِّيًّا لَبَّسَ عَلَىٰ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ رَأَوْهُ؛ وَإِلَّا فَالْخَضِرُ

الَّذِي كَانَ مَعَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مَاتَ، وَلَوْ كَانَ حَيًّا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ وَيُؤْمِنَ بِهِ، وَيُجَاهِدَ مَعَهُ؛ فَإِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَىٰ كُلِّ أَحَدٍ أَدْرَكَ مُحَمَّدًا - وَلَوْ كَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - أَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيُجَاهِدُوا مَعَهُ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١]؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: لَمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا أَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ: لَئِنْ بُعِثَ مُحَمَّدٌ وَهُوَ حَيٌّ؛ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرَنَّهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِيثَاقَ عَلَىٰ أُمَّتِهِ: لَئِنْ بَعَثَ مُحَمَّدًا وَهُم أَحْيَاءٌ؛ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَيَنْصُرَنَّهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ رَأَىٰ الْخَضِرَ، وَلَا أَنَّهُ أَتَىٰ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا أَعْلَمَ وَأَجَلَّ قَدْرًا مِنْ أَنْ يُلَبِّسَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ لَبَّسَ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ؛ فَصَارَ يَتَمَثَّلُ لِأَحَدِهِمْ فِي صُورَةِ النَّبِيِّ وَيَقُولُ: أَنَا الْخَضِرُ. وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ؛ كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَرَىٰ مَيِّتَهُ خَرَجَ وَجَاءَ إِلَيْهِ وَكَلَّمَهُ فِي أُمُورٍ، وَقَضَىٰ حَوَائِجَ؛ فَيَظُنُّهُ الْمَيِّتَ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَسْتَغِيثُ بِمَخْلُوقٍ؛ إِمَّا نَصْرَانِيٍّ كجرجس، أَوْ غير نَصْرَانِيٍّ؛ فَيَرَاهُ قَدْ جَاءَهُ، وَرُبَّمَا يُكَلِّمُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ بِصُورَةِ ذَلِكَ

الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، لَمَّا أَشْرَكَ بِهِ الْمُسْتَغِيثُ تَصَوَّرَ لَهُ؛ كَمَا كَانَتِ الشَّيَاطِينُ تَدْخُلُ فِي الْأَصْنَامِ وَتُكَلِّمُ النَّاسَ، وَمِثْلُ هَذَا مَوْجُودٌ كَثِيرٌ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ تَحْمِلُهُ الشَّيَاطِينُ فَتَطِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ إِلَىٰ مَكَانٍ بَعِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَحْمِلُهُ إِلَىٰ عَرَفَةَ؛ فَلَا يَحُجُّ حَجًّا شَرْعِيًّا، وَلَا يُحْرِمُ وَلَا يُلَبِّي، وَلَا يَطُوفُ وَلَا يَسْعَىٰ؛ وَلَكِنْ يَقِفُ بِثِيَابِهِ مَعَ النَّاسِ، ثُمَّ يَحْمِلُونَهُ إِلَىٰ بَلَدِهِ؛ وَهَذَا مِنْ تَلَاعُبِ الشَّيَاطِينِ بِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ».

وقال في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٧/ ١٠٠): «وَمُوسَىٰ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْخَضِرَ، وَالْخَضِرُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مُوسَىٰ؛ بَلْ لَمَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَىٰ قَالَ لَهُ الْخَضِرُ: وَأَنَّىٰ بِأَرْضِك السَّلَامُ؟ فَقَالَ لَهُ: أَنَا مُوسَىٰ. قَالَ: مُوسَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَقَدْ كَانَ بَلَغَهُ اسْمُهُ وَخَبَرُهُ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ عَيْنَهُ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَقِيبُ الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ أَنَّهُ يُعَلِّمُهُمْ كُلَّهُمْ؛ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلَ.

وَالصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ: أَنَّهُ مَيِّتٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْإِسْلَامَ، وَلَوْ كَانَ مَوْجُودًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ وَيُجَاهِدَ مَعَهُ، كَمَا أَوْجَبَ اللهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَكَانَ يَكُونُ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَلَكَانَ يَكُونُ حُضُورُهُ مَعَ الصَّحَابَةِ لِلْجِهَادِ مَعَهُمْ، وَإِعَانَتِهِمْ عَلَىٰ الدِّينِ؛ أَوْلَىٰ بِهِ

مِنْ حُضُورِهِ عِنْدَ قَوْمٍ كُفَّارٍ لِيُرَقِّعَ لَهُمْ سَفِينَتَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ مُخْتَفِيًا عَنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، وَهُوَ قَدْ كَانَ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ يَحْتَجِبْ عَنْهُمْ.

ثُمَّ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ بِهِ وَأَمْثَالِهِ حَاجَةٌ لَا فِي دِينِهِمْ وَلَا فِي دُنْيَاهُمْ؛ فَإِنَّ دِينَهُمْ أَخَذُوهُ عَنِ الرَّسُولِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ - ﷺ - الَّذِي عَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ: «**لَوْ كَانَ مُوسَىٰ حَيًّا ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ**»، وَعِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِذَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ؛ إِنَّمَا يَحْكُمُ فِيهِمْ بِكِتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ؛ فَأَيُّ حَاجَةٍ لَهُمْ مَعَ هَذَا إِلَىٰ الْخَضِرِ وَغَيْرِهِ؟! وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَخْبَرَهُمْ بِنُزُولِ عِيسَىٰ مِنَ السَّمَاءِ وَحُضُورِهِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ: «**كَيْفَ تَهْلِكُ أُمَّةٌ أَنَا فِي أَوَّلِهَا وَعِيسَىٰ فِي آخِرِهَا**». فَإِذَا كَانَ النَّبِيَّانِ الْكَرِيمَانِ اللَّذَانِ هُمَا مَعَ إِبْرَاهِيمَ: مُوسَىٰ وَنُوحٌ؛ أَفْضَلَ الرُّسُلِ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَمْ يَحْتَجِبُوا عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا عَوَامُّهُمْ وَلَا خَوَاصُّهُمْ؛ فَكَيْفَ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُمْ؟! وَإِذَا كَانَ الْخَضِرُ حَيًّا دَائِمًا؛ فَكَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ قَطُّ، وَلَا أَخْبَرَ بِهِ أُمَّتَهُ وَلَا خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ؟! وَقَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّهُ نَقِيبُ الْأَوْلِيَاءِ. فَيُقَالُ لَهُ: مَنْ وَلَّاهُ النِّقَابَةَ وَأَفْضَلُ الْأَوْلِيَاءِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَيْسَ فِيهِمْ الْخَضِرُ؟! وَعَامَّةُ مَا يُحْكَىٰ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْحِكَايَاتِ؛ بَعْضُهَا كَذِبٌ، وَبَعْضُهَا مَبْنِيٌّ عَلَىٰ ظَنِّ رَجُلٍ: مِثْلُ شَخْصٍ رَأَىٰ رَجُلًا ظَنَّ أَنَّهُ الْخَضِرُ، وَقَالَ: إِنَّهُ الْخَضِرُ. كَمَا أَنَّ الرَّافِضَةَ تَرَىٰ

شَخْصًا تَظُنُّ أَنَّهُ الْإِمَامُ الْمُنْتَظَرُ الْمَعْصُومُ أَوْ تَدَّعِي ذَلِكَ. وَرُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ أَنَّهُ قَالَ - وَقَدْ ذُكِرَ لَهُ الْخَضِرُ -: مَنْ أَحَالَك عَلَىٰ غَائِبٍ فَمَا أَنْصَفَكَ، وَمَا أَلْقَىٰ هَذَا عَلَىٰ أَلْسِنَةِ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْطَانُ».

المثال الخامس والعشرون: قال الحافظ في «التهذيب» (٤/ ١٢١) في ترجمة سلمان الفارسي: «وقد قرأت بخط أبي عبد الله الذهبي: رجعت عن القول بأنه - أي: سلمان - قارب الثلاثمائة أو زاد عليها، وتبيَّن لي أنه ما جاوز الثمانين، ولم يذكر مستنده في ذلك؛ العلم عند الله».

وفي **«جزء فيه أهل المائة» (ص٣١) قال الذهبي:** «فممَّن جاز المائة من هذه الأمَّة من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ: من أسنهم سلمان الفارسي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، رأيت سائر الأقوال علىٰ أنه عاش أزيد من مائتي سنة، وإنما الاختلاف في مقدار الزائد، ثم رجعت عن هذا، وتبيَّن لي أنه ما بلغ التسعين».

المثال السادس والعشرون: قال ابن حزم في «المحلىٰ» (٦/ ٧٤): ثم استدركنا، فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسندٌ صحيح لا يجوز خلافه، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريرًا خلط إسناد الحارث بإرسال عاصم؛ هو: **الظن الباطل الذي لا يجوز**».

وعلَّق العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُٱللَّهُ في الحاشية علىٰ هذا الكلام قائلًا: «لله در أبي محمد بن حزم؛ رأىٰ خطأه فسارع إلىٰ تداركه، وحكم بأنه الظَّنُّ

الباطل الذي لا يجوز، وهذا شأن المنصفين من أتباع السنة الكريمة وأنصار الحقِّ، وهم الهداة القادة، وقليل ما هم؛ رحمهم الله جميعًا» اهـ.

المثال السابع والعشرون: قال البغوي في حديث ابن الجعد (٣٥٧): حدثني ابن زنجويه، نا عبد الرزاق عن معمر، قال: قلت لحماد: كنت رأسًا، وكنت إمامًا في أصحابك؛ فخالفتهم فصرت تابعًا. قال: إني أن أكون تابعًا في الحقِّ؛ خيرٌ من أن أكون رأسًا في الباطل.

وهذا إسناد حسن، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٨٠) من طريق ابن زنجويه؛ به، وأخرجه بنحوه العقيلي في الضعفاء (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

قلت: وحماد هو ابن أبي سليمان: تابَع المرجئة، وظنَّ أن هذا هو الحق؛ فرضي أن يكون ذنبًا فيه خير من أن يكون رأسًا في غيره.

المثال الثامن والعشرون: تراجعات الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري»، وهي معروفة مشهورة.

المثال التاسع والعشرون: قول صديق حسن خان القِّنَوْجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ كما في خاتمة رسالته في المعتقد: «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (ص١٦٦/ دار المنهاج المصرية): «إني لاحظت الحقَّ ونصرته بجهدي، وتابعت الكتاب والسنَّة بحسب فهمي وغاية ما عندي، وأضرب عن

المقاولات والمراجعات، وطويت الكشح عن دفع الاعتراضات الباطلات مع أني قصير الباع، قليل الاطلاع؛ فما أخطأت فيه من كلامي، وخالفت فيه واضحَ الكتاب وصريحَ السنَّة؛ فعلىٰ كلِّ مسلم ردُّه، والاجتناب عنه، ومتابعة الكتاب العزيز والسنة المطهَّرة دونه؛ فإنما قصدي نصرتهما لا مخالفتهما؛ فما أصبت فيه فمن الله سبحانه، وله فيه الحمد والمنَّة والشكر والثناء، وما أخطأت فيه؛ فالذنب فيه مني ومن الشيطان، وعليَّ فيه البراءة منه والتوبة عنه والاستغفار والتحذير، وأشد الكراهة: ألا أفرق بين كراهة ما صدر مني من البدع والخلاف، وما صدر من غيري بناءً علىٰ الإنصاف والاعتساف، بل يجب أن أكون أشدَّ كراهة لما صدر مني؛ لأنه ذنبٌ يضرني وأؤاخذ بسببه، وذنب غيري لا يضرني ولا أؤاخذ به، والله سبحانه أسأل أن يسلِّمني من البدع والذنوب، ويغفر لي ما أخطأت فيه من الأصول والفروع؛ إنه واسع الغفران والرحمة، وهو حسبي وكفىٰ في الآخرة والأولىٰ».

المثال الثلاثون: محدِّث مصر العلامة أحمد بن محمد بن شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعقيبه علىٰ نقد أ. سيد صقر، لتحقيقه علىٰ كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة[1]:

---

(١) انظر الطبعة الثالثة من كتاب «الشعر والشعراء»، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) (١/ ٣١-٣٤/ ط: دار الحديث - القاهرة).

«أعتذر للأخ الأستاذ السيد صقر عن تأخير التحية له بمناسبة نقده إياي.

وكلُّنا طالب علم، وكلنا طالب حقيقة، وكلنا رائد معرفة، ونرجو أن يكون ذلك خالصًا لوجه الله وحده.

وليس بعد الاعتراف اعتذار.

والأستاذ السيد أحمد صقر مني بمنزلة الأخ الأصغر، نشأ معي، وعرفته وعرفني، وتأدَّبنا بأدب واحد في العلم والبحث، وفي فقه المسائل، والحرص علىٰ التقصِّي ما استطعنا.

فإذا ما نقد كتابي؛ فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنًّا، ويراه هو أنه أكثر منه خبرة، أو أوسع اطلاعًا، وما أدري: أصحيح ما يراه، أم هو حسن الظن فقط؟ فإنَّ له مدًىٰ مديدًا في الاطلاع والتقصي، ونفذات صادقة في الدقائق والمعضلات، يندر أن توجد في أنداده، بل في كثير من شيوخه وأستاذيه.

وقد نقد الكتاب الذي أخرجته بتحقيقي «الشعر والشعراء لابن قتيبة» في مقالين بمجلة «الكتاب» الغراء، في عدد يونية سنة (١٩٤٦ م) بعد ظهور الجزء الأول، ثم في عدد ديسمبر سنة (١٩٥٠ م) بعد ظهور الجزء الثاني.

وما أحب أن أدير مناظرة أو جدالًا حول المآخذ التي أخذها عليَّ، فما

زعمت قط، وما زعم لي أحد أني لا أخطئ، وكلُّنا نخطئ ونصيب، ثم هو قد يكون أنفذ بصرًا مني في «الشعر» وما إليه، بل هو كذلك فيما أعتقد.

وليس وراء الجدال من فائدة، إلا المراء، وقد نهينا عنه أشد النهي.

وقد عتب عليَّ الأستاذ السيد صقر أن لم أفِ بوعدي له بنشر نقده للجزء الأول في آخر الجزء الثاني، وله العتبىٰ في ذلك، وقد أشار هو إلىٰ بعض عذري: أن مشاغلي حالت دون الوفاء بما وعدت، وقد صدق؛ فإني وعدته وحرصت علىٰ الوفاء بوعدي، ثم أنسيته حين رجوت أخي الأستاذ عبد السلام هارون أن يتم الكتاب في أواخر الجزء الثاني؛ إذ اعتزمت السفر مع أهلي إلىٰ الحج. فشغلني ذلك عن كل شيء، حتىٰ أنساني ما وعدته به.

ووعدٌ بوعد: فكما وعدت الأستاذ السيد صقر بنشر نقده الجزء الأول في آخر الجزء الثاني؛ وعدني هو - بعد رجائىٰ - أن يقابل النسخة المطبوعة بتحقيقي علىٰ النسخ المخطوطة، التي أشار إليها في مقاله الأول، وعلىٰ ما قد عساه يوجد من مخطوطات أخر من الكتاب، ويثبت ما يجده من تصويب أو اختلاف، تمهيدًا لتحقيق الكتاب مرة أخرىٰ؛ لنخرجه في الطبعة القادمة - إن شاء الله - متعاونين مشتركين؛ حتىٰ نؤدي الأمانة حقها، ولعله حريص علىٰ الوفاء إن شاء الله.

ولقد زعم كثير من إخواننا - ووصل إليَّ ذلك -: أني ضقت بنقد

الأستاذ السيد صقر في المرتين. وما أظن الذي زعم ذلك أو توهَّمه يعرف شيئًا من خلقي؛ فما ضاق صدري بشيء من نقد قط، لان أو قسا، والعلم أمانة.

بل إني لأرىٰ أن الضيق بالنقد والتسامي عليه ليس من أخلاق العلماء، وليس من أخلاق المؤمن؛ إنما هو الغرور العلمي، والكبرياء الكاذبة. وحسبنا في ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]. وما قال أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب، إذ ردَّت عليه امرأة، وهو علىٰ المنبر يخطب خير مجتمع ظهر علىٰ وجه الأرض؟ قال كلمة صريحة بيِّنة: «امرأة أصابت ورجل أخطأ». لم تأخذه العزة بالإثم، وتسامىٰ علىٰ الكبرياء والغرور العلمي، وعمر هو عمر.

ثم ما هذه الفاشية المنكرة التي فشت بين المنتسبين للعلم؟ سأتحدث عن نفسي مضطرًا حتىٰ لا أمسَّ غيري:

أنا أرىٰ أن من حقي أن أنقد من أشاء، وأن أقسو في النقد ما أشاء، فمن ذا الذي يزعم لي، أو يزعم لنفسه؛ أن ينقد الناس، وأن يقسو عليهم في النقد، ثم يرىٰ من حقِّه عليهم أن لا ينقدوه، وأن لا يتحدثوا عنه - إن أذن لهم في الحديث - إلا برفق ولين وملق ونفاق، مما يسمونه في هذا العصر العجيب: «مجاملة» !! لقد رجوت الأستاذ السيد صقر أن ينقد الجزء الأول من «الشعر والشعراء» حين صدوره، وقرأت نقده قبل أن يطبع في مجلة

«الكتاب» الغراء، ولم أجد في هذا غضاضة عليَّ قط، وإن كثيرًا من إخواني ليعرفون هذا الذي أقول، وقد عجبوا منه في حينه، ولم أره موضعًا للعجب. ثم رجوته أن ينقد الجزء الثاني حين صدوره أيضًا، ولم أر في نقده ما يمسني من قريب أو من بعيد.

وهذا رأيي الذي ربيت عليه واعتنقته طول حياتي: أن لي أن أنقد آراء الناس في حدود ما أستطيع من علم، وأن لهم أن ينقدوا آرائي في حدود ما يستطيعون من علم.

وسأذكر بعض المثل، عسى أن يكون فيها عظة وعبرة:

يذكر الناس ما يدور كل عام مرارًا من جدال حول إثبات أوائل الشهور العربية:

أبالرؤية أم بالحساب، وكتب الناس في هذا كثيرًا، وكتبت مرارًا، وكان من رأيي التمسك بالرؤية وحدها، وكان هذا رأي والدي الشيخ محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتب فيه وشدَّد. ثم بدا لي غير ذلك، في حياة أبي؛ فنشرت رسالة صغيرة في شهر ذي الحجة سنة (١٣٥٧ هـ) (فبراير سنة ١٩٣٩ م)، اسمها: «أوائل الشهور العربية»، وكان مما قلت فيها (ص ١٥) بالحرف الواحد: «لقد كان للأستاذ الأكبر الشيخ المراغي - منذ أكثر من عشر سنين، حين كان رئيس المحكمة العليا الشرعية - رأيٌ في ردِّ شهادة الشهود، إذا كان الحساب يقطع بعدم إمكان الرؤية؛ كالرأي الذي نقلته هنا

عن تقي الدين السبكي. وأثار رأيه هذا جدالًا شديدًا، وكان والدي وكنت أنا وبعض إخواني ممَّن خالف الأستاذ الأكبر في رأيه، ولكني أصرِّح الآن بأنه كان علىٰ صواب، وأزيد عليه وجوب إثبات الأهلَّة بالحساب، في كل الأحوال، إلا لمن استعصىٰ عليه العلم به». فلم أجد غضاضة علىٰ والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في علمه وفضله الذي يعرفه الجمُّ الغفير من الناس- أن أعلن في كتاب منشور خلاف رأيه ورأيي، والردَّ عليه وعلىٰ نفسي.

بل أنا أخرج منذ بضع سنين كتاب (المسند) للإمام أحمد بن حنبل، بتحقيقي وشرحي، وقد أخرجت منه إلىٰ الآن ثمانية مجلدات[1]، رأيت بعد إتمام المجلد الثاني منها؛ أنه فاتني شيء كثير، من الشرح والتخريج، ومِنَ التحقيق والتعليل، وأنه ندت عني أخطاء علميَّة مهمَّة، وأن مثل ذلك سيكون في الأجزاء القادمة، مهما أحرص علىٰ أن لا يكون، وأن الأمانة أن أبين كلَّ شيء ما استطعت؛ فاستحدثت في آخر الجزء الثالث - ثم في آخر كل جزء ظهر أو سيظهر إن شاء الله - بابًا في «الاستدراك والتعقيب»، رجوت في أوله إخواني من علماء الحديث في أقطار الأرض؛ أن يرسلوا لي كل ما يجدون من ملاحظة أو استدراك أو تعقيب أو بحث، وجعلت لهذه

---

(١) **قال الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صارت الآن ١٥ مجلدًا، وأسأل الله التوفيق لإتمامه».

قلت: وقد مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يتسنَّىٰ له إتمامه.

الاستدراكات أرقامًا متتابعة، وقد بلغ عدد الأحاديث التي نشرت في المجلدات السبعة (٥٥٨٠) حديثًا، وبلغ عدد الاستدراكات عليها التي نشرت في آخر المجلد الثامن (١٧٨٩) استدراكًا، كلها ممَّا تعقبته علىٰ عملي ونقدته.

إن كثيرًا من الناس تغرُّهم المناصب والرتب، وتخدعهم الألقاب العلمية الضخمة. وما كان شيء من هذا ميزانًا صحيحًا للعلم، ولقد نقدت كثيرًا من أمثال هؤلاء، فتعاظموا واستكبروا؛ فمنهم من أنف أن يرد عليَّ، ومنهم من سلط بعض أذنابه يشتمني؛ فما عبأت بهذا ولا بهذا، لا استكبارًا ولا تعاظمًا، ولكن لأني طالب علم ورائد حقيقة، ولكن لأني لم أضع نفسي في موازينهم قط.

ومثال آخر من أروع الأمثلة في آداب المتقدمين من الأئمة:

هذا ابن حزم الإمام العظيم، وكل من سمع به يعرف قسوة قلمه، وبديع نقده، وطريف تشنيعه إذا ما بدا له أن يشنع علىٰ خصم؛ بحث بحثًا فقهيًّا في (المحلَّىٰ)، ليس من مجال القول هنا أن نفصله...»[1].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الجزء من (المحلىٰ) طبع منذ أكثر من عشرين سنة، سنة (١٣٤٩ هجرية) بتحقيقي. وقد كتبت فيه تعليقًا علىٰ صنيع ابن

(١) وقد تقدَّم ذكر كلام ابن حزم، وتعليق الشيخ أحمد شاكر عليه.

حزم هذا؛ ما نصه:

«لله درُّ أبي محمد بن حزم، رأىٰ خطأه فسارع إلىٰ تداركه، وحكم بأنه الظنُّ الباطل الذي لا يجوز، وهذا شأن المنصفين من أتباع السنة الكريمة وأنصار الحق، وهم الهداة القادة، وقليل ما هم».

وأظن في هذا مقنعًا لمن أراد أن يقتنع أو يهتدي» اهـ.

المثال الحادي والثلاثون: وهذا العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ يضرب لنا مثالًا فريدًا في الرجوع إلىٰ الحقِّ، في مسألة مِن أدقِّ مسائل الاعتقاد، وهي مسألة إثبات معية الله لخلقه مع إثبات علوه سبحانه علىٰ العرش؛ فيقول الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة كتابه «إثبات علو الله ومباينته لخلقه والرد علىٰ من زعم أن معية الله للخلق ذاتية»:

«فقد رأيت مقالًا لبعض المعاصرين - يشير إلىٰ العلامة ابن عثيمين - زعم في أوله أنَّ معية الله لخلقه معيَّة ذاتيَّة تليق بجلاله وعظمته، وأنها لا تقتضي اختلاطًا بالخلق ولا حلولًا في أماكنهم، وقال في آخر مقاله:

وهكذا نقول في المعية، نثبت المعية لربنا معيَّة ذاتية تليق بعظمته وجلاله، ولا تشبه معية المخلوق للمخلوقين، وتثبت مع ذلك علوه علىٰ خلقه واستواءه علىٰ عرشه علىٰ الوجه اللائق بجلاله، ونرىٰ أن مَن زعم أن

الله تعالىٰ بذاته في كل مكان؛ فهو كافر أو ضالٌّ إن اعتقده، وكاذب إن نسبه إلىٰ غيره من سلف الأمَّة أو أئمتها؛ فعقيدتنا أن لله تعالىٰ معيَّةً ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وسلطانًا وتدبيرًا، وأنه سبحانه منزَّه أن يكون مختلطًا بالخلق أو حالًّا في أمكنتهم، بل هو العليُّ بذاته وصفاته، وعلوُّه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستوٍ علىٰ عرشه كما يليق بجلاله، وإن ذلك لا ينافي معيته. ثم صرَّح أنه قال ذلك مُقررًا له ومعتقدًا له، مُنشرحًا له صدره.

وأقول: لا يخفىٰ علىٰ مَن له علم وفهم ما في كلام الكاتب مِن التناقض والجمع بين النقيضين، وموافقته من يقول من الحلولية: إن الله بذاته فوق العالم، وهو بذاته في كل مكان. وما فيه أيضًا من مخالفة الكتاب والسنَّة وإجماع سلف الأمَّة وأئمتها.

فأما التناقض ففي تقريره لمعية الله الذاتية لخلقه، مع زعمه أن هذه المعية الذاتية لا تقتضي الاختلاط بخلقه، ولا الحلول في أمكنتهم، ولا يخفىٰ علىٰ عاقل أن المعية الذاتية للخلق تستلزم مخالطتهم، والحلول في أمكنتهم؛ فقد تناقض شاء أم أبىٰ.

وأما الجمع بين النَّقيضين؛ ففي تقريره لمعية الله الذاتية لخلقه، مع تقريره أن الله مستوٍ علىٰ عرشه، وأنه العلي بذاته وصفاته، وأن علوَّه من

صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها؛ فقد جمع في هذا التقرير بين إثبات صفة العلو لله تعالىٰ، وإثبات ضدها وهي صفة السّفل الذي تستلزمه المعية الذاتيَّة للخلق، وعلىٰ هذا فمن أثبت المعية الذاتية للخلق، وأثبت مع ذلك أن علو الرب من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها؛ فقد جمع بين النَّقيضين شاء أم أبىٰ.

وأما الموافقة لبعض القائلين بالحلول؛ فإنه لازم لمن زعم أن معية الله لخلقه معية ذاتية؛ لأنه يلزم علىٰ هذا القول الباطل أن يكون الله مع الخلق في الأرض، وأن يكون مخالطًا لهم وحالًّا معهم في أماكنهم».

وفي نهاية الكتاب أردف الشيخ حمود التويجري تراجع العلَّامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال كما في (ص١٥٦): «فقد طلب الشيخ محمد الصالح العثيمين من الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز أن يبعث إليه بكتابي في الردِّ علىٰ من زعم أن معية الله لخلقه معية ذاتية؛ فبعث إليه، وبعد قراءته له كتب الكلمة التي سيأتي ذكرها، وطلب أن تنشر مع كتابي، وحيث إن فيها ردًّا علىٰ من زعم أن معية الله لخلقه معية ذاتية؛ فقد أجبت الشيخ محمد إلىٰ طلبه، والله المسئول أن يوفق الجميع لما يحب ويرضىٰ».

وهاك نص رسالة الشيخ ابن عيثمين كما في (ص١٥٧):

«وبعد، فقد قرأت الكتاب الذي أَلَّفه أخونا الفاضل الشيخ حمود بن

عبد الله التويجري في إثبات علوِّ الله تعالىٰ ومباينته لخلقه، والرد علىٰ مَن زعم أن معية الله تعالىٰ لخلقه معية ذاتية؛ فوجدته كتابًا قيِّمًا، قرَّر فيه مؤلِّفه الحقائق التالية...»، ثم ذكر مجمل الحقائق التي قرَّرها الشيخ التويجري في طول كتابه، والتي نقلنا بعضها أعلاه، إلىٰ أن قال: «وبطلان القول بالحلول معلومٌ بدلالة الكتاب والسنَّة والعقل والفطرة والإجماع، وذلك أن القول به مناقضٌ تمام المناقضة للقول بعلوِّ الله تعالىٰ بذاته وصفاته، فإذا كان علو الله تعالىٰ بذاته وصفاته ثابتًا بهذه الأدلة؛ كان نقيضه باطلًا.

وإنكار معية الله الذاتية واجب حيث تستلزم القول بالحلول؛ لأن القول بالحلول باطل، فكان ما استلزمه فهو باطل يجب إنكاره، وردُّه علىٰ قائله كائنًا مَن كان...

قاله كاتبه محمد الصالح العثيمين في (١٥/ ٤/ ١٤٠٤هـ)» اهـ.

المثال الثاني والثلاثون: تراجعات الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي معلومة مشهورة، بل كان الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر أحيانًا تراجعه في الموضع نفسه الذي أخطأ فيه، رغم أنه كان يستطيع أن يحذف القول الخطأ ويبقي القول الصواب قبل دفعه الكتاب إلىٰ المطبعة، ويمثل لهذا بما في «صفة صلاة النبي ﷺ» (هامش رقم ١، ص٤١)؛ حيث قال الإمام الألباني عن حديث: «**اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم**»: «صحيح، أخرجه الترمذي وأحمد وابن

أبي شيبة، وعزاه الشيخ محمد بن سعيد الحلبي في مسلسلاته (١/ ٢) إلىٰ البخاري؛ فوهم.

ثم تبيَّن لي أن الحديث ضعيف، وكنت اتبعت المناوي في تصحيحه لإسناد ابن أبي شيبة فيه، ثم تيسَّر لي الوقوف عليه؛ فإذا هو بيِّن الضعف، وهو نفس إسناد الترمذي وغيره؛ راجع كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، المجلد الأول» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في مقدمة المجلد الثاني من «الصحيحة» (ص٥): «فأنا بفضل الله أرجع إلىٰ الحقِّ إذا بدا لي من غيري مهما كان شأنه، وكتبي وتراجعي عمَّا تبيَّن لي من خطئي أكبر شاهد علىٰ ما أقول؛** حتىٰ اتخذ ذلك بعض الصبيان الناشئين الجاهلين غرضًا لينسبني إلىٰ ما لا يليق، وبأمثاله من الزائغين الضالين» اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٦٢١) (٢/ ١٩٠) بعد تراجعه عن تضعيف حديث حياة الأنبياء في قبورهم: «ولذلك بادرت إلىٰ إخراجه في هذا الكتاب - أي: الصحيحة - تبرئة للذمَّة، وأداءً للأمانة العلميَّة، ولو أن ذلك قد يفتح الطريق لجاهل أو حاقد إلىٰ الطعن والغمز واللمز، فلست أبالي بذلك ما دمت أني أقوم بواجب ديني، أرجو ثوابه من الله تعالىٰ وحده» اهـ.

قلت: وقد ذكر محمد حسن الشيخ صاحب كتاب «تراجع العلامة

الألباني فيما نصَّ عليه تصحيحًا وتضعيفًا» (٢٢٢) حديثًا تراجع العلامة الألباني في حكمه عليها تصحيحًا أو تضعيفًا، وهذا من عظيم إنصافه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعدم جموده علىٰ الخطأ بعدما يتبيَّن له الصواب.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ دائمًا يدندن حول عدم الجمود علىٰ قول تبيَّن لك خلافه، وأن السلفيَّ حقًّا ليس جامدًا أو متعصِّبًا.

✍ **ومن تراجعاته المنهجية الشهيرة، والتي يظنها الجهال تناقضًا:**

أولًا: تراجعه عن ثناء مجمل قديم علىٰ بعض كتابات سيد قطب، حيث قال كلمته الأخيرة والتي شيَّدها بخط بنانه، وزيَّنها بتوقيعه؛ كما في تعليقه علىٰ خاتمة كتاب «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم»، للعلَّامة ربيع بن هادي المدخلي حَفِظَهُ ٱللَّهُ، وهذا نصُّ هذه الكلمة الجليلة:

«كُلُّ ما ردَدْته علىٰ سيد قطب حقٌّ وصواب، ومنه يتبيَّن لكلِّ قارئ علىٰ شيءٍ من الثقافة الإسلامية أن سيد قطب لم يكن علىٰ معرفة بالإسلام بأصوله وفروعه.

فجزاك الله خيرًا - أيها الأخ الربيع - علىٰ قيامك بواجب البيان، والكشف عن جهله وانحرافه عن الإسلام» اهـ.

قلت: وقد اعتبر البعض أن هذه الكلمة لا تخالف الكلام القديم

للعلامة الألباني، ومن هذا الكلام القديم: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«لا يزيد - أي: سيد قطب - علىٰ كونه كان كاتبًا، كان أديبًا منشئًا؛ لكنه لم يكن عالمًا، فلا غرابة أن يصدر منه أشياء وأشياء وأشياء تخالف المنهج الصحيح».

وقوله: «وهو لا يحسن التعبير عن العقائد الشرعية - وبخاصة العقائد السلفيَّة -».

وقال في نقده لكلمة سيد قطب: «إن القرآن من صنع الله»: «كلام خطابي شاعري، لكن أنا لا أرىٰ أن نقف كثيرًا عند مثل هذا الكلام، إلا بأن نبيِّن أنه كلامٌ غير سائغ شرعًا، وأنه غير معبِّر عن عقيدة الكاتب في القرآن الكريم: هل هو كلام الله حقيقة أم لا؟».

قلت: لكن الإمام الألباني نفسه في مرحلة متقدِّمة، لمَّا عُرِض عليه كلام سيد في تفسيره لسورة الإخلاص، والذي ظاهره كلام أهل وحدة الوجود من غلاة المتصوفة: نحو ابن عربي الطائي، والحلاج، وابن سعبين، وابن الفارض؛ لم يعتبر كلام سيد هذا من قبيل الكلام الأدبي الحماسي غير المنضبط بضوابط أهل العلم، بل اعتبره صريحًا في بابه، فقال:

«نقل - أي سيد - كلام الصوفية، ولا يمكن أن يفهم منه إلا أنه يقول بوحدة الوجود»، ثم لم يستثنِ - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - من هذا التقرير إلا التكفير،

فقال: «لكن نحن من قاعدتنا: أنَّنا لا نكفِّر إنسانًا - ولو وقع في الكفر- إلا بعد إقامة الحجَّة»[١].

وقد نفىٰ الألباني عن نفسه الثناء علىٰ سيد قطب، فقال: «فالذي يأخذ إن سيد قطب كفَّره الألباني؛ مثل الذي يأخذ إنه والله الإمام الألباني أثنىٰ علىٰ سيد قطب في مكان معين، هؤلاء أهل أهواء، يا أخي! هؤلاء لا سبيل لنا أن نقف في طريقهم إلا أن ندعو الله لهم فقط، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]»[٢].

وأخيرًا، بعد أن اطلع العلامة الألباني علىٰ الردِّ المفصَّل للعلامة ربيع علىٰ كتب سيد؛ ظهر له بجلاء أن الأمر لم يقف عند مجرد عبارات أدبية حماسيَّة لسيد، بل تعدَّىٰ إلىٰ انحرافات ظاهرة في العقيدة؛ فكانت كلمته الأخيرة التي تعد ناسخة لأي كلام محتمل مشتبه فيه ثناء، ولو من طرف بعيد علىٰ سيد قطب، وفيها صرَّح الألباني بكل جلاء موافقته التامَّة للعلَّامة ربيع في ردوده علىٰ سيد، وأن هذه الردود تبيِّن لكل قارئ حصَّل شيئًا من العلم جهل سيد، وانحرافه عن الإسلام[٣].

---

(١) انظر الأقوال السابقة في كتاب «حق كلمة الألباني في سيد قطب».

(٢) **المرجع**: شريط للشيخ بعنوان: «مفاهيم يجب أن تصحَّح».

(٣) **ومن أخطر انحرافات سيد قطب**: سبُّه اللاذع لعدد من أكابر الصحابة، بل تكفيره لبعضهم =

ثانيًا: تراجعه عن موقفه من نقد علماء المدينة لسفر الحوالي، وسلمان العودة، وناصر العمر.

فلما سئل الإمام الألباني عن كتاب: «ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» لسفر الحوالي: هل رأيته؟

أجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: رأيته؛ فقيل له: الحواشي - يا شيخنا - خاصَّة الموجودة فِي المجلد الثاني؟!

فقال: كان عندي - أنا - رأيٌ صدر مني منذ نحو أكثر من ثلاثين سنة، حينما كنت في الجامعة الإسلامية، وسئلت في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؛ فقلت يومئذ: **صوفية عصرية**. أما الآن خطر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء - هنا - تجاوبًا مع كلمة الذين خرجوا في العصر الحاضر، وخالفوا السلف في كثير من مناهجهم؛ فبدَا لي أن أسمِّيهم: **خارجية عصرية**؛ فهذا يشبه الخروجَ الآن حين نقرأ من كلامهم - في الواقع - ينحو

=

علىٰ طريقة الشيعة الروافض، وإسقاطه لخلافة عثمان، وسبُّه لكليم الله موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وتكفيره لعامَّة المجتمعات الإسلامية بلا تفصيل، وردُّه لحديث الآحاد علىٰ طريقة المعتزلة... إلخ.

ومن أراد تفاصيل هذه الانحرافات؛ فليرجع إلىٰ ردود العلامة ربيع بن هادي، وإلىٰ فتاوىٰ العلماء الأكابر المؤيِّدة لهذه الردود.

منحىٰ الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة، ولعل هذا - ما أدري أن أقول! - غفلة منهم أو مكر منهم.

وهذا أقوله أيضًا من باب قوله تعالَىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨].

ما أدري لا يصرحون بأن كل كبيرة مُكفِّرة، لكنهم يدندنون حول بعض الكبائر، ويسكتون - أو يمرون - علىٰ بعض الجوانب، وهذا من العدل الذي أُمرنا به»[١].

وقال أيضا عن كتاب «ظاهرة الإرجاء»: «... وما كنت أظن أن الأمر يصل بصاحبه - أي: بسفر الحوالي - إلىٰ هذا الحدِّ... **ويبدو أن إخواننا المشايخ في المدينة النبوية كانوا أعرف بهؤلاء منَّا**»[٢] اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (المجلد الثالث عشر/ القسم الأول من الضعيفة، تحت حديث (٦١٢١): «**أَذَّنَ في أُذُنِ الحسنِ بنِ عليٍّ يومَ وُلِدَ؛ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَىٰ وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَىٰ**» - **بعد أن حكم عليه بالوضع وبيَّن وهاء طرقه كلِّها** -:

«ومع أنني تحفظت في الاستشهاد به، فقد غلب عليَّ الثقة بقول البيهقي

---

(١) **درس بعنوان:** (السرورية خارجية عصرية)، وذلك في ليلة السابع من ذي الحجة (١٤١٨هـ).

(٢) «الدُّرر المتلألئة بنقض الإمام محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته المرجئة» (ص ٦٨).

المذكور؛ فحسَّنت حديث أبي رافع به في «الإرواء» (٤/ ٤٠٠/ ١١٧٣)، والآن وقد طبع - والحمد لله - كتاب البيهقي: «الشعب»، ووقفت فيه علىٰ إسناده، وتبين لي شدَّة ضعفه؛ فقد رجعت عن التحسين المذكور، وعاد حديث أبي رافع إلىٰ الضعف الذي يقتضيه إسناده، وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي تضطرني إلىٰ القول بأن العلم لا يقبل الجمود، وأن أستمر علىٰ البحث والتحقيق حتىٰ يأتيني اليقين. والحمد لله رب العالمين».

المثال الثالث والثلاثون: قال العلامة مقبل بن هادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة الطبعة الثانية من كتابه «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»: «فإن ممَّا وفقني الله له تأليف «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»، وبعد خروج الكتاب عثر فيه علىٰ أخطاء بعضها من أوهامي، والكثير من أغلاط مطبعية».

وقال في مقدمة الطبعة الأولىٰ (ص٢٢) تحت عنوان «أوهام»: «كنت أكتب وأنا علىٰ وجل من تكرار الحديث وقد حصل، ولكن إن شاء الله عند الجمع سيحذف المكرر، وعلىٰ وجل أن يكون الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما؛ فأكون كالحاكم الذي يقول: صحيح علىٰ شرطهما ولم يخرجاه. والواقع أنهما قد أخرجاه.

وكذا أخاف أن أصحِّح حديثًا وهو ضعيف، ولكن الذي يسليني أن لا تكون أوهامي كالحاكم - إن شاء الله -، بل ليست بشيء بالنسبة لأوهام

الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ» اهـ.

وأيضًا من تراجعاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تراجعه عمَّا قد ذكره من شيء من الثناء علىٰ حزب الإخوان المسلمين، وعلىٰ مؤسسه حسن البنا، وذلك في كتابه «المخرج من الفتنة» (ص٩٨)، حيث قال في طبعة لاحقة مستدركًا علىٰ نفسه في الحاشية: «اعلم إني كتبت هذا قبل أن ألِّم بأحوالهم... وبعد ذلك كشف الواقع كثيرًا من أحوالهم الزائفة، وكذا الكتَّاب فجزاهم الله خيرًا».

وقال في حاشية (ص٩٩): «وكذا حسن البنا ما كنت ملِمًّا بأحواله، وبعد قراءة ما كُتب في بيان أحواله؛ فإذا الرجل مبتدع زائغ».

وفي كتابه «فضائح ونصائح» (الرد علىٰ الغبي المعاند) (ص١٥١): سئل: يقول الأهدل: إن حسن البنا وسيد قطب إمامان في الدعوة إلىٰ الله؛ فهل ذلك الكلام صحيح؟

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نعم، هما إمامان، ولكن من أئمَّة أهل البدع**، والدليل علىٰ هذا ما حدث من سيد قطب في كتبه من التهاون بشأن الصحابة، وكذا القول بوحدة الوجود، وهناك أشياء بيَّنها الأخ الفاضل ربيع بن هادي حَفِظَهُ ٱللَّهُ.

وأما حسن البنا - والذي كنت أظن أنه علىٰ خير وهدًىٰ -، وقد علَّقت علىٰ كتاب «المخرج من الفتنة» أنني قلت فيه ما قلت قبل أن أعرف عقيدته

وحقيقته، أما الآن فزائغ ضال.

وأنا في نظري أن حسن البنا أكثر ضلالًا من سيد قطب؛ لأنه يرىٰ التقريب بين السنَّة والشيعة، ويقول: إن دعوتنا صوفية سلفيَّة. ويدور علىٰ القبور ويتمسَّح بها» اهـ.

قلتُ: وقد ضرب العلَّامة مقبل بن هادي أروعَ الأمثلة في الإنصاف والرجوع إلىٰ الحقِّ، بتراجعه عن الكلمات الشديدة التي كان ذكرها في حق الدولة السعودية - دولة التوحيد والسنَّة بارك الله فيها -، وكانت شدَّته عليها بسبب الإساءة التي وجهت إليه في حادثة جهيمان، حيث أخذ زورًا وبُهتانًا بجريرة هؤلاء الخوارج، رغم براءته من صنيعهم.

فألقىٰ في آخر أيامة محاضرة في مدينة جدة، يوم الخميس الموافق الخامس عشر من ربيع الأول من عام (١٤٢٢هـ)، في الدفاع عن الدولة السعودية وبيان فضائلها، والاعتراف بإحسان ولاة الأمر فيها إليه، ثم طُبعت هذه المحاضرة بعنوان: «إتحاف الأمة بشرح براءة الذمة»، أعدها للنشر وشرحها: أبو الحسن رضوان بن ياسين الشهابي، وراجعها وقدَّم لها: فضيلة الشيخ صالح بن فوزان حَفِظَهُ اللهُ.

وكان ممَّا قاله الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في براءة الذمة (ص٤٨- ط: دار الإمام أحمد): «فقد أمرت الأخ الذي يطبع كتبي ألَّا يُبقي شيئًا فيه كلام علىٰ

السعودية؛ فالله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، فقد أحسنوا إلينا وأكرمونا غاية الإكرام؛ فنحن لسنا ممن يقابل الإحسان بالإساءة من فضل الله عَزَّوَجَلَّ».

ثم سئل الشيخ في آخر محاضرته: هل أنتم قدَّمتم لكتاب في تكفير الدولة للمقدسي؟ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا كذب**!!** كيف أكفِّرها، والرسول رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «**من قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما**»؟**!** لا يجوز لنا أن نكفِّرها؛ فهي دولة مسلمة، والله المستعان».

وأخذ الشيخ يعدِّد بعض محاسن الدولة السعودية؛ فذكر منها قيامها بتكريم العلماء وتقديرهم غاية التقدير؛ فجزاه الله خير الجزاء علىٰ هذه الشهادة المنصفة التي يعلِّم بها الشباب كيف يكون الإنصاف والرجوع إلىٰ الحقِّ.

المثال الرابع والثلاثون: تراجع العلامة ربيع بن هادي حَفِظَهُ ٱللَّهُ عن زلَّة لسانيَّة في إحدىٰ دروسه، وقد صرَّح بتراجعه في نصيحة جليلة، عنون لها بـ«**قبول النصح والانقياد للحقِّ؛ من الواجبات العظيمة علىٰ المسلمين جميعًا**»، وإليكم نص هذه النصيحة:

«الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد: فقد اطلعت علىٰ ما نشرته بعض الشبكات العنكبوتية من كلام نُسب إلي، وهو أني قلت في إحدىٰ محاضراتي: «إذا تبرأ منك

رسول الله علىٰ لسان ربنا»، قلتها عندما استدللت بقول الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] علىٰ تحريم التفرق، ثم قلت: كيف ما نخاف يا إخوتاه، ونختار هذا التفرق، ونعيش عليه قرونًا وأحقابًا؟!...

أستغفر الله من هذه الكلمة القبيحة الباطلة مئات المرات، وأطلب حذفها من كل شريط توجد فيه، وأشدِّد في ذلك علىٰ كل من يملك شريطًا توجد فيه هذه الكلمة؛ أن يقوم بحذفها.

وأقول: إن هذا الكلام قبيح وباطل، وتعالىٰ الله عنه وتنزَّه عنه؛ فهو تعالىٰ منزَّهٌ عن مشابهة المخلوقين.

كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وكما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ١-٤]. وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

ففي هذه الآيات الكريمات إثباتٌ لصفات كماله ونعوت جلاله، وتنزيهٌ له عن صفات وسمات النقص ومشابهة المخلوقين؛ فلا يشبهه ولا يكافئه أحد في ذاته، ولا في صفاته، ولا في شيء من صفاته العظيمة.

وأهل السنَّة والجماعة يثبتون كلَّ صفاته الواردة في الكتاب والسنة، من

غير تشبيه ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل لأيِّ شيء من صفاته؛ كاستوائه علىٰ عرشه فوق جميع مخلوقاته، والعلو والنزول، والسمع والبصر، والقدرة والإرادة، والعلم والكلام والحكمة، وكونه تعالىٰ الخالق الرازق المحيي المميت؛ إلىٰ آخر ما ثبت من أسمائه الحسنىٰ وصفاته العليا؛ يثبتها أهل السنة من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل، مخالفين فيها أهل الأهواء من الجهمية والخوارج والمعتزلة والروافض والأشعريَّة.

وأنا - والحمد لله - ممَّن أكرمه الله بهذا المنهج، وأومن به في قرارة نفسي، وأدرِّسه وأدعو إليه، وأذبُّ عنه طالبًا ومدرسًا، وداعيًا إليه بكل ما أستطيعه، وأوالي عليه وأعادي عليه من أول حياتي.

وهذه الكلمة البغيضة إليَّ، التي صدرت مني؛ خلال محاضرة أدعو فيها إلىٰ هذا المنهج، وأدعو من خالفه إلىٰ الرجوع إليه.

وهذه الكلمة القبيحة إنما كانت مني فلتة لسان، ولو نبَّهني إنسان في اللحظة التي قلتها فيها؛ لرفضتها ولتبرأت منها، وما يحقُّ لأحدٍ اطلع عليها أن يسكت عنها.

وهي مثل قول ذلك الرجل الذي مثَّل به النبي ﷺ والذي قال من شدة الفرح: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك»؛ قال رسول الله ﷺ: «**أخطأ من شدة الفرح**»، ومع ذلك فأنا أتألم منها أشد الألم، وأستنكرها من نفسي ومن

غيري أشدَّ الاستنكار.

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يغفر لي ذنوبي جميعًا، ما أسررت منها وما أعلنت، وأن يغفر لي زلَّاتي وأخطائي: زلات القلم واللسان والجوارح والجنان.

و«**كل ابن آدم خطَّاءٌ وخير الخطائين التوابون**»، أسأل الله أن يجعلني من التوابين ومن المتطهرين.

وقبول النصح واتباع الحقِّ؛ من أوجب الواجبات علىٰ المسلمين جميعًا من أي مصدر كان، ولا يجوز للمسلم أن يستصغر الناصح أو يحتقره مهما كان شأنه.

وأعوذ بالله أن أردَّ نصيحة، أو أدافع عن خطأ أو باطل صدر مني؛ فإن هذا الأسلوب المنكر إنما هو من طرق أهل الفساد والكبر والعناد، ومن شأن الذين إذا ذكِّروا لا يذكرون، وأعوذ بالله من هذه الصفات القبيحة.

وأسأل الله أن يجعلني ممَّن قال فيهم: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا صُمّٗا وَعُمۡيَانٗا﴾ [الفرقان: ٧٣]، وأنصح نفسي وجميع المسلمين باتباع هذا المنهج والثبات عليه، وقبول نصح الناصحين، والسير في طريق السلف الصالح في التناصح والتواصي بالحق، وقبول النصح؛ أخذًا بقول

الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١- ٣].

وأخذًا بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، ومن علامات الرشد والاستقامة والسداد والسعادة في الدنيا والآخرة: الثبات علىٰ الكتاب والسنَّة، والسير علىٰ هذا المنهج عقيدة وعملًا وأخلاقًا، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وسدًّا للخلل بالحكمة وبالطرق الشريفة.

وأدعو الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفِّق هذه الأمة - ولا سيَّما أهل السنة والجماعة - للنهوض بهذا المنهج العظيم، وأن يجمع كلمتها عليه، وأن يحقِّق لها السيادة والعزة والكرامة في الدنيا، وأن يحقق لها باتباع هذا المنهج النجاة والسعادة في الآخرة؛ إن ربي سميع الدعاء.

وصلَّىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم...

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

٨/ ٧/ ١٤٢٥هـ، مكة المكرمة



قلتُ: وسئل العلامة الإمام عبد العزيز بن باز، كما في محاضرة «شرف العلم وآداب أهله» (ط: دار الضياء):

إذا سئل شخص عن مسألة فأفتىٰ فيها، وبعد مدَّة تبيَّن له أنَّ ما أفتىٰ به غير صحيح، فماذا عليه أن يفعل؟

الجواب: «عليه أن يرجع إلىٰ الصواب ويفتي بالحق، ويقول: أخطأت. كما قال عمر: «الحق قديم».

فعليه أن يرجع إلىٰ الصواب، ويفتي بالحق ويقول: «أخطأت في المسألة الأولىٰ، أفتيت بكذا وكذا، ثم اتضح لي أنها خطأ، والصواب كذا وكذا»، ولا بأس عليه في ذلك، بل هذا هو الواجب عليه؛ فالنبي ﷺ - وهو رأس المفتين - لما سأله الناس عن التلقيح - وهو تأبير النخل -؛ قال: «**ما أظنه يضر لو ترك**»، ثم أخبر أنه يضره؛ فقال: «**إنما أخبرتكم عن رأيي، والرأي يخطئ ويصيب، أما ما أحدثكم به عن الله؛ فإني لن أكذب علىٰ الله**»، وأمرهم أن يرجعوا إلىٰ التلقيح.

كذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفتىٰ بإسقاط الإخوة في المسألة المشركة، ثم أفتىٰ بالتشريك بناءً علىٰ ما ترجَّح لديه في ذلك.

فالرجوع إلىٰ ما يعتقد العالم أنه الصواب والحق؛ أمرٌ معروف، وهو ما

عليه أهل العلم والإيمان، ولا حرج في ذلك ولا نقص، بل ذلك يدلُّ علىٰ فضله وقوة إيمانه، حيث رجع إلىٰ الصواب وتَرَك الخطأ.

ولو قال بعض الناس أو بعض الجهلة: «إن هذا عيب»؛ فهذا ليس بشيء، والصواب أنه فضل، وأنه منقبة وليس بنقص» اهـ.

قلتُ: وقد أوقفني أحد المنتقدين علىٰ خطأ لي في تحقيقي علىٰ كتاب «الإجماع» لابن المنذر (ط- دار الآثار) في موضعين:

الموضع الأول: في حاشية رقم (٤) (ص٥٨).

والموضع الثاني: في حاشية رقم (٤) (ص٧٢).

وهذا الخطأ يتكوَّن من شقين: الشق الأول: قيامي بنسبة كتاب «شرائع الإسلام بين الحلال والحرام» إلىٰ الزيدية، والصواب أنه في فقه الإمامية، **والشق الثاني:** ظنِّي دخول أقوال الزيدية في الإجماع.

والأمر كما قال العلامة المحدِّث أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة تصحيحه لكتاب «لُباب الآداب» للأمير أسامة بن منقذ (ص٦): «وقد وقعت في الكتاب بعض أغلاط - مع كل ما عانينا في تصحيحه -، بعضها جاء سهوًا مني، وبعضها جاء خطأً في النظر، وبعضها من الأغلاط المطبعيَّة التي لا يتنزَّه عنها كتاب» اهـ.

قلت: والخطأ المشار إليه بشقيه؛ هو بلا شك سهو وخطأ في النظر.

وبالنسبة للشق الأول: فهو وهم بلا شك؛ حيث إني قد نسبت هذا الكتاب علىٰ الصواب إلىٰ فقه الإمامية في تحقيقي علىٰ كتاب «المسائل الماردينية» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

وبالنسبة للشق الثاني: فقد قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري» في شرحه علىٰ باب: جهر الإمام بالتأمين، من كتاب الأذان في «صحيح البخاري» (الفتح ٢/ ٢٦٥)؛ ما يلي: «وفي الحديث حجَّة علىٰ الإمامية في قولهم: إن التأمين يبطل الصلاة». اهـ. فعلَّق الشيخ ابن باز في الحاشية قائلًا:

«ما كان يَحسُن بالشارح أن يذكر خلافَ الإمامية؛ لأنها طائفة ضالَّة، وهي من أخبث طوائف الشيعة، وقد سبق للشارح أنَّ خلاف الزيدية لا يعتبر[1]، والإمامية شرٌّ من الزيدية، وكلاهما من الشيعة وليسوا أهلًا لأن يذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف، والله أعلم» اهـ.

قلتُ: وبلا شك هذا التقرير من العلَّامة ابن باز هو الصواب، الذي لا محيص عنه؛ فأستغفر الله وأتوب إليه من زللي وتقصيري.

---

(١) يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ ما قاله الحافظ في شرح (باب: رفع اليدين في التكبيرة الأولىٰ مع الافتتاح سواء)، من كتاب الأذان (الفتح ٢/ ٢١٩) : «وقال العبدري: ونقل عن الزيدية أنه لا يرفع؛ ولا يعتد بخلافهم».

ويحضرني في هذا المقام أيضًا أن الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر خلافَ الإمامية في حكم الإشهاد في الطلاق والرجعة في كتابه «نظام الطلاق في الإسلام»، حيث قال في (ص٨١): «وذهب الشيعة إلىٰ وجوب الإشهاد في الطلاق، وأنه ركن من أركانه؛ كما في كتاب «شرائع الإسلام» (ص ٢٠٨، ٢٠٩- طبعة ١٣٠٢هـ)، ولم يوجبوه في الرجعة، والتفريق بينهما غريب، ولا دليل عليه» اهـ.

وكما هو معلوم أيضًا أن الصنعاني والشوكاني - رحمهما الله - كانا كثيرًا ما يذكران خلاف الزيدية، وأحيانًا خلاف الإمامية في بعض المسائل[1].

ولكن مهما كان؛ فالحقُّ أحقُّ أن يتبع، وأقوال العلماء يحتجُّ لها ولا يحتج بها، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

ولا أجد ما أختم به هذا الفصل إلا هذه الكلمة العظيمة لابن الوزير اليماني في كتابه «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٤): «والقاصد لوجه الله لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه، ولا يهَاب أن يُدَل علىٰ بطلان قوله، بل

(١) قال العلَّامة حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما في «المجموع»، في ترجمته لولده عبد الأول (٢/ ٥٠١): «الشوكاني أصله زيدي، وكذلك الصنعاني، ولكنهم أخذوا كتب السنَّة وقرءوها وعرفوها؛ ولهذا خفَّت زيديتهم».

يحبُّ الحقَّ من حيث أته، ويقبل الهدىٰ مِمَّن أهداه، بل المخاشنة بالحقِّ والنصيحة، أحبُّ إليه من المداهنة علىٰ الأقوال القبيحة، وصديقك من أَصْدَقَك لا مَن صَدَّقَك، وفي نوابغ الكَلِم وبدائع الحكَم: (عليك بمَن يُنذِر الإبسال والإبلاس، وإياك مَن يقول: لا باس، ولا تاس)».اهـ



الفهارس

فهرس الفوائد



فهرس الموضوعات

